الدكتور محمد دويدار
أستاذ الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق
جامعة الإسكندرية - جامعة بيروت العربية

مبادئ الاقتصاد السياسي

الجزء الثالث

الاقتصاد الدولي

ميزان المدفوعات والعلاقات الاقتصادية الدولية - الاقتصاد الدولي المعاصر - التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية

منشورات الحلبي الحقوقية
بيروت - لبنان
٢٠٠١

مبادئ الاقتصاد السياسي
الجزء الثالث

اهداءات ٢٠٠٢

د/محمد دويدار

القاهرة

الدكتور محمد دويدار
استاذ الاقتصاد السياسي
كلية الحقوق
جامعة الاسكندرية - جامعة بيروت العربية

مبادئ الاقتصاد السياسي

الجزء الثالث

الاقتصاد الدولي

ميزان المدفوعات والعلاقات الاقتصادية الدولية - الاقتصاد الدولي المعاصر - التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية

منشورات الحلبي الحقوقية
بيروت - لبنان
٢٠٠١

تنضيد وإخراج
MECA
P.O. BOX 113-5096 BEIRUT - LEBANON
Tel. & Fax 961-1-362370, Cellular 03-918120
E - mail meca@cyberia.net.lb

منشورات الحلبي الحقوقية
فرع أول: بناية الزين ـ أول شارع القنطاري ـ مقابل السفارة الهندية
هاتف: ٠١/٣٦٤٥٦١
هاتف خليوي: ٠٣/٦٤٠٥٤٤ ـ ٠٣/٦٤٠٨٢١
فرع ثاني: سوديكو سكوير
هاتف: ٠١/٦١٢٦٣٢ ـ فاكس: ٠١/٦١٢٦٣٣
ص. ب. ٠٤٧٥ ـ ١١ بيروت ـ لبنان

إلى من علمني:

- علمية منهج الكشف عن الحقيقة.

- ونزاهة الكلمة المجسمة للحقيقة.

- وقدسية مسؤولية الجهر بالحقيقة.

هذا الكتاب

● يمثل الجزء الثالث من مبادىء الاقتصاد السياسي الذي يخرجه المؤلف في خمسة أجزاء:

- الجزء الأول: مبادىء الاقتصاد السياسي: الأساسيات.
- الجزء الثاني: مبادىء الاقتصاد السياسي: الاقتصاد النقدي.
- الجزء الثالث: مبادىء الاقتصاد السياسي: الاقتصاد الدولي.
- الجزء الرابع: مبادىء الاقتصاد السياسي: الاقتصاد المالي.
- الجزء الخامس: مبادىء الاقتصاد السياسي: تاريخ الفكر الاقتصادي.

● ولا يخفى أن هذه المبادىء تمثل بناءاً نظرياً متكاملاً متعدد الأبعاد لا يمكن فصل بعد منها عن بقية الأبعاد. ولكن ضرورة تقديم مكونات هذا البناء على مدى زمني يتكون من حلقات متتالية أدت بنا إلى حيلة منهجية: تصوره النشاط الاقتصادي ببعده العيني فقط، في مرحلة أولى، ثم إدخال بعده النقدي في مرحلة ثانية للبحث في كيفية وأثر التفاعل بينهما، وذلك على فرض غياب العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء المجتمع العالمي. في مرحلة ثالثة، فنصور النشاط الاقتصادي الوطني، بمظهريه العيني والنقدي، وقد أصبح جزءاً من الاقتصاد الدولي. مع استمرار افتراض غياب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. في مرحلة

رابعة نستكمل البناء النظري بإدخال النشاط المالي للدولة كجزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي الوطني. طريقة التقديم هذه، التي تفرضها طبيعة الأشياء، تؤدي بنا إلى أمرين نلفت نظر القارىء إليهما: الأمر الأول يتبدى في ضرورة تكرار بعض الأفكار التي عرضت في أجزاء سابقة نظراً للارتباط العضوي بين أجزاء البناء النظري الكلي. والأمر الثاني يكمن في تعمد هذا التكرار أحياناً بقصد إعطاء كلِ جزء من أجزاء مؤلفنا بعض الذاتية في مواجهة الأجزاء الأخرى، ذاتية تمكن القارىء من تتبع أفكار كل جزء حتى ولو لم يتسنى له، لسبب أو لآخر، الرجوع إلى الأجزاء الأخرى.

للمؤلف

أولاً ـ الكتب:

* نماذج الإنتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي، «باللغة الفرنسية»، مطبوعات العالم الثالث، الجزائر، طبعتان ١٩٦٤، ١٩٨٧.
* مشكلات التخطيط الاقتصادي، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسي، جامعة القاهرة، وكلية التجارة، جامعة الإسكندرية ١٩٦٦.
* مشكلات التخطيط الاشتراكي، دراسة في تطور الاقتصاد المصري، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، الطبعتان الأولى والثانية، ١٩٦٧.
* دراسات في الاقتصاد المالي، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٦٨، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٧٩.
* مبادىء الاقتصاد السياسي، المكتب المصري الحديث، الإسكندرية ١٩٧٢، الطبعة الثالثة، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية ١٩٧٨ ـ الطبعة الرابعة، منشأة المعارف بالإسكندرية. الطبعة الخامسة معدلة، دار المختار، الإسكندرية ١٩٨٦.
* دروس في الاقتصاد النقدي، الجزء الأول، التعريف بالنقود، المكتب المصري الحديث الاسكندرية، ١٩٧٣ ـ الطبعة الرابعة، دار الجامعات المصرية ـ الإسكندرية ١٩٨٠.

* الاقتصاد السياسي علم اجتماعي «باللغة الفرنسية»، فرانسوا ماسبيرو، باريس ١٩٧٤، مترجم للغات الإيطالية، الإسبانية، البرتغالية، الطبعة السابعة، باريس، ١٩٨٣.

* استراتيجيات التنمية والبيئة في أفريقيا «باللغة الإنجليزية»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.

* استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٨.

* الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠.

* الفقر في ريف العالم الثالث، مع آخرين، «باللغة الإنجليزية»، نيودلهي، ١٩٨٠.

* استراتيجية الاعتماد على الذات، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي ابتداء من الحاجات الاجتماعية، مع آخرين، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨١.

* الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٨١، «جائزة الدولة التشجيعية».

* الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٣.

* الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٣.

* دراسات في الاقتصاد النقدي وتطور الاقتصاد العالمي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٤.

* الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ١٩٩٧.

* نظرية الضريبة والنظام الضريبي اللبناني، الدار الجامعية، بيروت، ٢٠٠٠.

* تصور خاص للمشروع الاقتصادي الصهيوني: رؤية استراتيجية، سلسلة كتاب سطور، القاهرة، ٢٠٠٠.

* تحت الطبع: الأوضاع الاجتماعية للمرأة في المجتمع المصري (دراسة حالة) ـ التعليم والثقافة في العالم العربي ـ المنهج في العلوم الاجتماعية.

ثانياً ـ أهم المقالات:

١ ـ التطور الاقتصادي في مصر منذ ١٩٥٢ «باللغة الفرنسية»، مجلة العالم الثالث، باريس، الجزء الخامس، العدد ١٨، يونيو ١٩٦٤، ص ٢٥٥ ـ ٢٧٢.

٢ ـ أزمة الدولار أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي «باللغة الفرنسية»، الجزائر، أبريل ١٩٦٨ ـ مجلة الحقوق، جامعة الاسكندرية، السنة ١٥، العدد ٢، ١٩٧٠، ص ٢٥ ـ ٤٤.

٣ ـ نظرية باران وسويزي في الرأسمالية الاحتكارية «باللغة الفرنسية»، منشورة في مؤلف «الإمبرالية»، الشركة الوطنية للطباعة والنشر، الجزائر ١٩٧٠، «باللغة البرتغالية» قراءات في الإمبريالية اليوم، م. الفز، محرر»، مركز دراسات التبعية، المعهد العالي للاقتصاد، لشبونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ ـ ٢٠٧.

٤ ـ من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر «باللغة الفرنسية»، مجلة الحقوق جامعة الإسكندرية، السنة ١٥، ١٩٧٠، العدد ٢، ص ٤٥ ـ ٦٤.

٥ ـ التغلغل الرأسمالي والتفاوت الإقليمي في أفريقيا «باللغة الإنجليزية»،

مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية، السنة ١٦، العددان ١، ٢، ١٩٧١، ص ١ ـ ٨١.

٦ ـ استراتيجية احلال الواردات، استراتيجية للنمو في ظل التبعية «باللغة الإنجليزية»، مصر المعاصرة (القاهرة)، العدد رقم ٣٥٤، أكتوبر ١٩٧٣، ص ٥ ـ ٣١ ـ «باللغة الفرنسية» مجلة «النقد الاشتراكي» باريس، العدد ١٦، يناير، فبراير ١٩٧٤، ص ٣٧ ـ ٥٢.

٧ ـ أزمة الطاقة، أزمة النقد أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي؟ مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٨، ١٩٧٤، ص ٥ ـ ٣١.

٨ ـ العلاقة بين المحاسبة القومية والأنظمة المحاسبية الأخرى، «باللغة الفرنسية»، مصر المعاصرة، السنة ٦٤، العدد ٣٥٨، أكتوبر ١٩٧٤، ص ٥ ـ ٥٢.

٩ ـ النمو الاقتصادي في العالم التابع «باللغة الإنجليزية»، في كتاب أ. والرشتين «محرر»، التفاوت على الصعيد العالمي، كتب بلاك روز، مونتريال، ١٩٧٥، ص ٤٨ ـ ٧١ ـ «باللغة الفرنسية» في كتاب «التفاوت بين الدول في النظام العالمي، الجذور والآفاق، مركز كيبيك للعلاقات الدولية ـ جامعة لافي، كندا، ١٩٧٥.

١٠ ـ أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي واستراتيجية ممكنة لرأس المال في مواجهة بعض الدول المتخلفة، «باللغة الفرنسية»، أعمال مؤتمر اقتصادي العالم الثالث، الجزائر، فبراير ١٩٧٦ ـ «باللغة الإسبانية» مجلة ايكنوميكا، معهد البحوث الاقتصادية، جامعة اكوادور المركزية، العدد ٦ ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٥٧ ـ ١٩٩، «باللغة البرتغالية» م. الفز «محرر»، قراءات في الأمبرالية اليوم، مركز دراسات التبعية، المعهد العالي للاقتصاد، لشبونة، البرتغال، ١٩٧٦، ص ١٧٥ ـ ٢٠٧.

١١ ـ منهجية دراسة جيويولتيكا البحر الأبيض، «باللغة الفرنسية»، المعهد الزراعي لبلدان البحر الأبيض، مونبيلييه، نوفمبر ١٩٧٥ ـ «باللغة العربية»، في كتاب المؤلف، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٢ ـ ٦٠.

١٢ ـ تأشيرة لدخول القرية المصرية، مصر المعاصرة، السنة ٦٤ العدد ٣٥٩ يوليو ١٩٧٧ ص ٨٥ ـ ١١٦.

١٣ ـ الاستراتيجيات البديلة للتنمية والبيئة في أفريقيا «باللغة الانجليزية»، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.

١٤ ـ نحو استراتيجية بديلة للتصنيع العربي، مصر المعاصر، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣ أبريل ١٩٧٨، ص ٢٥، ٩٦.

١٥ ـ التكون التاريخي للتخلف الاقتصادي في مصر، مصر المعاصر، القاهرة، السنة ٦٩، العدد ٣٧٣، يوليو ١٩٧٨، ص ٥ ـ ٣٨.

١٦ ـ حول طبيعة النظام الضريبي المصري، مصر المعاصرة، السنة، ٧٠، العدد ٣٧٦، أبريل ١٩٧٩، ص ٢٧ ـ ٤٦.

١٧ ـ الاقتصاد العربي وتعميق التخلف الاقتصادي، مصر المعاصرة، السنة السبعون، العدد ٣٧٧، يوليو، ١٩٧٩، ص ٥ ـ ٢٨.

١٨ ـ الإصلاح الزراعي في مصر «باللغة الإنجليزية»، مصر المعاصرة العدد ٣٧٨، أكتوبر ١٩٧٩، ص ٣١ ـ ٥٢.

١٩ ـ فكرة التخلف وما يرتبط بها من فكرة للتطور «باللغة الفرنسية»، في، الاقتصاديات والمجتمعات، دورية معهد العلوم الاقتصادية التطبيقية، باريس، العدد ١٧ (٢) فبراير ١٩٨٣، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٨.

٢٠ ـ سياسة الانفتاح الاقتصادي والبناء الصناعي في مصر «باللغة الفرنسية» مصر المعاصر، العدد ٣٩٧، يوليو ١٩٨٤.

٢١ ـ استراتيجيات التنمية وحلول مشكلات ميزان المدفوعات في أفريقيا «باللغة الإنجليزية»، مصر المعاصر، العدد ٣٩٨، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٨١ ـ ١١٨. منشورة كذلك في «مشكلات ميزان المدفوعات في البلدان الافريقية «باللغة الإنجليزية»، مطبوعات المركز الأفريقي للدراسات النقدية، جمعية البنوك المركزية الأفريقية، داكار ١٩٨٢، ص ٢٩٦ ـ ٣٤٤.

٢٢ ـ الاتجاه الريعي للدولة في مصر، مصر المعاصر، السنة ٧٦، العدد ٤٠١، يوليو، ص ٦٥ ـ ٩١، نشرت كذلك في سلسلة قضايا فكرية، القاهرة، الكتاب الثاني، يناير ١٩٨٦.

٢٣ ـ المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالي في مصر، سلسلة قضايا فكرية القاهرة، الكتاب الثالث والرابع، أكتوبر ١٩٨٦.

٢٤ ـ العلاقة بين الاقتصاد المصري وصندوق النقد الدولي، مصر المعاصرة، العدد ٤١١/٤١٢، يناير/ابريل ١٩٨٨.

٢٥ ـ شركات توظيف الأموال في الاقتصاد المصري، مصر المعاصرة، العدد رقم ٤١٥/٤١٦، يناير/ابريل ١٩٨٩، ص ٥ ـ ٣٣، نشرت كذلك في سلسلة قضايا فكرية «القاهرة»، الكتاب الثامن، أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٣٩ ـ ١٥٤.

٢٦ ـ التضخم في الاقتصاد الرأسمالي، مع إشارة خاصة للاقتصاديات النفطية، دراسات معهد التخطيط، طرابلس، ١٩٩١.

٢٧ ـ النظام التعليمي في العالم العربي، التربية المعاصرة، السنة الثالثة عشر، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٢٨ ـ الوضع الراهن للعالم العربي في الإطار الدولي الحالي، مؤتمر اتحاد المحامين العرب، سوسه (تونس) مايو ١٩٩٧ ـ مجلة سطور، القاهرة، مايو ١٩٩٧.

٢٩ ـ الدلالة الثقافية للنظام التعليمي في مصر بين نظام القيم السلعي ونظام القيم البناء. مجلة سطور، القاهرة، يونيو ١٩٩٧.

٣٠ ـ إشكالية التحول من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية إلى الملكية الفردية وأوضاع العاملين في مصر. مجلة القاهرة، القاهرة، سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٧. منشورة كذلك في مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الثاني، كانون الثاني (يناير) ١٩٩٩، ص ١٧٩ ـ ٢١٣.

٣١ ـ المنظمة العالمية للتجارة، والنظام القانوني في البلدان العربية (الفلسفة الاقتصادية والأبعاد القانونية)، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت. العدد الثالث، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٩، ص ٢٩٥ ـ ٣٤٤.

٣٢ ـ تصور خاص للمشروع الاقتصادي الصهيوني في المنطقة العربية، رؤية استراتيجية، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق، جامعة بيروت العربية، بيروت، العدد الرابع، كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠.

٣٣ ـ منظومة أخلاقيات النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، مجلة سطور، القاهرة، إبريل (نيسان) ٢٠٠٠.

مقدمة عامة

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية، أي أحد العلوم التي تشغل بالنشاط الإنساني في المجتمع. ذلك هو **علم الاقتصاد السياسي** الذي ينشغل بأحد الأنشطة الاجتماعية، بالنشاط الاقتصادي.

لتكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادي يمكنك البدء من الرحلة اليومية التي تقطعها منذ الاستيقاظ في الصباح إلى أن تصل إلى قاعة الدرس، أو محل العمل. فلإعداد نفسك تحتاج إلى العديد من الأدوات والمواد التي تستخدمها في الاغتسال. ولتناول طعام الإفطار تستعمل أدوات لتجهيزه وتستعمل أدوات أخرى عند تناول الطعام الذي يتكون من مواد غذائية بعضها زراعي وبعضها تم تحويله، كالخضروات والفواكه المعلبة. ثم أنك تستعمل بعض الملابس. وفي الطريق إلى قاعة الدرس أو محل العمل قد تستعمل إحدى وسائل المواصلات. ثم إنك تصل إلى قاعة الدرس أو قاعة العمل وتجدها قائمة، ومجهزة بما هو لازم لتلقي العلم أو للقيام بالعمل المطلوب. خلال هذه الرحلة تستعمل الكثير من الأدوات والمواد وتؤدي لك الخدمات، كخدمة المواصلات وخدمة التعليم.

ابتداء من رحلتك هذه نستطيع أن نتتبع رحلات أفراد ومجموعات أخرى في المجتمع، إنما رحلات تتمثل في جهود أثمرت الأدوات والمواد

والخدمات التي استعنت بها في رحلتك اليومية. فابتداءً من مادة غذائية تتناولها في طعام الإفطار، كالخبز مثلا، تستطيع أن تتصور رحلة ألخباز الذي قام بتحويل الدقيق إلى خبز. كما تستطيع أن تتصور رحلة الفلاح الذي يمارس سلسلة من العمليات تنتهي بالحصول على كمية من القمح. وابتداء من الحلة التي ترتديها تستطيع أن تتصور رحلات العديد من الأفراد والمجموعات التي قامت بتحويل الصوف إلى خيوط، بصبغ الخيوط، بتحويلها إلى نسيج، بتجهيز هذا النسيج، ثم بتحويله أخيراً إلى حلة. كل هذه رحلات يومية. ولكنها تثمر ما تقوم أنت باستعماله في رحلتك اليومية. هذه الرحلات إنما تمثل نشاطات يقوم بها أفراد المجتمع لانتاج ما هو لازم لمعيشتهم، وهي تتنوع وتكون في مجموعها **النشاط الاقتصادي**. وهو نشاط، كما نرى، محوره الإنتاج وتوزيع الناتج، ليس بالنسبة لك فقط وإنما بالنسبة لكل المجتمع، لا في داخله فحسب وإنما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الأخرى المكونة لأجزاء المجتمع العالمي.

هذا النشاط الاقتصادي هو جزء من واقع المجتمع، جزء من حياته مرتبط تمام الارتباط بالأجزاء الأخرى للحياة الاجتماعية. فالفلاح المنتج للقمح (ممارساً بذلك نشاطاً اقتصادياً) هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً اجتماعياً في داخل أسرته أو في علاقته بالأسر الأخرى. هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً سياسياً في حالة انشغاله بالقضايا العامة وانتمائه لحزب سياسي؛ هو نفس الفرد الذي يمارس نشاطاً فنياً (إن كان يستطيع أن يعزف الناي مثلاً على شاطىء النهر أو النزعة وهو عائد في العشيَّة. أو كان ينتمي إلى جماعة تهوى ممارسة فن من الفنون). فالفرد ذاته، وإنما في انتمائه إلى فئة أو طبقة اجتماعية، هو الذي يمارس، جماعياً، مختلف أوجه

النشاط الاجتماعي. من هنا كان تشابك النشاطات الاجتماعية وتفاعل كل منها مع النشاطات الأخرى. وهو قول يصدق بصفة خاصة على **النشاط الاقتصادي كأحد النشاطات الاجتماعية.**

هذا النشاط الاقتصادي، الذي يمارسه الإنسان عبر المراحل المختلفة لتاريخه الاجتماعي، حاول الإنسان، ككائن واعي، أن يكتشف أسراره، أن يعرفه، أن يكون **أفكاراً** خاصة به: بطبيعته، بالكيفية التي يسير بها، بنتائجه، بمصير هذه النتائج، وباستمراره من فترة زمنية لأخرى. بمعنى آخر، حاول الإنسان أن يفهم نشاطه الاقتصادي وأن يفسره، في محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي إنما يبذل جهداً آخر يتمثل في **نشاط ذهني**، نشاط فكري، نشاط يبذله اتباعاً لسبل معينة، توصله لهدفه، إلى **الأفكار الاقتصادية**، إلى **النظريات الاقتصادية**. هذه النظريات إذا توافرت فيها شروط معينة تكون علمية. ففي إطار المعرفة التي يكتسبها الإنسان في شأن نشاطه الاقتصادي نفرق بين **المعرفة العادية** التي يكتسبها من يمارس النشاط عبر تجربته الحياتية اليومية: كالمعرفة التي يكتسبها من يزرع الأرض تدريجياً بالنسبة للتربة وخواصها والمناخ وتقلباته عبر السنة وأنواع النباتات الممكن زراعتها وموعد زراعة كل منها، واحتياجات كل منها من العمل والمياه والأسمدة، وموعد الحصاد، ونوع الأدوات اللازمة في كل مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي، وكيفية استخدامها، وما تتضمنه كل أداة من فن أو طريقة لتحقيق الهدف من استخدامها. كل هذه معارف تكتسب من خلال التجربة اليومية، وتكون من قبيل المعرفة العادية، والتي يمكن أن تكون صحيحة أو يثبت عدم صحتها. هذه المعرفة العادية تختلف عن **المعرفة العلمية**، التي تنجم عن نشاط متخصص في اكتساب المعرفة، في

نوع من البحث المعرفي، يلزم لتحققه توافر شروط توصلت إليها البشرية فيما يتعلق بهدف الباحث والسبيل الذي يسلكه في بحثه والخطوات الواجب اتباعها لاكتساب المعرفة والتحقق من صحتها وتقديمها للآخرين. **هذه المعرفة العلمية هي شرط لازم لوجود علم من العلوم.** ولكن وجودها ليس بالشرط الكافي. إذ يلزم لوجود العلم أن تتراكم المعرفة العلمية تراكماً كمياً يصل إلى نقطة يجعلها كيفياً ممثلة لجسم من المعرفة، يدور حول موضوع محدد، يعطى للإنسان حداً أدنى من اليقين الذي يمكنه من التنبؤ المعقول بالحركة المستقبلة للظواهر محل الانشغال المعرفي العلمي. هنا ترقى المعرفة العلمية إلى مرتبة **العلم** الذي تتوافر له شروطه الموضوعية، والشكلية، **والعلم الذي ننشغل به هنا هو علم الاقتصاد السياسي.**

ومن الطبيعي أن تبدأ دراستنا للاقتصاد السياسي **بتقديمه كعلم، وكعلم اجتماعي،** ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف على علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، والتعرف على هذا العلم في تكونه التاريخي وفي انشغاله بالأشكال الاجتماعية المختلفة للنشاط الاقتصادي. من هذا التقديم للاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي سنرى أنه **لا توجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادي لكل المجتمعات ولكل الأزمنة،** وذلك لاختلاف الشكل الاجتماعي للنشاط الاقتصادي وقوى الانتاج المستخدمة فيه من مجتمع لآخر، وفي المجتمع الواحد من فترة تاريخية لأخرى.

ومن المسلم به أنه إذا كانت المجتمعات السابقة على التنظيم الاجتماعي الذي نعيش فيه حالياً، أي التنظيم الاجتماعي الرأسمالي الذي يرجع **في بروزه تاريخياً** إلى القرنين الخامس عشر والسادس، إذا كانت هذه المجتمعات قد عرفت اكتساب بعض المعرفة العلمية في شأن النشاط

الاقتصادي، **فإن هذه المعرفة لم ترقى إلى مرتبة العلم إلا مع المجتمع الرأسمالي.** في هذا المجتمع الرأسمالي يعرف النشاط الاقتصادي، في إطاره التنظيمي المحدد الذي يجعل من الدولة الشكل السياسي السائد لتنظيم المجتمعات، وعلى الأخص في شكل الدولة القومية التي تسود حتى تعيش أزمتها في المرحلة الحالية من مراحل التطور الرأسمالي، نقول في هذا المجتمع يعرف النشاط الاقتصادي خصائص تفرده تاريخياً: فهو اقتصاد رأس المال والعمل الأجير، وهو اقتصاد يعم فيه الإنتاج بقصد المبادلة، أي للسوق، وهو اقتصاد يبرز فيه النشاط الصناعي بسرعة تكراره الهائلة في الزمان وتتجه فيه النشاط الاقتصادية الأخرى إلى أن تصبح، تحت تأثير استخدام العلم والتكنولوجيا، نوعاً من النشاط الصناعي، وهو اقتصاد يبرز للنشاط الاقتصادي فيه مظهراه العيني والنقدي وتتسع فيه دائرة استخدام النقود لتشمل كل جنبات الحياة الاقتصادية بل والاجتماعية بصفة عامة، وهو اقتصاد توسعي في المكان كمستقر للحياة الاجتماعية يمتد نشاطه نحو تغطية النشاط الاقتصادي العالمي، وهو في توسعه عدواني، وفي عدوانيته ديناميكي، وهو اقتصاد له حركته في الزمان بقوانين موضوعية تحكم هذه الحركة وتعطى لشرائح المجتمع وأفراده، عبر نمط لتوزيع ثمار النشاط الاقتصادي، شروط حياتهم المادية والثقافية بل ومنظوماتهم الأخلاقية، في التغير المستمر لكل هذا.

في هذا المجتمع الرأسمالي نشطت حركة المعرفة الإنسانية بصفة عامة والمعرفة العلمية بصفة خاصة. ونشطت عملية استخدام المعارف العلمية في حل مشكلات الحياة الاجتماعية بجوانبها المختلفة عبر البحث التكنولوجي والتوصل المستمر إلى سبل وتقنيات **الفكر الاقتصادي** بأنواعه

المختلفة كنتاج لركب هائل من العاملين في النشاط الاقتصادي والمنشغلين به وبإدارته، من المفكرين الموسوعيين الذي انصب انشغالهم على النشاط الاقتصادي لا بعزله عن بقية الحياة الاجتماعية وإنما باعتباره جزءاً لا يتجزأ منها، وكذلك من المفكرين «المتخصصين» أي أولئك الذين حصروا انشغالهم ليس فقط بالنشاط الاقتصادي معزولاً عن النشاطات الاجتماعية الأخرى وإنما بهذا «النشاط» الاقتصادي كما يتصورونه وكما يتصورون مكانه في النشاط الاجتماعي وكما يتصورون علاقته بجميع دوائر النشاط الاقتصادي. وكان نتاج كل هذا ثروة هائلة من المعرفة الاقتصادية، تخطت الاقتصاد الرأسمالي الممثل للحاضر كجزء من التاريخ لتغطي الحركة التاريخية التي شملت تنظيمات اقتصادية سابقة وأدت إلى الحاضر، والحركة التاريخية المستقبلة التي تشمل احتوائها كبديل تنظيمي للاقتصاد الرأسمالي يحقق ما لم يكن من مهمة التنظيم الرأسمالي تحقيقه تاريخياً، خاصة في اتجاه تحسين الحياة الاجتماعية للغالبية من أفراد المجتمعات وتطوير هذه الحياة.

في ضوء كل هذا يتحدد **مسار انشغالنا الفكري بالنشاط الاقتصادي**: فهو يتحدد كمسار للمعرفة العلمية الخاصة بهذا النشاط، وهي تدور حول **الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، وكعلم تبلور وتطور مع نشأة وتطور التنظيم الاقتصادي الرأسمالي**: كاقتصاد مبادلة معممة، كاقتصاد عيني نقدي، كاقتصاد يغلب عليه الطابع الصناعي، وكاقتصاد توسعي على الصعيد العالمي، وكاقتصاد تنظمه الدولة بعملية تاريخية تعرف مراحل متباينة ومتداخلة من درجات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ويكون من الطبيعي كذلك أن يحتوي مسار انشغالنا الفكري **الكيفية التي تطورت بها**

المعرفة العلمية الاقتصادية، ليس فقط لأن للفكرة تاريخها الذي يتعين دراسته لمعرفة المفهوم الصحيح للفكرة وإنما كذلك لأن في اكتشاف أسرار عملية مولد الأفكار شرط لضمان استمرار عملية خلقها مع التغير المستمر في النشاط الاقتصادي. مسار انشغالنا الفكري هذا هو الذي يحدد لنا الكيفية التي **نقدم** بها المعارف العلمية المكونة لعلم الاقتصاد السياسي:

١ ـ في مرحلة أولى، يكون من الطبيعي أن نقدم تصورنا لهذا العلم كعلم اجتماعي، وكاجتماعي هو تاريخي، أي له تاريخه كعلم، بموضوعه ومنهجه ومجموعة **النظريات المكونة له**: **في موضوعه** الذي يتمثل، على نحو مجرد، في صورة الطريقة التاريخية المحددة التي ينتج بها كل مجتمع ما هو لازم لمعيشة المادية والثقافية أو ما يعبر عنه بطريقة الانتاج (أو أسلوب الإنتاج)؛ وفي **منهجه** الذي يدور في الواقع حول ما أنتجه العقل البشري بالنسبة لما يسمى بمنهج البحث العلمي؛ وفي **نظرياته** المتمثلة في مجموعات الأفكار التي تفسر الظواهر المختلفة المكونة للعملية الاقتصادية، أي لعملية النشاط الاقتصادي كما يمارسه المجتمع، وخاصة المجتمع الرأسمالي، في واقع حياته اليومية. هنا يكون التركيز على الأفكار النظرية الخاصة بطبيعة العملية الاقتصادية، بآلية أدائها وقوانين هذا الأداء، وبحركتها في المكان والزمان. وتكون دراستنا لهذه النظريات على مراحل تتحدد وفقاً لمدى دائرة الانشغال المعرفي بأبعاد هذه العملية. إذ يمكن، بعد التعرف على الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي **ينشغل في الواقع بالنشاط الاقتصادي الذي يمثل الكل الاقتصادي في الكل الاجتماعي، نقول يمكن** أن نبدأ في دراسة النظريات المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي الرأسمالي على أساس **افتراض عدد من الفروض المؤقتة** التي يقصد بها تسهيل الدراسة ومراحلها الأولى بإبراز مظهر من مظاهر النشاط الاقتصادي الذي يمثل، في مرحلة من مراحل الفحص

المعرفي، الجزء الذي يمكن التركيز عليه مرحلياً دون أن يغيب عن الذهن أن معرفة الجزء لا تتأتى إلا في إطار الكل الذي ينتمي إليه. وتتمثل هذه الفروض في:

- افتراض أن النشاط الاقتصادي الذي يقوم في المجتمع ذو طبيعة عينية فقط، أي أنه لا يعرف استخدام النقود وإن كان يعرفها فإنها لا تلعب إلا دوراً حيادياً في أداء هذا النشاط الاقتصادي وحركته عبر الزمن. بمعنى آخر، ستجرد دراستنا في مرحلتها الأولى من الظواهر النقدية، أي أنها تخرج من إطارها المشكلات التي تثيرها طبيعة النقود ووظائفها وأثرها على النشاط الاقتصادي وحركته عبر الزمن.
- افتراض أن النشاط الاقتصادي يجري في محيط وطني دون أن يدخل في علاقات اقتصادية مع بقية أجزاء المجتمع العالمي. بمعنى آخر، تفترض دراستنا في مرحلتها الأولى أن الاقتصاد الوطني اقتصاد مغلق، أي أنه لا يؤثر في العالم الخارجي ولا يتأثر به. بعبارة ثالثة، ستجرد دراستنا في مرحلتها الأولى من تأثير العلاقات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد الداخلي.
- افتراض أن الدولة، رغم وجودها كشكل للتنظيم السياسي للمجتمع الرأسمالي، لا تتدخل في النشاط الاقتصادي. أي أن النشاط الاقتصادي يمارس أساساً بواسطة الأفراد والمشروعات والهيئات الخاصة.

الأمر يتعلق بالنسبة لهذه الفروض الثلاثة بحالة تصور ذهني لاقتصاد لا يعرف النقود ويوجد في حالة عزلة عن بقية أجزاء المجتمع العالمي ولا تتدخل فيه الدولة في النشاط الاقتصادي. وهو أمر لا يمثل حقيقة الواقع، خاصة مع الانتشار الهائل لاستخدام النقود وتشابك الاقتصاديات الوطنية في داخل الاقتصاد العالمي المعاصر وتعدد مظاهر تدخل الدولة في النشاط

الاقتصادي في كل مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي. ولكنها **حيلة منهجية** يقصد منها التعرف أولاً على طبيعة وأداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب النقود وغياب العلاقات الاقتصادية مع الخارج وغياب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في مرحلة أولية، ثم التعرف بعد ذلك، في مرحلة تالية، على أثر إدخال النقود ثم إدخال العلاقات الاقتصادية مع الخارج ثم إدخال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، أثر كل ذلك، بالتدريج، على النتائج التي نستخلصها في المرحلة الأولى من مراحل التحليل.

٢ ـ على أساس هذه الافتراضات الثلاثة (غياب النقود أو حيادها وغياب العلاقات الاقتصادية مع الخارج وغياب تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية) سنقوم بتقديم النظريات المتعلقة بالاقتصاد الرأسمالي، من حيث طبيعته وكيفية أدائه وحركته عبر الزمن وتطوره في المدى الطويل. وتنضم الأفكار النظرية المتعلقة بذلك إلى المعرفة التي نقدمها في شأن الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي لتكوّن موضوع **الجزء الأول من مؤلفنا الخاص بمبادىء الاقتصاد السياسي**، ويحتوي الأساسيات من هذه المبادىء.

٣ ـ في مرحلة تالية، نستبعد في دراستنا الافتراض الخاص بغياب النقود، وندرس الظاهرة النقدية والبعد النقدي للنشاط الاقتصادي، خاصة في المجتمع الرأسمالي، لنستكمل معرفتنا المتعلقة بالعملية الاقتصادية **ببعديها العيني والنقدي في تفاعلهما** في أداء العملية الاقتصادية وحركتها عبر الزمن. ويكون ذلك موضوع **الجزء الثاني من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد النقدي.**

٤ ـ وفي مرحلة ثالثة، بعد تعرفنا النظري على العملية الاقتصادية التي تتم في داخل المجتمع الواحد من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمي، ببعديها العيني والنقدي، نبدأ في استبعاد الافتراض الخاص

بعزلة الاقتصاد الوطني أو بعدم دخوله في علاقات اقتصادية مع الأجزاء الأخرى المكونة للاقتصاد العالمي. وذلك بدراسة الأفكار النظرية المتعلقة بوضع الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، وبحركة هذا الاقتصاد العالمي وتطوره، وبنوع وطبيعة ونتائج العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد العالمي. وأثر كل ذلك على مسار الاقتصاد الوطني وما يحققه من مستويات معيشية للشرائح الاجتماعية المختلفة في الداخل. وبهذا نستكمل معرفتنا بالنظرية المتعلقة بالعملية الاقتصادية، ببعديها العيني والنقدي، بمعرفة **البعد الدولي لهذه العملية**. ويكون ذلك موضوع **الجزء الثالث من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد الدولي**.

٥ ـ وفي مرحلة رابعة نبدأ في استبعاد الافتراض الخاص بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وذلك بالتعرف عن قرب على دور الدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية ومجالات هذا الدور وكيفية قيامها به سواء بأن تقوم بدور في النشاط الاقتصادي العيني أو بأن تقوم بدورها عبر نوع من النشاط الاقتصادي هو النشاط المالي، بحصول الدولة على إيرارادت (أو موارد) مالية وقيامها بإنفاق هذه الموراد على أداء خدمات في الحياة الاجتماعية (كخدمات التعليم والصحة والأمن والدفاع. . .). الأمر يتعلق هنا بإدخال بعد جديد على دائرة المعرفة النظرية الاقتصادية، هذا البعد يخص **النشاط المالي الذي تقوم به الدولة** إداءً لدورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ويكون ذلك موضوع **الجزء الرابع من مؤلفنا، بعنوان: الاقتصاد المالي**.

٦ ـ وفي مرحلة خامسة، وأخيرة، نحاول أن نجمع، في منظومة فكرية واحدة، عملية التكون والتطور التاريخي للفكر المتعلق بالنشاط الاقتصادي في المجتمع، أي **للفكر الاقتصادي**. ولكن مع اختلاف

في المساحة التي تعطي للنتاج الفكري للمجتمعات المختلفة، إذ ينصب انشغالنا في المقام الأول، في مجال هذا المؤلف الخاص بمبادىء الاقتصاد السياسي، على الفكر الاقتصادي نتاج التنظيم الاجتماعي الذي شهد مولد وتطور الاقتصاد السياسي كعلم اجتماعي، وهو التنظيم الاجتماعي الرأسمالي، في مراحل تطوره المختلفة. وعليه يأتي تقديمنا للفكر الاقتصادي في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالي كأمثلة لما أنتجه الذهن البشري من فكر يتعلق بظواهر اقتصادية شهدتها تلك المجتمعات، لنرى على نحو منتظم الفكر الاقتصادي نتاج المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي. ويكون ذلك موضوع **الجزء الخامس من مؤلفنا**، بعنوان: **تاريخ الفكر الاقتصادي**.

٧ ـ وعليه نقدم للقارىء مؤلفنا الخاص بمبادىء الاقتصاد السياسي في أجزاء خمسة:

- الجزء الأول، مبادىء الاقتصاد السياسي، الأساسيات.
- الجزء الثاني، مبادىء الاقتصاد السياسي، الاقتصاد النقدي.
- الجزء الثالث، مبادىء الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الدولي.
- الجزء الرابع، مبادىء الاقتصاد السياسي، الاقتصاد المالي.
- الجزء الخامس، مبادىء الاقتصاد السياسي، تاريخ الفكر الاقتصادي.

لم يبق للانتهاء من هذه المقدمة العامة إلا كلمة في شأن **الطريقة التي يمكن اتباعها في دراسة الاقتصاد السياسي**. ويقصد هنا الدراسة العلمية الجادة. إذ نحن نوجه ما نقدمه للإنسان الذي لا يبخل بجهده ووقته في اكتساب المعرفة، التي هي خير ما يتسلح به الإنسان الذي يحرص على أن يسهم إيجابياً في بناء مجتمعه وتطوير حياة الغالبية من أفراده. هذه الطريقة تفرضها طبيعة العلم الذي نقوم بدراسته. فهو، شأنه في ذلك شأن كل العلوم، علم تراكمي، بمعنى أنه يبني نفسه على أساس من نفسه: فالأفكار

التي تتبلور وتتحدد في مرحلة أولى تمثل أساس الأفكار التي تتبلور وتتحدد في مرحلة ثانية. وعلى أساس هذه الأخيرة نبني نظريات أخرى. وهكذا. إزاء ذلك لا يكون أمامنا من سبيل إلا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعاً بعد موضوع دون تخطي أي من النقاط التي نتعرض لها. إذ لا ينجم عن هذا التخطي إلا الصعوبات، نصادفها عندما نحاول في مرحلة تالية دراسة موضوع يرتكز على الموضوع الذي تخطيناه. يتعين إذن أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها، مع رجاء مراعاة ذلك على مدى الأجزاء المختلفة المكونة لمؤلفنا هذا.

ولكي نستوعب لا بد أن نحاول دائماً فهم كل فكرة، لا أن نحفظها عن ظهر قلب. إذ فيما عدا المصطلحات الفنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب أقصر سبيل إلى التهلكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي. ولفهم الأفكار لا بد من دراستها نقطة بنقطة. فقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ رواية أدبية لا بد وأن تؤدي بنا إلى حصيلة معرفية محدودة.

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب، أو بغيره، فحسب. بل لا بد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث. وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر على المراجع العربية، رغم ثراء الأدب الاقتصادي العربي، وإنما عليه أن يرجع إلى المراجع الأجنبية، خاصة بالنسبة لكتابات كبار المفكرين الذين ساهموا في عملية ميلاد وتطور علم الاقتصاد السياسي. لتسهيل ذلك جزئياً حرصنا على أن نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الانجليزية والفرنسية وأن نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة إلى أجزاء.

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط،

بل يجب أن يتعداه إلى **الاستيعاب الناقد، الناقد للمنهج وللأفكار**. وللتوصل إلى هذا الاستيعاب الناقد لا بد أن يكون لنا منهجاً ناقداً يدفع بروحنا إلى أن تكون دائماً ناقدة ويحمينا من وثنية الفكر أياً كان مصدره.

في دراستنا هذه نستخدم في التحليل الاقتصادي بعض الأدوات الفكرية التي تبلورت في مجال فروع أخرى للمعرفة. إذ نستخدم أدوات رياضية وإحصائية كما نستخدم أفكار تبلورت في فروع أخرى للعلوم الاجتماعية (كعلم السكان وعلم الاجتماع وعلم التاريخ، وعلم الجغرافيا). بل أن بعض المصطلحات الاقتصادية بدأت بلورتها في بعض العلوم الطبيعية. الأمر الذي يستوجب أن نوسع من أفقنا بالرجوع إلى المعاجم المتخصصة والموسوعات المعرفية كلما تعلق الأمر بأحد هذه الأفكار. وبخصوص الأدوات الرياضية نسارع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسي لا تستلزم ممن يقوم بها أن يكون متخصصاً في الرياضيات. فأكثر فروع المعرفة الاقتصادية استخداماً للأدوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية تزيد على تلك التي يتحصل عليها من يتم دراسته الثانوية. ويكفي لفهم الأفكار الواردة في دراستنا هذه أن تكون لدينا معرفة بعدد من الأدوات الرياضية: فكرة الدالة والعلاقات الدالية، والمعادلات الآنية والتعبير البياني عنها، المماس والمشتقة والتعبير البياني عنها، المصفوفات. كما يلزم أن نكون على دراية باللغة الاحصائية العادية. وكلها أدوات يمكن للقارىء أن يسلح نفسه بها بجهده الفردي دون كثير عناء.

محمد دويدار

إيكنجي مريوط ـ الإسكندرية

سبتمبر ٢٠٠٠

الجزء الثالث

الاقتصاد الدولي

تصدير

ينشغل الاقتصاد السياسي، كما نعلم، وهو أحد العلوم الاجتماعية، بأحد الأنشطة الاجتماعية: النشاط الاقتصادي، أي النشاط المتعلق بإنتاج وتوزيع ما هو لازم لإشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية، أي النشاط اللازم لإعاشة أفراد المجتمع. وينشغل علم الاقتصاد السياسي بالأفكار المتعلقة بهذا النشاط في تطوره التاريخي، وهو تطور يتم من خلال تحول الأشكال الاجتماعية لتنظيم هذا النشاط، فالاقتصاد السياسي كعلم يحتوي إذن الأفكار الخاصة بالعملية الاقتصادية في ظل أشكالها التاريخية المختلفة، أي الأفكار المتعلقة بطرق الإنتاج المختلفة. وهي أفكار انشغلنا بدراستها في الجزء الأول من هذا المؤلف[1].

ومنذ القرن السادس عشر يشهد المجتمع الإنساني نشأة طريقة للانتاج **تبلورت عبر التاريخ الإنساني**، في مجتمعات أوربا الغربية، ثم بدأت تحتوي، في تطورها، كل المجتمع الإنساني، خالقة بذلك اقتصاداً عالمياً

(١) انظر في ذلك، محمد دويدار، مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الأول: الأساسيات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١. وانظر في التصورات الفكرية المختلفة لطريقة الانتاج والتكوين الاجتماعي:

M. Dowidar, L'Economie Politque, une Science Sociale, F. Maspero, Paris, 1974.

مر بمراحل تطور مختلفة انتهت إلى الاقتصاد الدولي المعاصر. تلك هي طريقة الإنتاج الرأسمالي. نشأت في أحضان التكوين الاجتماعي الاقطاعي في أوربا. وتطورت من خلال خلق السوق العالمية وتدويل الإنتاج من خلال أنماط مختلفة للتقسيم الدولي للعمل، تحققها بالتغلغل في هياكل المجتمعات المختلفة. خالقة بذلك أجزاءً للاقتصاد الدولي بمستويات مختلفة من التطور وبحظوظ مختلفة من نتاج هذا التطور الرأسمالي. وحملت طريقة الإنتاج هذه، في ثناياها، ابتداء من بدايات القرن العشرين إمكانية تخطيها تاريخياً بمحاولات بناء تكوين اجتماعي بديل يرتكز على الإنجازات التاريخية للتكوين الاجتماعي الرأسمالي ويواجه مشكلات تطور المجتمع التي لم يعد بمقدور هذا التكوين الأخير حلها، على نحو يصبح معه من الممكن، تنظيمياً، تحقيق استخدام أكفأ لقوى الإنتاج التي أوجدها الاقتصاد الرأسمالي، وتوزيع أعدل لما تنتجه قوى الإنتاج هذه، ومن ثم حياة أفضل للقوى الاجتماعية الأوسع التي تمثل عصب القوى الانتاجية وجمهرة التشكيلات السكانية.

وقد رأينا في دراستنا السابقة[١]:

١ ـ الخصائص المحددة للطبيعة العامة لهيكل الاقتصاد الرأسمالي الذي لا يكف عن التغير، بقيام علاقات الإنتاج فيه على الملكية الخاصة (سواء أكانت ملكية فردية أم ملكية الدولة) لوسائل الإنتاج، وما يترتب على ذلك من أن يصبح تحقيق الربح، والربح النقدي، الهدف المباشر من القيام بالنشاط الإنتاجي، وأن يتحدد توزيع الناتج بين الطبقات والشرائح الاجتماعية ابتداءً من نمط السيطرة على وسائل

(١) انظر محمد دويدار، مبادىء الاقتصادي السياسي، الجزء الأول، الأساسيات، الباب الثالث.

الإنتاج ونوع الهدف المباشر من اتخاذ قرارات الإنتاج.

٢ ـ كما رأينا كيف أن أداء العملية الاقتصادية يتم بفضل القرارات الفردية والعامة التي تتخذها الوحدات الإنتاجية والاستهلاكية على أساس أثمان السلع في اقتصاد صناعي (تتحول فيه الزراعة نفسها إلى فرع من فروع الصناعة) تسوده المبادلة، والمبادلة النقدية. على نحو يقال معه أن الأداء الاجتماعي للعملية الاقتصادية إنما يتم، ابتداءً من الربح النقدي، من خلال قوى السوق بشكل تلقائي يبعد بالعملية الاقتصادية، كقاعدة عامة، عن السيطرة الاجتماعية الواعية على النشاط الاقتصادي.

٣ ـ كما رأينا من دراستنا السابقة الملامح العامة لمراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي منذ الرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية الصناعية ثم الرأسمالية المالية التي بدأت تسيطر منذ نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

وقد تمت دراستنا السابقة لطبيعة وأداء الاقتصاد الرأسمالي في الواقع على أساس ثلاثة فروض قصد بها تسهيل الدراسة في المراحل الأولى من تعلم نظريات علم الاقتصاد السياسي رغم بعد هذه الفروض عن واقع الحياة الاقتصادية:

الفرض الأول: خاص بالنقود والمظاهر النقدية للنشاط الاقتصادي.
وقد تمثل في افتراض غياب النقود، أي التحييد من الدور أو الأدوار التي تلعبها النقود في الحياة الاقتصادية. ومن ثم جاءت الأفكار والنظريات الخاصة بكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي محدودة بافتراض إما غياب النقود كلية أو إدخالها (مع افتراض حياديتها) لكي يكون من الممكن الكلام عن الأثمان (باعتبار أن الأثمان تمثل ظاهرة نقدية) ودراسة التبادل الذي لم يعد

يتم، كظاهرة تسود الاقتصاد الرأسمالي، إلا من خلال النقود. ولكن، **في واقع الحياة الإجتماعية** توجد النقود في كافة نواحي هذه الحياة، فكل منا يستخدم النقود، نوعاً أو آخر منها: ورقة بنكنوت أو قطعة معدنية أو حتى نقود مصرفية استعمالاً للشيكات أو لأدوات اليكترونية. وكل منا يستخدم النقود بطريقة أو بأخرى: بحكمه أو بشحه أو بسفه، وفقاً لمدى تمتعه بالثروة في المجتمع ونمط حاجاته ونظام القيم الذي يؤمن به، وعلى الأخص ما يكنه للمجتمع الذي يعيش فيه من انتماء بناءً أو استهتار أو إنكار. وكل منا يستخدم النقود اقتصادياً: في شراء سلعة استهلاكية إشباعاً لحاجة ما (سلعة معمرة كمنزل يسكنه أو سلعة تهلك بمجرد الاستعمال كمأكل)، أو في تحقيق قدر من المدخرات النقدية تحوطاً لأيام قادمة إذا عز الأمان (فالقرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود)، أو توقعاً لبناء طاقة إنتاجية جديدة (مصنع مثلاً) طمعاً في ربح نقدي في المستقبل أو إيماناً بضرورة تأمين حياة المجتمع في المستقبل. وكل منا يستخدم النقود اجتماعياً: لدفع مهر أو دوطة نقدية في المجتمعات التي لا يتم فيها الزواج إلا بمقابل يدفعه أحد طرفي العلاقة، (الِّي بيحط فلوسه بنت السلطان عروسو، مثل لبناني)، أو لشراء صيت أو جاه اجتماعي، لا بالعمل المنتج جاد وإنما بانفاق الطائل من النقود في مناسبة زواج يمكِّن من تجديد حياة البشر أو ميلاد يعلن عن هذا التجدد أو وفاة تشير إلى انتهاء دور في ضمان استمرار الحياة. وتستخدم النقود سياسياً: إما كركيزة للمشاركة في الطبقة السياسية المحاكمة أو كأداة لتزييف الوعي السياسي وشراء أصوات الناخبين في عملية سياسية يكتسب فيها النائب أهمية تحجب مكانة الأصيل. وأخيراً، تعرف الممارسات الدينية استخدام النقود: فكثير من المؤسسات

الدينية تعيش على دخول نقدية من ملكية عقارية تملكها أو موقوفة عليها، كما يتعامل بعض هذه المؤسسات في الأسواق المالية، المحلية والدولية. كما يستخدم الأفراد النقود، صدقة أو تبرعاً، قرباناً للآلهة. وهكذا تتغلغل النقود في كل جنبات الحياة الاجتماعية.

أما الفرض الثاني: الذي تمت ابتداءاً منه دراستنا السابقة فهو خاص بتصور غياب العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط الاقتصاد الوطني ببقية أجزاء الاقتصاد العالمي. فدراسة كيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي الذي يسود عالمنا المعاصر تمت في المرحلة الأولى من دراستنا بافتراض أن الاقتصاد الوطني اقتصاد مغلق، يعمل بمعزل عن بقية الاقتصاد الدولي. وهو فرض لم يرد عند بدء الدراسة إلا لتسهيل فهم العملية الاقتصادية الرأسمالية. إذ **يتميز الاقتصاد الرأسمالي ككل في واقع الحياة الاجتماعية بأنه توسعي بطبعه**، عنيف في احتوائه للاقتصاديات الأخرى وتحويلها إلى اقتصاد سوق وتحقيق نوع أو آخر من الاقتصاد العالمي يقوم على تقسيم دولي للعمل بين المجتمعات المكونة للاقتصاد العالمي، على نمط لهذا التقسيم يختلف باختلاف مراحل تطور الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يفرض حتمية قيام علاقات التبادل بين هذه المجتمعات، تبادلاً يتضمن انتقال قوة العمل والسلع ورؤوس الأموال بين حدود الدول. ويتحقق هذا التبادل على نطاق في اتساع مستمر وبمعدلات متزايدة ويستلزم تسوية مدفوعاته من خلال النقود. ونكون هنا بمعرض استخدام للنقود على الصعيد الدولي.

في واقع الحياة الاجتماعية، في مسارها اليومي، توجد إذن النقود وتدخل في كافة جنبات هذه الحياة اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. ويدخل الاقتصاد الوطني بأفراده وهيئاته في علاقات اقتصادية مع بقية بلدان

العالم، بل ويمثل جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. الأمر الذي يوجب أن تكون معرفتنا النظرية لطبيعة وكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي متمثلة في بناء نظري متماسك يفسر طبيعة وكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي عبر الزمن بمظهرية العيني والنقدي في تشابكهما الجدلي، وباعتبار العملية الاقتصادية الداخلية جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي يخضع في التعرف عليه للقاعدة المعرفية التي مؤداها لا يمكن التعرف على الجزأ إلا ابتداءً من الكل، على أن نحرص على الكشف عما يكون للجزء من خصوصية تغطية ذاتية بالنسبة لبقية الأجزاء. وهو ما يعني ضرورة احتواء البناء النظري، ككل متماسك، لما اصطلح على تسميته بالنظرية الاقتصادية (نظرية القيمة والثمن) لنظرية النقود ونظرية «التبادل» الدولي، وضرورة أن يمكننا هذا البناء النظري من فهم عملية تطور الاقتصاد العالمي ومآل البلدان والطبقات والشرائح الاجتماعية المكونة لأجزائه عبر الزمن.

أما الفرض الثالث: الذي تمت ابتداءاً منه دراستنا السابقة فهو خاص بتصور غياب الدولة أي عدم تدخلها في الحياة الاقتصادية. وواقع الأمر أن الدولة كانت دائمة التدخل في الحياة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي بدرجات متفاوتة في المراحل المختلفة لتطور هذا الاقتصاد.

والآن، واستكمالاً لدراستنا لمبادىء علم الاقتصاد السياسي نقوم بإسقاط الفرضين الأول والثاني، ونستبقي الثاني لحين إدخال النشاط المالي للدولة ليكون محلاً للدراسة في الجزء الرابع الخاص بالاقتصاد المالي أو يكون إسقاطنا للفرضين الأول على مرحلتين:

- في مرحلة أولى، نقوم بإدخال النقود، وما تثيره من مظاهر اقتصادية نقدية، على النشاط الاقتصادي العيني، لنتعرف على طبيعتها وأنواعها

ووظائفها والكيفية التي تخلق وتتداول بها، والدور الذي تقوم به في مختلف مراحل العملية الاقتصادية محلياً وعالمياً. وهو ما يمثل موضوع الجزء الأول من هذا المؤلف.

- لندخل في مرحلة ثانية، العلاقات الاقتصادية الدولية في إطار دراسة الاقتصاد العالمي. وذلك للتعرف على صور هذه العلاقات ومكانها في الاقتصاد العالمي وتطور أشكالها بتطور هذا الاقتصاد العالمي، وما تنتجه من اثار في داخل المجتمعات وعلى صعيد المجتمع العالمي. وهو ما يحدد موضوع الجزء الثاني من هذا المؤلف.

ولكننا نبدأ بباب تمهيدي تفرضه **ضرورة منهجية، على مستوى كيفية نقل المعرفة،** إذ قد يكون من الضروري أن نبدأ من تصور نظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية اليومية، وهو تصور لا بد أن يكون قد تبلور من دراستنا السابقة لطبيعة وكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي. لنتعرف على المكان الذي تشغله النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية في الأداء الجاري للعملية الاقتصادية.

على هذا الأساس، وبعد أن قمنا بدراسة مشكلات الاقتصاد النقدي في الجزء الثاني من مؤلفنا في مبادئ الاقتصاد السياسي، نعرض للمعارف النظرية ونحن بصدد دراسة الاقتصاد الدولي، على النحو التالي:

الباب التمهيدي: في الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي.

الباب الأول: العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصادين المصري واللبناني.

الباب الثاني: في الاقتصاد الدولي المعاصر.

الباب الثالث: التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية.

الباب التمهيدي

الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي

إذا كنا قد افترضنا في دراستنا السابقة للعملية الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي أن الاقتصاد الوطني يعمل على فرض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية بينه وبين الاقتصاديات الوطنية الأخرى، وانتهينا من دراستنا السابقة هذه إلى تصور ذهني لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي ككل في واقع الحياة اليومية، فإن انشغالنا الآن بقضايا الاقتصاد النقدي وقضايا الاقتصاد الدولي يستلزم أن ندخل على هذه الصورة الذهنية، في مرحلة أولى مواضع تواجد النقود في العملية الاقتصادية والدور الذي تقوم به في أماكن تواجدها، ومن ثم المكان الذي تشغله في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية واتجاهات تأثيرها على هذه العلاقات وتأثرها بها. كما يستلزم أن نستكمل الصورة الذهنية بإدخال العلاقات الاقتصادية الدولية في المراحل المختلفة للعملية الاقتصادية في داخل الاقتصاد الوطني عاكسة مكان هذا الاقتصاد في الاقتصاد العالمي والدور الذي يلعبه كل منهما في حياة الآخر.

وعليه، نقدم تصورنا الذهني للأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي على مرحلتين:

- في مرحلة أولى نقدم هذا التصور الذهني على افتراض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية.
- وفي مرحلة ثانية نستكمل تصورنا الذهني لكيفية الأداء اليومي لهذا الاقتصاد بإدخال النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية.

الفصل الأول

التصور النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي على فرض غياب النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية

لتصور أداء العملية الاقتصادية عادة ما يتصور عمل الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة، هي فترة السنة عادة، هذه الفترة ليست منبتة الصلة بالفترات التي سبقتها والفترات التي تليها، وإنما هي حلقة في سلسلة من الفترات الزمنية المتعاقبة تمثل البعد الزمني الذي يعكس طبيعة العملية الاقتصادية كعملية مستمرة عبر الزمن وتتجدد من فترة لأخرى. ففي الفترة السابقة يهيىء المجتمع شروط البدء في النشاط الإنتاجي في الفترة الحالية[1]. ويخلق النشاط الإنتاجي في الفترة الحالية شروط تجدد الإنتاج في الفترة التالية، في كل النشاطات التي يحتويها الاقتصاد الوطني، النشاطات الزراعية والصناعية والخدمية والمالية.

ولتصور أداء العملية الاقتصادية عبر السنة نفرق بين مراحل ثلاثة تمر

---

(١) راجع في ذلك، محمد دويدار، مبادىء الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساسيات، نموذج تجدد الانتاج (الجدول الاقتصادي) عند فرنسوا كينيه. (نظرية التطور الرأسمالي بين الكلاسيك وماركس).

بها العملية الاقتصادية خلال الفترة الزمنية الواحدة:

ـ المرحلة الأولى: تمثل نقطة البدء في النشاط الاقتصادي.

ـ المرحلة الثانية: تمثل مرحلة القيام بالنشاط الإنتاجي.

ـ المرحلة الثالثة: هي مرحلة تبادل السلع والخدمات التي سبق إنتاجها.

هذه المراحل المختلفة ليست بطبيعة الحال منفصلة، وهي تتداخل بالنسبة لمختلف أنواع النشاط الاقتصادي، كما أن مجمل وحدات النشاط الاقتصادي لا تمر بنفس المرحلة في نفس اللحظة. ففي الوقت الذي تقوم فيه بعض المشروعات بعملية الإنتاج يكون البعض الآخر قد انتهى منها وبدأ في نشاط تسويق السلع التي أنتجها. ولا نقصد بتتبع النشاط الاقتصادي القومي عبر هذه المراحل تباعاً إلا تسهيل عرض الصورة النظرية التي نحاول تقديمها لكيفية أداء العملية خلال الفترة محل الاعتبار.

لكي يبدأ المجتمع نشاطه الاقتصادي في بداية الفترة لا بد وأن يجد تحت تصرفه، في نهاية الفترة السابقة، قدرات إنتاجية تم خلقها في الفترة أو الفترات السابقة، أي أن المجتمع يبدأ نشاطه الاقتصادي بالشروط اللازمة للإنتاج التي تهيأت في الفترة السابقة. هذه الشروط هي:

* قوة عاملة محددة، كمياً وكيفياً، أي من حيث العدد ومن حيث القدرات الذهنية والمهارات والتكوين النفسي والمعنوي.

* كمية من الإمكانيات الطبيعية، تتمثل في موارد طبيعية (أراضي، بما في باطنها، غابات، بحار (بما في أعماقها)، ظروف مناخية. . إلى غير ذلك). وليس المقصود هنا قوى الطبيعة بصفة عامة، وإنما تلك التي

كشف المجتمع، من خلال جهوده السابقة، أسرارها العلمية والتكنولوجية وأصبح من الممكن بالتالي استخدامها اقتصادياً، أي استخدامها في إشباع حاجات أفراد المجتمع المادية والثقافية.

* كمية من القدرات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج التي بناها المجتمع في الفترات السابقة: مثل ما تحت تصرف المجتمع من بنية مادية للخدمات (كالنقل والاتصال، والتعليم والصحة)، ما تحت تصرفه من أراضي زراعية مستصلحة من قبل، من وسائل إنتاج صناعية، من وحدات خدمية.

هذا إذا نظرنا إلى شروط عملية الإنتاج من الزاوية الفنية، حيث تتمثل في قدر معين، كماً وكيفياً، من قوى الإنتاج، سواء أكانت قوى بشرية أو قوى طبيعية أو قوى مادية. أما إذا نظرنا إلى شروط عملية الإنتاج من الناحية التنظيمية التي تحدد نمط العلاقات السائدة في الاقتصاد القومي، نجد أن كل هذه القوى من قبيل السلع (أي المعدة للتبادل) ابتداء من سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج سواء أكانت ملكية فردية أو ملكية الدولة. إبتداءً من هذه الملكية الخاصة تصبح كل هذه القوى (بما فيها قوة العمل) سلعاً معدة للتبادل في السوق بمقابل.. الأمر الذي يرتب نتيجة في غاية الأهمية في فهم كيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي. مؤدي هذه النتيجة أن كل قوى الإنتاج، بشرية وغير بشرية، معدة للإستخدام في السوق، وللاستخدام في السوق بمقابل، **وقد انتهى بها الأمر إلى أن يكون المقابل نقدياً**. يترتب على ذلك أن **الهدف المباشر من القيام بالنشاط الاقتصادي يصبح الكسب النقدي بالنسبة لأصحاب قوى الإنتاج**. وعليه، يمثل الكسب النقدي نقطة البدء في تحرك النشاط الاقتصادي: العامل يسعى إلى كسب نقدي هو الأجر، صاحب الأرض المؤجرة يسعى للحصول على كسب نقدي هو

الريع، صاحب رأس المال النقدي المعد للأقراض يسعى للحصول على كسب نقدي هو الفائدة، صاحب المشروع الذي يتم في داخله النشاط الإنتاجي يسعى للحصول على كسب نقدي هو الربح. أصبح الهدف المباشر إذن من اتخاذ قرارات استخدام هذه القوى، إذا ما استخدمت بواسطة الآخرين، هو تحقيق الكسب النقدي. هنا يتعين أن نفرق بين هذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي في الاقتصاد الرأسمالي (أي هدف الكسب النقدي) **والهدف النهائي** من القيام بالنشاط الاقتصادي، وهو إشباع الحاجات (وهو الهدف من وجهة نظر المجتمع، بصفة عامة). **في الاقتصاد الرأسمالي لا يمثل إشباع الحاجات الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي، ولكنه يمثل الهدف النهائي. ولا يتحقق، إذا تحقق، إلا من خلال الكسب النقدي، بصفة عامة، والربح النقدي بالنسبة لأصحاب المشروعات بصفة خاصة.**

نقطة الإنطلاق إذاً أن قوى الإنتاج أصبحت سلعاً، وأن الهدف من وضعها تحت تصرف الآخرين (عن طريق البيع أو التأجير) لاستعمالها هو تحقيق الكسب النقدي. ومن ثم بدأت النقود تفرض نفسها في نقطة انطلاق العملية الاقتصادية في مجموعها باعتبارها الهدف الذي يسعى أصحاب كل قوى الإنتاج للحصول عليه، على الأقل في مرحلة أولى، بما يعكسه ذلك من أثر على أنظمة القيم في المجتمع. مسألة في غاية الأهمية. إذ عندما نصل إلى مرحلة من تطور المجتمعات السلعية يصبح من الممكن فيها أن يسود التصور الذي مؤداه أن «كله يشتري بالنقود» فإن ذلك يعني أن كل ما يوجد تحت تصرف المجتمع من سلع مادية أو قيم جمالية أو قيم إجتماعية أو قيم أخلاقية أصبح عرضة لأن يكون سلعة وأن يكون محلاً للإتجار.

ويتحقق ذلك عن طريق النقود في نطاق نوع من الاقتصاد لم يشهده المجتمع الإنساني من قبل يتميز أساساً بأن التعامل السلعي يصبح هو الأصل في كل التعاملات، وإن كل قوى الإنتاج والمنتجات أصبحت من قبيل السلع المعدة للتسويق، وأن هذا التسويق يتم من خلال النقود. وعليه يصبح الكسب النقدي هو الهدف المباشر من المساهمة في النشاط الاقتصادي، الهدف يسود اجتماعياً وينعكس على كل أنظمة القيم الموجودة في المجتمع.

على هذا النحو تتحدد نقطة الانطلاق في العملية الاقتصادية. كيف تستخدم قوى الإنتاج هذه في هذا النوع من المجتمعات؟

الإجابة على هذا السؤال تنقلنا إلى المرحلة الثانية من مراحل فترة العملية الاقتصادية، وهي مرحلة الإنتاج. ولكي نتعرف على كيفية استخدام قوى الإنتاج لا بد من التعرف على طبيعة الوحدة المستخدِمة لقوى الإنتاج التي تسمى بالوحدة الإنتاجية أو المشروع الرأسمالي، خلية الجهاز الإنتاجي في المجتمع الرأسمالي. هذه التسمية الأخيرة تبرز في الواقع خصائص الوحدة المستخدمة لقوى الإنتاج:

* فهي، أولاً، تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج (هي الملكية الفردية بالنسبة لما يسمى عادة بمشروعات القطاع الخاص، وملكية الدولة في الحالات التي توجد فيها مشروعات إنتاجية مملوكة لغير الأفراد، ما يسمى بوحدات قطاع الدولة أو القطاع «العام»).

* وهي، ثانياً، ابتداء من فرديتها، مسوقة بهدف هو الربح النقدي مع محاولة تعظيمه في مواجهة الآخرين. ومن ثم يحكم أدائها مبدأ عام في علاقتها بالآخرين بما في ذلك المجتمع بأكمله: **محاولة الوحدة**

الإنتاجية الرأسمالية أن تحتوي في داخلها كل ما هو كسب (يترجم في لحظة ما إلى إيراد نقدي) **وأن تستبعد عن داخلها كل ما هو عبء أو تكلفة (يترجم في لحظة ما إلى نفقة نقدية).** ومن ثم تسعى باستمرار إلى القاء هذا العبء إلى خارجها، يتحمله في النهاية فرد آخر أو المجتمع بأكمله، وهو كذلك يعتبر من قبيل «الآخرين»[1].

* وهي، ثالثاً، وابتداءً من فرديتها، تعمل بنمط أداء يتميز باستقلاليتها النسبية عن الوحدات الأخرى. فالمشروع الرأسمالي له، كوحدة مملوكة ملكية فردية، ذاتية من حيث اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج والتسويق وغيرها من قرارات الإدارة الاقتصادية. هذا الاستقلال النسبي في الإدارة لا ينفي وجود علاقات اعتماد متبادل بين الوحدات الإنتاجية ابتداء من تقسيم العمل بينها، من الناحية الفنية (فالوحدة المنتجة للغزل مثلاً تعتمد على الوحدة المنتجة لآلات الغزل وتعتمد عليها الوحدة المنتجة للنسيج استخداماً للغزل). هذا الاستقلال النسبي المرتكز على الاعتماد المتبادل فنياً (واجتماعياً) بين الوحدات الإنتاجية يعني أن المشروع الواحد لا يتخذ، بذاتية نسبية، إلا جزءاً من مجمل القرارات الاقتصادية بصفة عامة، ومن القرارات التي تتخذ في فرع الإنتاج الذي ينتمي إليه، بصفة خاصة. هذا الجزء من القرارات يتحدد أساساً بحجم ما يسيطر عليه المشروع من طاقة إنتاجية بالنسبة لإجمالي الطاقة الإنتاجية الموجودة في الفرع الذي يمارس فيه المشروع نشاطه. هذا الجزء من القرارات يتخذ إذن في محيط من الصراع. والصراع قد يكون تنافسياً (يسمى بالمنافسة، الكاملة أو غير الكاملة) وقد يكون صراعاً احتكارياً وهو الشكل الغالب للصراع الذي تزداد حدته مع

---

(١) من هنا كان التناقض الجذري بين أداء المشروع الرأسمالي والحفاظ الإجتماعي على البيئة، ليس فقط بمعناها الأيكولوجي وإنما بمعنى اجتماعي يحتوي الأبعاد الأيكولوجية للبيئة. أنظر في ذلك، للمؤلف، استراتيجيات التنمية في أفريقيا والبيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، ١٩٧٧.

التطور الرأسمالي. المهم أن الوحدة الإنتاجية الرأسمالية تعمل في محيط تصارعي بأشكال مختلفة. وابتداء من الصراع والذاتية النسبية هي تتخذ القرارات بحرص شديد على أن تحافظ على سرية أعمالها: لا أحد يعلم إمكانياتها الحقيقية، لا أحد يعلم برنامج تشغيلها، لا أحد يعلم حساباتها الحقيقية، لا أحد يعلم مشروعاتها المستقبلية. الأصل أن تعمل في سرية عادة لا يعلم محتواها إلا قلة من القائمين على أمر إدارتها. ويكون من الطبيعي أن يأتي التنظيم القانوني ويحرص على هذه السرية ويفرض على المحاسب والمحامي (وغيرهم من أصحاب المهن) عدم إفشاء أسرار المشروعات التي يتعاملون معها وإلا أصبحوا مرتكبين لمخالفات قانونية.

على أي أساس تتخذ هذه القرارات الخاصة بالإنتاج والتسويق (وغيرهما من أمور)؟ موضوعياً، تتخذ هذه على أساس الربح، والربح النقدي:

والربح بمعناه الاقتصادي، هو نوع من الدخل النقدي تحصل عليه طبقة ملاك المشروعات التي يتميز بها الوجود الرأسمالي كطبقة سائدة، وهي الطبقة الرأسمالية. ويظهر الربح تاريخياً قبل المجتمع الرأسمالي، وإنما كظاهرة ما زالت هامشية، (خاصة في شكل الربح التجاري). ولكنه يصبح نوعاً من الدخول السائدة في الاقتصاد الرأسمالي في مواجهة نوع آخر يسود هو الأجور التي تمثل الدخل النقدي للقوة العاملة الأجيرة. ويوجد الربح والأجور، كدخول نقدية، إلى جانب الفائدة، كدخل لمن يملكون رأس المال النقدي المعد للإقراض، والريع، كدخل لمن يملكون ثروة عقارية (في الزراعة أو الإسكان) تستغل عن طريق تأجيرها للآخرين. فالربح اقتصادياً إذن هو أحد دخول الطبقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع الرأسمالي.

والربح بمعناه المحاسبي هو الفرق بين إجمالي إيرادات المشروع وإجمالي نفقاته. وإذا ما تحدثنا عن الإجمالي، وخاصة إجمالي النفقة، ومقومات النفقة متنوعة عينياً، إذ يدخل فيها المبنى الذي يستهلك على مراحل، والآلة التي تستهلك، والطاقة التي تستخدم، والمدخل الجاري الذي يستخدم، وقوة العمل التي تستعمل؛ نقول للوصول إلى إجمالي النفقة، ذات المقومات المختلفة عينياً، لا بد من وجود أداة تمكننا من الحصول على هذا الإجمالي. هذه الأداة هي القيمة النقدية لكل مقومات النفقة. إجمالي النفقة وإجمالي الإيراد يثيران في التو النقود. إجمالي الإيراد يأتي من الكمية المباعة من السلعة مضروبة في ثمن بيع الوحدة المباعة (والثمن هو تعبير نقدي عن قيمة مبادلة السلعة). وإجمالي النفقة يأتي من الكميات المشتراة من مختلف مدخلات الإنتاج العينية، كل كمية منها مضروبة في ثمن الوحدة المشتراة من كل مدخل.

على هذا النحو **تظهر النقود بالنسبة للمشروع الرأسمالي**، أولاً كشرط لوجوده حين تعطي لرأس المال اللازم تركيمه مسبقاً الشكل الذي يتعين أن يأخذه ليمكّن من تجميع شروط الإنتاج العينية، وهو الشكل النقدي. وتظهر النقود ثانياً على مستوى أنها هدف مباشر من قيام المشروع واتخاذ قرارات الإنتاج في داخله. وتظهر النقود ثالثاً كأداة تمكن من الحساب في داخل المشروع، حساباً يغطي النفقات والإيرادات في شكلها النقدي. ليس هذا فقط وإنما عندما يقوم المشروع بهذه العملية أصبح يتعامل مع وجهين للنشاط الاقتصادي: من جانب، هو يجمع شروط عملية الإنتاج بخصائصها العينية المختلفة. وفي نفس الوقت، وابتداء من تركيم سابق لرأس مال نقدي (يركمه صاحب المشروع أو شخص آخر يقرضه لصاحب المشروع)

يقوم صاحب المشروع بدفع مقابل نقدي لأصحاب شروط الإنتاج العينية التي قدموها أثناء عملية الإنتاج. وعليه أصبح للنشاط الاقتصادي وجهان: وجه عيني (أو حقيقي) يتمثل في عملية عينية من تفاعل كل قوى الإنتاج من خلال العمل ينتج عنه قدراً من الناتج في صورته العينية التي تقاس بوحدات القياس العيني. ووجه نقدي يتمثل في الدخول النقدية التي ينتجها المشروع أثناء فترة النشاط، وهي الدخول النقدية للفئات الاجتماعية المختلفة أطراف العلاقة في العملية الإنتاجية. وعليه ينتهي هذا الأداء للمشروعات الاقتصادية، خلال فترة النشاط، إلى نوعين من التيارات أو التدفقات الاقتصادية:

* تدفقات عينية تقاس بوحدات القياس العيني المتباينة (أمتار نسيج، أرادب من الحبوب، أطنان من الحديد. . .) وتتمثل في كميات محددة من منتجات مختلفة لو أخذت في مجموعها تعطي ما يسمى اصطلاحاً بالناتج الاجتماعي: ناتج إجمالي العملية الإنتاجية تقوم بإنتاجه الوحدات الإنتاجية في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي خلال فترة نشاط محددة منظوراً إليه في شكله العيني. هذا الناتج أنتج بقصد المبادلة، فهو معد للبيع في السوق، أي يمثل عرضاً احتمالياً في أسواق المنتجات. لو نظرنا إلى هذا الناتج من زاوية نوع الاستعمال الممكن (أي من زاوية قيمة الاستعمال أو المنفعة) نجده لا يخرج عن أحد نوعين من المنتجات:

- منتجات يمكن استخدامها في إشباع الحاجات النهائية للأفراد والمجموعات، هذه هي السلع الاستهلاكية المعدة للبيع في سوق السلع الاستهلاكية.

- ومنتجات يمكن استخدامها في عملية إنتاج قادمة، إما لتشغيل الطاقة الإنتاجية الموجودة أو لخلق طاقة إنتاجية جديدة. هذه هي السلع

الإنتاجية أو الاستثمارية المعدة للبيع في سوق السلع الاستثمارية.

* في ذات الوقت تخلق عملية الإنتاج دخولاً نقدية للفئات الاجتماعية التي ساهمت فيها، ولذا فهي تخلق في ذات الوقت، بنفس القدر، قدراً من التدفقات النقدية تقاس بوحدات النقود تكوِّن في مجموعها ما يسمى بالدخل القومي (على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه). هذا الدخل القومي يتكون من دخل الفئات الاجتماعية التي اشتركت في عملية الإنتاج. جزء منه يتمثل في الأجور والمرتبات، وجزء في الريع، والثالث في الفائدة، والجزء المتبقي يأخذ شكل الربح. كلها تأخذ شكل تيارات نقدية تذهب كدخول إلى أفراد المجتمع وعائلاتهم. ويتحدد نصيب كل منهم في هذا الدخل النقدي وفقاً لوضعه في العملية الإنتاجية من حيث ملكيته لوسائل الإنتاج ومدى مساهمته في العمل الإنتاجي وما يتمتع به من نفوذ إداري أو سياسي على الصعيد الاجتماعي، منتجة في النهاية، وفي مرحلة الإنتاج، ما يسمى **بالنمط الأولى لتوزيع الدخل القومي بين الطبقات الاجتماعية**.

على هذا النحو تتبدى نتيجة عملية الإنتاج، خلال الفترة الإنتاجية، في شكلين:

* أحدهما عيني يمثل السلع والخدمات التي أنتجت خلال الفترة وهي، وفقاً لإمكانية استخدامها، إما سلعاً استهلاكية أو سلعاً إنتاجية، وهي منتجات أنتجت بقصد المبادلة، أي بقصد البيع في السوق، الأمر الذي يترتب عليه أن طائفة السلع الإستهلاكية تمثل العرض الاحتمالي لهذه السلع (من جانب أصحاب المشروعات من خلال التجارة بطبيعة الحال) في أسواق السلع الاستهلاكية وأن تمثل طائفة السلع الإنتاجية العرض الاحتمالي لهذه السلع في أسواق السلع الاستثمارية.

* والشكل الآخر نقدي يتمثل في الدخول النقدية التي تذهب إلى الفئات

الاجتماعية التي اشتركت في عملية الإنتاج وتتحدد لكل فئة وفقاً لنمط أولي لتوزيع الدخل القومي، وتمثل لكل فئة نقطة البدء في إمكانية شراء جزء من الناتج الاجتماعي في شكل سلع إستهلاكية أو سلع إنتاجية أي نقطة البدء في طلبها على هذه السلع.

وما دامت كل فئة من الفئات الاجتماعية تحصل على جزء من الدخل القومي في شكله النقدي تحتم عليها، لكي تتوصل إلى إشباع الحاجات، أن تبدأ في اتخاذ قرارات استخدام لدخلها النقدي: بعض الفئات تحصل على مستوى دخل نقدي يمكّنها من الانفاق على إشباع الحاجات الاستهلاكية ويزيد على ذلك. هذه تستطيع أن تتخذ قرارات باستخدام جزء من دخلها النقدي للإنفاق على شراء قدر من السلع الاستهلاكية (إنفاق استهلاكي) واستبقاء الجزء الآخر بعيداً عن التداول، أي إدخاره. البعض الآخر من الفئات الاجتماعية لا يمكنها دخلها النقدي إلا من تحقيق مستوى من الإشباع، قد تشبع معه كل حاجاتها، وقد لا يشبع معه إلا عدد منها. هنا تستخدم الفئة الاجتماعية كل دخلها النقدي في إنفاق استهلاكي انفاقاً قد يترك البعض دون إشباع لكل الحاجات الاستهلاكية. ابتداء من إتخاذ هذه القرارات، التي تتوقف لحد ما على الحاجات يكون لدينا نوعان من الاستخدام للدخل النقدي: استخدام يتمثل في حجب جزء من الدخل النقدي عن التداول مؤقتاً، وهو ما يسمى بالإدخار، واستخدام آخر يترجم في إنفاق جزء آخر من الدخل النقدي على شراء السلع الاستهلاكية، إنفاق استهلاكي. وعليه يتحول الدخل القومي، بعد تفكير واتخاذ قرارات من كل الفئات الاجتماعية، إلى جزء مدخر بواسطة كل الفئات بحسب قدرة كل منهم، وجزء ينفق على شراء السلع الاستهلاكية (الإنفاق الاستهلاكي).

الجزء من الدخل النقدي المخصص للإنفاق على السلع الاستهلاكية يمثل طلباً نقدياً على السلع الاستهلاكية يلتقي مع عرض السلع الاستهلاكية في نوع من الأسواق هو **سوق السلع الاستهلاكية**، ويلتقيان من خلال أثمان السلع الاستهلاكية. مستوى هذه الأثمان يتكاتف مع قدر الدخل النقدي المتاح ليحددان القدر من السلع الاستهلاكية العينية التي يتحصل عليها كل فرد لتحقيق الاشباع الفعلي لحاجاته (نوعاً وقدراً). هنا نكون بصدد جزء من الدخل النقدي قدر أنه لازم للحصول على السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات الأفراد والعائلات (وبعض الحاجات داخل الوحدات الإنتاجية كذلك) ظهر في مرحلة أولى على الصعيد النقدي كأنفاق استهلاكي ثم ترجم في مرحلة ثانية إلى طلب نقدي على السلع الاستهلاكية المعروضة في سوق هذه السلع. ويلتقي الطلب مع العرض من خلال ظاهرة نقدية هي أثمان السلع الاستهلاكية.

الجزء المدخر من الدخل النقدي قد يحتفظ به لدى الأفراد والعائلات لكي يستخدم في مرحلة تالية، إما كإنفاق على شراء السلع الإستهلاكية المشبعة لحاجاتهم أو كإنفاق غلى خلق طاقة إنتاجية جديدة (استصلاح أرض للزراعة أو بناء وحدة إنتاجية صناعية، مثلاً). في الاقتصاد الرأسمالي، عادة ما توجه المدخرات النقدية (لكي لا تبقى نقوداً خاملة في المنازل) إلى نوع من المشروعات الرأسمالية يكتسب أهمية متعاظمة مع التطور الرأسمالي، يطلق عليه اسم المصارف أو البنوك (وما يلحق بها من مؤسسات مالية أخرى). هذا النوع من المشروعات يهدف هو الآخر، شأنه في ذلك شأن كل مشروع رأسمالي، إلى تحقيق الربح في شكله النقدي. وهو يحقق هذا الربح، هذه المرة عن طريق الاتجار، لا في السلع العينية،

وإنما في النقود التي تصدرها الدولة أو التي تستطيع هذه المشروعات، كوحدات مصرفية، خلق أنواع منها. هذا النوع من المشروعات يقوم بأعمال الاقتراض بمقابل والإقراض بمقابل. فالمصرفي يجمع مدخرات الأفراد والمشروعات لفترات متفاوتة ويدفع لهم في مقابل تخليهم عن منفعة النقود مقابلاً نقدياً هو الفائدة. ثم يقوم بوضع المدخرات المجمعة، ونقود أخرى تسمى النقود الانتمائية (أو المصرفية)، تحت تصرف المقترضين من أفراد ومشروعات، وذلك نظير حصوله منهم على مقابل نقدي هو الفائدة التي يدفعونها. ويتحقق ربح المصرفي عن طريق سعر فائدة أدنى يدفعه للمدخرين وسعر فائدة أعلى يقتضيه من المقترضين. وهكذا يمثل **الائتمان** الذي تكون الوحدات المصرفية على استعداد لتقديمه للأفراد والمشروعات عرضاً في سوق آخر هو **السوق النقدية،** فيه يتلاقى العرض مع الطلب على الائتمان الذي يأتي من المقترضين، ويكون اللقاء من خلال نوع من الأثمان هو سعر الفائدة. بعض الأفراد (والمشروعات) يسعى إلى استخدام بعض الائتمان الذي يحصلون عليه كرأس مال نقدي يستخدمونه (بالإضافة إلى ما قد يكون لديهم من مدخراتهم الخاصة) بقصد خلق طاقة إنتاجية جديدة (أي لغرض استثماري). هؤلاء يظهرون في جانب الطلب على السلع الاستثمارية كمشترين لها، يلتقي مع عرض هذه السلع في **سوق السلع الاستثمارية.** ويكون اللقاء من خلال أثمان السلع الاستثمارية. على هذا النحو لا يتحول الجزء المدخر من الدخل النقدي إلى طلب على السلع الاستثمارية، بصفة عامة، إلا من خلال السوق النقدية الذي يتم من خلاله تحديد الطلب النقدي على السلع الاستثمارية ليلتقي مع عرض هذه الأخيرة في السوق الذي تباع فيه وتشترى. ويتم الاستخدام الفعلي للسلع الإنتاجية

في فترة قادمة، إما لتشغيل طاقة إنتاجية موجودة من قبل أو لخلق طاقة إنتاجية جديدة تضيف إلى المتراكم تحت تصرف المجتمع من وسائل إنتاج.

لاستكمال صورة الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي، **عادة ما تتدخل الدولة** لتحصل لنفسها على إيراد نقدي، يسمى الإيراد العام، إما عند حصول الأفراد على دخولهم النقدية، وذلك عن طريق استقطاع جزء من هذه الدخول بفرض ضرائب (مباشرة) يلتزم الأفراد والمشروعات بدفعها للدولة وتنقص دخولهم النقدية بقدر ما يدفعونه من هذه الضرائب وينقص بالتالي ما يخصصونه للإنفاق الاستهلاكي والادخار (ومن ثم للإنفاق الاستثماري). كما قد تتدخل الدولة، للحصول على إيراد نقدي، في اللحظة التي يقوم فيها الأفراد (والمشروعات) باستخدام ما تبقى لهم من دخولهم النقدية (أي بإنفاقه) ليستقطع جزء من هذه الدخول عن طريق فرض ضرائب (غير مباشرة). على هذا النحو تحصل الدولة على جزء من الدخل القومي النقدي الذي يحصل عليه الأفراد (خارج ما تحصل عليه من جزء إذا كانت مالكة لبعض قوى الإنتاج في المجتمع). هذا الجزء الممثل للإيراد النقدي للدولة يكون محلاً لقرارات خاصة باتفاقات مالية من جانب الدولة على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية وعلى تشغيل جزء من القوى العاملة في الجهاز الإداري وما في حكمه. كما أن الدولة قد تلجأ لتغطية اتفاقاتها النقدية، إلى اقتراض جزء من الدخول النقدية للأفراد والمشروعات تكمل به إيراداتها المتحصلة عن طريق الضرائب. ويسمى نشاط الدولة الخاص بالحصول على إيرادات نقدية وإنفاقها **بالنشاط المالي للدولة. تتمكن عن طريقه من أن تعيد توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية**، كما إذا حصلت على إيرادها عن طريق ضريبة تفرض

على فئة اجتماعية معينة وأنفقت حصيلتها في أداء خدمة يستفيد منها أساساً فئة اجتماعية أخرى.

كما أن **ظاهرة الأثمان تلعب، هي الأخرى، دوراً في إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية.** ومؤدي ذلك أن الفئات الاجتماعية تحصل على أنصبتها في الدخل القومي في مرحلة الإنتاج في شكل نقدي، تتخذ في شأنها قرارات تحدد توجه هذه الأنصبة للإنفاق الاستهلاكي أو الادخار. ثم تقوم بالإنفاق فعلاً على شراء السلع الاستهلاكية والاستثمارية في مرحلة تالية. ويتوقف ما تحصل عليه فئة اجتماعية من جزء في الناتج الاجتماعي العيني على حركة الأثمان عبر الفترة ما بين حصول الأفراد على دخلهم النقدي وقيامهم بإنفاق هذا الدخل. فإذا ارتفعت الأثمان خلال هذه الفترة مثلاً، يترتب على ذلك نقص النصيب العيني من السلع والخدمات، أي نقص الدخل الحقيقي للفئة الاجتماعية. وتكون تغيرات الأثمان، وهي ظاهرة نقدية، عبر الفترة الزمنية، قد أدت إلى إعادة النظر في التوزيع الأولي للدخل القومي الذي يتحقق في مرحلة الإنتاج.

وعليه تنضم تغيرات الأثمان إلى النشاط المالي للدولة، وكلاهما يتحقق من خلال النقود، في إمكانية أن يؤديا إلى إعادة النظر في النمط الأولى لتوزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

وينجم عن كل ذلك. أي عن اتخاذ القرارات الاقتصادية في كل مراحل العملية الاقتصادية السابق الحديث عنها، نقول ينجم عن ذلك في النهاية أمران:

* **الأول:** هو توزيع الناتج الاجتماعي بين الاستخدام لأغراض استهلاكية والاستخدام لأغراض استثمارية في الفترة القادمة. وهو يحدد مستوى

إشباع الحاجات (من حيث الكيف، نوع المنتج، والكم) الحالية ومستوى التراكم الذي يخصص للحاجات المستقبلية.

* **والثاني**: هو توزيع ما يستهلك بالفعل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وهو توزيع يبين لكل فئة الحاجات التي يمكن أن تشبعها ومستوى هذا الإشباع. ويبين، من ثم، التباين أو التباعد في مستويات الإشباع بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وينطوي تحت هذا الأمر الثاني توزيع ما يستثمر بالفعل بين الفئات الاجتماعية المختلفة مبيناً نمط ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع هذه الملكية بين الفئات الاجتماعية المختلفة. مبيناً بالتالي أحد المحددات الأساسية لتوزيع الدخل النقدي في الفترة التالية.

يتضح من ذلك أن الإشباع الفعلي للحاجات لا يتحقق للفئات الاجتماعية المختلفة إلا في المرحلة النهائية للعملية الاقتصادية. إذ أن الإشباع لم يتحقق إلا من خلال آلية اتخاذ قرارات، أولاً، في شأن موجودية قوى الإنتاج في شكل السلع، واتخاذ قرارات الإنتاج بطريقة فردية بقصد تحقيق الربح النقدي، واتخاذ قرارات الدخول في كل التعاملات التبادلية من خلال الأثمان والنقود في الأسواق المختلفة، واتخاذ الدولة لقرارات مالية في شأن إيراداتها واتفاقاتها النقدية. ويترجم كل هذا في النهاية في نمط للإشباع الفعلي للحاجات يتسم في المجتمع الرأسمالي بانعدام المساواة نسبياً في إشباع الحاجات، خاصة بالنسبة لغالبية أفراد المجتمع.

على هذا النحو يكتمل تصورنا النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية. توصلنا إليه على افتراض أداء الاقتصاد الوطني وكأنه يعمل بمعزل عن بقية أجزاء المجتمع العالمي. في

الواقع، لا يمثل الاقتصاد الوطني إلا جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي. الأمر الذي يتحتم معه أن ندخل على الصورة الذهنية السابقة ما يقوم من علاقات بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد العالمي. وهي علاقات لا يمكن البصر بأبعادها المختلفة إلا ببلورة أماكن تواجد النقود والأدوار التي تقوم بها في أداء العملية الاقتصادية. كما أنها كعلاقات دولية تتوقف في طبيعتها ونتائجها على طبيعة كل من الاثنين: طبيعة الاقتصاد الوطني بوصفه الجزء وطبيعة الاقتصاد العالمي بوصفه الكل. كما تتوقف هذه العلاقات على مستويات تطور الاقتصاد الوطني وتطور الأجزاء الأخرى من الاقتصاد العالمي، مما يعطي لهذه العلاقات الدولية معنى يختلف بالنسبة للأجزاء المتخلفة من الاقتصاد العالمي، كالاقتصاد المصري، والاقتصاد اللبناني والاقتصاد السوري، عنه بالنسبة للأجزاء المتقدمة من هذا الاقتصاد العالمي، كالاقتصاد الفرنسي والاقتصاد الياباني والاقتصاد الأمريكي.

لنرى الآن كيف يمكن بلورة المظهر النقدي للنشاط الاقتصادي وإدخال العلاقات الاقتصادية التي يمكن أن تقوم بين أجزاء المجتمع العالمي إلى تصورنا السابق لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية.



الفصل الثاني

النقود والعلاقات الاقتصادية الدولية في الأداء اليومي للاقتصاد الرأسمالي

بتدقيق النظر في الصورة السابقة لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي يمكننا التعرف على مواضع تواجد النقود وقيام العلاقات الاقتصادية مع الخارج والكيفية التي توجد بها والأدوار التي تقوم بها في النشاط الاقتصادي المكون للعملية الاقتصادية:

١ ـ في هذه العملية تظهر النقود أولاً، على مستوى الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي، الكسب النقدي بصفة عامة والربح النقدي بالنسبة لمتخذي قرارات استخدام قوى الإنتاج، بصفة خاصة. وهو ما يثير إمكانية أن تطلب النقود لذاتها ولو مؤقتاً، وما يتضمنه ذلك من إمكانية تركيم الثروة في شكل نقدي، بما لذلك من انعكاسات على نظام القيم. على هذا المستوى **توحِّد النقود، بالنسبة لمن يوجدون في دائرة النشاط الاقتصادي، الهدف المباشر من هذا النشاط، هدف تحقيق الكسب النقدي الذي يصبح هدفاً عاماً لكل طبقات المجتمع وفئاته.**

٢ ـ تظهر النقود، ثانياً، على مستوى البدء في عملية الإنتاج الذي لم يعد ممكناً إلا بالتركيم المسبق لمبلغ من النقود (بحد أدنى) يلزم

استخدامه لتجميع شروط عملية الإنتاج في مجتمع أصبحت فيه قوى الإنتاج المادية محلاً للملكية الخاصة وتحولت فيه بالتالي قوة العمل إلى سلعة. **النقود تظهر هنا كالشكل الأولي لرأس المال في دورة رأس المال التي تتم من خلالها دورة الإنتاج الاجتماعي.**

على هذا المستوى **توحّد النقود، بالنسبة لمن يوجدون في دائرة النشاط الانتاجي، الهدف المباشر وهو تحقيق الربح النقدى، وتوحد كيفياً شروط بدئهم لعلمية الإنتاج بتركيم رأس المال في شكله النقدي كمرحلة أولى في دورة رأس المال.**

عند هذا المستوى، مستوى البدء في عملية الإنتاج، قد لا تكفي قوى الإنتاج الموروثة عن الفترة السابقة للقيام بعملية الإنتاج على المستوى المطلوب اجتماعياً. هنا قد يتم الحصول على قوة عاملة من خارج المجتمع، تأتي لتقيم على سبيل التأقيت (هجرة مؤقتة) أو على سبيل الدوام (هجرة دائمة). ويتم الإنتاج على المستوى الأعلى بفضل تدفق القوة العاملة من الخارج. في حالة ما إذا مثلت الاستعانة بالقوة العاملة الأجنبية ظاهرة مؤقتة عادة ما يصاحب تدفق هذه القوة العاملة نحو إقليم الدولة بتدفق نقدي معاكس (نحو الخارج) يمثل على الأقل جزءاً من الدخول النقدية التي حصلت عليها القوة العاملة الأجنبية (في شكل أجور ومرتبات وما في حكمها)، وهو ما يمكن تسميته التحويلات النقدية للقوة العاملة الأجنبية. هنا تقوم علاقة بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الخارجي تتمثل بالنسبة للأول في استقبال عدد من القوة العاملة الأجنبية ينجم عنه خروج قدر من دخول العمل النقدية المنتجة فيه نحو البلدان التي تأتي منها هذه القوة العاملة. عند هذا المستوى كذلك، قد تدفع الرغبة إلى رفع مستوى النشاط

الاقتصادي إلى تشجيع رأس المال الأجنبي للمجيء بقصد بناء الطاقات الإنتاجية الجديدة في داخل الاقتصاد القومي، هنا قد يأتي رأس المال ليبقى على سبيل الدوام. وقد يأتي لمدة مؤقتة تكون من الطول بحيث تمكنه من ممارسة النشاط على نحو يسمح له، في زمن أطول، بإعادة إخراج رأس المال وإخراج تدفق نقدي يمثل عائد رأس المال (في شكل الربح النقدي) طوال فترة التشغيل في داخل الاقتصاد الداخلي. هنا نكون بصدد حركة رأس المال عبر إقليم الدولة، في لحظة أولى إلى الداخل، ثم في لحظات تالية إلى الخارج في شكل تدفق من الأرباح النقدية وقدر من مخزون رأس المال. ونكون بصدد علاقة اقتصادية دولية تثير هي الأخرى انتقال النقود عبر الحدود (أي نوع من النقود؟ وبأي عملة من العملات؟).

٣ ـ وتظهر النقود في العملية الاقتصادية، ثالثاً، **كأداة للحساب في داخل المشروع الرأسمالي**، وحدة القيام بالنشاط الاقتصادي، بمقتضاها يستطيع اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج عن طريق المقارنة بين نفقات نقدية يدفعها للحصول على المدخلات اللازمة للقيام بالإنتاج حين شرائها من أسواقها، وإيرادات نقدية يتوقعها من بيع وحدات السلعة المنتجة استخداماً لتلك المدخلات.

عند هذا المستوى، قد لا يجد المشروع كل المدخلات اللازمة لقيامه بعملية الإنتاج في الداخل. أو قد يجدها في الداخل وإنما بتكلفة أعلى. فيتطلع نحو الخارج للحصول على المدخلات، في شكل أدوات إنتاج (آلات ومعدات وأجهزة وقطع غيار) أو في شكل مدخلات جارية (مواد أولية أو مواد نصف مصنعة) فيقوم بشرائها من الخارج. هنا يتلقى الاقتصادي الداخلي تدفقاً من قوى الإنتاج المادية العينية يدفع في مقابلها

مبلغاً من النقود في الخارج. ويعرف إقليم الدولة حركة للسلع نحو الداخل وحركة عكسية للنقود نحو الخارج.

كذلك الحال بالنسبة للمنتجات التي يقوم المشروع بإنتاجها. فقد لا تمكنه شروط السوق الداخلية من بيعها، كلياً أو جزئياً، في الداخل إما لعدم وجود الطلب عليها أو لوجوده على نحو لا يحقق له الربح الذي يهدف إليه. فيتجه المشروع نحو الخارج لتسويق منتجاته. إذا نجح في ذلك تشهد حدود الدولة حركة للسلع نحو الخارج يقابلها حركة عكسية للنقود (إيرادات من بيع السلع) نحو الداخل.

ونكون في الحالتين بصدد علاقة اقتصادية دولية بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الخارجي تتبلور في شراء وبيع السلع المادية (استيرادها وتصديرها) من وإلى الخارج وتكشف عن أن تقسيم العمل (والتخصص) لم يعد ركيزة للإنتاج في الداخل فقط وإنما كذلك للإنتاج على مستوى الاقتصاد الدولي. ذلك بما يصاحب حركة السلع هذه من حركة عكسية لتدفقات نقدية نحو الاقتصاد الخارجي (عند الاستيراد) ونحو الاقتصاد الداخلي (عند التصدير). (ولكن، أي نوع من النقود؟ وبأي عملة من العملات؟).

٤ ـ وتظهر النقود، رابعاً، عندما ترسل السلع إلى السوق وهي تحمل ثمناً يتمثل في عدد من وحدات النقود لكل وحدة من وحدات السلع. النقود تعبر عما للسلعة من قدرة في التبادل، أي في مواجهة السلع الأخرى. وتكون في ذات الوقت وسيط التبادل بينها. **هنا توحِّد النقود بين السلع عند التبادل (وتجرد من قيم استعمالها) بفضل التعبير عن قيم السلع نقدياً (وقياس هذه القيم)، أي عن طريق الأثمان،** أساس اتخاذ القرارات الاقتصادية في الأسواق المختلفة. وبإدخال

التعاملات الدولية في السلع المادية والخدمات نكون بصدد الأثمان الدولية التي تثير الكثير من التساؤلات بصدد كيفية تكونها واتجاهات تغيرها مع ما يترتب على ذلك من نمط لتوزيع المكاسب بين الدول الداخلة في هذه المعاملات الدولية. وتتعدى النقود، داخلياً وخارجياً، القيم الاقتصادية وتصبح وسيلة التعبير عن كثير من القيم الاجتماعية عندما تصبح هذه الأخيرة من قبيل القيم السلعية (كما يعبر عن ذلك الكثير من الأمثال والتعبيرات الشعبية: (معاك قرش تساوي قرش ـ كله بالفلوس ـ اطبخي يا جارية، كلف يا سيدي...).

٥ ـ وتظهر النقود في العملية الاقتصادية، خامساً، **كتدفقات تتمتع بقدر كبير من الذاتية تمثل الدخول النقدية الجارية التي تحصل عليها الفئات الاجتماعية الداخلة في علاقات عملية الإنتاج**. هذه الدخول النقدية تعبر عن التوزيع الأولي للدخل (الأجور، الريع، الفائدة والربح) وتكون محلاً لقررات نقدية خاصة بإمكانية إنفاقها على الاستهلاك أو ادخارها. ومن ثم تمثل **حقاً مالياً عاماً** على مجموع ما يوجد في المجتمع من سلع، أي ما يوجد من تدفقات عينية. ومع عمومية هذا الحق تتبدى سطوة المال، خاصة في مجتمع تحتكر فيه القلة ملكية هذا المال.

وكما رأينا، قد تنتقل الدخول النقدية عبر حدود الدول، عاكسة بالتالي علاقة اقتصادية دولية، في حالة انتماء قوى الإنتاج البشرية أو المادية لدولة غير تلك التي تتم فيها عملية الإنتاج المستخدمة لهذه القوى.

٦ ـ **وفي الادخار، تظهر النقود، سادساً، كمخزن للقيم، تمثل أداة ادخار** ومن ثم أداة الاحتفاظ بالثروة وفي شكلها النقدي، وأداة الائتمان الذي يمكن، عند منحه للآخرين، من الحصول على دخل نقدي هو الفائدة. وتكون على الأخص أداة تركيم رأس المال النقدي، ممثلة بالتالي القدرة الاحتمالية على إمكانيات التوسع في الطاقة الإنتاجية

للمجتمع، باعتبار إمكانية استخدام رأس المال النقدي المتراكم في الحصول على السلع الإنتاجية وقوة العمل اللازمة لبناء هذه الطاقة، ومن ثم قدرة التحكم في «مستقبل» الإنتاج في المجتمع.

وسنرى بعد لحظات أن المدخرات الداخلية يمكن أن تستخدم، بصور مختلفة خارج إقليم الدولة في جزء آخر من أجزاء الاقتصاد الدولي.

٧ ـ وابتداء من كونها مخزن للقيم تظهر **النقود**، سابعاً، **كسلعة تكون محلاً لنشاط له ذاتية، يتجر في النقود كسلعة ويسعى لتحقيق الربح النقدي عن طريق شراء وبيع الائتمان تمهيداً لاستخدامه كنقود** إما في الاستهلاك أو الاستثمار أو في المضاربة. هنا **تتجرد النقود أكثر عن النشاط العيني** وتصبح محلاً لنشاط سلعي يتجر فيها، وعلى الأخص في نوع النقود الذي أصبح شائعاً، أي النقود الائتمانية، يتم خلقها **ويكون احتكار خلقها** (شأنه في ذلك شأن احتكار خلق النقود المعدنية والنقود الورقية من قبل) **وسيلة تمكّن من الحصول على جزء من الفائض الاقتصادي دون مقابل**. هنا تظهر النقود كسطوة اجتماعية لمن تخوله السلطة السياسية أو الهيمنة الاقتصادية احتكار خلق النقود في المجتمع الداخلي أو على الصعيد الدولي. ويكون الاتجار في النقود في خلقها على الصعيدين المحلي والدولي. ونكون هنا في مجال استخدام للنقود في النشاط المالي، وجوهره استخدام المدخرات النقدية في الحصول على عائد مالي في أي من المجالين، الداخلي والخارجي، مثل:

* إقراض المدخرات والحصول على فائدة من المقترض.

* شراء مديونية قائمة (لشخص أو لبلدة أجنبية) بشروط مغرية (بأقل من القيمة الإسمية) والحصول على الفائدة الجارية، مع إمكانية المضاربة فيها وتحقيق أرباح من فروق أثمانها.

* شراء مشروعات قائمة بالفعل عن طريق شراء أسهمها والحصول على ربح جاري، أو المضاربة بها في السوق المالية وتحقيق أرباح من فروق الأثمان.

* المضاربة على قيم العملات الوطنية التي تستخدم في تسوية المعاملات الدولية، وهو ما يفترض وجود سوق من نوع خاص لتبادل العملات الوطنية بمناسبة المبادلات الدولية أو بمناسبة المضاربة على العملات ذاتها: **هو سوق الصرف.**

٨ ـ وتتجمع كل مظاهر تواجد النقود هذه، بما تقوم به من **توحيد لمظاهر النشاط الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي، وهو نشاط يقوم على الشرذمة والتشتت الفردي** (ابتداء من الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واتخاذ جل القرارات الاقتصادية على نحو فردي)، نقول تتجمع كل هذه المظاهر لتجعل من **النقود الأداة التي تعطى للعديد من النشاطات الفردية المتفرقة (بل، والمتناقضة) إمكانية أن تدخل في تنظيم اجتماعي للعملية الاقتصادية من خلال عمليات التوحيد التي تتبلور في نهايتها في الأثمان في الأسواق المختلفة** (سوق قوة العمل، سوق السلع الاستهلاكية، سوق السلع الإنتاجية، السوق النقدية، سوق صرف العملات)[(١)] **وما ترتكز عليه من قيمة تكون في ذات الوقت ركيزة للنقود في نشأتها وتطورها التاريخي. هنا تقوم النقود بأخطر أدوارها في الاقتصاد الرأسمالي، إذ تمكن نشاطاً اقتصادياً يقوم على الفردية والتصارع من أن ينظم اجتماعياً على نحو يحقق وحدة اجتماعية للأضداد الفردية في مجال النشاط الاقتصادي.**

---

(١) عليه، نستطيع أن نتبين مدى سطحية ما يقدم من «نظريات» للنقود لا تجعلها في محور أداء الاقتصاد الرأسمالي، ويحرم نظرية النقود بالتالي من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من نظرية طبيعة وأداء وتطور مجمل العملية الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي، ليس فقط على الصعيد الداخلي وإنما كذلك على الصعيد الدولي، حيث لا يمكن الفصل بين الصعيدين في تطور الرأسمالية.

وهي تقوم بهذا الدور من خلال قيامها بكل الأدوار والوظائف التي تحسسناها في مواضع تواجدها عبر أداء العملية الاقتصادية. والنقود تقوم بهذا الدور التنظيمي:

* في داخل الاقتصاد الوطني عبر أداء النظام النقدي، في تغيره في المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي.

* وعلى مستوى الاقتصاد الدولي عبر أداء النظام النقدي الدولي، وما يرتبط به من سوق لصرف العملات، في تغيره في المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي، ووفقاً للكيفية التي تكون عليها العلاقة بين الأنظمة النقدية الداخلية والنظام النقدي الدولي.

والنقود تقوم بهذا الدور التنظيمي على اختلاف بين المستويين: إذ بينما تساند **السلطة السياسية للدولة** النقود في الداخل لتعزز من دورها التنظيمي تغيب مثل هذه السلطة في الاقتصاد الدولي. وفي غياب هذه الأخيرة **تسعى الهيمنة الاقتصادية لإحدى الدول أن تقوم، في مجال النشاط الاقتصادي الدولي، بدور السلطة العليا دولياً. كما تسعى كبرى الشركات دولية النشاط (أو ما يطلق عليها الشركات عابرة الدول) إلى أن تقوم، على الأقل في المستقبل، بهذا الدور. الأمر الذي يثير الاضطراب في «النظام» الاقتصادي الرأسمالي الدولي عندما يتصارع عدد من الدول في سبيل اكتساب كل منها دور المهيمن دولياً، وعندما يبرز الصراع الاحتكاري بين كبرى الشركات دولية النشاط.**

❀ ❀ ❀

على هذا النحو يكتمل تصورنا النظري لكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالي في واقع الحياة الاجتماعية بعد إدخال النقود والعلاقات

الاقتصادية مع الخارج كمظهرين لهذا الواقع الاجتماعي. رأينا، في هذا التصور، كيف يكون تواجد النقود في كافة جنبات العملية الاقتصادية (بل ومجمل الحياة الاجتماعية)، ابتداء من الهدف المباشر للنشاط الاقتصادي حتى وجودها المجرد كسلعة في ذاتها تكون محلاً للنشاط السلعي الهادف لتحقيق الربح النقدي (الأمر الذي يجعل تراكم رأس المال هدفاً في ذاته في المجتمع الرأسمالي). وكان تواجد النقود بمظاهرها المختلفة تقوم بوظائف مختلفة لتلعب أدواراً مختلفة في هذه العملية. ويتبلور مجمل دورها في تزويد النشاطات الفردية المتفرقة والمتصارعة بإمكانية أن تنظم اجتماعياً على نحو ما. ورأينا، في هذا التصور، كيف أن العملية الاقتصادية لا تقوم، في الاقتصاد الرأسمالي، إلا من خلال العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي، وهي علاقات تدور حول التقاء رأس المال والعمل عبر حدود الدول، وهو التقاء يتضمن انتقال القوة العاملة ورأس المال عبر حدود الدولة ليتم الالتقاء في ظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية متباينة، على أساس من تقسيم العمل على الصعيد الدولي بمختلف أنماطه من مرحلة لأخرى من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي. الأمر الذي يتبلور في النهاية في تحركات للسلع والخدمات عبر حدود الدول مجسدة للتبادل الدولي القائم على نمط أو آخر من أنماط التقسيم الدولي للعمل. وهي تحركات تستلزم تسوية نقدية تتم من خلال أسواق تبادل العملات الوطنية (أسواق الصرف) وفي إطار نظام نقدي دولي (بما يقتضيه من وجود مؤسسات نقدية دولية) تتحدد طبيعته بطبيعة الاقتصاد الرأسمالي الدولي والمرحلة التي يمر بها من مراحل تطوره ونوع رأس المال المهيمن دولياً.

وما دام واقع الحياة الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي يبرز التفاعل اللحظي بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي، كما يبرز حقيقة أن الاقتصاد الوطني ليس إلاَّ جزءاً، متقدماً أو متخلفاً، من الاقتصاد الدولي بما بين الجزء والكل من تفاعلات متبادلة في الكينونة وفي كيفية الأداء، ما دام ذلك كذلك لزم علينا ان نستكمل دراستنا، بعد أن تعرفنا على المظهر النقدي للنشاط الاقتصادي، بدراسة المظهر الدولي للاقتصاد الرأسمالي[1].

---

(١) انظر بالنسبة للمظهر النقدي للنشاط الاقتصادي، الجزء الثاني من مؤلفنا، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.



الاقتصاد العالمي المعاصر

تمهيد

سبق أن قلنا في المقدمة العامة لهذا المؤلف أن دراستنا السابقة لطريقة الإنتاج الرأسمالية، من حيث طبيعتها وكيفية أدائها عبر الزمن، قد تمت على أساس افتراض منهجي بأن الاقتصاد الرأسمالي الوطني يعمل وكأنه بمعزل عن بقية الاقتصاد الدولي، أي وكأنه يعمل دون أن تقوم بينه وبين بقية الاقتصاديات المكونة لهذا الاقتصاد الدولي علاقات اقتصادية يمكن أن تتم من خلال حركات القوة العاملة وحركات السلع وحركات رؤوس الأموال عبر أقاليم الدول(١).

والآن نضيف أننا، لنسقط هذه الفرضية، ننشغل انشغالاً خاصاً بحقيقة أنه لا يوجد اقتصاد وطني يعيش بمعزل عن الاقتصاد العالمي. فاقتصاديات المجتمعات المختلفة توجد متشابكة ومكونة للمجتمع العالمي المعاصر. وهي متباينة كيفياً. فالأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي ليست متجانسة. يهمنا من هذه الأجزاء بصفة خاصة الاقتصاد المصري (في ارتباطه المصيري ببقية أجزاء الاقتصاد العربي) وانما كجزء من المجتمع العالمي المكون من أجزاء توجد بينها علاقات في تحول مستمر وذات أثر مباشر على كل هذه الأجزاء وعلى المجتمع العالمي في مجموعه. هذه العلاقات تترجم على سطحها في تبادل للسلع، المادية والخدمات، تنتقل عبر حدود الدول في شكل صادرات من الاقتصاد

(١) انظر في ذلك الجزء الأول من مؤلفنا، مبادئ الاقتصاد السياسي، الأساسيات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.

الداخلي (كتصدير مصر للبترول والقطن وتصدير الدول العربية للبترول) وواردات من الخارج (كاستيراد مصر للقمح والمنتجات الصناعية). علاقات التبادل هذه تبين أن كل أجزاء الاقتصاد العالمي قد أصبحت، أو كادت، من الاقتصاديات السلعية التي يتم فيها الانتاج بقصد المبادلة، والمبادلة النقدية.

القول بأن حركات السلع عبر حدود الدول يعكس **سطح العلاقات الاقتصادية الدولية** يعني أن علاقات التبادل تفترض وجود علاقات انتاج خلفها، علاقات انتاج تقوم على السيطرة الفعلية لقوى اجتماعية محدودة (افراد أو شركات أو دول)، تختلف سطوتها الاقتصادية في البلدان المختلفة، على وسائل الانتاج في الوحدات الانتاجية في الصناعة والزراعة وغيرهما من النشاطات الاقتصادية، تحدد، في تقابلها مع عوامل داخلية، **الهياكل المختلفة للأجزاء المكونة للاقتصاد العالمي**. وتحدد في كل لحظة زمنية مستويات التطور لكل من هذه الهياكل من خلال دور كل منها في النمط السائد للتقسيم الدولي للعمل، أي نوع التخصص الذي يتحقق لكل منها، ومن ثم نوع السلع التي يدخل بها في التبادل الدولي وكيفية تحقق هذا التبادل وشروط تحققه، ومن ثم نصيب البلد في توزيع ناتج العملية الاقتصادية على الصعيد الدولي. وتحدد في النهاية حظ المجتمع الممثل لجزء من الاقتصاد العالمي من مجمل حصيلة حركة التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي.

مؤدى ذلك أن **علاقات التبادل بين الدول (التي تتم في الواقع بين أفراد وهيئات الدول المختلفة) تجد مستقرها في الواقع في علاقات تقابل رأس المال مع العمل عبر حدود الدول طالما ظلت الدول «القومية» قادرة على أن تحتفظ لنفسها بحدود دولية وأن تحمي هذه الحدود في مواجهة بقية رأس المال الدولي**. نحن هنا بصدد التقاء رأس المال مع العمل كعلاقة اجتماعية تسود الاقتصاد الدولي (رأس المال يشتري قوة العمل ويستخدمها مع وسائل الانتاج). هذا الالتقاء قد ينجم إما عن حركة رأس المال (في اتجاهه إلى حيث توجد القوة العاملة وشروط انتاج أخرى). ورأس المال يتميز بقابلية وقدرة كبيرة على الحركة، والحركة هنا

عبر اقليم الدولة[1]. وهو يتحرك إما بطريقة مباشرة (في شكل استثمار مباشر) أو بطريقة غير مباشرة (في شكل قروض للأفراد أو الوحدات مملوكة للدولة أو حتى للدول). ومن أمثلة ذلك تواجد رأس المال الدولي في كافة أوجه النشاط في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي: في البترول في مختلف أجزاء المجتمع العربي، في استخراج المعادن (في الجابون والسنغال) في الانتاج الزراعي (انتاج الكاكاو والبن في بلدان افريقيا الغربية كساحل العاج وغانا) وفي الانتاج الصناعي. كما أن التقاء رأس المال بالعمل قد ينجم عن حركة العمل (في اتجاهه نحو الشروط الأخرى اللازمة لتحقيق عملية الانتاج). وقدرة العمل على الحركة أقل بكثير من قدرة رأس المال على الحركة، حيث تتوقف الأولى على العوامل المختلفة المحددة لقدرة القوة العاملة على الهجرة الدائمة أو المؤقتة. مثال ذلك حركة القوة العاملة المصرية نحو رأس المال البترولي في البلدان العربية المستخرجة للنفط في السبعينات والثمانينات، حركة عمال شمال أفريقيا وخاصة الجزائريين في اتجاه فرنسا وبلجيكا وألمانيا، حركة عمال أفريقيا (من السنغال ومالي وبوركينا فاسو وغيرها) نحو فرنسا. وحركة القوة العاملة المؤهلة في اتجاه الولايات المتحدة الأميركية وكذا استراليا وكندا. وهي التي يطلق عليها «هجرة العقول» والحركة الهائلة الحالية للقوة العاملة من أفريقيا وآسيا، عبر الهجرة السرية، نحو بلدان أوربا.

هذا وتختلف ظروف التقاء رأس المال بالعمل نظراً لاختلاف الخلفية الحضارية والثقافية بين أجزاء المجتمع العالمي ووجود العوائق السياسية والاثنية[2] والاقتصادية (سيطرة الاحتكارات، المسافة ونفقة النقل، نفقة الاستقرار في مكان

(١) International mobility of capital; la mobilité internationale du capital.

(٢) أي تلك الخاصة باختلاف الأجناس التي تعيش في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الدولي وطبائعها وعاداتها ومدى تقبلها لاستقبال أفراد أو مجموعات أجناس مختلفة أو الانتقال اليهم.

جديد، المخاطر الناجمة عن غياب الأمن، إلى غير ذلك) التي ما تزال قائمة رغم تحول المجتمع العالمي نحو سيادة الانتاج السلعي (أي الانتاج من أجل البيع في السوق). فالتقاء رأس المال بالعمل في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الدولي مثلاً قد يتحقق في ظل الاستقلال السياسي أو في ظل التبعية السياسية. وقد يتحقق في ظل الضغط العسكري المباشر أو غير المباشر (مثل التقاء رأس المال الاسرائيلي والأمريكي بالقوة العاملة العربية في فلسطين المحتلة)، أو في ظل الارهاب اليومي المتمثل في وجود القوة العاملة تحت الضغط المنظم عنصرياً (كما هو الحال بالنسبة لإلتقاء رأس المال بالقوة العاملة في جنوب أفريقيا، حتى يتحول التنظيم الحالي إلى تنظيم آخر ابتداءا من التغيرات السياسية الأخيرة). وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية، الوسطى والجنوبية. وقد يتحقق التقاء رأس المال بالقوة العاملة في ظل القيود التنظيمية التي تفرض على القوة العاملة كقوة اجتماعية بالنسبة لحقها في التنظيم نقابياً وسياسياً وقدرتها على المشاركة الفعلية في ادارة المجتمع، بل مع فرض هذه القيود التنظيمية على قوى اجتماعية أخرى (كأصحاب المشروعات الزراعية، مثلاً) تتعارض مصالحها مع مصالح رأس المال الدولي، كما في مجتمعات جنوب شرقي آسيا المسماة «بالنمور»!.

وأياً ما كانت ظروف التقاء رأس المال بالعمل (عبر الحدود أم داخل الحدود) فإن الانتاج لا يتم دون هذا اللقاء مهما بلغت درجة أتمتة[1] عملية الانتاج، وان كان لهذه الدرجة أثر على الطلب على القوة العاملة كيفاً وكماً. وعلى أساس نمط تقسيم العمل في الانتاج يتم التبادل بين أفراد وهيئات (الخاصة والعامة) البلدان المختلفة المكونة للاقتصاد الدولي. وقد جرت العادة على التعبير عن التقاء رأس المال بالعمل وما ينجم عن ذلك من مبادلات وما تستلزمه المبادلات من تسوية للمدفوعات بين الدول المتعاملة بحركات السلع وحركات رأس المال وحركات العمل عبر حدود الدول وما يرتبط بها من تيارات نقدية في

(١) Automatisation.

الاتجاه المعاكس (إيراد من بيع السلع في الخارج، فائدة وربح يحصل عليهما رأس المال ومرتبات وأجور تحصل عليها القوة العاملة) واحتواء كل ذلك في مسمى «العلاقات الاقتصادية الدولية».

وقد جرت العادة على دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية **وكأنها تتم بين أجزاء متجانسة (على درجة واحدة من التطور) من الاقتصاد العالمي**. وفي حالة الوعي بأن الأجزاء غير متجانسة يؤخذ عدم التجانس كمعطى وليس كنتيجة لسيادة نوع معين من العلاقات الاقتصادية الدولية خلال حقبة من تاريخ المجتمع العالمي، الحقبة التي تسيطر فيها طريقة الانتاج الرأسمالية. والنتيجة أن تتركنا دراسة «العلاقات الاقتصادية الدولية» دون تفسير لطبيعة الاقتصاد العالمي المعاصر كظاهرة تاريخية، وخاصة الأجزاء المتخلفة منه (ومن باب أولى دون تفسير علمي للتكون التاريخي لظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي)، ومن ثم دون قدرة على معرفة امكانيات وشروط تطوير هذه الأجزاء المتخلفة في اطار المجتمع العالمي.

يجري العمل إذن، سواء في الكتابة أو في الدراسة أو التدريس، على دراسة «العلاقات الاقتصادية الدولية» بمعزل عن مشكلات تطور وتخلف الأجزاء المختلفة من الاقتصاد العالمي منذ أن احتوته طريقة الإنتاج الرأسمالية في المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي.

وما نسعى إليه هو تفادي هذا العيب المنهجي الخطير الذي يترتب عليه عجز المعرفة محل الاهتمام عن تفسير الظواهر التي نعيشها في مجتمعنا كجزء من المجتمع العالمي. هذا السعي نعتقد إمكانية تحقيقه باتباع منهجية في الدراسة الأصل أن تبدأ من الوضع الراهن للاقتصاد محل الانشغال الخاص في دراستنا (الاقتصاد المصري أو الاقتصاد اللبناني أو كليهما معاً كأجزاء من اقتصاد المنطقة العربية). فهم هذا الوضع يقتضي التعرف على العملية التاريخية التي أنتجته. وهو ما يستلزم **تتبع نشأة وتطور الاقتصاد الدولي بقصد التعرف على التكون**

التاريخي لهيكل الاقتصاد الدولي في مراحل تطوره المختلفة بما يتضمنه من أنماط للتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل، ومن ثم أنماط لإدماج الاقتصاديات التي أصبحت متخلفة في هذا الاقتصاد الدولي بما يستتبع ذلك من أنماط للعلاقات الاقتصادية الدولية الجارية في كل مرحلة والمشكلات التي تثور بصددها. مع محاولات البصر الناقد بالتفسيرات النظرية لظاهرة «العلاقات الاقتصادية الدولية». نقول **الأصل** أن تتبلور منهجية دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية على هذا النحو لأننا سنتبع في هذا المؤلف منهجاً يختلف بعض الشيء عن ذلك وإن كان يستلهم روح هذا الأصل.

عليه تأتي دراستنا للاقتصاد الدولي في هذا الجزء الثاني في ثلاثة أبواب:

- باب أول ينشغل بكيفية التعرف على العلاقات الاقتصادية الدولية التي يدخل فيها الاقتصاد الوطني في واقع الحياة الاقتصادية اليومية، وإنما في إطار العملية التاريخية التي انتجت الأوضاع المحلية للاقتصاد الوطني، أخذين الاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني، كأمثلة.

- باب ثان يسعى إلى التعرف على طبيعة وأداء الاقتصاد الدولي المعاصر باعتباره الوسط المحدد لنمط العلاقات الاقتصادية الدولية التي يدخل فيها الاقتصاد المصري أو الاقتصاد اللبناني أو أي اقتصاد عربي آخر حالياً.

- في باب ثالث ندرس محاولات التفسير النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية على فرض عدم تدخل الدولة في هذه العلاقات.

- مرجئين لفرصة أوسع دراسة باب رابع ينشغل عادة بنظريات وآليات السياسة التجارية المكونة من الاجراءات التي تؤخذ في شأن علاقات الاقتصاد الوطني مع الخارج، كانعكاس لتدخل الدولة في واقع العلاقات الاقتصادية الدولية.

الباب الأول

العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصادين المصري واللبناني

تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية، في واقع الحياة اليومية، بين الهيئات والأفراد التابعين للدولة (ابتداءاً من معيار الإقامة كمعيار عام) وأفراد وهيئات تابعة للدول الأخرى. وتقوم هذه العلاقات يومياً على مدار فترة النشاط الاقتصادي، السنة عادة، وعبر الفترات الزمنية المتتالية. ويجري رصدها **إحصائياً ومحاسبياً**. ويتم إجمال الأرقام المعبرة عن قدر المعاملات التي تبلور العلاقات الاقتصادية بأنواعها المختلفة بين بلد معين وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي خلال فترة معينة **فائتة** في سجل إحصائي ومحاسبي يطلق عليه اسم «ميزان المدفوعات»[1]. وتمكننا القراءة التحليلية الناقدة لميزان مدفوعات الاقتصاد الوطني عبر فترة زمنية **طويلة** نسبياً من التوصل إلى هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية. هذا الهيكل للعلاقات الاقتصادية الدولية إنما يعكس مجمل هكيل الاقتصاد الوطني، من حيث الطبيعة، ومن حيث كيفية الأداء ومن حيث مدى سيطرة المجتمع على حد أدنى من شروط تجدد إنتاج ذاتي، أي من شروط عملية إنتاج مستقبلية ذاتية، في ظل النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي، وهو نمط لا يكف عن التغير عبر الزمن.

هذا القول يصدق على كل من الاقتصادين المصري واللبناني. فالهيكل الحالي لعلاقاتهما الاقتصادية الدولية يعكس صورة هيكل الاقتصاد الوطني. إمعان

(١) Balance of Payments; La Balance des paiements.

النظر في هذه الصورة ينبؤنا أننا بصدد هيكل اقتصاد رأسمالي تعمقت تبعيته في العقود الماضية، التي اعتنقت فيها سياسات اقتصادية مختلفة ولكن «للنمو». وهي سياسات أعلنت عن نفسها أنها تسعى الى مواجهة مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي فرضت نفسها صبيحة الاستقلال السياسي، وان اختلفت اجراءات هذه السياسة بين البلدين. كيف يمكن التوصل إلى الهيكل الاقتصادي الحالي، عبر نمط علاقاته مع بقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي الدولة، للتعرف على خصائصه التي تبرز الشوط الذي قطعه في نفي التخلف أو في تكريسه؟ السبيل الموصل يبرز لنا الهيكل الحالي، الذي يمثل الحاضر. ولفهم الحاضر فهما صحيحاً لا بد من أخذه كجزء من التاريخ، أي لا بد من أخذه في تاريخه. ما نهدف اليه هنا من الاصرار على رؤية الهيكل الاقتصادي الحالي في تاريخه، ليس أن نقوم بدراسة متوازنة لعملية التكون التاريخي لهذا الهيكل، وانما ابراز منهجية لهذه الدراسة، حاولنا اختبارها عند تلمس الخط العام لادماج اقتصاد «الولايات السورية» العثمانية، في السوق الرأسمالية الدولية، عند التمهيد لدراسة النظام النقدي اللبناني/ السوري. ونحاول هنا اختبارها في التعرف على التكون التاريخي لهيكل الاقتصاد المصري كهيكل متخلف. وانما مع اختلاف في المدخل: اذ بينما بدأنا، بالنسبة لاقتصاد «الولايات السورية» بالوضع حول منتصف القرن التاسع عشر متتبعين ما يحدث لهذا الاقتصاد مع الاندماج التدريجي له في السوق الرأسمالية الدولية، حتى يبرز الهيكل الاقتصادي بخصائصه عشية الحرب العالمية الثانية، نحاول هنا، أن نبدأ من هيكل الاقتصاد المصري الحالي، الذي نتوصل اليه عبر نمط علاقاته مع بقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي، لنرى العملية التاريخية التي انتجت هذا الهيكل، منذ بدء العدوانية المباشرة لرأس المال على المجتمع المصري، من خلال الحملة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر.

على هذا الأساس:

ـ نبدأ هذا الباب بفصل تمهيدي للتعرف على ميزان المدفوعات كأداة

احصائية محاسبية.

- لنستقرأ في فصل أول، ميزان المدفوعات المصري للتوصل إلى النمط الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية وما يعكسه هذا النمط بالنسبة للهيكل الحالي للاقتصاد المصري.

- لنستقرأ في فصل ثان، ميزان المدفوعات اللبناني للتوصل إلى النمط الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية وما يعكسه هذا النمط بالنسبة للهيكل الحالي للاقتصاد اللبناني.

- ننتهي في فصل ثالث، الى التعرف على العملية التاريخية التي انتجت، عبر نمط العلاقات الاقتصادية الدولية التي أدخل فيها الاقتصاد المصري، الهيكل الاقتصادي المتخلف في مصر.

الفصل التمهيدي

ميزان المدفوعات

يختلف المعنى المصطلحي «الميزان المدفوعات» عن المعنى المصطلحي للكلمتين المكون منهما الاصطلاح:[1] فالميزان أداة محاسبية لتصوير المركز المالي لهيئة معينة (سواء أكانت مشروع فردي أو هيئة عامة أو حتى دولة) في لحظة زمنية معينة (أي في تاريخ محدد) عن طريق التعرف على جانبي الذمة المالية من أصول وخصوم، أي من حقوق وديون. أما المدفوعات فتتضمن دفع نقود، أي دفع النقود في مقابل شيء معين. ولا توجد المدفوعات النقدية بالنسبة لكل المعاملات الاقتصادية.

أما المعنى المصطلحي «لميزان المدفوعات» فيشير إلى **سجل احصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية (سواء استتبعت دفع النقود أم لا) لإقتصاد وطني معين في فترة زمنية فائتة، هي السنة** عادة. فهو يبين:

- نوع وقدر وقيمة السلع والخدمات التي يقدمها هذا الاقتصاد الى العالم الخارجي، وتلك التي يتسلمها من العالم الخارجي.
- التغيرات التي تطرأ على مستحقات هذا الاقتصاد على العالم الخارجي (حقوقه) وعلى المطلوبات منه للعالم الخارجي (ديونه).

---

(١) BALANCE; BILLAN.

(٢) PAYMENTS; PAIEMENTS.

وتتحقق كل هذه المبادلات والتغيرات في الحقوق والديون من خلال كل أنواع المعاملات الدولية. وهذه تتضمن:

* معاملات تتضمن مدفوعات نقدية (معاملات نقدية).

* معاملات لا تتضمن مدفوعات نقدية. (معاملات عينية).

* معاملات لا يدفع عنها شيء بالمرة.

ويحتوي ميزان المدفوعات **التدفقات**[1] فقط التي تشهدها الفترة محل الاعتبار، التغيرات التي تطرأ خلال الفترة على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول[2] وما عليه من خصوم[3] في مواجهة العالم الخارجي. هذه التغييرات تنعكس إما في زيادة **القدرة الشرائية** للبلد في الخارج (وهو ما يحدث عن طريق انقاص ما تحت يديه من أصول (من سلع وخدمات) أو في انقاص هذه القوة الشرائية (وهو ما يحدث عن طريق زيادة ما تحت يده من أصول (من سلع وخدمات). وعليه يقيس ميزان المدفوعات التغيرات في الأصول والخصوم في مواجهة الخارج، خلال الفترة، ولا يقيس مستويات الأصول والخصوم. فهو يقيس التدفقات التي تسري أثناء الفترة لا مجمل الأصول والخصوم في بدايتها أو في نهايتها.

وعليه نفرق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين:

ـ فعلى أساس أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال الفترة محل الاعتبار، يفرق بينه وبين «سجل المدفوعات الدولية» الذي يقتصر على المدفوعات «النقدية»

---

(١) flows; flux

(٢) Assests; Avoirs

(٣) Lablities; le *passif*

الدولية.

- وباعتبار أن ميزان المدفوعات يحتوي فقط التغيرات التي تطرأ على ما لدى الاقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي، يفرق بينه وبين «ميزان المديونية»(١) الذي يبين أصول وخصوم(٢) البلد في مواجهةالخارج في لحظة زمنية معينة.

وكجدول محاسبي، يتعين أن يكون ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية الفنية، الأمر الذي يضيف إلى ميزان المدفوعات بنوداً يقصد بها ضمان توازن ميزان المدفوعات المحاسبي. وعليه، يشتمل ميزان المدفوعات على:

أ - المعاملات الدولية الواردة على السلع المادية والخدمات وعوائد الدخل من الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي. هنا نكون بصدد تزويد طرف معين لطرف آخر بمورد حقيقي من هذه الأنواع.

ب - تغيرات الملكية، وكذا التغيرات في الذهب النقدي الذي يمتلكه الاقتصاد الوطني، وحقوق السحب الخاصة (كحقوق نقدية للاقتصاد الوطني لدى صندوق النقد الدولي)، والمستحقات للاقتصاد الوطني على العالم الخارجي ومطلوبات العالم الخارجي من الاقتصاد الوطني.

جـ - التحويلات بدون مقابل والقيود (أي القيود المحاسبية) المطلوبة لغرض الموازنة، في المفهوم المحاسبي، وأية قيود تتعلق بما سبق ذكره من معلومات أو تغيرات لم يجر قيد مقابل لها.

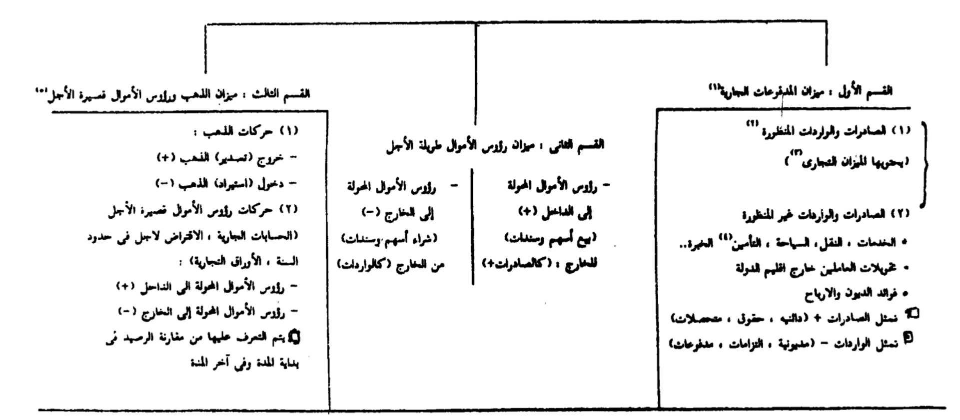
---

(١) The balance of indebtedness; la balance de l'endettement.

(٢) Stock.

لا يبقى، قبل بيان الشكل الذي يأخذه ميزان المدفوعات، كميزان محاسبي، إلا تحديد اصطلاح **الاقتصاد الوطني** فيما يخص ميزان المدفوعات. في هذا الخصوص يفهم الاقتصاد الوطني على أنه يتكون من الأفراد والهيئات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحدود أراضي اقليمية (بما يتبعها من مياه اقليمية بطبيعة الحال) لدولة معينة أكثر منه مع أراضي اقليمية أخرى. فالمعاملات التي تتم بواسطة مقيمين على اقليم الدولة تسجل كمعاملات مع العالم الخارجي. وتسجل معاملات الهيئات غير المقيمة كمعاملات مع الاقتصاد الوطني.

ومن **الناحية الشكلية** يقدم السجل الاحصائي لمعاملات الاقتصاد الوطني مع العالم الخارجي خلال فترة السنة، الفائتة، في أقسام ثلاثة:



(١) The Current account , le compte courant ، تسمى جارية لأنها تنسب إلى الدخل القومي الدوري

(٢) Visibles transactions , transactions visibles.

(٣) Balance of trade , balance de commerce

(٤) التأمين على غير الصادرات والواردات

(٥) تسمى بنود هذا القسم بنود الموازنة أو العناصر التعويضية أو عناصر التسوية أو عناصر الموازنة

* * *

رأينا حتى الآن أن الأداء اليومي للعملية الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي يعكس الخصائص الجوهرية لهيكل الاقتصاد الرأسمالي ويتضمن وجود النقود بالأدوار المختلفة التي تلعبها في كافة جنبات العملية الاقتصادية، كما يتضمن دخول الاقتصاد الوطني في علاقات اقتصادية جارية تتبلور في حركات للقوة العاملة ولرؤوس الأموال وللسلع والخدمات عبر حدود الدول، باعتبار الاقتصاد القومي جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي الدولي الذي يقوم على نمط أو آخر من أنماط التقسيم الدولي للعمل. كما رأينا أن نتائج هذه العلاقات الاقتصادية الدولية يجري رصدها احصائياً في شكل محاسبي لكل اقتصاد وطني خلال فترة معينة فائتة، هي السنة عادة، استخداماً لميزان المدفوعات. هذا الأخير يمكن قراءته بالنسبة للاقتصاد المصري للتعرف، تعرفاً أولياً، على النمط القائم لعلاقات الاقتصاد المصري مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي المعاصر.

الفصل الأول

العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري

للتعرف على نمط العلاقات الاقتصادية التي توجدحالياً بين الاقتصاد المصري وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي نقوم أولاً بقراءة لميزان المدفوعات المصري للعامين ١٩٨٣/ ١٩٨٤ و١٩٩١/ ١٩٩٢ ثم لعام ١٩٩٨/٩٧ . ويفصل بين التاريخين فترة تزيد على العشر سنوات تمكن من التعرف على ما قد يكون قد ظهر من فروق كيفية في نمط هذه العلاقات. فإذا ما تمت هذه القراءة نحاول في مرحلة تالية أن نرى ما يمكن أن يستخلص منها في شأن الوضع الاقتصادي العام وما يتضمنه من مشكلات اقتصادية ملحة، ونوع الهيكل الاقتصادي الذي يعكسه هذا الوضع الاقتصادي.

أولاً : ميزان المدفوعات المصري فيما بين ٨٣/ ١٩٨٤ ، ٩١/ ١٩٩٢ ، ١٩٩٨/٩٧ :

في قراءة ميزان المدفوعات بالنسبة لهذه الأعوام سنقدم دلالة هذه القراءة على النحو التالي:

- نأخذ أولاً المعاملات الجارية بين الاقتصاد المصري والخارج في شقيها المنظور وغير المنظور على التوالي.
- نأخذ ثانياً وضع ميزان المعاملات الجارية في هذه السنوات.
- ونرى ثالثاً المعاملات الرأسمالية لمصر بين هذه التواريخ.

- ونبين رابعاً الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لمصر.

- ونبلور ما يترجمه هذا الهيكل من نمط لتقسيم العمل الدولي الذي يساهم فيه الاقتصاد المصري ونوع مساهمته في هذا النمط.

- نتنهي ببيان الاتجاه الغالب لميزان المدفوعات المصري عبر هذه السنوات.

١ ـ المعاملات الجارية المنظورة :

وهي المعاملات التي ترد على الصادرات المصرية التي تباع في السوق الدولية والواردات التي يتم شراؤها من الخارج.

قيمياً، بمليون الجنيه المصري، **بلغت الصادرات المصرية** من السلع المادية ٢٨٥٩,٨ في ١٩٨٣/ ١٩٨٤، ١١٥٥٤,٦ في ٩١/ ١٩٩٢، ١٧٥٩٤,٧ في ٩٧/١٩٩٨[١]. وتمثلت أهم الصادرات في البترول (٦٠٪ من اجمالي الصادرات) والحاصلات الزراعية (٣٨,٥٪) بالنسبة لعام ٨٣/ ١٩٨٤، وفي البترول (٣٧,٨٪) والسلع تامة الصنع (قضبان الألومونيوم والأقمشة والملابس الجاهزة) (١٢,٣٪) والسلع نصف مصنوعة (غزل القطن والألومونيوم الخام) (١٠,٠٪) والحاصلات الزراعية (قطن خام/ بطاطس/ برتقال/ بصل مجفف) (٨,٢٪) بالنسبة لعام ٩١/ ١٩٩٢.

في شأن الصادرات المصرية نلاحظ:

١ ـ تراجع الأهمية النسبية للبترول والحاصلات الزراعية (وخاصة القطن

(١) لا يمكن مقارنة التغير في قيمة الصادرات محسوبة بالجنيه المصري، بالنسبة للتواريخ المختلفة لأن ذلك يتوقف على:

أولاً: على اثمان الصادرات المصرية في كل من هذه التواريخ.

وثانياً: على قيمة الجنيه المصري بالدولار الأمريكي. وقد انخفضت قيمة الأول بالنسبة للثاني، من ١,٤٢٨ في ١٩٨٣ إلى متوسط ٣ ر. في ١٩٩٢، ٠,٢٩٥ في ٩٧/ ١٩٩٨.

الخام).

٢ ـ تزايد الأهمية النسبية للسلع نصف المصنوعة (خاصة الألومنيوم الخام) والسلع تامة الصنع (قضبان الألومنيوم والملابس الجاهزة).

٣ ـ أن الصادرات من السلع الزراعية غير التقليدية (البطاطس والبرتقال) لا تمثل أكثر من ٢,٢٪ في ١٩٩٢.

٤ ـ أن صادرات الأقمشة والملابس الجاهزة لا تمثل أكثر من ٨٪ من الصادرات في ١٩٩٢.

أما الواردات المصرية من السلع المادية فقد كانت قيمتها ٧٣٤٨,٨ مليون جنيه. و٣٣٠٧٤ مليون جنيه في السنتين ٨٣/ ١٩٨٤ و٩١/ ١٩٩٢، على التوالي، ٥٦٣٣٣ في ٩٧/ ١٩٩٨، وتتمثل أهم الواردات في **السلع الغذائية** (قمح، ذرة، شاي، ألبان ومنتجات ألبان، سكر مكرر، دقيق قمح) التي تمثل ٢٧,٦٪ من اجمالي الواردات في ٨٣/ ١٩٨٤ و٢٧/١٪ في ١٩٩٢. (يلزم لادراك أهمية المستورد من الموارد الغذائية معرفة ما يمثله هذا الاستيراد من اعتماد للمجتمع المصري على الخارج في التزوّد بنوع من السلع يمثل أهمية حيوية للمجتمع، وهي سلع الغذاء، الذي أصبح يستعمل كسلاح في السيطرة على البلدان المستوردة من جانب البلدان المصدرة). فإذا ما أخذنا المستورد من كل السلع الاستهلاكية وجدناه يمثل ٢٣,٤٪ من اجمالي الواردات في ٨٣/ ١٩٨٤ و٢٠٪ من ١٩٩٢. من قيمة هذه السلع الاستهلاكية تمثل قيمة سيارات الركوب واجهزة التليفون ٣١٪ في ٨٣/ ١٩٨٤ و١٧,٥٪ في ١٩٩٢. وتجري التفرقة بين طوائف الواردات وفقاً لدرجة تصنيع السلعة المستوردة بين: وقود ومواد خام (وتمثل ١٣٪ من اجمالي الواردات في ٨٣/ ١٩٨٤، ١٦٪ في ١٩٩٢)، وسلع وسيطة (أهمها مواد كيماوية، أخشاب، قضبان، حديد، شحوم حيوانية وزيوت نباتية، ورق صحف)، وتمثل ٣٢,٥٪ و٤٠,٦٪ في السنتين المذكورتين على

التـوالي)، وسلع اسـتثمـارية (أهمـهـا أجـهـزة كهـربائيـة، آلات حلج ونسـيج، مضخات سوائل ومضاغط هواء، محركات انفجارية، وقاطرات عربات، وتمثل ٢٩,٢٪ و٢٣,٥٪ في ٨٣/ ١٩٨٤ و١٩٩٢ على التوالي) وسلع استهلاكية.

هذه التفرقة تفيد في التعرف على درجة تصنيع السلع المستوردة من خارج الاقتصاد المصري (بما يخلقه انتاجها من عمالة ودخل هناك)، من ثم مدى ما يمكن أن يطرأ عليها من عملية تصنيع (ومن ثم من خلق للعمالة وللدخل) في داخل الاقتصاد المصري. ويلاحظ أن زيادة نسبة الواردات من السلع الوسيطة وان كان يعكس توسعاً في النشاط الصناعي في الداخل إلا أنه يمكن أن يبين في نفس الوقت أن الانتاج الصناعي يعتمد بدرجة متزايدة على الخارج الأمر يجعله أكثر حساسية لمشكلات ميزان المدفوعات ويعرضه بدرجة أكبر لمخاطر عجز هذا الميزان، اذ يقلل العجز من المتاح من العملات الأجنبية لمواجهة استيراد متطلبات الانتاج الصناعي الداخلي من السلع الوسيطة المستوردة. وللحكم على ما إذا كان نمط الواردات يخدم في النهاية متطلبات بناء قاعدة انتاجية صلبة للاقتصاد المصري تكون أساساً لتطوره في الزمن الطويل تلزم معرفة الاستخدامات النهائية للسلع الاستثمارية والسلع الوسيطة وما إذا كانت تستخدم في انتاج سلع انتاجية أم سلع استهلاكية. وفي هذه الحالة الأخيرة، ما إذا كانت تستخدم في انتاج سلع أساسية لتجدد انتاج القوة العاملة أم سلع استهلاكية ترفية لا ينعم بها إلا فئة محدودة من فئات المجتمع. هذا فيما يتعلق بجانب الميزان التجاري من الصادرات والواردات المنظورة.

أما بالنسبة لوضع هذا الميزان فنلاحظ:

١ - أن بميزان التجارة عجز يقدر بـ ٤٤٨٩ مليون جنيه في ٨٣/ ١٩٨٤ و٢١٥١٩,٥ مليون جنيه في ١٩٩٢، ٣٩٤٩٨ مليون جنيه في ٩٧/ ١٩٩٨.

٢ ـ ابتداء من هذا العجز، المتزايد في استمراره، نجد أن نسبة تغطية الصادرات المنظورة للواردات المنظورة هي حوالي ٤٠٪ في ٨٣/ ١٩٨٤ تتناقص إلى ٣٦,١٪ في ٩١/ ١٩٩٢ (وإلى ٣١,٨٪ في ٩٧/ ١٩٩٨) أي أن قـــدرة الاقتصاد المصري على تغطية احتياجاته من السلع المادية المستوردة عن طريق تصدير السلع المادية، هذه القدرة النسبية هي في تناقص مستمر خلال فترة العشر سنوات من ٨٣/ ١٩٨٤ إلى ٩١/ ١٩٩٢.

٢ ـ المعاملات الجارية غير المنظورة :

في جانب الصادرات غير المنظورة للاقتصاد المصري تتمثل أهم هذه الصادرات في تصدير القوة العاملة المصرية نحو الخارج، وعلى الأخص إلى البلدان العربية النفطية وتصدير خدمة المرور في قناة السويس وخدمة السياحة للسائحين من العرب والأجانب. في مقابل ذلك يقوم المصريون العاملون في الخارج بتحويلات نقدية وعينية إلى داخل الاقتصاد المصري تمثل جزءا من مدخراتهم من دخول عملهم بالخارج. كما تحصل هيئة قناة السويس على رسوم المرور في القناة ويحصل الاقتصاد المصري على متحصلات من السياحة.

وتمثل الإيرادات التي يحصل عليها الاقتصاد المصري من هذه الخدمات أهم متحصلاته من هذه الصادرات غير المنظورة التي بلغت ٥٨٧٣,١ مليون جنيه، ٤٦٤٤٥ مليون جنيه في ٨٣/ ١٩٨٤، ٩١, ١٩٩٢، على التوالي وبلغت ٣٥٢٥٤ مليون جنيه مصري في ٩٧/ ١٩٩٨ . وكان النصيب النسبي للمساهمة الناجمة عن تصدير القوة العاملة ٢١٪ في ٨٣/ ١٩٨٤، ٣٩٪ في ٩١/ ١٩٩٢ ومساهمة السياحة بـ ٣,٩٪ في ٨٣/ ١٩٨٤، ٣٤٪ في ٩١/ ١٩٩٢ ومساهمة رسوم المرور بقناة السويس بـ ١١,٦٪ و١٤٪ في هاتين السنتين. من ذلك نلاحظ :

١ ـ تزايد اعتماد الاقتصاد المصري في الحصول على القوة الشرائية التي يمكن استخدامها في السوق الدولية على مبيعاته في الخارج من الصادرات غير

المنظورة بالنسبة للصادرات المنظورة.

٢ ـ في اطار الصادرات غير المنظورة، وحتى سنة ١٩٩١، تزايد الأهمية النسبية لتحويلات المصريين العاملين في الخارج ولرسوم المرور في قناة السويس (التي تقدم خدمة نقل دولية) ولايرادات السياحة، كمصادر للموارد المالية من التعامل مع الخارج. وكلها تمثل مصادر غير متيقنة، إذ تتوقف في حدوثها ومداها على ظروف الاقتصاد الخارجي، أي على ظروف ليس للمجتمع المصري سيطرة تذكر عليها.

فتحويلات المصريين العاملين في الخارج تتوقف على عوامل عديدة منها: عدد هؤلاء ونسبة العمالة الفعلية بينهم في الخارج ومستويات أجورهم ومرتباتهم ومدد بقائهم في الخارج ومعدلات استهلاكهم في الخارج وما يحتفظون به من مدخرات في الخارج تتأثر الآن سلبياً بالضريبة التي تفرضها الحكومة المصرية على دخولهم المكتسبة في الخارج(١). وتتوقف هذه التحويلات في مدى أبعد على الغلق التدريجي لسوق العمل في البلدان العربية النفطية أمام القوة العاملة المصرية واستبدال قوة عمل أسيوية بها، كما يحدث منذ بداية التسعينات. حتى الزيادة الكبيرة في تحويلات العاملين في الخارج ابتداء من نهاية ١٩٩١ (إذ قفزت هذه التحويلات من ٣٧٧٥ مليون دولار في ٩٠/ ١٩٩١ إلى ٥٤٧٨ مليون، ٧٢٦٠ مليون في ٩١/ ١٩٩٢، ٩٢/ ١٩٩٣ على التوالي) فهي تعزي إلى التوتر الذي ساد منطقة الخليج بغزو العراق للكويت والحرب التي تلت ذلك، وهذه هي الأخرى عوامل لا سيطرة للمجتمع المصري عليها. هذه التحويلات بدأت في التناقص بعد ٩٢/ ١٩٩٣.

وتتأثر ايرادات قناة السويس بحركة النقل الدولي بصفة عامة ونقل النفط

(١) الغيت هذه الضريبة لعدم دستوريتها، بمقتضى حكم من المحكمة الدستورية العليا في القاهرة.

بصفة خاصة (وتمثل الحمولة المارة بالقناة من النفط ٣٣٪ من اجمالي الحمولة المارة بها ١٩٩٢). وهذه الحركة تتوقف على أزمة الاقتصاد الدولي. ويتوقف نصيب القناة منها على قدرتها على مجاراة التطور التكنولوجي في النقل البحري، وعلى ما يوجد من مشروعات نقل دولي بديلة (جوية أو بحرية أو برية)، كخطوط أنابيب البترول ومشروعات النقل بالحاويات بما يتضمنه من تشابك أنواع مختلفة من النقل (البري، البحري، الجوي) دولياً ـ وداخلياً بوسائل النقل المختلفة، وما تتضمنه هذه المشروعات من مشروعات قنوات بديلة كان يجري الحديث عنها في اطار التصورات «الشرق أوسطية» للولايات المتحدة واسرائيل والدول الخليجية. وايرادات قناة السويس في تناقص غير كبير بعد ٩٤/ ١٩٩٥.

أما ايرادات السياحة الدولية في مصر فهي الأخرى ايرادات غير مستقرة. وتتوقف على حالة الاقتصاد الدولي الذي يحدد الطلب العالمي على السياحة، بصفة عامة، وحالة الاقتصاديات العربية النفطية، ابتداء من ايراداتها من تصدير النفط، بصفة خاصة، بالنسبة للسياح العرب الذين يفدون إلى مصر (ويمثلون ٣٧٪ من عدد السياح في ١٩٩٢، ونسبة مساهمة ايرادات السياحة العربية تفوق هذه النسبة نظراً لأن السائح العربي عادة ما يقضي في مصر عدداً من الليالي يفوق متوسط مدة الاقامة للسياحة الدولية في مصر). كما تتوقف ايرادات السياحة على حالة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة العربية. وهي حالة تعاني حالياً من عملية لخلخلة استقرار الشعوب العربية تتم بتنظيم تعاون وثيق بين احدى القوى الدولية ذات المصلحة في تأكيد ضمان السيطرة على المنطقة العربية ببترولها وبترودولاراتها عن طريق ضرب الامكانيات الحقيقية للشعوب العربية، وبين قوى داخلية يرتبط سلوكها الاجتماعي العنيف بقسوة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية في ظل انتشار البطالة والتضخم واعادة توزيع الثروات والدخول على حساب الغالبية من السكان. هذا العامل الأخير أصبح من أكثر العوامل فعالية في تحديد ايرادات السياحة الدولية في مصر في السنوات الثلاثة الأخيرة. وتزايدت ايرادات السياحة حتى ١٩٩٦ ثم

بدأت في التناقص.

كل هذه العوامل التي تكمن خلف هذه المصادر الثلاثة للموارد المالية الخارجية تدفع الى الاعتقاد بضرورة الا نبني آمالاً عظاماً على هذه المصادر في المستقبل القريب.

وفي جانب مدفوعات الاقتصاد المصري في مقابل الواردات غير المنظورة تبرز المدفوعات التي يتحملها الاقتصاد المصري كفوائد للديون الخارجية وأرباح تحققت لأجانب في مصر ويجري تحويلها الى خارج الاقتصاد المصري. وهي تمثل ٣٣,٦٪ من اجمالي المدفوعات غير المنظورة التي تحمل بها الاقتصاد المصري في ٨٣/ ١٩٨٤ (مع ادخال تحويلات المصريين العاملين إلى اجمالي متحصلات الاقتصاد المصري من المعاملات غير المنظورة في تقابل المتحصلات مع المدفوعات)[١]. ومثلت ٢٧٪ في ٩١/ ١٩٩٢ (سنرى فيما يلي معياراً أدق لبيان عبء هذه المدفوعات (خاصة بالنسبة لخدمة المديونية الخارجية، بنسبتها إلى متحصلات الاقتصاد المصري من الصادرات المنظورة) ويلي هذا البند من مدفوعات المعاملات غير المنظورة ما يتحمله الاقتصاد المصري من مدفوعات

(١) في التعرف على وضع ميزان العمليات الجارية (منظورة وغير منظورة) يلاحظ أنه من الناحية الشكلية يمكن ادخال تحويلات المصريين العاملين في الخارج في جانب المتحصلات من المعاملات غير المنظورة. في هذه الحالة، تشترك هذه التحويلات في تحديد وضع ميزان المعاملات غير المنظورة. ثم بعد ذلك تؤخذ التحويلات الأخرى (وخاصة التحويلات التي تتلقاها الحكومة المصرية، التحويلات الرسمية) في تحديد وضع ميزان المعاملات الجارية (منظورة وغير منظورة). هذا هوسبيل أول انتهج في بناء ميزان المدفوعات المصرية حتى منتصف الثمانينات. أما السبيل الثاني فيتمثل في قصر الجانب الإيجابي من ميزان المعاملات غير المنظورة على الموارد المالية المتحصلة من المرور في قناة السويس والسياحة و«متحصلات أخرى» لا تدخل فيها تحويلات المصريين العاملين. في الخارج. في هذه الحالة، تدخل هذه التحويلات في تحديد وضع مجمل ميزان المعاملات الجارية (منظورة وغير منظورة) ومعها التحويلات التي تتلقاها الحكومة المصرية. هذا سبيل ثاني اتبع بعد منتصف الثمانينات.

ناجمة عن سياحة المصريين وعلاجهم وتعليم بعض منهم في الخارج.

٣ ـ ميزان المعاملات الجارية :

فإذا ما أخذنا **مجمل ميزان المعاملات الجارية** فإنه يبين أن شقه المتعلق بالمعاملات المنظورة (الصادرات والواردات المادية) شهد عجزاً طوال الفترة من ٨٣/ ١٩٨٤ إلى ٩١/ ١٩٩٢، وكان معدل العجز في تزايد خلالها وقد وصلت نسبة العجز إلى ٢٣٠٪ في ٩٧/ ١٩٩٨. أما شقه الخاص بالمعاملات غير المنظورة فقد شهد فائضا طوال الفترة مع تناقص في معدل الفائض خلالها. وتكون محصلة إجمالي ميزان العمليات الجارية (منظورة وغير منظورة، داخلاً في هذه الأخيرة التحويلات الواردة من المصريين العاملين بالخارج وتلك التي ترد للحكومة المصرية) عجزاً في هذا الميزان في ٨٣/ ١٩٨٤ بمعدل (العجز منسوباً الى اجمالي المتحصلات الجارية) ١١,٣٪، وفائضاً في ٩١/ ١٩٩٢ بمعدل ٤٢,٥٪ الأمر الذي يعكس، مع تناقص نسبة تغطية الصادرات المنظورة للواردات المنظورة، اعتماد الاقتصاد المصري على الموارد المالية الناجمة عن بيعه للخدمات في الخارج (وعلى الأخص الناجمة عن تصدير القوة العاملة المصرية). وقد تأكد هذا الوضع في السنوات من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٨، مع زيادة في عجز الميزان التجاري (زيادة كبيرة في الواردات مع تراجع ايرادات النفط مع انخفاض ثمنه)، وتناقص للفائض في ميزان الخدمات (تراجع كبير في ايرادات السياحة وتراجع في تحويلات المصريين العاملين في الخارج) ويتبلور الوضع في ٩٧/ ١٩٩٨ في عجز في الميزان الجاري وعجز في ميزان المدفوعات.

وتكتمل صورة التعاملات بين الاقتصاد المصري وبقية الاقتصاد العالمي بادخال التغيرات في التدفقات الناجمة عن التحركات الدولية لرؤوس الأموال التي تنعكس في تغيرات في أصول وخصوم الاقتصاد الوطني. ويحتوي حساب هذه العمليات، كما نعرف على الاستثمار المباشر الذي يتضمن تنقلات أصول مالية لمدة تزيد على سنة من تاريخ الصدور. ويتضمن الاستثمار المباشر نوعاً من

الادارة المباشرة من جانب المستثمر ترتكز على ١٠٪ من ملكية المشروع كحد أدنى في العادة. كما تحتوي هذه العمليات كذلك على الاستثمار في المحفظة المالية عن طريق شراء الأوراق المالية للمشروعات القائمة. ويتضمن هذا الاستثمار هو الآخر تنقلات أصول مالية لمدة تزيد على سنة من تاريخ الاصدار، ولكنه لا يتضمن بالضرورة مساهمة المستثمر في الادارة المباشرة للمشروع. ويتضمن حساب هذه العمليات أخيراً تدفقات رأس المال قصيرة الأجل، الخاصة بأصول مالية تقل مدة الأوراق الممثلة لها عن سنة عند اصدارها. كل هذه العمليات يتم تسجيلها في القسم الثاني من ميزان المدفوعات، أي ميزان المعاملات الرأسمالية.

٤ ـ ميزان المعاملات الرأسمالية :

ويشمل التدفقات المالية الداخلة إلى الاقتصاد المصري متمثلة في صافي استخدام التسهيلات المصرفية والودائع الأجنبية، في الجانب الايجابي، وقد بلغت ٢٢٤١,٤ مليون جنيه في ٨٣/ ١٩٨٤، ٤٨٦٥,٦٤ مليون جنيه في ٩١/ ١٩٩٢. وفي الجانب السلبي للميزان التدفقات المالية الى خارج الاقتصاد المصري متمثلة في القروض الممنوحة من مصر وصافي سداد التسهيلات المصرفية. وقد بلغت ١٢١٩,٧ مليون جنيه في ٨٣/ ١٩٨٤، ٥٧٦٤,٠١ مليون جنيه في ٩١/ ١٩٩٢ (بالدولار الأمريكي. تتمثل التدفقات لداخل الاقتصاد المصري في ٣٢٠٥,٢ مليون في ٨٣/ ١٩٨٤، ١٤٥٩,٧ مليون في ٩١/ ١٩٩٢، والتدفقات للخارج في ١٧٤٤,٢ مليون في ٨٣/ ١٩٨٤، ١٧٢٩,٢ مليون في ٩١/ ١٩٩٢). لاحظ أن الجانب السلبي يشمل سداد ما سبق الحصول عليه من تسهيلات ائتمانية. وقد سجل ميزان العمليات الرأسمالية فائضاً في ٨٣/ ١٩٨٤، في تاريخ تزايد فيه الاقتراض من الخارج، لتصل المديونية الخارجية للاقتصاد المصري إلى أزمتها في ٨٥/ ١٩٨٦، ثم أصبح بالميزان عجز في ٩٢/ ١٩٩٣، في تاريخ تحتد فيه متطلبات خدمة الدين الخارجي لسداد الفوائد وجزء من أصل الدين. أما في أعوام ٩٦/ ١٩٩٧، ٩٧/ ١٩٩٨،

فيتحسن وضع ميزان المعاملات الرأسمالية متمثلاً في صافي تدفقات ينتج لشراء الاجانب أذون وسندات الخزانة المصرية (نظراً لإرتفاع أسعار الفائدة على القروض العامة) والتعامل في بورصة الأوراق المالية (خاصة عند طرح أوراق شركات القطاع العام للبيع) والقيام بقدر من الاستثمار الاجنبي المباشر يتذبذب بين ١ مليار، ٢ مليار دولار امريكي من سنة لأخرى.

فإذا ما أخذنا نتيجة موازين المعاملات المختلفة التي يحتويها ميزان المدفوعات، المعاملات المنظورة، المعاملات غير المنظورة والطائفتان يغطيهما ميزان العمليات الجارية، أي ميزان الدخل[1]، والمعاملات الرأسمالية، نقول إذا ما أخذنا نتيجة هذه الموازين نجد أن ميزان المدفوعات شهد عجزاً في ٨٣/ ١٩٨٤ وفائضاً في ٩١/ ١٩٩٢ (وهذا التاريخ الأخير يمثل لحظة بدأت فيها السياسة الاقتصادية التي تقدم باسم سياسة «الاصلاح» الاقتصادي توتى آثارها الانكماشية مع تصادف تكثيف تحويل مدخرات متراكمة للمصريين العاملين في دول الخليج النفطية بسبب أزمة غزو العراق للكويت والحرب التي اشعلت بمناسبتها). وقد بدأ ميزان المدفوعات يعرف العجز في ١٩٩٨/٩٧ بعد أن عرف بعض الفائض في ٩٤/ ١٩٩٥ و١٩٩٧/٩٦. وفي كل الحالات يلزم أن يكون الميزان متوازناً من الناحية المحاسبية بإدخال البنود التعويضية التي تتمثل في صافي الأرصدة الأجنبية والذهب الذي يمكن استخدامه في المقام الأخير لتسوية المعاملات الدولية. ومركز مصر في صندوق النقد الدولي (كبنك دولي لاقراض الدول قروضاً قصيرة الأجل، لمواجهة مواقف ميزان المدفوعات)وما يحتكم عليه الجهاز المصرفي المصري من حسابات غير مقيمة (بالعملات الأجنبية)، وكذلك

(١) Balance of current transactrions (income balance); balance des Transactions courantes, balance des revenus.

أي ميزان الدخل الصافي الجاري الذي يعود على الاقتصاد الوطني من تعاملاته من الخارج بيعاً وشراءاً، سواءأكانت المبيعات سلعاً مادية أم سلعاً غير منظورة.

بند «السهو الخطأ» الذي يمكن أن يحتوي «الكثير من الأشياء». هذه البنود يحتويها شكلياً، كما نعلم، القسم الثالث من ميزان المدفوعات.

هذه القراءة لميزان المدفوعات عبر هذه الفترة تمكننا من الدخول في تفاصيل أخرى بالنسبة لعلاقات الاقتصاد المصري مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي، لنتعرف بصفة خاصة، بعد أن تعرفنا على أهم السلع المنظورة وغير المنظورة التي يجري تبادلها (تصديراً واستيراداً) مع العامل الخارجي، على التوزيع الجغرافي للتجارة التي تقوم بين الاقتصاد المضري والخارج.

٥ ـ التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لمصر :

الجدول التالي يبين التوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية بين أهم مجموعات من الدول التي يتم معها التبادل الخارجي من خلال الوزن النسبي لكل مجموعة في اجمالي صادرات الاقتصاد المصري واجمالي وارداته في الأعوام ٨٣/ ١٩٨٤، ٩١/ ١٩٩٢، ٩٨/ ١٩٩٩.

السنة	الدول الرأسمالية المتقدمة		شرق أوربا		دول العالم الثالث بما فيها الصين		دول الجامعة العربية	
	صادرات٪	واردات٪	صادرات٪	واردات٪	صادرات٪	واردات٪	صادرات٪	واردات٪
٨٣/ ١٩٨٤	٣٩,٥	٧١,٤	١٦,٧	١٤	٢٠,٦	١٧	٤,٩	١,٧
٩١/ ١٩٩٢	٤٥	٥٨,٥	٩	٨	٣٢	١٧	١٤	٣,٥
١٩٩٩,٩٨	٧٨,٤	٧٢,٥	٩	١٨,٧	١٠,٤	٢١,٧	١٠,٩	٤

لاحظ:

ـ الاعتماد الكبير والمتزايد على الدول الرأسمالية المتقدمة (خاصة الدول الغربية) في التصدير والاستيراد.

- تناقص الأهمية النسبية لدول شرق أوربا والصين في تجارة مصر الخارجية، ثم تزايدها بالنسبة للواردات في ٩٨/ ١٩٩٩.
- تزايد الأهمية النسبية لدول العالم الثالث بالنسبة لصادرات الاقتصاد المصري وكذلك بلدان الجامعة العربية. ثم تناقص هذه الأهمية في نهاية التسعينات.
- محدودية العلاقات التجارية مع بلدان الجامعة العربية.

ويبين الجدول التالي الأهمية النسبية لأهم الدول الرأسمالية المتقدمة في تجارة مصر الخارجية من خلال الوزن النسبي لكل منها في اجمالي صادرات الاقتصاد المصري ووارداته:

السنة	الولايات المتحدة الامريكية		بريطانيا		المانيا		اليابان		فرنسا		ايطاليا		هولندا	
	صادرات٪	واردات٪	صادرات٪	واردات٪	صادرات٪	واردات٪	صادرات٪	واردات٪	صادرات٪	واردات٪	صادرات٪	واردات٪	صادرات٪	واردات٪
٨٣/١٩٨٤	٤.٣	١١.٦	١.٣	٤	٢.٦	٩	٢.٤	٦.٥	٥	١٠	١٢	٨.٨	٤	٢.٦
٩١/١٩٩٢	٨.٢	١٤.٧	٢	٢.٦	٢.٧	٨.٧	٢.١	٢.٦	٢.٧	٤.٢	١١.٥	٥.٥	٥	٢

لاحظ:

- زيادة الوزن النسبي لأهمية الولايات المتحدة في واردات مصر (يلزم ربط ذلك بالمعونة والقروض الأمريكية).
- تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة في صادرات وواردات مصر في الفترة من ٨٣/ ١٩٨٤ إلى ٩١/ ١٩٩٢ على حساب فرنسا وإيطاليا واليابان، خاصة بالنسبة للواردات، أي ازدياد أهمية السوق المصرية لما تصدره الولايات المتحدة الأمريكية، بالمقارنة مع دول أوربا التي تبيع

لمصر، وذلك رغم قرب المصدر الأوربي واعتياد المستوردين المصريين أكثر (بالقرب وبالعوامل الثقافية) على البلدان الأوربية.

أما بالنسبة لعام ٩٨/ ١٩٩٩ فقد جاءت الولايات المتحدة في المركز الأول بالنسبة للصادرات المصرية. واحتلت دول الاتحاد الأوربي المركز الثاني. وتصدرت المملكة المتحدة تلك المجموعة تليها ألمانيا، هولندا، وايطاليا. وبالنسبة للواردات، جاءت دول الاتحاد الأوزبي في المقدمة. وتصدرت ألمانيا تلك الدول، تليها فرنسا، والمملكة المتحدة وايطاليا.

هذا فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات المصرية (إلى أي الدول تتجه) وللواردات المصرية (من أي الدول تأتي)، وانما بالنسبة للمنظور منها. أما الخدمات ويدخل فيها كما نعلم القوة العاملة وخدمات النقل والاتصال والسياحة والخدمات المصرفية والمالية والخدمات المهنية والخدمات الاستشارية والتعامل في الحقوق الذهنية (بأنواعها المختلفة على الأخص المصنفات العلمية والأدبية والثقافية والمعرفة الفنية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية) فمن المعروف أن جل اعتمادنا في استيراد كل هذه السلع غير المنظورة على الدول الرأسمالية المتقدمة. أما الخدمات التي نصدرها، فتصدر القوة العاملة أساساً لسوق العمل العربية (في شكل هجرة مؤقتة في الغالب) الذي يتوقف الطلب على القوة العاملة فيه على موارد البلدان المستقبلة من بيع النفط الخام، ومن ثم على الطلب على النفط دولياً وعلى الأخص احتياجات الدول الرأسمالية المتقدمة منه. كما تتوقف خدمة المرور في قناة السويس على حالة الاقتصاد الدولي ومتطلباته من النقل البحري بصفة عامة ونقل النفط بصفة خاصة. فكأن هذه الخدمة تصدر في معظمها إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة. وتصدر خدمة السياحة في الجزء الأكبر إلى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وفي جزء معتبر منها الى البلدان العربية، خاصة البلدان النفطية.

من ذلك يبين أن البلدان الرأسمالية المتقدمة تلعب الدور المحوري في تجارة

مصر الخارجية (واردات وصادرات) ليس فقط من الناحية الكمية وانما كذلك، وبصفة مهمة، بالنسبة لتبادل السلع التي تلعب ادواراً استراتيجية في حياة المجتمع المصري كالغذاء والمعدات الصناعية الأساسية للنشاطات الاقتصادية المختلفة وبعض المدخلات الجارية (كالمبيدات وبعض السلع نصف المصنعة) والأساليب التكنولوجية وما يرتبط بها من معرفة فنية والمغذيات الثقافية والسلاح.

من هذا النمط للتجارة الدولية لمصر يبين أن الاقتصاد المصري يقوم بإنتاج سلع **تصديرية تتمثل في الأساس** في البترول والقطن الخام والغزل وبعض الالومنيوم وبعض البعض من الملابس الجاهزة. ويستورد في مقابل ذلك المعدات الصناعية الأساسية والغذاء والأساليب التكنولوجية والمغذيات الثقافية والسلاح. وأن جل تجارته الدولية انما تتم مع الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي (دول أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية). وهو ما يعكس طبيعة التخصص الذي يسند إلى الاقتصاد في اطار عملية الانتاج الرأسمالي على الصعيد العالمي، ومن ثم الطرف الثاني للعلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري. وهو تخصص يتفق مع نمط عام لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي شهده الاقتصاد الدولي ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر.

٦ ـ نمط تقسيم العمل الدولي الذي يساهم فيه الاقتصاد المصري :

مع تطور الرأسمالية ابتداء من القرن السابع عشر بدأت تحتوي كل المجتمع الدولي تجارياً، ثم تخلق، ابتداء من الثورة الصناعية في غرب أوربا، السوق الصناعية الدولية بالتغلغل في المجتمعات الأخرى وتغييرها كلها لتتحول إلى اقتصاديات سلعية تنتج هي الأخرى للسوق، **ليدوّل الانتاج عن طريق نمط لتقسيم العمل** ينشأ ويتسع ويتطور حتى الحرب العالمية الأولى ويعيش أزمته في فترة ما بين الحربين.

لبيان هذا النمط لتقسيم العمل الدولي الذي بدأ يسود مع نهاية القرن التاسع عشر تلزم التفرقة، في داخل كل اقتصاد وطني، بين نوعين من النشاط الاقتصادي: نوع أول يتمثل في انتاج **السلع الانتاجية**، أي تلك التي تستخدم إما في بناء طاقة انتاجية جديدة، كمواد البناء والالات، أو في تشغيل طاقة انتاجية قائمة، كالمواد الخام والمواد النصف مصنوعة. هذا النوع الأول من النشاط الانتاجي يمكن أن نتصور أنه يتم في قسم أول من أقسام الجهاز الانتاجي يسمى القسم الأول. ويتمثل النوع الثاني في **انتاج السلع الاستهلاكية** التي تستخدم في اشباع حاجات كل افراد المجتمع، سواء أكانت سلعاً ضرورية تستخدمها كل شرائح المجتمع، كالخبز مثلاً، أو سلعاً كمالية لا تسخدمها إلا شرائح معينة في المجتمع، كأنواع معينة من المأكولات والملابس والسلع المعمرة. . . هذا النوع الثاني من النشاط الانتاجي يمكن أن نتصور أنه يتم في قسم ثاني من أقسام الجهاز الانتاجي يسمى القسم الثاني. وتوزع القوة العاملة ووسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع بين القسمين. وتقوم بين القسمين علاقات اعتماد متبادل: إذ يحصل القسم الثاني من القسم الأول على وسائل الانتاج اللازمة لقيامه بإنتاج السلع الاستهلاكية. ويحصل القسم الأول من القسم الثاني على السلع الاستهلاكية لاعاشة اجزاء الطبقات الاجتماعية في القسم الأول سواء أكانت من الطبقة الرأسمالية أو من الطبقة العاملة. ويتحدد هيكل الاقتصاد الوطني فنياً بالوزن النسبي لكل من هذين القسمين في مجمل الاقتصاد الوطني وبالدور الذي يقوم به كل منهما في الانتاج وفي تجدد الانتاج من فترة زمنية لأخرى. إذ يعتبر **القسم الأول ركيزة أساسية للقيام بكل النشاط الاقتصادي** باعتباره ينتج أدوات الانتاج، من آلات ومعدات وغيرها، والمواد التي يجري تحويلها، من بذور واسمدة ومبيدات. ومواد أولية معدنية ومواد نصف مصنوعة، **لكل قطاعات النشاط الاقتصادي**. كما يلعب القسم الثاني دوراً حيوياً في الاقتصاد الوطني باعتباره منتجاً لسلع الاستهلاكية المشبعة

للحاجات في كل المجتمع وخاصة تلك اللازمة لإعاشة القوة العاملة التي تعمل في القسمين. ومن ثم لزم **لتوازن البناء الاقتصادي الوطني أن تتحقق له ذاتية عن طريق توفر حد أدنى من الطاقة الانتاجية في القسمين (بما تتضمنه ذلك من قدرات تكنولوجية في داخلهما) يضمن حداً أدنى من السيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الانتاج في داخل الاقتصاد الوطني**[١].

توازن البناء الاقتصادي الوطني بهذا المعنى لم يحققه تطور الاقتصاد الرأسمالي على الصعيد العالمي لكل الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمي، من خلال انماط تقسيم العمل الدولي التي شهدها هذا التطور منذ منتصف القرن التاسع عشر. في هذا الشأن يمكن أن نفرق في تاريخ التطور الرأسمالي بين **نمطين من أنماط تدويل الانتاج تحققا من خلال نمطين لتقسيم العمل الدولي** في اطار عملية لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي:

أ ـ تدويل الانتاج من خلال نمط لتقسيم العمل الدولي على أساس **تخصص البلد في عملية انتاجية كاملة**، أي قيام البلد بجزء من العمل الدولي يتمثل في انتاج سلعة بكل العمليات التي يستلزمها انتاج هذه السلعة (كزراعة القطن مثلاً بالنسبة لبلد وصناعة آلة نسيج بالنسبة لبلد آخر). في وقت كانت تنتشر فيه ظاهرة تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالي في شكل تقسيم عملية انتاج سلعة واحدة إلى عدد كبير من العمليات يقوم عامل أو مجموعة من العمال بالتخصص في القيام بإحدى هذه العمليات التي تتسلسل احداها بعد الأخرى لتنتهي في داخل المصنع بانتاج السلعة كاملة. وهو ما عرف باحلال العامل الجماعي محل العامل الفردي في داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية. وقد أدى هذا النمط من تقسيم العمل على الصعيد الدولي إلى تقسيم الاقتصاد

(١) انظر في ذلك التحليل الخاص بنماذج الانتاج في الباب الرابع من مؤلفنا، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساسيات، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠١.

الدولي إلى **اقتصاديات متخلفة تتخصص** في انتاج وتصدير قوة العمل (كلما لزم ذلك بأشكال تاريخية مختلفة من تصدير قوة العمل الافريقية لتصبح «زنوج» الولايات المتحدة، إلى تصدير القوة العاملة الافريقية إلى غرب أوربا منذ الحرب العالمية الأولى، إلى تصدير القوة العاملة المصرية والفلسطينية والأسيوية إلى البلدان النفطية في العالم العربي). وكذلك التخصص في انتاج المواد الأولية وبعض السلع الاستهلاكية الصناعية (وفقاً لمتطلبات مرحلة التطور الرأسمالي) وبعض السلع الصناعية الأساسية (وفقاً لمتطلبات التوطين الصناعي). أما الدول التي أصبحت متقدمة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، فتتخصص، بصفة عامة، في انتاج السلع الانتاجية الصناعية الأساسية وانتاج الغذاء والعديد من السلع الصناعية الاستهلاكية والاسلحة، **كما تختص نفسها بجل نشاطات البحث العلمي والبحث التكنولوجي، مع ضرورة تحقيق حد أدنى من توازن البناء الاقتصادي في داخل كل اقتصاد وطني متقدم من خلال الوزن النسبي لكل من القسمين المكونين للاقتصاد الوطني**: القسم الأول المنتج للسلع الإنتاجية والقسم الثاني المنتج للسلع الاستهلاكية. والشكل التالي يبين نمط تقسيم العمل الدولي الذي نشأ وتطور حتى الحرب العالمية الأولى وأدى إلى خلق اقتصاد عالمي يحتوي شكلاً تاريخياً من أشكال تدويل الانتاج دائماً على أساس خلق قطبين متناقضين مكونين للاقتصاد الرأسمالي العالمي: الاقتصاديات المتقدمة من جانب والاقتصاديات المتخلفة من جانب آخر، يحتويهما الاقتصاد الدولي ويقسم العمل بينها ويحقق من خلال توازن هذا الاقتصاد، حداً أدنى من التوازن الاقتصادي الداخلي بالنسبة للاقتصاديات التي أصبحت متقدمة واختلالاً للاقتصاد الداخلي بالنسبة للمجتمعات التي أصبحت متخلفة:

الأجزاء المتقدمة

قطاع البحثين العلمى والتكنولوجى
- مشاكل الانتاج
- البحث العلمى – نظريات وتطبيقات
- البحث التكنولوجى – اختراعات
وفنون انتاج

القسم الاول: أساسا صناعى ويحتوى حدا أدنى من النشاط الزراعى (فى سبيله الى التحول الى فرع صناعى)

القسم الثانى: سلع استهلاكية، زراعية وصناعية وخدمية

- القوة العاملة:
- بين نشاط الانتاج العادى ونشاط البحثين العلمى والتكنولوجى
- جزء منها مستورد من الاجزاء المتخلفة عن طريق هجرة العقول

الأجزاء المتخلفة

قطاعات الانتاج العادى

القسم الاول: أساسا مواد أولية (معادن، بترول، قطن – غياب الصناعات الأساسية – وبعض السلع الانتاجية.

القسم الثانى: بعض السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية

قطاع البحثين العلمى والتكنولوجى
- بعض البحث العلمى
- بعض البحث التكنولوجى

- القوة العاملة:
- تنسلخ عن وسطها العلمى والتكنولوجى الذى خلقته عبر تاريخها
- أساسا فى النشاط العادى والخدمات
- جزء كبير فى الادارة الحكومية والجيش
- جزء محدود للغاية فى البحث
- جزء مصدر (يكون لبعضه أهمية كيفية كبيرة)

آلات – ونظريات
برامج تعليم
ومصنفات ثقافية

لاحظ أنه بالنسبة لتجديد الانتاج في الاقتصاديات المتخلفة :

* يتوقف تجدد انتاج القوة العاملة (عصب الانتاج) على الخارج (باستيراد الغذاء والسلع الاستهلاكية الصناعية).

* أن جوهر نشاط القسم الأول، أساس النشاط الانتاجي في ظل الرأسمالية، يوجد في الخارج (ويستورد البلد المتخلف الآلات والمعدات الصناعية الأساسية).

* أن البحث العلمي والبحث التكنولوجي يوجدان في الخارج (ويستورد البلد المتخلف مخرجاتهما، ليس أي المخرجات ولا بأي قدر، وانما نوع المخرجات وبالقدر اللازم لقيام الاقتصاد المتخلف بدوره في نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي).

* أضف إلى ذلك نمط الاستهلاك الذي عادة ما ينتقل من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة (ويتمثل في مجموعات السلع الاستهلاكية التي تمثل الهدف الاستهلاكي للفئات الاجتماعية المختلفة، بما يتضمن من نظام قيم تروجه المصنفات التعليمية والثقافية المستوردة) عادة ما تصحب حتى ببرامج الاعلان اللازمة لتشكيل أذواق المستهلكين لصالح هذه السلع.

وقارن هذا النمط للعلاقات الاقتصادية بين الأجزاء المتخلفة والأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي ونمط علاقات الاقتصاد المصري الحالية (كما بيناها من قراءة ميزان المدفوعات في أعوام ٨٣/ ١٩٨٤، ٩١/ ١٩٩٢ و٩٧/ ١٩٩٨) مع بلدان غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية.

ب ـ تدويل الانتاج ابتداء من الحرب العالمية الثانية من خلال نمط لتقسيم العمل الدولي يتداخل مع النمط السابق في مرحلة أولى في اتجاه سيادته بالنسبة لبعض مناطق العام، على أساس **التخصص في عملية من عمليات انتاج سلعة واحدة (صناعة جزء أو قطعة من سيارة مثلاً في بلد وصناعة جزء أو قطع أخرى**

في بلدان أخرى ثم تجميع الأجزاء في أحد البلدان). هنا يكون الاتجاه نحو سيادة ظاهرة لتقسيم العمل دولياً (أي بين الدول) في شكل تخصص الدول في جزء من أجزاء عملية انتاج سلعة واحدة بعد أن ساد هذا الشكل من أشكال تقسيم العمل الانتاج في داخل الوحدات الانتاجية في كل قطاعات النشاط في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، في المرحلة السابقة من مراحل التطور الرأسمالي.

٧ ـ الاتجاه العام لميزان المدفوعات المصري خلال الفترة :

تميز وضع ميزان المدفوعات المصري بالعجز كاتجاه عام طوال عقد الثمانينات الذي شهد في منتصفه تفاقم عبء المديونية الخارجية وبدء أزمة خدمة الدين الخارجي (أي صعوبة الاستمرار في سداد الأقساط الدين والفوائد المستحقة). ومع بداية التسعينات يظهر الفائض في ميزان المدفوعات عاكساً **تحقق الآثار الانكماشية للسياسة الاقتصادية المسماة بسياسة «الاصلاح» الاقتصادي** التي تتبعها الدولة حالياً. التي تزامنت مع زيادة مفاجئة لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وهي زيادة ناجمة ليس عن زيادة في دخولهم الجارية وانما عن تحويل مدخرات متراكمة هناك افزعتها أزمة الخليج وما انتهت اليه من حرب ودفعت بها الى داخل الاقتصاد المصري. وما يلبث عجز ميزان المدفوعات أن يعاود الظهور مع نهاية التسعينات.

وجوهر هذه السياسة الاقتصادية هو التركيز على جانب إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي (ليقوم على حرية أكبر لرأس المال الفردي، وخاصة الأجنبي) على حساب الأداء اليومي للاقتصاد المصري، في اتجاه انحسار دور الدولة (الاستثماري والانتاجي) في لحظة تاريخية لا يستطيع القطاع الفردي المحلي أن يقوم فيها بالجهد الاستثماري اللازم (حتى لو سلمنا مؤقتاً بإن له مهمة تنموية تذكر). ويترتب على ذلك انكماش فعلي في الاستثمار الحكومي مع عدم قدرة الاستثمار الفردي على سد الفجوة، خاصة مع رفع سعر الفائدة الاقتراضي

الاستثماري باسم أن أسعار الفائدة التي كانت محددة من قبل (من غير طريق القوى الحرة للسوق) تمثل جوراً لرأس المال النقدي. الذي يبدي، على أي الأحوال، ميلاً نحو أن يوظف في الخارج[1].

ورغم أن أحد أهداف السياسة الاقتصادية المعلن هو الحد من معدلات التضخم تستمر الاتجاهات التضخمية (نظراً لاستمرار الضغوط التضخمية الهيكلية) بما تؤدي إليه من تقلص نسبي للقوة الشرائية **الحقيقية** لدى الغالبية[2] (ينقص منها كذلك اتجاه السياسة الضريبية نحو زيادة عبء الضرائب غير المباشرة، ضريبة الدمغة وضريبة المبيعات، وهذه الأخيرة ترفع من الأسعار) والتهام جزء كبير من التحويلات النقدية للمصريين العاملين في الخارج في الانفاق الاستهلاكي لا الاستثماري. الأمر الذي يعزز الاتجاه الانكماشي للطلب الكلي.

وقد زاد من اتجاه الأفراد نحو التوظيف الريعي للمدخرات النقدية (أي توظيف رأس المال النقدي في أوجه تدر دخلاً نقدياً جارياً (فائدة) دون جهد انتاجي (أي دون أن تخلق طاقة انتاجية وفرص عمل جديدة، من جانب صاحب رأس المال)، نقول زاد من هذا سياسة الاقتراض العام الداخلي بأسعار فائدة مرتفعة جداً وصلت إلى ١٩٪ (بما يتضمنه ذلك من ارتفاع في تكلفة الدين

(١) وتنكمش الواردات المنظورة من ١١٤٤١ مليون دولار في ٨٩/ ١٩٩٠ الى ١٠٧٣٢ مليون دولار في ٩٢/ ١٩٩٣. لتعود وتزيد زيادة هائلة لتصل الى ١٦,٩ مليار دولار في ٩٧/ ١٩٩٨ مع الانخفاض الكبير في اثمان السلع التي تعود من بلدان جنوب شرق آسيا اثناء الأزمة الاقتصادية التي ضربتها.

(٢) تشير الأرقام الرسمية إلى أن معدل التضخم يصل إلى ١٢٪ في ٩٣/ ١٩٩٤ ويبين الاتجاه العام للأجور والمرتبات الحقيقية تناقصاً مستمراً خلال الثمانينات: الرقم القياسي ١٠٠ في سنة ١٩٨٠ تمثل الأجور والمرتبات الحقيقية ٩٠ في عام ٨٩/ ١٩٩٠. في الوقت الذي زادت فيه انتاجية العمل من رقم قياسي ١٠٠ في ١٩٨٠ الى ١٩٤ في ١٩٨٧، ٢٢٣ في ٨٩/ ١٩٩٠ المصدر، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (باللغة الفرنسية) واشنطن، ١٩٩٢، ص ٢٢٤.

العام) وتحول المدخرات الفردية الدولارية إلى الجنيه المصري لشراء أذون الخزانة العامة (سندات الدين العام قصير الأجل)، الأمر الذي مكن البنك المركزي، الذي يدخل مشترياً للدولار الأمريكي والعملات الأجنبية الأخرى، من تكوين احتياطي كبير من هذه العملات ساعد على تكوينه تصادف التحويل المكثف لمدخرات المصريين العاملين في بلدان الخليج بسبب حرب الخليج. ولا يستخدم جزء من هذا الاحتياطي (في حدود الأمان المعقولة) في بناء طاقة انتاجية وفرص عمل جديدة في الداخل وانما يوظف في الجزء الأكبر منه في الخارج ليغل عائداً مالياً يتوقف على أسعار الفائدة الدولية. وبذلك تكون الدولة قد امتصت جزءا كبيراً من مدخرات الأفراد النقدية في الداخل لم تستخدم، بصفة تذكر، في نشاط استثماري في الداخل (إذ المطلوب منها أن تحد من نشاطها الاستثماري والانتاجي) وانما في تكوين احتياطي من العملات الأجنبية ينجم لا عن زيادة قدرات الاقتصاد المصري على الاتجار في الخارج وانما عن تدفق ملكية العملات الأجنبية من الأفراد والمصريين والأجانب إلى البنك المركزي عبر اقراض الدولة. ثم يتم بعد ذلك توظيف جزء من الاحتياطيات (يتزايد بقدر المغالاة في تكوين الاحتياطي) في الخارج، أي في امكانية خلق الطاقة الانتاجية وفرص العمل الجديدة في خارج الاقتصاد المصري. وتتفاقم مشكلة البطالة مصحوبة بالتقلص النسبي لعرض العمل للقوة العاملة المصرية في البلدان النفطية الخليجية.

هذه السياسة الاقتصادية «الاصلاحية» تنتهي الى معدل نمو ضئيل للدخل القومي (إن كان يوجد اطلاقاً) من المؤكد أنه يقل، في صورة عينية، عن معدل النمو السكاني(١). وإن كان من الممكن أن يحد أثرها الانكماشي من خلال الحد من الواردات، من الاختلالات النقدية لميزان المدفوعات. فيتجه، خاصة مع الزيادة الاستثنائية في تحويلات العاملين في الخارج، نحو الفائض.

(١) كان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي ٥,٠٪ في ١٩٩٣ ومعدل نمو السكان ٢٪. ومعدل التضخم ١١,٤. المصدر: MEED، ٣ يونيو ١٩٩٤، ص ١٠.

هذا الفائض يحد منه موقف الموارد المالية الخارجية التي يظهر ميزان المدفوعات اعتماد المصري عليها منذ منتصف السبعينات. هذا الموقف يبين الاتجاه نحو الثبات النسبي في الكميات المستخرجة من البترول مع تناقص الايرادات الناجمة عن تصديره ابتداء من ١٩٨٣ حتى أواخر الثمانينات (بل وتناقص ايراداته في السنوات الأخيرة حتى ١٩٩٩)، واتجاه ايرادات المرور من قناة السويس نحو الثبات النسبي في النصف الثاني من الثمانينات، واتجاه ايرادات السياحة نحو التناقص في أعقاب بداية التسعينات.

مؤدى ذلك أن الفائض الذي يشهده ميزان المدفوعات في بداية التسعينات يرجع الى تحقيق الاثار الانكماشية لسياسة الاصلاح الاقتصادي (في اتجاه الحد من الاستثمار بل والحد من الاستهلاك الخاص الحقيقي للغالبية) الأمر الذي يؤدي الى تقلص الواردات. يزامنه عامل استثنائي يتمثل في تكثيف تحويل جزء من مدخرات العاملين المتراكمة في الخارج. ويؤدي التضخم الهيكلي وارتفاع الأثمان الناجم عن زيادة الضرائب غير المباشرة إلى اجبار ذوي الدخول المحدودة على الادخار، الأمر الذي يؤدي، مع توسع الدولة في الاقتراض قصير الأجل، باسعار فائدة مرتفعة، الى اعادة توزيع الدخل ومعه اعادة توزيع المدخرات الدولارية بين الأفراد (من الطبقة الاجتماعية القادرة على الادخار) والحكومة (لتزيد من احتياطياتها من العملات الأجنبية). ولكن الآثار الانكماشية لسياسة «الاصلاح» سرعان ما تتبدى في مجال القدرات التصديرية (وتتناقص قيمة الصادرات المنظورة عبر السنوات ٩٠ ـ ١٩٩٣ من ٣٨٨٧ مليون دولار الى ٣٤١٧ مليون دولار)، الأمر الذي سيؤدي، اذا ما استمر الركود النسبي لعوائد البترول والمرور في قناة السويس وتناقص ايرادات السياحة واستمرار تزايد عبء خدمة المديونية الخارجية، إلى عودة العجز إلى ميزان المدفوعات المصري. وهو ما ينعكس أولاً في شكل تناقص الفائض الذي تشهده السنتان الأخيرتان، ليبرز العجز ثانية مع نهاية التسعينات.

مجمل ذلك يمكننا من فهم المؤشرات الخارجية الرئيسية التي يعكسها ميزان المدفوعات:

أ ـ زيادة الاحتياطات الدولية من العملات الأجنبية (بدون الذهب) من٨٠٣ مليون دولار أمريكي في ٨٣/ ١٩٨٤ إلى ٨٠١٨ مليون في ٩١/ ١٩٩٢ (قارب الاحتياطي ١٦ مليار دولار في ١٩٩٤ ووصل الى ٢٠,١ مليار دولار في ٩٧/ ١٩٩٨). هذه الاحتياطيات تغطي الواردات لـ ١,٧ شهراً في ٨٣/ ١٩٨٤ ولـ ١٢,٢ شهر في ٩١/ ١٩٩٢ (ولحوالي ١٤ شهر في ١٩٩٤ وفي ٩٧/ ١٩٩٨). ولما كان المعتاد في الاقتصاد الدولي أن تحسب الاحتياطيات على أساس تغطية الواردات فيما بين ثلاثة وأربعة أشهر، فإن هذا القدر من الاحتياطي يثير مسألة المبالغة فيه وتعطيل أجزاء منه أو استخدامها استخداماً ليس الأكفأ من وجهة نظر نمو الاقتصاد المصري (بل من الممكن أن تصبح رهينة تستخدم ضد مصالح الاقتصاد المصري إذا وظفت بكميات كبيرة في بلدان أجنبية تمكنها قوتها الاقتصادية والسياسية دولياً من حبس الأموال الموظفة لديها كرهينة). أغلب الظن أن الاحتفاظ بهذا القدر من الاحتياطي الدولي قصد به أن يكون ضماناً للمديونية الخارجية، أي لضمان الاستمرار في الاقتراض والاستمرار في خدمة الدين الأجنبي.

ب ـ استمرار مشكلة المديونية الخارجية : تبرز أرقام ميزان المدفوعات مشكلة تكاد **تصبح مزمنة** بالنسبة لعلاقات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي هي مشكلة المديونية الخارجية. هذه المشكلة تعكس سوء ادارة قدرات الاقتصاد المصري الانتاجية في الداخل ومن ثم قدراته في مواجهة بقية أجزاء الاقتصاد الدولي فيما يتعلق بمتطلبات **الأداء الاقتصادي الجاري**، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كنفي حقيقي للتخلف، لم تعد مطروحة بواسطة السياسة الاقتصادية الفعلية في مصر (بصرف النظر عما يعلن على مستوى الخطاب الايدلولوجي الرسمي). فالمديونية قائمة منذ بداية

السبعينات. وتعدى حجمها الحدود الآمنة. وشهدت أزمة في أواسط الثمانينات بدت معها آفاق العجز عن الاستمرار في خدمة المديونية (أي دفع الأقساط والفوائد المستحقة). ولا يزال عبؤها ثقيلاً على الاقتصاد المصري بصفة عامة وعلى الطبقات الاجتماعية التي تتحمل العبء الضريبي النسبي الأكبر، بصفة خاصة. وذلك رغم محاولات تخفيف هذا العبء عن طريق التفاوض مع الدائنين في الخارج. وهي محاولات لا تعرف أثراً إيجابياً إلا مصاحباً بشروط ضاغطة لقبول سياسات اقتصادية بعينها، جوهرها ما يسمى بسياسة «الاصلاح» الاقتصادي. وتبقى المديونية الخارجية كنتاج لعقود من السياسات الاقتصادية المعمقة لتخلف المجتمع المصري. وتبقى كآلية يستمر من خلالها نزيف جزء معتبر من الفائض المالي الذي ينتجه المجتمع المصري نحو الخارج، الأمر الذي يحد من اتاحية المدخرات للاستثمارات الداخلية وخلق فرص العمالة الجديدة لمواجهة مشكلة البطالة (وخاصة بين الشباب) في تفاقمها المتزايد. واليك مؤشرات خطورة حجم المديونية الخارجية وثقل عبء خدمتها:

* تطور حجم الدين الخارجي من ١,٧٦ مليار دولار في ١٩٧٠ إلى ١٦,٤٨ في ١٩٨٠ إلى ٤١,٣ مليار في ١٩٨٧. ثم يبدأ في التناقص حتى يصل إلى ٣٠,٥ مليار في ١٩٩٠ ليعاود اتجاهه نحو التزايد ويتعدى الرقم الأخير في أواخر ١٩٩٤ ليصبح ٢٨ مليار دولار في ١٩٩٨/٩٧.

* وتتضح خطورة المشكلة إذا ما نسب قدر الدين الخارجي إلى الكميات الكلية التي تبين ما ينتجه الاقتصاد المصري في ظل الادارة الاقتصادية الحالية، بصفة عامة، ومن قدرات على القيام بمدفوعات مالية في الخارج، بصفة خاصة:

- فقد بلغت **نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الاجمالي** ٢٢,٥٪، ١٤٦,٤٪، ٩١,٣٪، ٣٤٪ في السنوات ١٩٧٠،

١٩٨٧، ١٩٩٢، ١٩٩٨/٩٧، على التوالي.

- وبلغت **نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية** (المنظورة وغير المنظورة) (التي يحدد حجمها وشروط تسويقها في الخارج قدر متحصلات الاقتصاد المصري من الخارج ومن قدرته على القيام بمدفوعات للخارج، من بينها خدمة المديونية الخارجية) ١٣٧,٤٪، ٢٧,١٪، ٤٣٠,٢٪، ١٦٦,٣٪ في السنوات ١٩٧٤، ١٩٨٥، ١٩٨٧ و١٩٩٢، على التوالي. ومن شبه المتفق عليه أن هذه النسبة إن زادت على ما بين ١٥٠٪ - ١٨٠٪ تكون قد جاوزت حد المديونية الخارجية الآمنة (وذلك على افتراض الأداء الجيد لمجمل الاقتصاد الوطني).

- ويعتبر الرقم القياسي لتطور المديونية الخارجية معياراً أدق للحكم على مدى خطورتها. وباعتبار سنة ١٩٧٠ كسنة أساس، زاد الرقم القياسي من ٧٤١٪ في ١٩٨٠ إلى ٢٤٢٩٪ في ١٩٨٧، ثم انخفض إلى ٢١٢٧٪ في ١٩٩٣.

وإذا ما أخذنا نصيب الفرد المصري من اجمالي الديون الخارجية نجده قد زاد من ٣٢٣ دولار في ١٩٧٧ الى ٤٩١,١ دولار في ١٩٨٤ إلى ٥٩٣,٤ دولار في ١٩٨٨. وهبط ليصبح ٥٢٥,٤ دولار في ١٩٩٢، ٤٤٥ دولارا في ١٩٩٨/٩٧. وكان تزايده خلال معظم الفترة بمعدلات سنوية مرتفعة: متوسط معدل سنوي ٧,٤٪ في الفترة من ٧٧ - ١٩٨٤ ومتوسط معدل سنوي ٥,٢٪ في الفترة من ٨٤ - ١٩٨٨. وهي معدلات نمو مرتفعة، خاصة إذا لاحظنا أن معدل النمو السكاني لم يكن منخفضاً خلال الفترة.

كل هذه المؤشرات تبين أن حجم المديونية الخارجية للاقتصاد المصري يعكس خطورة مشكلة هذه المديونية، حتى قبل أن نأخذ في الاعتبار العبء

الواقع على الاقتصاد المصري لخدمة هذه المديونية.

* وفيما يخص عبء المديونية الخارجية (عن طريق خدمة الدين الخارجي بسداد أقساط من أصل الدين والفوائد الجارية) تبين المؤشرات أن الاتجاه العام هو تزايد هذا العبء حتى عام ١٩٨٥، ثم بدء تناقص العبء نسبياً ليعود إلى التزايد في السنوات الأخيرة، سواء تم التعبير عن هذا العبء في صورة أرقام مطلقة (تظهر من موازين المدفوعات المتتالية) أو نسب إلى الكميات الكلية التي تعبر عن المقدرة الاقتصادية الحالية للمجتمع المصري:

- فقدت **شهدت** نسبة **خدمة** الدين الخارجي إلى الناتج القومي الاجمالي تزايداً من ٤,٨٪ في ١٩٧٠ إلى ٩,٩٪ في ١٩٨٥ (وهو ما يعكس حجم الديون ومستوى أسعار الفائدة دولياً ومستوى أداء الاقتصاد المصري). ثم شهدت تناقصاً في ١٩٨٧، إذ بلغت ٥,٨٪ (مبرزة الاتجاه نحو انخفاض أسعار الفائدة دولياً ومحاولات إعادة جدولة الديون).

- وقد أخذت نسبة **خدمة** الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات نفس المسار، وتمثلت في ٢٧,٥٪، ٢١٪، ٣٤,١٪، ٢١,٥٪، ٩,٢٪ في السنوات ١٩٧٠، ٨٣/ ١٩٨٤، ٨٥/ ١٩٨٦، ٩٠/ ١٩٩١، ٩٧/ ١٩٩٨ على التوالي. وهو ما يعكس تفاعلات التغيرات في حجم الدين الخارجي وشروط الحصول عليه (بما تتضمنه من مستويات أسعار الفائدة الدولية) وكذلك التغيرات في الائتمان الدولي للصادرات وفي قدرة الاقتصاد المصري على الانتاج والتصدير (بما تتضمنه من سياسات انتاجية وتصديرية).

- وفيما يتعلق بالخدمة الفعلية للدين الخارجي (دفع الأقساط والفوائد)

فقد استمر عبؤها في التزايد حتى عام ١٩٨٨ ثم بدأ في التناقص حتى ١٩٩٢، وان كان قد ظل يمثل عبئاً متزايداً بالنسبة لحصيلة الصادرات. فقد تمثلت مدفوعات الأقساط في ٧,٩ مليون دولار، ١٦١٦ مليون، ١٤٩٤ مليون، ١٤٦٤ مليون في السنوات ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩٢، على التوالي. وواكبتها مدفوعات الفوائد: ٦٥٤ مليون دولار، ١٤٩٣ مليون، ١٣٨٨ مليون، ١٠٥٦ مليون في نفس السنوات. ويلاحظ أنه بينما كانت معدلات الزيادة في الأقساط السنوية عاليةومتزايدة في السنوات من ٨٢ إلى ١٩٨٥ ثم بدأت في التناقص بمعدلات متزايدة في السنوات ٨٨, ١٩٩٢، **نجد أن اتجاه مدفوعات فوائد الدين الخارجي كان نحو الزيادة طوال الفترة**، بمعدلات عالية حتى ١٩٨٥ (الأزمة) ثم بمعدل أقل (اثناء الأزمة) حتى ١٩٨٨، وأخيراً اتجهت إلى الانخفاض منذ عام ١٩٩٢. وهو ما يؤكد حقيقة أن الدائن لا يتردد، بعد فترة معينة من بدء الاقراض، في التضحية في مواجهة المدين المتعثر بأصل الدين في سبيل استمرار الحصول على فائدته (خاصة إذا ما اعطته النظم المحاسبية والضريبية مزايا الاستفادة من اعتبار الدين ديناً معدوماً) وذلك لاستمرار تعبئة جزء من الفائض، في شكله المالي، الذي ينتج في الاقتصاد المدين نحو الاقتصاد الدائن.

- أخيراً، مثلت مدفوعات الفوائد على الدين الخارجي ١٢,٥٪ من اجمالي المدفوعات الخارجية في ١٩٩٢ حين بلغت مدفوعات الفوائد ٣٤٥٠,٧ مليون جنيها مصرياً.

كل هذه المؤشرات تبين أن عبء خدمة الدين الخارجي يعتبر عبئاً جسيماً بالنسبة للقدرات الحالية للاقتصاد المصري. ولم نتحدث هنا إلا عن العبء

المباشر لخدمة المديونية الخارجية الذي يتعين ألا يشغلنا عن العبء غير المباشر من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويستمر نزيف المدخرات المصرية نحو الخارج من خلال خدمة المديونية الخارجية. وهي لا تمثل إلا احدى آليات تعبئة المدخرات المصرية نحو الخارج، آليات يمكن ابرازها بالتدقيق في الارقام التفصيلية لميزان المدفوعات المصري.

جـ ـ استمرار نزيف المدخرات المصرية نحو الخارج :

نقتصر هنا على بيان سبل تعبئة المدخرات المصرية نحو الخارج أي نزوح رأس المال من مصر إلى الخارج. ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- الجزء من المدخرات المخصص لخدمة الدين الخارجي.
- قدر ونمط استخدام جزء من الاحتياطيات الدولية للاقتصاد المصري في الخارج.
- قدر ونمط توظيف الجهاز المصرفي المصري لجزء من المدخرات المصرية في صورة ايداعات في الخارج (قدر بـ ٣٠٪ من توظيف الجهاز المصرفي في ١٩٩٢)[١].
- القدر من المدخرات الفردية الذي يوضع أو يوظف في الخارج بصفة مباشرة بواسطة أفراد يقيمون في مصر أو مصريون يعملون في الخارج. أو من خلال مؤسسات مالية تقليدية أو مستحدثة

---

(١) في عام ١٩٩٣ كان نصيب القطاع العام من توظيفات أموال البنوك في مصر ٢٠,٧ مليار جنيه، ونصيب القطاع الخاص ٣٤,٤ مليار جنيه، ونصيب القطاع العائلي ٧,٥ مليار جنيه. ووصلت توظيفات هذه البنوك في الخارج ٤٠ مليار جنيه، أي ما يساوي حوالي ٤٠٪ من اجمالي توظيفاتها.

كشركات توظيف الأموال[1]. هذه الأموال كانت تخرج «مهربة» في فترة تدخل الدولة لضمان استثمار مدخرات الاقتصاد المصري في داخله. والآن هي تبحث بحرية (سعى إليها رأس المال المحلي وضغطت المؤسسات المالية الدولية لفرضها) عن سبل التوظيف «الآمن» (من وجهة نظر رأس المال، وإن لم يكن من وجهة نظر المجتمع بأكمله) في السوق المالية الدولية. ورأس المال المحلي في المجتمعات المتخلفة لم يعد يجد الأمان إلا في خارج هذه المجتمعات، بعد أن عز الأمان في داخلها، اللهم في مجال الاستثمارات المحدودة في الأنشطة التجارية والمضاربية[2].

* * *

ذلك هو هيكل علاقات الاقتصاد المصري حالياً مع بقية أجزاء الاقتصاد الدولي المعاصر، استخلصناه من قراءة لميزان المدفوعات المصري في أعوام ٨٣/ ١٩٨٤، ٩١/ ١٩٩٢، ٩٧/ ١٩٩٨ والاتجاهات العامة لهذا الميزان بين هذه التواريخ وما يعكسه هذا الهيكل من نمط لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي يسهم فيه الاقتصاد المصري ويظل بالنسبة له من طبيعة النمط الذي ساد الاقتصاد الدولي منذ

(١) انظر في شأن شركات توظيف الأموال، محمد دويدار، «شركات توظيف الأموال في الاقتصاد المصري»، مصر المعاصرة، العدد رقم ٤١٥/ ٤١٦، يناير/ ابريل ١٩٨٩، ص ٣٣٠٥، ونشرت كذلك في «الاسلام السياسي، الأسس الفكرية والأهداف العملية»، سلسلة قضايا فكرية، الكتاب الثامن، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٩.

(٢) يقدر جون بيج، الخبير الاقتصادي الرئيسي لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، ان «سكان المنطقة العربية، التي شهدت هجرة رؤوس الأموال الخاصة، يملكون حالياً حوالي ١٨٠ مليار دولار كمدخرات خارج بلادهم، وأن الأموال المدخرة للأفراد في الخارج من قبل مواطني مصر والأردن وسوريا تزيد عن الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان». الشرق الأوسط، يناير ١٩٩٥.

منتصف القرن التاسع عشر، رغم اتجاه تطور الاقتصاد الدولي نحو نمط آخر لتقسيم العمل الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. يبقى الآن أن نتعرف على دلالة هذا النمط لمساهمة الاقتصاد المصري في العلاقات الاقتصادية الدولية بالنسبة لهيكل الاقتصاد المصري المعاصر ذاته، وطبيعة هذا الهيكل والكيفية التي وجد بها تاريخياً.

ثانياً : هيكل الاقتصاد المصري المعاصر :

من نمط العلاقات التي تقوم بين الاقتصاد المصري حالياً وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي المعاصر نستطيع أن نرى أننا بصدد اقتصاد وطني يتميز بالخصائص الآتية:

ـ أنه اقتصاد ينتج في الأساس ابتداء من احتياجات رأس المال الدولي:

النفط، القطن الخام، الغزل، بعض الالومنيوم، وبعض البعض من الملابس القطنية، والقوة العاملة للتصدير لتواجه احتياجات رأس المال الدولي البترولي من القوة العاملة بصفة عامة في سوق العمل الدولية في المنطقة العربية، واحتياجات رأس المال من العقول في الولايات المتحدة وكندا واستراليا وغيرها. ومن ثم يغلب النشاط الأولى، الاستخراجي والزراعي، على الجهاز الانتاجي في الداخل.

ب ـ لكي يعيش أفراد المجتمع، وخاصة القوة العاملة فيه، لا بد من تسويق الصادرات (منظورة وغير منظورة) والحصول على واردات من السلع الغذائية والسلع الصناعية الاستهلاكية: الجهاز الانتاجي الداخلي لا يضمن ما يجدد انتاج القوة العاملة ذاتياً.

جـ ـ انه اقتصاد وطني يستورد معظم احتياجات الانتاج الداخلي من الآلات والمعدات الثقيلة، الأمر الذي يعني أن هيكل الاقتصاد الوطني لا يتضمن حداً أدنى من الصناعات المكونة للقسم الأول المنتج لوسائل الانتاج والذي أصبح الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية. بما يتضمنه هذا القسم من وسائل ومعرفة تكنولوجية معقدة: الجهاز الانتاجي الداخلي لا يضمن

في الصناعة ما يجدد انتاج معدات الانتاج الأساسية، الأمر الذي يعني اعتماد كل تجدد الانتاج الوطني، على ما يمكن أن يتم في السوق الخارجية.

د ـ كل هذا يعني أن النمط الحالي من مساهمة الاقتصاد المصري في تقسيم العمل الدولي، ومن ثم في العلاقات الاقتصادية الدولية، يجعل الجهاز الانتاجي الداخلي مختل التوازن من وجهة نظر:

ـ اشباع حاجات الغالبية من السكان في الداخل.

ـ توفير حد أدنى من متطلبات تجدد الانتاج يضمن سيطرة اجتماعية داخلية على مستقبل العملية الانتاجية في الداخل.

هـ ـ من نمط التوزيع الجغرافي لعلاقتنا الاقتصادية الحالية يبين أن جل هذه العلاقات تقوم مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، أي أننا نسهم في علاقات اقتصادية دولية تقوم على تنظيم للانتاج وفقاً لنمط رأسمالي لتقسيم العمل الدولي بين الاقتصاد المصري وغيره من الاقتصاديات الرأسمالية (خاصة المتقدمة منه). الأمر الذي يبين أن **الجهاز الانتاجي الداخلي يتج في صميم علاقات الانتاج الرأسمالية**، كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر.

عليه يكون من الطبيعي أن يفرز هذا الهيكل الاقتصادي الداخلي، في الأداء اليومي للاقتصاد الوطني، مشكلات اقتصادية[1] تعكس نوعين من الصعوبات:

ـ إما صعوبات ضمان العمل للقوة العاملة المتاحة (وما ينجم عن غياب هذا الضمان من تبديد في الموارد الانتاجية) وتتبدى في بطالة جزئية وكلية يزداد تفاقمها في الحياة اليومية، خاصة بالنسبة للشباب والمرأة.

(١) انظر في تفصيل هذه المشكلات، محمد دويدار، الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ١٩٥٠ـ ١٩٨٠، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨١، ص ١٦١ ـ ١٧٩.

- وما ينجم عن ذلك، وعن نمط توزيع الدخل الذي هو من طبيعة الاقتصاد الرأسمالي، من **صعوبات المعيشة اليومية** للغالبية من السكان: تلك الخاصة بالغذاء، وتآكل البنية المادية للخدمات الأساسية وأزمة الاسكان، والتضخم وغلاء المعيشة.

- **أو صعوبات تجدد الانتاج في المجتمع** الناجمة عن **تشتيت القوة العاملة**، وعلى الأخص أكثر عناصرها ديناميكية، بين سوق العمل الداخلية وسوق العمل الدولية، والناجمة كذلك عن **تعبئة الفائض** الذي ينتج في الداخل نحو الخارج (وخاصة نحو البلدان الرأسمالية المتقدمة وأنظمتها المصرفية) بسبل عدة تكتسب في داخلها المديونية الخارجية أهمية خاصة في المرحلة الحالية لأداء الاقتصاد الدولي المعاصر.

هذا الهيكل الاقتصادي الداخلي الذي يتوافق مع نمط معين لتقسيم العمل الرأسمالي على الصعيد العالمي ويحدد بالتالي نمط علاقات الاقتصاد المصري مع بقية اجزاء الاقتصاد الدولي لا ينجم عن «قدر طبيعي» وانما يمثل نتاجاً تاريخياً لم يكن يعرفه المجتمع المصري حتى بداية القرن التاسع عشر. فقد تحقق من خلال عملية تاريخية بدأت بتغلغل رأس المال الأجنبي ليقضي على محاولات بناء اقتصاد وطني مستقل نسبياً في اطار السوق الرأسمالية الصناعية الدولي في نشأتها وتطورها في النصف الأول من القرن التاسع عشر، لكي يتحول الاقتصاد الوطني الى اقتصاد سلعي (ينتج ليدخل في السوق الدولية للبيع والشراء) ويبدأ في التخصص في انتاج سلعة رئيسية أولية، هي القطن. ويتم ذلك عن طريق تحويل وسائل الانتاج الرئيسية، خاصة الأرض، إلى سلعة، ومن ثم تصبح محلاً للملكية الفردية. الأمر الذي يعني انسلاخ المنتجين المباشرين (خاصة الفلاحين) عن الأرض وصيرورتهم مع الوقت من العمال الاجراء. وهو ما يتضمن كذلك انسلاخ القوة العاملة الوطنية بمعناها الواسع (بما فيها من فنيين ومتعلمين ومفكرين) عن الوسط التكنولوجي الذي انتجته هي تاريخياً لتنتج فيه

مادياً وفكرياً، أي تكتسب فيه معارفها الفنية وتخلق فيه فنونها الانتاجية. وتبدأ غربةالقوة العاملة الوطنية تكنولوجيا عندما يصبح كل الاقتصاد الوطني معتمداً على جزء من نتائج البحثين العلمي والتكنولوجي في الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متقدمة ومتخصصة في هذين النشاطين، استبعاداً للاقتصاديات التي أصبحت متخلفة. لفهم ذلك يتعين أن نرى، باختصار، عملية التكون التاريخي للهيكل المعاصر للاقتصاد المصري[1]، وانما بعد أن نتعرف على العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد اللبناني.

(١) أنظر في تفاصيل هذه العملية التاريخية، محمد دويدار، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية الاسكندرية، ١٩٨٠، الباب الثالث.

الفصل الثاني

العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد اللبناني

يقوم الاقتصاد اللبناني على قاعدة ضيقة للغاية من النشاط الانتاجي المادي (تسهم بـ ٢٥,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي، تجهد في مساندة مساحة عريضة نسبياً من النشاط الخدمي (تسهم بـ ٧٤,٥٪)(١) من اجمالي الناتج المحلي. وهو نتاج طبيعي للسياسة الاقتصادية التي اتبعت منذ نهاية الأربعينات في اتجاه خلق اقتصاد خدمي، تساندِه سياسة الباب المفتوح وارتفاع سعر صرف العملة الوطنية. وفي اطار الخدمات تلعب التجارة، وخاصة التجارة الخارجية، دوراً هاماً (قيمة الواردات تعادل ما يقرب من ٥٠٪ من اجمالي الناتج المحلي في ١٩٩٨).

ويعرف الاقتصاد اللبناني اتجاهاً هبوطياً في مستوى النشاط الاقتصادي منذ عام ١٩٩٥، حين كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي مساوياً لـ ١٣,٩٦٪، ليصبح ٥,٤٪ في ١٩٩٦، ٣,٩٨٪ في ١٩٩٧، ٥,٣٤٪ في ١٩٩٨(٢). الأمر الذي يمكن أن يرد الى حالة الحرب أو شبه الحرب التي

(١) مع مراعاة ان اعتبار كل الخدمات من النشاطات المنتجة للناتج الاجتماعي مسألة محل نظر، ثاقب، من الناحية النظرية، إذا ما أخذ به يؤدي اعتبار كل الخدمات من قبيل النشاط الاقتصادي المنتج إلى ازدواجية في حساب الناتج الاجتماعي تجعل الرقم المتحصل أكبر من القيمة الحقيقية لهذا الناتج. انظر ما سبق أن قلناه في الفصل الأول من الباب الثالث.

(٢) كل الأرقام الخاصة بالاقتصاد اللبناني مستخلصة من اعداد التسعينات للتقرير السنوي لمصرف لبنان، وكذلك من Survey on Economic and Social Developements in the Escwa Region, 1998 - 1999, Escwa, UN., New york, 1999.

كانت تغلف الحياة الاجتماعية مع الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان والمقاومة الشعبية المسلحة لهذا الاحتلال. وهي تمثل جواً يبعد بالاستثمار الفردي عن التواجد. كما يرد الاتجاه الهبوطي كذلك الى عدم كفاية البنية التحتية رغم الانفاقات الضخمة التي تحققت في هذا المجال. سبب آخر يتمثل، على مستوى السياسة المالية، في عبء مديونية الدولة التي كانت تنمو بمعدل ٧٤٪. في العام في المتوسط، وهي مديونية تمول فيما يقرب من ٧٠٪ منها بواسطة البنوك التجارية، الأمر الذي يدفع بسعر الفائدة نحو الارتفاع الكبير الذي يحجم معه القطاع الخاص عن الاستثمار، مع كبر حجم الموارد المالية التي تحولت نحو اقراض الدولة. كما يرد الاتجاه الهبوطي إلى شبح المضاربة النقدية الذي ظل حاضراً رغم التحسن الواضح لمعدل صرف العملة الوطنية ولفروق الفائدة: في اوائل ١٩٩٧، كان ٥٤,٩٪ من ودائع البنوك ما زالت بالعملات الأجنبية، كما كان ٨٤,١٪ من مديونية الاقتصاد الوطني بهذه العملات.

في هذا الاطار، كيف تبدى نمط العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد اللبناني؟

لاستقراء ميزان المدفوعات للتعرف على نمط العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد اللبناني قمنا بتجميع الأرقام الأساسية لموازين المدفوعات من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨ من التقرير السنوي لمصرف لبنان عن الأعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨. وكانت على النحو الوارد في الجدول التالي (بملايين الدولارات الأمريكية):

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الصادرات المنظورة	٥٠٠	٦٨٦	٧٣٧	٩٨٢	١٠٦٦	٦٤٩	٧٢٣
الواردات المنظورة	٣٨٠٠	٤٩٠٨	٥٥٤١	٦٧٢٢	٦٩٩٢	٦٨٩٧	٦٥٣١
□ الميزان التجاري	ـ ٣٣٠٠	ـ ٤٢٢٢	ـ ٤٨٠٤	ـ ٥٧٤٠	ـ ٥٩٢٦	ـ ٦٢٤٨	ـ ٥٨٠٨
□ ميزان الحساب الجاري	..	ـ ٣٦٩٣	٤٠٥٨	٤٨١٧	٤٧٠٣	ـ ٥٨٠٤	ـ ٥٨٩٥
□ ميزان حساب رأس المال	..	٤٨٦٣	٥١٨٩	٥٠٧٣	٥٤٨٩	..	٥٤٠٨
□ الميزان الكلي	..	١١٧٠	١١٣١	٢٥٦	٧٨٦	٤٢٠	ـ ٤٤٨

من هذه البيانات يمكن استخلاص **الاتجاهات العامة** التالية:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات (الميزان الكلي) في السنوات ٩٣ - ١٩٩٧ ينتهي بعجز قدره، ٤٤٨ مليون دولار أمريكي في ١٩٩٨.

- تزايد العجز في الميزان التجاري، أي عدم قدرة الزيادة في الصادرات المنظورة على مواكبة الزيادة في الواردات المنظورة: من الناحية المطلقة تعادل قيمة الواردات ما يدور حول سبعة أمثال قيمة الصادرات. وتنمو الواردات بمتوسط معدل سنوي ٤, ١٩٪ في الوقت الذي تنمو فيه الصادرات بمتوسط معدل سنوي ٤, ٧٪. وهو ما يترجم في تزايد حجم العجز في الميزان التجاري عبر الفترة بمتوسط معدل سنوي ٦, ١٩٪.

- يعرف ميزان لحساب الجاري، بعد فائض في سنوات التوسع (٩٩٣ - ١٩٩٥)، العجز في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، نظراً لزيادة عبء خدمة الدين العام الخارجي (أي زيادة تحويلات الفوائد على القروض الخارجية).

- أما ميزان حساب رأس المال (أو المعاملات الرأسمالية)، فيعرف فائضاً طوال المدة، ولكنه في تناقص منذ ١٩٩٥.

- ويتمثل وضع العلاقات الاقتصادية مع الخارج في ١٩٩٨ على النحو التالي:

- يوجد بميزان المدفوعات عجز قدره ٤٤٨ مليون دولار أمريكي لأول مرة خلال فترة التسعينات. هذا العجز يرد إلى زيادة **العجز** في ميزان الحسابات الجارية، وتدني **الفائض** في «حساب الرساميل» (المعاملات الرأسمالية). وترجع زيادة العجز في ميزان الحسابات الجارية الى عجز الميزان التجاري (وانما مع انخفاض في مقدار العجز عن العام الماضي بـ ٧٪) والى زيادة عجز ميزان الخدمات نظراً لزيادة تحويلات الفوائد على الديون الخارجية. فإذا ما أخذنا التجارة المنظورة، نجد أن معدل زيادة الصادرات، عن السنة السابقة، كان ١١,٣٪ وهو ما يفوق كثيراً معدل الزيادة في الواردات الذي كان مساوياً لـ ٥,٣٪. وقد تراخى معدل زيادة الواردات بسبب تباطؤ الحركة التجارية في الداخل وتراجع المبيعات من جانب وزيادة الرسم الجمركي بمعدل ٢٪، من جانب آخر. وقد تراجعت حركة اعادة التصدير من ٦٩ مليون دولار في ١٩٩٧ إلى ٦٦ مليون في ١٩٩٨، بنسبة ٤٪ كما تدنت تجارة الترنزيت من ٦٢ مليون دولار الى ٦٠ مليون، بنسبة ٣,٨٪. وكانت نسبة تغطية الصادرات للواردات لا تتعدى ١١,١٪.

- أما العامل الثاني خلف وجود العجز في الميزان الكلي فقد تمثل في **تدني الفائض في حساب العمليات الرأسمالية**. هذا التدني يرجع إلى:

- انخفاض استعمالات الديون الخارجية المتوسطة الطويلة الأجل، أي الى الحد من الاقتراض من الخارج.
- النتيجة السلبية لحركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، نظراً لانسحاب

المستثمرين العالميين من سوق بيروت لتغطية خسائرهم في الأسواق العالمية مع اشتداد الأزمة في الاقتصاد العالمي.

- تراجع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصاد اللبناني بسبب الأوضاع الدولية والاقليمية.

وفيما يخص **التجارة الخارجية المنظورة**، تتكون صادرات الاقتصاد اللبنانية من سلع زراعية بنسبة ١٩,٨٪ من اجمالي صادرات عام ١٩٩٨، وسلع صناعية بنسبة ٨٠,٢٪ من هذا الاجمالي ويتحدد **التوزيع السلعي للصادرات** بالنسب الآتية في اجمالي الصادرات: منتجات الصناعة الكيماوية ١٢,١٪، الاحجار الكريمة والمعادن النفيسة ١١,٤٪، الآلات والأجهزة الكهربائية ١٠,٣٪، المواد النسجية ١٠,١٪، منتجات الصناعات الغذائية ٩,٩٪، المعادن العادية ومصنوعاتها ٩,٥٪.

أما الواردات، في عام ١٩٩٨، فتتكون من سلع صناعية بنسبة ٨٨,١٪ وسلع زراعية بنسبة ١١,٩٪. ويتحدد **التوزيع السلعي للواردات** بالنسب الآتية في اجمالي الواردات: الآلات والتجهيزات الكهربائية ١٦,١٪ معدات النقل والسيارات، ٩,٧٪، منتجات الصناعة الغذائية ٨,٤٪، منتجات الصناعة الكيماوية ٨٪، منتجات معدنية ٧,٩٪، المعادن العادية ومنتجاتها ٧,٩٪. (لاحظ تشابه الكثير من بنود الواردات والصادرات).

أما **التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية** فيمكن أن نراه أولاً على مستوى البلدان ثم على مستوى مناطق العالم. على مستوى البلدان، تتوزع **صادرات** على البلدان المتلقية لها على النحو التالي (في عام ١٩٩٨): المملكة العربية السعودية ١٢,١٪، الامارات العربية المتحدة ٩,٩٪، فرنسا ٨,٧٪، سوريا ٦,٥٪، الولايات المتحدة الأمريكية ٦,٥٪، الكويت ٤,٢٪. وعلى مستويات المناطق، توزع الصادرات وفقاً للنسب التالية: الشرق الأوسط ٤٨,٧٪، الاتحاد

الأوربي ٢٥,٦٪، أمريكا الشمالية ٧,٢٪، أفريقيا (باستثناء شمالها) ٥٪، آسيا ٢,٨٪، أوربا الشرقية ١,٧٪، أمريكا اللاتينية ٠,٤٪. وتتلقى بلاد الاتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية ٣٢,٨٪ من صادرات لبنان.

أما **الواردات** اللبنانية فتتوزع من حيث المصدر على البلدان المشتراة منها وفقاً للنسب الآتية: ايطاليا ١١,٥٪، فرنسا ٩,٧٪، الولايات المتحدة الأمريكية ٩,٣٪، ألمانيا ٨,٧٪، سويسرا ٦,٣٪، المملكة المتحدة ٤,٥٪. ويكون توزيع الواردات على مناطق العالم على النحو التالي: الاتحاد الأوربي ٤٦,٤٪، اسيا ١٨٪، الشرق الأوسط ١١,٢٪، أمريكا الشمالية ٩,٨٪، أوربا الشرقية ٤,٧٪، أمريكا اللاتينية ١,٧٪، أفريقيا (بدون شمالها) ٠,٥٪، شمال أفريقيا ٠,٥٪. ويستورد الاقتصاد اللبناني ٥٦,٢٪ من وارداته من بلدان الاتحاد الأوربي وأمريكا الشمالية (والى هذه البلدان يذهب ٣٢,٨٪ من صادرات لبنان).

من هذا التوزيع الجغرافي يبين أن البلدان العربية تمثل ما يقرب من ٥٠٪ من أسواق الصادرات اللبنانية، ولكن لبنان لا تستورد منهم الا في حدود ٦,٣٪ من الواردات. وأن أوربا تستورد ١٩,١٪ من صادرات لبنان ولكن تبيع للبنان ٥٤٪ من وارداته، وأخيراً تشتري الولايات المتحدة ٣٪ من صادرات لبنان وتبيع له ١١,٩٪ من وارداته.

هذا النمط للعلاقات التجارية المنظورة هو أكثر توازناً على مستوى التوزيع الجغرافي، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية البين عربية. وهو ما قد يرد جزئياً الى الدور الذي تقوم به تجارة اعادة التصدير وتجارة الترانزيت، التي لا بد وأن تكون مع بلدان تتجاور مع البلد الذي يمارس هذه التجارة. كما قد يفسر بوجود جاليات لبنانية في بلدان متفرقة تيسر من وجود روابط تجارية (ومالية) بين لبنان وبلدان المهجر.

من هذا النمط للعلاقات الاقتصادية الدولية نستطيع أن نرى **نوع المساهمة للاقتصاد اللبناني في نمط تقسيم العمل الدولي**. فهي مساهمة تقوم، ليس فقط على غياب أي دور يذكر للقسم الثاني من الجهاز الانتاجي المنتج للسلع الانتاجية، وانما على ما يقارب الغياب لقطاع الانتاج المادي. ويكون التخصص في نشاط خدمي يكاد يدور حول نشاط الوساطة: التجارة وما يلزمها من خدمات مالية وغير مالية.

ومن نمط التخصص هذا تبرز خصائص هيكل الاقتصاد اللبناني:

- أنه هيكل لا يلعب فيه نشاط الانتاج المادي إلا دوراً محدولاً لا يرقى الى مرتبة ضمان حد أدنى من الذاتية في مواجهة بقية أجزاء الاقتصاد الدولي:

- ضمان استمرار السلع الاستهلاكية الضرورية اللازمة لتجدد انتاج القوة العاملة على الأقل حتى يحين موعد امكانية أن ترحل كقوة مهاجرة.
- تحقيق الركيزة المادية لاستمرارية التخصص في الخدمات على مدى بعيد دون الاستناد الى قوة خارجية.

- مع هذا الهيكل يكون من الطبيعي ألا يقدر الجهاز الانتاجي (بما فيه الجزء الخدمي) على تحقيق التوازن للاقتصاد الوطني لمدة طويلة إلا من خلال التدفقات الرأسمالية من الخارج (وتحركات رأس المال هي أكثر أنواع التحركات صدفوية، لتوقفها على التوقعات المستقبلية، عبر نوع من المحاسبة النقدية، في اقتصاد دولي الأصل فيه هو عدم اليقين، خاصة بالنسبة للمستضعفين في الأرض).
- ولكن الأمر لا يقتصر على مجرد هشاشية الهيكل الاقتصادي الذي يدور حول التخصص في الخدمات. فالاستمرارية في هذا التخصص

أصبح يحوطها العوامل التي قد تجعلها مستحيلة. فالنشاط الغالب في الخدمات هو التجارة والخدمات المصرفية والمالية والسياحة. وإذا كانت السياسة الاقتصادية قدنجحت لفترة، في الخمسينات والستينات وبداية السبعينات في جعل الاقتصاد اللبناني مركزاً للخدمات المصرفية والمالية في المنطقة فان ذلك كان مشروطاً بشروط أقلها ثلاثة:

- كان مشروطاً أولاً، بوجود أنظمة اقتصادية في البلدان العربية تمارس سياسة تقييدية لرؤوس الأموال، بل وتصادرها وتأممها، الأمر الذي خلق امكانية تدفق رؤوس الأموال الفردية نحو لبنان، تدفقاً استفاد كذلك من بدء الانتعاشة النفطية لبلدان الخليج العربي. الآن أصبحت كل هذه الاقتصاديات وقد فتحت نفسها على السوق العالمية متيحة لرأس المال، كل رأس المال، حرية الحركة في الاتجاهين، لرأس المال الأجنبي نحو الداخل، ولرأس المال المحلي نحو الخارج، خاصة وأن بعض هذه البلدان ذي قواعد انتاجية مادية وحجم أكبر للسكان يجعل منه سوقاً داخلية معتبرة.

- وكان مشروطاً ثانياً بطبيعة النشاط المصرفي في الحقبة السابقة على ظهور البنوك دولية النشاط، أي الوحدات المصرفية العملاقة، القادرة على أن تكون لها فروع مصرفية ذات حجم قادر على منافسة مجمل الجهاز المصرفي الذي يمكن أن يوجد في اقتصاد كالاقتصاد اللبناني، خاصة إذا ما بدأت فروعها تأخذ شكل البنك الشامل الذي يقوم بكل العمليات المصرفية، دون التخصص في بعضها استبعاداً للبعض الآخر، وعلى الأخص بعد ضمان الحرية الكاملة لحركة البنوك دولية النشاط في أرجاءالسوق المصرفية العالمية بعد التوقيع على احدى اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، أي اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية (ثم التوقيع عليها

في ١٢/١٢/١٩٩٧)، ولبنان قد تقدمت الآن بطلب الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة.

ـ وكان ذلك مشروطاً كذلك بعدم استقرار نهائي لرأس المال المهيمن في المنطقة، أي رأس المال الأمريكي، على رأي في شأن البلد الذي يرتضيه للقيام بأعمال الوساطة لرأس المال الدولي في المنطقة: الآن وقد اختار رأس المال الأمريكي اسرائيل للقيام بهذا الدور، فانه يتغير بذلك نمط القيام بدور الوساطة الذي كان قد تبلور تاريخياً عندما كان رأس المال البريطاني والفرنسي يسيطران على المنطقة، نقول أنه يتغير لصالح اسرائيل بعيداً عن البلدان العربية.

● أما فيما يخص صناعة **السياحة**، فرغم وجود مقومات متميزة للسياحة الدولية، على أرض لبنان، فانتعاش هذه الصناعة لا يتحقق في ظل التوتر الذي يسود المنطقة التي تعيش في حالة شبه حرب، تتخللها لحظات حروب، طالما أن القضية الفلسطينية، بل وكل قضية التحرر العربي، لا تجد لنفسها حلاً. يزيد على ذلك أن أي نشاط سياحي يتم في ظل التفوق الاقتصادي الاسرائيلي لا بد وألا يوفر، عبر هيمنة الشركات السياحية الغربية على الطلب على السياحة الدولية في المنطقة، لصناعة السياحة في البلدان العربية المحيطة إلا حظا محدوداً من العائد السياحي من جولات سياحية تغطي بلدان المنطقة، ابتداءً من اسرائيل كمركز لتلبية الطلب السياحي عبر هذه الجولات. نقول هذا في الوقت الذي بدأت فيه الشركات دولية النشاط في مجال الفندقة وغيرها من مكونات خدمة السياحة في السيطرة على أهم الوحدات الفندقية في لبنان عبر عقود الفرانشيزنج، الأمر الذي لا بد وأن نتوقع معه محدودية نصيب الاقتصاد اللبناني من عائدات نشاط

السياحة.

وفي اطار مثل هذا الهيكل الاقتصادي يبرز القطاعان الزراعي والصناعي على النحو الذي يوجدان عليه:

ففي **الزراعة** تمثل المساحات المخصصة للزراعة ٢٩٪ من المساحة الاجمالية للبنان، وتمثل الأرض المنزرعة فعلاً نحو ٦٠٪ من الأرض الصالحة للزراعة. ورغم كبر كمية الأمطار التي تسقط سنوياً على لبنان (١٠ مليار متر مكعب في المتوسط سنوياً) لا تمثل الأرض المروية إلا ٣٩,٥٪ من الأرض المنزرعة. ومع اختلاف التضاريس وانجازات الهندسة الوراثية يمكن أن تكون الزراعة متنوعة، وقد كانت في الماضي غير البعيد متنوعة. ويتميز النشاط الزراعي بصغر حجم الوحدة الزراعية واحتكار القلة للمدخلات الزراعية، وغياب كل حماية اجتماعية للعاملين في الزراعة ووجود المنافسة الأجنبية عن طريق الاستيراد. وتعامل الزراعة معاملة قاسية: نفقات وزارة الشؤون الزراعية تمثل ٠,٩٪ من اجمالي النفقات العامة للدولة في ١٩٩٣، ٠,٥٪ في ١٩٩٨، ٠,٢٪ في تقديرات النفقات العامة لعام ١٩٩٩.

ويحصل القطاع الزراعي على ١,٥٨٪ من اجمالي التسليفات المصرفية في ١٩٩٦، ١,٤٨٪ في ١٩٩٧. وتتراجع مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي من ١٢,٤٥٪ في ١٩٩٥ الى ١١,٨٢٪ في ١٩٩٧. بل ان التقرير السنوي لمصرف لبنان يتضمن في ص ٦٧ هامشاً يقول «لا تتوفر الاحصاءات الرسمية عن قيمة الانتاج الزراعي لعام ١٩٩٨». ويكون طبيعي أن يتناقص الناتج من القمح من ٥٧ ألف طن في ٨٩/ ١٩٩١ إلى ٤٩ ألف طن في ١٩٩٥، مبعداً بذلك لبنان عن توفير هذه السلعة الاستهلاكية الاستراتيجية.

أما **الصناعة**، فيبلغ عدد مشروعاتها، وفقاً للتعداد الصناعي لسنة ١٩٩٥، ٢٢٠١٧ مشروعاً، منها ٧٠٪ يستخدم المشروع أقل من خمسة أشخاص.

ويعمل بالقطاع الصناعي ١٨٢١٧٧ عاملاً، منهم ٣٨ ألف عامل موسمي. ويمثل العاملون بالقطاع الصناعي، مع استبعاد العمال الموسميين ١١٪ من القوة العاملة اللبنانية (التي تصل الى ١٣١٤٦٨٨ في ١٩٩٨)[١]. ويعمل ٣٥,٤٪ من العمال في المشروعات التي تستخدم أكثر من ١٠ عمال. وأهم الصناعات هي صناعات الملابس والأثاثات والمنتجات الغذائية ومعدات النقل، وتعامل الصناعة هي الأخرى معاملة قاسية، فموازنة وزارة الصناعة والطاقة لا تمثل الا ٠,٠٥٪ من اجمالي النفقات العامة في ١٩٩٨، ٠,٠٤٪ من تقديرات اجمالي النفقات العامة لعام ١٩٩٩. وكان نصيبها من اجمالي التسليفات المصرفية ١٣,٩٪ في ١٩٩٦، ليصبح ١٢,٤٤٪ في ١٩٩٧، ١٢,٥٩٪ في ١٩٩٨. وتتحدد مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي بـ ١١,٤٪ في ١٩٩٥، ٩,١٤٪ في ١٩٩٨[٢]. ولا بد أن نتوقع ما ستعانيه الصناعة من التخفيضات التي ادخلت على معدلات الضريبة الجمركية في النصف الأول من شهر ديسمبر (كانون الأول) عام ٢٠٠٠.

ويدور قطاع الخدمات حول التجارة وخدمات الجهاز المصرفي. ويتكون الأخير في عام ١٩٩٨ من ٧٩ مصرفاً و٢٣ مؤسسة مالية مسجلة. من البنوك نجد ٧٠ مصرفاً تجارياً عاملاً (٥٤ منها لبنانياً) و٩ مصارف تسليف متوسط الأجل وطويله. ويتميز الجهاز المصرفي بالتمركز: ١٦ مصرفاً يسيطرون على ٧٨,٢٪ من الودائع ويمنحون ٧٣,٩٪ من القروض. ولا بد أن يتعرض هذا الجهاز لمنافسة تهدد وجوده من البنوك دولية النشاط، إذ ما طبقت أحكام اتفاقية تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية والمالية.

بهذا الهيكل الاقتصادي يعتمد مجمل الاقتصاد الوطني على الخارج في

---

(١) IMF, Back to the future, Postwar Reconstruction and Stabilisation in Lebanon, washington, 1999, p 81.

(٢) U,N. Escwa, Survey of Economic Social Developments in the Escwa Region, 1998 - 1999, New york, 1999, p 213.

الاستهلاك الغذائي، في كثير من السلع المعمرة، في المعدات والتجهيزات، في المواد الأولية والنصف مصنوعة لصناعات الورق والملابس والجلود، وفي الطاقة المحركة وفي السلع التي يعاد تصديرها بطبيعة الحال، ويترجم هذا الاعتماد على الخارج، مع محدودية المقدرة التكليفية للاقتصاد الوطني على تزويد الدولة بما هو لازم لاعادة التعمير والاداء الجاري للنشاط الاقتصادي، إلى **دين عام خارجي** يصل من ٣٢٧ مليون دولار أمريكي في ١٩٩٣ إلى ما يدور حول ٥ مليار في ١٩٩٩، ليمثل ٥٪ من اجمال الناتج المحلي في ١٩٩٢، ٢٩٪ في ١٩٩٩. هنا نجدنا بصدد سبيل للمديونية الخارجية يختلف عن سبيل مديونية الاقتصاد المصري الخارجية: فبينما يتمثل السبيل الى المديونية الخارجية في الاقتصاد المصري في **تبديد** الفائض الاقتصادي الذي تنتجه قطاعات الانتاج المادي أو في تعبئته نحو الخارج، يكون سبيل المديونية الخارجية في الاقتصاد اللبناني عبر **افتقاد** الفائض الاقتصادي نظراً لغياب القدرة الانتاجية الحقيقية لقطاعات الانتاج المادي التي تمثل ركيزة النشاط الخدمي. ورغم اختلاف السبيل نحو المديونية الخارجية **تتوحد الآلية** التي تحققها: تبعية الهيكل الاقتصادي القائم، والذي تعيش الطبقات السياسية الحاكمة على استمراريته، في مواجهة رأس المال الدولي، وهي تبعية أضحى رأس المال المحلي يتحرق شوقاً اليها.

* * *

على هذا النحو ننتهي من استقراء ميزان المدفوعات اللبناني استقراءً يبلور نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بين الاقتصاد اللبناني وبقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وهو نمط ابرز نوع مساهمة الاقتصاد اللبناني في نمط تقسيم العمل الدولي، عبر النشاط الخدمي (التجاري والمصرفي)، مساهمة تعكس هيكلاً اقتصادياً غير متوازن يضع مجمل النشاط الاقتصادي مباشرة تحت رحمة ما يجري في السوق الدولية بالخصائص التي تتمتع بها في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي وبالخصوصية التي لهذه السوق النابعة من نمط

سلوك رأس المال الدولي، وعلى الأخص رأس المال المهيـمن، وأولوياته تجـاه المنطقة العربية، التي يعتبر الاقتصاد اللبناني جزءا لا يتجزأ من اقتصادياتها. الأمر الذي يلزم معه التعرف على حركة الاقتصاد الدولي المعاصر، على الأقل منذ الحرب العالمية الثانية. وهو ما سنقوم به في الباب التالي، ولكن بعد أن نحاول، **بانشغال منهجي خاص يرتبط بنظرية التخلف الاقتصادي والاجتماعي التي تكاد تغيب عن أدبيات الاقتصاد الدولي**، التعرف على عملية التكون التاريخي للهيكل الحالي للاقتصاد المصري كما انتجته عملية ادماج المجتمع المصري، عبر عدوانية رأس المال، في السوق الرأسمالية الدولية.

الفصل الثالث

عملية التكون التاريخي للهيكل الاقتصادي المصري المعاصر

تتحقق العملية التاريخية لخلق الهيكل الاقتصادي المصري المعاصر **بادماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي الدولي** من خلال تجارة البحر الأبيض الدولية فيما قبل نهاية القرن الثامن عشر والادماج المباشر، العسكري وما يتبعه من تغلغل رأس المال الأجنبي، من نهاية القرن الثامن عشر وحتى تمام الادماج بالسيطرة العسكرية والسياسية المباشرة في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر. ومن الطبيعي أن نقتصر، للتعرف على هذه العملية، في اطار دراستنا هذه، على الملامح العامة لهذه العملية. وذلك عن طريق التعرف أولاً على الخط الفكري الخاص بالحركة العامة للاقتصاد المصري منذ ادماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، لنعرض بتفصيل أكبر لآلية هذا الادماج في الفترة الحاسمة في خلق نوع الهيكل الاقتصادي الجديد، من صبيحة الحملة الفرنسية حتى السيطرة الانجليزية المباشرة في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر.

أولاً : الخط الفكري الخاص بالحركة العامة للاقتصاد المصري منذ إدماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي :

نقتصر هنا على **الخطوط العريضة** لتصورنا **للفرضية النظرية الخاصة باشكالية الحركة العامة للاقتصاد المصري منذ ادماجه في الاقتصاد الرأسمالي الدولي.**

ونحن نركز على **اشكالية** هذه الحركة العامة وليس على العملية التاريخية

التي تحتوي هذه الحركة العامة. اذ ندرك مدى تعقد هذه العملية وتعدد أبعادها في جدلية تعجز أمامها أية رؤية أحادية البعد وتفرض الكثير من التحفظات المنهجية على أي تصور نظري لهذه العملية. وإذ نركز على الاشكالية نحرص على تقديمها في شكل **فرضية** تسعى إلى اثارة الحوار البناء أيا كان الاتجاه الفكري لأطراف الحوار، اذ نحن نؤمن بأنه لا يوجد الفرد الذي يمتلك ناصية الحقيقة الاجتماعية وبأن الخلاف في الرأي.لا يفسد للود قضية. بل أكثر من ذلك، أن الرأي والخلاف في شأنه يمثلان أصح المجالات لقيام الود وانتعاشه. اليك اذن الخطوط العريضة لهذه الفرضية:

(١) تمثل الحملة الفرنسية، بعد فترة طويلة من التفاعل التجاري بين المجتمع المصري (بتركيبته الاجتماعية بكل خصوصياتها التاريخية) والسوق الرأسمالية الدولية في توسعها، **أول مناسبة للعدوانية المباشرة لرأس المال على للمجتمع المصري والشامي**. وتثير، بين أشياء كثيرة، حركية القوى الوطنية في الداخل ووعياً بالتغيرات الكيفية التي تحدث في أوروبا وحساسية تبدأ الدولة المصرية في اكتسابها بالنسبة لقوى السوق الدولية، فيبدأ تعاملها في فائض المواد الغذائية الذي ينتجه الاقتصاد المصري في التوجه نحو قوى هذه السوق التي مثلت، من حيث طبيعتها، بالنسبة لمصر، موقعاً للتعبير المتأخر نسبياً للصراع الكولونيالي الانجليزي - الفرنسي، سياسياً وتجارياً. وان كانت تجارة مصر الخارجية تظهر حتى أربعينيات القرن التاسع عشر، التفوق النسبي للتجارة الانجليزية على الفرنسية.

(٢) يعرف النصف الأول من القرن التاسع عشر وعلى وجه الدقة في الفترة ما بين ١٨١١ و١٨٤٠ **تجربة للدولة في مصر تهدف، اقتصادياً، إلى بناء اقتصاد سلعي مستقل**، في اطار السوق الرأسمالية في صيرورتها نحو العالمية. ويتم ذلك عن طريق اعادة تنظيم النشاط الزراعي (من ناحية السيطرة الفعلية على الأرض وتنظيم عملية الانتاج الزراعي واحتكار الدولة للتجارة الداخلية

والخارجية خاصة في الحبوب). على نحو يمكن من تعبئة الفائض الزراعي يستخدم مباشرة أو على نحو غير مباشر بتغيير شكله من خلال التجارة الدولية، في تحقيق نوع من البناء الصناعي (صناعات استهلاكية وانتاجية)، ويحقق ذلك نوعاً من الأساس الاقتصادي يخلق **سيطرة على شروط مختلفة (جديدة) لتجدد انتاج ذاتي تلعب فيه التجارة الخارجية دورها أساساً كوسيلة لتغطية مستلزمات البناء الداخلي من الخارج.** ويتحقق هذا الدور من خلال نوع من **العزل النسبي للأثمان الداخلية عن الأثمان الدولية.** ويصبح هذا الأساس الاقتصادي بدوره ركيزة لنوع من الاستقلال السياسي الفعلي تعززه القوة العسكرية، مع التوسع في أفريقيا والشرق العربي، الذي يتم بفضل هذا الأساس الاقتصادي ومن أجله في ذات الوقت. ويتحقق ذلك مع **الاستبعاد المتعمد لأي دور مباشر لرأس المال الأجنبي، بل مع حرمان هذا الأخير، خاصة رأس المال الانجليزي، من منطقة لها حيويتها كجزء من السوق الرأسمالية الدولية ولتحقيق المشروعات الامبريالية الكبرى.** وتكون المواجهة، عسكرياً وسياسياً، مع رأس المال الأوروبي بعامة ورأس المال الانجليزي بخاصة، في السنوات ٣٩ ـ ١٨٤٠.

(٣) ويترتب على عدوانية رأس المال (عسكرياً وسياسياً)، في تعاونه مع بعض القوى المسيطرة اجتماعياً، اضعاف الدولة المصرية وضرب احتكارها **والاصطفاف البطيء مع الأثمان الدولية.** وهو ما يعني فك البناء الصناعي والتوسع في الاتجاه نحو زراعة تنتج سلعاً تبلور، اجتماعياً، مساهمة في نمط معين لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي (القطن). ويبدأ رأس المال الاجنبي في التغلغل، أساساً في شكله المالي، في مجالات البنية الأساسية للخدمات والتجارة، وهو ما يؤدي إلى نوع من فقدان المجتمع للسيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتي. **وتلعب التجارة الخارجية دورها في «فك» البناء الاقتصادي الذي تحقق في المرحلة السابقة وبلورة نمو الهيمنة المستقبلية.** وتمثل السوق الرأسمالية العالمية، بالنسبة لمصر، موقعاً للتعبير المبكر نسبياً للصراع الامبريالي (رأس المال

المالي) بين انجلترا وفرنسا، سياسياً وتجارياً ومالياً. ولكن علاقات مصر التجارية والمالية تبين التفوق النسبي لرأس المال الانجليزي.

(٤) **ويتعمق تغلغل رأس المال المالي الدولي في الاقتصاد المصري**، بعد التجاء الدولة اليه كمقترضة، في عهدي سعيد واسماعيل في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر، في تركيزها لجزء كبير من السيطرة الفعلية على الأرض والقيام بمشروعات البنية الأساسية المادية وبعض المشروعات الصناعية الاستهلاكية في الأساس. وهو ما يمثل نوعاً من تراكم رأس المال الذي تقوم به الدولة. (وقد أصبحت أقل ضعفا في الوقت الذي أصبح فيه رأس المال الأجنبي أكثر قوة). وهو ما يقوى من ضرورة اعادة التنظيم على نحو يجعل من اقليم مصر امتداداً للحقل القانوني الملائم لأداء رأس المال. ومن ثم يتحقق الاطار التنظيمي المناسب لأداء رأس المال بصفة عامة ورأس المال المصرفي بصفة خاصة. إذ تضمن اعادة التنظيم القانوني جعل الأرض محلاً للملكية الفردية ومن ثم امكانية استخدامها كضمان للمقرض. كما تضمن اباحة الفائدة التي يهدف اليها رأس المال المعد للاقراض. ويكتمل الاصطفاف مع الأثمان الدولية وفقدان السيطرة على شروط تجدد الانتاج الذاتي بفضل نوع محدد من المساهمة في شكل من أشكال نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي بتخصص الاقتصاد المصري في انتاج القطن كمادة أولية. ويبدأ، مع ستينيات القرن التاسع عشر، في أن يصبح مصدراً للقطن أساساً. بل يبدأ، لأول مرة في تاريخه، عملية تنتهي به لأن يكون مستورداً كبيراً للمواد الغذائية. وتلعب **التجارة الخارجية دورها كمصدر لكل ديناميكية الاقتصاد المصري الذي يصبح، في اطار السوق الرأسمالية العالمية، موقعاً للتعبير عن الصراع النسبي بين رؤوس الأموال الأوربية في ظل هيمنة رأس المال الانجليزي.**

(٥) فإذا ما أخذنا القرن التاسع عشر في مجموعه أمكن البصر بالاتجاه العام لحركة الاقتصاد المصري كاقتصاد في تحوله لأن يكون اقتصاداً سلعياً في اطار عملية لتراكم رأس المال **تخضع عملية العمل الاجتماعي في دورانها حول**

الأرض في تحولها إلى سلعة، أي في صيرورتها محلاً للملكية الفردية مع فصل الفلاحين والعمال الزراعيين عنها. يبدأ التراكم ذاتياً، بل مستقلاً، ثم يتحول، مع العدوانية المباشرة لرأس المال الدولي، إلى نوع من التراكم الرأسمالي الذي يهدف تعبئة جل الفائض الاقتصادي مع تغيير شكله العيني خارج المجتمع المصري، ليس فقط من سبيل فصل المنتجين المباشرين وتحويلهم مع الزمن، **مهما طال**، إلى اجراء، وانما كذلك باخضاع كل المجتمع، بقواه الاجتماعية المختلفة، لمتطلبات هذا التراكم. ومن هنا كانت أهمية رؤية عملية الصراع بين شكلين للملكية الخاصة للأرض: ملكية الدولة (دولة من اجتماعياً؟) والملكية الفردية (للمصريين وللأجانب، بما بينهم من تناقض). وكلاهما من قبيل الملكية الخاصة بمعنى اختصاص فئات اجتماعية، غير فئات المنتجين المباشرين، بالفائض بصورة مباشرة أو غير مباشرة: في مرحلة أولى، حتى بداية الأربعينات، كانت ملكية الأرض للدولة أكثر منها ملكية فردية مع تطور معتبر للملكية الفردية المحلية وبداية الملكية للأجانب. وفي مرحلة ثانية، حتى بداية الستينيات، كانت الملكلية تتجه نحو أن تكون أقل للدولة وأكثر فردية، مع تطور ملكية الأجانب. وتشهد المرحلة الثالثة، التي تنتهي بنهاية القرن التاسع عشر، التطور الكامل للملكية الفردية لطبقات مختلفة بواسطة الدولة في الستينيات والسبعينيات، وان كان التركيز يختلف في طبيعته عن التركيز الذي قامت به دولة محمد علي: إذ تم الأول مع حرمان الفلاح حتى من حق الانتفاع الذي كان له من قبل، مصبحاً بذلك اما مستأجراً للأرض أو عاملاً أجيراً عليها.

المهم أن التطور الكامل للملكية الفردية للأرض يتم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في ظل سيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية. ويكون علينا أن ندرس التركيب الاجتماعي للمجتمع المصري في اطار عملية التراكم التي احتوته طوال القرن التاسع عشر. وتكون دراسة هذا التركيب الاجتماعي في تحوله المستمر من خلال جدلية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والقانونية والثقافية.

(٦) وتشهد الفترة التي تغطي من منتصف ثمانينات القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى **تأكيد حركة الاقتصاد المصري كاقتصاد متخلف.** وتتسم هذه الحركة:

ـ بسيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية تسيطر على كل المسرح الاجتماعي بصرف النظر عن الأشكال المادية الملموسة التي تبلور، أو تكون في سبيلها لبلورة، هذه السيطرة، مع سيادة رأس المال الأجنبي الذي يتضمن في وجوده الحالي الوجود الاحتمالي لرأسمال مصري.

ـ بتبلور الملكية العقارية كطبقة حققت معظم تكونها التاريخي في ظل سيطرة رأس المال.

ـ بأن سيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية وبلورة الملكية العقارية كطبقة اجتماعية تعنيان فصل المنتجين المباشرين (من فلاحين وعمال زراعيين وغير زراعيين) عن الأرض ووسائل الانتاج في النشاطات غير الزراعية **من خلال عملية قد تستمر حتى يومنا هذا أو ما بعد يومنا هذا.** وهو ما يعني بلورتهم، في الصيرورة، كطبقات اجتماعية متميزة موضوعياً.

ـ تحول النشاط الاقتصادي الى نشاط سلعي، أي يتم بقصد المبادلة، أي تطور السوق المحلية كجزء من السوق الرأسمالية العالمية، بمظاهر مختلفة لخصوصية (قد تكون لحظية أو لفترة تقصر أو تطور، وانما يتعين أخذها في كل الأحوال في صيرورتها) محلية. **وهو ما يعني أن قانون القيمة والثمن يصبح القانون الأساسي لحركة الاقتصاد المصري رغم ما قد تحققه هذه الخصوصية من كيفية مختلفة لأداء هذا القانون.**

ـ بأن ديناميكية الاقتصاد المصري أصبحت لا تتحقق إلا من خلال السوق العالمية (إذ يلزم أن يتم التصدير لكي نتمكن من الاستيراد) لامكانية

تحقيق تجدد الانتاج واشباع الحاجات الداخلية. فحركية الاقتصاد المصري تتوقف على ما يحدث في الخارج، وعلى الأخص في أوقات الأزمات التي تمثل قانوناً لحركة المجتمع الرأسمالي: والأزمة قد تتمثل في صراع مسلح بين أجزاء رأس المال (أي حرب) أوفي أزمة اقتصادية بالمعنى الذي لها في الاقتصاد الرأسمالي.

هل يمكن، مع كل هذا وغيره على مستوى المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية، توصيف هذا النوع من طريقة الانتاج بأنها «اقطاعية» أو حتى بأنها تمثل شكلاً خاصاً من أشكال طريقة الانتاج الاقطاعية؟ القول بهذه الامكانية يصيب كبد الحقيقة العلمية بالتلف، وتنجم الاصابة عن منهجية تعجز عن أن ترى من العملية التاريخية الا ظاهرها، وتحول بيننا وبين رؤية حقيقة حركة هذه العملية في مرحلة تاريخية تتميز، في مقارنتها بالمراحل التاريخية السابقة عليها، بوجود تكوين اجتماعي، هو التكوين الاجتماعي الرأسمالي، يحتوي، في أقصى لحظات عالميته، كل أجزاء المجتمع البشري، مع اختلاف في الكيفية التاريخية التي يتم بها هذا الاحتواء للأجزاء المختلفة المكونة للمجتمع البشري.

(٧) وتتميز مرحلة الأزمة العامة للتكوين الاجتماعي الرأسمالي باشتداد حدة الأزمات، سواء تمثلت في أزمات الصراع المسلح بين أجزاء رأس المال الدولي، أي الحروب، أو الأزمات الاقتصادية كآلية من آليات تطور الاقتصاد الرأسمالي (عن طريق ما تحققه من ضمان تجدد انتاج الفائض النسبي السكاني). وتعني الحرب أو الأزمة، بالنسبة للقوى الاجتماعية المحلية في المجتمع الذي أصبح متخلفاً الضعف النسبي لقبضة سيطرة رأس المال الدولي ورأس مال البلد المستعمر، رأس المال الانجليزي بالنسبة للمجتمع المصري، على الموقف في داخل المجتمع. أي تعني تغيراً معتبراً في علاقات القوى بين رأس المال الدولي ورأس المال الأجنبي المحلي ورأس المال المصري والملكية

العقارية الكبيرة وبقية القوى الاجتماعية الوطنية، الأمر الذي يعني ظهور امكانية تاريخية لتحرك رأس المال المحلي اقتصادياً وسياسياً. وذلك للمساهمة في نمط لتقسيم العمل **الرأسمالي** بنوع من الذاتية، وذلك في التغير المستمر في شكل تقسيم العمل الرأسمالي على صعيد الاقتصاد الرأسمالي العالمي. واستغلال هذه الامكانية التاريخية بواسطة رأس المال المحلي رهين بتوافق شروط دولية ومحلية:

ـ الأزمة، خاصة في تعبيرها عن تغيرات هيكلية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (تغير في الفروع الانتاجية الرائدة، أي في أنماط تخصص الاقتصاديات المتقدمة)، وفي تعبيرها، في ذات الوقت، عن ضعف قبضة سيطرة رأس المال الدولي على الوضع في داخل الاقتصاد المتخلف.

ـ ارباحية بعض النشاطات الانتاجية التي يمكن لرأس المال المحلي أن يقتحمها، وتأتي الارباحية من وجود الطلب على السلع التي تنتجها هذه النشاطات، ومن الانخفاض النسبي في نفقة انتاجها، وهو انخفاض يستمد من وجود قوة عاملة رخيصة نسبياً (تمثل نتاج عملية التراكم التي تم من خلالها التكوين التاريخي للتخلف)، ووجود مواد أولية زراعية محلية، خاصة في فترات صعوبة تسويقها بسبب الحرب أو الازمة الاقتصادية، ومن عدم تعقد العملية التكنولوجية لانتاج هذه السلع. وهو ما يتوفر بالنسبة لأهم السلع الصناعية الاستهلاكية التي كانت تستورد من الخارج والتي تلبي احتياجات أولية للسكان: المواد الغذائية والمنسوجات.

ـ تحقق وضع سياسي يعطي لرأس المال المحلي في مواجهة رأس المال الدولي والمستعمر وفي مواجهة الملكية العقارية الكبيرة، بعض الذاتية في اتخاذ القرار السياسي وهو ما يتحقق من خلال الصراع الذي يتوقف على نمط علاقات القوى ومدى قدرة كل من هذه القوى على كسب تأييد، أو اثارة عداء، القوى الاجتماعية الاخرى التي تمثل ركيزة الانتاج في الريف والمدينة،

ومن ثم على نوع التحالفات السياسية ومداها الزمني التي تظهر في أثناء عملية الصراع.

(٨) ويتحقق للمجتمع المصري، الذي أصبح متخلفاً بادماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي على النحو الذي يتضح من الخطوط السابقة لفرضيتنا، ظرف تاريخي مشابه في فترة تحتوي ثلاثة أحداث خطيرة، اذا ما أخذ تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي في ذاته وفي أثره المباشر على حركة الاقتصاد المصري في المدى الطويل (أي في البعد التاريخي الطويل نسبياً، وهو بعد عادة ما يغيب عن نظر الكثير من الدارسين للاقتصاد المصري)؛ وحدثا تاريخياً أخطر، اذا ما أخذ تطور المجتمع البشري في مجموعه وأثره المباشر وغير المباشر على حركة المجتمع المصري في المدى الأطول (أي في البعد التاريخي الأطول). الأحداث الثلاثة هي: الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، الكساد الكبير (عملياً ١٩٢٩ ـ ١٩٣٩) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥). أما الحدث التاريخي الأخطر فهو ظهور تجارب محاولات بناء أسس المجتمع الاشتراكي من خلال الثورات الاشتراكية في بعض المجتمعات والثورات التي تجمع بين هدف التحرر الوطني وخلق شروط البناء الاشتراكي في البعض الآخر. معلنة بذلك أن المجتمع البشري قد بدأ مرحلة تاريخية طويلة من الصراع للتحول الى تنظيم اجتماعي أرقى وان الاقتصاد الرأسمالي، الذي استغرق ما يقرب من خمسة قرون لكي يحقق عالميته قد تحول الى اقتصاد دولي يحتوي شقيه المتقدم والمتخلف كتعبير دولي عن وحدة المتناقضات في هذا الكل الاقتصادي. الذي، وان ضعفت ديناميكيته **التاريخية** نسبياً (أي تلك التي تحقق مزيداً من تطور قوى الانتاج **لكل** المجتمع البشري) من الممكن أن تتزايد ديناميكيته المرحلية في صراعه الناجم عن تناقضاته الداخلية (أي في داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي) وتناقضاته مع القوى التي تحاول ارساء أسس المجتمع البديل في بقية الاقتصاد

العالمي. ويصبح من الطبيعي أن **ينتهي الأمر في المدى الأطول بالتناقض** الذي يقوم بين رأس المال الدولي ورأس المال المحلي في أي جزء من الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي بالذوبان في وجه التناقض الأبرز تاريخياً، بين كل رأس المال كعلاقة اجتماعية تسود المجتمع البشري في فترة معينة من تاريخه، وبين كل القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض رأس المال، قوى المنتجين المباشرين، المحلي منها والعالمي. ويتحقق ذلك موضوعياً (كما تظهره أزمة تجارب رأس المال المحلي في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي منذ الحرب العالمية الأولى حتى تأكيدها بالأزمة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ نهاية ستينيات القرن العشرين) انتظاراً لتحققه ذاتياً، أي في وعي وأداء القوى الاجتماعية المعارضة لرأس المال في مجموعه. وحتى يتحقق ذلك يكون لرأس المال المحلي امكانية للتحرك في مواجهة محدودة مع رأس المال الدولي أو بعض أشكاله (يلعب فيها بعض الدور الوطني) وحاسمة مع الفلول التاريخية للملكية العقارية الكبيرة (خاصة تلك التي تحقق لها جل تكونها التاريخي في ظل سيادة رأس المال الدولي)، خاصة في ظل التغييرات الهيكلية لكل الاقتصاد الدولي (التي تتضمن وتستتبع تغيراً في نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي)، وعلى الأخص في ظل ظرف كذلك الذي غطى تاريخياً الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير والحرب العالمية الثانية.

(٩) وتتميز حركة الاقتصاد المصري اثناء الحرب العالمية الأولى:

- بتصعيب موقف الملكية العقارية بصفة عامة، بما يصاحب الحرب من صعوبة في تصدير القطن (أي تسويق المحصول الرئيسي، وتسويقه شرط تجدد الانتاج في الزراعة وفي غير الزراعة)، وموقف الملكية العقارية الكبيرة بصفة خاصة، نظراً لما تستلزمه الحرب من تعبئة جل الفائض للمجهود الحربي (الأمر الذي يفسر الاحتكاك بين كبار ملاك الأراضي وسلطة الاحتلال ونوع العلاقة السياسية بينهما).

ـ تعطي الحرب لرأس المال المحلي (الأجنبي والمصري) فرصة لتركيم رأس المال النقدي نظراً لوضع الندرة النسبية الذي يخلقه توجيه الموارد للحرب وصعوبة الاستيراد (الناجمة عن صعوبة التصدير اقتصادياً وحربياً) وللسبيل الذي اتبع في تمويل تعبئة الموارد للحرب، وهو السبيل التضخمي. وبقدر ما ينتعش التراكم النقدي لرأس المال المصري بقدر ما يبرز تناقضه (والتناقض لا ينفي امكانية الالتقاء) مع رأس المال الأجنبي المحلي طوال الحرب. وفي علاقة هذا الاخير بالخارج صبيحة الحرب. ونكون هنا بصدد التناقض بين رأس المال المصري الصاعد ورأس المال الأجنبي (الذي يبعد عن أن يكون متجانساً في تركيبته الداخلية).

ـ بأنه رغم التراكم النقدي تصعٍّب عملية تعبئة الموارد العينية للمجهود الحربي من استخدام النقود المتراكمة في استثمارات حقيقية، بل تصعٍّب من عمليات تشغيل الوحدات الانتاجية القائمة في المدن وغيرها. الأمر الذي ينعكس في بطالة للقوة العاملة في المدن والريف، في الوقت الذي ترتفع فيه أثمان السلع الضرورية وغير الضرورية.

ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى تتوافر، من خلال الصراع السياسي، الشروط التي تمكّن رأس المال المحلي من استغلال المكنة التاريخية بالبدء في اقامة **نوع من البناء الصناعي** يمثل مساهمة في نمط جديد من أنماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي. ويتسم هذا البناء الصناعي، الذي يغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية مع بعض الصناعات الانتاجية التي تصبح تقليدية مع التغييرات الهيكلية للاقتصاد الرأسمالي الدولي، بانه من قبيل ما أصبح يعرف فيما بعد **بنمط البناء الصناعي الذي يتحقق من خلال استراتيجية احلال الواردات**. وجدير بالذكر أننا بصدد الكلام عن استراتيجية تمثل طموح وامكانيات طبقة اجتماعية وتتحدد بخصائص اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، ولسنا بصدد مجرد توصيف سياسة بناء مشروعات تنتج سلعاً محل

سلع كانت تستورد من قبل. بعبارة أخرى أصبح لاستراتيجية احلال الواردات مفهوماً اصطلاحياً محدداً[1]. هذا البناء الصناعي يتم على مرحلتين:

ـ في مرحلة أولى يمكن أن يتحقق في اطار التنظيم السياسي الذي اعقب ثورة ١٩١٩ (وقد أعطى لرأس المال المصري امكانية المساهمة في اتخاذ القرار السياسي دون ازاحة حقيقية لدور رأس المال الأجنبي ولا لدور الملكية العقارية الكبير) ويتحقق البناء الصناعي بواسطة رأس المال المحلي، الأجنبي والمصري، كوحدة للمتناقضات، يستفيدان من الموقف التاريخي مع المنافسة بينهما، مع تمتع رأس المال الأجنبي بوضع أفضل اقتصادياً وسياسياً. وقد برزت مصلحتهما في الحماية الجمركية التي تقبل السلطة السياسية اقامتها في بداية الثلاثينات في مواجهة خطر تهديد السوق المحلية بغزو صناعة المنسوجات اليابانية بسياسة الأغراق التي كانت تتبعها. ومع الوقت، طوال العشرينات والثلاثينات، يتزايد عدد أصحاب الوحدات الانتاجية الصناعية من المصريين، كما يتزايد النصيب النسبي لرأس المال المصري، في علاقته برأس المال الأجنبي، المساهم في المشروعات الصناعية والتجارية والمالية، مع استمرار تمتع رأس المال الأجنبي بوضع أفضل اقتصادياً وسياسياً.

ـ ومع تطور رأس المال المحلي تتطور القوة العاملة كقوة عاملة اجيرة في النشاطات غير الزراعية وفي الزراعة. وذلك بفضل استمرار عملية التراكم «البدائي» في الريف وفصل المزيد من الفلاحين عن الأرض. وبفضل التوسع في النشاط الصناعي (وغير الصناعي) مع تجمعات عمالية أكبر مع الحجم الأكبر

---

(١) أنظر في ذلك، محمد دويدار: The Import-Substitution Strategy, A Strategy of Growth within Subordination.

مصر المعاصرة، السنة ٦٤، العدد ٣٥٤، اكتوبر ١٩٧٣ ـ وكذلك استراتيجية التطوير العربي والنظام الدولي الجديد، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ١٩٧٩.

للوحدات الانتاجية والتركيز السكاني في توطين المشروعات. ولكنها قوة عاملة لا تزال تعيش صعوبات تكونها كطبقة حتى من الناحية الموضوعية. وان كان هذا لا يمنع من مشاركتها في القوى التي يعبئها رأس المال المصري في مواجهةرأس المال الأجنبي (ومن يتحالف معه من رأس مال مصري) الذي يتمتع بوضع أفضل بالمقارنة برأس المال المصري.

ومع الأزمة الاقتصادية يتزايد الضعف النسبي للملكية العقارية الكبيرة (ازمتها في بداية الثلاثينات واستخدام المالية العامة للمساهمة في حلها)، الأمر الذي يزيد من ضغطها على الفلاحين (أغنياء وصغار ومعدمين) من خلال علاقات تأجير الأرض الزراعية، خاصة وان رقعة هذه الأخيرة لم تعد تتسع بمعدل يتوازن مع معدل الزيادة السكانية.

١١ ـ وتنتهي المرحلة الأولى في تحقيق البناء الصناعي بالنقلة الكيفية التي تحدثها الحرب العالمية الثانية (بآليات لا تختلف كثيراً عن آليات الموقف اثناء الحرب الأولى). وهي نقلة تجعل لاستكمال البناء الصناعي متطلبات في مواجهة الريف لا يسمح التنظيم السياسي القائم بتحقيقها، خاصة في ظل السيطرة السياسية للملكية العقارية الكبيرة وقد انتهى رأس المال الأجنبي، بعد فترة طويلة من استعماله لها، الى التحالف معها. كما يبرز من هذه النقلة الكيفية، ان الأداء الفردي المجزأ لرأس المال المصري يبين الضعف النسبي لكل هذا الرأسمال خاصة في مواجة تحالف الملكية العقارية الكبيرة مع رأس المال الأجنبي صاحب الوجود الفعلي (سياسياً وعسكرياً) في مصر، الأمر الذي يستصرخ ضرورة استجماع قوى رأس المال المصري (مجمعاً) من خلال سلطة الدولة.

على هذا النحو تبرز النقلة الكيفية التي أحدثتها فترة الحرب العالمية الثانية متطلبات استكمال البناء الصناعي في مواجهة الريف، الأمر الذي يطرح المشكلة الزراعية على المسرحين الاجتماعي والسياسي طوال الأربعينات. كما تبرز أن

حل هذه المشكلة واعطاء رأس المال الصناعي مكنات أكبر يستلزم تغيير التنظيم السياسي، الأمر الذي طرح مصير دولة الملكية العقارية الكبيرة (في تحالفها مع رأس المال الانجليزي) على المسرح السياسي في النصف الثاني من الأربعنيات. ويسمح تفسخ مؤسسات دولة الملكية العقارية الكبيرة فيما عدا الجيش (تفسخا جعلها تفقد فعاليتها حتى في مواجهة ارهاصات التعبير الايديولوجي والسياسي عن قوى المنتجين المباشرين)، نقول يسمح تفسخ هذه المؤسسات واستغلال قاعدة الصراع من أجل التحرر الوطني (الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بفضل التسييس الذي عاشه المجتمع المصري) لرأس المال المصري من اعادة التنظيم سياسياً من خلال السيطرة على أجهزة الدولة.

ويتم ذلك عن طريق المؤسسة الوحيدة من مؤسسات دولة الملكية العقارية الكبيرة التي لم يصبها التفسخ: الجيش، وتهدف اعادة التنظيم السياسي الى تحقيق هدف ثلاثي:

ـ القضاء على الملكية العقارية الكبيرة بضرب ركيزتها الاقتصادية في الريف وتقليم الأظافر السياسية للقوى الاجتماعية الأخرى من خلال عملية القضاء على تسييس المجتمع المصري (بحل الأحزاب السياسية والسيطرة على التنظيمات النقابية والطلابية واحتكار الدولة للانشغال بالقضايا العامة.. الى غير ذلك) (وان كان ذلك لا يحول دون الاستعانة بالقوى الاجتماعية الشعبية في اللحظات التي يمتد فيها صراع رأس المال المصري مع رأس المال الدولي المهيمن في المنطقة، خاصة رأس المال الانجليزي والفرنسي، ومع بلورة الظاهرة الاستعمارية، أي اسرائيل، في مرحلة أولى إلى ان ينتهي أمر رأس المال في مصر بالتحالف مع رأس المال المهيمن في المنطقة).

ـ الهدف الثاني يتمثل في تحقيق نوع من الاستقلال السياسي في مواجهة رأس المال الدولي. وهو ما تسمح به علاقات القوى الدولية، خاصة في فترة انتقال الهيمنة في المنطقة من رأس المال الانجليزي الى رأس المال الأمريكي،

وظروف الحرب الباردة، ومساندة قوى المعسكر الاشتراكي لرأس المال المصري.

ـ ويكون الهدف الثالث هو تمكين رأس المال المصري، كقوة اجتماعية، من الأداء «المجمع» من خلال سلطة الدولة، إذا ما عجز الأداء الفردي المجزأ عن استكمال البناء الصناعي.

١٢ ـ وهكذا، لا يمكن للبناء الصناعي أن يكتمل في المرحلة الثانية، التي تبدأ مع بداية الخمسينات، الا من خلال تغيير التنظيم السياسي على نحو يعطي لرأس المال المصري حرية أكبر في اتخاذ القرار وامكانية لاستجماع قواه «المجتمعة» من خلال سلطة الدولة. وما تكاد تتاح له فرصة هذا الاستجماع (التي لا تتحقق سياسياً إلا مع بداية عام ١٩٥٧ بعد أن تأكد اخفاق دعوة رأس المال المصري والأجنبي، التي وجهت عقب السيطرة على الحكم، الى الأداء الفردي في اتجاه استكمال البناء الصناعي) حتى تبرز في ذات الوقت، خلال فترة لا تتعدى التسع سنوات، الحدود التاريخية لرأس المال المصري في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى وفي مواجهة الشكل الجديد لهيمنة رأس المال الدولي، شكل رأس المال الأمريكي، أي تبرز حدوده بالنسبة لحل القضية الاقتصادية والاجتماعية وحدوده بالنسبة لحل القضية الوطنية، في مرحلة تاريخية لم يعد من الممكن الفصل بينهما. الأمر الذي يفرض نفسه على الساحة الاقتصادية والاجتماعية مع نهاية «الخطة الخمسية الأولى» وسياسياً، مع الهزيمة التي تلحقه في ١٩٦٧. وبهذا تكشف سيطرة رأس المال المصري على سلطة الدولة عن محدودية انفاسه التاريخية، معلنة انتهاء الفترة المنتجة من عمر رأس المال في مصر، الفترة التي تبدأ في صبيحة العشرينات وتنتهي في ضحى الستينات. يلعب في أثنائها بعض الدور المنتج وبعض الدور الوطني. ولكنه يعجز عن استكمال هذا وذاك، إذ لم يعد ذلك من مهمة رأس المال تاريخياً خلال المرحلة الهابطة لتطور كل التكوين الاجتماعي الرأسمالي. وعليه يصبح من الطبيعي أن ينتهي الأمر برأس المال في مصر بأن يكف عن ان يكون وطنياً ويصبح محلياً ويتخلى عن كل دور منتج ويقبل التبعية

ويفتح باب الاقتصاد المصري على مصراعيه! لرأس المال الأجنبي للدخول، ولرأس المال المحلي للخروج.

* * *

بهذا يكتمل لنا الخط الفكري للملامح العامة لحركة الاقتصاد المصري منذ ادماجه في السوق الرأسمالية العالمية حتى سبعينات القرن العشرين. يهمنا هنا بصفة خاصة الفترة التاريخية الحاسمة في خلق نوع الهيكل الاقتصادي الذي ما زالت خصائصه الأساسية تميز هيكل الاقتصاد المصري الذي برز مع نمط العلاقات الاقتصادية التي تقوم حالياً بينه وبين بقية أجزاء الاقتصاد الدولي.

ثانياً ـ آلية الادماج في فترة خلق الهيكل الاقتصادي الجديد:

مؤدى الفكرة الأساسية التي تبين طبيعة هذه الآلية أننا بصدد الية الخلق التاريخي للتخلف الاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية من التحول التاريخي لهيكل الاقتصاد الوطني لكي يتم الانتاج أساساً استجابه لاحتياجات الاقتصاد «الأم» الذي هو من قبيل اقتصاد المبادلة المعممة. هذا التحول أخذ مكاناً من خلال تحول الأرض، أو أية وسيلة للانتاج أساسية، إلى سلعة. أثناء هذه العملية عادة ما يغير الفائض الاقتصادي من شكله العيني ليستطيع الاستجابة الى الاحتياجات المحددة لرأس المال في الاقتصاد الأم (وهي احتياجات لا تكف عن التغير مع تطور هذا الاقتصاد الأخير). ويعبأ هذا الفائض بوسائل عدة، نحو الاقتصاد الأم، وتتمثل النتيجة في تحول الاقتصاد الذي أصبح متخلفاً الى اقتصاد تابع يستمد مصدر حركته من خارجه.

بالنسبة لمصر، تمت هذه العملية بنوع من الخصوصية عبرت عن نفسها في دور الدولة المصرية في هذه العملية كما تحقق طوال القرن التاسع عشر. وهو ما يستتبع التأكيد على ضرورة الوعي بالطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة: في مرحلة أولى هدفت الدولة المصرية إلى بناء اقتصاد مستقل في داخل السوق

العالمية وانما دون السماح لرأس المال الأجنبي بأن يلعب دوراً يذكر في داخل مصر. في مرحلة ثانية، تسعى الدولة الى بناء نوع من الاقتصاد السلعي داخل السوق الرأسمالية العالمية، ولكنها تقبل هذه المرة أن تقوم بذلك ليس فقط مع وجود رأس المال الأجنبي وانما بالالتجاء اليه في شكله المالي كذلك. لينتهي الأمر بالدولة الى تسليم الفلاح، الممثل الرئيسي للمنتجين المباشرين. الى رأس المال. لنرى بيان ذلك.

نقطة البدء للتعرف على عملية التكون التاريخي للتخلف في مصر، إن كان من الممكن أن نتكلم عن نقطة بدء ونحن بصدد تاريخ المجتمع، نحددها، في مجال حديثنا هذا، بالوضع عشية الحملة الفرنسية التي قادها نابليون بونابرت ١٧٩٨. هذا الوضع كان يتميز بخصائص متعددة متشابكة نقتصر منها على ما هو لازم لابراز جوهر المشكلة من الناحيَة الاقتصادية[١].

ـ مجتمع زراعي قوامه ما يقارب ٢,٥ مليون من السكان يعيشون على النشاط الزراعي وبعض النشاط الصناعي الحرفي في القرية وفي المدينة، يقوم النشاط الزراعي فيه على زراعة أرض تقدر مساحتها بما بين ٢,٥ ,٣ مليون فدان.

(١) استعنا في جمع هذه الخصائص بمراجع نذكر أهمها فيما يلي: عبد الرحمن الجبرتي، عجائب الاثار في التراجم والأخبار، تحقيق حسن محمد جوهر، عبد الفتاح السرنجاوي والسيد ابراهيم سالم، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٠ ـ فولني، رحلة في سوريا ومصر (١٧٨٧)؛ حسين أفندي الروزنامجي (١٨٠١)؛ تقرير بورنغ (١٨٣٩) وكلها منشورة في نصوص ووثائق في التاريخ الحديث والمعاصر، جمعها وقدم لها الدكتور محمد فواد شكري والدكتور محمد أنيس والسيد محمد رجب حراز، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٥١ ـ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الريف المصري في القرن الثامن عشر، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٤ ـ محمد كامل مرسي، الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى الآن، القاهرة: ١٩٣٦.

La Description de l'Egypte, état moderne, 4 vols, Paris, 809 - 12 - Y. Artin, La Propriété foncière en Egypte, Le Caire 1883 - G. Baer, A History of Land Ownership in Modern Egypt, 1800 - 1950. Oxford University Press, London, 1962.

ـ يعتمد النشاط الزراعي على الري (ورى الحياض أساسا)، وهو نشاط متنوع، موجه للحاجات الداخلية، ينتج أساساً المواد الغذائية وبعض المدخلات اللازمة للانتاج الصناعي.

ـ وجود عدد من المدن الهامة (القاهرة، يسكنها ٢٦٠ ألف نسمة، دمياط ٢٥ ألف، المحلة الكبرى ١٧ ألف، الاسكندرية ورشيد، كل منها ١٥ ألف نسمة)، تقوم بفضل ما تنتجه الزراعة من فائض وبفضل نشاط الحرف الصناعية وبعض النشاط التجاري الذي كانت تختلف أهميته مع حركة التجارة الخارجية.

ـ في الزراعة كان المنتجون المباشرون، الفلاحون. ينتجون ناتجاً زراعياً:

* يغطي استهلاك الفلاحين ومستلزمات تجدد الانتاج الزراعي (في الفترة المستقبلة) وكذلك استهلاك الطبقات الاجتماعية الأخرى، وخاصة تلك التي تعيش في المدينة.

* ويزود الصناعات الحرفية بمستلزماتها من مدخلات زراعية.

* ويمكن في النهاية، من تصدير جزء من الناتج الزراعي يأخذ أساساً شكل المواد الغذائية (القمح والأرز) في داخل حدود الامبراطورية العثمانية.

ـ يتركب المجتمع من: فئة حاكمة من العثمانيين والمماليك. في المدن وجدت فئات من المصريين كموظفي الدولة، وكتجار، وكأعضاء للطوائف (الحرف الصناعية) وكرجال الدين (العلماء). أما في الريف فتمثلت الغالبية العظمى في الفلاحين المصريين.

ـ في إطار الشكل التنظيمي القائم حينئذ، كان الوضع يتميز بوجود نوع من التوازن بين السكان والموارد المادية (هذه الحقيقة في غاية الأهمية ويتعين استبقاؤها في الذهن، لأن اختلال التوازن بين السكان والموارد

سيكون نتيجة ادماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، كما تحقق خلال القرن التاسع عشر)[1].

- في الريف كان النشاط الزراعي يتم في إطار شكل من أشكال تنظيم العلاقة بين الأفراد فيما يتعلق بالأرض، باعتبارها وسيلة الانتاج الأساسية. كان هذا التنظيم يرتكز على مبدأ أن الأرض، أو على الأقل معظم الأرض، مملوكة للدولة. ليس للفلاح عليها إلا حق الإنتفاع، يتمتع به طالما هو يوفى بالتزاماته تجاه الدولة. أما التعبير الفعلي عن التنظيم فقد كان أكثر تعقيداً في واقع الممارسة الاجتماعية:

* لتحصيل الضرائب وجد الملتزمون، يتوسطون بين الدولة والفلاح. وقد كان لهؤلاء سيطرة فعلية على الأرض. يدفعون للسلطة المركزية الضريبة المحددة (الميري) ويحتفظون لأنفسهم بالفرق بين الضريبة وما يحصلون عليه من الفلاح، وهو ما يسمى «بالفايظ»، أي الفائض.

* وكان لبعض الأفراد حقوق مشابهة للملكية الفردية على بعض أجزاء من الأرض. كما وجدت ملكية الوقف (بنوعية الأهلي والخيري).

- وتأتي الحملة الفرنسية، في ١٧٩٨ ـ ١٨٠١، لتمثل أول مواجهة بين رأس المال والمجتمع المصري. والأدق أن نقول أول عدوانية لرأس المال على هذا المجتمع. ويواجه المجتمع المصري برشادة رأس المال مواجهة مباشرة وهو ما يمثل نقطة تحول كيفي في عملية اندماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية. وكان هدف الحملة من الناحية الاقتصادية، تحويل مصر إلى مزرعة كبيرة، تعوض فرنسا عما فقدته في حروبها الاستعمارية مع انجلترا في القرن

---

(١) وهو ما يعني أن «الانفجار السكاني» كان نتاج عملية التكون التاريخي للتخلف وليس هو الذي انتج التخلف.

الثامن عشر، في أمريكا وجزر الهند الغربية. ولأول مرة ينظر إلى المجتمع المصري، موضوعياً، كما لو كان وحدة إنتاجية واحدة يلزم لاستغلالها التعرف على امكانياتها وترسم السياسات التي تبين سبل الاستغلال. لتحقيق الهدف كان من اللازم إذن التفكير في عائلة من الإجراءات يقصد بها أحداث تغييرات جذرية:

- لمعرفة الإمكانيات والموارد: السكان والقوة العاملة فيها، الموارد الطبيعية وخاصة الأرض والمياه، الموارد المادية الأخرى.. إلى غير ذلك، كان من اللازم القيام بمسح شامل، بدأ في اثناء وجود الحملة وتبلور في عدد من الدراسات الهائلة، تمثل مصدراً في غاية الثراء في معرفة أحوال مصر في بداية القرن التاسع عشر: وصف مصر La Description de l'Egypté - العقد المصري La Dec- - ade Egyptienne رسائل مصر Le courrier de lEgypte .

- لإنتاج النوع من المحصولات الصناعية الذي تبحث عنه الصناعة الفرنسية يكون من اللازمة أن تتحول الزراعة المصرية من زراعة تقوم على ري الحياض إلى زراعة ري دائم. ذلك أن معظم المحصولات المطلوبة على نطاق متسع هي من المحصولات الصيفية. هذا يتضمن تغييرات معتبرة في قوى الانتاج، السيطرة على النهر، حفر الترع والمصارف، ادخال محصولات جديدة وفنون انتاجية وما يتبعها من معرفة فنية جديدة لدى القوة العاملة.

- ولتعبئة الفائض الزراعي يكون من اللازم اعادة النظر في وسائل تعبئته أي في الاطار التنظيمي للنشاط الزراعي وسبل تعبئة الفائض نحو المدينة. ومن هنا تكون الأفكار والاجراءات الخاصة بتنظيم الملكية وتنظيم الادارة بصفة عامة والادارة المالية بصفة خاصة ونظام الضرائب بصفة أخص (مناقشات ٤ ـ ٢٠ أكتوبر ١٧٩٨ وقانون ١٦

سبتمبر ١٧٩٨).

- وتفشل محاولة رأس المال الفرنسي في أن تخلق من الاقتصاد المصري اقتصاداً تابعاً، ولكن عملية المسح الشامل والسياسات التي رسمت تفيد في المرحلة التالية في محاولة بناء اقتصاد مصري غير تابع في السوق الرأسمالية العالمية، وهي المحاولة التي قامت بها الدولة المصرية، وعلى رأسها محمد علي، في الفترة ما بين ١٨٠٥ - ١٨٤٠.

وتتضمن هذه المحاولة أول بناء صناعي ذي وزن نسبي هام، بما يتضمنه من اعادة تنظيم للنشاط الزراعي:

- تؤدي مجموعة الأحداث التي عرفتها مصر في نهاية القرن الثامن عشر (الحملة الفرنسية واشتداد حدة الصراع الانجليزي/ الفرنسي، محاولة الانجليز لغزو مصر في ١٨٠٧، الحروب النابليونية في أوربا) إلى ازدياد درجة احساس الدولة المصرية بالطلب في السوق العالمية، وخاصة في بلد كانت دائماً في مفترق طرق التجارة الدولية تستفيد من التجارة العابرة بالاضافة الى التجارة التي تستند الى قاعدتها الانتاجية الدائمة. ومع ارتفاع أثمان الحبوب بسبب الحروب النابليونية يتجه القمح المصري نحو أسواق أوربا تصدره الدولة المصرية رغم الحظر المفروض قانوناً على تصدير المواد الغذائية خارج حدود الأمبراطورية العثمانية. (هذه الاستجابة للطلب المتزايد في السوق الدولية ستعبر عن نفسها في تاريخ لاحق (في عشرينات القرن التاسع عشر) بالنسبة للطلب العالمي المتزايد على القطن مع توسع صناعة المنسوجات، ومع قيام الدولة المصرية بخطوات واسعة في البناء الصناعي.

- تمثل الهدف حينئذ في بناء اقتصاد يقوم على الانتاج السلعي يمثل جزءا مستقلاًمن الاقتصاد العالمي، بناء يتم من خلال نوع من رأسمالية الدولية، تتولى فيه الدولة مسئولية إرساء البناء الصناعي.

- لكي يتم ذلك تمثل زيادة وتعبئة الفائض الإقتصادي السبيل الأكثر أهمية.

- لزيادة الفائض وتعبئته كان من اللازم أن تقوم الدولة باعادة تنظيم الزراعة، فيما يتعلق بملكية الأرض وقوى الانتاج.

- بالنسبة لملكية الأرض احتكرت الدولة الأرض وتركت للفلاح الانتفاع بها طالما هو يدفع الضرائب، تم انهاء نظام الالتزام وأصبحت العلاقة بين الفلاح والدولة مباشرة. وانحسرت أهمية ملكية الوقف. وأعيد تنظيم الضرائب.

- فيما يخص قوى الانتاج استصلحت أراضي جديدة، واتسعت رقعة الأرض التي تروي وفقاً لنظام الري الدائم. تم تنفيذ العديد من الأشغال العامة من حفر للترع والمصارف وانشاء للكبارى وإقامة للجسور وبناء للسواقي. ادخلت محصولات جديدة وفنون انتاجية جديدة (خاصة بالدورة الزراعية، بطرق الري الجديدة، بالعمليات اللازمة للمحاصيل الجديدة والمحاصيل القائمة.. إلى غير ذلك). التوسع في الاشغال العامة وزيادة معدل القيام بها، وإدخال محصولات جديدة غزيرة الاستعمال لعنصر العمل. كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب علي القوة العاملة، التي كانت تستخدم لحد كبير وفقاً لنظام السخرة (هذا الطلب على اليد العاملة، يضاف الى الطلب عليها للأعمال الحربية والبناء والانتاج الصناعيين).

- وكسبيل اضافي لتعبئة الفائض الزراعي قامت الدولة باحتكار التجارة

الداخلية والخارجية، تجارة المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية. وعليه تتم تعبئة جزء معتبر من الفائض الزراعي من خلال شروط المبادلة بين الريف والمدينة(١). ويأخذ الفائض الزراعي بذلك اشكالاً عدة:

* العمل، وخاصة المسخر.

* ما يدفع عيناً، بواسطة الضرائب وما يشابهها.

* وما يعبأ عن طريق الأثمان.

ـ لضمان استمرار الانتاج في الزراعة وتعبئة الفائض ونقله إلى المدينة كان من اللازم أن يعاد النظر في الاطار القانوني لحياة الفلاح، بإصدار ما يعرف بلائحة زراعة الفلاح في ١٨٢٩ ـ ١٨٣٠.

ـ إذا ما ضمنت الدولة تعبئة الفائض الزراعي وتحويل الشكل العيني لجزء منه في السوق الدولية (عن طريق تصدير سلع زراعية واستيراد سلع صناعية) أصبح من الممكن ارساء بناء صناعي كبير خلال ما يقرب من ثلاثة عقود: في بداية ثلاثينات القرن التاسع عشر كان يوجد ٣٠ مصنعاً للغزل والنسيج: كان الغزل المنتج يشبع كل احتياجات مصانع النسيج، مع تصدير جزء من الانتاج

(١) توضح الأمثلة الآتية سياسة الأثمان التي كانت تمارسها الدولة (ثمن الأردب بالقروش):

السلعة	الثمن الذي تشترى به الدولة من الفلاح	الثمن الذي تبيع به في السوق الداخلية	ثمن التصدير
القمح	٢٧	٥٦	٩٠
الذرة	١٦	٢٧	٦١
الفول	١٨	٣٢	٤٦
الشعير	١٨	٣٥	٤٦
الأرز	٦٠		٢٧٠

للخارج. كما أن المنسوجات المنتجة محلياً كانت تغطي كل احتياجات السوق الداخلية وتغذي بعض الصادرات لسوريا والأناضول والسودان وشبه الجزيرة العربية طاردة بذلك المنتجات البريطانية من هذه الأسواق. كما وجدت وحدات لإنتاج المنسوجات الصوفية والحريرية والكتانية. في صناعة المعادن كان يوجد ٨٠٠ فرن لإنتاج المعدات وقطع الغيار وكل لوازم الحرب التي كانت تستوردها مصر من أوربا فيما سبق، كما وجدت مصانع لانتاج الأسلحة. ولقد سمحت هاتان الصناعتان بإيجاد اسطول نقل بحري كان ينقل صادرات وواردات مصر. كما وجدت صناعات السكر والصبغة، وكانت المصانع في هذه الصناعة الأخيرة تستخدم سدس محصول التيل (الانديجو). ووجدت ورشتان لصناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية، كانت تغطي كل احتياجات السوق الداخلية. كما وجدت صناعة دبغ الجلود وصناعة الورق والمواد الكيماوية. أخيراً كان القطاع الصناعي يستخدم في ١٨٢٣ قوة عاملة قدرت بحوالي ٢٦٠٠٠٠ عامل أجير في الوقت الذي لم يكن سكان مصر قد وصلوا فيه إلى أربعة ملايين نسمة[1].

- يرتبط بهذا الجهود الكبيرة في مجال التعليم بكافة أنواعه ومراحله وبدء سياسة ارسال البعثات التعليمية إلى اوربا من منتصف عشرينات القرن التاسع عشر.

- **وكان من أهم خصائص هذا التحول الاقتصادي انه تم ليس فقط دون الالتجاء الى رأس المال الأجنبي وانما بالاستبعاد المتعمد لهذا الرأسمال.**

---

(١) انظر في تفاصيل ذلك والصناعات الأخرى: مصطفى فهمي، الثورة في صناعة مصر وآثارها الاجتماعية في القرن التاسع عشر، ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠ (باللغة الفرنسية) ليدن E.J. Brill, Leiden ١٩٥٤.

وكان معنى عملية التحول هذه أن تتطور علاقات الاقتصاد المصري مع السوق العالمية. كما يظهر من التعبير القيمي عن هذه العلاقات (بالجنيهات المصرية):

السنة	السكان	قيمة الصادرات	قيمة الوردات
١٨٠٠	٢٤٦٠٠٠٠	٢٢٨٠٠٠	٢٦٩٠٠٠
١٨٥٠	٤٦٩٠٠٠٠	٢٣٠٢٠٠٠	٢١٨٥٠٠٠

المصدر: محمد حسني عباس، مقال في تقدير التجارة الخارجية المصرية (باللغة الفرنسية)، القاهرة، ١٩٤٦، ص ٤١.

ونلاحظ فيما يتعلق بالهيكل السلعي للتجارة الخارجية، أولاً، زيادة أهمية المحصولات الصناعية والمنتجات الصناعية في صادرات مصر عبر فترة محمد علي، وثانياً، ازدياد أهمية الواردات من السلع الانتاجية الصناعية بالنسبة للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية (وقد انعكس هذا الاتجاه العام بعد ١٨٤٠).

ويعني تطور العلاقات مع السوق العالمية أن الاقتصاد المصري يصبح أكثر التصاقاً بالمنافسات والصراعات التي تعرفها هذه السوق، من ناحية، كما يصبح أكثر تعرضاً لتقلبات هذه السوق وأزماتها، من ناحية أخرى.

ـ في نفس الوقت، أدت الضغوط التي خلقتها عوامل متعددة (التوسع الصناعي وما يسلتزمه من الزراعة، الآثار غير المواتية للسياسة الزراعية على الفلاح، أثر الأزمة العالمية على ايرادات الدولة، ضغط القوى الأوربية)، وهي عوامل بدأت تطلق نفسها منذ نهاية عشرينات القرن التاسع عشر، نقول أدت ضغوط هذه العوامل الى تغير في سياسة الدولة الزراعية نحو الملكية الفردية

للأرض. وقد تحقق هذا التغير من خلال خلق ملكيات كبيرة لأعضاء الأسرة الحاكمة وكبار موظفي الدولة، مع بعض الملكيات المتوسطة لبعض المشايخ وبعض أغنياء الفلاحين. هنا نكون بصدد تطور قوى اجتماعية جديدة مرتبطة بالنشاط الزراعي. فإذا ما أضفنا الى ذلك ظهور الطبقة العاملة والاضمحلال النسبي لأعضاء الطوائف الصناعية والتجارية أمكننا تصور مدى التغير الكيفي الذي أصاب التركيب الاجتماعي لمصر.

ـ ولكن السيطرة المتزايدة للدولة المصرية على شرق البحر الأبيض، وهي سيطرة تحققت على حساب الامبراطورية العثمانية وورثتها الاحتماليين، أقلقت القوى الأوربية وعلى الأخص القوة التي كان لها الهيمنة في تلك الأونة. أي بريطانيا (على سبيل المثال، وقعت تركيا مع بريطانيا في ١٨٣٨ معاهدة بمقتضاها تعامل السلع البريطانية معاملة تفضيلية في أرض الامبراطورية العثمانية. وقد رفض محمد علي تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية واستمر في اتباع السياسة الحمائية للمنتجات المصرية ليس فقط داخل حدود مصر وانما كذلك داخل حدود بلدان الشرق الأوسط التي كان يسيطر عليها).

وبلغت عملية الصراع بين الدولة المصرية والمصالح التي كانت تسود السوق الرأسمالية في حوض البحر الأبيض ذروتها بعمل عسكري تم ابتداء من سبتمبر ١٨٤٠ بواسطة القوى الخمس التي وقعت معاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠، وهي بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا وتركيا. وتمثلت النتيجة في ضرب الدولة المصرية كقوة كان من الممكن أن تهدد مصالح رأس المال الأوربي، وخاصة رأس المال الانجليزي، تهديداً خطيراً في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ـ وبضرب الدولة المصرية يقضي على محاولة بناء إقتصاد مستقل في اطار السوق العالمي يرتكز على بناء صناعي. وإذا كانت هذه المحاولة لم تنجح فإن ما تم خلالها من تغيير في الاقتصاد المصري نحو إقتصاد مبادلة يساعد ويعجل من عملية ادماج الاقتصاد المصري في السوق الرأسمالية العالمية كاقتصاد تابع يخضع

هذه المرة لسيطرة رأس المال الأوربي بصفة عامة ورأس المال الانجليزي بصفة خاصة.

ـ ويبدأ رأس المال في التغلغل في الاقتصاد المصري كاقتصاد يشهد توسعاً في الانتاج السلعي وتزايداً في ادماجه في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتبدأ عملية الادماج وانما بقصد تعبئة الفائض الاقتصادي المصري نحو الخارج بعد أن كانت الدولة المصرية تستخدمه في البناء الصناعي والتوسع الخارجي بعد تغيير بعض أشكاله العينية من خلال التصدير والاستيراد. لكن رأس المال يتغلغل في شكل رأس المال المالي Financial capital. ولكي يتحقق هدفه كرأس مال مالي لا بد له:

* أن يزيل عقبة احتكار الدولة، ليس فقط في مجال النشاطات المالية والتجارية وانما كذلك في مجال النشاط الزراعي: لا بد أن تحل المبادرة الفردية محل الدولة.

* أن يجد ضماناً حيثما يقوم بعملياته الاقراضية. وكضمان لا يمكنه أن يجد خيراً من الأرض التي تمثل وسيلة الانتاج الأساسية في مجتمع ما يزال يغلب عليه الطابع الزراعي. وانما لكي يمكن للأرض أن تلعب دور الضمان لا بد وأن تصبح مما يمكن التخلي عنه والانتقال من شخص لآخر: لا بد من أن تتحول إلى سلعة، أي تصبح محلاً للملكية الخاصة الفردية.

* أن يتمكن رأس المال المالي من تلقي ما يبحث عنه على نحو مباشر: أي الفائدة وعليه لا بد من أن يزول التحريم الاسلامي للفائدة.

في هذه المجالات تعجل التحولات الجذرية من سرعة عملية ادماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كاقتصاد تابع. في هذه العملية يتميز الوضع المصري بخصوصية ترد الى الدور الذي تلعبه الدولة المصرية، وانما

بعـد أن تقـبل هذه المرة ليس فـقط وجـود رأس المال بصـفـة عـامـة ورأس المال الأجنبي بصفة خاصة. وانما بالالتجاء كذلك إلى هذا الأخير كرأس مال مالي.

ـ وتنشط الدولة المصرية مرة أخرى في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر. ويتجلى دورها بصفة خاصة:

* في مجال تركيز الأرض: خلال هذه الفترة تمتلك خُمس أرض مصر متمتعة هذه المرة بحق كامل يتضمن الانتفاع. ويتحول الفلاح الى مستأجر أو عامل أجير أو عامل بالسخرة.

* في استصلاح أراضي جديدة وادخال آلات ري والتوسع في زراعة القطن وقصب السكر[1].

* في بناء الصناعات، صناعات استهلاكية في أغلبها[2]، وخاصة تلك اللازمة لاجراء بعض عمليات تحويل الصادرات الزراعية. استثمار الدولة في هذا المجال يترجم نفسه في صورة واردات من السلع الصناعية تطلب من الأسواق الأوربية.

* في مجال بناء الأساس المادي للخدمات: السكك الحديدية والتلغراف والبريد[3]، الطرق، الموانى، الترع والمصارف والقناطر. وهو ما يعني كذلك طلباً على سلع صناعية تستورد من الأسواق الأوربية.

---

(١) زادت مساحة الأراضي المزروعة في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر بما يقارب المليون فدان، إذ كانت هذه المساحة مساوية لـ ٣٨٥٦٠٠٠ فدان في أواخر عهد محمد علي وبلغت ٤٨١٠٠٠٠ فدان في أواخر عهد اسماعيل.

(٢) وأهمها صناعات السكر والمنسوجات والدباغة والزجاج والورق والطوب.

(٣) انتهت سبعينات القرن التاسع عشر وبمصر ١٤٤٥ ميل من السكك الحديدية، بنى منها ٢٤٥ في الفترة السابقة على اسماعيل والباقي في عهده: وبلغ طوال الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ في مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متراً.

* في التوسع في التعليم والصحة وبناء المدن عن طريق استثمار في الأساس المادي لها وفي تكوين المدرسين. والى غير ذلك.

* في مجال التوسع في الخارج، هذه المرة نحو الجنوب (بعيدا عن الشمال)، الجنوب الافريقي (السودان، ١٨٦٥ ـ ١٨٧٦ ـ اثيوبيا ١٨٧٥/ ١٨٧٦)، مؤكدة البعد الأفريقي لمصر، بعد أن تأكد البعد العربي في محاولات الدولة المصرية في عشرينات وثلاثينات القرن التاسع عشر.

ـ وتمثل أثر كل ذلك في طلب متزايد على القوة العاملة. على أن نرى هذا الأثر كنقطة في **الاتجاه العام الذي يغطي القرن التاسع عشر والمتمثل في التزايد المستمر في الطلب على القوة العاملة الناتج عن تراكم رأس المال، وهو ما يحدث أثراً على السكان في الزمن الطويل، إذ يشير عملية تزايدهم**[١]. ولا يمكن لاستجابة عرض السكان إلا أن تكون بطيئة، إذ يتحقق العرض من خلال الأسرة، طبيعتها ومعتقداتها ومواقفها حيال الطلب المتزايد على القوة العاملة، خاصة إذا تمثل هذا الطلب في زيادة الالتجاء إلى السخرة[٢]. أو استخدام اليد العاملة في مقابل القليل (كان أول نزاع مكشوف بين الدولة المصرية ورأس المال الأجنبي هو ذلك الخاص بالقوة العاملة التي كانت تستخدم في حفر قناة السويس. إذ كانت تستخدمها الشركة صاحبة الامتياز في الوقت الذي بدأت

(١) قدر عدد سكان مصر في مستهل القرن التاسع عشر بما بين ٢,٥ ، ٣ مليون. وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ ، أي في أواخر عهد محمد علي، ٤٤٧٦٤٤٠ نسمة. وبلغوا سنة ١٨٥٩ ، في أواخر حكم سعيد، خمسة ملايين. ثم بلغ عددهم في أواخر عهد اسماعيل، في أواخر السبعينات، نحو ستة ملايين نسمة.

(٢) «وظلت السخرة سائدة في عهد اسماعيل، ولم تكن قاصرة على المنافع والأعمال العامة. بل كانت تستخدم لاستصلاح اطيان الدولة وأطيان الحكام، وبقيت . . . قاعدة الحكام في معاملة الفلاحين هي القهر والارهاق». عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٨ ، ص ٢٧٩.

الدولة تحتاج لهذه القوة العاملة لتعمل في أراضيها والأشغال العامة. وثار النزاع بين الدولة وشركة القناة. واحتكما الى نابليون الثالث الذي حكم برد القوة العاملة الى الدولة على أن تدفع الدولة تعويضاً للشركة تحدد بثلاثة مليون جنيه استرليني).

ـ وقد تحقق تشعب نشاط الدولة والتوسع في مداه، بأبعاد هائلة، مع التسليم بوجود رأس المال الأجنبي. بل يزيد على ذلك أن الدولة التجأت الى هذا الرأسمال في شكله المالي أو المصرفي. وفي غياب الانضباط المالي مثلت مصر لرأس المال المالي مرتعاًخصباً للاقراض، حيث كان من الممكن لأي فرد تقريباً أن يقرض الدولة بشروط خيالية (بالنسبة لسعر الفائدة والعمولة وغيرها من شروط الاقراض). (كان متوسط سعر الفائدة في الاسكندرية ١٠ ـ ١٢٪ في الوقت الذي كان لا يزيد على ٦٪ في فرنسا)[١].

ونعيش الفترة التاريخية التي شهدت هرولة البنوك الأوربية نحو مصر لانشاء فروع لها فيها. ويبدأ نظام مصرفي في الوجود، ولكنه نظام يولد أجنبياً. على هذا النحو تبدو الأهمية المزدوجة لمصر في نظر رأس المال الأوربي:

---

(١) أنظر في ذلك: L. Bouvier, L'Installation des reseaux des intérêts materiels européans en Méditerranée: XIX - XX. siecles, in, L'Imperialisme, SNED, Alger, 1970, p 32.

وانظر في تفاصيل القروض وشروطها الفصل الحادي عشر بعنوان «مأساة الديون» من كتاب عبد الرحمن الرافعي السابق الإشارة إليه، ص ٢٥ ـ ٧٧. وانظر كذلك:

National Bank of Egypt, 1888 - 1948, Cairo, 1948 - W S. Blant, Secret History of the British Occupation of Egypt, London, 1907 - A.E. Chroucheley. The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies & Public Debt, Cairo, 1936; The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938 - John Marlowe, Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974. Chapters 5 - 11 -

ج لاندو، بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.

* عن طريق اقتراض الدولة يستطيع رأس المال أن يجد مجالات للاقراض بأسعار فائدة خيالية.

* وبفضل الدور الحيوي الذي تلعبه الدولة في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي (والاجتماعي) يجد رأس المال الصناعي الأوربي في مصر سوقاً لمنتجاته الصناعية.

* ولكن ذلك لم يكن ليمثل إلا الطريق نحو عمل مباشر يقوم به رأس المال، عمل يوجد بمقتضاه في علاقة مباشرة مع المنتجين المباشرين في مصر، مع الفلاحين في مرحلة أولى ومع الفلاحين والعمال في مرحلة تالية.

ـ وعليه يكون تمويل التوسع في نشاط الدولة عن طريق الضرائب الباهظة التي تفرض على الفلاح ومن خلال الاقتراض من رأس المال الأجنبي. وقد ساعد على هذا التوسع الارتفاع الهائل في ثمن القطن المصري الذي سببته الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية (١٨٦٠ ـ ١٨٦٥) وتوقف وصول القطن الأمريكي الى مصانع النسيج في أوربا: بلغت قيمة الصادر من القطن المصري في ١٨٦١، ٨ مليون جنيه مصري. وزادت الى ٢٢ مليون في ١٨٦٥. وتغير المكان الذي تشغله صادرات القطن المصري فيما تستورده بريطانيا من القطن على النحو التالي: كانت تأتي في المرتبة ١٥ في ١٨٥٤، ووصلت الى المرتبة السادسة في ١٨٦١ ثم المرتبة الثالثة ٦٤/ ١٨٦٥. وهو ما يعني **زيادة الأهمية النسبية للدور الذي يلعبه القطن في الاقتصاد المصري الذي كان في سبيله إلى التحول إلى إقتصاد يقوم على زراعة تكف عن أن تكون متنوعة تنتج الغذاء والمواد الأولية للصناعة المحلية لتصبح زراعة أحادية المحصول يلعب فيها القطن الدور المحوري، مما يزيد من تخصيص الاقتصاد المصري في اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي ليصبح اقتصاداً أكثر اندماجاً في هذا الاقتصاد العالمي.**

ومع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية تنهار أثمان القطن في السوق العالمية وينهار معها جزء معتبر من مالية الدولة المصرية. وهو موقف لا يبشر بهناء إذا ما توالت فيه عمليات الاقتراض (وكثير منها كان لسداد ديون حالة) وفرضت عملية سداد الديون نفسها. وكانت دراما المديونية العامة، مديونية الدولة المصرية.

ـ ولقد أبرزت عملية سداد الديون التناقض بين الدولة، تساندها الآن طبقة الأعيان والعلماء وبعض التجار (وكلهم كانوا يستفيدون من نشاط الدولة في بناء الأساس المادي للخدمات وتنشيط الزراعة والصناعة والتجارة ويتضررون في نفس الوقت من ثقل عبء الضرائب التي تفرضها الدولة، رغم أن حاجة الدولة إلى المال وإصدارها لقانون المقابلة يعطي للأعيان ملاك الأرض مناسبة لتأكيد ملكيتهم الفردية للأرض وللتخفيف من عبء الضرائب مستقبلاً)، ورأس المال الأجنبي (الذي يزاحم الأعيان ويتقاسم معهم الفائض الزراعي ويحرمهم بوجوده وسيطرته من امكانية مشاركتهم في اتخاذ القرارات السياسية وتحقيق أمر السيطرة على الدولة). من الناحية السياسية تمثلت العملية في حركة ذات طبيعة وطنية تطالب بنوع من الحكومة الديموقراطية تكون قادرة على الحد من دور الخديو اسماعيل كشرط ضروري لتحسين الوضع المالي للدولة وحسن ادارة ماليتها ومن ثم الصراع ضد رأس المال الأجنبي. وتتطور الحركة إلى نوع من التحالف بين الخديو والأعيان والتجار والعلماء بعد اعلان اللائحة الوطنية (ابريل ١٨٧٩)[(١)] وصدور مشروع دستور مايو ١٨٧٩ الذي اعطى لهؤلاء دوراً كبيراً

(١) وقع على اللائحة الأشخاص البارزون في الهيئة الاجتماعية المصرية من الأعيان والباشوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش، وبلغ عدد الموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس الشورى النواب (ومعظمهم من ملاك الأراضي المصريين)، وستين من العلماء والهيئات الدينية، وفي مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريرك الأقباط وحاخام اليهود، و٤٢ من الأعيان والتجار (من بينهم عضو مجلس شورى القوانين محمود بك العطار شاهبندر التجار)، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين، و٩٣ من الضباط، الرافعي، المرجع السابق، ص ١٨٤.

في ادارة شئون الدولة، تحالفاً يهدد مصالح رأس المال الأجنبي، ويدفع بهذا الأخير الى التخلص من الخديو اسماعيل (في ٢٦ يونيو ١٨٧٩)(١). ولكن الحركة الوطنية تستمر ويزداد تبلورها بعد خلع الخديو وظهور الخديو (توفيق) تابعاً للقوى الأجنبية وتقودها قوى تهدف الى توسيع اطار السلطة لكي تتعدى الخديو بل والأعيان. وينتهي الأمر بتدخل رأس المال الأجنبي عسكرياً، رأس المال الانجليزي منفرداً هذه المرة، لضرب الدولة المصرية في يوليو ١٨٨٢. للمرة الثانية في أقل من خمسين عاماً.

ـ ولسداد الديون كانت الدولة المصرية قد لجأت الى الضرائب. ولكن لهذا المصدر من مصادر الايرادات حدوده حتى ولو قامت الدولة، بمقتضى قانون المقابلة، بتحصيل الضرائب مقدماً، وعن فترة مستقبلة. وقد لعب هذا الإجراء دوراً في تطور الملكية الفردية للأرض.

ـ وفي مرحلة ثانية، كان على الدولة أن تتخلى عن الأرض لرأس المال

(١) في أول اجتماع لمجلس شورى القوانين (٦ يناير ١٨٧٩) بعد قيام الوزارة المتضمنة لوزيرين أوربيين لهما حق الفيتو على قرارات مجلس الوزراء يرد النواب (ومعظمهم من الأعيان) على خطاب العرش بقولهم «نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها، المدافعون عن حقوقها، الطالبون لمصلحتها التي هي في نفس الأمر مصلحة الحكومة» نشكر الحضرة الجليلة التي «دعت نواب الأمة ليتداولوا في أمور المالية والاشغال الداخلية. . . حفظاً لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة (لاحظ تقديم مصلحة الوطن على مصلحة الحكومة). وتقدم الوزارة الجديدة مشروعاً لسداد ديون الدولة يقوم على اعتبار الدولة في حالة افلاس وترد القوى الوطنية (الاعيان والنواب والعلماء) على ذلك باللائحة الوطنية(في ١٢ ابريل ١٨٧٩) وتتضمن مشروعاً لتسوية مالية يعارض المشروع الأوربي ويؤكد أن ايرادات الحكومة تكفي مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة. وتطالب اللائحة الوطنية بتأليف وزارة وطنية مستقلة (يقصى عنها الأوروبيون) وتقرير نظام دستوري للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب. ويقبل الخديو اللائحة الوطنية ويبلغ وكلاء الدول الأجنبية بهذا القبول. كما يبلغهم بأن يقوم بتنفيذ «الرغبة العامة التي بدت من جميع طبقات الأمة» بقبوله لاستقالة وزارة الأمير محمد توفيق (التي كانت تتضمن الوزيرين الأوربيين) وتكليفه لشريف بتأليف وزارة جديدة بكتاب يقول فيه «اني بصفة كوني رئيس الحكومة ومصرياً، أرى من الواجب علي أن أتبع رأي الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية، بل ويصدر=

الأجنبي كسبيل للسداد[1] بعد أن كانت قد اقترضت بضمان الأرض، ولنسوق هنا، على سبيل المثال، ما تم بالنسبة لأراضي الدائرة السنية والدومين[2].

ـ بالنسبة لأراضي الدائرة السنية، كان الخديو اسماعيل قد رهنها عند اقتراض بعض الديون في السنوات ٦٥ ـ ١٨٦٧. وقد وضعت تحت ادارة خاصة وفقاً لقانون التصفية الصادر في ١٨٨٠ ليتم سداد الديون من ريعها. وفي ١٨٩٨ قررت الحكومة بيعها بما عليها من مبان وأدوات وسكة حديد الى شركة كونت لهذا الغرض، بمبلغ ٦,٤٣١,٥٠٠ جنيه مصري. تكونت هذه الشركة من بعض الممولين الفرنسيين والانجليز والمصريين، كان نصيب المصريين في هذه الصفقة ١٥٠ ألف جنيه، موزعة على النحو التالي:

ـ سوارس وشركاه (متمصر): ١٢٥ ألف جنيه.

ـ أربعة من كبار الملاك الزراعيين المصريين: ٢٥ ألف جنيه وهم أحمد السيوفي باشا، محمد الشواربي باشا، حسن بك عبد الرازق وعلي شعراوي بك. وقد قامت الشركة ببيع الأراضي بالمزاد العلني:

=الخديو مرسوماً (في ٢٢ أبريل ١٨٧٩) بتسوية الديون وفقاً للمشروع الذي تضمنته اللائحة الوطنية. وتقدم الحكومة في ١٧ مايو ١٨٧٩ لمجلس شورى القوانين مشروع دستور يخول لمجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة، وقوامها حق اقرار الميزانية وجعل الوزارة مسئولة أمامه. ولكن خلع الدولة الأوربية للخديو في ٢٦ يونير ١٨٧٩ يحول دون صدور المرسوم الخديوي بالدستور ولائحة الانتخاب. انظر في ذلك الوثائق الواردة بكتاب عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، الجزء الثاني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٨، ص ٧٨ـ٢٣٥.

(١) قارن الوضع الحالي مع المديونية الخارجية للاقتصاد المصري وامكانية أن تتخلى الدولة عن شركات القطاع العام لرأس المال الأجنبي، عن طريق عمليات بيع هذه الشركات، كسبيل للسداد.

(٢) أنظر في ذلك، رؤوف عباس، النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة (١٨٣٧ ـ ١٩١٤) ـ دار الفكر الحديث للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٤، وكذلك، على بركات تطور ملكية الأرض في مصر. القاهرة ١٩٧٤.

* بعد اعلان الشركة، قامت ببيع مساحات كبيرة من ٨٠ فدان إلى أربعة الاف فدان، اشتراها كبار الملاك الزراعيين من مصريين وأجانب.

* منذ مايو ١٩٠٠، تعرض الشركة مساحات من ٢٠ إلى ٥٠ فدانا تباع بالتقسيط على أقساط سنوية بضمان العين المباعة أو غيرها من ممتلكات المشترين. اشتراها كبار الملاك (الذين حققوا دخولاً كبيرة من ارتفاع أثمان القطن)، وكذلك متوسطو الملاك.

* وقد قام التجار الأفراد والشركات التي تكونت لهذا الغرض (كالشركة المصرية الجديدة، ودي فنتازي وشركاه) بشراءمساحات كبيرة من الشركة التي اشترت أراضي الدائرة السنية وقسموها الى قطع صغيرة تباع لصغار الملاك محققين بذلك أرباحاً أكثر.

ويمكن القول أن كبار الملاك هم الذين حصلوا على نصيب الأسد من أراضي الدائرة السنية (أمثال عمر بك سلطان في المنيا وعبد الحميد بك أباظة في الشرقية).

أما **أراضي الدومين** التي كانت مملوكة لأسرة الخديوي اسماعيل فقد تنازل عنها للحكومة نيابة عن العائلة في ٢٦ اكتوبر ١٨٧٨. وكانت قد رهنت ضماناً لقرض من بيت روتشيلد، ووضعت تحت ادارة لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء: مصري وانجليزي وفرنسي. وقد بدأت الحكومةفي بيعها بالمزاد العلني منذ أواخر القرن التاسع عشر، على تفرقة بين:

* الأراضي الخصبة، التي قسمت الى مساحات صغيرة ما بين ١٥ ـ ٢٠ فدان (بحد أدنى ١٢ فدان). وقد بيعت لفئة متوسطي الملاك.

* والأراضي اللازم اصلاحها، التي بيعت بأثمان زهيدة لكي تستصلح ويعاد بيعها لآخرين: شركات أراضي وبعض كبار الملاك، مثل بوغوص باشا نوبار وتيجران باشا، وغيرهم. وقد ضم ما بقي من هذه الأراضي لمصلحة الأملاك الأميرية في أبريل ١٩١٣.

وقد قامت **البنوك والشركات العقارية** (وكانت معظمها تحت سيطرة رأس المال الأجنبي) **بتمويل عمليات بيع وشراء الأرض.** وهي عمليات تتم أساساً بضمان الأرض (وهو تتحول إلى سلعة). الاستثمار الزراعي يتحقق في عملية تحويل الأرض الى سلعة في صورتي الاستثمار العقاري والاستغلال الزراعي. ويكون رأس المال الأجنبي (وبعض رأس المال المصري) مدفوعاً لهذا الاستثمار بعوامل عدة:

أ ـ تطور الزراعة (أي تحولها) وانتعاش السوق للنوع الجديد من الزراعة الذي ينتج إستجابة لاحتياجات السوق الدولية.

ب ـ هذا التحول تم من خلال تحويل الأرض الى سلعة (أي صيرورتها محلاً للملكية الخاصة الفردية) مع كفالة حق الأجانب في تملكها (بقانون صدر من الدولة العثمانية في ١٨٦٧).

جـ ـ مع الاستثمار الزراعي واجداً ضمانة في الرهن العقاري.

د ـ والمحاكم المختلطة تكفل منذ ١٧٧٣ الضمانات لحقوق المستثمرين الأجانب. وأهم الشركات التي قامت بتمويل عمليات بيع وشراء الأرض هي:

* البنك العقاري المصري الذي تأسس عام ١٨٨٠ برأس مال مصري متمصر (على رأسهم سوارس) في ارتباطه برأس المال المصرفي الفرنسي، وبعض رؤوس الأموال الانجليزية والبلجيكية والسويسرية. وقد ساعدت الظروف الاقتصادية السيئة (طاعون الماشية سنة ١٨٨٣ وإصابة محصول القطن بالآفات في ١٨٨٥) على نزع ملكية الأرض بواسطة البنك، وهو ما يمثل خطوة أخرى في سبيل مركزة الملكية (ونقول مركزة لأن تجميع الأرض يتم على حساب ملاك آخرين). وقد مثلت مساحة الأرض المرهونة للبنك ١٠٪ من أراضي مصر عام ١٨٩٥، ٢٥٪ في عام ١٩٠٧.

* الصندوق العقاري المصري، تأسس في ١٩٠١ برأس مال فرنسي بلجيكي.
* بنك الأراضي المصرية، الذي تأسس في ١٩٠٢ برأس مال انجليزي وفرنسي.
* كما تكونت شركات جديدة في الفترة من ١٩٠٧ ـ ١٩٢٤ (شركة انجليزية، شركتان فرنسيتان، شركة بلجيكية ـ فرنسية، بنك الماني).

وقد بلغ مجموع رأس المال العقاري ٥٩٦٨٠٠٠ جنيه في ١٨٩٧ و١٩٦٨٠٠٠٠ جنيه في ١٩٠٧. معظمه أجنبي. غالبية السندات تباع في الخارج. وقد خصص البنك العقاري المصري بعض سنداته للداخل واشتراها أجانب. وكانت مساهمة رأس المال المصري محدودة.

ـ ومن خلال ما تم لأراضي الدائرة السنية والدومين يبين كيف سلمت الدولة المصرية الفلاح لرأس المال الأجنبي. فبالقدر الذي تخلت فيه الدولة عن أراضيها بعد أن ركزتها في الستينات والسبعينات وحرمت الفلاح من حق الانتفاع وأصبح إما مسخراً أو مستأجراً أو عاملاً أجيراً، بهذا القدر تسلم الدولة الفلاح لرأس المال الأجنبي. وبالقدر الذي يصبح معه المرابي الأجنبي طليق اليد في التعامل مع صغار الملاك ومع الفلاحين بصفة عامة، بهذا القدر يسلم الفلاح مصيراً إلى رأس المال الأجنبي(١).

(١) قارن ما يحدث حالياً عند بيع شركات القطاع العام لرأس المال الأجنبي وتسليم القوة العاملة في الصناعة والخدمات لرأس المال الأجنبي، يستبقي لها فرص العمل في أحسن الحالات لمدة ثلاث سنوات من تاريخ البيع. وتتغير قواعد قانون العمل لتسمح له فيما بعد «بترشيد» استخدامه للقوة العاملة، أي بحرية التعامل «القانوني» معها. (انظر على سبيل المثال عقود بيع شركات النصر للتعبئة كوكاكولا (خمسة آلاف عامل) والمصرية للتعبئة (٩٠٠, ٣ عامل) والنصر للغلايات (١٢٠٠ عامل) وكلها بيعت في ٩٣/ ١٩٩٤ لرأس المال الأمريكي والكندي، مع بعض المشاركة من رأس المال السعودي.

وعليه تكون الأرض قد تحولت الى سلعة مع التركيز والتفتيت، ويكون المنتج المباشر، الفلاح، قد فصل عنها، وتكون الدولة المصرية قد لعبت موضوعياً دور تسليم الفلاح الى رأس المال الأجنبي الذي يؤكد من سيطرته بضرب نفس الدولة المصرية عسكرياً في ١٨٨٢.

* * *

الآن نستطيع أن نبرز الخط العام للتغييرات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد المصري خلال القرن التاسع عشر في إطار عملية تكون السوق الرأسمالية الدولية:

* أصبح الأمر يتعلق بهيكل اقتصادي يتم فيه الانتاج أساساً استجابة لإحتياجات خارجية، احتياجات السوق الدولية بصفة عامة ورأس المال المهيمين فيه بصفة خاصة.

٥ ـ لكي يمكن الاستجابة للنوع الخاص من هذه الاحتياجات الخارجية احتياجات رأس المال، يتغير الشكل العيني للفائض الاقتصادي، من المواد الغذائية الى القطن. وتصبح مصر لأول مرة في تاريخها مصدرة صافية للقطن ومستوردة للمواد الغذائية، وذلك ابتداء من ستينات القرن التاسع عشر.

* ويتحقق التغير في الشكل العيني للفائض من خلال تغييرات في قوى الانتاج التي يتأكد تحول معظمها الى سلع: قوة العمل، المدخلات الزراعية . . إلى غيره . .

* ولكي تستمر هذه التغييرات بعد حد معين كان من اللازم أن تتغير علاقات الانتاج من خلال تحول الأرض إلى سلعة يمكن التخلي عنها على أساس من الملكية الخاصة الفردية، الأمر الذي يمكنها من أن تلعب دور الضمان في الاستثمارات العقارية الزراعية. وقد تحقق تطور الملكية الفردية للأرض خلال القرن التاسع عشر مع التركز والتفتيت (لماذا التفتيت؟ لأن إعادة بيع جزء من الأرض بواسطة الشركات الأجنبية في

شكل قطع صغيرة يحقق ربحاً أكبر. وقد شجع اعادة مسح الأرض وتخفيض رسوم التسجيل من تقسيم الأطيان المشاعة وفرزها، وقد أعيد المسح كخطوة في سبيل تنظيم الملكية بقصد استقرار الفلاحين في القرى لضمان الانتاج واعادة تنظيم الضرائب على الأطيان (أحد وسائل تعبئة الفائض الزراعي). وقد نظمت بالأمر العالي في ١٨٩٩. ومع إعادة المسح تقسم الأطيان المشاعة وتفرز لأن الفرز يسهل على الملاك رهن الأرض).

* ويتميز التحول في هيكل الاقتصاد المصري بخصوصية تتمثل في الدور الذي قامت به الدولة المصرية: في مرحلة أولى لبناء اقتصاد سلعي مستقل في اطار الاقتصاد الرأسمالي الدولي تستخدم فيه الدولة المصرية السوق العالمية لتغيير شكل الفائض، وعلى الأخص جزء من الفائض الزراعي وتعبئته للبناء الداخلي والتوسع في العالم العربي، مرحلة تنتهي بضرب الدولة المصرية عسكرياً في ١٨٤٠. وفي مرحلة ثانية تنتهي بتسليم الدولة المصرية المنتجين المباشرين لرأس المال الأجنبي الذي ارتضت وجوده بل ولجأت اليه في صورته المالية لاحداث التغييرات التي قامت بها، في تناقض مع رأس المال الأجنبي خاصة في عملية سداد الديون، تناقضاً حل من خلال ضرب رأس المال الانجليزي للدولة المصرية عسكرياً في ١٨٨٢ وتغيير الشكل القائم لتلك الدولة تغييراً يؤكد عملية التحول وتغلغل رأس المال الأجنبي.

* وتتوج العملية في مجموعها بإدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، يتخصص في إنتاج القطن لاعباً بذلك دوراً في شكل من أشكال تقسيم العمل الرأسمالي الدولي كاقتصاد تابع تتم تعبئة جل الفائض الذي ينتج فيه الى الخارج: بصفة مباشرة، عن طريق تصدير الأرباح والفائدة وخلافه، وبصفة غير مباشرة عن طريق

شروط التبادل وميكانزم التبعية النقدية[1]، وغير ذلك. ويسهم الفائض الذي ينتجه الاقتصاد المصري في تطوير الاقتصاديات الأوربية الرأسمالية، مصبحاً مع ذلك اقتصاداً متخلفاً، يسهم في نمط رأسمالي لتقسيم العمل دولياً.

- وتبرز من ثنايا هذه التغييرات خريطة ملكية الأرض الزراعية بعد أن تحولت الملكية إلى ملكية خاصة فردية مع التركز والتفتيت وأهمية ملكية الأجانب في داخل الملكيات الكبيرة، كما يظهر من الجدولين الآتيين، وأولهما يبين خريطة الملكية بصفة عامة بالمقارنة بين ١٨٨٦، ١٩٠٧ والثاني يبين الوزن النسبي لملكية الأجانب:

(١) في كيفية استخدام النظام النقدي كآلية لتعبئة نحو الخارج انظر ما سبق في الفصل الرابع من الباب الأول.

فئات الملكية	١٨٨٩			١٩٠٧		
	المساحة بالفدان	عدد الملاك	متوسط ملكية الفرد	المساحة بالفدان	عدد الملاك	متوسط ملكية الفرد
أكثر من ٥٠ فدانا	٢١٩١٦٢٥	١١٨٧٥	١٨٤	٢٣٥٦٦٠٢	١٢٤٧٥	١٨٩
من ٣٠ – ٥٠ فدانا	٣٥٨٢٩٨	٩٢٩٧	٣٨,٥	٣٢١٥٠١	٨٦٠١	٣٧,٤
من ٢٠ – ٣٠ فدانا	٢١٧٣٤١	١٢٩٢٨	٢٤,٥	٢٧٨٧٩٣	١١٤٨٨	٢٤,٢
من ١٠ – ٢٠ فدانا	٥٧٤٠٨٤	٤١٢٧٦	١٣,٩	٥٢٢٥٢٨	٣٧٨١٧	١٣,٨
من ٥ – ١٠ افدنة	٥٦٥٨١٠	٨٠٨١٠	٧	٥٤٤٢٦٤	٧٧٦٦٣	٧
أقل من ٥ أفدنة	٩٩٣٨٤٣	٦١١٠٧٤	١,٦	١٢٦٤٠٨٤	١٠٠٢٨٠٦	١,٣
الجملة	٥٠٠١٠٠١	٧٦٧٢٦٠	٦,٥	٥٢٨٨٧٧٢	١١٥٠٨٥٠	٤,٦

المصدر : رؤوف عباس ، المرجع السابق ، ص ٦٧.

لاحظ ، بالنسبة للملكية ، أكبر من ٥٠فدانا ، زيادة درجة التركيز فى خلال الفترة : زيادة فى المساحة الكلية ، على حساب متوسطى الملاك وزيادة فى متوسط ملكية الفرد . ولاحظ ، بالنسبة للملكية الصغيرة (أقل من ٥ أفدنة) زيادة درجة التفتت : زيادة فى المساحة الكلية (على حساب متوسطى الملاك) ونقص فى متوسط ملكية الفرد .

ملكية الأجانب في ١٩٠١ :

المديرية	الاراضي المملوكة للاجانب (كنسبة من المساحة الكلية)	الملكيات الكبيرة: أكبر من ٥٠ فداناً (كنسبة من المساحة الكلية)	الملكيات الكبيرة الاجنبية (كنسبة من كل الملكيات الكبيرة)
القناة	٣٠,٣	٦٩,٢	٤٣,٦
البحيرة	٢٢,٦	٦٧,٦	٣٢,٤
الغربية	١٨,٩	٥٦,١	٣١,٧
الدقهلية	١٣,٩	٤٧,٨	٢٥,٢
القليوبية	١٠	٣٨,٨	٢١,٨
المنيا	٩,٤	٤٥,٧	١٨,٨
الشرقية	٨,٧	٥٠,٣	١٥,٥
الجيزة	٦,٥	٢٩,٠	٢٠,٧
الفيوم	٦	٤٠	١٤
قنا	٥,٨	٢٦,٨	١٨,٨
النوفية	٥,٣	٢٠,٧	١٨,٤
جرجا	١,٩	٢٠,٧	١٨,٤
بني سويف	١,٥	٣٨	٢,٨
أسوان	١,١	١٧,٦	٦,٣
أسيوط	٠,٩	٢٦,٤	٢,٥
المجموع	١٠,٩	٤٣,٤	٢٣,٠

المصدر: باير المصدر السابق الإشارة اليه، ص ٦٧.

لاحظ تركز ملكية الأجانب في الدلتا ومدن القناة والبحيرة بالقرب من مراكز تجمعهم في الاسكندرية وبورسعيد. هذا وستظل المساحة المملوكة في التزايد، علي الأقل حتى الحرب العالمية الأولى.

ـ **وتتغير خريطة القوى الاجتماعية في مصر:** تتأكد طبقة كبار ملاك

الأراضي، ويبرز من يقوم بالاستغلال الزراعي على أسس رأسمالية (الشركات الزراعية، بعض كبار ملاك الأرض الذين يقومون باستغلالها بأنفسهم وبعض كبار المستأجرين)، وتتبلور طبقة متوسطي الملاك، الغائبون منهم عن القرية والموجودون بها كفلاحين أغنياء. ويتميز صغار الفلاحين، يمثلون السواد الأعظم، من ملاك صغار وفلاحين بلا أرض يستأجرونها عيناً أو نقداً. كما تتحدد ملامح العمال الزراعيين الأجراء، الدائمين منهم والمؤقتين، وتتميز في داخلهم فئة عمال التراحيل. في اطار هذه الخريطة **تلعب طبقة ملاك الأراضي، خاصة بعد ضرب الثورة العرابية، دوراً رئيسياً** في الحياة الاجتماعية والسياسية في ظل سيطرة رأس المال الأجنبي، دوراً يبرر اختيارها، في هذه الدراسة التي تبين الخط العام لعملية التكون التاريخي للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر، لبيان تركيبها والكيفية التي تكونت بها تاريخياً.

ـ يمكن أن نميز في داخل طبقة كبار ملاك الأراضي أسرة محمد علي، كبار الموظفين، الأعيان، شيوخ البدو، الأقباط والأجانب:

أما أسرة محمد علي فقد تكونت الملكية الفردية لأفرادها من أراضي الأواسي والابعاديات والعهد والأراضي البور والأراضي التي يهجرها الفلاحون تحت وطأة الضرائب والجفالك[1]. وكانت أملاك الخديوي اسماعيل تتكون من أطيان الدومين (أطيان أفراد العائلة) وأملاك اسماعيل الخاصة (الدائرة السنية والدائرة الخاصة).

وتمثلت وحدات الاستغلال على أرض الخديوي في وحدات تستأجرها عائلات الفلاحين ووحدات تزرع لحساب الخديوي اسماعيل قدرت مساحتها بـ ١٨٢ ألف فدان. كانت تدار بواسطة فرنسيين وبعض الانجليز، وكان عليها ١٩

---

(١) انظر في تحديد مفهوم هذه الأنواع من الأراضي مؤلفنا الاقتصاد المصري، السابق الإشارة اليه، الفصل الثالث من الباب الثاني.

مصنعاً للسكر (إذ تم التوسع في زراعة قصب السكر عقب انهيار اثمان القطن بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية)، يضاف إلى ذلك ١٠ آلاف فدان من أراضي الدائرة الخاصة كانت تزرع لحساب الخديوي. على هذه الأرض كان يستخدم عملي السخرة والعمل الأجير. فيما عدا هذه الأراضي كانت وحدة الاستغلال هي عائلته الفلاح، وفي نهاية أيام اسماعيل كان مجموع أملاك الأسرة المالكة مكوناً من أملاك اسماعيل وعائلته.وتمثل ٢٠٪ من أرض مصر وأملاك بقية أفراد أسرة محمد علي وأوقاف الأسرة.

أما كبار **الموظفين** فكانوا في غالبيتهم من الأتراك والشراكسة والأكراد والشوام والأرمن (وكانوا يمثلون الغالبية في الوظائف المالية والخارجية)، ويضمون عدداً قليلاً من المصريين من ذوي الثقافة الذين يتكلمون اللغة التركية، وعادة ما كانوا يتزوجون من المعتقات من الأتراك والشراكسة. وقد بدأت قاعدة المصريين الذين ينتمون إلى فئة كبار الموظفين في الاتساع منذ منتصف القرن التاسع عشر: في نهاية حكم محمد علي بدأ المصريون في تولي الوظائف الادارية الصغرى ثم كان تجنيدهم في عهد سعيد وترقيهم إلى مرتبة الضباط، وبرز منهم رجال مثل رفاعة رافع الطهطاوي وعلي باشا مبارك وأحمد المنشاوي وأحمد عرابي ومحمد سلطان باشا. ومع الأزمة المالية للدولة (في أكتوبر ١٨٧٩) أبطلت الهبات من الأرض التي كانت تعطى لكبار الموظفين. واشترى هؤلاء من أطيان الميري (من أمثال أحمد رشيد باشا في الغربية وارسلان بك في المنيا واسماعيل باشا راغب في الغربية وحسن راسم في الدقهلية)، كما اشترى كبار الموظفين من الأراضي البور. وأخيراً تكونت ملكية كبار الموظفين للأرض من المنح التي كانوا يحصلون عليها من الدولة بدلاً من المعاش، اختيارياً في مرحلة أولى ثم إجبارياً في مرحلة ثانية عند عدم وجود مال سائل لدى الدولة.

وتكونت **فئة الأعيان** من العائلات الكبيرة من الفلاحين، وكان لشيوخها

نفوذ كبير على أساس الدور الذي يلعبونه في خدمة السلطة ومساحة الأراضي التي يسيطرون عليها. وترجع ملكية الأعيان إلى نظام الالتزام ووجود عدد من الملتزمين من بينهم وسيطرتهم على أراضي الوقف والأراضي خارج الزمام، زمام القرية، وأراضي المسموح. ومع الغاء نظام الالتزام في عهد محمد علي أصبحوا يمثلون سلطة الدولة، كمشايخ. وبدأت ملكيتهم كشيوخ للقرى (وعمد فيما بعد) تتكون عن طريق التلاعب في مكلفات الاطيان والسيطرة على أراضي المتوفين من ملاك الأثر (بلا ورثة أو بورثة قصر) والسيطرة على الأراضي التي يهجرها الفلاحون. كما أن بعض أراضي العهد كانت تبقى في يد العمد المتعهدين (بدفع الضريبة) وتتحول إلى ملك فردي (مثال، علي البدراوي في فوه). كما قام بعض العمد والمشايخ بشراء أطيان الميري والأطيان العشورية من كبار الموظفين (مثال، البدراوي أحمد في الغربية وأحمد زغلول في ابيانه). كما تكونت بعض ملكيات الأعيان من مساحات الأرض التي كان ينعم بها الحاكم على بعض العمد نظير خدماتهم (مثال ذلك الشيخ عبد العال بسمنود). وتكون البعض الآخر من قيام بعض العمد بأعمال التوريد للحكومة (مثال ذلك، علي البدراوي يبدأ كزيات ثم كمشد في سمنود ثم يصبح شيخاً من شيوخ القرية في عهد محمد علي). أخيراً تكتسب بعض العائلات مكانتها في الريف في البداية من الاشتغال بالوظائف الحكومية الأمر الذي تتمكن معه من تملك بعض الأرض وتصبح من الأعيان (عائلة عبد الغفار بتلا منوفية، البكباشي أحمد عبد الغفار، جندي يرقى من تحت السلاح ثم حصل على منحة من اسماعيل). وابتداءا من هذا يتوارث منصب العمدة (السلطة في القرية) في بعض العائلات (عائلة الشندويل، قرية شندويل جرجا - عائلة شعير بكفر عشما منوفية - الهرميل بابيار غربية - أبو حشيش بالمرصفا قليوبية - وأبو محفوظ بالحوالكة أسيوط - سليمان ببنى عبيد المنيا - الشريف في الغربية - الهواري في الفيوم - الجيار والوكيل في البحيرة - الشريعي في المنيا - الأتربي في

الدقهلية، خاصة في الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر، حتى منتصف القرن العشرين[1]. وقد وجدت محاولة لحماية أرض الأعيان من التفتيت تمثلت في قانون ١٨٦٩ الذي جعل تكليف الأرض باسم أكبر أولاد صاحب الأثر (ونحن نعتقد أن ملكية الأثر هي جنين الملكية الخاصة الفردية في ريف مصر[2]، ولكن هذا النظام الغي في ١٨٨١.

أما شيوخ البدو فقد تطورت بعض ملكياتهم على النحو الذي تطورت به ملكية الأعيان (آل أبو مناع، قنا - آل أبو كريشة، جرجا - آل أبو دومة طهْطا - آل أباظة بالشرقية - آل الشواربي بالقليوبية). وارتبط تكون النوع الآخر من ملكيات البدو بسياسة محمد علي وخلفائه الخاصة بتوطين البدو واستخدامهم حتى في مواجهة الفلاحين (أمثلة: آل الطحاوي بالقليوبية - قبيلة الجوازي بالمنيا). ويلاحظ أن الملكية كانت توجد في أيدي شيوخ القبائل. أما أفراد القبائل فلا يملكون ويذوبون في المجتمع المصري. وقد تركزت ملكية شيوخ قبائل البراعة والقوايد في الفيوم وبني سويف، وشيوخ قبائل الهنادي والعائد في الشرقية، وشيوخ قبيلة أولاد علي في البحيرة، وغيرهم كثيرون. وكانت أطيان شيوخ البدو عشورية حتى ١٨٥٥، ثم أصبحت خراجية، ثم استفادت من قانون المقابلة ١٨٧١ في سبيلها إلى أن تصبح ملكية خاصة فردية.

وقد مثل **الأقباط** عصب الجهاز الإداري منذ القدم، يقومون في داخله باعمال مسح الأرض وجباية الضرائب والمحاسبة والكتابة ويتوارثون هذه الأعمال. وقد تكونت ملكيتهم للأرض بطرق شتى، البعض يحصل على منح من محمد علي (باسيليوس بك بن المعلم غالي رئيس ديوان الرزنامجة، في المنيا وأسيوط والقليوبية - دوس طوبيا بك - حنا بحري بك). وقد كانت جباية

(١) محمد جبريل، مصر في قصص كتابها المعاصرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٢، ص ٢٣٧.

(٢) انظر مؤلفنا، الاقتصاد المصري، الفصل الثالث من الباب الثاني.

الضرائب مناسبة لاستغلال الفلاحين والسيطرة على أراضيهم بالنسبة لبعض الأقباط (المعلم رزق بكفور رزق، ميت غمر). وقام بعض الأقباط بشراء أرض من أطيان الميري (صليب منقربوس المليح، كفر الجرايدة غربية ـ المعلم رزق صليب، البحرية ـ أخوه سبدراوس صليب، البحرية). وقد نهج بعض الأقباط منهج شيوخ القرى (ميخائيل بك الأشروبي، المنيا ـ أخوه حنا وعائلته ـ المعلم جرجس، قرية اللاوندي، دقهلية، حيث كان يقوم بالنشاط الزراعي المصحوب ببعض عمليات التحويل الصناعي للمنتجات الزراعية، محلج للقطن ومعصرة للقصب، مستخدماً في النشاط الزراعي عدداً من مضخات الري الآلية ـ المعلم بطرس، الشيخ زايد بجرجا). وأخيراً تكون القسم الأكبر من كبار الملاك الأقباط ممن كانوا يشتغلون بالتجارة وخاصة التجارة الخارجية (كوكلاء لبيوت أوربية ابتداءا من تغلغل رأس المال الأجنبي في سبعينات القرن التاسع عشر) بعضهم كان يشغل الوظائف القنصلية لبعض الدول الأجنبية ويستفيد من الامتيازات الأجنبية (عائلة بشارة بالأقصر ـ عائلة ويصا بأسيوط (زراعة + نشاط تحويل كعصر القصب وتكرير السكر، وكانت تملك معظم أسهم شركة سكة حديد الفيوم الضيقة) ـ عائلة حنا ميخائيل باسيوط (بشرى وسينوث حنا): تقوم بالزراعة والنشاط المصرفي واقراض الفلاحين ـ عائلة مقار باسيوط ـ عائلة قرياقص وعبيد بقنا ـ عائلة حنا بسوريال بالمنيا).

أخيراً نجد **الأجانب** كفئة ذات وزن نسبي هام في اطار الملكية الكبيرة للأرض الزراعية. بدأت ملكيتهم في التطور منذ أواخر عهد محمد علي، حين منح بعض الابعاديات للأجانب الذين خدموا في الجيش والادارة، ومنح ابعاديات للكثير من التجار اليونانيين وعدد من التجار الانجليز. كما سمح لبعض الأجانب بأن يصبحوا متعهدين (بدفع الضرائب). كل ذلك رغم أنه لم يكن للأجانب الحق في تملك الأرض في ولايات الدولة العثمانية. ثم سمح سعيد باشا للأجانب بشراء مساحات واسعة من أطيان المتروك الخراجية.

تحولت بعدها الى أرض عشورية، ثم أصبح لهم حق ملكية تامة عليها. وبعد صور اللائحة السعيدية بدأ الأجانب يتوسعون في شراء الأرض ويسيطرون على الأراضي التي يعجز الفلاحون عن دفع ديونها. وكثيراً ما كانوا يمتنعون عن دفع الضرائب استناداً الى الامتيازات الأجنبية رغم أنها لا تخولهم ذلك، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى اصدار أمر في يوليو ١٨٦٠ يؤكد ضرورة دفعهم للضرائب. ثم جاء ترخيص الدولة العثمانية للأجانب بتملك الأرض (فيما عدا في الحجاز) في يونيو ١٨٦٧. وقد تملك بعضهم الأرض في صورة منحة من جانب اسماعيل (بوركر بك الحكيمباشي - باولينو بك كبير الصيادلة، البحرية - ورانت باشا مدير الأوبرا، كفر الدوار). إلا أن الجانب الأكبر من ملكية الأجانب كان لشركات الأراضي التي تأسست برأس مال أجنبي وقليل من رأس المال المصري في ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر (شركة الكوم الأخضر، البحيرة (١٨٧٤) - شركة ري البحيرة (١٨٨٣) التي تحولت الى شركة أراضي البحيرة - شركة أراضي أبو قير (١٨٨٧) - الشركة الزراعية الصناعية المصرية (١٨٨٧) - شركة أراضي الدائرة السنية (١٨٩٨). وقد بلغ مجموع ما يملكه الأجانب من أرض زراعية ٢٢٥١٨١ فدانا و٥٧٣٨١٩ فدانا و٦٢٢٥٢٢ فدنا في السنوات ١٨٨٧ و١٨٩٦ و١٩٠٦ على التوالي. وبلغت نسبة ما يملكونه في السنة الأخيرة ١٠ - ١١٪ من مجموع أرض مصر. وأخذ ٩٠٪ من ملكيات الأجانب صورة ملكيات تزيد مساحتها على ٥٠ فدانا. وكانوا يملكون في ١٩٠٦ حوالي ٣,٧٥٪ من جملة الملكيات التي تزيد مساحتها عن ٥٠ فدانا.

وانتهى الأمر بفئة الأجانب وقد احتوت خليطاً من الأوربيين (أفراد وشركات بعضها يضم بعض المصريين) والشوام (الموارنة) واليهود الذين اكتسبوا جنسيات اجنبية ليستفيدوا من الامتيازات الأجنبية (امثال سليم بك شداد ورزق الله بك شديد، سكاكيني باشا وحبيب باشا لطف الله) والأتراك الذين تجنسوا

بجنسيات أوربية لنفس الغرض (كعلي باشا لطفي)[1].

* * *

على هذا النحو يتم ادماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال تحولات هيكلية يصبح معها الاقتصاد المصري اقتصاداً يسهم في نمط لتقسيم العمل الدولي يحدد نمط علاقاته الاقتصادية مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي على نحو لا يختلف في الجوهر عن نمط العلاقات الاقتصادية الذي استخلصناه من قرائتنا لميزان المدفوعات المصري في اعوام ٨٣/ ١٩٨٤، ٩١/ ١٩٩٢ ٩٧/١٩٩٨.

* * *

بهذا تكتمل لنا معرفتنا لنمط العلاقات الاقتصادية التي تقوم حالياً بين الاقتصاد المصري وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي المعاصر. وجدنا أن هذا النمط لعلاقات التبادل يعكس نوعاً من مساهمة الاقتصاد المصري في نمط لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي، أو بعبار أدق لنمط من أنماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي. ووجدنا أن قيام الاقتصاد المصري بمثل هذه المساهمة انما يتم بفضل نوع من الهيكل الاقتصادي تكون تاريخياً من خلال عملية ادماج المجتمع المصري، على الأخص ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر، في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وتغلغل رأس المال الأجنبي وتحويل الانتاج الى انتاج سلعي يقوم على نوع من التخصص الدولي يفقده شروط السيطرة علي تجدد الانتاج الذاتي. ويتأكد هذا الهيكل حتى الحرب العالمية الأولى. ويزداد تأكيده رغم محاولات رأس المال المصري تحسين أوضاعه في التبادل الدولي في ظل التغير الذي شهده نمط تقسيم العمل الدولي منذ الحرب العالمية الأولى.

(١) انظر في كل ذلك وبتفصيل أكبر، الدراسة القيمة لرؤوف عباس حامد، السابق الاشارة اليها.

نرجو أن يكون واضحاً الان ما نراه من ضرورة الربط بين نمط العلاقات الاقتصادية الدولية ونوع مساهمة الاقتصاد الوطني في نمط لتقسيم العمل الدولي من خلال هيكل معين للاقتصاد الوطني يتحدد في اطار هيكل الاقتصاد الدولي في تطوره عبر المراحل المختلفة لتطور طريقة الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمي (والتي نعرف أن تطورها يتم من خلال عملية تراكم رأس المال، وهنا يكون التراكم على الصعيد العالمي). الأمر الذي يتعين معه التركيز على تاريخية نمط العلاقات الاقتصادية الدولية ابتداء من تاريخية نمط تقسيم العمل الدولي وتاريخية المرحلة من التطور التي يمر بها الاقتصاد الدولي. إذا كان ذلك واضحاً فانه يعكس منهجاً لرؤية العلاقات الاقتصادية الدولية يختلف عن المنهج الشائع.

* * *

لا يبقى، قبل أن ننتهي من هذا الباب، الا أن نعزز الوعي المنهجي الذي يتعين أن نتسلح به في دراستنا للعلاقات الاقتصادية الدولية كمظهر لأداء وتطور الاقتصاد الوطني كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالي الدولي في تطوره. وذلك باسترجاع موجز للخطوات التي اتبعناها للتعرف تعرفاً أولياً على العلاقات الاقتصادية الدولية التي تقوم حالياً بين الاقتصاد المصري وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي المعاصر.

١ ـ بدأنا من تصور للأداء اليومي للعملية الاقتصادية في واقع الحياة الاجتماعية الرأسمالية على فرض غياب النقود وعلى فرض أن الاقتصاد الوطني يعمل بمعزل عن بقية الاقتصاد الدولي، أي لا يدخل في علاقات اقتصادية مع الخارج.

٢ ـ في مرحلة ثانية، بينا كيف أن أداء العملية الاقتصادية لا يتحقق في واقع الحياة الاجتماعية إلا من خلال النقود، التي توجد في كافة جنبات الحياة

الاقتصادية، بل والاجتماعية، عبر المراحل المختلفة لأداء العملية الاقتصادية. كما أن أداء هذه العملية لا يتحقق في داخل الاقتصاد الوطني الا في ارتباطه مع الخارج بعلاقات اقتصادية متباينة تنجم من تحركات رؤوس الأموال والقوة العاملة والسلع (المنظورة وغير المنظورة) عبر اقليم الدولة. وهي تحركات تثير معاملات التبادل الدولي تتم تسويتها بالنقود، مع ما تثيره هذه التسوية من نظام نقدي دولي يتضمن، مع أشياء أخرى، تبادل العملات الوطنية فيما بينها في أسواق الصرف الدولية.

٣ ـ هذه الطوائف المختلفة من العلاقات الاقتصادية الدولية، وما ترتبه من حقوق والتزامات بالنسبة لكل اقتصاد وطني، تؤدي، كمعاملات دولية، إلى تغيير في المراكز الدولية للاقتصاديات الوطنية المختلفة خلال فترة الأداء الاقتصادي التي عادة ما تكون السنة. الأمر الذي يستلزم تسجيلاً احصائياً محاسبياً لنتائج التعاملات الدولية التي يدخل فيها الاقتصاد الوطني عبر سنة فائتة للتعرف على نوع العلاقات الاقتصادية التي قامت بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي والاثار التي رتبتها على المركز الدولي لهذا الاقتصاد وصافي ما تحققه المعاملات مع الخارج من نتائج إيجابية أو سلبية. وقد رأينا أن فكرة ميزان المدفوعات تمثل الاداة التقنية التي تمكن من هذا الرصد الاحصائي المحاسبي لنتائج العلاقات الدولية للاقتصاد الوطني.

٤ ـ ابتداءا من فكرة ميزان المدفوعات حاولنا قراءة ميزان المدفوعات المصري وميزان المدفوعات اللبناني عبر فترة زمنية تمكن من تحسس اتجاه زمني معقول لعلاقات الاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني مع بقية أجزاء الاقتصاد الدولي المعاصر. وتمكننا عبر هذه القراءة أن نتعرف على نمط العلاقات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المصري والاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الدولي المعاصر: نمط التجارة الخارجية (المنظورة وغير المنظورة) من حيث الهيكل السلعي الصادرات والواردات ومن حيث التوزيع الجغرافي لها بين بلدان

العالم، ونمط معاملات رأس المال، ونمط تحركات القوة العاملة عبر حدود الدولة.

٥ ـ ان من الممكن أن ننتقل مباشرة الى دراسة الكيفية التي يتم بها التعامل بين الاقتصاد الوطني وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي لنرى كيف تتحدد أثمان الصادرات وأثمان الواردات وأثمان الحصول على رؤوس أموال من الخارج، وما يعود على الاقتصاد الوطني من توظيف مدخراته في الخارج، والنتيجة الصافية التي تنجم عن تصدير جزء من القوة العاملة في الخارج. ونرى الشروط الأخرى التي يتم فيها التبادل بين الاقتصاد الوطني، ومن ثم النتيجة الصافية لكل معاملات الاقتصاد الوطني مع بقية اجزاء الاقتصاد الدولي. وما إذا كانت هذه النتيجة تؤدي الى تحسين أداء الاقتصاد الوطني في الداخل في الزمن القصير وتساعد على تطويره لنفي تخلفه الاقتصادي والاجتماعي في الزمن الطويل، أم على العكس من ذلك، تمثل في مجموعها عاملاً سلبياً في الزمنين القصير والطويل يستبقى للهيكل الاقتصادي الوطني خصائص الهيكل المتخلف.

٦ ـ ومن ثم كانت الفكرة التي تمكن من الانتقال من نمط العلاقات الاقتصادية الدولية الى نوع الهيكل الاقتصادي الداخلي: وهي الفكرة الخاصة بما يعكسه نمط العلاقات الاقتصادية الدولية من نوع لمساهمة الاقتصاد الوطني في نمط للتقسيم *الرأسمالي الدولي للعمل* في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي، باعتبار تميز الاقتصاد الرأسمالي باحتوائه عبر تاريخه لكل اقتصاديات العالم وتطوره من خلال عملية لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي. وانتهينا الى نوع مساهمة الاقتصاد الوطني في نمط تقسم العمل الدولي الحالي.

٧ ـ ثم رأينا أن هذه المساهمة هي من أداء جهاز انتاجي داخلي ذي هيكل يختلف في خصائصه الاساسية (التي تبين قدرات الاقتصاد الوطني على الانتاج

وتجدد الانتاج الذاتي، .وجوداً أو غياباً) إذا ما قورن بهيكل الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي ونوع مساهمتها في نمط تقسيم العمل الدولي. فكان المقصود هو رؤية كيف يمكن أن نتوصل من نوع مساهمة الاقتصاد الوطني في نمط لتقسيم العمل الدولي الى نوع هيكل الاقتصاد الوطني، في اطار الهيكل العام لمجمل الاقتصاد الدولي الذي يدور حول شكل تاريخي لتدويل الانتاج على اساس علاقات الانتاج الرأسمالية.

٨ ـ وبالتوصل الى نوع هيكل الاقتصاد الوطني الذي يتوافق مع نمط علاقاته الدولية كان التساؤل الخاص بالكيفية التي تحقق للاقتصاد الوطني مثل هذا الهيكل، الأمر الذي استلزم أخذ الحاضر كتاريخ، أي أخذ الحاضر كجزء من العملية التاريخية في مسارها المستمر بين الماضي والحاضر انتقالاً الى المستقبل. وكانت العودة الى التكوين التاريخي لهيكل الاقتصاد المصري وانما بعد اختبار المنهجية في قراءة لميزان المدفوعات اللبناني للتوصل إلى نوع الهيكل الاقتصادي كهيكل اقتصادي شديد التبعية في مواجهة رأس المال الدولي. نقول كانت العودة الى التكون التاريخي لهيكل الاقتصادي المصري الذي نجم، شأنه في ذلك شأن الهيكل الاقتصادي اللبناني، عن ادماج كل الاقتصاديات الوطنية في نمط تقسيم العمل الرأسمالي على الصعيد العالمي، أعطى لكل اقتصاد وطني نوعاً من المساهمة في عملية الانتاج وتجدد الانتاج على الصعيد العالمي، مع اختلاف كيفي في نمط المساهمة بين الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة وتلك التي أصبحت متخلفة. وقد استتبعت هذه المساهمة نوعاً من التعاملات بين الاقتصاد الوطني وبقية اجزاء الاقتصاد العالمي. لتنتج هذه التعاملات آثارها على أداء الاقتصاد الوطني في الزمنين القصير (الأداء الجاري) والطويل (التطور) لتبلور في النهاية حظ المجتمع الوطني من تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي.

ولكن ادراك دلالة العلاقات الاقتصادية التي تقوم حالياً بين الاقتصادين

المصري واللبناني وبقية أجزاء الاقتصاد الدولي المعاصر، ادراك دلالتها بالنسبة لحركتهما امكانية تطويرها، لكي يمكن التعرف على حظ المجتمع المصري والمجتمع اللبناني باجيالهما المتعاقبة من التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي، نقول أن ادراك هذه العلاقات الاقتصادية لا يتأتى الا بفهم أعمق لطبيعة الاقتصاد الدولي المعاصر.

الباب الثاني

في
الاقتصاد الدولي المعاصر

نقصد، في اطار دراستنا هذه، بالاقتصاد الدولي المعاصر مجمل النظام الاقتصادي الذي يحتوي اقتصاديات المجتمع الانساني في حركته منذ الحرب العالمية الثانية، بما تضمنته هذه الحركة من محاولات، من جانب مجتمع أو اخر، اما للتحول نحو تنظيم اقتصادي آخر أو لتحسين أوضاع الاقتصاد الوطني في اطار حركة التنظيم الاقتصادي الدولي القائم. هذا التنظيم الدولي القائم هو **تنظيم رأسمالي** يمثل في وضعه الراهن نتاجاً لعملية التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي. بدأت في مجتمعات أوربا الغربية كبلورة تاريخية لانجازات كل تطور المجتمع البشري، بالمساهمات الحضارية المختلفة لاجزاءه، في المجتمعات السابقة على الرأسمالية. واتجهت نحو العالمية منذ القرن السابع عشر، على الأقل. ودارت حول **تركيم رأس المال على الصعيد الدولي** الذي **يخلق عملية انتاج دولية**، من خلال **تقسيم عمل المجتمع الدولي** بين الدول وفقاً لانماط تختلف عبر تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ منتصف القرن التاسع عشر وتعكس بالتالي أشكالاً مختلفة لتدويل الانتاج، تتجه في المرحلة الحالية نحو ابراز زيادة تكثيف غلبة الاقتصاد على المجتمع وتطويعه للسياسة، التي تتبلور، أكثر من أي وقت مضى، كاقتصاد مكثف، يتم من خلاله **تجميع البشرية تجميعاً يسود فيه المنطق الاقتصادي كل دائرة المنطق الاجتماعي**، الذي تسعى فيه ايديولوجية رأس المال الى **اختزال الرشادة الاجتماعية الى الرشادة السلعية**، مع

تركيز في اطار هذه الأخيرة على المظهر التكنولوجي البحت[1].

للتعرف على أهم خصائص الاقتصاد الدولي المعاصر دون تطويل يلزم :

- أن نتعرف، في فصل أول، على خصائص عملية تراكم رأس المال في المرحلة الحالية من مراحل التطور الرأسمالي.
- أن نرى في فصل ثان، نمط التنظيم المؤسسي والقانوني للاقتصاد الدولي في تبلوره وتغيره منذ الحرب العالمية الثانية.
- لنرى، أخيراً، في فصل ثالث، اتجاه الأزمة الذي يغلب على حركة الاقتصاد العالمي على الأقل منذ بدايات سبعينات القرن الحالي.

---

(١) وكأن التكنولوجيا يمكن أن تكون محايدة اجتماعياً وكأن النشاط الاجتماعي يمكن أن يكون مفرغاً من العلاقات الاجتماعية، ولم يعد يحتوي الا على وسائل النشاط الاجتماعي (أي تقنياته)!!.

الفصل الأول

عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي

يقصد بتراكم رأس المال تخصيص جزء من الفائض الاقتصادي لتركيم وسائل الانتاج من فترة انتاجية لأخرى بقصد توسيع قاعدة استخدام العمل الأجير افقياً ورأسياً لتحقيق المزيد من الربح النقدي كهدف مباشر للانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالي. وتحتوي عملية التراكم عمليات متتابعة تتمثل أولاً في احتجاز جزء من الفائض المنتج في عملية انتاج سابقة (بشكليه النقدي والعيني) بعيداً عن الاستهلاك الاجتماعي وتخصيصه في مرحلة ثانية للتوسع في الطاقة الانتاجية واستخدام القوة العاملة في المستقبل. ويتم ذلك نقدياً عن طريق احتجاز جزء من الدخل النقدي بعيداً عن الانفاق الاستهلاكي (الادخار) وعينياً باستخدام النقود المدخرة كرأس مال نقدي في شراء السلع اللازمة(من أرض ومواد بناء وآلات ومعدات) لبناء طاقة انتاجية جديدة واستخدام قدر اضافي من القوة العاملة في بناء هذه الطاقة.

ويقصد **بتراكم رأس المال على الصعيد العالمي** التراكم الذي ينتج عن تخصيص أجزاء من الفائض الذي ينتج في بلدان مختلفة للاستثمار خلقاً **لطاقة انتاجية تستخدم على أساس التقسيم الدولي للعمل أي في اطار شكل من أشكال تدويل الانتاج**. هذا التراكم قاده تاريخياً رأس المال ابتداءاً من سيادته كعلاقة انتاج في اقتصاديات أوربا الغربية، ثم استمر من خلال التزاحم، بل والصراعات، بين رؤوس أموال هذه البلدان في ظل شكل أو آخر من أشكال

هيمنة أحد رؤوس الأموال هذه دولياً (كهيمنة رأس المال البريطاني في القرن التاسع عشر وهيمنة رأس المال الأمريكي حالياً). وهو ما يتضمن أن تحتوي عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي تعبئة للفائض الذي ينتج في بعض البلدان (خاصة المستعمرات وأشباه المستعمرات) ليستثمر في غيرها من البلدان.

وتتحدد طبيعة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي في المرحلة الحالية لتطور طريقة الانتاج الرأسمالية:

- بالنمط الغالب في تقسيم العمل الدولي الذي يحدد الشكل التاريخي الحالي لتدويل الانتاج.
- بنوع وحدة النشاط الاقتصادي، وعلى الأخص الوحدة الانتاجية، التي تنشط على صعيد الانتاج والتبادل الدوليين والمعاملات المالية الدولية.
- وبنمط الهيمنة الذي يحدد العلاقة بين أجزاء رأس المال الدولي، أي بشكل الصراع بين رؤوس الأموال الدولية على تحقيق الهيمنة لاحدها على مسرح النشاط الاقتصادي الدولي.

لنرى كلا من هذه الخصائص دون كثير من التفصيل.

أولاً: نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي:

رأينا من قبل كيف أن الاقتصاد الدولي قد قام من خلال عملية لاحتواء الاقتصاديات السابقة على الرأسمالية خارج أوربا الغربية، أولاً في السوق التجارية الدولية، ثم بفرض نوع من تقسيم العمل على الصعيد الدولي بمقتضاه تقوم عمليات الانتاج، أو على الأقل الجوهري منها، في البلدان المختلفة على التخصص في نوع من الانتاج، تخصصاً يستتبع في مرحلة تالية قيام التبادل بين الدول. وتتحول كل الاقتصاديات تدريجيا الى اقتصاديات مبادلة وتخلق السوق الدولية، خاصة مع تخصص اقتصاديات أوربا الغربية في الانتاج

الصناعي. ونكون بصدد ظاهرة تبدأ في السيادة على الصعيد العالمي هي ظاهرة تقسيم العمل الدولي. حيث يقسم العمل بين بلدان المجتمع الدولي، ليس فقط على أساس المتاح من الموارد الطبيعية والقوة العاملة في كل مجتمع، وانما اساسا ابتداء من **احتياجات رأس المال في دول أوربا الغربية**، في مواجهة كل جزء من أجزاء العالم، بل وبالنسبة لكل بلد من البلدان التي يسيطر عليها أحد بلدان أوربا الغربية بطريقة مباشرة (كمستعمرة) أو بطريقة غير مباشرة (كشبه مستعمرة). تقسيم العمل دولياً يعني **تدويل عملية الانتاج**: أي دخول الاقتصاديات المكونة للمجتمع العالمي في عملية انتاج تحتوي عمليات الانتاج في البلدان المختلفة، بخصوصياتها المختلفة، وانما مع ربطها بنوع أو اخر من التخصص في انتاج منتج أو أكثر يوجّه أساساً للسوق العالمية. ويمكن أن نرسم الخط العام لتطور ظاهرة التقسيم الدولي للعمل في ظل التطور الرأسمالي على النحو التالي:

١ ـ ما كاد القرن التاسع عشر يقارب نهايته حتى بدأ يتبلور نمط لتقسيم العمل الدولي على أساس **تخصص البلد في عملية انتاجية كاملة**، أي قيام البلد بجزء من العمل الدولي يتمثل في انتاج سلعة بكل العمليات التي يستلزمها انتاج هذه السلعة (كزراعة القطن مثلاً بالنسبة لبلد وصناعة آلة نسيج بالنسبة لبلد آخر وصناعة المنسوجات استخداماً للاثنين بالنسبة لبلد ثالث). وقد أدى هذا النمط من تقسيم العمل على الصعيد الدولي الى تقسيم الاقتصاد الدولي الى **اقتصاديات أصبحت متخلفة** تتخصص في إنتاج وتصدير قوة العمل، وفي انتاج وتصدير المواد الأولية المعدنية والزراعية وبعض الغذاء، خاصة الذي لا يمكن انتاجه في الظروف المناخية لأوربا الغربية. أما **الأقتصاديات التي أصبحت متقدمة** فتتخصص، بصفة عامة، في انتاج السلع الانتاجية الصناعية الأساسية وانتاج الغذاء والعديد من السلع الصناعية الاستهلاكية والاسلحة. كما تختص نفسها، في اطار التقسيم الدولي للعمل، بجل نشاطات البحث العلمي والبحث

التكنولوجي لتصدر جزءً من المعارف العلمية والتكنولوجية الناجمة عنها الى البلدان التي أصبحت متخلفة وانما بالقدر اللازم لقيامها بدورها في هذا النمط لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي.

وقد تطور هذا النمط لتقسيم العمل الدولي حتى الحرب العالمية الأولى وأدى الى خلق اقتصاد عالمي يحتوي شكلاً تاريخياً من أشكال تدويل الانتاج من خلال قطبين متناقضين مكونين للاقتصاد الرأسمالي: الاقتصاديات التي أصبحت رأسمالية متقدمة والاقتصاديات التي أصبحت رأسمالية متخلفة، تحتويها من ثم **عملية تراكم لرأس المال واحدة على الصعيد العالمي** ويتم التبادل بينها من خلال سوق عالمية واحد، ما زالت تعرف الحواجز عن طريق الخصوصيات الاجتماعية والقومية للمجتمعات وعن طريق الصراع بين أجزاء رأس المال الدولي الساعية، كل على حدة، الى السيطرة على أكبر جزء ممكن من السوق العالمية.

٢ ـ ومع تغير الهيكل الصناعي في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي، بتراجع بعض فروع النشاط الصناعي التي كانت رائدة في مرحلة أولى من مراحل التطور الصناعي، كصناعات المنسوجات والفحم وحتى الحديد والصلب، وظهور فروع انتاجية صناعية أخرى أصبحت فروع رائدة في مرحلة ثانية من مراحل التطور الصناعي، كصناعة السيارات ثم صناعة البتروكيماويات وصناعة الطائرات وصناعة الألكترونيات، الى غيرها من فروع الانتاج التي لا تكف عن الظهور، نقول مع تغير الهيكل الصناعي في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي يمكن لنمط تقسيم العمل الدولي أن يتغير نحو قيام بعض الصناعات التي تتراجع اهميتها النسبية ويصيبها الوهن في الاقتصاديات المتقدمة بنقلها إلى الاقتصاديات المتخلفة، لتقام في البلدان الأخيرة بواسطة رأس المال الأجنبي والوطني نظراً لوجود شروط محلية مواتية لاقامة هذه الصناعات أهمها:

ـ وجود طلب محلي (أي سوق) على منتجاتها خلق تاريخياً من خلال الاعتياد على شراء هذه المنتجات كواردات من الخارج.

- وجود قوة عاملة محلية أجيرة رخيصة نسبياً أصبح من الممكن أن تقوم بنوع من النشاط الصناعي لا يستخدم فنون انتاجية معقدة.
- توفر مواد أولية تنتج محلياً عادة ما كانت تنتج للتصدير في المرحلة السابقة.
- ووجود كل هذه الشروط في ظرف تاريخي يضعف من السيطرة المباشرة لرأس المال الأجنبي في داخل الاقتصاد المتخلف، بسبب حرب عالمية أو أزمة اقتصادية دولية.

هذا القدر من امكانية التغيير من توزيع عمليات الانتاج دولياً مثل تاريخياً الفرصة التي سنحت لرأس المال الوطني في المجتمعات المتخلفة، ابتداء من الحرب العالمية الأولى، لمحاولة تحسين أوضاعه في نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي الذي كان سائداً، الأمر الذي لم يكن من الممكن تحقيقه أو الاستمرار فيه إذا تحقق، الا بتمتع رأس المال الوطني بقدر من الاستقلال السياسي في مواجهة رأس المال الأجنبي والدولة الأجنبية التي تسانده. الأمر الذي فرض تزامن هذه المحاولة مع حركات الاستقلال الوطني في المجتمعات المتخلفة. وهو استقلال عادة ما كان محدوداً يحد من فعاليته التناقض بين رأس المال الوطني والقوى الاجتماعية المنتجة في داخل الاقتصاد المتخلف، تناقض عادة ما يبرز بعد الحصول على الاستقلال السياسي. وسرعان ما يتبدد الاستقلال السياسي، نظراً لميل رأس المال في البلد المتخلف، في نهاية الأمر، الى التحالف مع رأس المال الأجنبي في مواجهة القوى الاجتماعية المنتجة في الداخل. هنا يكف رأس المال أن يكون وطنياً ويصبح متحالفاً بشكل أو آخر مع رأس المال الأجنبي ويقبل التبعية صراحة. وهو تحالف لا ينفي امكانية قيام الاحتكاكات بينهما.

ولم تغير اعادة توزيع بعض عمليات الانتاج الصناعي دولياً من نمط تقسيم العمل الدولي الذي تبلور منذ منتصف القرن التاسع عشر. اذ بقي التخصص

الدولي في شكل تخصص الدولة الواحدة في انتاج سلعة كاملة أو أكثر تعد للتبادل الدولي. وهو ما يعني استمرار شكل تدويل الانتاج القائم على هذا النمط لتقسيم العمل الدولي.

٣ ـ ومع الوعي بآثار النمو الرأسمالي المدمرة للبيئة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بدأت بعض الصناعات الملوثة للبيئة تنضم الى نوع الصناعات التي يمكن أن تقوم في الاقتصاديات المتخلفة، أو على الأقل المراحل من هذه الصناعات التي تلوث البيئة (كمرحلة استخراج اللدائن من النفط أو الغاز الطبيعي، لاستخدامها فيما بعد في الفروع المختلفة للصناعات البتروكيماوية).

٤ ـ ومنذ الحرب العالمية الثانية نلحظ اتجاهاً نحو نمط مركب لتقسيم العمل الدولي وانما في اتجاهه نحو سيطرة نمط جديد لتقسيم العمل الرأسمالي على الصعيد العالمي. إذ بعد أن شهد الاقتصاد الرأسمالي، عبر ما يقرب من أربعة قرون، انتشار شكل تاريخي من تقسيم العمل في **داخل المشروع الرأسمالي** متمثلاً في تقسيم عملية انتاج سلعة واحدة، أي ناتجاً كاملاً، إلى عدد من العمليات الصغيرة يتخصص في القيام بكل منها عامل أو عدد من العمال، مصبحاً بذلك نمط تقسيم العمل الذي يسود في داخل الوحدات الانتاجية في كل قطاعات النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. نقول بعد سيطرة هذا النمط في داخل الوحدات الانتاجية بدأ منذ الحرب العالمية الثانية في الانتقال الى مستوى الاقتصاد الدولي، بمقتضاه يكون **تخصص الدول**، أو على الأقل بعض الدول في **القيام بجزء من عملية انتاج سلعة واحدة**. وتنتج الأجزاء الأخرى في بلدان أخرى. الأمر الذي يثير مسألة عملية تجميع هذه الأجزاء لانتاج الناتج الكامل، ومن ثم امكانية اختصاص بعض البلدان بعمليات التجميع هذه. هذا النمط من تقسيم العمل الدولي يثير امكانية انتقال بعض المشروعات الى اقاليم دول أخرى انتقالا تحدده اعتبارات اقتصادية (توفر المادة الأولية أو القوة العاملة الرخيصة نسبياً أو مصدر الطاقة المحركة) ومالية (توفر رأس المال

النقدي المعد للاقراض، توفر المعاملة المالية المواتية) واعتبارات الأمان الاجتماعي (البعد عن الأماكن التي تزداد فيها قوة التنظيمات النقابية والسياسية للعمال) وكذلك اعتبارات الاستراتيجية السياسية على الصعيد العالمي.

ويتأكد هذا النمط الجديد لتقسيم العمل الدولي وانما لا يزال يتشابك مع النمط السابق:

- إذ يبقى تخصص بعض البلدان في انتاج منتجات كاملة تقوم البلد وفقاً له بكل العمليات اللازمة لانتاج الناتج الواحد، مع تغير نوع المنتجات الأولية، خاصة في اتجاه النفط والغاز الطبيعي وأنواع أخرى من المعادن.
- ويبتعد انتاج الغذاء عن الأجزاء الرأسمالية المتخلفة نحو الأجزاء المتقدمة.
- وتتجه الأجزاء المتقدمة نحو التخصص في انتاج السلع كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا وكثيفة الاستخدام لوسائل الانتاج. ويسود هذا الاتجاه القطاع الصناعي ثم الزراعة (التي تميل لأن تكون أحد فروع النشاط الصناعي) ثم قطاع الخدمات في العقود الأخيرة.

وبصفة عامة يتحدد دور كل بلد في هذا النمط المركب لتقسيم العمل الدولي بقدراته الانتاجية المتراكمة، بوضعه من استراتيجية رأس المال على الصعيد العالمي وبقدرات وديناميكية القوى الوطنية في داخل البلد.

هذا النمط التاريخي للتقسيم الرأسمالي الدولي للعمل يعطي الشكل التاريخي الجديد لتدويل الانتاج، وهو شكل يستلزم تدويلاً أكبر للسوق:

- **سوق العمل** بحيث تزيد حركية القوة العاملة بفئاتها المختلفة وتستطيع الانتقال للأجزاء المختلفة من الاقتصاد العالمي. ويلعب النظام التعليمي

دوراً في تزويد العمال بالقدرة على الترحال عبر اقاليم الدول.

- **أسواق السلع والخدمات الاستراتيجية**، خاصة النفط والطاقة والطائرات والسفن والاسلحة وأجهزة الاتصال والمعلومات والمنتجات السمعية - البصرية وحقوق الملكية الفكرية وبعض المنتجات الغذائية.

- السوق المالية التي تمكن من التعامل في الأوراق المالية لبلد ما في مختلف نواحي الاقتصاد العالمي. وقد زادت أهمية هذه السوق في مواجهة السوق التجارية الدولية، وخاصة خلال أزمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي الحالية.

- وحدة السوق العالمية تعني الاتجاه نحو سيادة **الأثمان الدولية** حتى في جنبات الاقتصاديات الوطنية. وفي مثل هذه السوق تسهل المضاربة على منتجات الأجزاء المختلفة من العالم وأوراق المالية ابتداءا من فروق الاثمان في الزمان والمكان ومن خلال الثورة الهائلة في المعلوماتية والاتصال.

كل ذلك يؤدي إلى شكل جديد من ادماج الاقتصاديات المتخلفة، مع تباين اشكال الادماج، يكمل تحولها الى اقتصاديات سلعية، ويزيد من تغلغل رأس المال الذي يحكم قبضته التكنولوجية (مستخدماً كل الآليات القانونية الممكنة) على مختلف عمليات الانتاج المدولة. مؤدياً بالتالي إلى تزايد فقدان المجتمعات المتخلفة للسيطرة على شروط تجدد الانتاج الذاتي، وتفكك انظمتها السياسية والقضاء على محاولاتها الهشة للتجمع الاقتصادي والسياسي على الصعيد الدولي في فترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الثمانينات. الأمر الذي يقلل في النهاية من حظها من التطور الرأسمالي، أو بالأحرى يبلور هذا الحظ في مزيد من البطالة والبؤس وتردي الأوضاع المعيشية العامة والخاصة لشرائح متزايدة من السكان. ويؤكد في النهاية أنه ليس من مهمة رأس المال

المحلي التاريخية، الذي تمثله في هذه المجتمعات الطبقات السياسية الحاكمة، أن يبني القدرة الانتاجية الذاتية لهذه المجتمعات بنمط من توزيع الناتج يحسن من الأوضاع المعيشية للغالبية من السكان، ناهيك عن تحقيق التطور النافي للتخلف الاقتصادي والاجتماعي لهذه المجتمعات.

هذا الشكل الجديد لتدويل الانتاج يستلزم اذن ان يتحول العالم الى سوق واحدة بلا حدود جغرافية أو اقتصادية أو سياسية. وهو ما يستلزم القضاء على الحواجز التي تقيمها الانظمة القانونية حول الاقتصاديات الوطنية.

ويتحقق هذا الشكل الجديد لتدويل الانتاج أساساً من خلال نوع من الوحدة الاقتصادية، نوع من المشروعات الرأسمالية، يقود النمط الحالي لتقسم العمل الدولي، تلك هي «المشروعات دولية النشاط»[١] أو التي يطلق عليها البعض، دون دقة، «الشركات متعددة الجنسيات»[٢].

ثانياً: المشروعات دولية النشاط:

نعرف أن وحدة القيام بالنشاط الاقتصادي (الانتاجي المادي - الخدمي - التسويقي - المصرفي - المالي) في الاقتصاد الرأسمالي هو المشروع الرأسمالي. وان هذا المشروع يقوم على الملكية الفردية لوسائل الانتاج والعمل الأجير، ويمارس نشاطه باستقلالية نسبية في مواجهة المشروعات الأخرى، باتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج التي تهدف الى تحقيق الربح، والربح النقدي. هذا المشروع الرأسمالي عرف اشكالاً قانونية مختلفة لا تكف عن التغير (مشروع يملكه فرد أو عائلة، مشروع يأخذ شكل الشركة، شركة أشخاص أو شركة أموال، وعلى الأخص الشركات المساهمة في تطورها الاقتصادي وتطور أنظمتها القانونية، على النحو الذي تجري دراسته في القانون التجاري، الداخلي والدولي).

(١) Trans-national Corporations; Les sociétés Trans-nationales.

(٢) Multinational Corporations; Les sociétés multinationales.

وقد شهد المشروع الرأسمالي، عبر تطور الاقتصاد الرأسمالي خاصة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. تغييرات كثيرة في اتجاهات عديدة يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- اتجاه المشروع الرأسمالي نحو التوسع في **حجمه**، أي نحو الحجم الكبير لتحقيق مزايا الانتاج الكبير عن طريق الوفورات الداخلية التي تقلل من نفقة الانتاج.
- اتجاه المشروع الرأسمالي، من خلال الصراع التنافسي، نحو السيطرة على أكبر قدر من مجال النشاط الذي يقوم به، عن طريق ازالة المشروعات المنافسة أو ابتلاعها، وذلك للحد من عدم التيقين الذي يسود السوق من ناحية المتنافسين معه في نشاطه الاقتصادي أي من ناحية عرض السلعة التي ينتجها المشروع في السوق.
- اتجاه المشروع الرأسمالي نحو السيطرة على العادات الاستهلاكية بتخصيص جزء من رأس المال النقدي لتشكيل رغبات أفراد المجتمع الاستهلاكية وأذواقهم والتأثير على ما يتخذونه من قرارات خاصة بالإنفاق الاستهلاكي، وذلك للحد من عدم التيقن الذي يسود السوق من ناحية الطلب على منتجات المشروع.
- إتجاه المشرروع الرأسمالي الإنتاجي نحو ضمان التمويل اللازم لقيامه بالنشاط، وكذلك ضمان تسويق المنتجات التي ينتجها، أي ضمان حد أدنى من التيقن في كل مراحل دورة رأس المال: ضمان رأس المال النقدي واستخدامه في السوق لشراء قوى الانتاج، ضمان إستخدام قوى الإنتاج في مرحلة الإنتاج، ثم ضمان تسويق ما ينتجه من منتجات وتحويل السلع الى رأس مال نقدي من جديد يتضمن الربح النقدي. وهو ما يفسر إتجاه المشروعات الإنتاجية نحو الإندماج مع

مشروعات تمويلية (مالية) ومشروعات تسويق (تجارية). الأمر الذي تبلور في مشروعات مركبة تجمع بين الوحدات المالية والوحدات الانتاجية والوحدات التجارية. وذلك لازالة التناقض بين رأس المال المالي ورأس المال المنتج ورأس المال التجاري حول تقسيم الفائض الذي ينتج في مرحلة الانتاج.

- اتجاه المشروع الرأسمالي نحو **التنويع في قائمة المنتجات** التي تقوم الوحدة الانتاجية بانتاجها بدءا بانتاج المنتجات الجانبية (كانتاج الزيوت والعلف من بذرة القطن عند حلجه) والسلع المتكاملة في الاستعمال مع الناتج الأصلي، وانتهاء بالجمع بين انتاج العديد من السلع المتباينة. وذلك ليقلل من مخاطر الاعتماد على سوق سلعة واحدة.

- اتجاه المشروع الرأسمالي **نحو التوسع المستمر في المجال الجغرافي والجهوي** لتسويق السلع المنتجة بما يحتويه كل مجال من أسواق مختلفة من الناحية الاقتصادية •عدد السكان - مستويات الدخول النقدية، عادات الاستهلاك. . .)، الأمر الذي يمكنه من استخدام التمييز بين مستويات ثمن السلعة الواحدة من جهة لأخرى لضمان تعظيم الحجم الاجمالي لمبيعاته.

كل هذه الاتجاهات تتكاتف، مع اتجاهات المشروع الرأسمالي في داخله لادخال تغييرات تكنولوجية مستمرة تحقق انقاصاً لنفقة الانتاج، **الى زيادة درجة تمركز المشروعات الرأسمالية، عبر التطور الرأسمالي، لتجعل من الاشكال الاحتكارية المختلفة الشكل الذي يسود في مختلف فروع النشاط الاقتصادي.**

وفيما يتعلق بالتنظيم الداخلي للمشروع الرأسمالي، المرتبط بدرجة سيطرته على السوق، الداخلية ثم الدولية، يمكن القول أن تطور المشروع الرأسمالي مر بالمراحل الآتية:

١ ـ **مرحلة المشروع الماريشالي** (نسبة الى الفريد ماريشال) حيث المشروع الصغير الحجم نسبياً، منظم على أساس المصنع الذي يقتصر على وظيفة واحدة وحيث الادارة يمارسها فرد أو عدد قليل من الأفراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرارات الادارة. أي أن هؤلاء يقومون بكل أعمال الادارة بمستوياتها الثلاثة: المستوى الأعلى (الأول): تحديد أهداف المشروع والتخطيط، أي رسم الاطار العام الذي تتخذ في حدوده قرارات الادارة على المستويات الأدنى. والمستوى المتوسط (الثاني)، مستوى التنسيق بين قرارات الادارة على المستويات الأدنى، وانما في حدودالاطار العام. ثم المستوى الأدنى (الثالث)، مستوى ادارة العمليات اليومية للمشروع لضمان سيره على نحو يحقق الأهداف، أي في حدود الاطار العام الذي يتقرر على المستوى الأعلى.

هنا نجدنا بصدد الشكل التنظيمي العام للمشروع الذي يسود مرحلة الصراع المتنافس في تطور الرأسمالية، خاصة فترة الثورة الصناعية. حيث لا ينفصم رأس المال كقوة اجتماعية ـ عن شخص الرأسمالي صاحب المشروع (أي أن القوة الاجتماعية لرأس المال ما تزال مشخصه). ويكون اتجاه المشروع نحو أن يعمل في داخل الحدود الوطنية، إلا بالقدر الذي يهاجر به الرأسمالي (بما لديه من رأس مال) إما الى اقليم يعد امتدادا للبلد (كالولايات المتحدة وكندا واستراليا في بداية الاستيطان بها) أو الى اقليم تسيطر عليه البلد «الأم» اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً (كمستعمرة تابعة للبلد الأم).

٢ ـ مرحلة المشروع الكبير(١) وانما أساساً على المستوى القومي، حيث أدى تطور الاقتصاد الرأسمالي الى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة نتاج تمركز رأس المال(٢)، عن طريق تنظيم عدد كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة

(١) National Corporation.

(٢) في نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

على أساس من التكامل الرأسي بين مراحل الانتاج والتسويق. هنا ينفصل رأس المال الذي يصبح قوة اجتماعية مجردة عن شخص صاحب المشروع وتزداد قدرة الأول على الحركة والانتقال عبر المناطق المختلفة من اقليم الدولة، بل وعبر اقليم الدول نحو الأجزاء الأخرى من الاقتصاد الدولي لفتح أسواق جديدة أو مصادر للمواد الأولية أو حتى بناء وحدة عادة ما تمارس نشاطاً يدخل في سلسلة العمليات المتكاملة موضوع نشاط الشركة القومية في البلد الأم. هذا الشكل للمشروع الرأسمالي يستلزم كميات هائلة من رأس المال النقدي، الذي توفر على الصعيد الاجتماعي بعد فترة طويلة من تراكم رأس المال عبر القرون السابقة. مع ترسخ عادات الادخار لدى أعداد كبيرة من المدخرين يلزم التوصل إلى شكل قانوني للمشروع يمكّن من تجميع رؤوس الأموال هذه. هذا الشكل هو شكل الشركة المساهمة، التي يتم انشاؤها وتطويرها عادة من خلال السوق المالية. سوق الأوراق المالية، أي السوق التي يتم فيها اصدار وتداول أسهم الشركات (الممثلة لحقوق المساهمين في رأس مال الشركة) والسندات (الممثلة لحقوق دائن الشركة عندما تقترض الشركة في السوق المالية). وفي هذا المشروع ينفصل المستويان الأعلى والمتوسط في الادارة (ليحتفظ بهما المركز) عن المستوى الأدنى (الذي كان يمارس في داخل الوحدة الانتاجية). هذه الشركات الكبرى كانت تتمنى، فيما يتعلق بالسيطرة النهائية عليها، إلى عدد محدود من المجموعات المالية تحكم سيطرتها على أكبر الشركات في فرع أو آخر من فروع النشاط الاقتصادي وتمتد سيطرتها إلى فروع النشاط الاقتصادي المختلفة: التمويل - الانتاج - التسويق - الخدمات الأخرى، وذلك عن طريق تملكها لأسهم الشركات وما تملكه من قول في تعيين أعضاء مجلس ادارة الشركة. وفيما بين ١٩٢٩ - ١٩٥٥ كانت ثمانية مجموعات مالية تسيطر على الصناعة الأمريكية. في اطار هذا النمط للسيطرة كانت أربعة مجموعات تسيطر على ٢٥ شركة بين أكبر مائتي شركة صناعية،

ويمتد نفوذها القوي الى ٥٠ شركة أخرى (هذه المجموعات هي مورجان ـ روكفلر ـ ميلون ـ هانا ـ كليفلاند). وفي بداية السبعينيات سيطرت ثماني مؤسسات مالية على أكبر الشركات الأمريكية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة. فهي تسيطر على أكثر من مائتي شركة من بين أكبر الشركات الأمريكية المسيطرة وعددها ٣٨٠ شركة[١].

ومن هذا المشروع القومي الكبير يتطور المشروع الدولي الى الشركة دولية النشاط التي تقوم بنشاطها المتعدد الابعاد في مختلف أجزاء الاقتصاد الدولي.

٣ ـ وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بدء سيادة **المشروع الرأسمالي في شكله الدولي**[٢] الذي عرفه تطور الكبير بعد الحرب العالمية الثانية. هنا نجدنا بصدد احتكارات دولية تتميز بأن **كلا منها ينتج العديد من**

(١) Francois Moran, La Structure Financiere du Capitalisme Français, calmann-Levy, Paris, 1974.

ودراسته تنتهي الى أن حركة الرأسمالية الفرنسية تسير في نفس الاتجاه.

(٢) Trans - national Corporation كثيراً ما يطلق على هذه الاحتكارات اسم الشركات متعددة الجنسية. هذه التسمية تمثل جزءا من التقديم الايدلوجي الذي يخفي واقع هذه الشركات. فالقول بأنها متعددة الجنسية يعني أولاً أن رأس المال أصبح كلا غير قابل للأنقسام، أي لا تناقض بين اجزائه القومية. وفي غياب التناقض لا يمكن النفاذ اليه. ومن ثم لا يمكن مقاومته. ويعني ثانياً أنها شركات بلا دولة. أي لا توجد خلفها دولة في اللحظات الحرجة عندما يبرز تناقض مصالح الشركات مع المصالح الوطنية للدول التي تمارس فيها النشاط، وفي هذا تجهيل بالعدو. فالتجربة التاريخية تثبت أن وراء كل شركة دولية (سواء أكانت تمارس نشاطها في اقليم واحد أو في أكثر من أقليم) توجد دولة بكيانها السياسي وقوتها العسكرية. وعندما أممت مصر شركة قناة السويس في يوليو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهة في مرحلة أولى بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) وفي مرحلة ثانية بثلاثة جيوش: هاتين الدولتين وجيش الظاهرة الاستعمارية اسرائيل. وتجارب بلدان أمريكا اللاتينية (وأبرزها تجربة جواتيمالا في ١٩٥٤ وتجربة شيلي في ١٩٧٣) وغيرها تؤيد ذلك. مفاد ذلك أن خلف كل رأس مالي دولي توجد دولة تسانده بشتى الوسائل في صراعه مع رؤوس الأموال الأخرى وفي صراعه مع قوى المنتجين المباشرين في الداخل أو في الخارج.

السلع وبأنها تنتج على **أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة**، جامعة بذلك **بين نمطي تقسيم العمل السابق الكلام عنهما**، في داخل الوحدات الانتاجية التابعة لها وعلى الصعيد العالمي. وهي تنتج على اقاليم الدول المختلفة إما عن طريق فروع تملكها مباشرة أو فروع لرأس المال المحلي (الفردي أو رأس المال المملوك للدولة) أو وحدات مشتركة، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استئجار أو شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها مما تملكه الشركة الدولية. وقد تتقدم الشركة دولية النشاط، في ظل عمليات بيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة في الاقتصاديات المتخلفة المدينة، ومنها الاقتصاد المصري حالياً، نقول قد تتقدم الشركة لشراء احدى أو بعض الوحدات الاقتصادية التي تقدر أنها صالحة للدخول في سلسلة مشروعاتها التمويلية أو الانتاجية أو التسويقية، خاصة إذا ما تم الشراء من خلال شراء سندات مديونية الاقتصاد المصري المقومة بالدولار الأمريكي بأسعار منخفضة ثم الحصول على القيمة الاسمية من المدين المصري بالدولار وبيع الدولار بسعر مرتفع بالجنيه المصري واستخدام الجنيهات المصرية في شراء أصول شركات القطاع العام المصري، خاصة وأن قانون التصرف في هذه الشركات (القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) لا يحرم على الأجانب تملك هذه الشركات. وقيام الاحتكار الدولي بالانتاج على اقاليم تتبع دولاً متعددة يسمح لرأس المال الدولي **بتخير أنسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الارباحية**، وذلك عن طريق الاستفادة من تباين ما لدى كل اقليم من قوة عاملة أو موارد اقتصادية طبيعية أو مادية، وكذلك الاستفادة من الاختلاف في الأنظمة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي من خلال تنظيمها للاستثمار والانتاج والتسويق، وعلى الأخص تنظيم استخدام القوة العاملة المحلية (قوانين العمل) والاستقطاع الضريبي (قوانين الضرائب) تنظيماً يحقق سياسة جديدة للسيطرة على مستوى السوق الدولية كلها ولفترة طويلة مستقبلة. وهو ما يعني أن من أهم خصائص الشركة

دولية النشاط أنها ترسم استراتيجية طويلة المدى (تخطط للمستقبل البعيد) وعلى مستوى الاقتصاد العالمي. الأمر الذي يجعلها تسعى الى تحويل العالم الى حقل اقتصادي واحد، أي مجال واحد لنشاطها لا تحده الحواجز الناجمة عن الحدود السياسية أو السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدول، وهو ما يستتبع السعي الى تحويل العالم الى حقل قانوني واحد يزيل الحواجز التي تقف أمام الحركة الحرة لرأس المال والتي تنجم عن اختلاف الانظمة القانونية باختلاف الدول.

هنا يقسم المشروع، من وجهة نظر ادارته، الى أقسام عديدة غير مركزية، يتخصص كل منها في انتاج ناتج واحد، الأمر الذي يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديد التي هي في تغير مستمر. وينظم كل قسم كوحدة يكاد يكون لها ذاتية كالمشروع الكبير الذي ساد في المرحلة السابقة. وفي نفس الوقت يوجد المكتب العام[1] لتنسيق القرارات المختلفة ولتخطيط وجود المشروع الكلي، أي على المستوى الدولي، ونموه في مواجهة الآخرين (أي الشركات الدولية الأخرى والدول التي تكون لها سياسة قومية لا تتفق مع مصالح الشركات دولية النشاط). هذا الشكل يتميز بمرونة كبيرة إذ يمكن الأقسام المختلفة للمشروع من ممارسة صناعات مختلفة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد القومي والاقتصاد العالمي. كما يمكنها من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الانتاج في تغيرهما المتزايد، ومن ثم التغير في نمط المساهمة في نمط تقسيم العمل الدولي في تغيره. وهنا ينفصل المستوى الأول في أعمال الادارة انفصالاً تاماً عن المستوى المتوسط. ويتركز الأول في المكتب العام للمشروع الذي تنحصر وظيفته في رسم الاستراتيجية التي يتبعها المشروع لوجوده وتطوره في الزمن الطويل، تاركاً كل ما يتعلق بالتكتيك للمستوى المتوسط من مستويات الادارة، وتاركاً التنفيذ

(١) The General Office; The corporation brain.

للمستوى الأدنى. ذلك على الأقل هو النمط العام لادارة الشركات دولية النشاط، وان كانت تختلف تفاصيله، بل وفي بعض الأحيان خصائصه الأساسية، في واقع الحياة الاقتصادية من حالة الى أخرى. وانما يظل خطا يحقق للمشروع الدولي المرونة التي تمكنه من ممارسة نشاطات متنوعة في ظل الظروف المحلية المتباينة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الدولي.

ومع تطور شكل المشروع الرأسمالي على هذا النحو يتمكن من اقامة تقسيم داخلي للعمل يمكنه من أن يطبق مبادئ العلوم الطبيعية والاجتماعية على نشاطه وعلى نطاق في اتساع مستمر يغطي عمليات انتاج سلعة واحدة وانما على اقاليم دول مختلفة، بحيث يمكن أن يتم انتاج جزء من السلعة في اقليم والاجزاء الباقية في اقاليم دول أخرى. ومن ثم يحكم قبضته التكنولوجية على عمليات الانتاج في اقاليم مختلفة بتطوير «عقل أكبر» يمكن معه ادارة الثروة في تركزها المتزايد. على هذا النحو تتمكن هذه الاحتكارات الدولية بحجمها وبسياساتها طويلة المدى على الصعيد العالمي من أن تقود النمط المركب الحالي لتقسيم العمل الدولي (الذي يتميز باتجاه سيادة تخصص الدول في أجزاء من سلعة معينة) في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

ووفقاً للتقرير السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الاونكتاد» عن الاستثمار السنوي بلغ عدد الشركات دولية النشاط في العالم، في ١٩٩٣، ٣٧ ألف شركة تتحكم في أكثر من ٢٠٠ ألف شركة أجنبية تابعة. وقد بلغت القيمة التراكمية لاستثماراتها الأجنبية المباشرة ٢,١ تريليون دولار أمريكي، بلغ نصيب أكبر مائه شركة منها ٦٠٪ من هذه القيمة التراكمية. وهي تركز انشطتها في الخارج في عدد محدود من الأنشطة الصناعية: الالكترونيات ويوجد بها ٢٦٪ من أصولها الأجنبية، البترول والتعدين ٢٤٪، صناعة الشاحنات ١٩٪، الصناعات الكيماوية والأدوية ١٥٪. وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات ١٥٨ مليار دولار (كان ٣٠٪ منها لأكبر مائة شركة دولية النشاط) في

عام ١٩٩٢. خرج ٦١,٧٪ منها من دول أوربا الغربية، ٢٢,٧٪ من الولايات المتحدة الأمريكية، ١٠,٣٪ من الدول المتقدمة الأخرى، ٤,٨٪ من دول آسيا «النامية»، ١٠,٥ من الدول المتخلفة الأخرى. ودخل ٥٢٪ من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول أوربا الغربية، ١٨,٦٪ إلى دول آسيا «النامية»، ١٦,٨ الى الدول المتخلفة الأخرى، ٧٪ الى الولايات المتحدة الأمريكية. ويكون ما اتجه الى الاقتصاديات المتخلفة ٣٥,٤٪ من هذه الاستثمارات. يدخل في أهم عشرة من هذه الاقتصاديات سنغافوره (اكبر نصيب)، الصين، الارجنتين، تايلاند، تايوان، مصر (ترتيبها السادس). وتنحصر أهم الأسباب التي دفعت الاستثمار المباشر الى البلدان المتخلفة في ارتفاع الارباحية في بعض النشاطات والاستثمار في شراء الوحدات المملوكة للدولة في اطار عملية بيع وحدات القطاع العام في هذه البلدان. وقد اشترت الشركات دولية النشاط ثلثي ما بيع في ١٩٩٢ من وحدات القطاع العام في دول أوربا الشرقية. أخيراً، يتعرض التقرير **لفرص العمل** التي تخلقها نشاطات هذه الشركات دولية النشاط على مستوى الاقتصاد العالمي فيشير إلى أن نشاطاتها تستخدم ٣٧ مليون عامل ٦٠٪ منهم يعمل لدى الشركات الأم. ولا يمثل من يعملون في الشركات التابعة المنتشرة في كل بلدان العالم أكثر من ١٪ من عدد العمال في العالم كله.

وللتعرف **على القوة الاقتصادية لشركة دولية النشاط** ومن ثم الدور الذي يمكن أن تلعبه في النشاط الاقتصادي الدولي نذكر أن رقم أعمال عشرين شركة دولية النشاط يتجاوز الناتج الصافي الذي تنتجه ثمانون من دول العالم في عام. بل ان الارباح السنوية التي تحققها سنوياً شركة مثل شركة أ.ب.م IBM للالكترونيات أو شركة شل للبترول تفوق ميزانية دولة بيرو (٢٢ مليون نسمه) ودولة الفلبين (٦٥ مليون نسمة). ويبلغ رأس مال بنك ساميتومو الياباني، وهو أكبر البنوك في العالم، ٤٢٧,١ مليار دولار في يوليو ١٩٩٢. في الوقت الذي لا يزيد فيه رأس مال أكبر بنك مصري على ١٠,٣ مليار دولار. ويكون رأس

مال هذا البنك مساوياً لـ ١٢ ضعف اجمالي الناتج الداخلي لمصر (على أساس أن هذا الناتج كان مساوياً لـ ٢, ٣٣ مليار دولار في ١٩٩٠).

وفيما يتعلق **بالنمط العام لممارسات هذه الشركات في البلدان المتخلفة،** ميز هذا الشكل من أشكال المشروع الدولي في مقارنته بصورة الاستثمار المباشر التي كانت تمثل الصورة الغالبة للمشروع الدولي قبل الحرب العالمية الثانية، بأنه يتقدم للبلد المضيف بحزمة مكونة من عدة عناصر تتحدد اربحاية المشروع النهائية على اساس ما تدره مكونات هذه الحزمة. وتتمثل هذه المكونات في:

- جزء في تمويل الوحدة التي تقام في الاقتصاد المتخلف. وقد لا تسهم في هذا التمويل. في هذه الحالة يتم تمويل المشروع عن طريق تعبئة المدخرات الخاصة المحلية أو المدخرات العامة إذا ما قامت الدولة بالمساهمة في تمويل المشروع عن طريق تملكه كلياً أو جزئياً (خاصة من خلال شركات وبنوك قطاعها العام) أو عن طريق منح اعانة انشاء للمشروع.
- الفنون الانتاجيةأو التكنولوجيا بصفة عامة، تقدمها الشركة دولية النشاط.
- كما أنها تقدم بعض أعمال الادارة، وخاصة الأعمال الرئاسية وأعمال الرقابة.
- وتتكون الحزمة أخيراً من سلسلة التبادلات التي تدخل فيها الوحدة المحلية مع الشركة الأم أو الشركات الأخت (التابعة لنفس الشركة الأم) في خارج الاقتصاد الوطني. هذه التبادلات قد ترد على مدخلات تشتريها الوحدة المحلية أو على منتجات تبيعها هذه الوحدة.

وينشأ الربح الأجمالي للشركة دولية النشاط، فيما يتعلق بنشاطها في الاقتصاد المضيف، عن مكونات هذه الحزمة. لم يعد الربح الناتج عن التمويل أو الفائدة أهم مكونات هذه الحزمة. أهمها هو: التحويلات الناتجة عن سلسلة

التبادلات التي تتم بين الشركة الوليدة والشركة الأم أو الشركات الأخت في الخارج على اساس ما يسمى بأثمان التحويل(١)، وكذلك التحويلات المتمثلة في اثمان التكنولوجيا (بصورها المتخلفة). فاذا أدركنا أن سلسلة التبادلات تتحدد في الواقع ابتداء من الفنون الانتاجية المستخدمة - ذلك أن نوع التكنولوجيا يحدد نوع المدخلات وامكانيات استخدام الناتج، ومن ثم نوع الاقتصاد الخارجي الذي ستنشأ معه علاقات التبادل - تبين لنا أن معظم أرباح المشروعات دولية النشاط، فيما يتعلق بنشاطها في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، تأتي من خلال التكنولوجيا:

- بصفة مباشرة، في شكل ما تحصل عليه الشركة دولية النشاط من مقابل لاستخدام الفنون الانتاجية أو الخبرة الفنية أو استئجار لمعدات معقدة بواسطة الوحدة الموجودة في الاقتصاد المتخلف.
- وبصفة غير مباشرة، من خلال التحويلات الناجمة عن سلسلة التبادلات مع الشركة الأم أو الشركات الأخت في الخارج.

وهو ما يفسر حرص الشركات دولية النشاط على أحكام قبضتها التكنولوجية على الشركات التابعة لها توافقاً مع التركيز في تخصص الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في انتاج الوسائل التكنولوجية وانتاج السلع كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا(٢):

أما عن الأثار الاقتصادية التي ينتجها في الغالب نشاط هذه الشركات

---

(١) Transfer Prices: Prix de transfert.

(٢) انظر في خصوص مشكلة التكنولوجيا، للمؤلف، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات الجديدة، الاسكندرية، ١٩٨٠، الفصل الرابع من الباب الرابع - احمد يوسف الشحات، ممارسات الشركات دولية النشاط في الاقتصاديات المتخلفة بالنسبة للتكنولوجيا، رسالة دكتوراه قدمت بكلية حقوق طنطا في ابريل ١٩٩٠ - حسام عيسى، عقود نقل التكنولوجيا، القاهرة، ١٩٨٦ هاني محمد دويدار، النظام القانوني للتأجير التمويلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ١٩٩٤.

بالنسبة **للاقتصاديات المتخلفة** فهي آثار تظهر من خلال نمط ممارسات يحكمه الاتجاهات التالية:

- أنها كشركات يسيطر عليها رأس مال بلد ما تميل الى انفاق الجزء الأكبر من دخلها في بلدها (أي في بلد الشركة الأم) (تقوم الشركات الأمريكية بانفاق ٧٠٪ من دخلها في الولايات المتحدة الأمريكية).
- أنها تميل الى الاعلان عن دخلها في المكان الذي تقوم فيه بالاستثمارات، ومن ثم في المكان الذي يتميز بأقل قدر من المخاطر للاستثمارات (ومخاطر الاستثمارات تتحدد في النهاية، مهما كانت طبيعة السيطرة السياسية، ببقاء المشكلات الأساسية لغالبية الشعوب دون حلول جذرية).
- تميل الشركة إلى الاعلان عن دخلها في الأماكن التي يكون لها فيها وضع احتكاري على حساب الأماكن التي يكون لوحداتها فيها منافسون. ذلك لأنها تضمن أن الاعلان عن دخلها لن يستتبع دخول رؤوس أموال أخرى لمنافستها (ويأتي المركز الاحتكاري من تفوق تكنولوجي أو امتياز قانوني أو حماية تسبغها الدولة في البلد الذي توجد فيه الوحدة التابعة للشركة دولية النشاط).
- تميل الشركة إلى الاعلان عن دخلها في المكان وبالقدر اللذان يقللان من جعلها عرضه للضغوط السياسية. هنا، عادة ما تكون الأرباح المعلن عنها أقل من الأرباح الفعلية.
- يتوقف اعلان الشركة عن دخلها على ما إذا كانت تحصل على حماية جمركية أم لا في البلد المضيف: حيث توجد الحماية تميل الشركة الى تضخيم نفقاتها وهو ما يعني زيادة ما تحوله كأثمان للمدخلات (والآلات) المشتراة من الشركة الأم أو الوحدات الأخت في الخارج. وعلى الأخص ثمن التكنولوجيا إذا ما اعتبرت المبادلة الخاصة

بالتكنولوجيا من قبيل التعامل في داخل اطار الشركة (في حالة مشاركة الشركة الأم في ملكية الشركة الوليدة) أو كانت في حكم التعامل الداخلي في حالة سيطرة الشركة الأم على الشركة الوليدة سيطرة فعلية من خلال التكنولوجيا ونمط المدخلات. كما يعني ذلك تفادي دفع الضرائب في البلد المضيف (هذا إذا لم تتمتع باعفاء صريح في قانون الاستثمار أو غيره من القوانين)، ويجعلها تطالب بزيادة الحماية. يترتب على ذلك أن يقل الدخل الذي تعلن عنه الشركة في البلد الذي تتمتع فيه بالحماية. يضاف الى ذلك أن ثمن السلعة المنتجة يكون مرتفعاً للمستهلك المحلي. (انظر صناعة تجميع السيارات الأجنبية حالياً في الاقتصاد المصري).

كل ذلك يبين الأثر المحدود لوجود فرع للشركة دولية النشاط بالنسبة لخلق الدخول ومعدل النمو في البلد المتخلف التابع:

* معظم انفاقات الشركة دولية النشاط تتم في بلد الأصل.

* بالنسبة للاقتصاد المتخلف:

- التكنولوجيا تأتي من الخارج وعائدها يرجع للخارج.
- السلع الوسيطة تأتي من الخارج بالإضافة إلى إستيراد المعدات شراءً أو استئجاراً. وهو ما يؤدي إلى أن تتحقق الآثار المتتالية للإنفاق على الإستثمار والتشغيل (في شكل خلق فرص عمل ودخول) في الخارج.
- جزء من رأس المال يمول من الخارج، ومن ثم يحول من الدخل في صورة فائدة أوربح للخارج.
- جزء من أرباح رأس المال، حتى في جزئه المحلي، يتجه للخارج.
- الاتجاه الى اعلان دخلها (لدفع الضرائب) في أماكن خارج الاقتصاد المتخلف.

كل هذه العوامل تجعل أثرها في خلق الدخول محدوداً في الاقتصاد المتخلف. وهو ما يعني تعبئة الجزء الأكبر من الفائض نحو الخارج. فاذا أضفنا الى ذلك الأثر المحدود في خلق العمالة في الداخل (كما رأينا في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة عن الاستثمار الدولي في سنة ١٩٩٣)، واستئثار الأجانب بالشرائح العليا في ادارة المشروعات، أصبح نصيب الاقتصاد المتخلف في نمط توزيع الدخل الذي ينشأ في الاقتصاد الدولي عن طريق أداء وممارسات الشركات دولية النشاط محدوداً، بل أن بعض صور المشروعات الدولية، كالبنوك الدولية، قد يترتب على ممارستها توجيه بعض المدخرات التي يقوم بها المجتمع المتخلف نحو الاستثمار في خارج المجتمع. وهو ما قامت به البنوك الأجنبية في مصر بالنسبة لمدخرات المصريين في الخارج وفي الداخل ابتداء من عام ١٩٧٦. وهو ما أصبحت تقوم به البنوك المصرية كذلك، كما رأينا، منذ استقرار سياسة الانفتاح الاقتصادي[1].

---

(١) وتتمكن الشركات دولية النشاط من تحقيق مثل هذه النتائج ليس فقط بفضل قدراتها كوحدات دولية كبيرة وانما كذلك بفضل تشابكها من خلال البنوك والشركات المالية تشابكاً يسمح لها بالحصول على ما لا تستطيع أن تحصل عليه بصفة مباشرة من خلال استثمارات تسمح لها بالتواجد في الكثير من فروع النشاط. ونسوق كمثل يوضح هذا التشابك مجموعة روتشيلد المالية التي يدور نشاطها حول خمس محاور: البنك، الصناعات المعدنية (اللافلزية)، النقل، السياحة والبترول. وتملك ١٤٨ شركة، وخاصة من خلال الشركة دي نور» منها ١٢٠ في فرنسا و٢٨ في الخارج. ولا نستشهد بهذا المثال على نحو تحكمي وانما نختاره لوزن مجموعة روتشيلد في رأس المال الأوربي (الفرنسي والانجليزي) في ارتباطه برأس المال الأمريكي. ونظراً لوقوفها تاريخياً وراء بلورة وتنفيذ المشروع الصهيوني الاستعماري في العالم العربي، ودورها المباشر في المساندة الاقتصادية والسياسية لدولة اسرائيل منذ خلقها. هذه التشابكات تضمن لمجموعة روتشيلد التواجد. عملياً في كل أنواع الشركات: الشركات الانتاجية، الشركات التمويلية، شركات التسويق، شركات الأبحاث والدراسات، وغيرها. كما تضمن لها التشابك مع رؤوس أموال دولية أخرى: من الدولة الفرنسية الى الشركات الانجليزية والأميركية، الى شركات دولية كشركة/ شل، الى الفاتيكان، وما يرتبط بهؤلاء من شركات تمويلية وبنوك. وهو ما يبين لنا الطبيعة الاخطبوطية للشكل الذي يوجد عليه رأس المال الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي. يعزز منها اتجاه هذه الشركات دولية النشاط إلى مزيد من الاندماج وتمركز رأس المال على الصعيد الدولي.

ذلك هو شكل وحدة النشاط الاقتصادي التي تسود المسرح الاقتصادي الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي: الشركة دولية النشاط، وحدة أداء رأس المال الدولي في جو من الصراع الاحتكاري بين أجزاء رأس المال الدولي. هذا الصراع الاحتكاري يثير مسألتين:

- مسألة اتجاه الشركات دولية النشاط نحو مزيد من الاندماج فيما بينها ومن ثم مزيد من تمركز رأس المال على الصعيد الدولي، الأمر الذي يقوى توجهاتها العالمية ويثير امكانية تناقض هذه التوجهات مع الاتجاه القومي لدولة أو لبعض الدول إذا ما تعارضت الاتجاهات نحو العالمية للشركات مع المصلحة القومية.
- مسألة الصراع من أجل تحقيق الهيمنة الاقتصادية دولياً لأحد رؤوس الأموال. وهي هيمنة تمكنه من الاستفادة في علاقاته الدولية الاقتصادية والسياسية. ويمثل نمط الهيمنة الذي يسود الاقتصاد الدولي احدى الخصائص المحددة لعملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي.

ثالثاً: نمط الهيمنة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي:

لا تعني ظاهرة الاقتصاد العالمي انتفاء ظاهرة الاقتصاد الوطني. ولا تعني على الأخص أن جميع الاقتصاديات الوطنية تشارك في بناء الاقتصاد العالمي على قدم المساواة. فرأس المال، كعلاقة اجتماعية، توسعي بالطبيعة. يصبح تراكمه (كتعبير عن القوة الاقتصادية ومظهر للجاه الاجتماعي وأساس للسلطة السياسية) هدفاً في ذاته في المجتمع الرأسمالي. ومن ثم تصبح عملية تراكم رأس المال (كعلاقة بين الملكية الفردية لوسائل الانتاج والعمل الأجير) المحور الأساسي للصراع الاجتماعي ودائرة الصراع بين رؤوس الأموال. وكما يقوم الاقتصاد الرأسمالي الدولي على الصراع بين رؤوس الأموال الوطنية، حتى في تشابكها على الصعيد الدولي، صراعاً يسعى كل رأس مال وطني فيه إلى أن

تكون له الهيمنة في الاقتصاد العالمي من الطبيعي، وقد أدى تطور الاقتصاد الرأسمالي إلى تمييز الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة، أن يدور الصراع بين الأقوى من رؤوس أموال هذه الاقتصاديات المتقدمة، **في اطار علاقات القوى، على الصعيد الدولي، الحالية والاحتمالية. فنقطة الانطلاق في الهيمنة في** الاقتصاد الدولي اذن هي قوة الاقتصاد الوطني لأمة أو لمجموعة أمم بعينها. منظمة، بطبيعة الحال، في الشكل الغالب للتنظيم السياسي للمجتمعات، أي الدولة. هذه القوة تقاس:

- بالناتج الوطني والاجمالي للدولة ووزنه النسبي في الناتج العالمي، بصفة عامة، بناتجها الصناعي (ووزنه النسبي في الناتج الصناعي العالمي) بصفة خاصة، وبناتجها من المنتجات الصناعية عالية التكنولوجيا، بصفة أخص. وفي ظل الشكل السائد لتنظيم المشروع الدولي، الشركات دولية النشاط، يتعين أن نضيف، لقياس قوة الاقتصاد الوطني، نصيب شركات الدولة وتوابعها في الخارج في الناتج الذي تنتجه الشركات الدولية النشاط خارج حدود الدولة التي يوجد مقرها الرئيسي على اقليمها.
- كما تقاس قوة الاقتصاد الوطني بالقدرة التنافسية في السوق الدولية ابتداء من الانتاجية النسبية للعمل، ومن ثم دوره في الاقتصاد الدولي مقيسا بمدى اتساع دائرة سيطرته في السوق الدولية.

ويعزز من قوة الاقتصاد الوطني في مواجهة الخارج :

- المكان الذي تشغله عملته الوطنية في نظام التداول النقدي على الصعيد العالمي. هذا المكان هو في البداية أحد التعبيرات عن القوة الاقتصادية للاقتصاد الوطني. ولكنه يصبح احدى آليات اختصاص هذا الاقتصاد بجزء أكبر من الفائض الذي ينتج في الاقتصاد الدولي، أكبر مما كان

يحصل عليه لو لم تتمتع عملته بهذا المركز[1].

- كما تعزز قوة الاقتصادة الوطني في مواجهة الخارج بحصيلة العلاقة الجدلية بين قوة الدولة اقتصادياً وما تتمتع به من مظاهر قوة أخرى في العلاقات الدولية، سياسياًوعسكرياً (وكلاهما يرتكز على الاقتصاد ويقوى منه) **وثقافياً (مع ما تكتسبه القوة الثقافية من خطورة خاصة، ابتداء من احتوائها على تدفقات المعرفة العلمية والتكنولوجية ووسائل تأثير طريقة الحياة في هذا المجتمع وما تتضمنه من أنظمة قيم).**

الهيمنة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي تكون اذن لأحد رؤوس الأموال في اطار العلاقة بين أقوى الاقتصاديات المتقدمة. نقطة انطلاقها هي القوة الاقتصادية الوطنية يعززها الدور الذي تلعبه العملة الوطنية في التداول النقدي الدولي ومحصلة العلاقة بين القوة الاقتصادية وغيرها من القوى المحددة للعلاقات الدولية (السياسية والعسكرية والثقافية). ويحدد نمط الهيمنة دائماً في اطار عملية الصراع المستمر بين رؤوس أموال الاقتصاديات الأقوى. وإذا ما تحدد هذا النمط لفترة من الفترات يصبح أحد خصائص عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي خلال تلك الفترة ويكون له تأثيرة على الكيفية (التاريخية) التي يعمل بها الاقتصاد الدولي من خلال قانون القيمة والثمن. (أو ما يعبر عنه البعض بقواعد اللعبة الاقتصادية على الصعيد الدولي).

ويمكن تلخيص **تاريخ عملية الصراع حول الهيمنة في الاقتصاد الدولي منذ الثورة الصناعية** على النحو التالي:

- هيمنة رأس المال البريطاني، في تنافسه مع رأس المال الفرنسي، طوال القرن التاسع عشر.

(١) انظر ما يلي في الفصل الثاني من الباب الحالي.

ـ صراع رأس المال الألماني والحرب العالمية الأولى تنازع هيمنة رأس المال البريطاني.

ـ الأزمة الاقتصادية الكبرى وأزمة الهيمنة في فترة ما بين الحربين.

ـ هيمنة رأس المال الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية. بدء منازعة الهيمنة الأمريكية ابتداء من تطور رأس المال الأوربي ورأس المال الياباني في ظل أزمة الاقتصاد الدولي منذ منتصف السبعينات.

ـ المرحلة الحالية. مرحلة الصراع من أجل اعادة صياغة نمط الهيمنة في ظل تغير محددات القوة الاقتصادية الوطنية لأطراف الصراع.

ويكفي للتعرف على طبيعة الهيمنة التي تميز عملية تراكم رأس المال في الاقتصاد الدولي المعاصر أن نقارن نمط الهيمنة الحالي بالوضع الذي كانت عليه **هيمنة رأس المال البريطاني في القرن التاسع عشر** حيث بدأت تلك الهيمنة من التفوق الاقتصادي النسبي وارتكزت على القوة العسكرية والسياسية التي أخضعت العلاقات الاقتصادية الدولية لسيطرة قومية كولونيالية. سيطرة تتم من خلال صعوبات بعد المسافة بين أركان الامبراطورية والتناقضات الاتنية والقومية بين الشعوب التي اجبرت على الدخول فيها، فضلاً عن التناقضات في داخل المجتمع البريطاني ذاته. واستفادت بريطانيا من سيادة قاعدة الذهب في السوق الدولية التي كانت تعني امكانية استبدال الذهب بالعملة الورقية محلياً ودولياً في نفس الوقت، فجعلت من السوق الدولية امتداداً للسوق البريطانية من حيث نظام تسوية المدفوعات الدولية، ومكنت بريطانيا المتفوقة صناعياً، أي صاحبة أعلى انتاجية عمل في الصناعة، من توسيع السوق لمنتجاتها الصناعية، وجعلت من الجنيه الاسترليني العملة الرئيسية في العالم ومن مدينة الأعمال في لندن مركز السوق المالية. إلا أن قابلية العملة الورقية للاستبدال بالذهب محلياً ودولياً في ذات الوقت كانت تعني وجود قيد تلقائي على التوسع في عرض النقود محلياً وعلى تركيم عجز في ميزان التجارة الدولية. وهو ما كان ينطبق على

بريطانيا بقدر لا يقل في انطباقه على غيرها من البلدان التي أخذت بقاعدة الذهب. الأمر الذي فرض حدوداً على استفادة بريطانيا من المركز الذي يشغله الاسترليني في التبادل النقدي الدولي. ومع الخروج على قاعدة الذهب في فترة ما بين الحربين، كان رأس المال الانجليزي قد بدأ يفقد تفوقه الاقتصادي في مواجهة قوى اقتصادية رأسمالية متقدمة أخرى، وعلى الأخص قوة رأس المال الأمريكي. الذي أدرك مع الحرب العالمية الثانية أن المزيد من توسعه لم يكن من الممكن تحقيقه باقتصاره على نصف الكرة الأرضية الغربي.

وكما مثلت الحرب العالمية الثانية مخرجاً للاقتصاد الرأسمالي الدولي من الكساد الكبير أكدت نهاية الحرب **ظهور رأس المال الأمريكي كرأس مال مهيمن على الاقتصاد الدولي** ليحتل المكانة التي كان يحتلها رأس المال البريطاني وانما في ظل ظروف تاريخية مختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي، ومن ثم بطبيعة مختلفة للهيمنة. وقامت هيمنته علي **اساس اقتصادي** نجم عن قوة اقتصادية تمثل القوة الدولية الأكبر سواء قيست بمعيار حجم ناتجها القومي ووزنه النسبي في ناتج العالم أو بمعيار ناتجها الصناعي أو بالقدرة التنافسية النسبية ابتداءً من مستوى انتاجية العمل في الاقتصاد الأمريكي. فقد كانت الأعلى، خاصة في الفترة التالية على الحرب العالمية الثانية حين كانت كل البلدان الرأسمالية المتقدمة تعاني من دمار الحرب وفقداتها لكميات هائلة من وسائل الانتاج. وتعززت القوة لرأسمال الأمريكي بقيام النظام الدولي الجديد على كون الدولار سيد العملات وصيرورته عملة التعامل في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وانما بوضع تناقضي يتمثل في ان الدولار غير قابل للتحويل للذهب في داخل الاقتصاد الأمريكي مع قابليته للتحويل للذهب على الصعيد الدولي. وهو ما يعني عدم وجود قيد تلقائي على عرض الدولار في داخل الاقتصاد الأمريكي، أي يكون لحكومة الولايات المتحدة أن تتوسع في عرض النقود (الورقية والائتمانية) أو تقلل منه وفقاً لنظرتها لاحتياجات الاقتصاد الداخلي. وهو ما يعني غياب أي قيد

اتوماتيكي على الحكومة الأمريكية يمنعها من الدخول في عجز لميزان مدفوعاتها تموله عن طريق جعل بلدان أخرى تحتفظ بكميات أكبر من احتياطياتها الدولية بالعملة الدولية أي الدولار. وهذا بالضبط ما فعلته الحكومة الأمريكية. فبعد أن كان لديها فوائض جارية كبيرة في السنوات القليلة التالية على ١٩٤٥ بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي في التدهور بسبب تزايد التدفق المالي نحو الخارج في شكل نوعين أساسيين من الانفاق في الخارج: الاستثمار في الخارج (ومن ثم مزيداً من تدفق الأرباح نحو الاقتصاد الأمريكي) والانفاق العسكري في الخارج اللازم لكي تلعب الولايات المتحدة دور الحارس للاقتصاد الرأسمالي الدولي **لتضمن السوق الدولية على الأقل دون قيود تحد منها، ان لم يكن من الممكن أن تكون في توسع مستمر، أي للحيلولة دون قيام العوائق أمام حركة رأس المال الأمريكي، سواء في شكله المالي أو تجسيده السلعي. ومن هنا كانت الصلة العضوية بين ضمان هيمنة رأس المال الأمريكي دولياً ومركز الدولار كعملة دولية يدور حولها النظام النقدي لكل الاقتصاد الرأسمالي الدولي**[1]. وتتعزز هيمنة رأس المال الأمريكي دولياً بصيرورة نيويورك مركزاً للسوق المالية الدولية. وباستضافة أكبر مؤسستين ماليتين دوليتين، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لتقيما في واشنطن ليس بعيداً عن البيت الأبيض.

ويظهر الاقتصاد الأمريكي كوحدة اقتصادية مترامية الأطراف متنوعة الموارد الطبيعية تستفيد من قوة عاملة متجددة التوافد دون أن يسهم الاقتصاد الأمريكي في نفقة تكوينها اقتصادياً واجتماعياً. ويسمح التنظيم السياسي لهذه

(١) يمكن أن يتم التوسع في داخل الولايات المتحدة، وخاصة في الانتاج الحربي، عن طريق التمويل التضخمي، أي التمويل عن طريق عجز موازنة الدولة. الأمر الذي قد يبرز الاتجاهات التضخمية، يصدرها الاقتصاد الأمريكي لبقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ويصبح الاقتصاد الأمريكي الاقتصاد الوحيد الذي يمكنه تصدير التضخم لكل الاقتصاد الرأسمالي الدولي نظراً لكون الدولار العملة الوطنية للولايات المتحدة، العملة الدولية الممثلة لمحور النظام النقدي الدولي.

الوحدة الكبيرة من مركزة القرار السياسي. ويتعزز الأساس الاقتصادي للهيمنة بالقوة العسكرية والسياسية دولياً. ويصبح في مقدور رأس المال الأمريكي أن يلعب، في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، دوراً قيادياً في اطار القواعد التي تمليها طبيعة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، وهي قواعد يظل عصبها اقتصادياً. ويكون على رأس المال الأمريكي إما أن يقنع الاطراف الأخرى في الاقتصاد الدولي بأن هذه القواعد في مصلحتهم أو أن يفرض عليهم التقيد بها. والحكم في أغلب الأحيان أميركي. ويسهل من هيمنةرأس المال الأمريكي أن الولايات المتحدة اكتسبت تفوقها الاقتصادي دولياً في فترة تم فيها تنظيم العالم سياسياً عن طريق هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، الأمر الذي يمكن الهيمنة الاقتصادية من أن تترجم نفسها سياسياً على مستوى العالم بأجمعه، وقد اكتمل وحدته الدبلوماسية.

وظلت الهيمنة الأمريكية مؤكدة إلى أن تطور الاقتصاد الدولي ليظهر امكانية أن تصبح هذه الهيمنة، مع عقد الثمانينات، محلاً للمنازعة. من أين تأتي المنازعة؟

أ ـ ابتداء من تطور القوة الاقتصادية المطلقة لبلدان الاتحاد الأوربي ولليابان. ولكن هذا التطور لم يجعل من أي من هذه القوى تفوق القوة المطلقة للولايات المتحدة إذا ما قيست بحجم اجمالي الناتج المحلي ووزنه النسبي في الناتج العالمي: ففي ١٩٩٠ كان الناتج العالمي مساوياً لـ ٢٦٣٦٠ مليار دولار أمريكي وكان الناتج الأمريكي ٥٣٩١ مليار، أي ما يزيد على ٢٠٪ من الناتج العالمي. وكان الناتج الياباني ٢١٢٤ مليار[1]، يقل عن نصف الناتج الأمريكي. أما ناتج بلدان الاتحاد الأوربي فقد وصل الى ٥٧٩٦ مليار. وهو ناتج يضاهي الناتج الأمريكي. ولكن ما تكسبه بلدان أوربا بتجمعها الاقتصادي تخسر كثيراً منه بتفرقها السياسي، إذ تظل أمريكا

(١) G. Kebabdjan. L'Economie Mondiale, Seuil, Paris, 1994, P68 - 69.

متفوقة بتجمعها ووحدة قرارها السياسي. يضاف الى ذلك أن الهيمنة الاقتصادية انما تمارس في هذه المرحلة من مراحل التطور الرأسمالي من خلال الشركات دولية النشاط. و٤٠٪ من أكبر الشركات دولية النشاط يوجد مقرها في الولايات المتحدة (بالمقارنة بـ ١٦٪ في اليابان). وعليه تكون الشركات الأمريكية دولية النشاط صاحبة أكبر نصيب مما ينتج في الاقتصاد الدولي خارج الاقتصاد الأم، خاصة من المنتجات عالية التكنولوجيا. من هذا يبين أن تطور القوة الاقتصادية لكل من الاتحاد الأوربي واليابان، وان كان من الممكن أن يثير منازعة هيمنة رأس المال الأمريكي، لا يؤثر فعلاً في كون الاقتصاد الأمريكي ما زال يمثل أكبر قوة اقتصادية مطلقة في الاقتصاد الدولي المعاصر. خاصة وان هذه القوى لا تتمتع استراتيجيا بقوة عسكرية تساوي قوة الولايات المتحدة.

ب ـ ولكن هيمنة رأس المال دولياً تتحدد كذلك بالقدرة التنافسية النسبية لرؤوس الأموال الدولية، ابتداء من الانتاجية النسبية للعمل في الاقتصاديات المختلفة. وقد بدأت الاقتصاديات المتنافسة مع الاقتصاد الأمريكي المتفوق، من ناحية الانتاجية النسبية للعمل، في مجالات تتزايد، مؤثرة على القدرة التنافسية، وتحد نسبياً من الصادرات الأمريكية. الأمر الذي يؤثر بخطورة على دور الصادرات في خلق العمالة في الاقتصاد الداخلي (ومن ثم الأثر الاجتماعي والسياسي لذلك)، حتى ولو كان انتاج الشركات الأمريكية دولية النشاط في تزايد في خارج الاقتصاد الأمريكي. الأمر الذي ينعكس في عجز لميزان التجارة الأمريكي ومديونية خارجية واتجاه رؤوس أموال أجنبية إلى شراء وحدات الجهاز الانتاجي في داخل الاقتصاد الأمريكي. (وان كان من الممكن، مع ازدياد عالمية انتاج الشركات الأمريكية، بالانتاج في الخارج، وتمكن الولايات المتحدة، من خلال المديونية، من تعبئة مدخرات مجتمعات أخرى، وتمكن الاقتصاد الأمريكي من التحول، من وحدات الجهاز الانتاجي التي يشتريها رأس المال الأجنبي في داخل أمريكي، نحو فروع للصناعة تنتج منتجات عالية

التكنولوجيا؛ نقول وان كان من الممكن أن يؤدي كل ذلك إلى أن تكون النتيجة الصافية مختلفة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي). على أن الأحوال، يمكن القول أن التغير في القدرة التنافسية النسبية في غير صالح الاقتصاد الأمريكي يمكن أن يكون سنداً موضوعياً للمنازعة في هيمنة رأس المال الأمريكي دولياً.

جـ - أنه وان كان الدولار الأمريكي يمثل العملة الدولية، الا انه فقد الكثير من مركزه كمحور لنظام المدفوعات الدولية مع تفسخ النظام النقدي الدولي، وسعى وحدات التكتل الاقتصادي الدولي نحو خلق نظام نقدي يقوم على عملة جماعية غير الدولار، الأمر الذي يخرج مساحات هائلة من التبادلات في الاقتصاد الدولي من نطاق استخدام الدولار. وهو ما يحد في النهاية من استفادة الاقتصاد الأمريكي من هذا السند لهيمنة رأس المال الأمريكي.

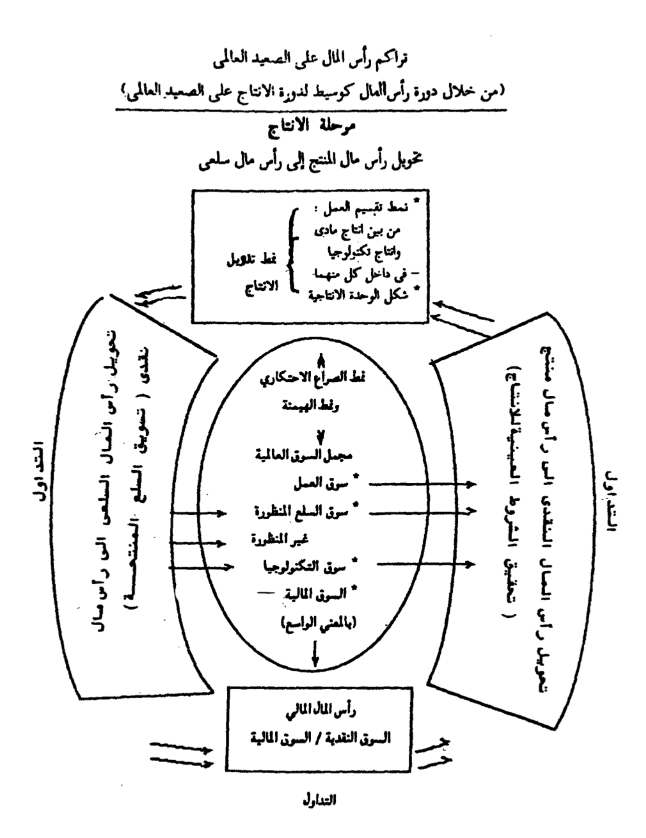
د - يؤدي استمرارأزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي الى تسويء وضع كل رؤوس الأموال الدولية نسبياً ويزيد من وحدة الصراع لتحسين كل جزء لأوضاعه النسبية(١). الأمر الذي يعني المنازعة في هيمنة رأس المال الأمريكي والصراع من أجل اعادة صياغة نمط الهيمنة الدولية. ويحول ذلك (مع تفاقم حدة التناقضات في داخل المجتمع الأمريكي، ومن ثم الضعف النسبي للنظام

(١) خاصة مع توجيه الأجزاء الوطنية من رأس المال نحو النشاط العالمي (لكونه أكثر ارباحية في ظل علاقات عمل يمثل فيها رأس المال الدولي الطرف الأقوى) وابتعادها النسبي عن قوتها العاملة في داخل الاقتصاديات التي تعرف حركات عمالية نقابية وسياسية أقوى، وهو ما يمكن أن يؤثر سلبياً على مستوى الربح، مما يزيد حدة الأزمة الاجتماعية في الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي. ومع التفاقم المتزايد للأزمة في الأجزاء المتخلفة تتفجر الأوضاع في الأجزاء المختلفة من العالم اجتماعياً وسياسياً بل وعسكرياً. بلغ عدد المتعطلين في العالم ٨٢٠ مليون عامل في ١٩٩٤، يمثلون حوالي ٣٠٪ من اجمالي قوة العمل في العالم. فاذا افترضنا ان كل متعطل يعول معه ٣ أشخاص، نكون بصدد ما يزيد على ٣ مليار نسمة. ويعتبر البعض، ابتداء من استقراء التاريخ الرأسمالي منذ بداية القرن التاسع عشر، سيادة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في العالم شاهداً على أزمة الهيمنة على الصعيد الدولي.

السياسي في مواجهة كل مشكلات العالم) من أن يتصرف رأس المال الأمريكي على الصعيد العالمي بهيمنة مؤكدة.

* * *

وكما نعرف، يتم الانتاج الاجتماعي في الاقتصاد الرأسمالي من خلال دورة رأس المال، الذي يسيطر على اتخاذ قرارات الاستثمار والانتاج بقصد تحقيق هدف مباشر هو الربح النقدي. وتتم دورة رأس المال أساساً في مجال التداول (السوق). ولا تمثل فترة الانتاج (الذي هو في الأصل أساس الحياة الاجتماعية) إلا فترة انقطاع في دوران رأس المال يسعى فيها إلى زيادة في القيمة التي اشتراها من سوق قوى الانتاج لكي يوفر شروط عملية الانتاج لانتاج السلع المعدة للبيع. ثم يعود الى التداول لتسويق السلع المنتجة وتحقيق الربح الذي انتج في مرحلة الانتاج وما يترتب على ذلك من امكانية تركيم رأس المال في شكله النقدي. ابتداء من ذلك نستطيع أن نتصور دورة رأس المال الدولي الذي يتم من خلالها الانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الدولي المعاصر بخصوصية تاريخية تظهر في جنبات كل مراحل دورة رأس المال وفي نتائج الأداء بالنسبة لشروط المعيشة للطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة في مختلف اجزاء المجتمع العالمي، وفي نتائج الأداء بالنسبة لمقدرة رأس المال كعلاقة اجتماعية على تحقيق مزيد (أو أقل) من التراكم ومن ثم مزيد (أو أقل) من سيطرة رأس المال على غيره من القوى الاجتماعية. الشكل التالي يمثل محاولة لتجسيد دور رأس المال في اطار عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي:



تراكم رأس المال على الصعيد العالمى
(من خلال دورة رأس المال كوسيط لدورة الانتاج على الصعيد العالمى)
مرحلة الانتاج
تحويل رأس مال المنتج إلى رأس مال سلعى
* نمط تقسيم العمل :
من بين انتاج مادى
وانتاج تكنولوجيا
– فى داخل كل منهما
* شكل الوحدة الانتاجية
نمط تمويل الانتاج
نمط الصراع الاحتكاري
ونمط الهيمنة
مجمل السوق العالمية
* سوق العمل
* سوق السلع المنظورة
غير المنظورة
* سوق التكنولوجيا
* السوق المالية
(بالمعنى الواسع)
رأس المال المالي
السوق النقدية / السوق المالية
تحويل رأس المال السلعى الى رأس مال نقدى (تسويق السلع المنتجة)
التداول
تحويل رأس المال النقدى الى رأس مال منتج (تحقيق الشروط العينية للانتاج)
التداول
التداول

* * *

على هذا النحو تتكامل لنا خصائص الاقتصاد الدولي المعاصر، من حيث طبيعة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي وما تتميز به في المرحلة الحالية من شكل تاريخي لتدويل الانتاج الرأسمالي، تدويلاً يقوم على نمط مركب لتقسيم العمل الدولي في اتجاه التخصص الدولي على أساس القيام بجزء من أجزاء عملية انتاج السلعة الواحدة، مزيداً بذلك من علاقات الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات الوطنية المكونة للاقتصاد العالمي. مع فرق كيفي يظل يميز الاقتصاد الرأسمالي المتقدم عن الاقتصاد الرأسمالي المتخلف، مؤداه أن يظل الأول متمتعاً بالسيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتي في داخل كل اقتصاد متقدم، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة لداخل الاقتصاد المتخلف. مع امكانية أن يظل تخصص بعض الاقتصاديات المتخلفة في القيام بكل عمليات انتاج سلعة واحدة، وفقاً لوضع الاقتصاد المتخلف، الذي يتحدد لكل بلد وفقا لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية، في النمط المركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي. هذا النمط تقوده الشركات دولية النشاط كاحتكارات دولية كبيرة تنتج منتجات عديدة ومتنوعة على اقاليم بلدان مختلفة محققة بذلك الاستفادة القصوى من التباين بين الدول في توفر شروط الانتاج وامكانيات التسويق والانظمة القانونية والمالية للنشاط الاقتصادي. وترسم سياستها على المدى البعيد وعلى مستوى السوق الدولية. وتحكم قبضتها على شبكة الوحدات الاقتصادية الموجودة في الاقاليم المختلفة عن طريق احتكار التكنولوجيا ومركزة قرارات الادارة العليا وشبكة التعاملات التي تقوم عبر اقاليم الدول بين الشركة الأم وشركاتها الوليدة في البلدان المختلفة وبين الوحدات الأخت بعضها البعض. ويكون من الطبيعي أن تسعى هذه الشركات الى تحويل العالم الى حقل اقتصادي واحد لأداء رأس المال الدولي. ولكن رأس المال الدولي يقوم على وحدة المتناقضات. فالسعي الى تحويل العالم الى حقل اقتصادي واحد لأداء رأس المال الدولي يتم في اطار

عملية صراع بين رؤوس الأموال الدولية لاعادة صياغة نمط الهيمنة الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية والذي كان يتميز بهيمنة متأكدة لرأس المال الأمريكي، يستفيد منها استفادة كبيرة في علاقته ببقية رؤوس الأموال الدولية. وقد بدأت الثمانينات تشهد بوادر منازعة هذه الهيمنة بفعل عوامل مختلفة تحيد من الأثر الموضوعي لكون الاقتصاد الأمريكي ما يزال يمثل القوة الاقتصادية المطلقة الأقوى في الاقتصاد الدولي المعاصر. هذه الخصائص تعطي في الواقع للاقتصاد الرأسمالي الدولي ما يميز المرحلة الحالية من تطوره منذ الحرب العالمية الثانية التي بينت ان مرحلة التطور السابقة التي حققت جل نتائجها للتطور الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر قد استلزمت حربين عالميتين بين رؤوس الأموال الدولية وكساداً كبيراً لمجمل رأس المال، بما تتضمنه هذه الأحداث الجسام من فوضى تنظيمية للعلاقات الاقتصادية الدولية، حتى تخلي السبيل لمرحلة تطور الاقتصاد الرأسمالي المعاصر. **وكان من الطبيعي أن تحاول القوى الجديدة المسيطرة في الاقتصاد الدولي أن تعيد تنظيم العلاقات الدولية بقصد ضمان أداء أسلس لرأس المال على الصعيد العالمي، في مرحلة تاريخية تشهد اعادة تنظيم العلاقات الدولية من خلال تنظيم دبلوماسي عالمي يتمثل في هيئة الأمم المتحدة، يسهِّل وجوده من اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية، وتتحدد الاستفادة من كليهما وفقاً لنمط علاقات القوى الدولية، الذي تظل السيطرة فيه، في المقام الأخير**، لرأس المال الدولي بصفة عامة، ولرأس المال المهيمن دولياً بصفة خاصة. هذا النمط لعلاقات القوى هو الذي يحدد طبيعة ما يسمى «بالشرعية الدولية» التي تحكم كل الجوانب التنظيمية لهذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

الفصل الثاني

الإطار التنظيمي للتراكم العالمي لرأس المال

بالتقابل مع فترة ما بين الحربين العالميتين، التي مثلت بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي الدولي فترة الكساد الكبير، فقدان رأس المال البريطاني لهيمنته على الاقتصاد الدولي، قيام التناحر بين الدول واقامة القيود في وجه التجارة الدولية والعقبات أمام حركة رأس المال، انقسام العالم إلى كتل نقدية مع فرض نوع أو آخر من الرقابة على الصرف الخارجي. باختصار مثلت هذه الفترة ما سماه البعض «بالفوضى الاقتصادية الدولية». نقول بالمقابلة مع هذه الفترة اراد ممثلو رأس المال الدولي المنتصر في الحرب، بعد أن ظهر أن رأس المال الامريكي هو المرشح للهيمنة، لاقتصاد ما بعد الحرب ان يقوم على حرية السوق الدولية بما تضمنه من حرية اسواق الصرف لتسمح بحرية التجارة الدولية وحرية الحركة لرأس المال الدولي، خاصة في شكل الاستثمار الأجنبي المباشر. وبدأ هؤلاء في بناء مشروعاتهم الخاصة باعادة تنظيم الاقتصاد الدولي منذ بداية الاربعينات. ومنذ ابريل ١٩٤٢ وحتى ابريل ١٩٤٣ ظهر المشروعان الامريكي والبريطاني(١). وكان جوهر المشروعين يدور حول:

---

(١) جاء الاقتراح الأول من Prof. H. White، استاذ الاقتصاد ووكيل وزارة الخزانة في الولايات المتحدة في ابريل ١٩٤٢، في شأن اقامة «صندوق الأمم المتحدة للتثبيت» وبنك للتعمير والتنمية لدول الأمم المتحدة والأمم المشاركة. وفي ابريل ١٩٤٣ صدرت الورقة البيضاء البريطانية تتضمن اقتراحاً بإنشاء اتحاد دولي للمقاصة International Clearing Union، بلوره J. Deynes =

- اعادة تنظيم النظام النقدي الدولي على أساس نوع من قاعدة الصرف الخارجي بالذهب.
- اعادة تنظيم السوق المالية الدولية للأئتمان قصير الأجل، على نحو يضمن استقرار أسعار الصرف واستقرار الاثمان وتوازن موازين المدفوعات؛ وللأئتمان طويل الأجل، على نحو يضمن حرية الاستثمار الدولي.
- اعادة تنظيم التجارة الدولية، على نحو يضمن حرية انسياب السلع في السوق الدولية.

في بريتون وودز (بالولايات المتحدة) تم الاتفاق في ١٩٤٤ على التنظيم الخاص بالنظام النقدي وما يستلزمه من مؤسسات نقدية. وبدأت محاولات تنظيم التجارة الدولية بمؤتمر هافانا الذي انتهى إلى اتفاقية لتحرير التجارة الدولية في السلع العينية في ١٩٤٧، سميت بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات GATT، اختصاراً)، وهي اتفاقية ظلت تتطور من خلال جولات من التفاوض والاتفاق انتهت بجولة اورجواي التي انتهت في ديسمبر ١٩٩٣، بتوسيع نطاق الاتفاقية من حيث موضوع التبادل وعدد الاعضاء وبانشاء منظمة التجارة العالمية لتبدأ عملها في اول يناير ١٩٩٥. ويتحدد الاطار التنظمي الناجم عن هذه المحاولات بقواعد تنظيمية وليدة اتفاقيات جماعية دولية أو اتفاقات تقوم بين عدد محدود من الدول ذات الوزن الكبير في الاقتصاد الدولي التي ما تلبث أن ترسي عادات واعرافاً للممارسات الاقتصادية الدولية. ويسعى هذا الاطار

= الاقتصادي البريطاني المشهور. (وكانت توجد اقتراحات فرنسية وكندية ظهرت عند مناقشة الاقتراحين السابقين في الاعمال السابقة على اتفاقية بريتون وودز في ١٩٤٤. انظر في ذلك V.L. Urquidi: التعمير في مواجهة التنمية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ورقة قدمت في مؤتمر دولي انعقد في بريتون وودز في ١٥ ـ ١٧ أكتوبر ١٩٩٤ في نيوهامشير، بعنوان: عودة إلى زيارة بريتون وودز.

التنظيمي، ثوازياً مع ازدياد أهمية الشركات دولية النشاط، كاحتكارات دولية تشهد تمركزاً متزايد لرأس المال وتتجه اكثر فأكثر نحو العالمية، نقول يسعى هذا الاطار إلى تحويل العالم إلى حقل اقتصادي واحد للأداء الحر لرأس المال الدولي وهو ما يستتبع اعادة تنظيم هذا الحقل بنظام قانوني يحتوي السوق العالمية كحقل قانوني واحد. لنرى تباعاً كل مظهر من مظاهر هذا التنظيم للاقتصاد الدولي المعاصر.

أولاً : تنظيم السوق المالية الدولية :

عبرت محاولات اعادة تنظيم التداول النقدي والسوق النقدية الدولية التي بدأت اثناء الحرب العالمية الثانية (بعد أن ضمنت دول التحالف الغربي حتمية هزيمة بلدان المحور: (المانيا وايطاليا واليابان) عن طبيعة نمط الهيمنة في داخل رأس المال الدولي: صراع رأس المال البريطاني في سبيل استبقاءه على الأقل لبعض هيمنته على الاقتصاد الدولي، مع رأس المال الامريكي وهو يؤكد هيمنته على الاقتصاد الدولي في مرحلة تطوره فيما بعد الحرب العالمية الثانية. وبدأت محاولة تنظيم السوق النقدية الدولية بمشروعين، احدهما بلوره هـ. هوايت، الاقتصادي الامريكي، والآخر بلوره الاقتصادي الانجليزي الشهير ج. كينز. وانتهى الأمر في اتفاقية بريتون وودز بغلبة المشروع الأمريكي في تحديد معالم النظام النقدي الدولي وانشاء مؤسستين دوليتين تسهران على الأئتمان الدولي: الأئتمان قصير الأجل، ويسهر عليه صندوق النقد الدولي، والأئتمان طويل الأجل، ويسهر عليه البنك الدولي للانشاء والتعمير.

١ ـ **النظام النقدي الدولي** : لا يمكن كشف أسرار النظام النقدي الدولي، صبيحة الحرب العالمية الثانية إلا في إطار كل تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في اتجاهه نحو العالميّة، ومكان النقود في هذا الاقتصاد، كاقتصاد يتم فيه الانتاج بقصد المبادلة النقدية. بهذه الصفة يتعين أن يدرس الاقتصاد الرأسمالي كنظام للانتاج وكنظام للاسواق في تداخلهما العضوي. حيث لا تجد اتجاهات الانتاج

تعبيرها إلا من خلال أداء السوق. فدورة الانتاج تبدأ من السوق، حيث يحول رأس المال النقدي إلى شروط لعملية الانتاج من قوة عاملة ووسائل انتاج. ويتم قذف الناتج إلى السوق بقصد المبادلة لتحويل الفائض إلى شكل نقدي. فدورة الانتاج تحكمها اذن قيمة المبادلة التي تظهر في السوق في شكل نقدي. وعليه يكون للنقود، التي ترتبط باقتصاد المبادلة، دور مركب، تناقضي في الواقع: فهي في ذات الوقت وسيط للتبادل (الذي يفترض التخلي عن السلعة) ومخزن للقيم (الذي يتضمن الاحتفاظ بالسلعة). بل هي لا تكون الأولى إلا بحكم كونها الثانية. فلكي تمكن كل السلع المنتجة من التداول في السوق يلزم أن تكون ممثلة لكل قيمها. فهي المكافئ العام لكل السلع. ولكي تمارس هذه المهمة كما ينبغي يتعين عليها أن تكون مقياساً مجرداً، لا يقيس إلا المظهر الموضوعي الذي تشترك فيه السلع جميعها، أي وقت العمل اللازم اجتماعياً لانتاجها، كما يلزم أن تبقى هي مستقرة القيمة على نحو معقول. من هنا كان استخدام سلعة المعادن النفيسة كنقود أو العملة الورقية التي تسندها هذه المعادن أو العملة الورقية التي تسندها سلطة الدولة في محاولتها المستمرة للحفاظ للنقود بقيمة تتمتع بقدر كبير من الاستقرار.

على المستوى الدولي تغيب السلطة العليا التي تقابل سلطة الدولة في داخل الاقتصاد القومي. ولكن، مع التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي تخلق السوق الدولية، بفضل عدوانية رأس المال التي دفعته بطرق مختلفة (تجارية ومالية وعسكرية وساسية وثقافية. .) إلى التغلغل في هياكل الاقتصاديات القومية الأخرى وتحويلها إلى اقتصاديات سلعية تسهم بقدر في نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي. وهو نمط لا يكف، كما رأينا، عن تغيير شكله عبر المراحل المختلفة للتطور الرأسمالي. وفي ظل الظروف التي سادت في القرن التاسع تمكن الذهب من أن يرسي في السوق الدولية أثماناً للسلع التي تنتج في بلدان مختلفة في ظل ظروف أنتاج مختلفة ومعبراً عنها بعملات وطنية مختلفة.

ولم يكن من الممكن للذهب أن يؤدي هذه الوظيفة إلا ابتداء من تداوله كنقود في داخل الاقتصاد الرأسمالي القومي الأكثر تطوراً والذي كان في سبيله للسيطرة على الجزء الكبير من المعاملات الدولية: الاقتصاد البريطاني. وتمكن قاعدة الذهب الدولية بدورها رأس المال البريطاني من تأكيد هيمنته في داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهي هيمنة يستمدها من تفوق الانتاجية النسبية للعمل، عمقاً ومدى. وبفضل هذه الهيمنة يصبح الاسترليني، العملة الوطنية البريطانية، سيد العملات دولياً، ويمكن أن يحل محل الذهب لعملات بلدان أخرى تخضع لهيمنة رأس المال البريطاني. وهكذا تحل هيمنة رأس مال احدى البلدان، على الصعيد الدولي، محل سلطة الدولة على الصعيد القومي. وتمكن هذه الهيمنة عملة رأس المال المهيمن من أن تلعب في المعاملات الدولية دور النقود الدولية. سواء أكانت هذه العملة تستند إلى الذهب أو لا تستند، وان كان من الضروري أن تبدأ فترة سيطرتها التاريخية، بحكم تاريخية النقود، بالاستناد إلى الذهب. ويكون من الطبيعي عند انتقال الهيمنة، في داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي، من رأس مال قومي إلى رأس مال آخر، أن ترث عملة المهيمن الجديد وظيفة النقود الدولية حالة بذلك محل عملة رأس المال الذي فقد هيمنته على الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ذلك هو ما حدث في فترة ما بين الحربين العالميتين، عندما فقد رأس المال البريطاني هيمنته على الاقتصاد الدولي (ومن ثم الاسترليني) تاركاً الاقتصاد الرأسمالي الدولي لينقسم إلى عدة كتل نقدية) لتظهر هيمنة رأس المال الأمريكي. وتأتي الحرب العالمية الثانية لتؤكد الهيمنة الجديدة التي تفرض كل مستتبعاتها في الفترة التالية على هذه الحرب.

فكما مثلت الحرب العالمية الثانية مخرجاً للاقتصاد الرأسمالي الدولي من الكساد الكبير الذي امتد من ١٩٢٩ حتى بدايتها، أكدت نهاية هذه الحرب، اذن، ظهور رأس المال الأمريكي كرأس المال المهيمن على الاقتصاد الدولي ليحتل المكانة التي كان يحتلها رأس المال البريطاني وإنما في ظل ظروف تاريخية

مختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وبدأ رأس المال الامريكي ينظر إلى عالم تزول منه العوائق ليكون سوقاً دولية متسعة ويكون له فيها حرية الحركة: في الاستثمار خارج الولايات المتحدة، في الاتجار الدولي في السلع، بل وحتى في حركة القوة العاملة بين أرجاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ولكي يتحقق النظام الاقتصادي والسياسي الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى فرضه، كان من الضروري أن يقوم نظام نقدي دولي يجمع فرط الكتل النقدية ويدور حول الدولار الأمريكي كمحور، باعتباره سيد العملات، ويضمن حداً أدنى من الاستقرار بين عملات العالم الرأسمالي، أو ما يسمى اصطلاحاً بأسعار صرف هذه العملات، أي المعدلات التي يتم بها شراء عملة بوحدات من عملة أخرى. فكما كان النظام النقدي الدولي القائم على قاعدة الذهب يحقق استقرار أسعار الصرف في تقلباتها المحدودة حول الذهب في القرن التاسع عشر (محققاً بذلك وحدة السوق الدولية)، كان لا بد أن يهدف النظام النقدي الدولي الجديد إلى استقرار أسعار الصرف عن طريق استقرار التعادل بينها مع السماح بقدر ضيق من التقلبات. كان نظام بريتون وودز في ١٩٤٤ يربط عملات العالم الرأسمالي بالدولار الامريكي بأسعار صرف محددة. ويربط الدولار بالذهب بسعر تبادل محدد، ٣٥ دولارا للأوقية. تسنده الولايات المتحدة الامريكية بتعهد باستبدال الذهب بالدولار بهذا السعر المحدد. ولا تكون التقلبات في أسعار الصرف إلا في حدود ضيقة فاذا ما خرج بلد من البلدان، لسبب من الأسباب، عن هذه الأسعار بفروق كبيرة فلا يمكن قبول مثل هذا الوضع إلا كوضع مؤقت يصبح الهدف معه العودة إلى الأسعار المحددة. كما أن مثل هذا الوضع الذي يقبل على سبيل التأقيت بالنسبة لعملة بلد من البلدان لا يمكن أن يقبل للنظام النقدي الدولي بأكمله. وهكذا يحل الدولار (المستند إلى الذهب) محل الذهب كمحور لعملات الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ولكن مع فارق جوهري، يتمثل في أن الدولار، على عكس الذهب، لا يمثل شكلاً موضوعياً للنقود وليس، في

ذاته، مقياساً للقيم يمكن الاعتماد عليه نظراً لاحتكار الولايات المتحدة السيطرة على عرضه في الأسواق. ويتكون النظام النقدي الدولي الجديد، الذي يقتصر على الجزء من الاقتصاد العالمي الذي يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية، إذ ظلت البلدان التي تسعى لارساء أسس المجتمع الاشتراكي بعيداً عن تغلغل رأس المال الدولي تسعى إلى تنظيم معاملاتها الدولية عن طريق الاتفاقات الثنائية. ويكون رأس المال الدولي قد ضمن وحدة السوق الرأسمالية الدولية على أمل أن تمكنه حرية الحركة في هذه السوق من أن يقوى ويواجه الأجزاء التي تحاول الانسلاخ عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ولكن الدولار يكتسب بذلك دوراً تناقضياً في النظام النقدي الدولي الجديد: فمن ناحية، لم يكن الدولار قابلاً للتحويل للذهب في داخل الاقتصاد الأمريكي. ومن ثم لم توجد أية سيطرة من الخارج على عرض النقود في الاقتصاد الأمريكي. ويكون لحكومة الولايات المتحدة أن تتوسع في عرض النقود (الورقية والائتمانية) أو تقلل منه وفقاً لنظرتهم لاحتياجات الاقتصاد الداخلي. من ناحية أخرى، كان الدولار قابلاً للتحويل للذهب على الصعيد الدولي. وهو ما يعني أنه كان مقبولاً كعملة دولية. ومع رغبة بقية العالم في شراء السلع الأمريكية عقب الحرب الثانية تميز الموقف بنقص في الدولار، وظهر الدولار لفترة طويلة وكأنه جيد كالذهب في التعامل الدولي. وقد نتج عن الحرب أن أصبح بقية العالم في حاجة ماسة للسلع الصناعية دون أن تكون لدى الدول الأخرى الطاقة الانتاجية لانتاجيتها أو لانتاج سلع تصدر لدفع ثمنها. هنا قامت الولايات المتحدة الامريكية بالتوسع في الاقراض وتقديم «المعونات» لتزويد بقية العالم بالدولارات اللازمة للحصول على السلع الصناعية الأمريكية. في مقابل ذلك تأكدت هيمنة الدولار.

ورغم أن مركز الدولار كعملة دولية كان يعكس تفوق انتاجية العمل في الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للانتاجية في الاقتصاديات الأخرى، كما عكست قوة

الاسترليني التفوق الصناعي لبريطانيا في القرن التاسع عشر، إلا أن قاعدة الصرف بالذهب (التي أعتنقها النظام النقدي الدولي المؤسس في بريتون وودز) تعرف اختلافاً جوهرياً عن قاعدة الذهب التي عرفها القرن التاسع عشر: ففي ظل قاعدة الذهب كان من الممكن استبدال الذهب بالعملة الورقية محلياً ودولياً في نفس الوقت. وهو ما يعني وجود قيد تلقائي على التوسع في عرض النقود محلياً وعلى تركيم عجز في ميزان التجارة الدولية. هذا الأمر انطبق على بريطانيا بقدر لا يقل عن انطباقه على غيرها من البلدان التي أخذت بقاعدة الذهب.

أما في ظل نظام بريتون وودز فلا يوجد هذا الحد التلقائي على التوسع اللامحدود في عرض النقود محلياً. وهو ما يعني غياب أي قيد أتوماتيكي على البلد صاحب العملة المحورية يمنعه من الدخول في عجز لميزان مدفوعاته يموله عن طريق جعل بلدان أخرى تحتفظ بكميات أكبر من احتياطاتها الدولية بالعملة الدولية. وهذا بالضبط ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أن كان لديها فوائض تجارية كبيرة في السنوات القليلة التالية على ١٩٤٥ بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي في التدهور، بسبب تزايد التدفق المالي نحو الخارج في شكل نوعين أساسيين من الانفاق في الخارج: الاستثمار في الخارج ومن ثم مزيداً من تدفق الارباح نحو اميركا في مرحلة تالية والانفاق العسكري في الخارج اللازم لكي تلعب الولايات المتحدة دور الحارس للاقتصاد الرأسمالي الدولي لتضمن السوق الدولية على الأقل دون قيود تحد منها، ان لم يكن من الممكن أن تكون في توسع مستمر. أي للحيلولة دون قيام العوائق أمام حركة رأس المال الأمريكي، سواء في شكله المالي أو تجسيده السلعي.

ومن هنا كانت الصلة العضوية بين ضمان هيمنة رأس المال الأمريكي دولياً ومركز الدولار كعملة دولية يدور حولها النظام النقدي لكل الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

ويتحقق للسوق الدولية الاستقرار النسبي، من خلال الاستقرار النسبي للأثمان بما فيها اسعار صرف العملات، طوال الفترات التي تلت الحرب العالمية الثانية، والتي تميزت:

- بتفوق القوة الاقتصادية المطلقة والنسبية (ارتفاع انتاجية العمل الصناعي في أمريكا بالنسبة للاقتصاديات الأخرى).
- بوجود الطلب الخارجي على الصادرات الأمريكية، الناجم عن النقص النسبي في انتاج اقتصاديات أوربا الغربية نظراً لتدمير جزء كبير من طاقاتها الانتاجية اثناء الحرب، واللازم لمواجهة احتياجات اعادة التعمير، وكذلك احتياجات التسلح المتزايد. وفي الوقت الذي لا تتوفر فيه بالنسبة لهذه الاقتصاديات امكانية انتاج ما تصدره لكي تتمكن من الحصول على السلع الامريكية، يأتي الدولار اللازم لشراء السلع الامريكية عن طريق ما تمنحه الولايات المتحدة لدول غرب اوربا من معونات وقروض، على الأخص في اطار مشروع مارشال لاعادة بناء أوربا الغربية (واليابان).
- بتمتع المركز الاقتصادي الدولي للاقتصاد الامريكي بوجود فائض معتبر في ميزان المدفوعات ابتداءً من فائض كبير في ميزانه التجاري. وتصل احتياطات الولايات المتحدة أعلى مستوى لها في ١٩٤٩. على هذا النحو تتأكد الثقة في الدولار الامريكي كالعملة الدولية، ويكون كالذهب. وتقوم الولايات المتحدة بخلق عرض النقود اللازمة ليس فقط للنشاط الاقتصادي في داخل الاقتصاد الأمريكي وانما كذلك لتسوية المعاملات الدولية وتكوين الاحتياطيات الدولية للاقتصاديات المكونة للاقتصاد الرأسمالي الدولي. هذا في الوقت الذي تتعزز فيه القوة الاقتصادية الأمريكية بالقوة العسكرية والسياسية، خاصة من خلال التنظيم الدبلوماسي الدولي الجديد، هيئة الأمم المتحدة.

ثم تبدأ ممارسات الولايات المتحدة الاقتصادية والعسكرية والايديولوجية، بما تتطلب من اتفاقات مالية في الخارج في الوقت الذي تتناقص فيه القدرة التنافسية النسبية للصناعة الامريكية، تبدأ هذه الممارسات في دفع ميزان المدفوعات الامريكي نحو العجز وتتمثل أسباب العجز في:

أ ـ الانفاق العسكري في الخارج: اقامة القواعد العسكرية وبناء الاساطيل الحربية، ومنح المعونات العسكرية وتمويل الحروب (وأهمها حرب كوريا وحرب فيتنام، والالتزام المالي شبه الدائم بغرس القاعدة الاستعمارية في العالم العربي، المتمثلة في اسرائيل، في المراحل المختلفة: مرحلة اغتصاب فلسطين، مرحلة استكمال انتزاع فلسطين، مرحلة البدء في التوسع في أراض البلدان العربية الاخرى، اما باغتصاب الارض، كما في الجولان، أو بالسيطرة الفعلية عليها عسكرياً وسياسياً، كما في جنوب لبنان، أو في الأنتهاء بالاحتفاظ بها استئجاراً! (دون رضاء خالص من المالك المؤجر بطبيعة الحال)، كما في الأردن، أو بجعل الأرض المجاورة منقوصة السيادة (خاصة عسكرياً)، كما في شبه جزيرة سيناء.

ـ استثمار رؤوس الأموال الامريكية في الخارج، أي التوسع الاستثماري في الخارج، احياناً عن طريق وعود بالدفع في شكل المساهمة بدولارات في تكوين شركات جديدة أو شراء مشروعات قائمة بالفعل، خاصة في أوربا الغربية.

ـ اصدار السندات في سوق نيويورك الذي يصبح المركز العالمي لرجال البنوك، حيث يجد المقترضون الموارد المالية لأجل طويل (من ٥ ـ ٢٠ سنة).

ـ ايداع الودائع الدولارية لأجل قصير في الخارج، خاصة في أوربا،

حيث يكون لاسعار الفائدة المرتفعة قوة جذب واضحة لمن يحوزون رؤوس الأموال الامريكية.

وتبدأ التزامات الولايات المتحدة في مواجهة الخارج تتزايد بمعدل يفوق معدل نمو الاقتصاد الامريكي. حيث كان معدل النمو السنوي للناتج الصناعي مساوياً لـ ٣,٣٪ في الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٥٨، ولم يتعد متوسط معدل النمو السنوي لاجمالي الناتج الاجتماعي ٢٪ منذ ١٩٤٥. ويبدأ ميزان المدفوعات يعرف العجز الطفيف فيه حتى ١٩٥٥. ثم يبدأ العجز في أن يسجل بمليارات الدولارات ويتجدد كل عام فيما بين ٣,٢ مليار دولار حتى ١٩٦٧. ويبدأ الفائض في الميزان التجاري في التناقص، خاصة عندما تزيد الواردات بمعدلات تفوق بكثير معدلات زيادة الصادرات •في الأربع شهور المنتهية في ٣١/١/١٩٦٨، زادت الواردات، بالنسبة للفترة المماثلة السابقة، بـ ١١٪ في الوقت الذي كان فيه معدل زيادة الصادرات ١٪). وترتفع أثمان الصادرات الأمريكية في السوق الدولية (ارتفعت أثمان الصادرات في السنوات الأولى من الستينات بمتوسط معدل سنوي ٣,٥٪). ويبدأ العجز في بنود ميزان المدفوعات الأخرى، خاصة في ميزان المعاملات الرأسمالية (خاصة عن طريق شراء رأس المال الامريكي للمشروعات في اوربا) في التزايد. تميز ميزان المدفوعات الامريكي بالعجز. وهو ما يعني أن البلدان الرأسمالية الاوربية تركم الدولارات الناجمة عن هذا العجز أي أن عرض الدولار يتزايد في سوق العملات الأمر الذي يعرض قيمته للأنخفاض. وتبدأ الثقة في الدولار، كعملة العملات، في الاهتزاز مع عام ١٩٦٧. ولا تبقى إلا المناسبة لكي تفقد الثقة في الدولار. وعندما تفتقد الثقة يتخلص الأفراد من الدولار بشراء الذهب ومعادن أخرى نفيسة ومواد أولية. وتحققت النتيجة بمناسبة الهجوم الشامل الذي شنته الجيوش الفيتنامية على الجيش الامريكي ووضعه في مركز عسكري وسياسي حرج في اوائل ١٩٦٨. ولكي تمنع الدولار من الانهيار تقوم الحكومة الامريكية ببيع

الذهب مقابل الدولار (أي تشتري الدولار لانقاص عرضه من أسواق الصرف بالذهب) بالسعر الذي حافظت عليه منذ عام ١٩٣٤، وتعهدت بالاستمرار على الحفاظ عليه بقصد أن يكون الذهب ركيزة الدولار الامريكي كمحور يدور حوله النظام النقدي الدولي: وهو ٣٥ دولارا لاوقية الذهب. ويبدأ احتياطي الحكومة الامريكية من الذهب في التناقص السريع. ولكنها تصر على عدم اعادة النظر في قيمة عملتها بالنسبة للذهب. لأن ذلك يعني عدم قدرة الاقتصاد الأمريكي على مواجهة التزاماته نحو الخارج، خاصة عندما يتعلق بالعملة التي يتكون منها احتياطيات كل وحدات الاقتصاد الدولي، أي العملة التي تحتل في النظام النقدي الدولي المركز المتميز: مركز الشمس التي يدور حولها الكواكب الممثلة لعملات البلدان المكونة للأقتصاد الرأسمالي الدولي. ويمثل هذا المركز أحد الضمانات الأساسية لهيمنة رأس المال الامريكي في الاقتصاد الدولي.

والواقع أن احتياطي الولايات المتحدة من الذهب قد بدأ يخرج منها قبل ذلك التاريخ. فقد بدأ الذهب يترك الولايات المتحدة في ١٩٦٠ عندما تخطت كميات الدولار في خارج الولايات المتحدة في قيمتها قيمة احتياطي الذهب الذي تملكه. من هنا كان «الجري نحو الذهب». فيرتفع ثمن الذهب إلى ٤٠ دولاراً للأوقية. ومنذ ١٩٦٠ تصبح القيمة الاسمية للدولار أكثر من قيمته الحقيقية[١]. للحيولة دون الاستمرار في انحفاض قيمة الدولار تقترح الولايات المتحدة تكوين «مجمع للذهب»[٢] من ثماني بلدان تمثلها بنوكها المركزية: من الولايات المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا (التي تنسحب من المجمع فيما بعد) وسويسرا وبلجيكا وايطاليا وهولندا وبريطانيا. ويتكون هذا المجمع في صيف ١٩٦١، مع احتفاظ بنك الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك بنصف المجمع تاركاً للبنوك المركزية الأخرى مسؤولية النصف الآخر. منذ ذلك التاريخ وحتى ١٧ مارس ١٩٦٨ كان المجمع

(١) Over - evaluated.

(٢) A gold pool; Un pool de l'or.

يظهر في السوق أحياناً كبائع وأحياناً كمشتر للذهب: بثمن ٣٥ دولار للأوقية. عندما يفوق عدد المشترين للذهب في أسواق باريس وزيورخ أو فرانكفورت (ويتكونون من رجال الصناعة والصاغة وصناع الاسنان الذهبية والمضاربين) عدد البائعين (وأهمهم منتجو الذهب، جنوب افريقيا، الاتحاد السوفييتي. . . وغيرهم)، أي عندما يزيد الطلب على الذهب عن عرضه في السوق (ومن ثم يميل الثمن إلى الارتفاع، أي تنخفض قيمة الدولار) تقوم البنوك المركزية ببيع جزء من احتياطياتها من الذهب لمنع الثمن من الارتفاع عن ٣٥ دولار للاوقية. والعكس، في حالات الهدوء، تقوم هذه البنوك بشراء الذهب واقتسامه بينها.

وقد نجح نظام المجمع في تحقيق الهدف طالما كان الطلب الخاص على الذهب أقل من الأنتاج العالمي للذهب. لأنه كان من الضروري المرور من خلال المجمع لتسويق جزء من المعروض من الذهب، الأمر الذي سمح للمجمع من الاستمرار في فرض ثمنه عن طريق التدخل في السوق. ولكن ابتداءً من ١٩٦٥ بدأ الطلب الفردي غير النقدي على الذهب، الذي يأتي من الأفراد وليس من البنوك المركزية (التي تستخدمه في أغراض نقدية)، يفوق عرض الذهب. منذ ذلك كف اعضاء المجمع عن بيع الذهب ويستمر ثمن الذهب في الارتفاع، أي تستمر قيمة الدولار في الانخفاض.

لمواجهة ذلك تقترح الحكومة الامريكية في أول يناير ١٩٦٨ عدداً من الاجراءات يقصد بها انقاص الانفاق الامريكي في الخارج[١]. ولكن الاجراءات التي اقترح الأخذ بها تحتاج إلى وقت طويل للحصول على موافقة البرلمان وتحتاج لوقت أطول لكي تنتج أثراً ملموساً على ميزان المدفوعات الذي لا يكف عجزه عن التزايد. وتنمو الرغبة في التخلص من الدولار وتزداد المضاربة على الدولار.

(١) انظر في تفاصيل أزمة الدولار في مارس ١٩٦٨ مقالنا، بعنوان «أزمة الدولار أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي» (باللغة الفرنسية)، نشرت في الجزائر في ابريل ١٩٦٨، وفي مجلة الحقوق جامعة الاسكندرية، في العدد ٢٢ لسنة الخامسة عشرة، الاسكندرية ١٩٧٠.

وتظل سياسة الحكومة الامريكية في بداية ١٩٦٨ متمثلة في الاحتفاظ بالدولار قابلاً للتحويل للذهب في السوق الدولية بسعر ٣٥ دولارا للاوقية، معلنة أن احتياطاتها من الذهب تسمح بالاستمرار في هذه السياسة. أما تخفيض قيمة الدولار رسمياً فالحكومة الامريكية رافضة لاجرائه. وتستمر قيمة الدولار في التدهور. ويستمر مجمع البلدان السبع (بعد أن انسحبت فرنسا عاملة على زيادة مخزونها من الذهب، ومنادية لضرورة هجران قاعدة الصرف الخارجي بالدولار والعودة إلى قاعدة الذهب، على نحو لا تتميز معه أية عملة على العملات الأخرى) في فقدان مخزونه من الذهب. هذا في الوقت الذي يستمر فيه العامل الرئيسي وراء صعوبات ميزان المدفوعات الامريكي: حرب فيتنام، التي تثير تطوراتها في نهاية فبراير ١٩٦٨ الهلع في السوق المالية الدولية. ومع أتون الحرب تحترق الثقة في الدولار ويكون الجري لشراء الذهب والمعادن النفيسة الأخرى (مثل الفضة والبلاتين) والمواد الأولية. ويزيد من حمى شراء الذهب ما يشاع من أن جنوب افريقيا يمكن أن توقف مبيعاتها للذهب في السوق الدولية.

وتعلن الحكومة الامريكية (في ٢٠ مارس ١٩٦٨):

- أنها حصلت من البلاد الست الممثلة بمحافظي بنوكها المركزية في اجتماع دعت اليه الولايات المتحدة في واشنطن على تنازلهم اختيارياً عن تحويل ما في حوزتهم من دولارات إلى ذهب.
- أنهم قرروا ألا يعطوا الذهب، في مقابل دولارات، للبدان التي يشك في أنها تستخدم الذهب لتغذية السوق الحرة.

ويعني هذان الاجراءان:

- شبه الغاء لقابلية الدولار للتحويل للذهب، لأنهما يقطعان، سرياً، الروابط بين الدولار والذهب، حيث:

* تعهدت البنوك المركزية لدول مجمع الذهب بالكف عن تحويل

دولاراتها إلى ذهب (هذه البلدان تمثل تقريباً البلدان الدائنة للولايات المتحدة).

* أن البنوك المركزية غير الممثلة في مجمع الذهب يتعين عليها إذا ما طلبت ذهبا من الخزانة الأمريكية أن تعطي التأكيدات الكافية بأنها لن تستخدم الذهب إلا في أغراض نقدية. بمعنى آخر، إن مثل هذه البلدان يمكن أن تكون محلاً لرقابة على استخداماتها الاحتمالية للذهب التي تسيطر عليه، وهي رقابة يمكن أن تبدو ضد الاستقلال الوطني، حتى بالنسبة للبلدان التي لا تعاني من حساسية خاصة بالنسبة لسيادتها.

أن الولايات المتحدة تفرض في الواقع حظرا على خروج الذهب منها.

- كما يعني هذان الإجراءان أنه بخلق سوقين للذهب (سوق للتعامل في الذهب للاغراض النقدية وسوق للتعامل فيه بواسطة الافراد لاغراض صناعية وجمالية) لم تعد المشكلة هي مشكلة «ثمن الذهب» الذي يتحدد على نحو تحكمي، وإنما مشكلة تسرب التدفق من الذهب ذي الثمنين المختلفين. هنا سيكون الاغراء كبيراً لكل ذوي الشأن في السوقين لشراء الذهب (مع كل التحفظ اللازم) بسعر ٣٥ دولار للاوقية لبيعه بسعر ٥٠ دولار للاوقية. كيف يمكن اعاقة هذه التسربات؟ الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على الذهب يقصد في الواقع إلى استباق اثر وجود هذين السوقين والحيلولة دون تحققه.

على هذا النحو تكون الولايات المتحدة قد نجحت في ضمان مشاركة دول مجمع الذهب في تحمل أعباء ميزان المدفوعات الامريكي. وهو ما يعني أنها تتحمل جزءاً من أعباء حرب فيتنام.

ورغم ذلك يستمر وضع الدولار في التدهور ويزداد معه عدم استقرار أسواق الصرف الدولية. حتى اغسطس ١٩٧١. حين تقوم الحكومة الامريكية بالغاء تعهدها بشراء وبيع الذهب بالسعر المحدد (٣٥ دولارا للاوقية). وتكون بذلك قد فصمت الدولار عن الذهب، أي انتهى التزامها بتحويله إلى الذهب. وتبدأ أسعار الصرف تتحدد وفقاً لقوى السوق وتتقلب وفقاً لتغيراتها، أي تصبح العملات معومة. ويفقد نظام النقد الدولي الذي انتجته بريتون وودز أهم خصائصه المتمثلة في ضمان استقرار اسعار صرف العملات في إطار تقلبات محدودة بفضل ربطها بالدولار الذي يسند بدوره إلى الذهب. وتبدأ مرحلة من بداية السبعينات تتميز فيها أسعار الصرف في السوق الدولية بالتقلب. وتصبح القاعدة الوحيدة المستقرة بالنسبة لهذه السوق هو عدم استقرار اسعار صرف العملات في السوق الدولية.

تلك هي القاعدة النقدية التي بلورتها اتفاقية بريتون وودز، مستلهمة من واقع الاقتصاد الرأسمالي الدولي فيما يتعلق بقوة الاقتصاد الامريكي في علاقته بالاقتصاديات الأخرى المكونة للاقتصاد الرأسمالي الدولي والهيمنة الممكنة لرأس المال الامريكي، وجاعلة من الدولار عملة العملات دولياً. وذلك ما انتهت اليه هذه القاعدة النقدية في اطار تطور الاقتصاد الدولي وممارسات الولايات المتحدة، وغيرها من الاقتصاديات، التي انتهت بالخروج على قواعد التنظيم الشكلي التي سارعت إلى تقديمه للاخرين حتى قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية. ومع استخدام النقود على الصعيد الدولي تمس الحاجة إلى المؤسسات النقدية الدولية.

٢ ـ المؤسسات النقدية الدولية : هي الهيئات التي تتعامل بالنقود، وعلى الأخص بالأئتمان، أي الاقراض، والقروض تعقد إما لفترة قصيرة لأغراض الاستخدام الجاري، أو لفترة طويلة لبناء مشروع من المشروعات التي عادة ما يستغرق بناؤها فترة غير قصيرة، كوحدة لانتاج الحديد والصلب أو سد لتخزين

المياه وضبط مجرى نهر من الأنهار. وكان أن قام، ضمن نظام بريتون وودز، هيئتان لاقراض الدول. (إلى جانب الحكومات كمقرضين والهيئات المالية الخاصة كالبنوك دولية النشاط): هيئة لاقراض طويل المدى، هي البنك الدولي للأنشاء والتعمير[1]، وهيئة للاقراض قصير المدى هي صندوق النقد الدولي[2].

البنك الدولي للانشاء والتعمير: جاءت فكرة البنك من المشروع الامريكي الذي قدمه هـ . هوايت الامريكي في ١٩٤٢ . وتمثل الهدف الرئيسي في خلق آلية مالية تمكن من توجيه الموارد الاستثمارية نحو أوربا لأغراض التعمير. لأن الموارد المالية اللازمة لاعادة بناء أوربا الغربية لا يمكن تعبئتها بأسعار فائدة منخفضة وبفترات سماح طويلة من المؤسسات المالية الخاصة. فلضمان هذه الموارد بالشروط المناسبة لا بد اذن من منظمة دولية حكومية.

ولم تكن تنمية الاقتصاديات المتخلفة أحد أهداف البنك الاساسية.

وسبيل البنك إلى تحقيق أغراضه هو العمل على أن تقوم البنوك الخاصة بالاقراض. ولا يقوم هو بالاقراض إلا إذا لم يتوفر عرض الائتمان بالشروط التي تتوافق مع الحالة محل الاعتبار. وهو يقرض ابتداءاً من الاقتراض من السوق المالية الدولية.

وفي البداية، يركز البنك في نشاطه على مشروعات اعادة تعمير اوربا الغربية. ولكنه ما يلبث، تحت الحاح المخاطر التي بدأت تصادف الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتخلفة التي حققت نوعاً من الاستقلال السياسي، أن يبدي اهتماما أكبر، من الناحية الفكرية، بمشكلات التنمية. ويبدأ منذ

(١) The International Bank For Reconstruction and development; La Banque Mondiale pour la Recontiction et le developpement.

(٢) The International Monetary Fund; le Fonds Monetaire International.

منتصف الخمسينات في مساندة مشروعات البنية الأساسية في عدد من بلدان آسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا، وإنما مع ربط ذلك عادة بالتوصية بسياسات اقتصادية معينة وبدور يقوم به البنك في رقابة الأداء الاقتصادي. كما كان الحال بالنسبة للمشروع الأولى لتمويل بناء السد العالي في مصر، حين عبء البنك موارد مالية امريكية وبريطانية، مع مساهمة من جانبه، لأقراض الحكومة المصرية عام ١٩٥٥ قرضاً طويل الأجل.لتنفيذ هذا المشروع. ووافقت الحكومة المصرية على عرض البنك. ولكنه عاد وسحب العرض ابتداءً من موقف غير موات من الحكومة الامريكية اتخذته تحت ضغط واعتراض منتجو القطن في الولايات المتحدة خشية أن يؤدي بناء السد العالي إلى توفير المياه للتوسع في زراعة القطن المصري طويل التيلة المنافس دولياً للقطن الامريكي، كما كان هذا الموقف غير الموات يعود كذلك إلى اعتبارات سياسة نظراً لاقدام الحكومة المصرية على شراء الاسلحة من بلدان خارج المعسكر الرأسمالي.

ويبدأ البنك في السبعينات في التعامل مع الدول المتخلفة فقط، ويساند برامج النمو في بعض البلدان. ويصبح الهدف المعلن له هو تنمية الاقتصاد الدولي بالنسبة للاجزاء المتخلفة من خلال تعزيز الاستثمار في شكل مشروعات وبرامج استثمارية. وينشىء البنك عدداً من المؤسسات المالية الدولية، كالجمعية الدولية للتنمية (IDE) ومعهد التنمية للتدريب (DIT) وينشغل بترويج ايديولوجيته الاقتصادية بنشاط بحثي في مجالات البنية الصناعية والزراعية والسكان والتعليم والصحة والنمو الحضري والفقر والبيئة. وينشر نتائج الابحاث والدراسات، كما ينشر التقارير الاقتصادية الدورية المختلفة.

وفي البداية لمَ تشهد الساحة الدولية أي تعاون بين البنك وصندوق النقد الدولي. بل على العكس، كانت العلاقة بينهما تقوم على نوع من الغيرة والتباعد.

صندوق النقد الدولي : وجدت فكرة الصندوق في المشروعين اللذين

قدمهما الامريكي هـ . هوايت والاقتصادي الانجليزي جون كينز في عامي ١٩٤٢، ١٩٤٣، على التوالي. وتمثلت الفكرة في اقامة بنك لاقراض الدول قروضاً قصيرة الأجل بهدف تحقيق انسياب التجارة الدولية بتهيئة الشروط المواتية. يعمل مباشرة على استقرار أسعار الصرف ليضمن استقرار نظام المدفوعات الدولية، الأمر الذي يشغله بموازين مدفوعات الدول، دون ادراك بالفروق الكيفية بين الاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي. ودون ادراك بصفة خاصة بطبيعة المشكلات الهيكلية المختلفة للاقتصاديات المتخلفة (وقد شارك البنك الدولي الصندوق في غياب هذا الادراك)، وغلب عليهما تصور هذه الاقتصاديات كوحدات مسيطرة على كميات وفيرة من الموارد الطبيعية، ومن ثم كمورد للمواد الأولية). لم تكن فكرة التنمية موجودة في مشروع أنشاء الصندوق إلا على نحو غامض. خاصة وقد توجه مع الأزمة الاقتصادية، نحو الاقتصاديات المتخلفة، ليتعامل معها، مع بداية الثمانيات وكأنه ينسى كل ما يتعلق بالتنمية، بل لا ينشغل، في تعامله معها، لا بالتطور ولا بالعمالة ولا حتى بالتجارة.

ونظراً للأهمية الخاصة التي يكتسبها الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي بالنسبة للاقتصاديات المتخلفة، ومنها الاقتصاد المصري ابتداءً من نهاية الستينات، نرى بشيء من التفصيل الاتجاه العام لممارسات الصندوق بين هدفه الظاهر وهدفه الحقيقي.

ظهر صندوق النقد الدولي اذن كآلية دولية أساسية من آليات الاقتصاد الرأسمالي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. يسهر أساساً على استقرار أسعار صرف العملات والحيلولة دون تقلبها إلا في حدود ضيقة واسعاف الدولة التي قد تبتعد عن هذه الحدود. ويكون الاقراض قصير الأجل هو سبيل الصندوق إلى ذلك. وتسهم الدول في تكوين أموال الصندوق. ويكون النصيب الأكبر للدول الرأسمالية المتقدمة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية بطبيعة

الحال. على الأقل حتى تظهر الدول البترولية في السبعينات، وتكون لها اسهامات كبيرة في تزويد الصندوق بالمال. ومن هنا كانت أدارة الصندوق في يد الأقوياء.

الهدف الظاهر للصندوق هو تقديم المعونة الفنية والمالية للدول التي انضمت لنظام بريتون وودز، خاصة في حالات اختلال ميزان المدفوعات، أي زيادة التزامات الدولة في مواجهة الخارج على حقوقها لدى الخارج. هذه الاختلالات تعبر عن الوضع المالي اللحظي للاقتصاد القومي، ولكنها لا تعبر بالحتم عن المقومات الاقتصادية الحقيقية للدولة وقدراتها الانتائجية، وخاصة في فترة من الطول بحيث تسمح لأي سياسة حكومية باستخدام هذه القدرات استخداماً منتجاً ومجدداً لهذه القدرات على مستوى أكبر. بل ان دلالة العجز في ميزان المدفوعات تختلف بحسب ما اذا كانت اللحظة التي برز فيها العجز تقع في عملية بناء قواعد انتاجية للاقتصاد القومي أو في إطار نشاط اقتصادي تغلب عليه الصفة غير المنتجة. ولكن التعبير المالي يظل معياراً كافياً في نظر الصندوق لتحديد موقفه من الدولة.

الهدف الظاهر هو اقراض الدولة لاعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات (بزيادة مكتسبات الدولة من الخارج أو بانقاص التزاماتها في مواجهة الخارج أو بهما معاً). وقد يستلزم الأمر تحقيق التوازن في موازين مالية داخلية، كموازنة الدولة مثلاً. ولكن الصندوق ينتهز فرصة أحتياج الدولة إلى بعض المال السائل في الزمن القصير «ليوصى» بسياسات لها آثارها الخطيرة في الزمن الطويل. هذه السياسات التي تقدم للبلدان المتخلفة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب. وكما هو الحال في كل العلاقات الاجتماعية عذاب البعض يمثل في نفس الوقت نعيم البعض الآخر من بين أفراد المجتمع الواحد. ومن هنا تحددت أطراف العلاقة في التعاملات مع صندوق النقد الدولي: الصندو ق كآلية من آليات رأس المال الدولي، الدولة في المجتمع المتخلف، والفئات الاجتماعية الأخرى التي لا تعبر

الدولة عن مصالحها الاقتصادية وارادتها السياسية.

هذا الهدف الظاهر للصندوق هو في الواقع سبيله إلى تحقيق الهدف الجوهري، الهدف الحقيقي: العمل المستمر، في تعامله مع الدول، على إزالة العوائق التي تعوق الحركة في السوق الدولية وجعل هذه السوق حقلاً غير محدود لأداء رأس المال، أي لمن له الغلبة في علاقات القوى الاقتصادية على الصعيد الدولي. وفي إطار العلاقات الدولية تأتي العوائق من الممارسات السياسية (وخاصة ذات الطابع القومي) للدول وتأتي العوائق الاقتصادية من السياسات الاقتصادية التي تمارسها الدول. ويتوقف الأمر في النهاية على إمكانية التحالف بين الطبقات الحاكمة في الداخل ورأس المال الدولي ونوع هذا التحالف ونوع الاحتكاكات بينهم، التي يتضمنها هذا التحالف. وبدون هذه الحقيقة لا يمكن فهم مواقف الصندوق من الاقتصاديات المتخلفة، ومنها الاقتصاد المصري دون أدنى شك.

هذا الهدف الحقيقي لصندوق النقد الدولي يتحقق، في المراحل المختلفة لتطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، من خلال آليات متباينة.

فهناك أولاً مرحلة التوسع الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات. وقد شهدت هذه المرحلة التوسع الاقتصادي في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وعلى الأخص في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية واليابان، كما شهدت في الأجزاء المتخلفة من هذا الاقتصاد الرأسمالي الدولي سياسيات اقتصادية فعلية مختلفة حققت في بعض الأحيان قدراً من النمو يتفق مع التغير في شكل نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، وإنما في غياب استراتيجية تطوير حقيقية تنفي التخلف الاقتصادي والاجتماعي كما تكون تاريخياً. الأمر الذي تنتهي معه هذه السياسات إلى أزمة اقتصادية اجتماعية تعرفها بشكل أو بآخر المجتمعات المتخلفة من العالم

الرأسمالي. ولكن المرحلة تتميز في مجموعها بأنها مرحلة تماسك نسبي للاقتصاد الرأسمالي الدولي، يتحقق من خلال تماسك النظام النقدي الدولي في دورانه في فلك الدولار يسنده الذهب، مع التزام الحكومة الامريكية بتحويل الدولار إلى ذهب بالسعر المحدد. أسعار الصرف تتحدد ابتداء من الدولار. وحوله يستقر النظام النقدي بما يتضمنه من استقرار لأسعار الصرف، ومن ثم توسع السوق الدولية دون عوائق، اللهم إلا تلك التي أقامتها بعض دول العالم الثالث (ومنها مصر) في محاولتها تحسين وضعها في اطار تقسيم العمل الرأسمالي الدولي. ويركز صندو ق النقد الدولي على الاستقرار النقدي، ويكاد لا يظهر على المسرحين السياسي والأيديولوجي. على أي الأحوال تنصرف جل جهود الصندوق الاقراضية نحو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

ولكن قانون التطور الرأسمالي يقضي بأن كل توسع لا بد وأن يجلب نقيضه، الانكماش، مهما طال أمد التوسع. وتكون الأزمة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ نهاية الستينات. هذه الأزمة تعبر عن نفسها نقدياً في أزمة الدولار ابتداء من مارس ١٩٦٨. انها لحظة تاريخية من لحظات التضخم في ثنايا الركود. وتنقلب البسمة إلى غمة، وان كان من حظ الأقلية أنها تستطيع الاحتفاظ بابتسامتها. وتؤدي الأزمة العامة، التي تنتشر في السبعينات وتستمر حتى يومنا هذا، إلى ابطاء أو ايقاف النمو للأجهزة الانتاجية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وتكرس هذه الأزمة، في نفس الوقت، أزمة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدول في الاقتصاديات المتخلفة منذ الاستقلال السياسي. وهي سياسات تضمنت تبديد الفائض الذي ينتج في هذه البلدان (في صور مختلفة) والدخول في عملية المديونية تجاه رأس المال الدولي: في شكل قروض من الدول الأجنبية غالباً في مرحلة أولى، ثم تعاظم القروض الخاصة من البنوك الدولية، في مرحلة ثانية، مرحلة تكاثر البترودولارات واعادة تدويرها دولياً.

بهذا تقطع هذه الاقتصاديات المتخلفة الشوط الأول في العملية الجهنمية: عملية المديونية الخارجية ورهن الامكانيات الحالية والمستقبلة لصالح رأس المال الدولي. وتصبح المديونية، كما رأينا، خير سبيل لتعبئة فائض منتجي البلدان المتخلفة نحو الخارج، وتكون الطبقات الحاكمة في هذه البلدان قد أدت خدمة تاريخية جليلة لرأس المال الدولي عندما استخدمت احتكارها للقرار السياسي للحصول على قروض مالية، تستحوذ على جزء منها يتحول، بطرق شتى، إلى ثروات مالية لأفراد هذه الطبقات. وتبدد أجزاء أخرى. وتتضاءل مع هذه الممارسات ترجمات هذه القروض إلى قدرات انتاجية حقيقية. ومن ثم تقع مسؤولية الدخول في الحلقة الجهنمية للمديونية على عاتق الطبقات الحاكمة. فالمسؤولية اذن طبقية. ثم تسعى هذه الطبقات جاهدة عندما تثور قضية خدمة الدين، إلى إسباغ الصفة القومية على قضية المديونية، لكي تحمل الطبقات الاجتماعية الأخرى (التي لا تشترك لا في اتخاذ قرارات الاقتراض ولا في الاستفادة من القروض) عبء خدمة الدين.

ولكن الأزمة تعني زيادة العوائق أمام رأس المال الدولي (في شكله المالي أو السلعي) من جراء الاجراءات التي يمكن أن تتخذها، أو تضطر لاتخاذها، كل الدول في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة ازاء اختلال موازين مدفوعاتها. ويهمنا في مجالنا اختلال موازين مدفوعات البلدان المتخلفة. وهنا يظهر صندوق النقد الدولي بوضوح أكبر على المسرح الاقتصادي الدولي، في ظل اختلالات موازين المدفوعات للدول المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ويقوم الصندوق بدوره:

- على صعيد التحليل النظري، بالبدء، في كل دراساته الاقتصادية، من النظرية الاقتصادية الحدية، وهي تمثل النظرية الرسمية في معظم جامعات الغرب الرأسمالي. ويكون بذلك قد انحاز بداءة بصرف النظر عما اذا كانت هذه النظرية صحيحة علمياً أو غير صحيحة.

- وابتداء من هذه النظرية تركز رؤية الصندوق على المظهر المالي للنشاط الاقتصادي وتقدم تحليلات نقدية بحتة، بالتركيز على التوازنات النقدية والمالية (توازن ميزان المدفوعات، ميزان التجارة، موازنة الدولة) الخارجية والداخلية، والادعاء بأن الانتاج لا يكون إلا من خلال تحقيق هذه التوازنات المالية.

- وتتمثل آلية الصندوق، عند قيامه بدوره، في سياسة «لتحرير الاقتصاد القومي»: المقصود المباشر الظاهري منها هو إما ابعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية وترك الحرية لعمل قوى السوق، أو دفع تدخلها نحو تقوية قوى السوق هذه. والمقصود هنا هو السوق الرأسمالية الدولية. ويفرح خدام هذه السياسة في البلدان المتخلفة. وينشدون نشيد «الطلب والعرض». وهو أكثر اناشيد الاقتصاد السياسي سطحية اذا ما قدم بالنغمة التي يقدمونه بها. وينتهي بهم الأمر إلى ضياع عرضهم الداخلي للاعتماد أساساً على عرض الآخرين، في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وتتجسم سياسة الصندوق في «روشتة» واحدة يخاطب بها الصندوق كل الدول في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، المتقدم منها والمتخلف، باستثناء الولايات المتحدة الامريكية. (سنرى بعد لحظات أن لهذه اللغة الواحدة معنى يختلف بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي المتقدم عنه بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي المتخلف).

- وتتمثل مكونات روشتة الصندوق، التي بدأت تظهر بالنسبة لمصر في تقارير الصندوق والبنك الدولي، وقد التصقا ببعضهما وأصبحت لهما أسس مشتركة لسياستهما تجاه البلدان المتخلفة[1]. ابتداءً من

(١) ساعد على هذا الالتصاق وجود مقريهما في واشنطن والدور الخاص الذي يلعبه رأس المال الأمريكي في ادارتهما ابتداءً من حصة الولايات المتحدة في رأس مال كل منهما، وكذلك العلاقات الوثيقة التي تربط ادارتهما بالبيروقراطية الامريكية في واشنطن.

١٩٧٥[١] في:

(أ) تحرير التجارة الخارجية، أي إزالة العوائق التنظيمية، أمام الصادرات والواردات. والعمل على إنهاء الاتفاقات الثنائية الخاصة بالمعاملات الدولية. ومنذ ١٩٦٢ يصر الصندوق، في برنامج التثبيت على «انهاء العمل باتفاقيات الدفع الثنائية المعقودة مع الدول الأعضاء في الصندوق في أقرب وقت». وان كان لمطلب الصندوق هذا معقوليته في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة الذي ساد في الخمسينات والستينات، فهو يفقد كل معقوليته في ظل نظام أسعار الصرف المعومة الذي تحتويه فوضى النظام النقدي الرأسمالي الدولي الحالي، منذ ١٩٧٢، حيث أصبح عدم الاستقرار النقدي هو الظاهرة الوحيدة المستقرة. هنا تصبح الاتفاقيات الثنائية للمدفوعات الدولية الملجأ الطبيعي لمن يريد حداً أدنى من الاستقرار في تعاملاته الدولية، ومن ثم في اقتصاده الداخلي. ورغم ذلك، وازاء اصرار الصندوق، أعلن خطاب نوايا الحكومة المصرية في ١٩٧٦ في بنده الثاني عشر «توقع أن نكون قد اتفقنا على إنهاء معظم اتفاقيات الدفع الثنائية الباقية مع أعضاء الصندوق». وتتعهد الحكومة المصرية في البند العشرين من نفس الخطاب بألا «توقع اتفاقيات، دفع ثنائية دون التشاور المسبق مع الصندوق». وطبيعي ألا تكتفي الحكومة المصرية «بالنوايا» خشية أن تقودها نواياها الحسنة إلى الجحيم، وتعمل جاهدة على الغاء اتفاقيات الدفع الثنائية فعلاً لتجد نفسها في بداية الثمانينات ولم يعد بينها وبين الدول الأخرى أكثر من أربع اتفاقيات دفع. وهكذا تزيد الحكومة تمتعها بجنة «نظام أسعار الصرف المعومة».

(ب) تحرير سوق الصرف، أي ازالة الرقابة على النقد الاجنبي وعدم التدخل في تحديد قيمة العملة. وترك تحديدها لقوى السوق لينتهي الأمر إلى

(١) بل ونجد أهم مكونات السياسة في برنامج التثبيت الذي يقترحه الصندوق على الحكومة المصرية في ١٩٦٢.

سعر واحد لصرف الجنيه المصري. هذا الأمر أصبح مصدر اهتمام خاص للصندوق الذي يصر على عدم تدخل الدولة في سوق صرف الجنيه المصري والانتهاء بالقضاء على تعدد أسعار الصرف، ومن ثم ضرورة تخفيض قيمة الجنيه المصري، رغم أن تخفيض العملة لا يكون السبيل، وفقاً لأحكام صندوق النقد الدولي، إلا كملجأ أخير. ورغم أن سعر صرف العملة الوطنية يصبح من العوامل الهامة التي تؤثر في تعاملات الاقتصاد القومي مع الخارج نظراً، أولاً لأهميـة الطلب الخـارجي في مكونات الطلب الكلي، ومن ثم أثر ذلك على مستوى العمالة والدخل، وثانياً: لاتصاف كل الموقف الدولي بتقلبات أسعار صرف العملات. ويكون من الضروري أن يكون سوق الصرف أحد المجالات التي تتدخل فيها الدولة، أما لتحقيق سياسة اقتصادية انتاجية محددة مسبقاً أو لاصلاح مسار الاقتصاد/القومي، بعد الاحداث. وعليه يكون صندوق النقد الدولي قد نصح الدولة، أو طلب منها أو اشترط عليها (وفقاً للوضع المالي والمدى الذي وصلت اليه الدولة في خلق موقف يجعلها راغبة في التعامل مع الصندوق أو مرغمة على التعامل معه) بالابتعاد عن سعر صرف العملة الوطنية وعدم التدخل في تحديده في خضم الأصل فيه أن أسعار الصرف معومة وتتحدد قيمة كل منها بالقدرة النسبية لكل من السباحين الحاملين للعملات ليحولوا بينها وبين الغرق. ومع هزال السباح المصري جسدياً (لأنه لا يعتني لا بتقوية جسمه بالانتاج ولا بالتدريب المتواصل على السباحة) تكون نصيحة الصندوق بتعويم الجنيه المصري بمثابة التوصية باغراقه. ويكون الصندوق قد طلب من الدولة في مصر بالا تتدخل في شأن سعر صرف العملة الوطنية في وقت تفرض فيه ظروف الاقتصاد الرأسمالي الدولي، الذي يسوده عدم استقرار اسعار الصرف، بأن يصبح سعر الصرف أحد الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية للدولة.

(جـ) تحرير الأثمان في الداخل (اللهم باستثناء الاجور)، أي عدم تدخل الدولة في تحديد الأثمان. وقد عبر برنامج التثبيت في عام ١٩٦٢ عن هذا المكون

من مكونات الروشتة بقوله «تعمل الحكومة على إلغاء القيود المفروضة على الأسعار في أقرب فرصة ممكنة»، وهو ما يتم، في لغة الصندوق، **بالغاء الدعم بصفة أساسية «وتعديل الأسعار الداخلية بحيث تتناسب مع الأسعار العالمية»**.

(د) عدم تدخل الدولة في سوق العمل (بعدم الالتزام مثلاً بتشغيل الخريجين). باعتبار أن ذلك يمثل عبئاً على موازنة الدولة عن طريق زيادة الانفاق العام.

(هـ) التركيز على النشاط الاقتصادي الفردي. ويتحقق ذلك، بازالة العوائق أمام المستثمر الفرد، المحلي والأجنبي، واعادة النظر في قانون الضرائب على نحو يحابي المستثمر الفرد، وابتعاد الدولة عن النشاط الانتاجي عن طريق وحدات انتاجية تملكها الدولة (أي ما اصطلح على تسميته في مصر بالقطاع العام). والفكرة الأساسية هنا أن الصندوق ليس ضد القطاع العام لأنه أداة من أدوات البناء الاشتراكي. فاعتباره كذلك يمثل، في اعتقادنا، خطأ وقع فيه الكثيرون في مصر. فقطاع الدولة ضرورة من ضرورات الحياة الاقتصادية الرأسمالية منذ الكساد الكبير. وقطاع الدولة في مصر لم يكن لا في ملكية الشعب ولا تحت سيطرته الفعلية، ولا كان الجزء الأكبر من ناتجه يعود إلى الغالبية من المنتجين في مصر. الفكرة أن ملكية الدولة لعدد من الوحدات الانتاجية يمثل أداة طيعة تمكنها من الحصول على الموارد المالية (أنظر فائض شركات القطاع العام الذي يذهب إلى موازنة الدولة في مصر، وكذلك ما تدفعه من ضرائب للخزانة العامة، وما تدفعه لصندوق التأمينات الاجتماعية)، كما تمكنها من أتخاذ بعض الاجراءات التي تحقق نوعاً من التوازن السياسي وتحول دون تغيير الوضع على حساب الطبقات الحاكمة (كما اذا ما قامت شركات القطاع العام ببيع بعض السلع الضرورية بأثمان أقل من ثمن السوق أو بتزويد محدودي الدخل بخدمات رخيصة نسبياً). وجود هذه الملكية (وهي في النهاية من قبيل الملكية الخاصة من زاوية من له السيطرة الفعلية على الموارد والمستفيد الرئيسي من الناتج) يزود الدولة بأداة مرنة تمكنها من اتخاذ اجراءات قد

تمثل عائقاً أمام اتساع السوق الدولية. هذه الاجراءات قد تتخذها الدولة مرغمة لمواجهة ضغوط سياسية أو اجتماعية، كما قد تتخذها بفعل الاغراء الذي يحدثه وجود مثل هذه الأداة المرنة التي قد تمكن الدولة من تحقيق مصالح للفئات الحاكمة. في كلتا الحالتين قد ينجم عن الاجراءات إعاقة حركة رأس المال الدولي. من هنا كان اصرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ازالة قطاعات الدولة من الاقتصاديات المتخلفة.

جوهر السياسة التي «ينصح» بها صندوق النقد الدولي في هذه المرحلة، مرحلة الأزمة المركبة، هو عدم تدخل الدولة في الاقتصاد المتخلف في الحياة الاقتصادية وترك الاقتصاد المحلي «عارياً» لرياح الاقتصاد الرأسمالي الدولي، لتتحدد النتيجة النهائية بمصادر الرياح وقوتها في اللحظة الحالية من تاريخ الاقتصاد الرأسمالي الدولي وقد غلب الطابع الاحتكاري على هيكله: فجوهر ما يطلبه جون جنتر مدير عمليات الشرق الاوسط في الصندوق من وزير مالية مصر في أبريل ١٩٧٥ كشرط لامكانية التعامل مع الصندوق[1] ـ الغاء الدعم بصفة أساسية ـ تعديل أسعار صرف الجنيه المصري بما يتناسب مع أسعار السوق الحرة ـ تعديل الأسعار الداخلية بحيث يتناسب مع الأسعار العالمية ـ ازالة العوائق أمام المستثمر الأجنبي. وفي نهاية ١٩٧٦ يصر مكنمارا، مدير البنك الدولي، على الا يتم الاتفاق بين البنك والحكومة المصرية إلا إذا وجدت خطة. لأن عدم وجود خطة يعني في نظره «أن مصر ليست جادة في تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي». ونحن نعلم أن جوهر سياسة الانفتاح هو ترك باب الاقتصاد

(١) وينصح الصندوق الدول الافريقية بنفس السياسة، حيث تؤكد رؤية الصندوق المقدمة في مؤتمر نيروبي في مايو ١٩٨٥ أن المتطلب الرئيسي لتحقيق النمو هو تحرير الأثمان الداخلية في مواجهة الاثمان الدولية، الأمر الذي يودي في نظر الصندوق ليس فقط إلى تعبئة مدخرات أكبر وإنما كذلك إلى جذب كميات أكبر من الموارد من الخارج. انظر:

R.D. Erb, A View From the fund, Africa and the International Monetary Fund, G.K. Hellainer, ed, International Monetary Fund, 1986, p. 18 - 19.

المصري مفتوحاً على مصراعيه لكي يتمتع رأس المال الأجنبي بحرية في الدخول في الشكل المالي أو السلعي (بل ويتمتع رأس المال المصري بحريته في الخارج) وتجد القوة العاملة المصرية هي الأخرى «حريتها» في التشتت خارج المجتمع المصري (ولما لا؟ أليس الأصل هو المساواة أمام الباب المفتوح!).

ويكون لروشتة الصندوق معنى يختلف بحسب ما اذا كان الاقتصاد متقدماً أو متخلفاً رغم وحدة لغتها ومكوناتها. فاذا ما نصح الصندوق بريطانيا في ١٩٧٦ بخفض قيمة الجنيه الاسترليني حتى تنخفض أثمان صادراتها نسبياً، فان مثل هذا الخفض يمكن أن يزيد من صادرات بريطانيا، لأن لبريطانيا قاعدة انتاجية موجودة بالفعل تمكن من التوسع في انتاج الصادرات وتمكنها في ذات الوقت من الحد من الواردات. أما اذا نصحت الحكومة المصرية في بداية الثمانينات بتخفيض قيمة الجنيه المصري حتى تنخفض أثمان الصادرات المصرية نسبياً، فلا تؤدي النصيحة إلى نفس النتيجة، إذ أن مصر قد فقدت طوال السبعينات الكثير من قدراتها الانتاجية وزاد اعتمادها على الاستيراد، ولم يعد من الممكن التوسع في الانتاج التصديري بدرجات تذكر. ولا يؤدي خفض سعر الجنيه إلا إلى رفع أثمان الواردات المصرية. مما لذلك من أثر سلبي على مستوى معيشة الفئات الاجتماعية العريضة التي تستهلك سلعاً تستورد مباشرة أو تدخل الواردات في انتاجها محلياً، ومن أثر على زيادة ارباحية الاتجار في السلع المستوردة التي تستجيب لطلب الفئات الاجتماعية ذات الدخول المرتفعة والمسيطرة اجتماعياً وسياسياً. ومن ثم اتجاه نمط استخدام الموارد من النقد الاجنبي نحو هذا الطلب. كما أن تخفيض قيمة الجنيه المصري قد يؤدي إلى زيادة عبء خدمة الديون الأجنبية. فضلاً عن عدم قدرة الدولة فنياً على السيطرة على المعدلات التضخمية لارتفاع الأثمان في داخل الاقتصاد المصري. فلغة الروشتة قد تكون واحدة، ولكن المعنى يختلف.

وبتقديم هذه الروشتة يكون صندوق النقد الدولي قد أنتهز فرصة المشكلات الاقتصادية التي تظهر في الزمن القصير ليمرر سياسات يكون لها

آثارها السلبية الخطرة على السكان في الزمن الطويل. ويتحول «النصح» تدريجياً الى «طلب» باتباع هذه السياسات، ويتحول «الطلب» الى «اشتراط»، حتى يمكن للصندوق أن يمد إلى الدولة يد العون، عن طريق اقراضها لتغطية العجز، واعطائها شهادة حسن السير والسلوك لاستخدامها في السوق المالية الرأسمالية الدولية. وتكون الطبقات الحاكمة في المجتمعات الرأسمالية المتخلفة، التي تملي عليها مصالحها ضرورة التعامل مع الصندوق، قد حصلت على شهادة «العجز»، التي تمكنها من أن تطلب من الدائنين في المحفل الرأسمالي الدولي نظرة مختلفة إلى «العاجز» عندما يتحقق اللقاء في «نادي» باريس.

ويكون المقصود النهائي لسياسات الصندوق هو أزالة العوائق التي تحول دون توازي الأثمان الداخلية في الاقتصاديات المتخلفة مع الأثمان الدولية: أي غياب معايير قياس مختلفة تعكس التفضيلات الاجتماعية والسياسية للمجتمعات المتخلفة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. فاذا ما غابت معايير القياس المختلفة تتخذ القرارات الاقتصادية في البلدان المتخلفة وفقاً للأثمان الدولية التي تعكس علاقات القوى الاقتصادية القائمة وتكرس قوة البعض وضعف الآخر: قوة الاقتصاديات المتقدمة وضعف الاقتصاديات المتخلفة. وتزول عوائق السياسات «القومية من السوق الرأسمالية الدولية، ويتحقق الهدف الجوهري»: ازالة العوائق أمام توسع السوق الدولية، مجال أداء رأس المال الدولي، لتتمكن الشركات دولية النشاط من تنفيذ استراتيجياتها طويلة المدى على مستوي العالم أجمع مستفيدة من المزايا النسبية لكل رقعة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي: القوة العاملة الرخيصة عند البعض، الطاقة الرخيصة عند الآخرين، المادة الأولية الاستراتيجية لدى دولة ثالثة، الاعفاء الضريبي لدى دولة رابعة، حرمان القوة العاملة المحلية من الحماية التشريعية لدى دولة خامسة، وجود المستهلكين في أراضي دولة سادسة، وهكذا. فغياب الذاتية للأثمان الداخلية يجعل من الحتم اتخاذ القرار الاقتصادي على أساس الأثمان السائدة في السوق الدولية. فاذا ما احتاج الاقتصاد المصري إلى مزيد من الاسمنت

مثلاً، يتخذ بقرار على أساس المقارنة بين ثمن الاسمنت في السوق الدولية حالياً وثمنه في السوق المحلية. فاذا كان الثمن الدولي أقل من ثمنه عند انتاجه بواسطة الوحدة المزمع إقامتها في مصر ينتهي متخذ القرار إلى أحد أمرين: أما الاقتصار على شرائه من السوق الدولية أو مطالبة أحدى الشركات الدولية الكبيرة بالمشاركة في إنتاجه محلياً، بحجة أن هذه الشركات هي التي تمتلك التكنولوجيا المتطورة والقدرة الادارية، إلى آخر الاسطوانة المشروخة التي لا يكف وكلاء الشركات الدولية عن تشغيلها رغم رداءة اللحن وغربته عن كل ما هو وطني.

وتتعرى هذه السياسات عند تقييمها بأن تؤخذ في مجموعها بأهدافها المباشرة وغير المباشرة لا أن يؤخذ بعض من إجراءاتها ينظر اليه من ذاته، وكأن أدوات السياسة الاقتصادية، أو أية سياسة أخرى، يمكن أن تؤخذ في ذاتها. وعليه، تكون العبرة بالاضعاف المستمر للامكانيات الانتاجية للاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي وهو أضعاف لا بد وأن ينتج هيكلياً من استراتيجيات النمو التي اتبعتها دول العالم الثالث منذ «الاستقلال» السياسي. ونكون بصدد نمط «لاستخدام الموارد» على الصعيد الدولي يؤكد تبديد الفائض المنتج في الأجزاء المتخلفة ومديونية دول هذه الأجزاء للاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي. وبتأكد المديونية يتأكد السبيل «القانوني» المحترم لاستنزاف الفائض الذي ينتجه العاملون في البلدان المختلفة، من خلال خدمة الدين، أي دفع أصله وفوائده. وهي خدمة يمكن أن تستمر طالما كان خادم الدين يسلك سلوك «الشرفاء» على الصعيد الدولي ويستمر في إحترام «التزاماته الدولية». ومع حالة المديونية تتكون حلقات المصالح للفئات المحلية المستفيدة من المديونية عن طريق الاستشارات والدراسات والتسهيلات والوساطة في التعقدات وتقديم الخدمات المحاسبية والقانونية والضريبية والجمركية والأمنية، إلى غير ذلك من البثور التي طفحت على جلد الحياة الاقتصادية في المجتمع المصري منذ الانفتاح الاقتصادي في بداية السبعينات.

اذا ما تأكدت المديونية وضمناً السلوك «الشريف» للمدينين لا بد من تغذية

خدمة الدين عن طريق نوع من الانتاج، لأن من لا ينتج لا يستطيع أن يستمر خادماً شريفاً للدين الأجنبي:

ـ لا بد من نوع من الانتاج يتحدد بقرارات اقتصادية «حرة» تتخذ على أساس الأثمان الدولية وتحدد، ابتداء من علاقات القوى مع الأجزاء المتقدمة في العالم الرأسمالي، نوع النشاطات الاقتصادية التي تمارس في كل جزء من أجزاء العالم الرأسمالي. أي نوع المساهمة في نمط من أنماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي، الذي يخدم في النهاية رأس المال الدولي.

ويضمن هذا النوع من الانتاج تعبئة الفائض من المنتجين نحو الدولة الذي تورده للدائن الأجنبي. وإنما بعد أن يحظى الوسيط، خادم المديونية، بقدر من هذا الفائض. وهي تعبئة تضمنها سياسة «تحرير الاقتصاد القومي»: تحرير الأثمان الداخلية وتجميد الأجور الحقيقية (إن لم تخفض)، إزالة كل رقابة على الصرف، نظام نقدي معاكس للنشاطات الانتاجية برفع أسعار الفائدة، والصندوق يطالب رفعه إلى ٢٠٪ منذ نهاية السبعينات، نظام ضريبي على الغالبية ويحابي الاقلية الخادمة للدين ويمكنها من الافلات بثروات داخلية هائلة تحولها للخارج لتملك هي الأخرى ثروات «أجنبية» تودعها في مواقع أمانها بسبل ظاهرها المشروعية وباطنها (بل وظاهرها في كثير من الأحيان) عدم المشروعية.

اذا ما وقع الاقتصاد المتخلف في «فخ» المديونية الخارجية يصبح من الضروري اذن أن تسعى السياسة الاقتصادية «الجديدة» إلى نوع من الانتاج يضمن خدمة الدين. فكما حرصت الإدارة البريطانية للاقتصاد المصري، بعد أن أشهرت المديونية دولياً في سبعينات القرن الماضي وأكدت سيطرتها السياسية بالغزو العسكري في يوليو ١٨٨٢، نقول كما حرصت هذه الادارة البريطانية على ضمان انتاجية الاقتصاد المصري بتطوير الانتاج الزراعي (والقضاء على النشاط الصناعي) وانتاج فائض من خلال محصول رئيسي هو القطن يضمن الانتظام في عملية سداد الدين الخارجي حتى الحرب العالمية الثانية، يحرص

رأس المال الدولي الآن على ان تمارس البلدان المتخلفة المدينة السياسة الاقتصادية التي تحقق نوعاً من الانتاج يضمن خدمة الدين. فاذا ما قصد بها خدمة الدين فلا يمكن أن تكون في مصلحة المنتجين. فاذا ما نودى الآن بضرورة اتباع سياسة انتاجية في الزراعة المصرية مثلاً، فالمقصود هو زيادة انتاجية الفلاح على نحو يمكن من تعبئة فائض أكبر يمكن من خدمة الدين. وليس المقصود هو إعادة بناء المجتمع الريفي في مصر اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. الأمر الذي قد يستغرق جل، إن لم يكن كل، الفائض الذي يمكن انتاجه في الزراعة.

ويعيد التاريخ نفسه، وإنما، كعادته، ليس بنفس الطريقة: فمتخذ قرارات المديونية فئة حاكمة لا تنتمي إلى الفئات المنتجة في المجتمع المصري، وإنما مجسدة هذه المرة في قوة اجتماعية مختلفة. والدائن ينتمي إلى نفس العالم الرأسمالي، وإنما ممثلاً هذه المرة تمثيلاً مختلفاً ومزوداً بهيئات دولية تقف على رأس مشخصات رأس المال الدولي من بنوك وهيئات مالية ودبلوماسية دولية. ومن يتحمل عبء خدمة الدين في النهاية هم المنتجون المباشرون في مصر، وإنما بعد تشتت جهدهم الانتاجي بين مصر وخارج مصر، بين الاغتراب في داخلها والاغتراب المتضمن للغربة في خارجها. ولا بد لهم في جميع الأحوال من الاستمرار في الانتاج، وإنما الانتاج الذي يحرمهم من الفائض، الذي لا يخدم تجدد الانتاج المتسع في داخل المجتمع المصري، وإنما الذي يخدم الدين الاجنبي.

في هذه المرحلة الثانية التي تتأكد فيها مديونية بلد من «العالم الثالث»، لا يزال صندوق النقد الدولي يتعامل مع الحكومات، ومع الحكومات فقط، ولكن بقدر متناقص من الحياء، وتكون تقاريره سرية للغاية وتحجب إلا عن دائرة ضيقة من دوائر الحاكمين التي تلتصق مصالحهم الاقتصادية بجانب سياسات الصندوق، وإن لم يسهل عليهم دائماً من الناحية السياسية «تمرير» هذه السياسات في مواجهة جماهير الناس في بلدان العالم الثالث. ويثور التناقض بين «الميل» الاقتصادي لدى الفئات الحاكمة نحو تنفيذ سياسات روشتة الصندوق

والارتماء في أحضان رأس المال الدولي والصعوبة التي تنشأ من عدم الملائمة السياسية لتنفيذ هذه السياسات ويبدأ المأزق الذي تجد الكثير من حكومات «العالم الثالث» نفسها فيه.

ويؤدي تطبيق السياسات التي يوصي بها الصندوق إلى ثورة جماهير الناس في بلدان «العالم الثالث»: من الارجنتين وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية إلى مصر، والهند، والمغرب وتونس بل والى كوريا الجنوبية في نهاية ١٩٩٧ وبداية ١٩٩٨. وتبدأ الجماهير في التعرف على الصندوق وتجسده كشخص يضمر لها العداء لأنه يمس، بنصائحه وإصراره على الأخذ بها، ما هو ضروري لبقائها على قيد الحياة يوماً بيوم. ولا تحد هذه «الهبات الشعبية» من إصرار الصندوق. وكأنه لا يبالي حتى بالحكومات المخلصة قلباً لسياساته وإن كانت لا تستطيع تمريرها دفعة واحدة من الناحية السياسية. إذ ماذا يعني الاستمرار السياسي لبعض الحكومات اذا ما قورن بتحقيق الهدف الأسمى: إزالة العوائق من السوق الدولية لجبروت الشركات الدولية، وخاصة شركات رأس المال المهيمن دولياً، في مواجهة الغالبية من سكان «العالم الثالث». لا شك أن التضحية ببعض الحكومات لا يمثل ثمناً باهظاً يدفعه رأس المال الدولي، خاصة إذا كان المتوقع ان تكون الحكومات البديلة «أكثر شرفاً» في خدمة الدين الخارجي وما تستلزمه هذه الخدمة من أساليب سياسية مستترة تزيل في النهاية العوائق أمام حركة رأس المال الدولي. ويبدأ بعض مثقفي «العالم الثالث» والجزء المتقدم من العالم الرأسمالي في إثارة التساؤل حول صندوق النقد الدولي والدور الذي يلعبه وآلياته. وتثور المشكلة على الصعيد الايديولوجي بعد أن آثارتها سياسياً جماهير سكان «العالم الثالث» عندما قامت بردود فعل عنيفة ازاء التهديد المباشر لمعاشها اليومي.

ومع استمرار الأزمة في العالم الرأسمالي يستمر الركود النسبي للنشاطات الانتاجية ويكون التحول في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي نحو النشاط المالي الدولي، خاصة مع الثورة الهائلة التي حدثت في وسائل الاتصال الدولي

وغلبة المضاربة على السوق الرأسمالية الدولية.

ويؤدي تكريس مديونية بلدان «العالم الثالث» الى أن تكون المديونية السبيل الأساسي (إلى جانب سبل أخرى للتبادل الدولي). في هذه اللحظة التاريخية، لتعبئة الفائض نحو الأجزاء المتقدمة. **وتبدأ المديونية لتكون في ذاتها سلعة في سوق المضاربة المالية الدولية للبنوك الدولية. اذا ما استقر الوضع سياسياً لحكومة مدينة يرتفع ثمن مديونيتها وتقدم البنوك الدولية على شراء ديونها، اذا توقفت المكسيك عن دفع فوائد بعض الديون تنخفض أثمان مديونيتها وتحاول البنوك الدولية التخلص من ديونها بالبيع**، وهكذا.

وتصبح القضية هي قضية ضمان استمرار خدمة الدين الخارجي، ولضمان ذلك لا بد من الانتاج[1]، بنوع محدد من الانتاج. ويبدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي:

- في التركيز على ضرورة الانتاج، وانما ليس أي نوع من الانتاج.

- وفي القيام بحملة من التحاور مع مثقفي «العالم الثالث»، من البدء في نشر تقاريره، أحياناً حتى قبل نقلها إلى الحكومات، إلى قيام ممثليه بالمطالبة بمساحات في وسائل الاعلام الداخلية للتعبير عن وجهة نظر الصندوق. إلى أخذ المبادرة في اقامة الندوات والمؤتمرات حول القضية مع الحكومات (انظر أعمال المؤتمر الذي انعقد في نيروبي من ١٣ ـ ١٥ مايو ١٩٨٥، ونشرت بعنوان أفريقيا وصندوق النقد الدولي)، ومع أساتذة الاقتصاد في بلدان «العالم الثالث»

(١) في تمهيد الاتفاق بين الحكومة المصرية والدول الدائنة في نادي باريس في ٢٢ مايو ١٩٨٧، ينص البند الرابع من التمهيد على أنه قد «تم ابلاغ الدول الدائنة المشاركة باجراءات التثبيت التي شرعت فيها مصر. كما ركزت الدول الدائنة على الأهمية التي توليها للتنفيذ الكامل لبرنامج التثبيت. وبصفة خاصة: تنشيط القطاع الانتاجي للاقتصاد، وتحسين الادارة المالية، وادارة النقد الاجنبي». المسار في غاية الوضوح: من فائض الانتاج الى الفائض في شكله المالي، الى المال في شكل النقد الأجنبي (عملة الدائنين)، إلى جيوب الدائنين.

(انظر أعمال ندوة لندن في ٧ ـ ١٢ سبتمبر ١٩٨٧ عن العلاقة بين أفريقيا وصندوق النقد الدولي)، إلى إصدار الكتب التي تعالج العلاقة بين الصندوق وحكومات بلدان «العالم الثالث».

وهكذا ينشط كل من البنك والصندوق على مستوى «النظرية» الاقتصادية مع تعاظم دور الصندوق على مستوى الاداء الاقتصادي «لبلدان العالم الثالث» (في تفسير الصندوق مثلاً للصعوبات الاقتصادية لافريقيا في الثمانينات يرجع هذه الصعوبات إلى ارتفاع أثمان البترول، المصاحب بانخفاض أثمان الصادرات الافريقية، بالاضافة إلى نقص الطلب من البلدان الصناعية على الصادرات الافريقية وارتفاع أسعار الفائدة الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة الحصول على رأس المال النقدي. فالسبب الرئيسي لصعوبات أفريقيا في الثمانينات هو ارتفاع أثمان البترول، وما عدا ذلك هو من قبيل العوامل المصاحبة أو الاضافية!!)[١].

وعليه تكون نغمة الصندوق والبنك الدوليين في المرحلة الحالية نحو الانتاج (وانما مع تحديد نمطه) والتحاور مع «المثقفين» والاتجاه نحو عدم اعتبار الحكومات الطرف الوحيد في علاقات هاتين المؤسستين الدوليتين. بعبارة أخرى، تحاول المؤسستان، لضمان «خدمة» الدين الأجنبي، أن يسيسان من وجودهما ومن الدور الذي يلعبانه لتحقيق هدفهما الحقيقي: ازالة العوائق من السوق الدولية أمام حركة رأس المال الدولي في الشكل الذي يأخذه حالياً، شكل الشركات دولية النشاط (هذا مع اختلاف طبيعة العوائق في المناطق المختلفة من العالم المتخلف). ومع حركة رأس المال تأتي العوائد: الفائدة لرأس المال المالي والربح لرأس المال المنتج من خلال حركة السلع في السوق الدولية.

* * *

(١) انظر، افريقيا وصندوق النقد الدولي، المرجع السابق الاشارة إليه، ص ١٦.

ويستمر صندوق النقد الدولي ومعه البنك الدولي، بكل ثقلهما يضغطان في سبيل اتخاذ مزيد من اجراءات «الاصلاح» واعادة «التكيف»، مزيد من السياسة الانكماشية الجارية والاستثمارية، مزيد من تخفيض قيمة العملة الوطنية ومزيد من ابتعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، اللهم إلا في مجال الحد من الاجور والمرتبات الحقيقية (والوقوف أمام اصحاب الأجور والمرتبات) ومن ثم مزيد من تخلص الدولة من وحداتها الاقتصادية، وخاصة الانتاجية منها، وعلى الأخص المربحة من بين هذه الاخيرة. وتنعم شعوب الاقتصاديات المتخلفة بمزيد من البطالة ومزيد من معدلات النمو السالبة ومزيد من التضخم والغلاء ومزيد من عبء الضرائب غير المباشرة ومزيد من اعادة توسيع الهوة بين القلة المستفيدة والغالبية التي يزداد اقترابها من حد الفقر، ومزيد من فقدان الاقتصاد الوطني لمدخراته وأصوله الاقتصادية وغير الاقتصادية. ويضمن رأس المال الأجنبي الدائن المزيد من الخدمة الآمنة للدين الخارجي وأكيد الضمانات من الاحتياطيات الدولية. ويوظف المزيد من هذه الاحتياطيات في اقراض الحكومات الأجنبية التي تعمل، بالنسبة للاقتصاد المصري كاقتصاد متخلف، لتحقيق المزيد من اسقاط وزن مصر اقتصادياً في المنطقة العربية. ويضغط البنك والصندوق الدوليين في سبيل دورة «اصلاحية» جديدة، في ظل عجز انتاجي بصفة عامة وتصديري بصفة خاصة، ومن ثم مزيد من الاعتماد على الخارج في مستلزمات الانتاج والمعيشة اليومية. ويصران على أن تبدأ الدورة الجديدة بمزيد من تخفيض قيمة العملة الوطنية بالدولار. لأن قانون السوق الدولية الحالي هو انخفاض كل القيم بالنسبة للدولار. ويكون الانهيار الاقتصادي، على النهج المكسيكي، الذي يقدم في تاريخ التجربة الحالية للمديونية الدولية، مثالاً لأول توقف شامل عن خدمة الدين الخارجي في ١٩٨٢ وأول سقوط شامل لاقتصاد وطني متخلف في اوائل ١٩٩٥. ويهرع رأس المال الدولي، الذي كان في احدى صوره، صورة

الاستثمار داخل الاقتصاد المتخلف، أول من فر من السفينة الغارقة، معجلاً على هذا النحو من الغرق، نقول يهرع رأس المال الدولي للانقاذ. بالمزيد من الاقراض، وانما في شكل المقرض **المرتهن** هذه المرة لكل القدرات الانتاجية للاقتصاد الوطني التي تمثل محلاً لأولوية في انشغال رأس المال الدولي، إذ يبدأ تحريك القدرات الانتاجية في استنزاف الموارد الطبيعية بضخ **النفط**.

ويتزامن هذا الانهيار الاقتصادي، في بدايات عام ١٩٩٥، مع ظهور مؤسسة دولية اقتصادية جديدة يهدف وجودها إلى تحرير التجارة الدولية. هي مؤسسة التجارة العالمية (WTO)[١]، وليد محاولات تحديد الاطار التنظيمي للعلاقات التجارية الدولية منذ منتصف الاربعينات.

ثانياً : تنظيم السوق التجارية الدولية :

بينت فترة ما بين الحربين، وقد بلورت التعبيرات الحادة عن أزمة التطور الرأسمالي، من خلال تفاقم الصراع بين رؤوس الأموال دولياً وكبر الكساد في العمق والمدى، أن أزمة النمو هي التي تنتج، في المقام الأخير، أزمة التجارة الدولية، إذ تنكمش قواعدها الانتاجية وتزيد حدة التناحر على مجالات التسويق وقد ضعفت، ليس فقط بتقطيع أوصالها جغرافياً وإنما أساساً بانخفاض مستويات الدخول، خاصة للغالبية الممثلة للسواد الأعظم من المترددين على سوق السلع الاستهلاكية، تستمر حاجاتهم قائمة دون أن يتمكنوا من اشباعها لغيبة أو قلة القدرة الشرائية النقدية، الشفيع الوحيد في اشباع الحاجات في الاقتصاد الرأسمالي. تنعكس انتكاسة التجارة الدولية فتعمق بدورها من أزمة الأجهزة الانتاجية في الاقتصاديات المكونة للاقتصاد الدولي، في وقت يتحول فيه الاقتصاد الرأسمالي، من خلال الأزمة، إلى شكل جديد لتدويل الانتاج. من هنا كانت اللهفة من جانب رأس المال الدولي، بقيادة رأس المال الامريكي

(١) World Trade Organisation.

هذه المرة إلى اعادة تنظيم علاقات التبادل الدولي، رافعاً راية «حرية التجارة الدولية».

ويبين تاريخ التطور الرأسمالي أن «مبدأ» حرية التجارة الدولية ارتبط دائماً بآمال الدولة ذات الاقتصاد الأقوى في مواجهة الاقتصاديات الأخرى. نادت به بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية والمانيا واليابان، على فترات مختلفة من ذلك القرن، في وقت كانت تطالب فيه رؤوس أموال هذه البلدان بالحماية في مواجهة الخارج خلال الفترات الأولى من بناء قواعدها الانتاجية. وفي النقاش الذي دار في مجلس العموم البريطاني في ١٨٤٦، حول قانون القمح يتخلى أحد النواب عن حنكة الصياغة الدبلوماسية البريطانية عندما يصف «مبدأ» حرية التجارة بأنه مفيد «إذ بواسطته تصبح الأمم الأجنبية مستعمرات ذات قيمة لنا من غير أن تفرض علينا مسؤولية حكمهم». وهكذا تسعف «المبادئ» رأس المال البريطاني في تحويل الأمم إلى مستعمرات. وتنادي الولايات المتحدة بمبدأ حرية التجارة منذ الحرب العالمية الثانية. وتأخذ المبادرة في محاولة تحديد الاطار التنظيمي للتبادل الدولي على أساس هذا المبدأ، خاصة وأنها صاحبة تجربة منذ الثلاثينات عندما كانت تعقد الاتفاقات التجارية مع الدول الصغرى على أساس هذا المبدأ باسم «المعاملة بالمثل». و«المثل» لا يتحقق بطبيعة الحال نظراً للتفاوت في القوة الاقتصادية بين الطرفين. ويكون مؤتمر هاڤانا في ١٩٤٧، الذي يتمخض عن «ميثاق هاڤانا لانشاء منظمة التجارة الدولية». هذا الميثاق يدعو إلى تدخل الدول في تدفقات التجارة الدولية أخذاً في ذلك بفلسفة «ادارة التجارة الدولية». ويرفض الكونجرس الامريكي المصادقة على هذا الميثاق لأنه يقوم على فلسفة معاكسة لفلسفة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهي فلسفة حرية التجارة الدولية وعدم التدخل في شأنها إلا لإزالة العوائق التي تقف أمام انسيابها.

وكان ميثاق هاڤانا يتضمن فصلاً واحداً يقوم على تحرير التجارة الدولية

فانتزع من الميثاق وأصبح محلاً لاتفاقية دولية وقعت عليها ٢٣ دولة في ١٩٤٧ باسم «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» (GATT، الجات)(١). والأمر يتعلق باتفاقية بين عدد من الدول، مفتوحة لانضمام دول الأخرى، وليس بمنظمة دولية. وتكون أحكام هذه الاتفاقية ملزمة بالنسبة للدول التي وقعت وصادقت عليها.

وتقوم اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية على مبادئ ثلاثة:

- مبدأ تحرير التجارة الدولية من القيود. هذا التحرير يمثل المهمة الاساسية للاتفاقية. والمقصود هنا التجارة الدولية في السلع المنظورة. ويقوم التحرير على التبادلية، أي مبدأ المعاملة بالمثل.

- مبدأ عدم التمييز في تنظيم التبادل الدولي بين البلدان المتجرة. وهو المبدأ الذي يتحقق باستخدام ما يسمى بشرط الدولة الأولى بالرعاية. وبمقتضاها تحصل كل الدول الأخرى الأطراف في التجارة الدولية، الحالية أو المستقبلة، على المزايا التي تعطيها دولة لدولة أخرى وفقاً لاتفاق بينهما، وذلك على نحو اتوماتيكي.

- مقتضى المبدأ الثالث أن تقييد التجارة الدولية، ان كان له مقتضى، يلزم أن يكون عن طريق الوسائل السعرية (عن طريق الضريبة الجمركية) وليس عن طريق الوسائل الكمية (غير الجمركية) كمنع استيراد سلعة أو تحديد الحصة التي يمكن استيرادها منها.

واتفق على أن اسلوب التقدم في عملية تحرير تجارة السلع عن طريق جولات تفاوضية متعددة الأطراف يتوصل من خلالها تدريجياً إلى اتفاقيات جديدة أو إلى تعديلات لأحكام الاتفاقية القائمة. وظل عدد الدول الموقع على

(١) The General Agreement of Tariffs and Trade, the GATT.

الأتفاقية محدوداً إلى منتصف الستينات، وكان أغلبهم ينتمي إلى الدول الرأسمالية المتقدمة. الأمر الذي أوحى إلى تسميئة اتفاقية الجات «بمنتدى الأغنياء». وفي مواجهة هذه الاتفاقية، اتجهت الجهود في بداية الستينات (٦٢/ ١٩٦٤) إلى خلق تجمع آخر باسم «منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية»[١] (UNCTAD ـ الاونكتاد) قصدت به الدول المتخلفة، أن يُربط بين التبادل الدولي وتنمية الاقتصاديات المتخلفة، ويقوم على فلسفة «التجارة المدارة» مستلهماً المبادئ التي وردت في ميثاق هاڤانا واستبعدتها اتفاقية الجات. وقد تميز هذا التجمع بأن القواعد التي يقوم عليها غير ملزمة للدول المشتركة، من الناحية القانونية. وبانشغاله أساساً بمشكلات الاقتصاديات المتخلفة أطلق عليه اسم «منتدى الفقراء».

وتطورت اتفاقية الجات من خلال دورات يتم فيها اتفاقيات جماعية بين الأطراف المتعاقدة. وفي نهاية كل دورة يتم وضع التخفيضات فيما بين الدول في شكل وثيقة تعاقدية جماعية تحمل توقيعات الدول المتعاقدة. وتبنى كل دورة على ما تم من عمل في الدورات السابقة. ومنذ ١٩٤٧ تمت ثمان جولات من المفاوضات الخاصة بالتجارة الدولية. كانت آخرها جولة اورجواي التي بدأت في ١٩٨٦ وأنتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، شارك فيها ١١٧ دولة.

وقد كانت الموضوعات الآتية محلاً للجولات المتتالية:

أ ـ كانت نتيجة الدورة الأولى كبيرة من حيث تخفيض الجمارك على عدد كبير من السلع المادية غطى ٤٥ ألف سلعة تمثل ثلثي التجارة الدولية في تلك الآونة.

ب ـ تركز الاهتمام في الدورات الست الأولى على تخفيض التعريفة الجمركية.

---

(١) United Nations Conference of Trade and Development.

جـ ـ مع التخفيض التصاعدي للتعريفة الجمركية زاد الاهتمام بالقيود غير الجمركية. من هنا كان تركيز جولة طوكيو (الجولة السابعة) على القيود غير الجمركية التي تحد من انسياب التجارة الدولية: **الاعانات** التي تمنحها الحكومات بمناسبة التصدير أو الاستيراد ـ **الاغراق** الذي تمارسه دولة ببيع سلعتها في أسواق دولة أخرى بأثمان منخفضة جداً بقصد أقتلاع السلعة المنافسة من السوق وتحقيق وضع احتكاري في السوق ـ **واستبعاد السلع الأجنبية مقدماً عند القيام بالمشتريات الحكومية**. وترتب على ما أتفق عليه في نهاية هذه الجولة أن أصبح من الأصعب، من الناحية الشكلية، استخدام المواصفات الفنية وترخيص الأستيراد ولوائح الجمارك للحد من الواردات.

د ـ وهدفت دورة أورجواي إلى الإنتقال بحرية التجارة الدولية نقلة كيفية في غاية الأهمية:

ـ من حيث نطاق إعمال قواعد تحرير التجارة:

* أهتمت الدورة بقطاعي الزراعة والمنسوجات والملابس. وهما قطاعان أفلتا من ضوابط الجات حتى هذه الدورة.

* تم التفاوض على تحرير التجارة في السلع غير المنظورة، أي في الخدمات (مع استبعاد متعمد لخدمات القوة العاملة عن مفهوم الخدمات) بمختلف أنواعها وعلى السلع المعنوية المتمثلة في الحقوق الواردة على الملكية الفكرية. وهو تحرير يتضمن تخطي حدود الدول نحو داخلها واعادة تنظيم ممارسة الخدمات واكتساب هذه الحقوق على النحو الذي ينتهي إليه الانفاق في اطار الأتفاقية.

* هدفت الجولة إلى وقف ما حدث من تآكل للجات خلال السبعينات والثمانينات، عن طريق ممارسات الدول المخالفة لقواعد الاتفاقية، ممارسات الأغراق والدعم والممارسات التي تمت باسم

مواجهة هذه الممارسات. وقد كانت أكثر الدول مخالفة لقواعد الجات هي الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية. وهي ممارسات تعتبر من قبيل السلوك الطبيعي في إطار أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي التي اشتدت منذ منتصف السبعينات.

* هدفت الجولة إلى معالجة موضوع الضمانات التي تعطي لبعض البلدان المنضمة للأتفاقية في شأن احتياجها إلى إجراءات خاصة لمواجهة وضع معين، كضمان انتاج سلعة ضرورية في الداخل أو توفير متطلبات تنفيذ استراتيجية تنموية في حالة الاقتصاديات المتخلفة أو الاستجابة لمتطلبات تكتل اقتصادي بين عدد من الدول باجراءات لا يقصد بها التميز ضد دول ليست طرفاً في التكتل.

* هدفت الجولة أخيراً إلى تحقيق إطار مؤسسي يرعى تحرير التجارة الدولية ويعمل على توسيع نطاق حريتها، محققاً في النهاية هدف تحقيق السوق العالمية التي لا تعرف الحواجز التي تعمق حركة السلع بأنواعها المختلفة. تلك هي منظمة التجارة العالمية التي جاءت لتكمل ثالوث المنظمات الاقتصادية الدولية اللازمة لتحقيق الاطار التنظيمي للسوق الدولية، مالياً وتجارياً: منظمة التجارة العالمية التي وجدت منذ أول يناير ١٩٩٥ لتكون مكملة لنشاط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وقد اجتمعت الدول في مراكش في ١٥ ابريل ١٩٩٤[١] ووقعت على

(١) في مراكش تم توقيع ١٢٤ دولة على اتفاقية دورة اوروجواي. ولم يتم الاتفاق بعد في شأن المسائل الاجتماعية، النقل الجوي والبحري والملكية الفكرية. بينت المنافشات أن الدول المتخلفة خرجت غير كاسبة. يبدأ العمل بالاتفاقية، بالنسبة للدول التي تصدق عليها، ابتداءً من أول يناير ١٩٩٥. اليوم الذي تولد فيه منظمة التجارة العالمية.

أهم نتائج دورة اورجواي (وكانت مصر من الدول الموقعة وما زالت لبنان في مرحلة طلب الانضمام). وأصبح الإطار التنظيمي للتبادل الدولي يحتوي، من الناحية الشكلية: الاتجار في السلع المادية (المنظورة)، وعلى الأقل مبدأ الاتجار في السلع غير المنظورة (الخدمات[1] والحقوق الواردة على الملكية الفكرية). ويفترض وجود **منظمة دولية** تضمن حرية التجارة الدولية على نحو مضطرد عن طريق تحويل العالم إلى حقل قانوني واحد. ولفهم أبعاد هذا الجانب التنظيمي للسوق التجارية الدولية، نحاول أن نرى:

- في مرحلة أولى الفلسفة الاقتصادية للاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة والمبادئ الاقتصادية التي تقوم عليها.
- وفي مرحلة ثانية، الابعاد القانونية لاتفاقية انشاء المنظمة.

(١) الفلسفة الاقتصادية للاتفاقية:

من الناحية الموضوعية، نعلم أن تطور الاقتصاد الدولي منذ الحرب العالمية الثانية يشهد مرحلة للتوسع السريع من خلال اعادة البناء والتوسع حتى السبعينات، ليدخل الاقتصاد الدولي في أزمة هيكلية متضمنة التضخم في ثنايا

(١) يغطي اتفاق ١٥/ ١٢/ ١٩٩٤ كافة الخدمات ذات الطابع التجاري، وأهمها الخدمات المالية (البنوك، التأمين، سوق المال) وخدمات النقل (مع التحفظ على النقل البحري والجوي)، خدمات الاتصال السلكية واللاسلكية، الخدمات الاستشارية، خدمات المقاولات والانشاء والتعمير، السياحة بكافة أشكالها، الخدمات المهنية (تعليم - طب - استشارات بكافة أنواعها - المحاماة، المحاسبة والمراجعة، الخ). وبوجه عام أنشطة الخدمات القابلة للتجارة الدولية والتي لا تدخل في وظيفة الدولة الرئيسية بالمفهوم التقليدي العادي. كما تهدف الاتفاقية إلى تحرير نشاط الاستثمار. من أجل ذلك تم تحضير مشروع لاتفاق متعدد الأطراف لإزالة العوائق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر Multilateral Investment Agreement, MIA، ولكن المشروع يواجه بمقاومة شديدة من الطبقات العاملة في البلدان الغربية، الأمر الذي يدفع بالهيئات التي كانت تعده (المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) إلى وضعه جانباً، إلى حين.

الركود كاتجاه عام يتضمن بطبيعة الحال التقلبات الدورية في مستوى الأداء الاقتصادي، ترتبك معه آليات السياسة الاقتصادية للدول الرأسمالية، في تأزم هذه السياسة أزاء مواجهة التضخم والانكماش الآنيين. وذلك إلى أن يستقر أمر السياسة الاقتصادية في البلدان الرأسمالية المتقدمة نحو التركيز على تحقيق الاستقرار النقدي عبر استقرار الأثمان **تضحية بالعمالة**، أي نحو التغاضي عن انتشار البطالة، خاصة في مرحلة أدت فيها عملية اليكترونيزية النشاطات الاقتصادية إلى جعل القوة العاملة القائمة تزيد على احتياجات عملية تراكم رأس المال من القوة العاملة.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية تتفاقم الأزمة الاجتماعية، على الأخص في مظهر اتساع نطاق البطالة وازدياد الهوة بين طرفي الهرم الاجتماعي لتوزيع كل من الثروة والدخل. ويتميز الوضع في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بالضيق **النسبي** للسوق. وتكون المراهنة على السوق الدولية:

- هذه المراهنة على السوق الدولية تعكس نفسها، على مستوى الشكل التنظيمي، في زيادة حدة التنافس بين الشركات الاحتكارية الكبيرة، في إطار عملية من تزايد الاندماج بقصد الزيادة من القدرة التنافسية دولياً. وتكون المراهنة على السوق الدولية من خلال المزيد من تمركز رأس المال على المستوى الدولي، خاصة من خلال الاندماجات والتكتلات. ويبرز دور الشركات دولية النشاط في مواجهة المؤسسات الرأسمالية التقليدية: الدولة والنقابات العمالية وغيرها من مؤسسات «المجتمع المدني».
- في المراهنة على السوق الدولية يكون السعي، في عملية التنافس، إلى اكتساب مزايا نسبيةً أساساً من خلال عملية **التجديدات التكنولوجية**. ويبرز دور التكنولوجيا:

- كسبيل لاكتساب المزايا النسبية في الاتجار بالسلع المادية والخدمات.
- وكمحل للمبادلة في السوق الدولية للتكنولوجيا ذاتها.
- وكلاهما يثير أمر **حقوق الملكية الفكرية** كركائز للتكنولوجيا كسلعة، أي كناتج مملوك ملكية فردية معد للبيع، وأمر **سياسات الدول في شأن التكنولوجيا كسلعة.**
- في عملية المراهنة على السوق الدولية، منظوراً إليها من زاوية الإنتاجية النسبية ومن ثم القدرة التنافسية لكل من رؤوس الأموال الدولية، يبرز مع الوقت التراجع النسبي للقدرة التنافسية للولايات المتحدة الأمريكية في بعض مجالات النشاط الاقتصادي. الأمر الذي يتضمن **إمكانية** تهديد وضع أمريكا رغم التفوق **المطلق** لها في التصدير من السلع المادية والخدمات.

تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي، موضوعياً، على هذا النحو، منذ الحرب العالمية الثانية يتضمن ضرورة السعي نحو إعادة تنظيم الأسواق الدولية بقصد توسيعها، هذه الأسواق هي: السوق النقدية والمالية، السوق التجارية بصفة عامة وسوق التكنولوجيا بصفة خاصة. وذلك في اتجاه خلق سوق عالمية على نحو يضمن لرأس المال حرية الحركة بين ربوع هذه السوق. ويكون من الطبيعي أن تأتي **المبادرة** لخلق هذا الإطار التنظيمي من رأس المال الأمريكي، كرأس المال الذي تعززت هيمنته الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وإنما مع اختلاف في مفهوم التنظيم الذي يهدف إليه **رأس المال الأمريكي** في المرحلتين: المرحلة من نهاية الحرب حتى نهاية السبعينات. والمرحلة من الثمانينات حتى يومنا هذا:

- في المرحلة الأولى، مع التفوق النسبي (في الإنتاجية النسبية) والمطلق اقتصادياً، وبعد تحقيق تنظيم للسوق النقدية والمالية يضمن الكلمة

العليا لرأس المال الأمريكي، تقصد الولايات المتحدة بتنظيم السوق التجارية الدولية **إطاراً قانونياً فضفاضاً** تمارس فيه قوتها **الاقتصادية** (ممزوجة بسطوتها العسكرية والسياسية) وفقاً لمقتضيات تحقيق مصالحها في الاقتصاد الدولي. ويتم تخليق منظمة «الجات» ابتداءً من ١٩٤٧ كنادي للأغنياء تكون الهيمنة فيه لرأس المال الأمريكي. ومع نهاية هذه المرحلة تبرز أزمة الاقتصاد الدولي، بعد أن بدأ رأس المال الأوربي ورأس المال الياباني يكتسبان أرضيات جديدة على مستوى «المزايا النسبية» تعلن التراجع **النسبي** للقدرة التنافسية لرأس المال الأمريكي في غير قليل من مجالات النشاط الاقتصادي.

ومع تفاقم حدة الأزمة في الداخل، يتسع نطاق مخالفات الولايات المتحدة وأوربا لقواعد «الجات» في ممارستها الاقتصادية في الخارج. وتبدأ عملية «تآكل اخلاقيات الجات».

- في المرحلة الثانية: التي تشهد تراجع القدرة النسبية للاقتصاد الأمريكي في عدد من مجالات النشاط وتهديد هيمنة رأس المال الأمريكي، في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية التي ما تلبث أن تفجر انعكاساتها الاجتماعية والسياسية، يسعى رأس المال الأمريكي إلى تنظيم السوق التجارية الدولية يتضمن **احكاماً لتنظيم قانوني** يفرض على الآخرين من أطرافه احترام قواعده عند الممارسة، مع استمرار إمكانية مخالفة أحكامه بواسطة الولايات المتحدة استخداماً لسطوتها السياسية والعسكرية (في ظل غياب قوة دولية مقابلة). ويجري تطوير «نادي الأغنياء»، من خلال مفاوضات دورة اورجواي ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٣، إلى نادي للجميع، تفتح أبوابه للجميع على قدم من المساواة التنظيمية وإنما في ظل قانون القوة الاقتصادية للأقلية من الدول المتقدمة. هذا الإحكام للتنظيم القانوني يمكن من خلاله أن

تستخدم الولايات المتحدة[1] سطوتها السياسية والعسكرية لتعويض ما قد يفوتها من خلال فقدان القدرة التنافسية النسبية في بعض مجالات التبادل الدولي. وهكذا يتحول تنظيم الجات إلى تنظيم عالمي للتجارة، على النحو الذي رأيناه.

ويقوم هذا التنظيم على نفس الفكرة الأساسية، ذات الاستلهام الانجلوسكسوني، التي قامت عليها اتفاقية الجات والتي تتمثل في أن تحرير التجارة الدولية محبب لأنه يشجع التقسيم الدولي للعمل، أي تخصص كل بلد في النشاط الأكثر تهيئاً له. الأمر الذي يلزم معه القضاء على كل عائق للتبادل. وهو ما لا يمكن أن يتم إلا بالمناقشة والتنازلات المتبادلة للوصول إلى النتائج، تؤخذ في مرحلة تالية كنقطة بدء لدورة أخرى من المناقشات. وكان هذا ما تم في الدورات السابقة، يستبقى ليكون سبيل العمل لتوسع آفاق المنظمة العالمية للتجارة تحتوي كل السوق العالمية وكل سلع التبادل الدولي.

وقامت الاتفاقية على **مبدأين**: مبدأ **المعاملة الوطنية للواردات الأجنبية،** بالقضاء على كل تمييز ضد الواردات الأجنبية. ومبدأ **شرط الدولة الأولى بالرعاية،** ومقتضاه أن تستفيد كل دولة عضو في الاتفاقية من أية مزايا خاصة بتحرير التجارة الدولية تمنحها دولة عضو لدولة أخرى بمقتضى اتفاق ثنائي بينهما.

وكان انشغال الدورات السبع التي تحققت ما بين ١٩٤٧ و١٩٨٦ متعلقاً، كما رأينا، بتحرير التجارة الدولية في السلع المادية، مع اخضاع المنتجات الزراعية والمنسوجات لنظام خاص، جعلهما من الناحية العملية خارج إطار الاتفاقية.

---

(١) سنرى فيما بعد أنه بالنسبة لعدد ٦٦ نزاعاً تم رفعها للتحكيم أمام المنظمة العالمية للتجارة في الفترة ما بين ١/ ١/ ١٩٩٥ و١/ ٣/ ١٩٩٨، كانت الولايات المتحدة الشاكية في ٤٤٪ من الحالات، والمشكو في حقها في ٣٣٪ من الحالات. وفي الكثير من الحالات المتبقية كانت الجماعة الأوربية هي الشاكية، ضد الولايات المتحدة، في حالات كثيرة.

ثم كانت **النقلة الكيفية** في الاتفاق على تحرير التجارة الدولية من خلال مفاوضات دورة اورجواي ما بين ١٩٨٦ وآخر ١٩٩٣. فقد شهدت الفترة منذ بداية هذه الدورة اتجاهاً نحو التكثيف المتزايد لعالمية طبيعة نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي الجديد (القائم على تقسيم العمليات المختلفة اللازمة لانتاج ناتج واحد بين بلدان متعددة). تقوده الشركات دولية النشاط وهي تحقق تزايداً مستمراً في درجة تمركز رأس المال على الصعيد العالمي. الأمر الذي يزيد من حدة التنافس تنافساً يشتد مع الأزمة الاقتصادية للبلدان المتقدمة، وينشط من رد الفعل في اتجاه أقوى نحو سياسات حمائية للاقتصاديات المختلفة، وممارسات أخرى تعوق حرية تبادل السلع، خاصة من جانب الولايات المتحدة وأوربا، أدت إلى ما سمي «بتآكل أخلاقيات الجات».

ورغم أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى تباطؤ نمو المبادلات الدولية، إلا أن هذه الأخيرة بدأت منذ بدء الثمانينات تزداد بمعدلات تفوق معدلات زيادة الإنتاج العالمي، مؤكدة، مع الاستثمار المباشر في بلدان أخرى، تزايد قوة اتجاه عملية امتداد سيطرة الشركات دولية النشاط على الاقتصاد الدولي(١)، وذلك على تفرقة بين المبادلات في السلع المادية والمبادلات في الخدمات. ففي عام ١٩٩٣ بلغ حجم التجارة الدولية في السلع المادية ٣٦٠٠ مليار دولار أمريكي (بحجم أقل بـ ٢٠٪ من حجمها في ١٩٩٢، نتيجة للكساد في أوربا وانخفاض أثمان النفط والمعادن) بينما بلغ حجم التجارة في الخدمات ١٠٠٠ مليار دولار أمريكي (لتمثل ٢٢٪ فقط من حجم التجارة الدولية). وتصدير السلع المادية يمكن أن يتم دون

---

(١) يتم اندماج بين كبرى الشركات العالمية بمعدل ١٥٪ في العام ما بين ٨٦ و١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٥ كان هناك ٢٠٠ شركة دولية النشاط تسيطر على ٣١,٢٪ من إجمالي رقم الأعمال العالمي، تمتلك منها اليابان ٦٢ شركة والولايات المتحدة ٥٣ شركة وألمانيا ٢٣ شركة وفرنسا ١٩ شركة وبريطانيا ١١ شركة ٨ شركات وايطاليا ٦ شركات. انظر:

F.F. Clairmont, Ces deux cents sociètés qui contrôlent le Monde, Le Monde Diplomatique, Avril, 1997, p. 16 - 317.

استثمارات في الخارج من جانب البلد المصدر. أما تدويل تجارة الخدمات فيتم من خلال تدفقات استثمارات الدولة المصدرة للخدمات نحو الخارج. فالخدمات أصعب في التصدير. من هنا جاءت النقلة الكيفية في تنظيم السوق التجارية الدولية فتخطى التنظيم لتبادل السلع المادية ليحتوي تبادل الخدمات. وتنظيم تبادل السلع المادية هو تنظيم لما يجري بين حدود الدول المتبادلة. أما تنظيم تبادل الخدمات (التي يستلزم تصديرها انتقال الأشخاص والأموال من الدول المصدرة نحو الدولة المصدر إليها لأداء الخدمة داخل إقليم الدولة الأخيرة) فيخترق حدود الدول لينظم كيفية أداء نشاط الخدمات داخل حدود الدول.

ولفهم **موضوع المقامرة** في مفاوضات الجولة الأخيرة للجات، دورة اورجواي، والمشاكل التي واجهتها يتعين أن نرى العوامل التي أبرزها نمو التنافس الدولي من الستينات حتى الثمانينات. هنا تتمثل المسألة الأساسية في التفاعل أو التأثير المتبادل بين:

- **الضغط نحو الليبرالية** على الصعيد الدولي، من جانب رأس المال الدولي تقوده الشركات دولية النشاط[1]. الأمر الذي يتضمن، مع

(١) الأمر يتعلق بالايديولوجية الاقتصادية التي كانت تروجها منذ الثمانينات المجموعة المكونة للجهاز المركب لما يسميه البعض «الدولة العالمية» التي تفرض، على الصعيد العالمي، قوة بدون مجتمع أي قوة المال أو إن شئت الدقة قوة المضاربة المالية. هذا الجهاز المركب يتمثل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (وانضمت إليهم المنظمة العالمية للتجارة من ١٩٩٥). الايديولوجية الاقتصادية التي تروج هي ايديولوجية الليبرالية الاقتصادية بلا حدود. وهي ايديولوجية لا تلبث أحداث الاقتصاد الدولي في النصف الثاني من التسعينات أن تعريها من كل مصداقية. وذلك مع الأزمة المالية الدولية ومع ما بلوره التطور الرأسمالي الدولي في العقود الثلاثة الأخيرة من استقطاب اجتماعي حاد في داخل الأمم وبين الأمم، واتساع غير مسبوق لدائرة الفقر المطلق والنسبي وتهميش لم يعرفه التاريخ لشعوب تمثل اجزاء كبيرة من المجتمع العالمي. Anatomie de la crise financière, Manière de voir, le Monde Diplomatique, Paris, 1998.

إعادة بناء الاقتصاديات المتقدمة التي كانت قد هزمت في الحرب العالمية الثانية، والاحتياج الاستراتيجي لرأس المال الدولي لضم اقتصاديات من جنوب شرق آسيا إلى مجالات نشاط الشركات دولية النشاط، بروز متنافسين أكثر عدداً.

- والأهمية المتزايدة **للتجديدات التكنولوجية**. . . في النشاط الاقتصادي، كأساس لاكتساب «مزايا نسبية» جديدة، خاصة في مجالات «التكنولوجيا الأمامية». الأمر الذي يضاعف من فرص المساس بالمزايا المكتسبة. أي من الأوضاع المتميزة المكتسبة من قبل (وهو ما يعني الزيادة في معدل الأوضاع التبادلية للمزايا المكتسبة).

هذان العاملان يسمحان بفهم **الصراعات التجارية بين الشمال والشمال وبين الجنوب والشمال** في نفس الوقت، الأول على أساس تزايد معدل تغير الأوضاع التبادلية المكتسبة مع المسارعة بين دول الشمال في إدخال التحسينات التكنولوجية التي تمكن من تغيير أوضاع المزايا المكتسبة. والثانية **لغياب الإمكانية لدى دول الجنوب، في مواجهة دول الشمال،** في اكتساب «مزايا نسبة جديدة» عن طريق تحسينات تكنولوجية أرقى. (اللهم إلا إذا دخلت بعض فروع الإنتاج في البلد الجنوبي داخل استراتيجية رأس المال الدولي لإعادة توطين مشروعات تقوم بادخال تحسينات تكنولوجية تمكن مع العمل الرخيص نسبياً، من كسب قدرة تنافسية على التصدير). نقول أن هذين العاملين يسمحان بفهم الصراعات التجارية بين دول الشمال والشمال وبين دول الجنوب والشمال، وإنما **بشرط جوهري:** أن نضع هذه الصراعات في إطار التحليل النظري والعملي الصحيح للمبادلات الدولية، الذي مكن من إبراز حالات اثرت فيها **السياسات الحكومية** (أي تدخل الدولة) على تكوين **المزايا النسبية لاقتصاد من الاقتصاديات الوطنية.** من هنا جاء الحرص، من جانب مهندسي الاتفاقية، على إبراز أهمية **توحيد السياسات الحكومية.** وهو توحيد يكون بطبيعة الحال لمصلحة الأقوى اقتصادياً،

أي صاحب المزايا النسبية التي تكونت **بالفعل** من مستوى تطور أعلى اقتصادياً، أو من ممارسات أكثر كفاءة لسياسات حكومية سابقة لمصلحة هذا الاقتصاد، أي صاحب القدرة التكنولوجية على المداومة على إدخال تحسينات تكنولوجية تكسب الاقتصاد «الوطني» مزايا نسبية متجددة. وعليه، يتضمن توحيد السياسات الحكومية في شأن التبادل الدولي، على أساس الليبرالية استبعاد «الدول» الضعيفة من مجال النشاط الاقتصادي في الوقت الذي تظل فيه قوة الدولة في مجال النشاط السياسي إن لم تزد، في البلدان المتخلفة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر يمكّن الدور المتزايد الأهمية الذي تلعبه التجديدات التكنولوجية (في اكتساب المزايا النسبية) من فهم تركيز الدول الصناعية على **السياسات التكنولوجية**. كما يفسر كذلك الاهتمام الذي أعطي (بواسطة المشروعات الدولية والدول المتقدمة) لمسائل نقل التكنولوجيا. مسائل السياسات التكنولوجية ونقل «التكنولوجيا من خلال التعاقد عليها في السوق الدولية، يثيران بالضرورة مسائل **الملكية الفكرية**، إذ التبادل لا يقوم إلا في وجود الملكية الفردية، والتبادل في التكنولوجيا كسلعة يرتكز إذن على حقوق الملكية الفكرية.

عليه، يؤدي **قيام الاتفاقية على الليبرالية الاقتصادية إلى إبعاد الدولة في الاقتصاديات الضعيفة**، الأمر الذي يفوِّت على الدول المستضعفة إمكانية التدخل لخلق مزايا نسبية (جديدة). كما أن **احتكار الدول المتقدمة لنشاط البحثين العلمي والتكنولوجي منذ نمط تقسيم العمل الرأسمالي الذي ساد مع القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، هذا الاحتكار يؤكد للدول القوية الاحتفاظ بالمزايا المكتسبة الحالية والاحتمالية، من التجديدات التكنولوجية، أو على الأقل يحد من فرص المساس بالأوضاع المكتسبة من التفوق النسبي في التجديدات التكنولوجية عن المساس بها بواسطة الاقتصاديات المتخلفة.**

كما يفسر هذان العاملان (الضغط نحو الليبرالية الاقتصادية وتزايد أهمية

التجديدات التكنولوجية) اتجاهات الانشغال، خاصة من جانب رأس المال الدولي، في إطار الصراع على نمط الهيمنة الذي ما زال لرأس المال الامريكي، أثناء جولة المفاوضات في الاورغواي. هنا، نستطيع أن نميز بين طوائف أربعة من الانشغالات:

• الانشغال الأول يخص تنظيم **السوق الدولية للتبادل في السلع المادية.** ويتمثل في تصفية ما تبقى بخصوص إطار التبادل الدولي في السلع المادية:

- من حيث موضوع التبادل، إدخال المنتجات الزراعية والمنسوجات في نطاق الاتفاقية، وإنما بشروط، أهمها أن تقبل الدول المتخلفة إدخال الخدمات في نطاق الاتفاقية.
- من حيث تنظيم التبادل: معالجة المشاكل الناجمة عن الممارسات الحمائية، وتلك الناجمة عن الاتجاهات الثنائية في السياسات التجارية، وكذلك المشاكل الناجمة كآثار للسياسات الوطنية، خاصة في مجال الاعانات.
- ومن حيث وسيلة التنظيم، العمل على إزالة القيود غير السعرية.

• الانشغال الثاني خاص بتنظيم **السوق الدولية للتبادل في الخدمات،** وذلك بمد التنظيم الدولي إلى مجال الخدمات، الأمر الذي يمثل نقلة كيفية في عملية تنظيم السوق التجارية الدولية على أساس ما سبق أن افصحنا عنه من أن التنظيم لم يعد يقتصر على حركة السلع المادية ما بين اقاليم الدول، وإنما يبدأ في **تخطي الحدود** ليشمل التنظيم ما يجري في داخل اقاليم الدول، نظراً لأن تصدير الخدمات يتم عن طريق ممارسة النشاط في الدولة المصدر إليها. وقد ظلت بعض الخدمات خارج إطار الاتفاقية، إذ تظل تثير مشكلات تعكس

الصراعات بين البلدان المتقدمة في مجال هذه الخدمات.

- الانشغال الثالث خاص بتنظيم **السوق الدولية للتبادل في التكنولوجيا كسلعة.** هذا الانشغال، من جانب رأس المال الدولي، يقوم ابتداء من احتكار البلدان المتقدمة منذ النمط الدولي السابق لتقسيم العمل، أمر البحثين العلمي والتكنولوجي. يقوم ابتداءاً من ذلك ومع زيادة أهمية التجديدات التكنولوجية في خلق المزايا النسبية في التبادل الدولي للسلع المادية والخدمات، وتزايد النصيب النسبي للاتجار في التكنولوجيا كسلعة بذاتها ويكون من الطبيعي أن يغطي الانشغال السياسات التكنولوجية للدول وقضية نقل التكنولوجيا وتوحيد تنظيم حقوق الملكية الفكرية التي تمثل ركيزة الاتجار في التكنولوجيا كسلعة.
- **الانشغال الرابع خاص بالسوق الدولية لقوة العمل كسلعة.** هنا يتمثل انشغال رأس المال الدولي في الحرص على استبعاد «خدمات» قوة العمل من مجال التنظيم الذي تأتي به الاتفاقية، أي استبعاد خضوع قوة العمل كسلعة للقواعد القانونية المنظمة للتبادل في بقية مكونات السوق الدولية (سوق السلع المادية ـ سوق الخدمات بما فيها الخدمات المالية ـ سوق التكونولوجيا كسلعة). وهو ما يعني الحرص على استبعاد استفادة الدول المصدرة للعمالة من المزايا النسبية التي يعطيها لها «الفقر» في السوق الدولية للعمل. وعليه تظل المعاملات الدولية في شأن قوة العمل محكومة بقواعد تنظيمية وطنية مختلفة. تستفيد الشركات دولية النشاط من الفروق بينها، وتتزايد التنازلات الوطنية في شأنها في إطار قوانين الاستثمار التي تعمل على مقاومة «جبن» رأس المال الأجنبي تشجيعاً لقيامه بالاستثمار المباشر.

واستثناء، يجوز للدولة العضو في الاتفاقية الموقعة في مراكش في ابريل ١٩٩٤ أن تتخذ إجراءات تخالف ما ورد في الاتفاقية، إذا ما لزمت هذه

الإجراءات:

أ ـ لمواجهة اغراق تمارسه دولة أخرى في مواجهتها.

ب ـ لضمان إنتاج المواد الغذائية أو سلعة رئيسية.

ج ـ لتفادي ضرر واقع على صناعة ما.

د ـ في إطار تكتل اقتصادي، بشرط إلا يقصد بالاجراءات الأضرار بدولة خارج التكتل.

و ـ لتنفيذ سياسة تنموية في البلدان المتخلفة.

والاستفادة من هذه الاستثناءات رهين أولاً بتوافر الشروط الموضوعية لها، ورهين ثانياً بموافقة **المنظمة العالمية للتجارة عليها.** ومن الناحية الموضوعية، كل هذه الاستثناءات رهينة بدور قوي للدولة الوطنية في الحياة الاقتصادية. وأحد هذه الاستثناءات، التكتل الاقليمي، قد يثير العامل القومي، كما في حالة التكتل الممكن بين البلدان العربية.

* * *

على هذا النحو يتضح أن الانشغال الاقتصادي الرئيسي لمهندسي اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الدولية بتحرير أسواق السلع المادية والسلع الخدمية، والسلع التكنولوجية. دون ما انشغال حقيقي، أو يكاد، بالهوة الهيكلية التي تفصل بين مستويات التطور الرأسمالي في الاجزاء المختلفة من العالم، خاصة بين الشمال الرأسمالي والجنوب الرأسمالي، ولا بالطبيعة الاحتكارية المتزايدة التمركز، خاصة في مجال خلق التكنولوجيا واستخدامها، للشركات الكبرى للجزء المتقدم من الاقتصاد الرأسمالي وازدياد سيطرتها على القدرات الاقتصادية للعالم وازدياد تحولاتها التكنولوجية التي تستبعد اعداداً متزايدة من القوة العاملة ليس فقط عن مجال الإنتاج وإنما كذلك نحو حافة

الحياة الاجتماعية. الأمر الذي يضيف إلى هذا الانشغال الاقتصادي انشغالاً اقتصادياً آخر يتحقق باستبعاد سوق قوة العمل كسلعة عن جهود التنظيم التوحيدي لتظل القوة العاملة محكومة في تحركاتها عبر حدود الدول بالقواعد التي تصوغها الطبقات السياسية الحاكمة في البلدان المكونة للاقتصاد العالمي.

الانشغال الاقتصادي الرئيسي إذن هو تحرير أسواق السلع المادية والخدمية والتكنولوجية (بما تتضمنه هذه من ملكية فكرية). كيف ترجمت هذه الانشغالات الاقتصادية على مستوى التنظيم القانوني للسوق التجارية الدولية؟

(٢) تتحدد الأبعاد القانونية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة :

- بالتعرف أولاً على الكيفية التي ترجمت بها الانشغالات الاقتصادية أثناء مفاوضات اورجواي على مستوى التنظيم القانوني للمبادلات الدولية. الأمر يتعلق هنا بمجالات التنظيم القانوني التي احتوتها الاتفاقية والقواعد الموضوعية التي وضعتها وطبيعة الالتزامات التي تتحمل بها الدول الأعضاء بالتوقيع على الاتفاقية عند انشائها أو بالانضمام إليها فيما بعد.

- بالتعرف ثانياً على الكيفية التي أصبحت تفرض بها **عملية** التنظيم القانوني نفسها على البلدان الأعضاء في الاتفاقية (ومنها بطبيعة الحال البلدان العربية التي أصبحت عضواً فيها)، وذلك **ابتداءاً من تاريخ نفاذ اتفاقية مراكش،** في أول يناير ١٩٩٥. الأمر هنا يتعلق بالكيفية التي يجري بها تنظيم السوق التجارية الدولية ليس فقط وفقاً لما جاء بالاتفاقية في لحظة ميلادها وإنما **كذلك طيلة حياتها المستقبلية**. إذ تتمتع الاتفاقية بآلية ذاتية، من داخلها، لتعديل احكامها باستمرار في اتجاه توسيع نطاق تطبيق هذه الأحكام سواء من حيث الأشخاص المخاطبين بأحكامها أو من حيث علاقات التبادل التي تخضع لها.

أ ــ ترجمة الانشغالات الاقتصادية على مستوى التنظيم القانوني للمبادلات الدولية :

ـ ترجمت الانشغالات الاقتصادية التي برزت أثناء مفاوضات دورة اورجواي، فيما يخص تنظيم السوق التجارية الدولية بأشكالها المختلفة إلى **اتجاهات** للتنظيم القانوني يجري تحقيقها وفقاً للأسس التي وردت في الاتفاقية التي وقعت في مراكش في ابريل ١٩٩٤ وتم وفقاً لها قيام المنظمة العالمية للتجارة كمنظمة دولية ذات شخصية قانونية تكمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وتعمل بتنسيق كبير معهما وتختص بمسائل التبادل الدولي. وتتعهد كل دولة بإزالة التناقض بين قوانينها الداخلية وتلك الأسس، على فترات زمنية تختلف باختلاف طبيعة اقتصاد الدولة: متقدم أو متخلف أو أكثر تخلفاً، وباختلاف نوع السلع التي يرد عليها التبادل الدولي. والاتجاهات **العامة** التي تتضمنها الاتفاقية على المستوي التنظيمي القانوني للمبادلات الدولية هي:

- الاتجاه نحو توحيد القواعد الموضوعية التي تحكم **عقود** التبادل الدولي من السلع المادية: قانون **خاص** دولي للمعاملات المالية في شأن السلع المادية، برزت قواعده من ممارسات العقود الدولية طوال العقود السابقة.

- الاتجاه نحو توحيد القواعد الموضوعية التي تحكم **ممارسة** نشاطات الخدمات على نحو يحول دون التمييز ضد الأجانب: الخدمات المالية والمصرفية، خدمات المقاولات، السياحة، الخدمات الثقافية، المهن الحرة (بما فيها المحاماة والدراسات والاستشارات القانونية)، الدراسات والاستشارات. . . إلى غير ذلك من خدمات (وفقاً للتعريف الذي اتفق عليه في الاتفاقية وفي حدود ما اتفق على إدخاله في المستقبل من خلال المفاوضات في إطار المنظمة العالمية

للتجارة) ومن ثم التبادل في هذه الخدمات: **الأمر يتعلق هنا بقانون** موضوعي يحكم قطاع الخدمات نفسه من حيث ممارسة النشاط فيه، ومن ثم التبادل الدولي الذي يرد على الخدمات كسلعة. وتطبق القواعد الواردة في الاتفاقية، بحسب المآل، مع التعديل التدريجي للتشريعات الداخلية وفقاً لما جاء بها، في داخل الدول الأعضاء في الاتفاقية (مع إمكانية بعض التحفظات): الاتجاه إذن نحو قواعد موضوعية تحكم ممارسة وتبادل الخدمات في الدول الأعضاء.

- توحيد القواعد الموضوعية التي تحكم **الملكية الفكرية** ومن ثم تحدد السلع التكنولوجية التي تكون محلاً للتبادل الدولي وتحكم المبادلات الناقلة للتكنولوجيا في كل مجالات النشاط الاجتماعي (بما فيها النشاط الاقتصادي)؛ بما في ذلك المصنفات الثقافية (بالمفهوم الواسع للثقافة: ثقافة مادية تتعلق بالمعارف العلمية والتكنولوجية، وثقافة ابداعية تتعلق بالأفكار والقيم الفلسفية والعقائدة والأدبية والفنية). وقد احتوت قواعد اتفاقية مراكش الأحكام التي سبق أن وردت في بعض المعاهدات الدولية (باريس، روما، واشنطن) في شأن الملكية الفكرية. وعلى الدول الأعضاء التي ليس لديها قوانين تحكم حقوق الملكية الفكرية أن تدخل قوانيناً تتفق وأحكام الاتفاقية. أما الدول التي لديها مثل هذه القوانين فعليها أن تجعلها متوافقة مع أحكام الاتفاقية (بشروط تختلف بالنسبة لمدى الفترة الزمنية ونوع الحق الفكري).

د ـ يتمثل الاتجاه التنظيمي الرابع في **استبعاد قوة العمل كسلعة** من مجال تنظيم التبادل الدولي الذي تضمنته الاتفاقية. أي أن القواعد الموضوعية التي تحكم علاقات العمل تترك للقوانين «الوطنية» وهو ما يعني:

- أنه مع ضعف الطبقة العاملة تنظيمياً وسياسياً في الاقتصاديات المتخلفة يكون التنظيم الفعلي لعلاقات العمل محلاً للمساومة بين الدول في هذه الاقتصاديات المتخلفة والشركات الدولية في إطار التنظيم القانوني للاستثمار. وخاصة الاستثمار الأجنبي في داخل اقاليم هذه الدول. والأمثلة على ذلك كثيرة من قوانين الاستثمار في البلدان العربية.

- أن التنظيم الفعلي لهذه العلاقات يظل محلاً للصراع النقابي والسياسي بين رأس المال والطبقة العاملة في الاجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي. على نحو ما يدور الآن في فرنسا (وعلى الأخص منذ نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٥) وبقية بلدان اوربا الغربية.

- أنه مع ترك قوة العمل كسلعة بعيداً عن التنظيم القانوني الدولي للمبادلات يكون من الطبيعي أن يترك تنظيم الأسرة، وهي الخلية الاجتماعية المنتجة لقوة العمل، للقوانين «الوطنية». أي تظل الأحوال الشخصية، على الأقل في هذه المرحلة، خارج إطار التنظيم الدولي.

- تظل القواعد القانونية الموضوعية المنظمة **للدولة** ونشاطاتها في الداخل ضمن قواعد القانون «الوطني». وان كانت أحكام الاتفاقية التي تعزز مبدأ الليبرالية الاقتصادية تؤثر مباشرة على سلوك الدولة الاقتصادي في داخل اقليمها. وفي هذا الشأن يختلف الوضع بين الأجزاء المتقدمة والأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي.

- ففي الوقت الذي يسعى فيه رأس المال في كل من الدول إلى أن تكتسب الدولة مزيداً من القوة في **مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى** التي لا تسيطر على الدولة حتى يمكن لرأس المال أن يعيد ترتيب المنزل الداخلي على حساب تلك القوى على نحو يؤهله للمنافسة الدولية (في إطار إقليمي أو في إطار دولي أوسع)، حتى ولو تم ذلك على

حساب قواعد اللعبة الديمقراطية التقليدية أو من خلال الصعود المتزايد لشكل جديد من النازية. في هذا الوقت يعكس «القانون العام الداخلي» الضعف المتزايد للدولة، كقوة اقتصادية واجتماعية، في البلدان **المتخلفة**، وان كانت قواعد هذا القانون العام «الداخلي» عادة ما تطمع في أن تكون الدولة أكثر قوة وأقدر على القهر من الناحية السياسية.

- ولكن في الحالتين تتعرض الدولة، والدولة الرأسمالية، لازمة حادة تعرض كل كيانها للانهيار: إذ لا يمكن للدولة أن تكون قوية سياسياً، إلا إذا قامت على ركائز اقتصادية واجتماعية قوية. وقوة هذه الأخيرة لا تتأتى إلا من قدرتها على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لغالبية أفراد المجتمع. ومع اتجاه الشركات دولية النشاط نحو العالمية **تقع الدولة الرأسمالية في التناقض بين ضرورة أن تكون قوية في الداخل في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى وتعارض اتجاهاتها القومية اللازمة لحفظ التوازن الداخلي مع الاتجاهات العالمية للوحدات الممثلة لرأس المال: الشركات دولية النشاط.**

على هذا النحو يتضح الاتجاه نحو **تحويل العالم إلى حقل قانوني واحد يعمل على إزالة الحواجز القانونية أمام حركة رأس المال:** في السوق المالية وفي السوق التجارية. وذلك من خلال العمل على التوحيد الدولي للقواعد المنظمة للعلاقات الاقتصادية التي تتحقق من خلال هذه الأسواق، أي القواعد المنظمة لتبادل السلع المادية وتلك المنظمة لممارسة وتبادل الخدمات والمنظمة لحقوق الملكية الفكرية وتبادل التكنولوجيا كسلعة. وهو ما يعني **الاتجاه إلى توحيد القواعد الموضوعية الخاصة بالمعاملات المالية بصفة عامة:** مع استبقاء للقواعد الموضوعية المنظمة للأحوال الشخصية ولعلاقات العمل بعيداً عن مجال التوحيد. وهكذا يضمن التنظيم القانوني الجديد، بين دولية تنظيم المعاملات

المالية **ومحلية** تنظيم الأحوال الشخصية وعلاقات العمل، **حرية حركة رأس المال عبر اقاليم «الدول» وحرمان القوة العاملة من هذه الحرية في الحركة.** ويجسد التنظيم القانوني على هذا النحو **الشكل التاريخي** الخاص للعلاقة الاجتماعية: رأس المال/ العمل الأجير، مبرزاً أن حرية أحد طرفي العلاقة في سعيه لأن يكون عالمياً تنفي حرية الطرف الآخر. فرغبات رأس المال تقفز على حدود الدول «القومية». أما تحركات العمل فلا تتعدى هذه الحدود إلا وفقاً لاحتياجات رأس المال.

يبقى أن نلاحظ، بكل الحرص الواجب، إذ الأمر جد خطير، أن التنظيم القانوني لمجالات التبادل الدولي التي غطتها الاتفاقية إنما يستلهم روح وأساسيات وسوابق **الشريعة الانجلوسكسونية**. الأمر الذي يعني أن القواعد المنظمة للمعاملات المالية التي تدخل في إطار الاتفاقية ستكون من قواعد الشريعة الانجلوسكسونية. وهو أمر في غاية الخطورة بالنسبة لبلدان يسود النظام القانوني فيها روح وأساسيات شرائع حضارات البحر الأبيض، وعلى الأخص الشريعة اللاتينية في استنادها التاريخي إلى القانون الروماني الذي يقوم بدوره على أساس النظم القانونية التي انتجتها مجتمعات شرق البحر الأبيض القديمة. على هذا التنظيم القانوني القائم يفد التنظيم القانوني القائم على روح وأساسيات الشريعة الانجلوسكسونية. وهو في وفوده يقرع على الأبواب بعنف الواثق من ولوجها، فكما أننا ما زلنا نعيش عصر هيمنة رأس المال الانجلوسكسوني، الامريكي بعد البريطاني (مع فارق أن الثاني كان في بداية التطور الرأسمالي يطبق التعددية الاقتصادية، أما الأول، في قمة الاحتكارية الرأسمالية، لا يطبق إلا الوحدانية) على الاقتصاد العالمي يكون من الطبيعي أن ندخل في عصر هيمنة الشريعة الانجلوسكسونية على غيرها من الشرائع القانونية، وذلك اعمالاً لقانونين من قوانين التطور الاجتماعي:

أولهما: أن القانون يكون دائماً في المجتمعات الطبقية، مقرراً لا منشئاً.

وثانيهما: أن الناس دائماً على دين ملوكهم، اللهم إلا إذا اكسبهم الوعي التاريخي القوة التي تطيح بالملوك وهم، كما نعرف، إذا دخلوا قرية أفسدوها.

ب ـ الطبيعة الحالية لعملية التنظيم القانوني : طرح المشكلة :

يقتضي فهم الطبيعة الحالية لعملية التنظيم القانوني التي تشهدها مجتمعات العالم أن نتتبع، بايجاز، عملية التنظيم القانوني في ظل التطور الرأسمالي.

مع بدء تطور الاقتصاد الرأسمالي في أوربا الغربية ابتداءاً من القرن الخامس عشر، يتميز الموقف، من وجهة نظر التنظيم القانوني لبلدان غرب أوربا:

- بوجود أنظمة قانونية داخلية تستلهم شرائع مختلفة في اوربا وخارجها وذات قواعد موضوعية متباينة (والتباين يستبعد كقاعدة عامة، التنافر).
- بأن الأصل العام هو اقليمية تطبق القانون، مع استثناء ظهر مع القضاء على الحواجز الاقطاعية يتمثل في إمكانية تطبيق القانون الأجنبي.
- التوسع في هذا الاستثناء مع نشأة وتوسع اقتصاد المبادلة، والمبادلة الرأسمالية، كظاهرة سائدة، خاصة على الصعيد الدولي. والمبادلة تقتضي انتقال الأشخاص والأموال المنقولة عبر أقاليم الدول. ومع إمكانية تنازع القوانين في قواعدها الموضوعية في المسائل المعتبرة من مسائل القانون الخاص الداخلي يبرز القانون الدولي الخاص.
- القانون الدولي العام يتطور، ابتداء من القرن السابع عشر، قرن جروشيس: الشرعية الدولية تكون شرعية رأس المال بصفة عامة (في السلم والحرب) ورأس المال المهيمن دولياً بصفة خاصة: في إطار الصراع بين رؤوس الأموال الدولية.

مع تطور الرأسمالية وتوسعها خارج بلدان اوربا تبدأ العوامل التي تبلور عملية التنظيم القانوني التي تسود حتى الحرب العالمية الثانية:

- بالنسبة للتنظيم القانوني الداخلي: الاتجاه نحو الأهمية المتزايدة للقانون التجاري، الذي بدأ كقانون للتجار ثم تطور ليكون قانون النشاط الاقتصادي باعتبار تنظيمه للمشروع ومعاملاته، في علاقاته بالقانون المدني: مع الزيادة المذهلة لأهمية الثروة المنقولة في علاقتها بالثروة العقارية وأهمية النشاط الاقتصادي الذي يدور حول الصناعة في مجمل النشاط الاجتماعي.

- احتواء المستعمرات، سواء تلك التي تمثلت في «اراضي» جديدة أو التي تمثلت في مجتمعات قديمة، كالمجتمع المصري، في الشرائع القانونية للدول الغربية: على الأخص الشريعة الانجلوسكسونية، الشريعة اللاتينية والشريعة الجرمانية (بقدر أقل كثيراً). على الأقل فيما يتعلق بالمعاملات المالية في مستعمرات المجتمعات القديمة (إذا ما تركت الأحوال الشخصية لتظل منظمة بالشرائع التي كانت موجودة قبل سيطرة البلدان الرأسمالية الغربية).

- الاتجاه، في إطار المجتمع الدولي القائم على التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل (بالنمط الذي ساد حتى الحرب العالمية الثانية) والاستثمارات الأجنبية المباشرة والتبادل الدولي، نحو خلق قواعد موضوعية تحكم مسألة من مسائل «القانون الخاص الداخلي» عن طريق المعاهدات، الاتفاقيات الدولية، ثم تضمين هذه الأحكام في النظام الداخلي، عن طريق الانضمام للاتفاقية والتصديق عليها: أحكام الاتفاقية تصبح جزءاً من النظام القانوني الداخلي: هذا يعني أمرين:

- بدء تغلغل التقنين الدولي في أجسام الأنظمة القانونية الداخلية رغم

انتمائها لشرائع مختلفة.

- إمكانية ظهور القانون **الخاص** الدولي يحكم، من خلال القواعد الموضوعية في الاتفاقيات والممارسات الدولية، بعض الأنشطة الخاصة التي تتم بين الأفراد والمؤسسات المنتمين لدول مختلفة.

- القانون الدولي العام يعرف عملية لاتساع نطاقه من حيث مجالات التنظيم: تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية الدولية، البحار، تنظيم البيئة الدولية. ومن حيث اشخاصه مع تطور دور المؤسسات الدولية خاصة بعد خلق أول تنظيم دبلوماسي عالمي (هيئة الأمم) وما يتبعها من مؤسسات دولية متخصصة. بل وبدء اعتبار غير الدول وغير المؤسسات الدولية من الأشخاص التي يمكن أن تكون العلاقات التي يكونون طرفاً فيها محكومة بقواعد القانون الدولي العام، كحركات التحرير والعلاقات المتعلقة بحقوق الإنسان.

في المرحلة الحالية من مراحل التطور الرأسمالي: التي تتميز:

- بخط جديد لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي مع نمط جديد لتدويل الإنتاج تقوده الشركات دولية النشاط. حركة الاقتصاد الدولي تتضمن:

- الاتجاه نحو عالمية النشاط الاقتصادي (مؤشراته: تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر مع إمكانية **إعادة توطين المشروعات في** أماكن غير البلد الأم لرأس المال - تزايد المبادلات الدولية في الحجم وفي مجالات التبادل: السلع المادية - الخدمات - المصنفات الفكرية.

- إمكانية التناقض بين الاتجاهات نحو العالمية للشركات دولية النشاط والاتجاهات «الوطنية» للدول «القومية» (اللهم إلا إذا حل التناقض من خلال التحالف بين رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي على

حساب قوى اجتماعية أخرى في داخل البلد).

- وجود عملية موضوعية لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بمبادرات يأخذها رأس المال المهيمن دولياً عبر الصعوبات والتناقضات وتتحقق من خلال منظمات دولية للتبادل الدولي - منظمات دولية للنشاط النقدي والمالي - ومنظمات دولية للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

- **على الصعيد القانوني**، تشهد الفترة الحالية التطورات التالية:

- ازدياد أهمية المبادلات الخاصة التي تتم عبر حدود الدول، أي ازدياد أهمية المعاملات المالية دولياً، من خلال **العقود الدولية**. هذه تصبح مناسبة لوجود قواعد موضوعية من قواعد القانون **الخاص** الدولي.

- ازدياد أهمية **التقنين الدولي** للقواعد المنظمة لنشاطات «خاصة» تتم عبر حدود الدول، عن طريق الاتفاقيات الجماعية (أي زيادة أهمية الاتفاقيات متعددة الأطراف) تكون مصدراً لقواعد موضوعية من قواعد القانون **الخاص** الدولي.

- كلاهما يعني اتجاهاً نحو توحيد القواعد الموضوعية المنتظمة للمعاملات المالية، وإنما ابتداء من **عملية تقنين ذات طبيعة دولية**. وهو ما يؤثر بدوره على الأنظمة القانونية الداخلية.

- الاتجاه نحو علمنة الإطار التنظيمي **المؤسسي** للمبادلات الدولية بأنواعها المختلفة (السلع المادية، الخدمات، التكنولوجيا كسلعة في ارتكازها على حقوق الملكية الفكرية)، وهو يتضمن اتجاهاً لتوحيد القواعد الموضوعية التي تحكم هذه المبادلات: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة (من اكتوبر ١٩٤٧ إلى ابريل ١٩٩٤)، إلى

جانب تطور تنظيم السوق النقدية والمالية من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. عملية التنظيم في اتجاه التوحيد الدولي تستغرق المرحلة من ١٩٤٤ (بريتون وودز) مارا بـ ١٩٤٨/٤٧ (الجات) حتى ديسمبر ١٩٩٣ (انتهاء دورة اورجواي) ثم ابريل ١٩٩٤ (التوقيع في مراكش على اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، لتبدأ من أول يناير ١٩٩٥).

مع تطور الرأسمالية تغير عملية التنظيم القانوني من طبيعتها في أوج التوسع العالمي لرأس المال. ابتداءاً من علمية تقنين دولية (أولاً من خلال اتفاقيات دولية ثنائية واتفاقات دولية متعددة الأطراف غير كبيرة العدد، ثم من خلال اتفاقية دولية متعددة الأطراف تضم معظم، أو كل، بحسب المآل، دول العالم) يكون الاتجاه نحو تحويل العالم إلى **حقل قانوني واحد** في مسائل المعاملات المالية، ابتداءاً من النظام القانوني الذي تتضمنه الاتفاقية الجماعية.

- على الأنظمة القانونية في البلدان المختلفة أن تعيد صياغة قواعدها الموضوعية المتعلقة بالمعاملات المالية لتتفق وأحكام النظام القانوني الذي تقرره الاتفاقية الجماعية. ولم يعد الأمر يتعلق باحتواء النظام القانوني الوطني لبعض القواعد الموضوعية التي تجد مصدرها الأولي في اتفاقية دولية. وإنما يأتي التحول نحو الاتجاه إلى تنظيم المعاملات المالية من داخل الدولة وفقاً لقواعد موضوعية مصدرها التقنين الدولي، وإنما بالنسبة **لكل** القواعد الموضوعية المنظمة للمعاملات المالية.

- وهكذا يكون الاتجاه نحو التوحيد العالمي للقواعد الموضوعية المنظمة للمعاملات المالية من خلال عملية تقنين دولية (اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، وما انتهت إليه من تنظيم وما تستمر فيه من مفاوضات متعددة الأطراف لاستكمال مشوار التوحيد).

مع التوحيد الدولي للقواعد الموضوعية التي تحكم المعاملات المالية يتوارى تنازع القوانين الوطنية في هذا المجال في حالة احترام قواعد اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وتنتهي الحاجة إلى وجود قواعد إسناد لحل التنازع. ويتقلص بذلك نطاق القانون الدولي الخاص (ليقتصر، في هذه المرحلة، على مسائل الأحوال الشخصية وعلاقات العمل). وما دامت عملية التوحيد تتم في فترة تاريخية يهيمن فيها رأس المال الأمريكي (بنمط علاقاته الخاصة مع رأس المال الكندي والانجليزي والاسترالي) في صراعه مع رؤوس الأموال الأخرى، خاصة الأوربية واليابانية، من أجل الهيمنة على الاقتصاد العالمي، يكون من الطبيعي أن تغلب روح الشريعة الانجلوسكسونية على القواعد الموضوعية الموحدة التي تحكم المعاملات المالية في الحقل القانوني الدولي الواحد. فكما يخلق رأس المال عالماً على شاكلته فانه يكوّن عالماً قانونياً على شاكلة رأس المال المهيمن دولياً. ومع وحدانية هيمنة رأس المال الأمريكي يكون النظام القانوني الذي يحقق وحدانيته ليس فقط من خلال عملية التقنين الدولية الجماعية وإنما كذلك من خلال الممارسات الاقتصادية الدولية. فاذا ما أخذنا عقود الأئتمان الدولي على سبيل المثال يكون من الطبيعي أن يكون الاتجاه في شأن القواعد الموضوعية التي تحكمها نحو تطبيق النظام الانجليزي، قانون مدينة الأعمال اللندنية، أو قانون ولاية نيويورك، حيث مدينة الاعمال وول استريت، باعتبار أن الأول هو قانون أول مركز مالي عالمي وجد منذ نهاية القرن التاسع عشر وما زال يكتسب أهميته حتى اليوم، وباعتبار أن الثاني هو قانون الوريث الدولي لمدينة الأعمال اللندنية The City of London الذي أصبح المركز المالي العالمي رقم (١) The wall Street.

ماذا يعني كل ذلك بالنسبة للتصنيف التقليدي لفروع القانون؟ والأمر هنا يتعدى مجرد التصنيف الشكلي لأنه يمس طبيعة عملية التنظيم القانوني وجوهر القواعد الموضوعية التي تسود:

ـ هل يعني ذلك أننا، مع الطبيعة التوسعية لرأس المال، وعدوانيته في توسعه، بصدد تحول العالم إلى حقل قانوني واحد، تطبق في اجزائه المختلفة قواعد موضوعية واحدة تجد مصدرها الأساسي في عملية التقنين الدولية، مستلهمة روح الشريعة الانجلوسكسونية، مع بعض التوافق مع روح الشرائع الأخرى في المناطق المختلفة من العالم وفيما لا يتناقض معها تناقضاً مخلاً من قواعد محلية في البلدان المختلفة، ويكون بذلك قد اتسع نطاق القانون الدولي العام، ليغطي:

ـ ليس فقط العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية في المجتمع الدولي.

ـ وانما كذلك المعاملات المالية التي تتم في كل أنحاء المجتمع الدولي سواء قامت بين أشخاص القانون الدولي الخاص أو أشخاص القانون العام بالمعنى التقليدي لكل منهما؟

بعبارة أخرى، هل نحن بصدد القانون الدولي العام وقد أصبح نطاقه محتوياً لكل العلاقات ذات الطابع الدولي سواء قامت بين الدول أو قامت كمعاملات مالية بين أشخاص القانونين العام والخاص (وفقاً للتصنيف التقليدي لفروع القانون في النظام القانوني الداخلي)؟

ـ أم نكون بصدد فرع للقانون يجد مصدره الأساسي في التقنين الدولي وتصبح قواعده ملزمة (في حدود قواعده الآمرة بطبيعة الحال) للدول ولأشخاص القانون الخاص (بالمعنى التقليدي) ينظم المعاملات المالية سواء أتمت بين أطراف ينتمون لجنسية دولية واحدة أو ينتمون لجنسيات دول مختلفة، يحتوي بين دفتيه القواعد القانونية الداخلية التي لا تتعارض مع القواعد ذات المصدر الدولي؟ **ذلك هو القانون الخاص الدولي**، الذي يعلن قيامه إمكانية بدء اختفاء القانون الدولي الخاص.

إن صح ذلك، تكتمل بالنسبة لهذا الأخير، أي القانون الدولي الخاص، الحركة الجدلية للتطور الرأسمالي: فكما استلزمت نشأة الرأسمالية وخلقها للسوق الدولية، ليتكون من خلالها الاقتصاد الدولي، بما يتضمن من حركة هائلة للأشخاص والأموال عبر اقاليم الدول، نقول كما استلزمت الاتساع المضطرد في الاستثناء على مبدأ اقليمية تطبيق القانون «الوطني» مع ما يستتبع ذلك من وجود حلول لتنازع القوانين في مسائل القانون الخاص (تعتنقها قواعد الإسناد التي هي قواعد القانون الدولي الخاص)، يؤدي التطور الرأسمالي في اتجاه عالمية النشاط الاقتصادي بقصد المبادلة إلى خلق قواعد موضوعية موحدة عالمياً تزول معها إمكانية التنازع بين القوانين، قاضية بذلك على خلقها الأول: القانون الدولي الخاص.

على هذا النحو تتبلور الأبعاد القانونية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة في:

- إحلال عملية التنظيم القانوني الدولي محل عملية التنظيم القانوني الوطني.
- توحيد القواعد الموضوعية في الحال وفي الاحتمال بالنسبة لما يستجد من توحيد تحت راية المنظمة العالمية للتجارة، الخاصة بالمعاملات التجارية التي تأخذ مكاناً في أسواق السلع المادية والسلع الخدمية والسلع التكنولوجية (ويلحق بها القواعد المنظمة لحقوق الملكية الفكرية)، مع اتجاه عام نحو تغليب قواعد الشريعة الانجلوسكسونية، واستبعاد القواعد المنظمة للمبادلات في سوق العمل من مجال التوحيد.

- الاتجاه نحو خلق قانون خاص دولي في وقت تطيح فيه ممارسات القوة البدائية بما تَخلّق من جنين لقواعد قانون دولي عام. ومن ثم تترك العلاقات بين الدول لتحكمها القوة المجردة، مع احتكار هذه القوة للسهر على التنظيم «القانوني» الخاص **الواجب** التطبيق في كل جنبات السوق التجارية العالمية.

- إدخال نظام لفض المنازعات عن طريق التحكيم، اجباري بالنسبة للأعضاء، يقوم على تشجيع الأطراف على حل النزاع من خلال التشاور أولاً. ويتم التحكيم وفقاً لعملية أكثر إحكاماً من النظام الذي كان متبعاً في ظل الجات: مراحله أكثر تحديداً، مع جدول زمني لمراحل الفصل في النزاع، بما في ذلك مرحلة الاستئناف، الذي لا يقبل إلا لأسباب قانونية، ويكون حكم هيئة المحكمين The Panel نافذاً تلقائياً إلا إذا كان هناك داخل جماعة فض المنازعات The DSB، التي تتلقى قرار المحلفين، اجماع على رفضه.

والغريب أنه في الوقت الذي يحرص فيه رأس المال على إبعاد المنازعات المتعلقة بعالم الأعمال عن اختصاص المحاكم العادية والاتجاه نحو التحكيم الخاص كسبيل محوري لفضها (حتى في المنازعات المتعلقة بعقود إدارية) نجد أن أحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة قد حولت التحكيم الذي كان من المتعين أن يتم بين المتنازعين في المعاملة المالية، وهم عادة من أشخاص القانون الخاص، إلى تحكيم بين الدول، إذ على من يريد المنازعة من أطراف المعاملة المالية أن يشكو إلى دولته لتتولى هي إثارة دعوى التحكيم في مواجهة دولة الطرف الثاني. وتقوم هيئة التحكيم في المنظمة بالنظر في نزاع أطراف الدول وليس أشخاص القانون الخاص الأطراف في المعاملة المالية محل المنازعة.

إذا كانت الأبعاد القانونية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية على هذا النحو، **ما مغزى ذلك بالنسبة للنظام القانوني في البلدان العربية؟** لنتعرف على المدى

الذي ينسحب عليه هذا المغزى نبين أولاً قائمة الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جولة اوروجواي.

جـ ــ الاتفاقات القانونية الرئيسية التي أبرمت في جولة اورغواي :

تمثلت هذه ألاتفاقيات في:

● اتفاق مراكش المنشئ لمنظمة التجارة العالمية. وهو اتفاق ذو محتوى مؤسسي بحت، يتعلق بتكوين المنظمة الجديدة التي تتمتع من تاريخ قيامها بشخصية قانونية، والتي أصبحت مزودة بهيئات عديدة ذات إختصاصات متسعة. في القمة يوجد «المؤتمر الوزراي» وهو هيئة عمومية تضم ممثلين لكل الدول الأعضاء، يجتمع مرة كل عامين. ما بين إجتماعات هذا المؤتمر تدار المنظمة بواسطة «المجلس العام» المكون على غرار المؤتمر. إلى جانب هاتين الهيئتين توجد «سكرتارية عامة» يديرها مدير عام. هذه الهيئات الثلاثة تكملها سلسلة من الهيئات المتخصصة واللجان القطاعية. ويكتمل التنظيم الداخلي بهيئات رقابة لم يكن لها وجود سابق: هيئة فض المنازعات، يكملها هيئة إستئنافية دائمة، وكذلك هيئة لفحص السياسات التجارية.

● الاتفاقات متعددة الأطراف:

١ ــ تجارة السلع :

□ الاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ (جات ١٩٩٤).

ـ الاتفاقات المرتبطة بالجات.

ـ الاتفاق الخاص بتطبيق المادة السابعة من اتفاق جات ١٩٩٤ (التقييم الجمركي).

ـ اتفاق بشأن المعاينة قبل الشحن.

ـ اتفاق بشأن الحواجز الفنية أمام التجارة.

ـ اتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.

ـ اتفاق بشأن اجراءات الترخيص بالاستيراد.

ـ الاتفاق بشأن الوقاية.

ـ الاتفاق الخاص بالدعم والتدابير التعويضية.

ـ الاتفاق الخاص بتطبيق المادة السادسة من جات ١٩٩٤ والذي يعرف بالاتفاق الخاص بمكافحة الاغراق.

ـ اتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS).

ـ اتفاق بشأن المنسوجات والملابس.

ـ الاتفاق بشأن الزراعة.

ـ الاتفاق بشأن قواعد المنشأ.

□ مذكرات التفاهم والقرارات.

ـ مذكرة التفاهم بشأن أحكام ميزان المدفوعات كما هو منصوص عليه في جات ١٩٩٤.

ـ القرار الخاص بالحالات التي تبرر شك ادارات الجمارك في صحة أو دقة القيمة المعلن عنها (القرار بشأن قلب عبء الاثبات).

ـ مذكرة التفاهم بشأن تفسير المادة السابعة عشر من جات ١٩٩٤ (الشركات التجارية الحكومية).

ـ مذكرة التفاهم على القواعد والاجراءات التي تضبط تسوية

المنازعات.

- مذكرة التفاهم بشأن تفسير المادة الثانية: ١ (ب) من جات ١٩٩٤، (ربط التنازلات التعريفية).

- القرار بشأن التجارة والبيئة.

- آلية استعراض السياسية التجارية.

٢ ـ تجارة الخدمات :

- الاتفاق العام لتجارة الخدمات.

٣ ـ حقوق الملكية الفكرية :

- اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS).

● الاتفاقات التجارية عديدة الاطراف:

- اتفاق بشأن التجارة في الطائرات المدنية.

- اتفاق بشأن المشتريات الحكومية.

- اتفاق دولي بشأن منتجات الألبان.

- اتفاق دولي بشأن لحوم الابقار.

د ـ أما فيما يخص مغزى الاتفاقات القانونية التي وردت في جات ١٩٩٤ فيمكن رؤيتها على أصعدة مختلفة :

مع الضم الكولونيالي والغزو الاستعماري دخلت البلدان العربية في مجال تطبيق الشرائع الغربية فيما يتعلق بالمعاملات المالية وعلاقات العمل: الشريعة اللاتينية في الأغلب من الأحوال، والشريعة الانجلوسكسونية في بعض

الأحوال. وبدأت الدول العربية تعرف تنظيماً قانونياً يجد مصدره التاريخي في الشريعتين اللاتينية والاسلامية، ومصادره التكميلية في الممارسة القضائية والفقهية الطويلة في ظل ظروف الواقع في البلدان العربية المختلفة. وفي إطار عملية الاستقلال السياسي، بما يلصق به من اكتساب للسيادة التشريعية، قطعت البلدان العربية، باعتبار السمات المشتركة في التكوين الاجتماعي، اشواطاً معتبرة في توحيد التنظيم القانوني عبر جهود أدت، موضوعياً، إلى نوع من التوحيد القانوني في بلدان العالم العربي في مجال القانون الخاص، كان يسير معه التفكير في نوع من توحيد إجراءات التقاضي في هذه البلدان[1].

في ضوء ذلك، يتعدد مغزى الأبعاد القانونية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للنظام القانوني في البلدان العربية:

● فهناك **أولاً** المغزى على الصعيد **المنهجي**: في معالجة آثار التنظيم القانوني الذي أدت به الاتفاقية (اتفاقية مراكش). هل يتمثل **مدخلنا** في مدخل يرى المسائل بالقطاعي، بالنظر هنا وهناك في الآثار موزعة بين فروع القانون المختلفة (وفقاً للنظام القانوني القائم لدينا حالياً) وبتقنيات التحليل القانوني المعتادة، أم يلزمنا أولاً **نظرة شاملة** ناقدة فاهمة لحقيقة ما يجري على صعيد التنظيم المؤسسي والقانوني العالمي، ومكاننا في تلك العملية، ومدى صلاحية ما نملكه من أفكار وأدوات تحليلية؟

● وهناك **ثانياً** المغزى على الصعيد **المعرفي**: في شأن فهم أحكام

(١) بل أن فكرة التوحيد وجدت بلورة لها في الاتفاقية العربية لتيسر انتقال رؤوس الأموال العربية بين البلدان العربية، التي نصت على فض المنازعات المتعلقة بالاستثمارات في البلدان العربية عن طريق محكمة عربية، نصت بنود الاتفاقية على انشائها تطبق قواعد الاتفاقية الموحدة بواسطة محكمة عربية تتبع جامعة الدول العربية وتكون نواة لمحكمة عدل عربية.

الاتفاقية، إذ تثور ضرورة المعرفة المدققة للشريعة الانجلوسكسونية في علاقتها بالشرائع الأخرى، خاصة تلك التي تنتمي إليها الأنظمة القانونية التي ما زالت قائمة في البلدان العربية. هنا يتعين أن نعي ما للشريعة الانجلوسكسونية من روح وأسس مختلفة. ورغم زيادة الأهمية النسبية للتشريع كمصدر للقاعدة القانونية في بلدان الشريعة الانجلوسكسونية منذ الحرب العالمية الثانية فما زالت السوابق القضائية تمثل مصدراً رئيسياً للقاعدة القانونية. بل أن لقوانينها الإجرائية خصوصية غير مألوفة لدينا. ولم يعد التعرف المدقق على أحكام الشريعة الانجلوسكسونية من رفاهيات الدراسات المقارنة في القانون، وإنما أصبح ضرورة ملحة، بل وعاجلة، حتى نتمكن:

- من تفادي التخبط الذي يمكن أن يقع فيه الجيل الحالي من القانونيين في مواجهة المشكلات التي يثيرها انضمام الدول العربية للاتفاقية.
- من أن نحسن التصرف عند النظر في أمر التوافق بين أحكام القوانين العربية والأحكام الواردة في الاتفاقية عندما يحين وقت ضرورة إلا تتناقض الأولى مع الثانية. الأمر هنا يتعلق بضرورة توفر الوعي العلمي والمقدرة التقنية، اقتصادياً وقانوناً، **لتحقيق التغييرات اللازمة والمناسبة لتحقيق مصالح المجتمعات العربية،** حال إعادة النظر في القوانين المحلية.
- بل يزيد على ذلك، أنه يلزم أن تتوفر القدرة على **محاولة تحقيق ذاتية في التنظيم القانوني ترعى المصالح الوطنية في إطار أحكام الاتفاقية الدولية.**
- يضاف إلى ذلك أن إعمال أحكام **الاتفاقية** فور نفاذها يثير الكثير من مشكلات تفسير نصوصها، الأمر الذي يقتضي من رجال القانون معرفة دقيقة بعملية التفسير وأصولها وتقنياتها المعروفة في الشريعة

الانجلوسكسونية.

• هناك ثالثاً المغزى على مستوى المخاطر الناجمة عن تعميم أحكام الاتفاقية التي **تتهدد التوحيد القانوني الموضوعي** الذي تم تاريخياً في مجال مسائل القانون الخاص بل والقانون الإداري في كثير من الأحيان.

• هناك **رابعاً** على مستوى **نظام فض المنازعات** الخاصة بالمعاملات التجارية عن طريق التحكيم، فيما إذا كان يمثل إبعاداً تدريجياً لاختصاص كل من القاضي والقانون الوطنيين، خاصة في ظل اتجاه تعرفه أوساط التحكيم الدولي بين وحدات القانون الخاص تتزايد قوته وهو الاتجاه للتفرقة بين أنظمة بلدان متحضرة وأخرى غير متحضرة. وإن كان هذا الاتجاه غير متصور الوجود في إطار التحكيم الذي تقوم به المنظمة العالمية للتجارة إذ تفض المنازعات إعمالاً لأحكام الاتفاقية، إلا أنه يعبر عن الروح القانونية المرتبطة برأس المال الدولي، عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع المجتمعات «المتخلفة». إلا يمثل ذلك اتجاهاً، في إطار الموجة للاتجاه نحو التحكيم في المعاملات الدولية ذات الطابع الخاص، لبدء ولوج الدول المتخلفة في مجال جديد «للامتيازات الأجنبية»، خاصة في ظل ضعف الدولة المحلية إزاء قوة الشركات دولية النشاط وتوقع إلا تبتعد مهنة «الخبرة في التحكيم» التي يختار المحكمين من بين ابنائها عن الارتباط بدوائر رأس المال الدولي.

ويقوي من هذه الإمكانية أن أحكام الاتفاقية تبيح للأفراد التقدم بالشكوى للمنظمة وإنما من خلال الدولة باعتبار أننا بصدد تحكيم في شأن أمر من أمور اتفاقية دولية.

• هناك خامساً مغزى الاتفاقية **بالنسبة للمهن القانونية في البلدان العربية** في وجه المنافسة الأجنبية القادمة بالنسبة للبلدان العربية الأعضاء في اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، بما تضمه هذه المهن من دراسات واستشارات وخبرة ومشاركة في

التحكيم ودفاع وصياغة العقود والوثائق القانونية الأخرى، وغير ذلك. وكلها تدخل، وفقاً لأحكام الاتفاقية، في مجال الخدمات. ونلاحظ في شأن ممارسة هذه المهن أن ما أتت به الاتفاقية من أحكام في شأن ممارستها لا يعني، **في المرحلة الأولى**، معاملة مقدم الخدمة الأجنبي بنفس معاملة الوطن، إنما يعني:

- العمل بشروط الدولة الأولى بالرعاية، أي أن أي ميزة تعطى لأية دولة أخرى (عن طريق اتفاق ثنائي) تعمم على كل الدول الأطراف في اتفاقية تحرير التجارة الدولية. هنا يثور التساؤل عما إذا كانت المزايا المتبادلة الموجودة بين الدول العربية في ممارسة المهن القانونية تخضع لأحكام هذا الشرط، أم أنها مزايا معطاة في إطار نوع من التكتل الاقليمي؟

- ألا تزيد مع الوقت الفروق بين الأجنبي والوطني، بمعنى ألا تفرض الدولة، منذ لحظة بدء تنفيذ الاتفاقية قيوداً جديدة على ممارسة الأجنبي، للمهن القانونية في البلد العربي.

- بالتدريج، تلزم الدولة الموقعة بإزالة القيود المفروضة على ممارسة الأجنبي للمهنة القانونية، عبر فترة من الزمن.

- واضح إذن أن الاتفاقية تقرر الاتجاه نحو المساواة بين الأجانب والوطنيين، بعد فترة، في مزاولة المهن القانونية في البلدان العربية الموقعة. مؤدى هذا المغزى أنه يتعين، مع التوقيع على هذه الاتفاقية، أن يسرع أصحاب المهن القانونية من الآن إلى التزود بالمعرفة العلمية المدققة لأحكام الشريعة الانجلوسكسونية. وهو ما يستدعي قيام المؤسسات الرسمية والمهنية بعملٍ تدريبي جاد في هذا الاتجاه مع مراعاة **صعوبة المنافسة** مع العاملين بهذه المهن القانونية في البلدان الرأسمالية المتقدمة نظراً:

- لأن مثل هذه المهن تمارس في تلك البلدان بواسطة مكاتب كبيرة عادة ما تأخذ شكل الشركات التي لا تفتقر لرأس المال ولا للقدرة على الحصول على الأئتمان. بالإضافة إلى استفادتها الغزيرة من أنظمة المعلوماتية والاتصال واستخدامها لكل أنواع المعدات التكنولوجية في مجال ممارستها للمهنة. على عكس الحال في البلدان العربية حيث لا زال الطابع الفردي يسود في ممارسة المهن القانونية. كما أن العاملين بهذه المهن القانونية في البلدان العربية عادة ما تواجههم صعوبات اللغة الأجنبية وتوفر المراجع القانونية والقضائية. فضلاً عن اختلاف في الاجواء الثقافية اختلافاً ليس في صالح العاملين في هذه المهن من أبناء البلدان العربية عند تعرضهم لمنافسة الأجانب.

على أي الأحوال، لن يكون الأمر سهلاً بالنسبة لمن يمارسون المهن القانونية من مواطني البلدان العربية الأعضاء في المنظمة، إذ عادة ما تتضمن العقود التي تعقد مع الشركات دولية النشاط التي تقوم بالتجارة الدولية، سواء في عقود منفردة أو ضمن عقود مقاولات دولية، نصوصاً تمكنها من إدخال مستشاريها وخبرائها القانونيين في وفد التفاوض والمسؤولين عن تنفيذ العقد، بل عادة ما يتضمن العقد قيام الشركة الأجنبية بكل الدراسات والاستشارات اللازمة. الأمر الذي لا يبقى لصاحب المهنة القانونية من المحليين إلا مهمة التمثيل أمام القضاء الداخلي. ولكن ذلك لن يكون إلا إلى حين. حين يتم تطبيق أحكام الاتفاقية الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات، ويصبح من الضروري تحقيق المساواة بين الأجانب والوطنيين في ممارسة المهن القانونية في داخل البلدان الأعضاء في المنظمة.

• **هناك مغزى الأبعاد القانونية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة بالنسبة للخصائص الواجب توافرها في نوع الإطارات الاقتصادية والقانونية.** الأمر هنا

يتعلق بما يلزم عمله في مجال الإعداد لخلق أجيال من القانونيين تستطيع التعامل مع الطبيعة الجديدة لعملية التنظيم القانوني التي أصبحت تتحقق، بالنسبة للمستضعفين في الأرض، عن طريق اكتساح نظام قانوني مستلهم من الشريعة الانجلوسكسونية يستمد شرعيته بالنسبة لنا من تقنين دولي ارتضينا، بارادة يقظة أو بارادة منومة، أن نوقع على الاتفاقية «الجماعية» المقررة له. الأمر هنا يتعلق بوعي كليات ومعاهد تعليم القانون والمؤسسات الأخرى المنشغلة بالنظام القانوني في البلدان العربية، بالمشكلة ومدى خطورتها، ومدى قدرة كل هذه المؤسسات التعليمية وغير التعليمية، على تحمل المسؤولية في هذا الاتجاه.

● هناك **سابعاً** المغزى بالنسبة لما تفرضه الاتفاقية من **مهام قانونية حالية** بالنسبة للدول العربية الأعضاء في المنظمة:

أ ـ اولاً **تفسير** نصوص الاتفاقية في ضوء: المصدر التاريخي للنصوص ـ اتجاهات مدارس التفسير في بلد النص ـ الظروف العالمية للتبادل موضوع التنظيم القانوني ـ والمصالح الوطنية للبلد العربي العضو في المنظمة.

ب ـ هناك ثانياً مسألة الفهم الدقيق لأحكام الاتفاقيات التي تتضمنها الاتفاقية في مجالاتها المختلفة: فهم المشكلات التي تجري إعادة تنظيمها ـ اتجاهات إعادة النظر، مع التركيز بصفة خاصة على مسائل الملكية الفكرية وقوانين الخدمات وممارسة المهن الحرة ومشكلات التقاضي.

ج ـ هناك ثالثاً مجموعات القوانين التي يلزم إصدارها لمواجهة الآثار الجانبية لتنفيذ الاتفاقيات: قوانين التجارة الخارجية وخاصة بالنسبة للصناعات النسجية والدوائية والغذائية ـ القوانين المنظمة لحركات رأس المال (خاصة رأس المال قصير الأجل) وللتعامل على العملة الوطنية ـ قوانين مواجهة الاغراق والاحتكار ـ قوانين العمل والحماية

الاجتماعية ـ القانون المنظم للتحول من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية إلى الملكية الفردية، عندما يكون هناك مقتضى لذلك[1]ـ قانون حماية المستهلك.

• هناك **ثامناً وأخيراً** المغزى المتعلق **بالهدف من التسلح بالفكر القانوني** القائم على منهج علمي ناقد. إذ يقصد بهذا التسلح:

ـ أولاً، تفادي الانزلاق اللاوعي في تبعية قانونية تصبح أداة التهام المصالح الوطنية.

ـ وثانياً، تكوين القدرات على فهم الأنظمة القانونية المقارنة، وخاصة تلك التي يسعى رأس المال الدولي إلى تسويدها في السوق العالمية. وهي قدرات لا يمكن بدونها أن نتوصل إلى تنظيم قانوني يواجه التنظيم ذي المصدر الدولي ويستبقي للنظام القانوني في البلدان العربية **ذاتية** تمكن من رعاية المصالح العربية في مواجهة المصالح الطاغية باسم «التحرر واقتصاديات السوق». كما يمكِّن التسلح بالفكر القانوني ذي المنهج العلمي الناقد من ممارسة العمل القانوني العربي على نحو يسمح برعاية مصالح العاملين في الحقل القانوني ويمكنهم من أن يكونوا خير مدافعين، في مجالات النزال القانوني، عن المصالح الوطنية.

* * *

لم يبق، بعد التعرف على الفلسفة الاقتصادية لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وأبعادها القانونية ومغزى هذه الأبعاد بالنسبة للنظام والعمل القانونيين

(١) انظر في ذلك مقال للمؤلف حول «إشكالية التحول من ملكية الدولة للمشروعات الاقتصادية إلى الملكية الفردية وأوضاع العاملين في عملية التحول»، مجلة الدراسات القانونية، كلية الحقوق بجامعة بيروت العربية، العدد الثاني، يناير ١٩٩٩. ص ١٨١ ـ ٢١٣.

في البلدان العربية، نقول لم يبق إلا إلقاء نظرة على واقع علاقات التبادل الدولي في الفترة الأولى من وجود المنظمة.

٣ ــ واقع علاقات التبادل الدولي في الفترة الأولى من وجود المنظمة :

قد يكون من الضروري أن نبدأ دراسة واقع علاقات التبادل الدولي بفكرة عن علاقات القوى الاقتصادية الدولية في تسعينات القرن العشرين، فترة الانتهاء من مفاوضات جولة اوروجواي والتوقيع على اتفاقية مراكش في ١٤/ ٤/ ١٩٩٤ وبدء حياة المنظمة العالمية للتجارة في ١/ ١/ ١٩٩٥.

اليك، **اولاً**، البيان بكبرى المشروعات الانتاجية، أكبر عشرة في العالم، في أهم القطاعات المكونة للاقتصاد العالمي، ملكيتها للدول الرأسمالية المتقدمة بعدد لا يزيد على اثني عشرة دولة. كمؤشر لمن يملك **القوة الانتاجية الاقتصادية المحددة لنمط وآلية التبادل الدولي الفعلي:**

Les grandes firmes mondiales

كبرى الشركات العالمية

Les premiers groupes par secteurs

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998	EFFECTIFS 1998
AGROALIMENTAIRE الصناعات الزراعية - الغذائية				
1. NESTLÉ	Suisse	49,5	2,9	231 900
2. UNILEVER	P.-B./G.-B.	44,9	3,2	267 000
3. CONAGRA	Etats-Unis (E.U.)	23,8	0,6	82 600
4. PEPSICO	E.-U.	22,3	2	141 000
5. SARA LEE	E.-U.	20	−0,5	140 000
6. DIAGEO	G.-B.	19,8	1,4	68 400
7. COCA-COLA	E.-U.	18,8	3,5	29 500
8. NABISCO	E.-U.	17	−0,5	74 000
...	...	...	...	...
11. DANONE	France	14,4	0,6	79 000
AUTOMOBILE صناعة السيارات				
1. GENERAL MOTORS	E.-U.	161,3	2,9	594 000
2. DAIMLERCHRYSLER	Allemagne	154,6	5,6	441 500
3. FORD	E.-U.	144,4	22,1	345 200
4. TOYOTA	Japon	99,7	2,7	183 900
5. VOLKSWAGEN	Allemagne	76,3	1,3	297 900
6. NISSAN	Japon	51,5	−0,2	131 300
7. FIAT	Italie	51	0,7	220 550
8. HONDA	Japon	48,7	2,4	112 200
9. RENAULT	France	41,4	1,5	138 300
10. PSA	France	37,5	0,5	156 500
AÉRONAUTIQUE DÉFENSE صناعة الطائرات المدنية والحربية				
1. BOEING	E.-U.	56,1	1,1	227 000
2. LOCKHEED MARTIN	E.-U.	26,3	1	170 000
3. RAYTHEON	E.-U.	19,5	0,8	108 200
4. ALLIEDSIGNAL	E.-U.	15,1	1,3	70 400
5. BRITISH AEROSPACE	G.-B.	11,7	1,1	47 900
6. TEXTRON	E.-U.	11,5	0,6	64 000
7. AEROSPATIALE	France	9,5	0,2	36 600
8. NORTHROP GRUMMAN	E.-U.	8,9	0,2	49 600
9. THOMSON CSF	France	6,6	−0,2	48 850
...	...	...	...	...
ASSURANCES التأمين				
1. AXA	France	78,7	1,7	87 900
2. NIPPON LIFE	Japon	66,3	0,8	71 000
3. ALLIANZ	Allemagne	64,8	2	105 700
4. ING	P.-B.	56,5	2,9	82 750
5. GENERALI	Italie	48,5	0,9	54 600
6. STATE FARM INSURANCE	E.-U.	44,6	1,3	76 250
7. DAI-ICHI MUTUAL LIFE	Japon	44,5	0,5	63 400
8. SUMITOMO LIFE	Japon	39,5	1	66 850
9. ZURICH FINANCIAL	Suisse	39,1	0,8	68 900
10. CGU	G.-B.	37,6	0,8	52 000

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998	EFFECTIFS 1998
BANQUES البنوك				
1. BANK OF AMERICA	Etats-Unis (E.U.)	50,7	5,2	171 000
2. CRÉDIT SUISSE	Suisse	49,1	2,1	62 300
3. DEUTSCHE BANK	Allemagne	45,2	1,9	75 300
4. HONG KONG & SHANGHAI BANK	G.-B.	43,3	4,3	144 500
5. ABN AMRO	P.-B.	34,2	2	105 800
6. CRÉDIT AGRICOLE	France	33	2,1	86 100
7. CHASE MANHATTAN	E.-U.	32,4	3,8	72 700
8. HYPOVEREINSBANK	Allemagne	31,8	2,1	39 450
9. FORTIS	Belgique/P.-B.	31,3	1,5	59 500
10. BANK OF TOKYO-MITSUBISHI	Japon	31	−0,6	n.s.
BIENS DE CONSOMMATION صناعات السلع الاستهلاكية				
1. PHILIP MORRIS	E.-U.	57,8	5,4	144 000
2. PROCTER & GAMBLE	E.-U.	37,1	3,7	110 000
3. BAT	G.-B.	21,6	1	57 900
4. JAPAN TOBACCO	Japon	15	0,5	31 000
5. EASTMAN KODAK	E.-U.	13,4	1,4	86 200
6. L'ORÉAL	France	12,8	0,7	49 700
7. MCDONALD'S	E.-U.	12,4	1,5	284 000
8. FUJI	Japon	11,2	0,6	37 600
9. GILLETTE	E.-U.	10	1,1	43 100
10. NIKE	E.-U.	9,5	0,4	22 800
BIENS INTERMÉDIAIRES صناعات السلع الوسيطة				
1. THYSSEN KRUPP	Allemagne	24,4	1,1	116 200
2. NIPPON STEEL	Japon	21,6	0,1	85 600
3. SAINT-GOBAIN	France	19,8	1,2	114 400
4. INTERNATIONAL PAPER	E.-U.	19,5	0,2	82 000
5. ALCOA	E.-U.	15,5	0,8	103 500
6. NKK	Japon	14,1	−0,8	42 000
7. ARBED	Luxembourg	11,2	0,2	41 200
8. LAFARGE	France	10,9	0,5	66 000
9. PECHINEY	France	10,9	0,3	33 100
10. USINOR	France	10,6	0,3	48 400
CHIMIE-PHARMACIE الصناعات الكيميائية - الدوائية				
1. DU PONT DE NEMOURS	E.-U.	39,1	4,5	101 000
2. BAYER	Allemagne	31,2	1,8	145 100
3. BASF	Allemagne	30,7	1,9	105 900
4. MERCK	E.-U.	26,9	5,2	57 300
5. HOECHST	Allemagne	24,8	1	97 000
6. JOHNSON & JOHNSON	E.-U.	23,6	3	93 100
7. NOVARTIS	Suisse	21,8	4,2	82 400
8. DOW CHEMICAL	E.-U.	18,4	1,3	39 000

Les grandes firmes mondiales

كبرى الشركات العالمية

Les premiers groupes par secteurs

DISTRIBUTION — قطاع التجارة والتوزيع

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998 (en milliards de dollars)	EFFECTIFS 1998
1. WAL MART	Etats-Unis (E.U.)	139,2	4,4	910 000
2. METRO	Allemagne	52,1	0,3	181 300
3. SEARS ROEBUCK	E.-U.	41,3	1	324 000
4. KMART	E.-U.	33,6	0,6	278 500
5. CARREFOUR	France	30,5	0,7	144 150
6. AHOLD	P.-B.	28,8	0,6	162 750
7. TESCO	G.-B.	28,4	1	131 000
8. KROGER	E.-U.	28,2	0,4	140 000
9. ITO-YOKADO	Japon	25,4	0,5	107 100
10. SAINSBURY	G.-B.	25,1	0,9	109 250

ÉLECTRONIQUE-TÉLÉCOMS — صناعة الاتصالات الإلكترونية

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998 (en milliards de dollars)	EFFECTIFS 1998
1. SONY	Japon	53,1	1,4	177 000
2. LUCENT	E.-U.	30,1	1	141 600
3. MOTOROLA	E.-U.	29,4	−1	133 000
4. ALCATEL	France	23,6	2,6	118 300
5. ERICSSON	Suède	23,2	1,6	103 700
6. SAMSUNG	Corée du Sud	18,4	−0,3	62 300
7. NORTHERN TELECOM	Canada	17,6	−0,5	75 000
8. SANYO	Japon	14,7	−0,2	77 000
9. NOKIA	Finlande	14,5	1,9	44 500
10. SHARP	Japon	13,6	0	48 800

ÉNERGIE — الطاقة

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998 (en milliards de dollars)	EFFECTIFS 1998
1. EXXON	E.-U.	110,7	6,3	79 000
2. ROYAL DUTCH SHELL	G.-B./P.-B.	93,7	0,3	102 000
3. BP AMOCO	G.-B.	68,3	3,3	96 650
4. MOBIL	E.-U.	47,7	1,7	41 500
5. ELF AQUITAINE	France	35,8	0,6	85 000
6. SINOPEC	Chine	34	0,2	1 190 000
7. ENI	Italie	32,4	2,6	78 900
8. TEXACO	E.-U.	31,7	0,6	24 600
9. ENRON	E.-U.	31,2	0,7	17 800
10. TOTALFINA	France	27,1	1	57 200

ÉQUIPEMENTS ÉLECTRIQUES — صناعة المعدات الكهربائية

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998 (en milliards de dollars)	EFFECTIFS 1998
1. GENERAL ELECTRIC	E.-U.	100,5	9,3	293 000
2. SIEMENS	Allemagne	66	0,4	416 000
3. HITACHI	Japon	62,4	−2,6	328 400
4. MATSUSHITA	Japon	59,7	0,1	282 200
5. PHILIPS	P.-B.	38,4	6,6	224 600
6. ABB	Suisse/Suède	30,8	1,3	199 200
7. MITSUBISHI	Japon	29,7	−0,3	116 500
8. ALSTOM	France	15,1	0,3	113 700
9. ELECTROLUX	Suède	14,7	0,5	99 300
10. EMERSON	E.-U.	13,4	1,2	111 800

INFORMATIQUE — صناعة المعلوماتية

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998 (en milliards de dollars)	EFFECTIFS 1998
1. IBM	Etats-Unis (E.U.)	81,7	6,3	291 100
2. HEWLETT-PACKARD	E.-U.	47,1	2,9	124 600
3. TOSHIBA	Japon	41,4	−0,1	198 000
4. NEC	Japon	37,2	−1,2	157 800
5. COMPAQ	E.-U.	31,2	−2,7	80 500
6. INTEL	E.-U.	26,3	6,1	64 500
7. XEROX	E.-U.	20	0,4	92 700
8. DELL	E.-U.	18,2	1,4	24 400
9. ELECTRONIC DATA SYSTEMS	E.-U.	16,9	0,7	120 000
10. MICROSOFT	E.-U.	14,5	4,5	27 100

MÉDIAS COMMUNICATION — صناعة وسائل الاتصال والإعلام

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998 (en milliards de dollars)	EFFECTIFS 1998
1. WALT DISNEY	E.-U.	22,9	1,8	117 000
2. TIME WARNER	E.-U.	14,6	0,2	38 100
3. NEWS CORP	Australie	13	1,1	33 400
4. BERTELSMANN	Allemagne	12,8	0,5	57 800
5. VIACOM	E.-U.	12,1	−0,1	80 100
6. DENTSU	Japon	12	0,05	n.s.
7. SEAGRAM	Canada	10,7	0,9	28 900
8. DAI NIPPON PRINTING	Japon	9,9	0,2	34 300
9. TOPPAN PRINTING	Japon	9,5	0,2	33 500
10. CBS	E.-U.	9,1	−0,02	46 200

SERVICES COLLECTIFS — الخدمات الجماعية

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998 (en milliards de dollars)	EFFECTIFS 1998
1. VEBA	Allemagne	41,7	1,1	132 300
2. TOKYO ELECTRIC POWER	Japon	39,8	0,7	n.s.
3. EDF	France	36,6	0,3	116 500
4. RWE	Allemagne	36,6	0,8	145 500
5. VIVENDI	France	35,3	1,2	235 600
6. SUEZ LYONNAISE DES EAUX	France	34,9	1,1	201 000
7. VIAG	Allemagne	26,8	1	109 200
8. ENEL	Italie	21,7	2,5	84 900
9. KANSAI ELECTRIC POWER	Japon	20,3	0,4	n.s.
10. PG&E CORP.	E.-U.	19,9	0,7	n.s.

TÉLÉCOMMUNICATIONS — صناعة الاتصالات التليفونية

NOM	NATIONALITÉ	CHIFFRE D'AFFAIRES 1998 (en milliards de dollars)	RÉSULTAT NET 1998 (en milliards de dollars)	EFFECTIFS 1998
1. NTT	Japon	76,1	4,7	224 400
2. AT&T	E.-U.	53,6	6,4	107 800
3. DEUTSCHE TELEKOM	Allemagne	39,7	2,5	195 900
4. BELL ATLANTIC	E.-U.	31,6	3	140 400
5. SBC COMMUNICATIONS	E.-U.	28,7	4	129 850
6. BT	G.-B.	28,3	4,9	124 700
7. FRANCE TELECOM	France	27,4	2,5	169 100
8. TELECOM ITALIA	Italie	26,1	2,2	124 000
9. GTE CORP.	E.-U.	25,5	2,2	120 000
10. BELL SOUTH	E.-U.	23,1	3,5	88 450

Le classement a été établi sur la base des comptes 1998. En l'absence de comptes proforma, il a été impossible de prendre en compte les fusions-acquisitions intervenues tout au long de 1999 et qui bouleversent les classements des entreprises au niveau tant mondial qu'européen et français.

n.s. : non significatif.

Sources : *Le Monde* et *Fortune*.

إليك، **ثانياً،** البيان بالقدرة التصديرية الفعلية في نشاط تصدير السلع المادية والخدمات للبلدان العشرة، الرأسمالية المتقدمة التي تتصدر قائمة المصدرين في الاقتصاد العالمي، وترتيب كل من هذه البلدان في القائمة:

القائمة المصدرة للسلع المادية

(١٩٩٢)

بمليار الدولارات

البلد	نصيبها في التصدير
الولايات المتحدة	٤٤٧
المانيا	٤٢٨
اليابان	٣٤٠
فرنسا	٢٣٦
بريطانيا	١٩١
ايطاليا	١٧٥
هولندا	١٤٠
كندا	١٣٥
بلجيكا/ لوكسمبورج	١٢٠
هونج كونج	١١٨

القائمة المصدرة للخدمات

(١٩٩١)

بمليار الدولارات

البلد	نصيبها في التصدير
الولايات المتدحة	١٤٨
فرنسا	٨٤
المانيا	٦٠
ايطاليا	٥٦
بريطانيا	٥٣
اليابان	٤٦
هولندا	٣٢
بلجيكا/ لوكسمبورج	٣٢
اسبانيا	٣١
النمسا	٢٥

إليك، **ثالثاً،** بيان بترتيب الدول حسب عدد ما تملكه من بنوك، كمؤسسات للنشاط المصرفي، في إطار أكبر ألف بنك على مستوى العالم طبقاً لحجم رأس المال وفقاً لتعريف بنك التسويات الدولية (مجلة The Banker، عدد يوليو، ١٩٩٢): الولايات المتحدة ١٩٢، اليابان ١٠٩، ايطاليا ٩٥، المانيا ٨٧، اسبانيا ٥٠، بريطانيا ٣٤، سويسرا ٣٣، فرنسا ٢٧، تايوان ١٧، هونج

كونج ١٦ (وعلى سبيل المقارنة، مصر ٤ بنوك).

في ضوء هذا النمط لعلاقات القوى الاقتصادية في السوق الرأسمالية الدولية كيف تبدى واقع علاقات التبادل الدولي في النصف الثاني من التسعينات تحت مظلة المنظمة العالمية للتجارة، أو أن شئت الدقة الثالوث العالمي المتمثل في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة؟

في الخمسين عاماً السابقة على منتصف التسعينات تضاعفت التجارة الدولية أربعة عشر مرة في الوقت الذي تضاعف فيه الإنتاج العالمي ٥,٥ مرة. وتزداد المبادلات الدولية منذ الثمانينات بمعدلات تفوق بكثير معدلات زيادة الإنتاج العالمي. وتتزايد في داخل المبادلات الدولية معدلات زيادة التجارة الدولية في الخدمات. وتتصدر الولايات المتحدة قائمة أكبر عشر دول (تضم دول من أوربا واليابان) مصدرة للخدمات وتصدر ٢٦٪ من صادرات هذه الدول من الخدمات. **وفي الثمانينات يزداد الاستثمار الدولي المباشر** بمعدل يساوي ثلاث مرات معدل زيادة التجارة الدولية، ويزداد توجهه نحو الاقتصاديات المتخلفة (خاصة نحو آسيا والصين) منذ التسعينات بعد أن كان يتوجه أساساً للبلدان المتقدمة. ورغم تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في أوربا والولايات المتحدة في بداية التسعينات يبلغ معدل النمو في آسيا الشرقية ضعف المعدل العالمي ممثلاً في ذات الوقت لسوق كبير لمنتجات البدان المتقدمة، ومصدراً لسلع استهلاكية رخيصة نسبياً للمستهلك الاوربي والامريكي والياباني.

وتزداد مؤشرات البطالة والهبوط الاقتصادي في أوربا في النصف الثاني من التسعينات في الوقت الذي تبين المؤشرات انتعاشاً اقتصادياً نسبياً في الولايات المتحدة، بفضل اقتصاديات الحرب المستمرة في الخليج وتتابع الفواتير التي تدفعها الدول الخليجية والتوسع الهائل في سوق السلاح على مستوى العالم وزيادة النصيب النسبي لمبيعات الولايات المتحدة من الاسلحة

التقليدية[1]، وتحولت معدلات التبادل بين النفط والسلع التي تصدرها الولايات المتحدة وأوربا واليابان تحولاً صارخاً في صالح الدول المستوردة له. ويشهد النصف الثاني من التسعينات كذلك اشتداد الأزمة المالية على الصعيد العالمي، وتكرار الأزمات المالية في الأسواق «الصاعدة!!»، من المكسيك، إلى جنوب شرقي اسيا، إلى البرازيل... وإلى محطات قادمة[2].

* مثل هذا المناخ الاقتصادي الدولي الذي تولد فيه المنظمة العالمية للتجارة لتكمل الثالوث الدولي الجديد، يبرز حقائق ذات صلة مباشرة فيما يتعلق بنوع الدور الذي تقوم به، في الوقت الذي تشهد فيه المنظمة نزاعات في داخلها ومع شعوب العالم، بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، حول التجارة الدولية. يمكن أن نستخلص من التحليل الأولي لهذه الأزمات نوع التبادل الدولي الذي تسهر المنظمة بما تمارسه، من تحكيم شكلي في قوالب النصوص، على استمراره:

---

(١) تغير النصيب النسبي في صادرات الاسلحة التقليدية في التجارة العالمية بين أهم الدول المصدرة على النحو التالي:

	الولايات المتحدة	روسيا	فرنسا	المانيا	بريطانيا	الصين
١٩٩٠	٣٤,٥٪	٣٢,٩٪	٧,٢٪	٥,٤٪	٤,٩٪	٤٪
١٩٩٤	٥٥٪	٣,٩٪	٣,٢٪	١٤,٦٪	٧,٣٪	٥,٥٪

انظر: J-P Herbert, les Etats - Unis consolident leur hégémonie sur le marché des armes, le Monde Diplomatique, November, 1995, p. 8 -9.

(٢) في ٢٦/ ٤/ ١٩٩٩ يقرر صندوق النقد الدولي منح مساعدات مالية وقائية تكون تكلفتها أقل بكثير من المساعدات العلاجية. إذ مع انتشار الأزمات المالية كالعدوى منذ الأزمة في بلدان جنوب شرق اسيا في ١٩٩٧، يحاول الصندوق وقف هذا الانتشار بسياسة منح مساعدات مالية للدول التي توشك أن تعاني من أزمة في سوقها المالي لأسباب لا إرادة لها فيها. ويشترط الصندوق لقبول الدولة على قائمة المستفيدين نفس الشرط التقليدي: موافقة الصندوق على سياستها الاقتصادية وفقاً للمؤشرات التي يصنعها. وهكذا تحد الايديولوجية الاقتصادية للصندوق من ذكائه «الفطري» حين يتوقع أن تهرع الدولة التي على وشك الوقوع في الأزمة المالية لتعلن على الملأ أنها ذات مركز مالي مهتز!! وطالما أن الأمر يتعلق «بأوبئة» النظام الاقتصادي الرأسمالي المعاصر، هل ينجح صاحب السياسة «الصحية» المساعدة على ايقاظ الوباء من التخفيف من حدة انتشاره بعد أن يعم البلاء؟!!

● فيما يتعلق **بحقائق التبادل الدولي** يبرز منها في النصف الثاني من التسعينات:

أ ـ ازدياد الوعي بأن التبادل الدولي، نمطاً وشروطاً، يعكس الأوضاع الهيكلية للاقتصاد الدولي، ومن ثم علاقات القوى الاقتصادية الدولية التي تعكس نفسها عبر الاثمان الدولية. وهي علاقات ليست في المدى الطويل، والقصير، في صالح البلدان «المتخلفة». فحتى شروط التبادل بالنسبة لصادرات بلدان الجنوب من **السلع الصناعية** تتدهور لصالح بلدان اوربا في الفترة من ٧٤ إلى ١٩٩٤. فقد تدهورت شروط التبادل بين بلدان الإتحاد الاوربي وبلدان الجنوب بالنسبة لصادرات هذه الأخيرة من السلع الصناعية بمتوسط معدل سنوي ٢,٢٪ خلال الفترة.

وتدهورت هذه الشروط بالنسبة لبلدان الجنوب في حوض البحر الأبيض (الجزائر ـ مصر ـ قبرص ـ الأردن ـ لبنان ـ مالطة ـ المغرب ـ تونس ـ يوغوسلافيا السابقة) بمتوسط معدل سنوي قدره ٣,٢٪ (١). ناهيك عن شروط التبادل بالنسبة لصادرات هذه البلدان الأخرى، بما فيها النفط (وقد أصبح ثمنه الحقيقي في بداية ١٩٩٩ أدنى من مستواه في ١٩٥٥). ومن ثم يكون ترسيخ هذا النمط من التبادل **قانونياً وقضائياً حول «حرية التجارة»** هو تكريس لصاحب الشروط الأحسن في التبادل، أي الأقوى اقتصادياً. وتتعزز القوة الاقتصادية بالحماية القانونية والسهر القضائي على هذه الحماية، خاصة إذا كان «القضاة» من الخبراء في شؤون التجارة الدولية.

ب ـ التساؤل المبرر حول العلاقة بين الضغوط التي مورست على بلدان جنوب شرق آسيا «لتحرير اقتصادياتها (وكلنا يعلم الدور الكبير، والكبير جداً،

(١) A. MAIZELS, New Evidence on the North - South Terms of Trade Letter, The South Center, No. 27, Vol. 4, Dec., 1996, Geneva.

الذي كانت تقوم به دولة «الجنرالات» في النشاط الاقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا)، نقول العلاقة بين هذه الضغوط وتفجر الأزمة مع الحرية التي تمتع بها رأس المال المالي الدولي الطائر، ومقاومة بلدان جنوب آسيا لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية حتى نهاية ١٩٩٦، ثم الحصول على توقيعها وهي في قاع الأزمة في ديسمبر ١٩٩٧.

ج ـ إحساس دول الجنوب (عبر لقاءات الـ ١٥ دولة) بالجور الموضوعي الفعلي لنظام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة الذي يقوم من الناحية الاقتصادية على ليبرالية تتجاهل البون الشاسع في التطور الهيكلي بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، وعلى الاحتكار التاريخي المتزايد السرعة والدرجة لبلدان الشمال لامكانيات البحثين العلمي والتكنولوجي، ومن ثم للسبيل المحوري لادخال التجديدات التكنولوجية، بكونها المعبر الأساسي نحو مزايا نسبية متجددة في التجارة الدولية. هذا تعبر عنه بلدان الجنوب في اجتماع المنظمة في أواخر ابريل ١٩٩٨ في جنيف، في ظل الأزمة العميقة لشرق وجنوب شرق آسيا ويبرز عندئذ التناقض بين الشمال والجنوب. وتتأكد دول الجنوب من ذلك في مارس ١٩٩٩ بمناسبة الترشيح لمنصب الأمين العام للمنظمة العالمية للتجارة، حين تسحب المغرب (وهي الدولة المضيفة لإقرار اتفاقية المنظمة في ١٤/ ٤/ ١٩٩٤) مرشحها تحت ضغط أمريكي/ بريطاني لصالح مرشح نيوزيلندا رغم أنه صاحب أقل الأصوات من مساندة الدول، في مواجهة مرشحي دول الجنوب، المغربي والماليزي.

د ـ من حقائق التسعينات كذلك ما تمارسه الولايات المتحدة من «فتونة» اقتصادية لا تتفق وأخلاقيات الاتفاقية، حتى بعد توقيعها في ابريل ١٩٩٤:

ـ فهي تعيد إدماج شرط السوبر ٣٠١، Super 301 Clause في قانون التجارة الامريكي الذي يسمح باتخاذ إجراءات تجارية من جانب واحد ضد من تعتبرهم اطرافاً غير عادلة في التجارة. وتستخدم الشرط ضد اليابان في شبه

حرب تشنها بصدد مطالبة الولايات المتحدة لليابان بتحديد أهداف كمية لصادرات الولايات المتحدة في السوق اليابانية.

- وهي تستصدر في ١٣ مارس ١٩٩٦ قانوناً امريكياً يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية، غير الامريكية، التي تتعامل مع كوبا ثم مع ليبيا، وايران. هذا القانون يلقى احتجاجاً رسمياً من جانب الإتحاد الاوربي وروسيا لمخالفته للقانون الدولي العام الذي يقضي بسيادة الدول وحقها في إقامة علاقات اقتصادية وتجارية بينها. كما يلقي انتقاداً من دول تدخل في علاقات اقتصادية وتجارية قوية مع الولايات المتحدة، من بينها كندا والمكسيك. وتسعى الدول الأوربية، وعلى الأخص ايطاليا والمانيا واسبانيا لابعاد ليبيا، اكتفاءاً بالعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة. ويعارض الإتحاد الاوربي، دون انقسام في داخله، بالنسبة لايران لأن قرار أمريكا يتضمن توقيع العقوبات على الشركات النفطية كذلك، إن تجاوزت الصفقة ٤٠ مليوناً من الدولارات الأمريكية.

- وتمارس الولايات المتحدة الضغوط السياسية البينة لعقد الصفقات التجارية الكبيرة لتمكين الشركات الأمريكية من مزاحمة شركات أخرى، كما حدث في صفقة الطائرات المدنية (٥٠ طائرة ركاب قيمتها ٦ مليار دولار امريكي) فتفوز بها شركة بوينج / ماك دوجلاس بعد أن كادت أن تكون من نصيب شركة الآيرباس التي تمتلكها حكومات فرنسا والمانيا وبريطانيا وأسبانيا.

- بل أن وزارة الدفاع الأمريكية تدعم شركة بوينج/ ماك دوجلاس باعانات تصديرية لكي تبيع في الخارج بأقل من تكلفة السوق[1]. أين هي إذن «قوانين السوق الحرة»، وما تنص عليه اتفاقية المنظمة العالمية

(١) انظر F. Calainment ، مرجع سابق الإشارة اليه، ص ١٦ - ١٧ .

للتجارة بالنسبة لاعانات التصدير؟

- وتشهر الولايات المتحدة سلاح انتهاك حقوق الإنسان في داخل دولة أخرى للحيلولة دون تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهو المبدأ الذي تعتبره محورياً لتحرير التجارة الدولية ويمثل إحدى دعامتي اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

- والواقع أن الولايات المتحدة تنتهج سياسة تجارية مزدوجة، تقوم على الاستفادة الكاملة من مميزات تحرير التجارة الدولية في إطار اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، وتتشدق بها لفتح أسواق الآخرين وخاصة الأسواق الآسيوية. وتستخدم المنظمة لتحقيق ذلك (فهي الشاكية في ٤٤٪ من حالات المنازعات التي سجلت أمام المنظمة). وتتمسك في نفس الوقت بصيغة «التجارة الموجهة» والصفقات الثنائية لتصحيح الاختلال التجاري الذي يستحيل تصحيحه بممارسات التجارة «الحرة» ذاتها.

هـ ـ من حقائق الفترة كذلك، فترة النصف الثاني من التسعينات، تبين القوى الاجتماعية لعالم العمل أن مجمل تركيبة العلاقات الاقتصادية الدولية التي تسودها البلدان المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ليست بالضرورة في صالح هذه القوى الاجتماعية. ويدخل في هذه التركيبة محاولة تمرير المنظمات الاقتصادية الدولية، ومنها المنظمة العالمية للتجارة، لمشروع اتفاقية الاستثمار متعددة الاطراف The Multilateral Investment Agreement, MIA. وقد خاضت هذه القوى صراعاً، وما زالت تخوضه، للحيلولة دون توقيعه، ابتداء من أواخر ١٩٩٥ في فرنسا وفي بقية بلدان اوربا الغربية، وانتهاء الصراع حتى الآن بتوقيف المفاوضات في شأن مشروع الاتفاقية في أواخر عام ١٩٩٨.

و ـ ومن حقائق الفترة كذلك اشتداد الصراع الاقتصادي بين الكبار، دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعلى الأخص بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان، مع ضرورة معرفة الاخيرين لحقيقة قدرهم. وهو صراع تستخدم فيه كل الأسلحة الاقتصادية والتجارية والسياسية بل والعسكرية. وهذه الأخيرة بالردع بالنسبة للكبار وبالفعل بالنسبة للصغار. آخر هذه الصراعات الصراع بين الولايات المتحدة واوربا، على أمريكا الوسطى، من خلال حرب الموز، والصراع على بقية اوربا، من خلال حرب البلقان. وفي الصراع تدك القدرات الإنتاجية للشعوب، بل تباد قوتها العاملة ذاتها، وتعود قدراتها التصديرية إلى الصفر أو ما هو أقل من الصفر. وينعم التبادل الدولي بمزيد من «انعدام» المساواة في فرص تحقيق المزايا النسبية. هل هناك رابطة بين حرب الموز وحرب البلقان؟ ربما. إذ كلاهما يمكن أن يهدف إلى توسيع الأسواق والقضاء على المزاحمين: التجاريين في حالة حرب الموز، والطائفيين **أولاً** في حالة حرب البلقان. وهكذا تصبح بلقنة الصغار سياسياً واقتصادياً سبيل سيطرة الكبار عبر صراعهم على السوق الدولية. ولكنه سبيل يتحقق منذ الآن بالاداة العسكرية لمجمل الغرب الرأسمالي (منظمة حلف شمال الاطلنطي)، وبهذا تضع هذه الكيفية للبلقنة الغرب الرأسمالي في مواجهة ليس فقط شعوب البلقان وشرق اوربا، وانما كذلك كل بقية العالم.

• أما فيما يخص **نوع التبادل الدولي** الذي يمكن أن يستدل عليه من تحليل أولي من المنازعات التي سجلتها المنظمة العالمية للتجارة، فالنظر إلى ما رفع من منازعات حتى نهاية مارس ١٩٩٨ يبين الآتي:

أ ـ فيما يتعلق بالأطراف في المنازعات مثلت الولايات المتحدة أكثر الدول دخولاً في المنازعات: فهي الشاكية في ٤٤٪ من الحالات والمشكو في حقها في ٣٣٪. وكانت الجماعة الاوربية طرفاً في الكثير من الحالات المتبقية. عليه لا يقل حرص الولايات المتحدة في سهرها على تنفيذ

أحكام الاتفاقية عن حرصها على القيام بممارسات تجارية تضعها في موضع المتهم بمخالفة أحكامها.

ب ـ تمثلت المنازعات بين الكبار (الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) في ٤٤ حالة (بعضها متكرر)، والمنازعات بين الكبار والصغار في ٤٤ نزاعاً، والمنازعات بين الدول المتخلفة ٩ نزاعات. في داخل الكبار كان عدد النزاعات بين الولايات المتحدة والجماعة الاوزربية ٢٠ نزاعاً، وبين الولايات المتحدة واليابان ٤ نزاعات، وبين الجماعة الاوربية واليابان ٤ منازعات. والباقي من المنازعات بين الكبار يقع بين أطراف غيرهم من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ج ـ يقتصر دور المنظمة علي النظر في المنازعات من الناحية الشكلية فقط، أي في حدود القوالب القانونية الموجودة في الاتفاقيات المختلفة التي تضعها اتفاقية مراكش. **وذلك دون التعرض للمراكز الاقتصادية لكل من أطراف التعامل ولا للظروف الموضوعية التي تسود، اقتصادياً واجتماعياً، في داخل الدولة الطرف في المنازعة.**

د ـ بالنسبة للسلع محل التبادل موضوع المنازعة دارت المنازعات بين الدول المتقدمة في شأن المشروبات الكحولية واللحوم والمنتجات الزراعية ومنتجات الألبان (من السلع الغذائية الهامة التي تصدرها البلدان المتقدمة) ـ معدات الكمبيوتر ـ افلام التصوير ـ مشتروات الحكومة ـ حقوق الملكية الفكرية ـ تنظيم الخدمات في الداخل. أما السلع التي تعلقت بها المنازعات بين الدول المتخلفة فتمثلت في شرائح جوز الهند ـ المنسوجات والملابس والخيوط الصناعية ـ الاسمنت ـ (وكلها من قبيل السلع الصناعية التقليدية) إجراءات تنظيم الاستثمار. ولا يتميز عن هذه السلع إلا الطائرات التي تصدرها البرازيل. تبقى

مجموعة السلع التي يتعلق بها علاقة التبادل المتنازع في شأنها بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة: الجازولين ـ الموز ـ لحوم الدواجن ـ المشروبات الكحولية ـ المنسوجات والملابس ـ الجلود والأحذية ـ الأدوية ـ السيارات ـ إجراءات مضادة للإغراق ـ حقوق الملكية الفكرية ـ إيرادات الأفلام الأمريكية.

من قائمة السلع واستقراء موضوع النزاع نجدنا، بالنسبة للدول المتخلفة، بصدد سلع يقع معظمها في إطار منتجات فروع النشاط الصناعي التي أصبحت تقليدية في البلدان المتقدمة ومن ثم دخلت في إطار إمكانية انتقال وحداتها نحو بلدان الجنوب في داخل التعاقدات مع الشركات دولية النشاط إما في شأن بناء الوحدات المنتجة لها أو المشاركة في ملكيتها، أو اعتمادها على تكنولوجيا الشركة الأم. وهي كلها أو معظمها سلع يمكن أن يكون للبلدان المتخلفة إمكانية ميزة نسبية فيها ناجمة بصفة خاصة عن الفقر، أي ميزة نسبية ناجمة عن وجود قوة عاملة رخيصة. نحن هنا **بصدد عدد محدود من السلع غير الاستراتيجية في التجارة الدولية. ما قد يبدو جديداً كموضوع لمنازعة من منازعات التحكيم الدولي هي المبادلات التي تتعلق بتنظيم ممارسة الخدمات في بلد ما أو تلك التي تتعلق بمشتروات الحكومة.** في كل الأحوال، أين نحن من السلع ذات الأهمية المحورية في قيم التبادل الدولي: السلع الصناعية كثيفة التكنولوجيا، السلاح، مبيعات التكنولوجيا، الطائرات والسفن، الأقمار الصناعية، المقاولات الدولية...؟ ألأنها محل للاحتكار يمثل التعامل فيها مجالاً آمناً يبعد بالمبادلات فيها عن كل منازعة؟

نرجو ألا يكون من قبيل التسرع أن نستنتج مما عرض من منازعات أمام المنظمة العالمية للتجارة أن القواعد القانونية للاتفاقية ومعها آلية فض المنازعات تحقق الغرض منها إن هي استخدمت فعلاً لفرض النظام في إطار المعاملات التجارية التي ترد على السلع غير الاستراتيجية في التبادل الدولي ضامنة بذلك رسوخ فكرة «الأسواق بلا حدود»، مفسحة بذلك، ابتداءً من النظام المفروض،

المجال لكي تستغل الاحتكارات الدولية الكبرى هذه الأسواق، وقد ازيلت منها الحدود، لتحقيق المبادلات التجارية التي ترد على السلع المحورية في التجارة الدولية. وهي سلع لا تدخل في كل الأحوال في حدود ما للاقتصاديات المتخلفة من نصيب في نمط تقسيم العمل الدولي. وقد ينتهي الأمر بها حتى إلى عدم استعمال بعضها، كالسفن والطائرات مثلاً إذا ما تحررت التجارة الدولية في الخدمات وعجزت هذه البلدان عن مواجهة المنافسة الأجنبية في هذا المجال. وعلى هذه «البقية» أن تخشى على نفسها إن هي حلمت بالدخول المتكافئ في تبادل تجاري مع الغرب الرأسمالي.

أي خلاصة يمكن التوصل اليها بالنسبة لآثار مثل هذا الاطار التنظيمي للسوق التجارية الدولية على الاقتصاديات المتخلفة؟ بالنسبة لهذه الاقتصاديات يمكن القول أنه:

- في ظل الأزمة الحالية للاقتصاد الدولي والممارسات الفعلية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والسياسة الاقتصادية الحالية لأغلب الدول المتخلفة.

- في ظل كل هذا تميل آثار هذا التنظيم إلى أن تكون مدمرة لما تبقى من قدرات انتاجية حقيقية في البلدان المتخلفة، إلا بالقدر الذي يمكنها من أن تستمر إما كجزء دون عوائق من السوق الدولية، أو كامكانية لانتاج أكثر ارباحية تقوم به في ظل مظلة احدى الشركات دولية النشاط.

أما ما تحتوي عليه اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة من إمكان معاملة هذه البلدان معاملة استثنائية تختلف باختلاف مجال التبادل الدولي (في شأن انتاج السلع الضرورية، في شأن التنمية، وفي شأن التكتل الاقتصادي الاقليمي) فان الاستفادة منها رهين بوجود استراتيجية تنموية جادة يمكن في اطارها الاستفادة من هذه المعاملة الاستثنائية، أن صحت نوايا الطرف الاقوى عند التعامل

الفعلي. وتحديد مقومات هذه الاستراتيجية التنموية الجادة يمثل موضوع حديث آخر ليس هنا مكانه. وأن كان من الممكن القول بأن هذه المقومات لا تتوفر بالنسبة لأغلبية الاقتصاديات المتخلفة، حيث أن مسألة التنمية الاقتصادية الاجتماعية لم تعد واردة أصلاً على مستوى انشغالات الانظمة السياسية لهذه الاقتصاديات.

* * *

على هذا النحو يبدو الاطار التنظيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية، الذي يتبلور من الناحية الكلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية:

- الأمر يتعلق بتحديد اطار تنظيمي في عالم تضمه لأول مرة في تاريخه منظمة دبلوماسية واحدة، هي منظمة الأمم المتحدة، التي تحتضن الكثير من المؤسسات الاقتصادية الدولية.
- بدأت فترة ما بعد الحرب بمحاولة تنظيم تسوية المعاملات الدولية وتنظيم السوق المالية الدولية (بشقيها الخاصين بالإئتمان قصير الأجل والائتمان طويل الأجل).
- قامت محاولات لخلق إطار تنظيمي لسلوك الشركات دولية النشاط على الصعيد الدولي.

ونظراً لأن الضغوط في هذا الاتجاه كانت تجيء في الأساس من جانب الدول المتخلفة فقد انتهى الأمر بترك سلوك هذه الاحتكارات الدولية للقواعد الموضوعية التي تحكم الظاهرة الاقتصادية.

- ثم كانت الرحلة الطويلة في تنظيم التبادل الدولي، بصوره المختلفة، بتجميع الاغنياء ثم بمحاولة تجميع الفقراء، ثم بتآكل منتدى الفقراء وانتصار منتدى الاغنياء ليحتوي الفقراء في تبعية تفرضها طبيعة

علاقات القوة الاقتصادية التي تسود الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر.

كل ذلك يبرر الاتجاه نحو المحاولات لجعل العالم حقلاً اقتصادياً واحداً لأداء رأس المال الدولي. وهو ما يتضمن الاتجاه نحو إعادة التنظيم القانوني حتى بداخل الاقتصاديات المختلفة، على نحو يجعل من الاقتصاد الدولي موضوعاً لحقل قانوني واحد يحتوي في داخل التنظيم القانوني الدولي تنظيماً قانونياً خاصاً عالمياً، يكون:

- متفقاً مع اتجاهات الشركات دولية النشاط نحو العالمية.
- يقلل من التعارض بين الاتجاهات القومية للأنظمة القانونية الخاصة المختلفة.
- مثيراً لأهمية الأفكار والمبادئ القانونية الانجلوسكسونية بصفة خاصة The Common law، باعتبار أن مسألة اعادة التنظيم القانوني للسوق الدولية تثور في ظل السيادة الاقتصادية للجزء الانجلوسكسوني من الاقتصاد الدولي: الولايات المتحدة الامريكية وكندا، ومعها في هذا الخصوص بريطانيا واستراليا ونيوزيلندا.

* * *

ذلك هو الاطار التنظيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية الذي شهده الاقتصاد الدولي المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية. وهو يحتوي قواعد للسلوك الاقتصادي يأمل أصحاب الكلمة في تحديد قواعد التنظيم في أن تكون الممارسة الفعلية على الصعيد الاقتصادي الدولي مستلهمة لهذه القواعد التنظيمية. ولكن النوايا التنظيمية شيء وواقع الممارسة الاقتصادية الدولية شيء آخر وهو لما يصدق بداية، وبصفة اساسية، على الدول التي لعبت الدور الأساسي في تحديد الإطار التنظيمي إذ قد يخرج منها من تكون ممارساتها الاقتصادية الدولية الفعلية

أكثر الممارسات انتهاكاً لقواعد اللعبة التنظيمية. وينجم التباين أو التناقض (حسب الأحوال) من الفرق بين القانون الموضوعي الذي يحكم الظاهرة الاقتصادية والقانون الشكلي الذي تمليه السلطة في المجتمع، والأمر هنا يتعلق بالمجتمع الدولي، أملاً في أن يكون الوسيلة لحماية المصالح التي تمثلها هذه السلطة (أو القوة)، وتمثل الأزمة الاقتصادية خير مناسبة للتعرف على السلوك الاقتصادي الدولي الفعلي والمسافة التي تقربه أو تبعده من أنماط السلوك التي تومئ إليها قواعد السلوك التي احتواها الأطار التنظيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية.

الفصل الثالث

الاقتصاد الرأسمالي الدولي المعاصر في الأزمة

نعلم أن من بين القوانين التي تحكم حركة الاقتصاد الرأسمالي يوجد قانون تطوره غير المتوازن عبر الزمن، أي تطوره من خلال الأزمات مع تزايد حدة هذه الأزمات مع التطور الرأسمالي. ولقد مثل «الكساد الكبير»، الذي تبلور بحدته غير المسبوقة، في ١٩٢٩، أعمق أزمة عرفها التطور الرأسمالي حتى هذا التاريخ. وهي أزمة استمرت عملياً حتى بداية الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩. ومع الحرب يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات، وخاصة تلك اللازمة للمجهود الحربي، وعلى الأخص الأسلحة. وهو طلب نهم لا يحده إلا قدر الدمار الذي تحققه الحرب، إذ يوجه جل نتاج القوة العاملة إلى أتون الحرب، في الوقت الذي تعز فيه المنتجات اللازمة لاعاشة أغلب القوى الاجتماعية. ويعمل الاقتصاد الرأسمالي بكل طاقته أثناء الحرب، بل أنه يصبح من قبيل الاقتصاد المخطط اثنائها، نظراً لأن الحرب تمثل لحظة تاريخية يتحدد فيها لمجمل الاقتصاد الوطني هدف واحد واضح: هو كسب الحرب، الأمر الذي يستلزم تعبئة كل النشاطات الانتاجية نحو هذا الهدف. ومع توجيه قوى الانتاج البشرية وغير البشرية للانتاج الحربي، يتراكم خلال الحرب، في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، كميات هائلة من الطلب النقدي المدني الذي لا يجد في السوق السلع والخدمات التي تشبعه. وبانتهاء الحرب يدفع هذا الطلب المتراكم، يسانده وعي وتنظيم الطبقات المنتجة في سعيها الى تعويض تضحياتها الحياتية اثناء الحرب، نقول يدفع هذا

الطلب الاقتصاد الرأسمالي المتقدم إلى الاستمرار في التوسع في الانتاج، عززه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الاستمرار بل وتوسيع الكثير من الحكومات الغربية في برامج التسليح بصوره المختلفة، الأمر الذي يعني وجود سوق متزايد لمنتجات الصناعات الحربية مع الانتاج المدني المتزايد. وهو ما يؤدي في النهاية الى الحد من البطالة للقوة العاملة ومن التعطل للقوة المادية المتاحة. ويستمر التوسع الاقتصادي في البلدان الرأسمالية المتقدمة حتى قرب نهاية الستينات.

وفي مارس ١٩٦٨ تطل الأزمة الاقتصادية برأسها من جديد. ويظهر أول تعبير لها متمثلاً فيما سمي في تلك الأونة بأزمة الدولار. بمعنى آخر ظهرت الأزمة أولاً في شكل أزمة نقدية. ثم بدأت السبعينات. ومع ارتفاع أسعار البترول ومع التعبيرات الأخرى عن الأزمة في مجالات الانتاج ومجالات النشاط المالي بدأ الكل يتكلم عن الأزمة الاقتصادية. وما أن قاربت السبعينات من الانتهاء حتى بدأت الأزمة الاقتصادية تفجر مظاهر الأزمة الاجتماعية، لينتهي الأمر مع نهاية الثمانيات الى تفجير أزمات الأنظمة السياسية في كل العالم الرأسمالي بشقيه المتقدم والمتخلف. وفي منتصف السبعينات بدأت **محاولات تفسير الأزمة الاقتصادية نظرياً**. وكانت الاتجاهات تدور حول تفسير الأزمة **بعوامل موقفية** (أي عوامل تتعلق باللحظة التي يبرز فيها الحدث) أكثر من أي شيء آخر، عوامل تتعلق إما بالدولار الأمريكي أو بأثمان الطاقة.

وقد كان لنا منهجاً آخر في البصر بالأزمة: فمنذ اللحظة الأولى، أي في مارس ١٩٦٨، حاولنا أن نبين، في مقال عن الأزمة، نشر في اوائل ابريل من نفس العام بعنوان «أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي»[1]، وان الشوط الذي ستقطعه في حياة الاقتصاد الدولي المعاصر ما زال طويلاً.

(١) نشر هذا المقال باللغتين العربية والفرنسية بالجزائر في مارس وابريل ١٩٦٨ ونشر باللغة الفرنسية في «مجلة الحقوق» بجامعة الاسكندرية، العدد الثاني، ١٩٧٠.

وبعد أن أظهر واقع الاقتصاد الدولي في النصف الأول من السبعينات أننا بصدد أزمة لمجمل النظام الاقتصادي الرأسمالي، ومع ظهور محاولات تفسيرها بأزمة الطاقة، حاولنا بلورة تفسيرنا للأزمة في دراسة نشرت في يناير ١٩٧٥ بعنوان «أزمة النظام النقدي الدولي أم أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي؟»[١]. ثم توالت متابعتنا للأزمة عن طريق تتبع أوضاع الاقتصاد الرأسمالي الدولي في نهاية الثمانينات وعبر التسعينات وحتى يومنا هذا حيث تستمر الأزمة رغم مرور الاقتصاد الدولي المتقطع بفترات قصيرة يعتقد البعض أنها من قبيل فترات «الانتعاش» الاقتصادي.

وتمثل الفرق بين تصورنا والتصورات الأخرى في **المنهج في فهم الأزمة**. هذا الفرق المنهجي يظهر في اعتقادنا في ضرورة:

- البصر، أولاً، بالتطور الرأسمالي في مراحله المختلفة، وضرورة فهم المرحلة التي بدأت مع بداية القرن العشرين، عندما بدأ الشكل الاحتكاري (بتنوعاته المختلفة) يسيطر على تنظيم الاقتصاد الرأسمالي. هنا يتعين التعرف على اتجاهات التطور في المدى الطويل أي في الزمن الطويل جداً[٢].

- في اطار هذا الاتجاه الطويل المدى، يتعين التعرف على اتجاهات طويلة المدى وانما لفترة أقل (من ١٠ إلى ٢٠ عاماً)، أي التعرف على **التغيرات**

(١) ألقيت نتائج الدراسة كمحاضرة عامة في جمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع (القاهرة) في ٢٣ يناير ١٩٧٥، ونشرت بمجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٥٨، السنة ٦٤. نشرت الدراسة الأخيرة كذلك في مؤلفنا بعنوان الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصري، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص ٦٥-١١٦.

(٢) الأمر يتعلق هنا بالتفرقة بين تحليل الحركة في المدى البعيد جداً، أو ما يمكن تسميته بالاتجاه الزمني Secular Trend وتحليل الظاهرة في فترات زمنية أقصر (الفترة القصيرة جداً، والفترة القصيرة والفترة الطويلة).

الهيكلية في الاقتصاد الرأسمالي. ومن ثم التعرف على التغيُرات في نمط شكل تقسيم العمل الدولي، والتغيرات في نوع رأس المال المهيمن دولياً، والتغيرات في التركيبات الاجتماعية داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة، والتغيرات في أنواع التحالفات السياسية في داخل المجتمعات وعلى الصعيد الدولي.

- ليؤخذ بعد ذلك بعين الاعتبار أثر العوامل الموقفية كارتفاع أسعار البترول أو أزمة النظام النقدي الدولي أو غيرها من العوامل اللحظية.

بعبارة أخرى، يتعين، لفهم الأزمة، أن يكون لدينا منهج ثلاثي البعد:

* للتعرف على حركة تطور الاقتصاد الرأسمالي في مجموعه في المدى الطويل جداً.

* للتعرف على الخصيصة التاريخية لفترة محددة يمكن أن تشهد تغيرات هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي (وهي في مجالنا الحالي فترة تبدأ من الحرب العالمية الثانية لغاية بداية السبعينات).

* ثم التعرف على العوامل الموقفية التي تطرح نفسها في لحظة بروز الحدث وتؤثر على الموقف الاقتصادي الذي تتبلور فيه الأزمة.

إن صح هذا التصور المنهجي ثلاثي البعد يكمن الخطأ المنهجي الذي تقع فيه المناهج الأخرى في دراسة أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي الحالية في أنها حاولت أن تفسر الأزمة أساساً إبتداء من العوامل الموقفية متجاهلة اتجاهات الحركة الهيكلية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في اتجاه التطور التاريخي للاقتصاد الرأسمالي في المدى الطويل الذي يغطي من بداية القرن العشرين حتى يومنا هذا.

ووفقاً لمنهجنا هذا يتعين لفهم الأزمة الراهنة التي يعيشها الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ نهاية الستينات أن نرى:

أولاً: الخط الفكري العام لمراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

ثانياً: الوضع في الاقتصاد الدولي عبر سنوات الأزمة.

ثالثاً: التفسير النظري للأزمة.

رابعاً: أهم مشكلات الاقتصاد الدولي في أزمته الحالية.

أولاً: الخط الفكري العام لمراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي:

يمر الاقتصاد الرأسمالي في تطوره بمراحل متداخلة يمكن تمييز كل منها كيفياً:

- بنمط معين لتقسيم العمل الدولي بين الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي والأجزاء المتخلفة منه، ومن ثم بشكل تاريخي معين لتدويل الإنتاج.
- بعدد من الصناعات التي تأخذ الدور القيادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة تتميز بارتفاع معدل التطور فيها جاذبة بذلك بقية النشاط الصناعي الذي يجذب بدوره بقية النشاط الاقتصادي. وعليه يحدد تطور هذه الصناعات تطور بقية الاقتصاد الوطني.
- بشكل معين للصراع بين أجزاء رأس المال. ما إذا كان يأخذ شكل الصراع التنافسي أم الصراع الاحتكاري. وكذلك لهيمنة أحد رؤوس الأموال الوطنية على مستوى الاقتصاد الرأسمالي الدولي، كهيمنة رأس المال البريطاني حتى الحرب العالمية الأولى ثم بدء هيمنة رأس المال الأمريكي، هيمنة تتأكد بعد الحرب العالمية الثانية. وذلك مع اختلاف في طبيعة الهيمنة باختلاف مراحل التطور التاريخي للرأسمالية.
- بنوع من التحالف بين الطبقات داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أو على صعيد العلاقة بين المجتمعات المكونة للمجتمع الدولي.

فاذا كان التطور الرأسمالي الدولي يتم من خلال المراحل المتداخلة، فان

الانتقال من مرحلة الى مرحلة جديدة يستلزم الكثير من اعادة الترتيب والتكيف وفقاً لمقتضيات التركيب الاقتصادي في تغيره. وتمثل مثل اللحظات التاريخية التي تعبر عن التحول الكيفي لمرحلة متميزة وعن أن استمرار النظام لن يكون إلا عن طريق تحطيم قدر هائل من قوى الانتاج (البشرية والمادية)، تمثل هذه اللحظات التاريخية الأزمة بالمعنى الذي نستخدمه في دراستنا هذه.

وقد سبق أن حددنا النمط للفكري العام لمراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي ونعود لنوجز هذا النمط لأهميته في فهم الأزمة:

١ ـ **المرحلة الأولى لتطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي** : تتلخص الخصائص الجوهرية للتطور الرأسمالي حتى نهاية القرن التاسع عشر فيما يلي:

أ ـ الصغر النسبي لحجم المشروع الرأسمالي في الداخل وسيادة الصراع التنافسي في الاسواق. رأس المال لا ينفصل عن شخص الرأسمالي. ومن ثم تكون قدرته على الحركة محدودة.

ب ـ ازدياد معدل تراكم رأس المال (بما يتضمنه من تطور تكنولوجي) والزيادة المستمرة في انتاجية العمل في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة. وهو ما يعني اتجاهاً للقيمة نحو الانخفاض وامكانية أن تتجه الأثمان للانخفاض في الزمن الطويل.

جـ ـ ضعف الطبقة العاملة من الناحية التنظيمية، أي عدم تنظيمها نقابياً وسياسياً (في شكل أحزاب). وبقاء مستوى الأجور منخفضاً نسبياً، يحكمه الأداء التلقائي لقوانين السوق.

هذه المجموعة من الخصائص التي تبرز على مستوى انتاج الفائض (الربح بالمعنى الواسع) تضمن أن التوسع في الانتاج يمكن أن يتحقق مع اتجاه هبوطي للأثمان في المدى الطويل جداً دون أن يكون لهذا الاتجاه الهبوطي، الذي يعكس الزيادة المستمرة لانتاجية العمل في ظل

المنافسة، أثر غير موات على النصيب النسبي للربح. ولكي تكتمل الصورة تلزم رؤية الخصائص بالنسبة لشروط تحقيق الربح.

د ـ على الصعيد العالمي، كان الموقف يتميز بوجود أجزاء كبيرة من العالم غير مسيطر عليها بعد، وهو ما يعني امكانية المناورة للبلدان الرأسمالية المختلفة رغم التنافس بينها، اذ لا يزال هناك متسع للجميع. ونعيش فترة فتح أجزاء كثيرة من العالم أمام رأس المال، فترة تتسم بحرية الفتح (من خلال المشاحنات والحروب) وحرية التجارة الدولية.

هـ ـ كان ذلك مصحوباً بسيادة قاعدة الذهب (قاعدة التداول الحر للنقود الذهبية في السوق الداخلي وفي تسوية المعاملات الدولية) والزيادة في انتاج الذهب مع اكتشاف مناجم أمريكا وجنوب أفريقيا.

هذه الخصائص تعني التوسع المستمر في السوق العالمية وسهولة انسياب السلع بفضل سيادة قاعدة الذهب، وهو ما يعني امكانية تحقيق الربح الذي ينتج في مرحلة الانتاج.

زيادة انتاجية العمل وغياب الاحتكار وضعف الطبقة العاملة تنظيميا والتوسع المستمر في السوق العالمية جعل من الممكن أن يتم التطور الرأسمالي مع اتجاه طويل المدى نحو الانخفاض في الأثمان (استمر هذا الاتجاه الهبوطي حتى نهاية القرن التاسع عشر، وقد عرفته أهم البلدان الرأسمالية كانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)[1].

ثم يحمل تراكم رأس المال في طياته، بما يتضمنه من توسع أفقي ورأسي، تركز رأس المال وتمركزه نحو الاحتكار. ويظهر رأس المال في أواخر القرن التاسع عشر في أشكاله الاحتكارية، وهو ما يعني:

(١) أنظر، محمد دويدار، محاضرات في الاقتصاد النقدي، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، ١٩٧٣ والمراجع الواردة في ص ١٣٤ وما بعدها.

ـ أن رأس المال يصبح، كقوة اجتماعية أكثر تجرداً: ينفصل عن شخص الرأسمالي، على الأخص في الوحدات الانتاجية الكبيرة التي أصبحت تأخذ في الأغلب من الأحيان شكل الشركة المساهمة. رأس المال يصبح، بزيادة تجرده أكثر قابلية للحركة، وهو ما يعني امكانية تصديره. هذا الاتجاه الاحتكاري يعني بالنسبة للمشروعات امكانية السيطرة على الأسواق والتحكم في الأثمان (في ضوء مرونة الطلب على السلع).

ـ استمرار معدل تراكم رأس المال في الزيادة واستمرار الزيادة في انتاجية العمل مع الاستمرار في ادخال التجديدات التكنولوجية، وهو ما يعني استمرار اتجاه القيمة نحو الانخفاض.

ـ تطور تنظيم الطبقة العاملة نقابياً وسياسياً، اذ مع توسع الانتاج الرأسمالي تزداد الطبقة العاملة كميا فتستطيع أن تقوى من نفسها كيفياً عن طريق الوعي والتنظيم النقابي والسياسي. هنا يصبح من الممكن أن يكف الأجر عن أن يتحدد فقط بالآداء التلقائي لقوى السوق. أي توجد امكانية مطالبة العمال بزيادة الأجور مع زيادة انتاجية العمل، الأمر الذي قد يمثل تهديداً للربح.

ـ من وجهة نظر تحقيق الربح، يتميز الموقف على الصعيد العالمي بضم الأجزاء المختلفة من المجتمع العالمي في خارج أوربا وتحقيق نوع من تقسيم العالم بين البلدان الرأسمالية المتقدمة. فاذا لم تعد هناك أرض جديدة تفتح فتوسع كل بلد رأسمالي يكون على حساب بلد آخر، الأمر الذي يؤدي الى محاولة كل اقتصاد أم لان يختص نفسه بمنطقة ينفرد بها كمصدر للمواد الأولية وكسوق وكمجال لتغلغل رأس المال، ويحول دون تغلغل رؤوس أموال أخرى فيها. ومن هنا كانت القيود على التجارة الدولية والتشاحن بين الدول المستعمرة (بشأن اعادة تقسيم العالم) وانحسار حرية التجارة الدولية (وقد اتخذت هذه القيود صوراً متعددة: فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات ـ تحديد حصص بالنسبة

للسلع التي تكون محلاً للتجارة الدولية ـ وضع قيود على الصرف الخارجي. أي على تبادل العملات ـ اتخاذ اجراءات لمحاربة قيام دولة أجنبية باغراق سوق داخلية بسلعة أو ببعض السلع تباع بأثمان منخفضة جداً بقصد السيطرة على السوق وابعاد السلع المحلية المنافسة، الى غير ذلك من القيود)[1]. وهو ما يعني وجود العوائق أمام حركة السلع وحركة رأس المال في اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ويمثل بالتالي صعوبة نسبية في تحقيق الفائض الذي أنتج في مرحلة الانتاج.

- وفيما يخص انتاج الذهب يتميز الموقف باتجاه هو ثبات انتاجية العمل في هذا النشاط: اذ رغم تطور فنون الانتاج في عملية استخراج الذهب، ومن ثم امكانية رفع كفاءة العمل، لا يؤدي ذلك الى خفض النفقة لازدياد ندرة وجود الذهب في الطبيعة واستلزامه بالتالي عملاً أكثر نسبياً. أي أن ازدياد درجة ندرة الذهب في الطبيعة يضيع أثر تطور كفاءة العمل، على عكس ما يحدث في فروع الانتاج الأخرى: زيادة انتاجية العمل كاتجاه عام.

- مع الزيادة المستمرة في انتاجية العمل في فروع النشاط المختلفة (كاتجاه عام) وبقاء انتاجية العمل في انتاج الذهب ثابتة تقريباً كان من المفروض أن يستمر الاتجاه الهبوطي في الأثمان، ولكن هذا الانخفاض في الأثمان، لن يكون في صالح رأس المال مع تغير موازين القوى في داخل المجتمع الرأسمالي، اذ يمثل، أمام الوضع التنظيمي للطبقة العاملة وقدرتها على المطالبة بعدم تخلف الأجر عن الانتاجية، وأمام تزايد صعوبات التسويق

(١) تعكس كل هذه القيود التدخل المتزايد للدولة الرأسمالية في الحياة الاقتصادية. وهو تدخل برز في أثناء الحرب العالمية الأولى على نحو يصبح معه التدخل القوي للدولة من الخصائص التي تميز الاقتصاد الرأسمالي في مرحلته القادمة، بشقية المتقدم والمتخلف. على الأقل حتى تبدأ الشركات دولية النشاط في السيطرة على المسرح الاقتصادي الدولي وتتناقص اتجاهاتها نحو العالمية مع ممارسات الدول اذا ما مالت الى تغليب المصالح القومية.

نسبياً على الصعيد العالمي، تهديداً للربح يمكن تفاديه مع الامكانية الموجودة لدى رأس المال والمتولدة عن شكله الاحتكاري أي عن سيطرته على السوق. هذه الامكانية تستخدم موضوعياً في خلق اتجاه صعودي في الأثمان. فالأثمان في حركتها التصاعدية المستمرة تسبق الأجور النقدية وتؤدي بالتالي، ان لم يكن الى زيادة نصيب الربح في الدخل القومي، على الأقل الى ابقائه على حاله. ومن هنا كان الاتجاه نحو الرفع المستمر للأثمان. ومع سيطرة الاحتكار تتحول الامكانية الى ممارسة فعلية. اذا كان الأمر كذلك فان البقاء على قاعدة الذهب كان يوجب أن تنخفض أثمان السلع عامة بالنسبة للذهب. وهو الاتجاه غير المواتي للربح. وللحيلولة دون هذا الاتجاه يتم العكس: يرفع ثمن الذهب بالنسبة للسلع الأخرى (أي ترفع أثمانها بصفة مستمرة) بدلاً من أن تنخفض الأثمان بالنسبة للذهب. ولكي يمكن رفع ثمن الذهب كل حين تهجر قاعدة الذهب، وتمنع الدولة تداوله أو أن يكون قاعدة لنقدها فلا تداول للذهب كنقود ولا تداول لعملة ورقية يمكن تحويلها الى ذهب. وتبدأ النقود الورقية ونقود الودائع في السيطرة على التداول النقدي وهو ما يعطي البنوك، وهي مشروعات رأسمالية تسعى الى تحقيق الربح، امكانية أكبر في السيطرة على النقود في الاقتصاد ومن ثم امكانية في تأكيد هذا الاتجاه الصعودي في الأثمان(١).

(١) هذه الامكانية هي التي تجعل من الممكن أن تقوم الدولة الرأسمالية، في مرحلة تدخلها الكبير في النشاط الاقتصادي، ابتداء من الكساد الكبير ١٩٢٩، بأحدى السياسات التي تكون ذات فعالية كبيرة في تحديد نمط توزيع الدخل لمصلحة الربح، وهي سياسة التمويل عن طريق عجز الموازنة (باصدار نقود ورقية والاقتراض من الجهاز المصرفي). وهي سياسة لا يمكن فصلها ـ لبيان الأثر النهائي على نمط توزيع الدخل كما تحدده علاقات الانتاج السائدة ـ عن الطبيعة الطبقية للنظام الضريبي في الدولة الرأسمالية.
فيما يتعلق بالاتجاه العام للأثمان يمكن أن نسوق على سبيل المثال، اتجاه الرقم القياسي =

ويمثل هذا الاتجاه التضخمي طويل المدى أحد تعبيرات الأزمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية، وهي الأزمة التي تمثل المرحلة الهابطة في تطور التكوين الاجتماعي الرأسمالي حيث تتضمن التناقضات شكلاً تنظيمياً كاملاً للانتاج ولتجدد الانتاج لا يسمح باستخدام القوة العاملة والموارد المادية الموجدة استخداماً كاملاً (في ظل ما هو متوافر من معرفة علمية وتكنولوجية). وهو ما يتضمن عدم استخدام جزء من القوة العاملة والطاقة المادية الموجودة على نحو مستمر. وكذلك استخدام أجزاء منها دون مستوى التشغيل الكامل، وهو ما يعني ركوداً نسبياً للاقتصاد الرأسمالي، يمثل هو الآخر احد تعبيرات الأزمة العامة لطريقة الانتاج الرأسمالية.

وعليه يتضمن الاتجاه طويل المدى لتطور طريقة الانتاج الرأسمالي في مرحلة الأزمة العامة للتكوين الاجتماعي الرأسمالي الركود النسبي والاتجاهات التضخمية. **في اطار هذا الاتجاه الزمني تظهر التقلبات الدورية** التي تغطي فترات زمنية قصيرة أو متوسطة الأجل والتي يمكن التأثير على حدتها عن طريق تدخل الدولة الرأسمالية، اللهم الا اذا بدأت الدولة ذاتها في أن تعيش أزمتها

= لأثمان الجملة في الولايات المتحدة الأمريكية:

	١٨٢٣	١٨٤٨	١٨٧٣	١٨٩٨
في القرن التاسع عشر	١٠٠	٧٥	١٣٩(بسبب الحرب الأهلية)	٧٤

	١٨٩٨	١٩٢٣	١٩٤٨	١٩٧٣
في القرن العشرين:	١٠٠	٢٠٨	٣٣١	٥٢٠

المصدر: E.W. Kemmer, Gold Standard, Mc Graw - Hill, New, York, 1944, p. 88 - 89
- H. Magdoff, A Notet on Inflation, Monthly Review, Vol. 25, No. 7, December, 1973,21 - 26.

كسلطة[1].

ابتداء من هذا الاتجاه طويل المدى يمكن فهم الأزمة الراهنة اللاقتصاد الرأسمالي الدولي، وانما عن طريق التعرف على خصائص المرحلة التي يعيشها هذا الاقتصاد منذ الحرب العالمية الثانية.

(٢) المرحلة الأخيرة لتطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي :

بدأت المرحلة الأخيرة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي بالحرب العالمية الثانية واستمرت حتى بداية السبعينات، انتهت الحرب بتحطيم الكثير من رأس المال في دول المحور (ألمانيا وايطاليا واليابان) ودول الحلفاء في أوربا. وخرج رأس المال الأمريكي من الحرب ليتصدر الموقف في العالم الرأسمالي: انتاجية العمل في أمريكا أعلى ما تكون، قدرتها على المنافسة في سوق الصادرات العالمية لا تقاوم، وعملتها تقف بالتالي الى جانب الذهب كعملة العملات ويدور النظام النقدي الدولي الرأسمالي حول الدولار سيد العملات. وتتأكد لرأس المال الأمريكي الهيمنة على السوق الرأسمالية الدولية خلال المرحلة التي يمكن حصر أهم خصائصها الأساسية فيما يلي:

- بالنسبة لنمط تقسيم العمل الدولي بين الأجزاء المتقدمة والأجزاءالمتخلفة من العالم الرأسمالي تبلور في هذه المرحلة الاتجاه نحو تخصص الأجزاء المتقدمة في الصناعات الأساسية وخاصة الالكترونية وذلك بعد أزمة صناعة السيارات وغيرها على أن تتخصص الأجزاء المتخلفة في انتاج المواد الأولية (وخاصة البترول) وبعض الصناعات الاستهلاكية الصناعية والانتاجية التقليدية. وتمثل الاتجاه العام في تخصص الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي في انتاج السلع الغزيرة

(١) وهو ما يحدث في عدد كبير من البلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة منذ أواسط الثمانينات.

التكنولوجية. مع اتجاه نحو تخصص دولي يقوم على التخصص في أجزاء من عمليات سلعة من السلع.

- يأخذ الصراع بين رؤوس الأموال شكل الصراع الاحتكاري نظراً لغلبة الاحتكار في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة. وقد زادت حدته من خلال حركة تمركز رأس المال التي أخذت مكاناً في أمريكا وأوربا واليابان في السنوات من ١٩٥٠ - ١٩٧٠. يضاف الى ذلك أن الشكل الغالب في الأجزاء المتخلفة، عندما يتعلق الأمر برأس المال، هو شكل احتكار الدولة.

- أما على الصعيد الدولي فتوجد الشركات دولية النشاط. وهي كما نعلم احتكارات دولية كبيرة، متعددة المنتجات. تنتج على اقاليم دول متعددة. وتقود النمط المركب لتقسيم العمل دولياً. وترسم لنفسها استراتيجية طويلة المدى تغطي السوق العالمية، وتتجه الى خلق سوق عالمية بلا حواجز.

- وتتميز هذه المرحلة بهمينة رأس المال الأمريكي على الصعيد الدولي. وذلك في علاقته برؤوس الأموال الأخرى وخاصة الأوربية واليابانية. ويمارس رأس المال الأمريكي هيمنة مؤكدة حتى منتصف الثمانينات ليستمر مهيمناً وانما في اطار صراع بقصد اعادة صياغة نمط الهيمنة دولياً بينه وبين رأس المال الياباني ورأس المال الأوربي.

- أما فيما يخص نوع التحالف الطبقي، فيمكن القول أن المرحلة تتميز بصفة عامة بنوع من التحالف بين رأس المال الدولي ورأس المال المحلي (في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي) في علاقتهما بالمنتجين المباشرين. هذا لا يعني أن العلاقة بين رؤوس الأموال القومية في الأجزاء المتقدمة وبينها وبين رأس المال المحلي في الأجزاء المتخلفة تخلو من التناقض أو

الاحتكاكات اذ أن الصراعات بينها تمثل أصلاً عاماً باعتبار أنها تتقاسم جميعاًالفائض الاقتصادي الذي ينتجه المنتجون المباشرون. وذلك على النحو الذي سنراه عند الكلام عن تفسير الأزمة.

وقد انتهت هذه المرحلة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية في نهاية الستينات بالأزمة، بموقف يتميز أساساً بوجود الاتجاهات التضخمية (في ارتفاعات رهيبة في الأثمان) الى جانب الاتجاهات الانكماشية (تتمثل في انتشار البطالة ووجود الطاقات الانتاجية المادية المعطلة). وهو موقف يتميز بعمق الاتجاهات الانكماشية، ويسلم بذلك الجميع. ويكفي أن نأخذ الاقتصاد الأمريكي في بداية السبعينات كمثل: في ١٩٥٠ كان نصيب الانتاج الأمريكي في الانتاج الغربي ٧٠٪ انخفض هذا النصيب الى ٥٧٪ في ١٩٦٥ ثم الى ٤٩٪ في ١٩٧٣. وكان معدل النمو الاقتصادي في سنة ١٩٧٤ بالسالب. انخفض مستوى المعيشة للطبقة العاملة الأمريكية الى مستوى ١٩٦٩. وتشير الأرقام الرسمية في نوفمبر ١٩٧٤ الى أن ٦,٥٪ من القوة العاملة الأمريكية في حالة بطالة، والى أن نسبة المتعطلين ترتفع الى ١٢٪ بالنسبة للعمال السود. كما تشير إلى أن معدل زيادة البطالة يصل ٢٠٪ شهرياً. ويسود الحديث، في الصحافة الغربية، الجارية والمتخصصة، عن الانهيار الاقتصادي ومخاطر الحرب.

ثانياً: الوضع في الاقتصاد الدولي عبر سنوات الأزمة:

للتعرف على هذا الوضع تلزم التفرقة بين الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة، ندرس الوضع الاقتصادي في كل منهما حتى بداية التسعينات. وتحقق العلاقات الاقتصادية بين وحدات الاقتصاد الدولي من خلال الأثمان الدولية التي تمثل آلية حركة هذا الاقتصاد الدولي، الأمر الذي يتعين معه التعرف على الأثمان الدولية عبر سنوات الأزمة. عليه، يكون تعرفنا على الوضع في الاقتصاد الدولي أثناء الأزمة بدراسة:

- الوضع الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة حتى بداية الثمانينات.
- الوضع الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة حتى بداية الثمانينات.
- الأثمان الدولية في بداية الثمانينات واتجاهات أهم أثمان السلع الدولية في بداية الثمانينات.

١ ـ الوضع الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة حتى بداية الثمانينات :

تلعب هذه الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، التي تضمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD دوراً محورياً في حركة الاقتصاد العالمي. فهي تنتج ما يقارب ٦٢٪ من اجمالي الناتج العالمي وتربط الاقتصاديات المتخلفة بها ربطاً هيكلياً. وتؤثر في حركة الاقتصاد الدولي عن طريق الدور الذي تلعبه الوحدات الانتاجية التابعة لها، وهي الوحدات الاحتكارية دولية النشاط (الشركات دولية النشاط) في الانتاج في مختلف أنحاء العالم. وكذلك عن طريق اثر الطلب منها وموازين مدفوعاتها على بقية أجزاء الاقتصاد الدولي. وأخيراً عن طريق دوران عملات اقتصاديات السوق الأخرى حول عملاتها وحول الدولار الأمريكي بصفة خاصة لنرى الوضع الاقتصادي في هذه الاقتصاديات من خلال عدد من المؤشرات نراها تباعاً.

أ ـ القوة العاملة وانتاجية العمل :

منذ بداية السبعينات والاتجاه واضح فيما يتعلق بزيادة الجزء المتعطل من القوة وانخفاض معدل زيادة انتاجية الجزء العامل منها. منذ عام ١٩٧٣ شهد معدل البطالة زيادة كبيرة في كل بلدان المنظمة التي تشهد ـ باستثناء كندا

والولايات المتحدة ـ نمواً بطيئاً للقوة العاملة. فقد كان هذا المعدل في ٦٩ ـ ١٩٧٣ مساوياً ٨،٪، ٨, ٤, ٤, ٥, ٨, ٥, ٥(١)، في ألمانيا الغربية وبلجيكا وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا على التوالي، وكان معدل البطالة في اليـــابان ١,٢٥٪ في ١٩٧٠. وارتفع في هذه البلدان الى ٦,٣٪، ٥,٨٪، ٥,٧، ٥,٥، ٥,٩، ٨,١ في عام ١٩٧٩، وبقي المعدل منخفضاً ٢,٣٪، في اليابان، وفي هذا العام عرفت البطالة أعلى معدلاتها في بلجيكا وايرلندا وايطاليا وفنلندا وكندا والولايات المتحدة.

وقد بلغ مجموع المتعطلين في بلدان المنظمة (٢٤ دولة) ٢٠ مليون في نهاية ١٩٧٩، منهم ما يقرب من ٦ مليون في الولايات المتحدة الأمريكية. ويتوقع(٢) أن تزيد البطالة في عام ١٩٨٠ لكل بلاد المنظمة ما عدا اليابان وكندا. وأن تزيد بالنسبة لأكبر سبع دول في المنظمة (الولايات المتحدة، اليابان، المانيا الغربية، فرنسا، المملكة المتحدة، ايطاليا، كندا). بمعدل سنوي ٠,٥٪ خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٠ وأن يصل عدد المتعطلين لكل دول المنطقة الى ٢٣ مليون شخصاً (أي ٧٪ تقريباً من القوة العاملة)(٣). ويرتفع معدل البطالة في الشباب (أقل من ٢٥ عاماً) عن معدل البطالة للقوة العاملة بصفة عامة، ففي الولايات المتحدة واليابان والمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة وكندا كان معدل البطالة في الشباب ١١,٧٪، ٣,٩٪، ٤,٨٪، ١١٪، ٨,٩٪، ١٤,٣٪، على التوالي في عام ١٩٧٨.

---

(١) بالنسبة لمصادر الاحصائيات الواردة في هذا الفصل أنظر مؤلفنا، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨١.

(٢) استبقينا ما كان من قبيل التوقعات عند دراسة الازمة في بداية الثمانينات، بعد أن تبين بمرور الوقت استمرار الاتجاهات التي ابرزناها للازمة في العقد اللاحق.

(٣)تصيب البطالة بطبيعة الحال كل الاقتصاديات الرأسمالية، ولكنها تصيبها بدرجات متفاوتة، ففي أسبانيا كان معدل البطالة ١٠٪ من القوة العاملة في نهاية ١٩٧٩ وارتفع إلى ١١٪ في مارس ويونيه. ١٩٨٠ (١,٤٢٩,٠٠٠ متعطل). وقد ازدادت البطالة بقفزة كبيرة في عام ١٩٧٩ بمعدل ٢٣٪ في تلك السنة وزادت بمعدل ٧٪ خلال الستة أشهر الاولى ١٩٨٠.

وفي نهاية عام ١٩٨٠ بلغ عدد المتعطلين في بلدان منظمة التعاون والتنمية (التي تضم البلدان الرأسمالية المتقدمة) ٢٣ مليون نصفهم من الشباب. وكان نصيب السبع الكبار (الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا واليابان والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا) ١٦,٥ مليون من المتعطلين. وبلغ عدد المتعطلين في بلدان السوق الأوربية المشتركة ٧,٦ مليون يمثلون ٦,٩٪ من السكان العاملين المدنيين، وكان عددهم ٦,٦٣ مليون (٥,٤٪ من السكان العاملين) في اكتوبر ١٩٧٩. وكان تدهور الموقف بالنسبة للعمالة أشد ما يكون في الولايات المتحدة وبريطانيا. وزيادة البطالة في الشباب، وهم الأقل تسلحاً في المنافسة على فرص العمل، يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة، عادة ما يكون للموقف من العمل - وهو أحد مكونات نظام القيم - أثر فيها. والاتجاه في هذه البلدان هو نحو انتشار موقف غير موات من العمل. كما أن معدل البطالة ليس واحداً في كل فروع النشاط الاقتصادي، ففي صناعة السيارات الأمريكية كان معدل البطالة ٢٠٪ في يونيو ١٩٨٠ بين العمال البيض و٦٢٪ بين العمال السود في الوقت الذي كان فيه معدل البطالة ٦٪ تقريباً لكل الاقتصاد القومي.

وحتى منتصف الستينات كان القطاع الصناعي هو الذي يزود القوة العاملة بأكبر قدر من العمالة. ومنذ ذلك الحين مال مستوى العمالة في الصناعة الى الركود، بل بدأ في التناقص منذ عام ١٩٧٣. وهو التاريخ الذي يشهد تباطؤ معدل خلق العمالة في قطاع الخدمات. الأمر الذي يؤدي الى عدم استطاعة قطاع الخدمات على تعويض العمالة التي تفقد في القطاع الصناعي.

وقد تضافرت عوامل أخرى لزيادة حدة مشكلة البطالة. منها ما يسمى «بترشيد» الانتاج الصناعي عن طريق احلال رأس المال محل العمل، وتركز الانتاج، والتغييرات في تركيب الطلب على القوة العاملة، وتزايد الداخلين في سوق العمل من النساء والشباب، ونقص قدرة العمال على الحركة بين جنبات السوق.

أما انتاجية الجزء الذي يعمل من القوة العاملة فقد كان اتجاهها في السبعينات نحو انخفاض معدل زيادتها السنوي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية انخفض معدل الزيادة السنوي في انتاجية العامل من ١,٤٪ في ٧٠ - ١٩٧٣ الى ٠,٣٪ في ٧٤ - ١٩٧٧ و٠,١٪ في ١٩٧٨ و - ٠,٥٪ في ١٩٧٩. أي أن انتاجية العمل انخفضت بمقدار ٠,٥٪ في ١٩٧٩ عنها في عام ١٩٧٨. وهو اتجاه عام لدول المنظمة أصاب حتى ألمانيا الغربية واليابان وان يكن بدرجات مختلفة. ففي ألمانيا الغربية كانت النسبة المئوية لزيادة الانتاجية ١,٤٪، ٣,٣٪، ٢,٥٪، ٣٪ لأعوام ٧٠ - ١٩٧٣، ٧٤ - ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩ على التوالي. وكانت بالنسبة لليابان هي ٧,٩٪ في ٧٠ - ١٩٧٣، ٣,٤٪ في ٧٤ - ١٩٧٩، ٤,٧٪ في ١٩٧٩. وفي ١٩٧٩ كانت معدلات زيادة الانتاجية أكثر ما تكون انخفاضاً في المملكة المتحدة، وانخفضت انتاجية العمل في كندا بـ ١٪. وتراوحت نسبة زيادة الانتاجية لكل دول المنظمة بين - ١٪ لكندا و٤,٧٪ لليابان. وهذا الاتجاه لانتاجية العمل يمثل في الواقع تأكيداً لاتجاه أطول مدى. يمكن ملاحظته حتى بالنسبة للستينات. فقد انخفض معدل الزيادة السنوية في انتاجية العمل في الولايات المتحدة من ٣٪ في ٦١ - ١٩٦٤ الى ١,٩٪ في ٦٥ - ١٩٦٩ الى ١,٤٪ في ٧٠ - ١٩٧٣ الى ٠,١٪ في ٧٤ - الى أن أصبح سالباً في ١٩٧٩ (بين ٠,٥ - ١٪) ويظهر نفس الاتجاه بالنسبة لألمانيا الغربية وفرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا واليابان وانما بدرجات متفاوتة. وفي اطار هذا الاتجاه الانخفاضي تتمتع اليابان بأعلى معدل للزيادة السنوية الانتاجية، تليها فرنسا وألمانيا الغربية بفروق كبيرة بينها وبين اليابان. (انظر الجدول التالي).

متوسط معدل التغير السنوي في انتاجية العمل في عدد من اقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

اجمالي النتاج ـ عدد القوة العاملة، النسبة المئوية للتغير فيه

	المانيا الغربية	الولايات المتحدة	فرنسا	المملكة المتحدة	اليابان	بلجيكا	هولندا
١٩٦٤ ـ ٦١	+٤,٣	+٣	+٥	+٢,٤	+١٠,٦	+٤,٢	+٣,١
١٩٦٩ ـ ٦٥	+٤,٧	+١,٩	+٤,٥	+٢,٥	+٩,٣	+٣,٩	+٤,٣
١٩٧٣ ـ ٧٠	+٤,١	+١,٤	+٤,٩	+٣,٦	+٧,٩	+٥,٢	+٤,٨
١٩٧٩ ـ ٧٤	+٣,١	+٠,١	+٣,٢	+٠,٨	+٣,٤	+٢,٥	+٢,٤
١٩٧٩	+٣,١	ـ ١	+٢,٥	+٠,٢	+٤,٧	+٢,٧	+٢,٤

المصدر الفاينانشال تايمز، ١٧/ ١/ ١٩٨٠

ب ـ تراكم رأس المال :

ورغم أنه لا يمكن قصر محددات انتاجية العمل على محدد واحد، اذ هي تتحدد في الواقع بمجموع العوامل التنظيمية والاقتصادية والفنية والنفسانية والسياسية والفكرية التي تتم في اطارها عملية العمل في الوحدات الانتاجية تشير البيانات الى أن الانخفاض في انتاجية العمل يقابله اتجاه الانخفاض في معدل الزيادة في الاستثمار، أي انخفاض معدل تراكم رأس المال.

وهو ما يمكن رؤيته اذا ما أخذت الصناعة في عدد من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. اذ يشير الرقم القياسي لتكوين رأس المال الثابت الاجمالي الداخلي (حجماً)، وبأخذ ١٩٧٠ كسنة أساس، الى انخفاض وتقلب الزيادة السنوية في رأس المال الثابت. اذ بلغ مستوى تكوين رأس المال الثابت في سنة ١٩٨٧ الى ٩ , ٨٣ في ألمانيا الغربية، ١ , ٧٢ في بلجيكا و٨٥ ايطاليا و٢ , ٩٢ في المملكة المتحدة و١٠٢ في فرنسا. وكان مستواه في العام التالي، ١٩٧٩، في ألمانيا

الغربية ٩١,٥ في المملكة المتحدة. ويواكب ذلك اتجاه معدلات الزيادة في انتاجية العامل في الصناعة الى ما يشبه الثبات بالنسبة لبعض البلدان كألمانيا الغربية وفرنسا والى التناقص بالنسبة للبعض الآخر كالولايات المتحدة وايطاليا وبلجيكا، وذلك طوال فترة السبعينات. وقد سجل معدل زيادة انتاجية العمل في الصناعة بعض الارتفاع في ١٩٧٩ اذا ما قورنت بمعدلاتها في ١٩٧٨ في ألمانيا الغربية من ١,٨٪ الى ٤,٥، في ايطاليا من ٩،٪ الى ٣,٥٪، في فرنسا من ٤,٣٪ الى ٥,٥٪، كما تبين من الارقام ان انتاجية العمل في الصناعة الالمانية بدأت تصبح أقل من انتاجية العمل في بعض بلدان أوربا، وبالتالي، يسجل معدل التغير السنوي في الناتج الصناعي اتجاهاً هبوطياً في أثناء السبعينات، وان كانت معدلات ١٩٧٩ أعلى للعدد الأكبر من دول المنظمة من معدلات عام ١٩٧٨ فيما عدا المعدلات الخاصة بالنسبة لهما ٥,٨٪، ٥,٧٪ في ١٩٧٨ وانخفضت الى ٥,٥٪ و٤,٥٪ في عام ١٩٧٩. ولا يكون هذا الاتجاه الانخفاضي عند نفس المستوى ولا بنفس الدرجة لكل الفروع الصناعية. ففي الصناعة التحويلية لكل بلدان غرب وشمال أوربا كانت أعلى معدلات الزيادة السنوية في الناتج في الصناعات الكيماوية (٧,٨٪ في ٧٠-١٩٧٣، ٢,٦٪ في ١٩٧٨، ٧,٦٪ في ١٩٧٩)، تليها صناعة المنتجات المعدنية والآلات والمعدات (٥,٢٪، ٩،٪، ١,٨٢٪)، ثم صناعة المعادن الأساسية (٣,٥٪ ٢,٨٪، ٥,٦٪). وكانت أدنى المعدلات في صناعة المنسوجات والملابس والمنتجات الجلدية (١,٧٪، -٢,٩٪ (جدول ٣). (من هذا نستطيع أن نتبين الصناعات التي تود بلدان أوربا أن تجد منافسة فيها، لانها تمثل الصناعات التي تكون فيها انتاجية العمل أعلى ما يمكن، والصناعات المتهالكة فنيا التي تضطر لحمايتها في مواجهة المنافسة من الخارج لأسباب اجتماعية وسياسية، كصناعة المنسوجات مثلاً).

اتجاه انتاجية العمل يقابله اذن اتجاه معدل تراكم رأس المال، ومعدل التراكم وطبيعته يتوقفان في النهاية على التوزيع النهائي للدخل وما يتضمنه من

معدلات ربح مستقبلة[1]، وعلى توفر القوة العاملة الرخيصة نسبياً وتوفر مصادر للمدخلات وشروط الحصول عليها. وعلى معدلات التوسع في السوق الداخلية والخارجية.

جـ ـ الناتج المحلي :

من هذا الاتجاه الهبوطي لمعدلات الزيادة في انتاجية العمل في ارتباطه باتجاه معدلات تراكم رأس المال والاتجاه الصعودي لمعدلات البطالة نستطيع أن نرى وضع اجمالي الناتج الداخلي ـ فمن البيانات تشير كل المعدلات الى الاتجاه الهبوطي النسبي اثناء السبعينات مع بعض الانتعاش اليسير في ١٩٧٨، الذي يستمر حتى منتصف ١٩٧٩، ثم ما يلبث أن يعاود الاتجاه الانخفاضي. كما تعكس هذه المعدلات حدة التقلبات السنوية بل والنصف سنوية في مستوى الأداء الاقتصادي. فإذا ما أخذنا معدل نمو اجمالي الناتج الداخلي في السنوات ٧٠ ـ ١٩٧٣ و١٩٧٨ و١٩٧٩ نجده ٤ , ٤٪ و٥ , ٣٪ و٤ , ٤٪ لألمانيا الغربية و٤ , ٥٪ و٥ , ٢٪ لبلجيكا و٦ , ٥٪ و١ , ٣٪ لفرنسا و٢ , ٤٪ لايطاليا و٧ , ٣٪ و٣ , ٤٪ للمملكة المتحدة و٥ , ٣٪ و٩ , ٣٪، ٣ , ٢٪ للولايات المتحدة الأمريكية. وكقاعدة عامة، لم يصل المعدل السنوي لنمو اجمالي الناتج الداخلي الى مستواه في بداية السبعينات. وكان عدد كبير من بلدان المنظمة في ١٩٧٩

---

(١) اعتقادنا أن الصراع على توزيع الدخل (وتتحدد حدته بمدى تنظيم كل من أرباب الأعمال (مع درجة التركز في فرع النشاط) والعمال أصبح من المحددات الأساسية لمعدل الراكم ومن ثم معدل تجدد الانتاج في الفترات المقبلة. وخير مثال على ذلك نجده في الاقتصاد البريطاني الآن، حيث الاتجاه الى استثمار جزء معتبر من الفائض في خارج بريطانيا، وعلى الأخص في الولايات المتحدة. هذه الصورة من جانب الدافع الداخلي الى الاستثمار في الخارج لا بد وأن تستكمل بعوامل الجذب الى الخارج، فبالنسبة للولايات المتحدة حينئذ يتميز الوضع بأن انخفاض قيمة الدولار وقيمة الأوراق المالية للشركات الأمريكية يجعل امتلاك هذه الشركات من قبيل الاستثمار الأرخص، كما أن السوق الأمريكية أكثر انتعاشاً وأن الاستثمار المباشر فيها يجتب رأس المال الاجراءات الحمائية التي تواجه السلع المستوردة.

أقل منه في ١٩٧٨: فـقـد كـان المعـدل ٥,٣٪ في ١٩٧٩ مـقـابـل ٢,٤٪ في ١٩٧٨، وذلك بالنسبة للسبعة بلدان الكبار (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، اليابان، ألمانيا الغربية، فرنسا، ايطاليا، كندا) و٤,٣٪ في ١٩٧٩ مقابل ٢,٤٪ في ١٩٧٨ بالنسبة لكل دول المنظمة. فاذا ما قورن متوسط معدل نمو اجمالي الناتج الداخلي لكل دول المنظمة خلال السبعينات، وهو ٣,٢٤٪، بما يقابله خلال الستينات، وهو ٤,٩٪، نجد أن الاتجاه الهبوطي لمعدلات نمو اجمالي الناتج الداخلي في السبعينات انما يكمل اتجاهاً يغطي الستينات كذلك. كما تبين البيانات أن معدلات التغير في الطلب الخارجي أي الطلب على صادرات بلدان المنظمة يتغير، خاصة عندما يكون نحو الزيادة، بمعدلات تفوق معدلات زيادة اجمالي الطلب الداخلي. وهو ما يعني التزايد في الأهمية النسبية للطلب الخارجي كمحرك للنشاط الاقتصادي، كاتجاه طويل المدى، وهو ما يعني زيادة أهمية التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) وسعر الصرف عند تصور السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية بصفة علمة. بقي أن نتبع نصيب البلدان المتخلفة في هذا الطلب بصفة عامة، والبلدان المتخلفة البترولية بصفة خاصة والبلدان العربية البترولية بصفة أخص، للتوصل ليس فقط الى مدى الأهمية النسبية لطلب البلدان العربية على منتجات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانما كذلك الى معدلات زيادة الأهمية النسبية لهذا الطلب خاصة في السنوات الأخيرة.

د ـ العلاقة بين الطلب الداخلي والطلب الخارجي:

واذا كان النصف الثاني من ١٩٧٩ قد شهد هبوطاً في مستوى الأداء الاقتصادي في بلدان المنظمة بصفة عامة، وهو هبوط كان من الممكن أن يكون أحد لولا انتظام الطلب من الخارج على منتجات هذه البلدان فان نمط الأداء الاقتصادي السنوي كان مختلفاً في بلدان المنظمة:

ـ ففي أوربا الغربية تمثل الاتجاه بصفة عامة في حلول الطلب الداخلي

محل الطلب الخارجي على الصادرات كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي. أما في الولايات المتحدة فقد زادت الصادرات بسرعة في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ ورغم أن مقاومة الاقتصاد للسياسة الانكماشية التي تتبعها الحكومةكانت أكبر من المتوقع، فان اجمالي الناتج الداخلي لم يزد في ١٩٧٩ الا بـ ٢,٣٪ مقابل ٣,٩٪ في ١٩٧٨.

- وقد كان معدل الهبوط في ١٩٧٩ أقوى في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. في الأولى نظراً لتقلص الطلب ازاء تزايد معدل التضخم وفي الثانية بسبب النقص الكبير في الاستهلاك الخاص الناجم عن ارتفاع معدلات التضخم وازدياد البطالة وادخال الضريبة على القيمة المضافة وزيادة الضرائب غير المباشرة.

وفيما يتعلق بالطلب الخارجي على صادرات دول المنظمة وطلبها على الواردات من الخارج في ١٩٧٩ يستخلص من البيانات أن معدل الزيادة في الصادرات كان بالنسبة لبلدان أوربا الغربية أبطأ من معدل الزيادة في الواردات، اذا ما قورن بالاداء التجاري في ١٩٧٨. والسبب الأساسي لهذا التوسع المحدود نسبياً في الصادرات هو انخفاض الصادرات نحو البلدان البترولية. فقد نقصت قيمة صادرات بلدان أوربا الغربية الى البلدان البترولية ٣٪ في التسع شهور الأولى من عام ١٩٧٩ ،في الوقت الذي زادت فيه قيمة وارداتها منها بـ ٣١٪ في نفس الفترة. كما نقصت صادرات هذه البلدان نحو ايران بـ ٤ مليار دولار في عام ١٩٧٩. وتمثلت النتيجة في عجز حقيقي في الميزان التجاري، أدى مع تغير شروط التبادل في ١٩٧٩ في غير صالح بلدان أوربا الغربية، الى زيادة العجز في الميزان التجاري.

ومع زيادة الأهمية النسبية للطلب الداخلي في علاقته بالطلب الخارجي كمحدد أساس لمستوى الأداء الاقتصادي في عام ١٩٧٩، وانما في اطار هذا الزمن القصير، على الأقل في اقتصاديات غرب أوربا، يشغل الاستهلاك

الخاص، بالاضافة الى الاستثمار (ومعدلات زيادته كما رأينا بطيئة) مكاناً هاماً في الطلب الكلي الداخلي. وهو ما كان يتحدد بدخول المستهلكين وما يقررونه في شأنها وبأثمان السلع الاستهلاكية واتجاهات حركتها. وهنا يتاح للتضخم أن ينتج أحد آثاره التي تتمثل في الحد من الاستهلاك الخاص عن طريق أثره على نمط توزيع الدخول بانقاص النصيب النسبي لأصحاب الدخول المحدودة والثابتة، على الأخص الأجور. وهو ما يظهره ضعف معدلات زيادة الأجور الحقيقية على النحو الذي تبينه البيانات الخاصة بالسنوات ٧٧، ٧٨، ١٩٧٩. فقد كان معدل الزيادة في متوسط الأجور الحقيقية في الساعة في الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة ٢,٦٪ في ١٩٧٧ و٠,٧٪ في ١٩٧٨، -١,٨٪ في ١٩٧٩، وكانت هذه المعدلات ٣,٥٪، ٢,٤٪، ٢,٣٪ بالنسبة لألمانيا الغربية و٨٪، ٣,٨٪، ٤,٩٪ بالنسبة لايطاليا. في هذه الحالة لا يزيد الطلب الخاص على الاستهلاك الا عن طريق انقاص مدخرات الأفراد.

هـ ـ التضخم :

أما بالنسبة للتضخم فقد شهد عام ١٩٧٩ العودة الى الزيادة الحادة في معدلاته، كما تعبر عنها حركة أثمان المستهلك. هذه الحركة تعكس اتجاهاً عاماً تشهده السبعينات ويتمثل ليس فقط في وجود الاتجاه التضخمي مع الركود النسبي المتمثل في وجود جزء من القوة العاملة متعطلاً وكذلك جزء من الطاقة الانتاجية المادية، وانما كذلك، وفي هذا ما يبين خصوصية هذه الفترة، في تزايد معدلات الزيادة في الأثمان وتزايد حدة تقلباتها في اطار هذا الاتجاه الصعودي العام.

ويتمثل الاتجاه العام لكل بلدان المنظمة في زيادة كبيرة في متوسط معدل التضخم ابتداء من ١٩٧٢، يستمر الاتجاه بمعدلات كبيرة. ويبلغ ذروته، بمعدل سنوي ١٣,٦٪، في ١٩٧٤ ثم يبدأ في الهبوط نسبياً الى أن يصل الى حوالي ٨٪ في ١٩٧٨، وهي نسبة ما زالت مرتفعة ولكنه يعود للارتفاع، في ظل هذا

نسبة التغير فى أثمان السلع الاستهلاكية

فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

(٪)

	٦٢-١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠
الولايات المتحدة			١١	٩,١	٥,٨	٦,٥	٧,٧	١١,٣	١٢,٦
اليابان			٢٤,٥	١١,٨	٩,٣	٨,١	٣,٨	٣,٩	٧,٨
ألمانيا الغربى			٧	٦	٤,٥	٣,٩	٢,٦	٤,١	٥,١
فرنسا			١٣,٧	١١,٧	٩,٦	٩,٤	٩,١	١٠,٨	١٣,٥
المملكة المتحدة			١٦	١٠,٨	١٦,٥	١٥,٩	٨,٣	١٣,٤	١٥,٤
كندا			١٠,٨	١٠,٨	٨٧,٥ر	٨	٩	٩,١	١٠,٩
ايطاليا			١٩,١	١٧	١٦	١٧	١٢,١	١٤,٨	٢١,١
مجموعة دول المنظمة	٤,١٪	٧,٣٪	١٣,٦	١١,٤	٨,٦	٨,٧	٧,٩	٩,٧	١١,٥

المصدر : OECD, Economic Outlook بالنسبة للسنوات حتى ١٩٧٩ ، وبالنسبة لعام ١٩٨٠ : المرجع السابق الاشارة اليه Le Monde

الاتجاه الصعودي، في ١٩٧٩. وكل التوقعات نحو زيادة معدلات التضخم في ١٩٨٠ و١٩٨١ ويكون من الطبيعي اذن أن تظل الأجور الحقيقية على نفس المستوى تقريباً، أو تنقص في البلدان الرأسمالية المتقدمة رغم وجود التنظيمات النقابية والسياسية للطبقة العاملة. فحتى الأرقام الرسمية لهذه الدول تبين أن الأجور الحقيقية لم تزد في ١٩٨٠ بمقارنتها بعام ١٩٧٩ الا بـ ١٦, ٠٪ في ايطاليا و١٪ في بريطانيا و٢٣, ١٪ في فرنسا، بينما توالي نقص هذه الأجور بمعدلات ٧, ٢٪ و٤٨, ٢ في الولايات المتحدة الأمريكية في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ وفي اليابان بمعدل ٦١, ١٪ وفي ألمانيا الغربية بمعدل ٥،٠٪ في عام ١٩٨٠. وهكذا تجني الطبقة العاملة حصاد التطور الرأسمالي بالتضخم في ثنايا الركود: زيادة في البطالة ونقص في الدخل الحقيقي، ولا يمكنها صراعها النقابي والسياسي الا من ابقاءهذا الدخل دون نقصان.

ذلك هو الاتجاه العام لكل دول المنظمة ولكن سرعته ودرجة تقلباته تختلف من بلد لآخر لعلاقات القوى الداخلية ومحصلتها من سياسة اقتصادية (انكماشية أو غير انكماشية) ووضع البلد في نمط العلاقات الاقتصادية الدولية. ففي الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٨ زاد معدل التضخم في الولايات المتحدة من ٥, ٨٪ الى ٧, ٧٪ في الوقت الذي انخفض فيه من ٥, ٨٪ الى ما يقرب من ٧٪ في دول المنظمة الأخرى مأخوذة كمجموعة. في داخل هذه الدول اختلفت درجة الانخفاض في معدلات التضخم وكانت درجة الانخفاض أكبر ما تكون في الدول ذات أعلى معدل للتضخم (المملكة المتحدة وايطاليا، وعلى الأخص اليابان، وكان ذلك نتيجة لاتباع «سياسة كبح التضخم» ساعدها انخفاض الأثمان الحقيقية للبترول وضعف أثمان المواد الأولية المستوردة. ولكن ارتفاع الاثمان ظل يحدث بمعدلات متفاوتة ما بين ٦, ٢٪ في ألمانيا الغربية و١, ١٢٪ في ايطاليا وبمعدل متوسط يقرب من ٨٪ لكل دول المنظمة.

ويأتي عام ١٩٧٩ ويخل بهذا الاستقرار النسبي في المعدل العام لارتفاع

الأثمان في دول الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. ففي الجزء الأول من ١٩٧٩ ارتفعت أثمان الجملة في كل دول المنظمة بمعدل سنوي مساو لـ ١١ـ ١٣٪ في كل من الشهور الأولى من العام، بعد أن كان المعدل ٥٪ في ١٩٧٨، وارتفعت أثمان الاستهلاك في أكبر دول المنظمة كمجموعة الى متوسط معدل سنوي ٩ ـ ١٢٪ في الشهور الأولى من ١٩٧٩ مقارنا بـ ٧٪ لكل سنة ١٩٧٨. وتسجل معدلات مختلفة لعام ١٩٧٩ : ١١,٣٪ في الولايات المتحدة، ١٤,٨٪ في ايطاليا، ١٠,٨٪ في فرنسا، ١٣,٤٪ في المملكة المتحدة، وأقلها في اليابان، ٣,٩٪ وفي ألمانيا الغربية ٤,١٪. وتتحقق زيادة سرعة ارتفاع الأثمان في ١٩٧٩ في جو من انخفاض معدلات زيادة الانتاجية بل وتناقصها في بعض الدول كما رأينا، والتوسع النقدي غير اللازم ومن سيادة التوقعات التضخمية. ويصل معدل التضخم السنوي الى ١٥٪ في الولايات المتحدة في النصف الأول من ١٩٨٠ و٦٪ في ألمانيا الغربية و١٢,٥٪ كمتوسط لكل دولة المنظمة (بالتقابل مع ٨,٢٥٪ كمعدل سنوي للنصف الأول من ١٩٧٩). وتبين الأرقام النهائية الخاصة بعام ١٩٨٠ أن سرعة التضخم في تزايد في كل البلدان الرأسمالية المتقدمة بما فيها اليابان وألمانيا الغربية.

وبهذا يظل التضخم فارضاً وجوده كأحد المحاور الأساسية لعدم الاستقرار في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الدول الاقتصادية الرأسمالية، ومن ثم كل الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وذلك الى أن تستقر السياسة الاقتصادية الى تفضيل الحد من التضخم، عملا على استقرار الاثمان (وهو الأحسن لزيادة الصادرات) على حساب زيادة البطالة، على النحو الذي يبرز خلال النصف الثاني من الثمانينات والتسعينات.

و ـ الاتجاه الاقتصادي العام :

ويبرز الاتجاه العام الذي تزداد حدته في ١٩٧٩ وبداية ١٩٨٠ في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الركود النسبي، كما يظهر الاتجاه الانخفاضي

لمعدلات التغير في انتاجية العمل مرتبطة بمعدلات تراكم رأس المال ومعدلات كبيرة من البطالة للقوة العاملة والتعطل للطاقة المادية، وهي معدلات تتقلب في الزمن القصير. بما يترتب على ذلك من انخفاض نسبي في معدلات الزيادة في الدخل الحقيقي. هذا الركود النسبي يحتوي الاتجاه التضخمي وقد تزايدت معدلاته وازدادت حدة تقلباته اللحظية. وهكذا يكون جوهر حركة الاقتصاد الرأسمالي في الزمن الطويل التضخم في ثنايا الركود، وتتميز هذه الحركة في الزمن القصير في تقلبات، تزداد حدتها، في معدلات وجودهما معاً، ومن ثم في كل معدلات الأداء الاقتصادي. بما يتضمنه ذلك من عدم استقرار نقدي ومالي وتخبط في السياسات التي تتخدها الدولة. هذا الاتجاه العام يجد ركيزته التنظيمية في ازدياد تركز المشروعات وسيطرتها الاحتكارية مع ازدياد حدة الصراعات بينها على الصعيدين القومي والعالمي، وازدياد حدة الصراع حول توزيع الدخل في داخل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة وفي خارجها، وعلى الأخص توزيع «فوائض» الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، بترولية وغير بترولية.

ومن خلال تعاملات الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مع بقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وهي تعاملات تعكس نمط تقسيم العمل الدولي السائد وخصائصه وتتم من خلال نظام الأثمان الدولية، تؤثر هذه الاقتصاديات على حركة الاقتصاد العالمي، دون أن ننسى أن ما يجري بداخلها، وسبق التعرض لأهم ملامحه الاقتصادية، يتحدد وفقاً لطبيعة الكل العالمي.

ز ـ تجارة منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةمع الخارج :

نلاحظ أولاً أن هذه البلدان ذات وزن كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية سواء أقيس هذا الوزن بنصيبها النسبي من الصادرات في العالم أو بنصيبها من حركات رأس المال فيه. فنصيبها في التصدير مثلاً (في ١٩٧٦) بلغ ١٥,٦٪ بالنسبة للوقود والطاقة، ٥٧,٦٪ في المواد الأولية الأخرى، ٨٠,٩٪

في المنتجات الصناعية، ٦٣,٤٪ في كل صادرات العالم (فيما عدا الذهب). وهي بلدان ذات وزن أهم في العلاقات الاقتصادية الخارجية للعالم العربي سواء بالنسبة لصادراته أو لوارداته أو لحركات رؤوس الأموال منه واليه أو حتى لحركات القوى العاملة العربية.

ونلاحظ ثانياً أن النظر في موازين تجارة ومدفوعات هذه البلدان عادة ما يتم:

ــ **أولاً**: بأخذها ككل، كمنطقة في مواجهة المناطق الأخرى، وهو ما يخفي الفوارق بين بلدان المنظمة ومن ثم التناقضات بينها، من جانب، ويسلط الضوء على مشاكلها في علاقاتها الأخرى من العالم، ويجعل من مشاكلها ـ باعتبار وزنها الاقتصادي ووزنها في انتاج الايديولوجية الاقتصادية وقدرتها على ترويجها ـ محور مشاكل العالم، ينظر اليها النظرة التي تروجها هذه البلدان.

ــ **ثانياً**: بأخذ الأداء الاقتصادي للمنطقة ككل منعزلاً عن التغيرات الهيكلية ولفترة قصيرة: لسنة أو لسنتين، أو على أحسن الفروض لعدة سنوات تندرج جميعها في اطار اتجاه كيفي واحد، الأمر الذي يخفي قانون حركة علاقات المنطقة مع غيرها من مناطق الاقتصاد العالمي. ويؤدي، في أحسن الفروض، الى تحريف الصورة التحليلية واتخاذ سياسات لا تخدم الا مصالح بلدان المنطقة.

ونجد خير تجسيم لهذه المنهجية في عرض وقراءة موازين تجارة ومدفوعات هذه المنطقة منذ أن بدأت أثمان البترول وغيره من بعض طوائف المواد الأولية تعرف الارتفاع في السوق الدولية.

نبدأ في داخل المنظمة بتجارة أوربا الغربية ونجد أن أهم أسواق صادراتها توجد فيما بينها أولاً ثم البلدان المتخلفة غير البترولية ثم في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في البلدان المتخلفة البترولية ثم في أوربا الجنوبية ثم في أوربا

الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ثم في استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ثم في اليابان. وهي تحصل على وارداتها أولاً من داخلها ثم من البلدان المتخلفة البترولية ثم من الولايات المتحدة ثم من البلدان المتخلفة غير البترولية ثم من الاتحاد السوفيتي السابق وأوربا الشرقية ثم من أوربا الجنوبية ثم من اليابان ثم من استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا، وذلك بالنسبة للتسع شهور الأولى من ١٩٧٩ . في هذا العام كان ميزان تجارتها سلبياً (به عجز) مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق واليابان واستراليا والبلدان المتخلفة البترولية (وكان مع هذه الأخيرة أكبر قدر من العجز). وكان الميزان ايجابياً مع أوربا الجنوبية وأوربا الشرقية والبلان المتخلفة غير البترولية والصين. وكان مجمل الميزان التجاري سلبياً. ويلاحظ أنه بينما زادت قيمة واردات أوربا الغربية خلال الفترة بـ ٢٩٪ بالنسبة للواردات في ١٩٧٨ فان قيمة الصادرات قد زادت بمعدل أقل، هو ٢٥٪. ويرد هذا التوسع البطيء نسبياً في الصادرات الى نقص الصادرات نحو البلدان المتخلفة البترولية، فقد نقصت قيمة هذه الصادرات بـ ٣٪، بينما زادت قيمة الواردات من هذه البلدان بـ ٣١٪ خلال نفس الفترة. كما نقصت الصادرات نحو ايران بـ ٤ مليار دولار في عام ١٩٧٩ . وتكون النتيجة عجز حقيقي في ميزان التجارة مع تغير في شروط التبادل (نظراً لارتفاع أثمان البترول وغيره من المواد الأولية ابتدء من نهاية ١٩٧٨) عنها في السنوات السابقة. الأمر الذي يودي الى زيادة عجز ميزان التجارة.

أما موازين التجارة لليابان والولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت اليابان فائضاً في كل من عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩ مع انخفاض في حجم الفائض في السنة الأخيرة، واستمر العجز في ميزان تجارة الولايات المتحدة من ١٩٧٨ الى ١٩٧٩ وان كان قد نقص بقدر محدود. فاذا ما انتقلنا الى موازين المدفوعات الجارية لبلدان التعاون الاقتصادي والتنمية في ١٩٧٩، نجد أنها عرفت جميعاً العجز فيما عدا موازين فرنسا وايطاليا وسويسرا. وان ميزان المدفوعات لكل

بلدان المنظمة كان ذا عجز في نفس السنة. وبمقارنةوضع هذه الموازين في عام ١٩٧٨ نجد أن فرنسا وايطاليا وسويسرا كانت ذات ميزان ايجابي وأن نسبة الفائض لاجمالي الناتج الداخلي قد انخفضت في ١٩٧٩ (من ٨،٠٪ الى ٤،٠٪ بالنسبة لفرنسا، من ٥, ٢٪ الى ٧, ١٪ بالنسبة لايطاليا). وقد تحولت ألمانيا الغربية وفنلندا وانجلترا من دول ذات فائض في ١٩٧٨ الى دول ذات عجز في ١٩٧٩. أما بقية دول أوربا الغربية التي كانت ذات عجز في ١٩٧٨ وظلت كذلك في ١٩٧٩ فقد زادت بالنسبة لها نسبة العجز لاجمالي الناتج الداخلي. وبالنسبة لكل أوربا الغربية تحول الميزان من الفائض في ١٩٧٨ الى العجز في ١٩٧٩. أما الولايات المتحدة فقد استمر ميزان مدفوعاتها الجارية سلبياً ونقصت نسبة العجز الى اجمالي الناتج الداخلي في ١٩٧٩ عنها في ١٩٧٨. وكذلك الحال بالنسبة لكندا. وتحول اليابان من فائض في ١٩٧٨ الى عجز في ١٩٧٩. وتحول ميزان المدفوعات لكل بلدان المنظمة من الفائض في عام ١٩٧٨ الى العجز في ١٩٧٩، حين بلغ مقدار العجز ٤ ,٣٧ مليار دولار أمريكي[١].

فإذا ما أخذنا ميزان المدفوعات الجارية لكل بلدان المنظمة خلال فترة السبعينات نجد أنه ابتداء من ١٩٧٣ لا يمثل الفائض الذي عرفه في عام ١٩٧٨ الا الاستثناء. إذ كان الميزان سلبياً طوال السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨. وكان الاتجاه العام في السبعينات هو نحو العجز في ميزان المدفوعات الجارية. وهو اتجاه يختلف عن اتجاه الميزان في الستينات الذي كان يتميز بوجود الفائض. في داخل المنظمة كان ميزان المدفوعات الجارية للولايات المتحدة ايجابياً من ٧٣ الي ١٩٧٦ ثم سلبياً من ٧٧ الى ١٩٧٩. وكان ميزان مدفوعات ألمانيا الغربية ايجابياً حتى عام ١٩٧٩ حين بدأ يكون ذي عجز. وتشير البيانات الى أن العجز يستمر لمجموع دول المنظمة في ١٩٨٠، ويقدر باحدى وثمانين مليار دولار في نهاية

(١) يلاحظ أن لأوضاع ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية دلالة تختلف عن دلالة أوضاع موازين مدفوعات الدول الأخرى IMF Sarvey, 12 July, 1980, p 224.

العام. بل ويعتقد البعض أن عجز موازين مدفوعات الدول الرأسمالية المتقدمة - يستمر حتى ١٩٨٤ أو ١٩٨٥ ، على أساس الاعتقاد بأن الثمن الحقيقي للبترول لن ينخفض في الخمس سنوات القادمة على عكس ما تم في الأربع سنوات السابقة على ١٩٧٩ ، حين مكن التاكل المستمر للقوة الشرائية لصادرات دول الاوبك (الدول المصدرة للبترول) البلدان الرأسمالية المتقدمة من موازنة حساباتها الخارجية بسرعة بعد ١٩٧٤ . بل أن هذا الاعتقاد يذهب الى أن الأمر لن يقتصر الان على المحافظة على المستوى الحالي لأثمان البترول الحقيقية بل يتعداه الى زيادة هذه الأثمان بمعدل ٢ - ٣٪ في السنة. سنرى **فيما بعد أن هذا التوقع لم يتحقق، بسبب استمرار اثمان البترول الحقيقية في الانخفاض.**

تدهور ميزان المدفوعات الجارية لكل بلدان المنظمة اذن في ١٩٧٩ وفي النصف الأول من ١٩٨٠[(١)]، وتجدر الاشارة الى أنه لو أخذت سنتي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ معاً لوجد أن التغير لكل البلدان كان محدوداً. فبالنسبة لبلدان أوربا الغربية مثلاً كان الفائض المتحقق في ميزان المدفوعات الجارية في ١٩٧٨ يمثل ٨, ٠٪ من اجمالي الناتج الداخلي ولم يتعد العجز ٣, ٠٪في ميزان ١٩٧٩ . يضاف الى ذلك أن تدهور ميزان المدفوعات في ١٩٧٩ كان بالعملة الوطنية أقل منه بالدولار بعد التعديلات التي طرأت على أسعار الصرف. فضلاً عن أن التوصل الى الدلالة الحقيقية للعجز في ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ يستلزم أن نأخذ هذا العجز في اطار الاتجاه طويل المدى. ونعرف أن بلدان المنظمة بدأت في ١٩٧٤ ، بعد أن كانت ذات فوائض في المرحلة السابقة عليها، تعرف عجز ميزان مدفوعاتها الجارية، وذلك حتى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ باستثناء عام ١٩٧٨ التي كان ميزان مدفوعاتها فيه ايجابياً. والنظر الى العجز في رقم اجمالي خاص بجميع دول المنظمة يخفي الفوارق في داخل

(١) تشير التقديرات الخاصة بكل عام ١٩٨٠ الى أن عجز ميزان التجارة لبلدان المنظمة بلغ ٧٦ مليار دولار وأن عجز ميزان المدفوعات بلغ ٧٣ مليار دولار.
Le Monde, Bilan Economique et Social p. 220.

المنطقة أي بين الدول الرأسمالية المتقدمة. ففي عام ١٩٧٧ مثلاًكان عجز الولايات المتحدة ١٤ مليار دولار وفائض اليابان ما يقرب ١١ مليار دولار، وكان العجز الاجمالي للمنطقة ما يقرب من ٢٥ مليار دولار (الواقع أن تغير الميزان الاجمالي بين ١٩٧٨ و١٩٧٩ قد انقص من التفاوت بين بعض بلدان المنظمة، اذ تحولت ألمانيا الغربية من الفائض الى العجز وعرفت ايطاليا وسويسرا فقط فائضاً هاما في ١٩٧٩) كما أنه في عصر تسوده الاتجاهات التضخمية تكون القيمة الاسمية للأرقام خادعة هي الأخرى. عليه فان عجز بلدان المنظمة ١٩٧٩، وهو البالغ ٣٠,٤ مليار دولار، يمثل ٢,٠٤٪ من صادرات المنظمة في ١٩٧٨. وعند مقارنة المنطقة بغيرها من مناطق العالم في ١٩٧١ كان لها فائضاً مساوياً لـ ٤٪ من صادرات المنطقة. كل ذلك يبين لنا أن القيمة الحقيقية لعجز بلدان المنظمة في ١٩٧٩، ١٩٨٠ أقل بكثير من قيمته وفقاً للصورة التي يجري تقديمه بها.

أما في داخل المنظمة فتأخذ العلاقات بين دولها أنماط مختلفة يمكن تمييز ثلاثة منها: النمط المتمثل في السوق المشتركة[1]، نمط العلاقة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، ونمط العلاقة بين أوربا الغربية والولايات المتحدة. وتعتبر العلاقات الاقتصادية بين اليابان والولايات المتحدة من نوع خاص. فهي تمثل للولايات المتحدة أقوى علاقة بعد علاقتها بكندا. فاليابان تمثل للولايات المتحدة ثاني سوق لصادراتها ومشرى رئيسي للخدمات والمعرفة الفنية ومصدر لسلع استهلاكية ذات جودة عالية وأسعار تنافسية. وتمثل أمريكا لليابان أكبر سوق لصادراتها وأكبر مورد للمواد الأولية. كما يمثل كل منهما للآخر أكبر مكان لاستثماراته الخارجية. ففي ١٩٧٩ فقط استثمرت اليابان ٢ مليار دولار في أمريكا. واستثمرت أمريكا ١,٢ مليار في اليابان. وحتى عام ١٩٧٩ أقام المستثمرون اليابانيون ١١٧٧ مشروعاً في الولايات المتحدة تقدر استثماراتها المتراكمة بـ ٣,٤

(١) تسمى الان دول «الاتحاد الأوربي».

مليار دولار. وتستخدم مباشرة ٨١٣٣٠٠ أمريكي وتقدر عمالتها غير المباشرة بـ ٢٦١٦٠٠. وتقوم الشركات التجارية اليابانية ذات المقر بالولايات المتحدة ببيع السلع الأمريكية في بلد ثالث. وفي عام ١٩٧٨ تم بيع ما قيمته ٣,٩ مليار دولار (أو ما يمثل ٣٪ من صادرات الولايات المتحدة) بهذه الطريقة. وفي العلاقة بين البلدين في الوقت الذي تكون فيه تجارة السلع دائماً في صالح اليابان فان التجارة غير المرئية، التأمين، النقل وخدمات تسوية المدفوعات تكون عادة في صالح الولايات المتحدة.

أما علاقة أوربا الغربية مع أمريكا الشمالية فقد تميزت في عام ١٩٧٩ بتضاعف عجز ميزان التجارة بينهما لصالح الولايات المتحدة. فقد بلغ هذا العجز ١٠ مليار دولار في التسعة شهور الأولى من السنة ووصل الى ١٣ مليار دولار بالنسبة لكل السنة، منها ٤ مليار دولار تمثل العجز التقليدي المرتبط بالسلع الزراعية، نظر لأن صادرات أوربا الغربية، التي تعاني من الاجراءات التقليدية التي تفرضها الولايات المتحدة، لم تزد قيمتها الا ١٧٪ في ١٩٧٩، وكانت الزيادة في الحجم ضئيلة. وتبرز سنة ١٩٧٩ صعوبة التبادل التجاري بين أوربا الغربية والولايات المتحدة لدرجة دفعت الى الكلام عن جذور حرب تجارية أطلنطية، بالنسبة للألياف الصناعية وضرورة حماية الصناعة الأوربية في مواجهة الاغراق الأمريكي، وامكانية أن ترد الولايات المتحدة بالحد من صادرات أوربا من الصلب. كما يشير الأمريكان الى ما يسمونه بعدوان صناعة الأحذية الايطالية في ١٩٧٩. ولا زالت حالة شبه الحرب قائمة حتى الآن لا يحد منها إلا الاندماجات المتسارعة بين كبرى الشركات دولية النشاط الاوروبية والامريكية.

أما العلاقات التجارية بين بلدان غرب أوربا واليابان فقد تميزت في ١٩٧٩ بوجود عجز في الميزان التجاري قدره ٧ مليار دولار لصالح اليابان. وتثور بعض المشكلات التجارية التي تشير الى الصعوبة النسبية للتسويق: فبلدان أوربا الغربية تصر على أن تزيد اليابان من وارداتها من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية

المحولة. واليابان تقاوم وتراوغ. كما تثور مشكلة غزو السيارات اليابانية للسوق الأوربية ومنافستها لصناعة السيارات في أوربا. وهي مشكلة تثور بالنسبة للولايات المتحدة كذلك وتؤدي الى وجود ضغوط في داخلها لفرض قيود على الواردات من السيارات من اليابان ومن دول السوق الأوربية المشتركة كذلك. ولكن حكومة الولايات المتحدة ما تزال تعارض فرض سياسة حمائية في هذا المجال.

ولمساعدتها لمواجهة الضغوط الداخلية نحو الحماية اتخذت اليابان بعض المبادرة في سبيل استيراد بعض قطع وعناصر السيارات من الولايات المتحدة. وأخيراً تثير اليابان في مواجهة بلدان السوق الأوربية مشكلة القيود الكمية التي تفرضها بلدان السوق الأوربية ونصيب الصادرات اليابانية.

وتصادف صادرات أوربا الغربية صعوبات مشابهة في استراليا ونيوزيلندا وكذلك في أوربا الشرقية. وحقق ميزان تجارة أوربا الغربية مع الاتحاد السوفيتي السابق في ١٩٧٩ عجزاً كبيراً نظراً للزيادة الكبيرة (٤٠٪) في قيمةوارداتها منه بالدولار، ويرجع أغلب هذه الزيادة الى ارتفاع أثمان البترول. ولا يبقى الا الصين، تزايدت صادرات أوربا الغربية لها بأكبر معدل، وقد زادت بمقدار ٦٧٪ خلال التسعة شهور الأولى من عام ١٩٧٩ لتصل الى ٢,٥ مليار دولار.

ومع توقع تدهور موازين تجارة أوربا الغربية في ١٩٨٠ يبقى أملها في:

- سوق البلدان المتخلفة المصدرة للبترول. هنا تبرز أهمية البلدان العربية كسوق للصادرات الأوربية نظراً لنوع علاقاتها مع بلدان السوق الأوربية. وعليه يبدو أن مبادرة أوربا الخاصة بالقضية الفلسطينية ليست مبادرة بترولية فحسب وانما هي سوقية كذلك لتفادي تدهور الموقف التجاري في ٨٠ - ١٩٨١.
- في سوق جنوب أفريقيا، بعد ارتفاع أثمان الذهب. ولكنها سوق محدودة ومدانة سياسياً نظراً للطبيعة العنصرية للدولة في هذا البلد.

ـ في سوق الصين: ومسألة مداه وشروط التعامل معه ما زالت مطروحة ومنافسة اليابان وأمريكا الشمالية فيه منافسة جدية.

الأمر الذي يزيد أهمية العالم العربي كسوق لبلدان أوربا الغربية لحل مسألة حالة خاصة بالأداء الاقتصادي بقية عام ١٩٨٠ وأثناء ١٩٨١. بالاضافة الى حيويته، أي العالم العربي، كمصدر للطاقة وقد تبينت الآن حدود أوربا في الاقتصاد من استهلاكها (على أساس ٦٩ ـ ١٩٧٠ = ١٠٠) تفاوت معدل الزيادة في استهلاك الطاقة حتى ١٩٧٨ بين البلدان من ١٠٧ في الدنمارك الى ١١٩ في ألمانيا الغربية الى ١٣٣ في فرنسا و١٣٤ في ايطاليا و١٥٠ في هولندا، بالمقارنة مع ١٠٩ في الولايات المتحدة (عام ١٩٧٧) و١٤٠ في كندا (عام ١٩٧٨)، كما تبينت حدودها في التوصل الى بديل اقتصادي للبترول كمصدر للطاقة، فضلاً عن عدم الاستغناء عنه للصناعات الكيماوية (وهي من أكثر الصناعات الأوربية قدرة على تحقيق أداء معقول أثناء فترة الأزمة خلال السبعينات). وهو ما يصدق بالنسبة لليابان كذلك التي ترسم سياستها في الثمانينات على أساس أن دور العالم الثالث، كمصدر للمواد الخام ومستهلك للتكنولوجيا اليابانية وللسلع والخدمات، سيكون أكثر حسماً للاقتصاد الياباني، وهو ما يعني ضرورة زيادة التجارة بل وبدء رسم سياسة استثمارية يابانية في العالم الثالث، خاصة بعد التجائها الى البترودولارات واعادة توجيهها نحو البلدان المتخلفة.

ح ـ السياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة:

من كل هذا يبين أن صورة مستوى الأداء الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ١٩٧٩ والنصف الأول من ١٩٨٠ ليست ساطعة. ماذا عن السياسات الاقتصادية التي تتبع في داخل دول المنظمة أو على مستوى التجمعات بين أفرادها؟ في شأن هذه السياسات الاقتصادية. بمكوناتها النقدية والمالية والتجارية، نلاحظ:

ـ أولاً: أنها في مجموعها من قبيل سياسة ادارة الطلب الكلي الفُعال، سياسة كينزية. وهي سياسة كانت تركز على المكونات الداخلية للطلب الكلي وتفترض سيادة المنافسة وغياب ارتفاع عام في مستوى الاسعار قبل الوصول الى مستوى العمالة الكاملة (مع ما يتضمنه هذا الأخير من حد معين من البطالة للقوة العاملة والتعطل للطاقة الانتاجية المادية). وحتى سنة ١٩٧٩، أما في الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٧٨، يغلب على السياسات المعلنة أنها لمواجهة التضخم: سياسة انكماشية تهدف الى الحد من ارتفاع الأثمان. وهي تحقق بعض الأثار، خاصة في ظل ظروف تبادل خارجي تكون شروط التبادل فيها أكثر مواتية نظراً لانخفاض أثمان المواد الأولية المستوردة. وقد حققت معدلات التضخم بعض الانخفاض في ١٩٧٧، ١٩٧٨ ولكنها تحققها وبصحبتها آثار ضارة بالنسبة للبطالة والناتج القومي: تزداد معدلات البطالة وتقل امكانيات التصدير، خاصة اذا أضفنا أثر الاتجاه الانكماشي في دول المنظمة على قدرة الاجزاء الأخرى من الاقتصاد الرأسمالي الدولي على استبقاء نفس معدل زيادة الطلب على صادرات دول المنظمة. ولكن من الناحية الفعلية اتسم الموقف: باتجاه عام نحو عجز الموازنة، يتجه في المتوسط بين ٢/ ٥١٪ من اجمالي الناتج القومي في ١٩٧٥ و٢/ ٤١٪ في ١٩٧٨. وفيما عدا ذلك تتسم السياسة المالية بالحرص، أي التردد في احداث تغييرات ذات دلالة ازاء وجود معدلات كبيرة من التضخم والبطالة في ذات الوقت. فبالنسبة لاستخدام الدافع المالي مع المشروعات الخاصة كان الاتجاه العام نحو سحب هذا الدافع في ١٩٧٦، ١٩٧٧ ثم استخدامه في ١٩٧٨ ثم عود الى الحد منه في ١٩٧٩. واختلف الوضع من دولة لأخرى: ففي الولايات المتحدة مثلاًكانت السياسة هي سحب الدوافع المالية عن نحو مستمر في ١٩٧٨، ١٩٧٩، بينما كانت سياسة اليابان هي التزويد به في هاتين السنتين وفي انجلترا اتبعت سياسة ضريبية انكماشية بادخال الضريبة على القيمة وزيادة الضرائب غير المباشرة.

كما يتسم الموقف باتجاه عام نحو التوسع النقدي سنوياً. فمنذ ١٩٧٥ لم يقل المعدل العام للتوسع النقدي السنوي في معظم البلدان الرأسمالية المتقدمة عن ١٠٪. ففي انجلترا مثلاًحيث تتخذ السياسة النقدية كمحور لمواجهة التضخم، ويتخذ الحد من التضخم كمحور لكل السياسة الاقتصادية، وبعد عودة معدل التضخم الى الارتفاع في ١٩٧٩ (١٣,٤٪ بالمقارنة مع ٨,٣٪ و١٥,٩٪ في ١٩٧٨ ، ١٩٧٧ على التوالي) وزيادة المعدل السنوي للتضخم في النصف الأول من ١٩٨٠ عن مثيله في الفترة المقابلة من ١٩٧٩، مع كل هذا تزيد كمية وسائل الدفع بمقدار ٥٪ خلال شهر يوليو فقط من هذا العام (١٩٨٠). وفي فرنسا زادت كمية النقود في عام ١٩٧٩ بـ ١١٤,٣٪. هل يعكس ذلك عدم قدرة الحكومة على السيطرة على أدوات السياسة النقدية؟ أم أنه يعكس طبيعة المصالح السائدة في جهاز مصرفي يهدف الى الربح ويصدر نوع النقود الذي يستخدم في تسوية ما بين ٩٥ ـ ٩٨٪ من المعاملات الجارية في المجتمع، أي النقود المصرفية، والسائدة في الاقتصاد القومي ومدى تحقيق مصالحها عن طريق التضخم؟.

كما تتسم السياسة الاقتصادية بعدم اتخاذ اجراءات تذكر في مجال سياسة الدخول وتركها أساس لصراعات بين الفئات الاجتماعيةوتنظيماتها الاقتصادية وللتضخم.

وتحقق السياسة الاقتصادية بعض الانخفاض في معدل التضخم في عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ولكن بدفع ثمن غال: زيادة معدلات البطالة والطاقة المادة المتعطلة (بدرجة أقل بالنسبة لهذه الأخيرة في الولايات المتحدة) وانخفاض معدلات نمو اجمالي الناتج الداخلي. ويرجع صندوق النقد الدولي ذلك في تقريره السنوي لعام ١٩٧٩، الى أن السياسة ضد التضخم كانت تدريجية، وانما أكثر من اللازم، ومن ثم لم تنقص من التوقعات التضخمية لدى الأفراد.

وهكذا يظل تفكير «الصندوق» قاصراً على المواقف النفسية في مجال التداول.

ومع ١٩٧٩، ١٩٨٠ يزداد التركيز على سياسة مواجهة التضخم: في الولايات المتحدة تثور ضرورة أن تكون ميزانية ١٩٨١ انكماشية وأن تفرض القيود على الأثمان والأجور. في ألمانيا الغربية تدور السياسة الاقتصادية حول اعطاء الأولوية للصراع ضد التضخم. في انجلترا كذلك. في اليابان تتخذ الحكومة شعار: مشكلتان أساسيتان للاقتصاد الياباني في الثمانينات: التضخم وارتفاع أثمان الواردات (باعتبار اعتماد الانتاج الياباني على الكثير من المواد الأولية المستوردة).

ـ ولكن تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ الحرب العالمية الثانية يتم عن طريق زيادة حدة تشابك الداخل القومي بالخارج الدولي من خلال الشركات دولية النشاط[١]، ومن ثم ازدياد أهمية الطلب الخارجي، خاصة في جو داخلي يسوده الصراع بين القوى الاجتماعية على توزيع الدخل، في علاقته بالمكونات الداخلية للطلب الكلي. وتتزايد بالتالي أهمية التوازن الخارجي (كما يعكسه ميزان المدفوعات) وسعرالصرف عند تصور السياسة الاقتصادية القومية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة ـ وهو ما يحدث في وقت يفرض فيه الاتجاه التضخمي طويل المدى، كظاهرة هيكلية، نفسه، ليس فقط في الأسواق

(١) وذلك بعد فترة من الانسحاب لرأس المال الدولي، خلال مرحلة حركات الاستقلال السياسي في المستعمرات وأشباه المستعمرات، واعادة التركيز على تغير التركيب الفني للهيكل الانتاجي بالتوجه نحو فروع صناعية أخرى أكثف استخداما للتكنولوجيا، ومن ثم غير نمط تقسيم العمل في داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي وأعطى قيادة هذا النمط للشركات دولية النشاط التي بدأت في استثمار الوضع الجديد دولياً من خلال نشاطها في العلاقات مع بقية أجزاء الاقتصاد العالمي. وخاصة الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي. خلال الانسحاب النسبي كان التركيز على المكونات الداخلية للطلب الكلي. وبعدها يبرز الوزن النسبي للمكونات الخارجية للطلب الكلي (عن طريق الطلب على الصادرات وما في حكمها).

الداخلية وانما كذلك في السوق الدولية مؤدياً، مع تزايد معدلاته، الى تدهور قيمة العملات الرئيسية بمعدلات سريعة نسبياً، وخالقاً في السوق الدولية انماط سلوك مشابهة لتلك التي تسود في داخل الاقتصاديات القومية عند سيادة اتجاهات تضخمية رهيبة: التوسع في التعاملات المؤجلة الدفع، زيادة حدة المضاربات، التخلي عن النقود الورقية والسعي الى تراكم السلع والمعادن، وخاصة الذهب، الذي ما زال يستطيع أن يقوم بوظيفة النقود كمخزن للقيم وأن يكن لا يستطيع، بعدم استقرار ثمنه وحرص السلطات النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية على إبعاده عن الاستخدام النقدي، أن يقوم بوظيفتها كأداة للحساب. ويتفسخ النظام النقدي الدولي بما كان يتضمنه من قواعد لتحديد أسعار الصرف في وقت تزداد فيه الحاجة الى سعر الصرف عند تحديد سياسة اقتصادية خاصة بأداء الاقتصاد القومي في الداخل[1].

ـ وتكون النتيجة **تخبط السياسات الاقتصادية ومساهمتها في زيادة حدة عدم الاستقرار في الداخل والخارج**. ويثير ذلك **أزمة السياسة الاقتصادية الكينزية** ومدى قدرتها على مواجهة الموقف بعد التغيرات الهيكلية التي تحققت منذ الحرب العالمية الثانية، ولكنها، أي السياسة، تعيش أزمتها بعد أن تكون قد حققت دورها حتى نهاية الستينات: وضع جل موازنة الدولة تحت تصرف المشروعات الكبرى وتمكينها من تحقيق درجة أكبر من التركز والتغيير التكنولوجي، لتتطور نحو شكل الشركات دولية النشاط كاحتكارات دولية تسود الاقتصاد الدولي.

ذلك هو الوضع الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

(١) ومع كل ذلك ينصح صندوق النقدي الدولي، بل ويشترط أحياناً، أن تترك حكومات البلدان المتخلفة سعر صرف عملاتها حراً دون قيود أي ليتحدد في خضم الأمواج العاتية التي تسود أسواق الصرف الدولية!

التي تحتوي الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في ١٩٧٩ وبداية ١٩٨٠ . وقد حرصنا على تقديم الأداء الاقتصادي لعام ١٩٧٩ في اطار حركة هذه الاقتصاديات خلال السبعينات. هذه الحركة تمثل جزءاً لا يتجزأ من حركة الاقتصاد الرأسمالي الدولي الذي يتم التبادل فيه على أساس نمط تقسيم العمل السائد ومن خلال الأثمان الدولية. ويقوم التبادل في داخله بصفة خاصة بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة.

٢ ـ الوضع الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة حتى نهاية الثمانينات :

يمثل الأداء الاقتصادي في البلدان المتخلفة الجانب الآخر من الصورة التي تحتوي نشاط الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (بلدان منظمةالتعاون الاقتصادي والتنظمية)، اذ بينما تتخصص هذه الاقتصاديات المتقدمة، على أساس حد أدنى من الذاتية الاقتصادية ذات القاعدة الانتاجية المتكاملة الحلقات التكنولوجية، في انتاج المنتجات الصناعية (وهي تنتج ٨٠٪ من الناتج الصناعي العالمي)، تكمل البلدان المتخلفة نمط تقسيم العمل في الاقتصاد الرأسمالي الدولي عن طريق التخصص في انتاج المواد الأولية بما فيها البترول (٣, ٥٥٪ من انتاج البترول و٦, ٣٣٪ من انتاج المواد الأولية الأخرى)، وانما مع فارق جوهري: أن التخصص في المواد الأولية لا يرتكز على قاعدة انتاجية متكاملة الحلقات تكنولوجيا، ويغيب عنها على الأخص القاعدة الصناعية لمجمل النشاط الاقتصادي.

ويترجم هذا التخصص في نمط مساهمة البلدان المتخلفة في التجارة الدولية ونوع شروط التبادل وحركة هذه الشروط التي تتضمنها الأثمان الدولية للسلع تصدرها وتستوردها. فهي تصدر أساسا المواد الأولية. والتي كثيراً ما

تصدر الجزء الأكبر من الصادرات العالمية منها. فهي تصدر مثلاً ٩٩٪ من الكاكاو ٩٧٪ من البن، ٩٧٪ من المطاط، ٨٣٪ من القصدير، ٦٤٪ من السكر، ٥٩٪ من النحاس، ٥٦٪ من الفوسفات، وهكذا. كما أن كل وارداتها من المنتجات الصناعية والمواد الغذائية والاسلحة. فعلى سبيل المثال تمثل المواد الأولية ٨٨,٨٪ من صادرات الدول المتخلفة الى بلدان السوق الأوربية المشتركة، وتمثل المنتجات الصناعية ١٦٪ من هذه الصادرات. وتمثل المنتجات الصناعية ٨٨,٤٪ من صادرات بلدان السوق الأوربية الى البلدان المتخلفة، بينما تمثل المواد الأولية ١١,٦٪ من هذه الصادرات.

وعليه يكون من الطبيعي، في ظل التنظيم القائم للاقتصاد الدولي، أن تتأثر البلدان المتخلفة بدرجات مختلفة، بما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة اذ تتحدد الحركة الاقتصادية في البلدان المتخلفة بتفاعل قواها الداخلية مع القوى التي تدخل معها في علاقات في الجزء المتقدم من الاقتصاد الرأسمالي الدولي وبقية أجزاء العالم. يكون مستوى الأداء الاقتصادي فيها محصلة لعوامل حركتها الاقتصادية بما فيها من سياسات تتبعها حكوماتها في تفاعلها مع القوى الاقتصادية الخارجية، وعلى الأخص في الاقتصاديات المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ويكون من الطبيعي اذن تتبع المؤشرات الاقتصادية في البلدان المتخلفة الاتجاهات العامة التي توجد في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وعلى الأخص في الأجزاء المتقدمة منه مع فارق في الحدة يصل الى مستوى الفارق الكيفي ينتج عن افتقاد الاقتصاديات المتخلفة لهياكل اقتصادية تمكنها من اعادة ترتيب أمورها ببعض الاستقلالية الاقتصادية. فاذا كان الوضع الاقتصادي يتميز في السبعينات، بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بالأزمة وسيادة اتجاه التضخم في ثنايا الركود، وهو اتجاه تزداد حدته في ١٩٧٩، ١٩٨٠، سادت الأزمة باتجاهاتها الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد

الرأسمالي الدولي مع زيادة في الحدة ترجع لعوامل عدة أهمها:

- ما يتميز به البناء الاقتصادي من تبعية تفرض عليه نمطاً غير موات في اقتسام ما تغله المبادلات الدولية، وتجعله أكثر تعرضاً لآثار تقلبات السوق الدولية.
- التخلف النسبي في ادارة النشاط الاقتصادي على مستوى السياسات ومستوى تنفيذها.

أ ـ معدلات نمو اجمالي الناتج الاجتماعي :

ويظهر هذا الاتجاه في معدلات نمو اجمالي الناتج الاجتماعي خلال السبعينات التي تأخذ اتجاهاً هبوطياً في البلدان المتخلفة. فبينما كان متوسط معدل النمو ١ , ٦٪ في الفترة ٦٢ ـ ١٩٧٢ للدولة المتخلفة غير البترولية نجده يتجه نحو الانخفاض حتى يصل الى ٣٪ في ١٩٧٥ ثم يعود ليصل الى ٦ , ٤٪ في ١٩٧٩، وذلك مع وجود تفاوت بين المناطق، اذ تنخفض حتى تصل الى ٤ , ١٪ في ١٩٧٧ ثم تعاود الارتفاع لتصل الى مستوى منخفض، ٦ , ٢٪ في ١٩٧٩.

وتعرف البلدان المتخلفة البترولية نفس الاتجاه مع ارتفاع نسبي عن معدلات النمو في البلدان المتخلفة غير البترولية، وان كان الاتجاه يسجل تقلبات أكثر من سنة لأخرى. وقد بلغت معدلات نمو اجمالي الناتج الداخلي لهذه البلدان أدنى مستوياتها في ١٩٧٨، ١٩٧٩ حيث كان المعدل ٧ , ٢٪، ٩ , ٢٪ على التوالي. ويتحدد مستوى معدل النمو كثيراً بما يحدث في قطاع البترول وعلى الأخص بما يطرأ على شروط التبادل من تقلبات في علاقته بالمنتجات الصناعية والمواد الغذائية.

على هذا النحو تنتهي السبعينات في الدول المتخلفة بمعدلات نمو أدنى من المعدلات التي كانت تتحقق في الستينات وبمعدلات تضخم أعلى بكثير من تلك التي كانت تسودها في السبعينات. وتعبر هذه المعدلات عن أداء اقتصادي منخفض خاصة اذا ما نظرنا من زاوية ما يلزم من تغييرات هيكلية لتطوير هذه الاقتصاديات على نحو يعطي للغالبية من أفرادها مستوى معيشياً لائقاً. ويتوقع أن يكون معدل النمو أكثر انخفاضاً في ١٩٨٠[١]، نظراً لبطء معدلات النمو في الاقتصاديات المتقدمة وأزدياد حدة التضخم في هذه الاقتصاديات، وهو ما يعني نقص الطلب على صادرات البلدان المتخلفة وتدهور في شروط التبادل الدولي بالنسبة لها. وهو ما يؤدي الى صعوبة أو استحالة الحفاظ على المدخرات الداخلية في مواجهة الارتفاع المستمر في الأثمان في الداخل وتآكل قيمة مواردها الخارجية مع الارتفاع المستمر في أثمان وارداتها.

ب ـ سيادة الاتجاه التضخمي :

ويلاحظ على معدلات ارتفاع أثمان السلع الاستهلاكية سيادة الاتجاه الصعودي لمعدلات التضخم، أي مع تزايد سرعة التضخم ومع تفاوت بين المناطق: فهي أعلى في الدول المتخلفة غير البترولية منها في الدول البترولية. وهي أعلى في أمريكا اللاتينية وفي الشرق الأوسط منها في أفريقيا واسيا، ويزيد التضخم بمعدلات سنوية رهيبة في بعض المناطق كأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط حالياً. وهي في مجموعها أعلى في البلدان المتخلفة منها في البلدان الرأسمالية المتقدمة ومن المتوسط العالمي.

---

(١) كان معدل نمو الناتج الاجتماعي لعام ١٩٨٠ في أفريقيا جنوب الصحارى مساوياً لصفر تقريباً. وينتظر أن يستمر هذا المعدل حتى ١٩٨٥. وحتى البلدان التي كانت تحقق معدلات نمو مرتفعة، ككوريا الجنوبية، عرفت في ١٩٨٠ معدل نمو ٢٪ بالمقارنة مع ١٠٪ في ١٩٧٩.

جـ ـ أزمة النمو :

والواقع أن الوضع الاقتصادي العالمي للبلدان المتخلفة بتفاصيله التي يعرفها الجميع يعكس أزمة هذه البلدان كأزمة للنمو تزداد حدتها في ظروف أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي. لأزمة النمو هذه مظاهرها وأسبابها. فهي تجد مظاهرها :

- في الاستمرار في زراعة أحادية المحصول أو في نشاط استخراجي ينتج مادة أو مادتين توجه للتصدير مع الاعتماد على الخارج للحصول على ما هو لازم للانتاج الزراعي أو النشاط الاستخراجي من معدات ومدخلات جارية حيوية. كل ذلك مع بقاء المسألة الزراعية على خطورتها : تركيز الأرض وتفتيتها، التدهور في الرقعة الزراعية، وتدهور الوضع بالنسبة للخدمات الأساسية في الريف.

- في بناء صناعي محدود يغلب عليه طابع الصناعات التي لا تحقق للاقتصاد القوة، مع غياب قاعدة صناعية تتمتع بالتكامل بين أجزاء الحلقة التكنولوجية وتكون أساس التحويلات الجذرية للمجتمع الريفي. وهو بناء يتضمن صوراً عديدة للتبعية بالنسبة لنمط الاستهلاك السائد، بالنسبة لاستيراد المدخلات الصناعية الجارية، بالنسبة لاستيراد السلع الانتاجية اللازمة للصناعة، وبالنسبة لاستيراد بعض السلع الاستهلاكية الضرورية والسلع الكمالية، وما يتضمنه كل ذلك من تبعية تكنولوجية.

- في الاتجاه نحو زيادة الاختلال الهيكلي للاقتصاد القومي فيما يخص العلاقة بين فروع الانتاج المادي والخدمات : التضخم غير الصحي في قطاع الخدمات الذي لا يرتكز على تطوير لقطاعي الزراعة والصناعة. بل ويصاحب التقلص في الأهمية النسبية لهذين القطاعين.

- بلورة نمط لتوزيع الثروة والدخل يزيد من حدة انعدام العدالة في توزيعهما.

- تزايد عدم قدرة البناءالاقتصادي على مواجهة مشكلة بطالة القوة العاملة وخاصة في ظل التحول المستمر لجزء من صغار المنتجين الى قوة عاملة تظهر في سوق العمل، وفي زيادة القوة العاملة الاضافية الناتجة عن نمو السكان. وينتج عن كل ذلك التزايد المستمر للقوة العاملة في سوق العمل كما ينتج عنها هجرة القوة العاملة، وعلى الأخص العناصر الأكثر ديناميكية منها. هذا في الوقت الذي توجد فيه ظاهرة الطاقة الانتاجية المعطلة في الوحدات الصناعية.

- وتجد الأزمة مظهرها أخيراً في تفاقم الوضع بالنسبة للفوارق بين الريف والمدينة.

وتكمن بذور أزمة النمو هذه:

- في نمط الاستهلاك الذي يصب فيه في النهاية كل البناء الاقتصادي، وهو نمط وان كان يحتوي عدداً من السلع التي تستهلكها الغالبية من أفراد المجتمع الا أنه يميز مجموعة من السلع وعلى الأخص السلع المعمرة التي تستهلكها فئات اجتماعية محدودة يساندها نمط توزيع الدخل السائد وهو ما يعني: أولاً، محدودية السوق في استراتيجية اقتصادية ترتكز أساساً على حجم السوق. وهو ما يعني ثانياً أن يتحدد نوع المدخلات المستوردة من السلع الانتاجية الاساسية ومن السلع النصف مصنوعة الممثلة لجزء من المدخلات الجارية، وفقاً لمستلزمات هذا النمط الاستهلاكي.

- في استبقاء نمط تقسيم العمل الاستعماري في الزراعة وفي النشاطات الاستخراجية عن طريق الاستمرار في انتاج سلعة واحدة والاعتماد في تسويقها على الخارج، مع ما يستتبعه ذلك من تقلبات في أثمانها، في الكميات المطلوبة منها ومن ثم في الايراد الناتج عن تسويقها. وازدياد

الاعتماد على الخارج في التزود بالمواد الغذائية في وقت تتدهور فيه شروط التبادل بين المنتجات الأولية الصناعية والمنتجات الزراعية الغذائية وينمو فيه الاتجاه نحو استخدام سلاح الغذاء على الصعيد الدولي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية لمن يملكون هذا السلاح.

- كل ذلك تم دون تغيير جذري في الزراعة وتطويرها على نحو يسمح للغالبية من رفع مستوى معيشتها وتزويد الصناعة بالطلب المتزايد على المنتجات الصناعية.

- نظراً للاتجاه الاستهلاكي للفئات التي تحصل على الدخول المكونة للفائض الاقتصادي يتسم البناء الاقتصادي بعدم تعبئة الأجزاء من الدخول القابلة للادخار. ومن ثم يتزايد الاعتماد اما على تعبئة جزء من الدخول الضرورية للفئات العريضة من السكان عن طريق التمويل بعجز الموازنة والضرائب غير المباشرة، وهو ما يحد من الطلب الداخلي، واما على التمويل الخارجي مع ما يستتبعه ذلك من تزايد الاعتماد على العالم الخارجي ومن ثم تفاقم وضع المديونية الخارجية.

- كل ذلك يتم في حظيرة الأثمان الدولية وما تتضمنه من تقلبات واتجاه معدلات التبادل لغير صالح صادرات البلدان المتخلفة (بما في ذلك البترول اذا ما قورن في المدى الطويل بالمنتجات الصناعية التي تستوردها دول البترول وأثمان الخدمات والتكنولوجيا التي تشتريها) وتيارات تضخمية تتضاعف سرعتها السنوية مع ما تحدثه (خاصة في ظل عجز السياسة الاقتصادية المحلية في الاقتصاد المتخلف عن مواجهة موجة التضخم، بل وتزيد من حدتها عن طريق سياسة الاصدار النقدي وما يسيطر في السوق المحلية من نشاطات غير منتجة تستفيد أساساً من الفروق المتزايدة في أثمان السلع ويؤدي كل ذلك إلى تسوىء لمستوى المعيشة الغالبية بما في ذلك فئات من أصحاب

الدخول المتوسطة، وهي فئات عادة ما لا تملك تنظيمات اقتصادية (نقابية) أو سياسية تحميها من مخاطر التضخم.

د ـ ميزان المدفوعات يعكس الأزمة :

وعلى ذلك لا يكون من الغريب أن تنعكس كل مظاهر الأزمة وتتبلور حول الحبل السري للاقتصاد المتخلف، أي علاقته بالاقتصاد الرأسمالي الدولي، وتترجم كل هذه المظاهر حسابياً في موقف ميزان المدفوعات بالنسبة للغالبية من البلدان المتخلفة اذا استثنينا البلدان النفطية المتخلفة نظراً للوضع المتميز نسبياً الذي يتميز به النفط من حيث الثمن اذا ما قورن بغيره من المواد الأولية في علاقته بالسلع الصناعية في بعض السنوات، وليس في اعتقادنا في الاتجاه طويل المدى للعلاقة بين النفط والسلع الصناعية:

- فضعف الموقف النسبي للصادرات التقليدية بتناقص معدل الطلب عليها، وهو مالا يستبعد ارتفاع أثمان ما يمكن المضاربة عليه منها، وانخفاضها في الزمن القصير وتدهور نسب تبادلها بالنسبة للسلع الصناعية الجديدة يقللان من القدرة الشرائية للاقتصاد المتخلف في السوق الدولية، خاصة اذا أضفنا الى ذلك أثر التخفيضات المتتالية في قيمة العملات الدولية (كالدولار والاسترليني والفرنك الفرنسي) التي يحتفظ في صورتها بالموارد من النقد الاجنبي.

- من ناحية أخرى تؤدي زيادة الاعتماد على الخارج في استيراد المنتجات الأساسية الصناعية الجديدة والمدخلات الصناعية الجديدة والمدخلات الصناعية للنشاط الزراعي والمواد الغذائية واستمرار استيراد السلع الكمالية واستمرار الاتجاهات التضخمية في سوق الواردات، يؤدي كل ذلك الى زيادة الالتزامات في مواجهة الخارج وارتفاع أعباء خدمة الديون.

- وتكون النتيجة أن يسوء موقف ميزان المدفوعات. وسرعان ما تنشط

هذه النتيجة كعامل يزيد من حدة الأزمة. فلمواجهة الموقف عادة ما يلجأ الى سياسات داخلية عادة ما تكون ذات تأثير انكماشي على مستوى النشاط الاقتصادي أو الى الاقتراض من الخارج بشروط قد تكون مجحفة، أو الاعتماد على المعونات الخارجية مع ما يحف بها من مخاطر ازدياد التبعية[1].

هذا هو ما تؤكده البيانات الخاصة بتجارة البلدان المتخلفة، موازين مدفوعاتها الجارية. ولا تختلف البلدان النفطية عن البلدان غير النفطية اذا اعتبرنا مدى احتواء الاقتصاد على الشروط الصحية لتطوره. وهي شروط لا تتوافر الا بتحقيق تغييرات هيكلية تعطيه قوة الدفع الذاتية في الصناعة وغيرها على نحو يمكنه من التطور المتوازن عبر الزمن استجابة لاحتياجات سكانه في غالبيتهم. ولا يؤدي وجود الدول النفطية الا الى تغيير الصورة المالية للبلدان المتخلفة، وهي صورة تخفي الوضع الحقيقي سواء بالنسبة للقدرات الانتاجية الحقيقية للبلدان النفطية أو بالنسبة لوضع البلدان المتخلفة اذا نظر اليها في مجموعها. خاصة اذا ما تذكرنا أن المستقر للجزءالأكبر من فوائض البلدان النفطية هو الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. ومن هنا جاء الاحساس الذي نخرج به من الكثير من تقارير الهيئات الدولية عندما تظهر البلدان النفطية كالجزء من الاقتصاد الرأسمالي الدولي الذي يتمتع بأداء اقتصادي يحسد عليه: فمعدلات النمو مرتفعة نسبياً، ومعدلات التضخم أقل نسبياً، وهي لا تعرف البطالة (بل على العكس الكثير منها يستورد القوة العاملة)، كما أنها صاحبة الفوائض (ولو اتجه مستواها نحو الانخفاض)[2]. وعليه نعتقد أن البيانات الخاصة بالبلدان المتخلفة غير النفطية أصدق دلالة على طبيعة العلاقات بين الاقتصاديات

---

(١) قارن السياسة الاقتصادية التي تطبق في مصر منذ النصف الثاني من الثمانينات باسم سياسة «الاصلاح» الاقتصادي.

(٢) وقد تغيرت الصورة في التسعينات، وبدى كثير من الدول النفطية يعرف البطالة، والمديونية الخارجية، وعجز موازنة الدولة وتراخي معدلات النمو.

الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة.

وابتداء من وضعها الهيكلي يؤدي نمو حجم الصادرات بمعدلات متناقصة (٨, ٩٪ في ١٩٧٨ الى ١, ٨٪ في ١٩٧٩ الى ٤, ٥٪ تقديراً لسنة ١٩٨٠) وازدياد الضغوط الاستيرادية (إذ يزيد معدل نمو حجم الواردات سنوياً من متوسط ٥٪ في ١٩٦٠ - ١٩٧٠ الى ١١٪ في ١٩٧٨ الى ٨, ٦٪ في ١٩٧٩ الى ٤٪ تقديراً لعام ١٩٨٠، مع تناقص المعدل تحت الضغط ازدياد المديونية في السنوات الأخيرة) وتضاعف التضخم العالمي وتدهور شروط تبادل هذه البلدان المتخلفة غير النفطية (٦، ٪ في ٦٠ - ١٩٧٠ - ٨, ١٪ في ١٩٧٨، ١, ٦٪ في تناقص ١٩٧٩، - ٥، ٪ تقديراً لعام ١٩٨٠)، ويؤدي كل ذلك الى أن يكون عجز ميزان المدفوعات الجارية وتزايد هذا العجز سمة أساسية لعلاقتها مع الخارج. على أن عجز موازين مدفوعات البلدان المتخلفة غير النفطية في تزايد مستمر منذ ١٩٧٣، من ٣, ١١ مليار دولار في هذه السنة الى ٣٨ مليار في ١٩٧٥، الى ٣, ٣١ مليار في ١٩٧٨ الى ٤٣ مليار في ١٩٧٩ الى ٦٨ مليار تقديراً لعام ١٩٨٠. في الوقت الذي يحقق فيه ميزان مدفوعات البلدان النفطية فائضاً طوال هذه السنين مع تغير في الحجم المطلق للفائض ووصوله الى أدنى مستوى في ١٩٧٨ ثم عودته الى الزيادة الكبيرة في ١٩٧٩ (٤٣ مليار) وتوقع أن يصل الى ٧٠ مليار في ١٩٨٠.

واذا ركزنا على السنوات من ٧٧ - ١٩٧٩ - نجد أن:

(أ) بالنسبة للبلدان المتخلفة النفطية فان بعضها ذو فائض والبعض الآخر ذو عجز (كالجزائر). ولم يحدث أي تحسن في شروط التبادل بين النفط والسلع الصناعية بين ١٩٧٤ و١٩٧٧، وذلك منذ التغير في شروط التبادل الذي أحدثه رفع أثمان النفط في ٧٣/ ١٩٧٤. وقد عرفت هذه البلدان بين ١٩٧٤ و١٩٧٧ عجزاً في حساب الخدمات والتحويلات الخاصة وصل الى ٣٠ مليار دولار لما تدفعه للمتعاقدين وتحويلات العمال الأجانب وفي مقابل خدمات النقل والتأمين التي ارتفعت كثيراً بين ٧٥ - ١٩٧٧ - نظراً لأخير تكلفة تفريغ السفن لازدحام

موانيها. وفي عامي ٧٧ و١٩٧٨ نقص فائض هذه البلدان كثيراً عاكساً انخفاضاً في قيم صادراتها (لنقص في حجمها وثبات أثمانها) وزيادة في حجم الواردات (ولو أنها بمعدل متناقص) مع ارتفاع في أثمانها وزيادة المدفوعات الصافية من جانبها في مقابل الخدمات وفي صورة تحويلات الافراد. كما كان للوضع في ايران ابتداء من ١٩٧٨ أثره بالنسبة لنقص حجم صادرات النفط وكذلك بالنسبة لنقص في حجم الواردات نظراً لتعطل النشاط الاقتصادي في ايران.

(ب) أما بالنسبة للبلدان المتخلفة غير النفطية فقد بلغت الزيادة في عجز ميزان المدفوعات الجارية للسنوات ٧٧ ـ ١٩٧٩ ما يزيد على ٢٠ مليار دولار. ٦مليار منها نجمت عن تدهور شروط التبادل بالنسبة لهذه البلدان، اذ لم تستطع أثمان صادراتها أن ترتفع بنفس معدل ارتفاع أثمان الواردات الاتية من الاقتصاديات المتقدمة. كما أن ٦ مليار أخرى تعكس زيادة في المدفوعات الصافية كفائدة وصور أخرى من دخول الاستثمارات. وقد ترتب على تدهور شروط التبادل وزيادة أعباء خدمة الدين تخصيص الكثير من الديون الجديدة لتغطية اثار هذين العاملين، الأمر الذي يجعلها لا تمثل زيادة حقيقية في امكانيات النمو لهذه البلدان.

هـ ـ مديونية الدول المتخلفة :(١)

ويلاحظ بالنسبة للبلدان المتخلفة الاتجاه الى ازدياد الوزن النسبي للمديونية في مواجهة الهيئات الدولية الخاصة (البنوك الدولية): فبعد أن كان عجز الحساب الجاري يغطي في ١٩٧٣ بنسبة ٢٣٪ عن طريق الاقتراض من الهيئات المالية الدولية الخاصة ارتفعت هذه النسبة الى ٥٧٪ في ١٩٧٧ و٥٤٪ في ١٩٧٨. وهذا النوع من الاقتراض يتم بشروط أصعب، من حيث سعر الفائدة وتواريخ

(١) رأينا بشيء من التفصيل وضع مديونية الاقتصاد المصري في بداية التسعينات عند قراءة ميزان المدفوعات المصري في الباب الرابع.

استحقاق الدين والفوائد. ويزداد استخدام البنوك الدولية للبترودولارات كمورد مالي لاقراض البلدان المتخلفة ذات العجز. وعليه تكون البنوك الدولية، المملوكة في غالبها للدول الرأسمالية المتقدمة قد قامت بالاقراض استخداما لمدخرات البلدان المتخلفة المصدرة للنفط لا استخداما لمدخرات البلدان المتقدمة. وقد ترتب على زيادة الاقتراض من الهيئات الخاصة ان زادت أعباء خدمة الديون بمعدل أسرع من معدل زيادة الديون نفسها وزادت بالتالي نسبة خدمة الديون الى صادرات البلدان المتخلفة غير النفطية. وقد كانت هذه النسبة ٢٣٪، ٢١٪، ٢١٪ في السنوات ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠ (تقديراً) على التوالي. فاذا ما أضيفت الارباح المحولة الى خدمة الدين وصلت هذه النسبة الى ٢٧٪، ٢٤٪. وقد شهد عام ١٩٧٨ ظهور مشاكل حادة خاصة بخدمة الديون الخارجية لدى ١٨ دولة متخلفة تمثل ديونها ١٢٪ من مجموع الديون المالية لكل البلدان المتخلفة. وفي داخل البلدان المتخلفة غير النفطية يختلف نمط تمويل العجز بالنسبة لمجموعة البلدان ذات الدخل الادنى اذ يغلب على هذا النمط طابع الالتجاء للقروض الرسمية والمعونات. وهي وان كانت ذات شروط اقل مرونة من المديونية الخاصة الا أنها ذات أعباء خدمة أقل نسبياً (وهي تمثل حوالي ثُلثي التدفقات التي وردت الى هذه المجموعة بين ٧٣ ـ ١٩٧٨). ونظراً لانخفاض القوة الشرائية للتدفقات المالية، أي لانخفاض قدرتها على الحصول على الواردات من السلع والخدمات، لم تزد القيمة الحقيقة للتدفقات الواردة الى هذه البلدان في ١٩٧٨، ١٩٧٩ عن القيمة التي حصلت عليها في ١٩٧٣. وقد استفاد بعض البلدان من تحويلات العاملين من أبنائها في الخارج لجزء من دخولهم (في صورة نقدية وسلعية) لمواجهة جزء من العجز في الحساب الجاري مع الخارجي.

ويلاحظ أخيراً أن البلدان المتخلفة التي أصبحت تمثل، بالنسبة لنمط ميزان

(١) تسمى الآن دول «الاتحاد الأوربي».

مدفوعاتها، استثناء على النمط العام للبلدان المتخلفة غير النفطية. فهي ذات وضع خارجي قوي نسبياً بالنسبة للحساب الجاري وحساب رأس المال، نقول يلاحظ أن هذه المجموعة بالذات تعاني من زيادة الاتجاه في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة نحو اتخاذ سياسات حمائية تمنع أو تحد من دخول صادرات هذه البلدان الى اسواق البلدان المتقدمة. وهي حماية أصبحت تواجه ليس فقط المنسوجات والملابس وانما كذلك المنتجات الجلدية والصلب والسلع الكهربائية الاستهلاكية.

هذا، ويمكن تلخيص المديونية الخارجية للبلدان المتخلفة مما ورد في تقرير نشرته سكرتارية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في يوليو ١٩٨٠، في أن حجمها (المبالغ التي دفعت فعلاً) تطور من ٨٧ مليار دولار أمريكي في نهاية ١٩٧١ الى ٣٩١ مليار في نهاية ١٩٧٩ الى ٤٥٠ مليار متوقع لنهاية ١٩٨٠. وأن ٧٥ ـ ٨٠٪ من اجمالي المديونية في مواجهة البلدان الرأسمالية المتقدمة، ٥٠٪ منها مديونية في مواجهة القطاع الخاص في هذه البلدان. ٤٪ في مواجهة دول الاوبك، و١٢٪ في مواجهة المؤسسات الدولية. ونظراً لازدياد صعوبة شروط الاقتراض زادت المدفوعات خدمة للديون بأسرع من زيادة الديون نفسها. وقد مثلت الفائدة (النفقة الجارية للدين) حوالي ٤٠٪ من خدمة الدين في ١٩٧٩، وخصصت الـ ٦٠٪ من المدفوعات لاستهلاك الدين. وعادة ما يمول هذا الاخير بقروض جديدة. وقد بلغ اجمالي المدفوع من البلدان المتخلفة لخدمة الديون الخارجية ٩,١٠ مليار دولار في ١٩٧١، ٧٢ مليار في ١٩٧٩، ٨٨ مليار متوقع دفعها في ١٩٨٠[1].

واستمرار العجز بالنسبة للبلدان المتخلفة غير النفطية يتضمن اذن استمرار

(١) في ١٩٨٢ بدأت أزمة المديونية الخارجية تفرض نفسها للكثير من البلدان المتخلفة فتوقفت المكسيك عن دفع ديونها الخارجية، ووصلت مصر الى موقف مشابه في ٨٥/ ١٩٨٦.

تدفقات رأس المال في شكل قروض واستثمار واعانات لتمويل هذا العجز. فالاعسار الاقتصادي للمدين لا يحول دون الاستمرار في اقراضه لاسباب سياسية تكون شفيع المقترض لدى البلدان الدائنة وأغلبها، كما رأينا، ينتمي الى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. فعجزَ البعض، وهو عجز ناتج عن المركز الذي شغله في نمط تقسيم العمل في الاقتصاد الرأسمالي الدولي والشروط التي يتم بها التبادل (وهما يحددان في النهاية الجزء من الفائض الذي تجري تعبئته نحو الخارج)، نقول عجز البعض يتضمن تشغيل أموال البعض الآخر، يتضمن تشغيل أموال البعض الآخر أي يثير حركة رأس المال في اتجاه هذا العجز.

و ـ حركة رأس المال:

لبيان نمط حركة رأس المال يلزمنا أن نجمل وضع موازين المدفوعات الجارية في عام ١٩٧٩ بمقابلته بعام ١٩٧٨ والتوقعات بالنسبة لعام ١٩٨٠.

(أ) في ١٩٧٨ كان اجمالي وضع موازين المدفوعات الجارية على التالي:

- التحول الى فائض بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة: في داخلها استمرار الولايات المتحدة في عجز واستمرار كل من اليابان وألمانيا الغربية في فائض.
- زيادة عجز الدول المتخلفة غير النفطية ونقص فائض البلدان المتخلفة النفطية.
- زيادة فائض للدول الرأسمالية المتقدمة مع روسيا وبلدان أوربا الشرقية.
- روسيا وبلدان أوربا الشرقية (في مجموعها) في عجز طفيف مع بقية العالم.

(ب) وفي ١٩٧٩ أصبح اجمالي وضع موازين المدفوعات الجارية على النحو التالي:

- التحول الى عجز بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة: في داخلها استمرار الولايات المتحدة في عجز وتحول كل من اليابان وألمانيا الغربية الى عجز.
- زيادة فائض البلدان المتخلفة النفطية.
- زيادة عجز البلدان المتخلفة غير النفطية.
- نقص فائض الدول الرأسمالية المتقدمة مع روسيا وبلدان أوربا الشرقية، التي تتحول (في مجموعها) الى فائض طفيف مع بقية العالم.

(جـ) وبالنسبة لعام ١٩٨٠ يتوقع لاجمالي وضع موازين المدفوعات الجارية أن يسير في نفس اتجاهات عام ١٩٧٩ مع تزايد الفائض بالنسبة لبلدان الفائض وتزايد العجز بالنسبة لبلدان العجز.

وفقاً لاجمالي الوضع كان المفروض أن يكون نمط حركة رأس المال في الزمن القصير على نحو يكون معه صافي الحركة في داخل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة نحو الولايات المتحدة ومن ألمانيا الغربية واليابان، وفي داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي من الاقتصاديات المتقدمة ومن البلدان المتخلفة النفطية نحو البلدان المتخلفة غير النفطية، هذا بالنسبة لعام ١٩٧٨. فكان المفروض أن يكون نمط حركة رأس المال على نحو يكون معه صافي الحركة في داخل الاقتصاد الرأسمالي بصفة عامة وفي داخل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بصفة خاصة. وفي اطار هذا الاتجاه تكون الحركة وفقاً لفروق أسعار الفائدة في البلدان المختلفة.

ولكن نمط حركة رأس المال لم يكن في الواقع على هذا النحو. فهذه الحركة تتحدد في الزمن القصير بأسعار الفائدة والفروق التي توجد فيها. وبأسعار صرف العملات وبالسياسات التي تتخذها الحكومات في شأن حركة رأس المال بغرض المال بفرض القيود على هذه الحركة أو باطلاقها. وقد تميزت السوق المالية الدولية

في السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، فضلاً عن اتجاه أسعار الفائدة نحو الارتفاع ، بفروق بين البلدان الرأسمالية المتقدمة وبأسعار صرف متبخرة أي سريعة التغير . كما تميزت بزيادات ضخمة في الاحتياطات تعكس الاضطرابات في أسواق الصرف في ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ وتسهم في ذات الوقت في تحقيق تدفقات لرأس المال مجلبة لعدم الاستقرار . هذه التدفقات كانت تستجيب أحياناً للفروق الدورية لسعر الفائدة وتتم في الغالب من الاحيان في اتجاه معاكس بسبب تأثير التوقعات الخاصة بأسعار الصرف التي كانت تولد فروقاً في أسعار الصرف من الارتفاع بحيث تجذب رأس المال في اتجاهات غير تلك التي كانت من الممكن أن تجذبه فيها فروق أسعار الفائدة . فالتدفقات تعكس اتجاهاً نحو المضاربة في أسواق العملات .

في هذا الاطار نلاحظ على الحركة الفعلية لرأس المال :

ـ **أولاً** ، أن دور تدفقات رأس المال الخاص في ازالة التغييرات في موازين الحساب الجاري كان محدوداً في السبعنيات فيما يتعلق بالدول الرأسمالية المتقدمة . وهو ما يرجع الى المخاطر التي تصاحب الاستثمار الاجنبي والقيود التي تفرضها الحكومات على حركات رأس المال والخوف من فرض قيود في المستقبل واختلاف الأسواق في البلدان المتخلفة في الحجم والكفاءة . وقد رأينا أن النصف الثاني من السبعينات قد شهد ازدياد دور رأس المال الخاص (خاصة البنوك دولية النشاط) في الاقراض لتمويل عجز موازين مدفوعات البلدان المتخلفة غير البترولية . وهو ما يشير الى أن «الجو الملائم» الذي يحرص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على ضرورة خلقه في هذه البلدان قد أصبح سائداً في بلدان المديونية .

ـ **ثانياً** : أن ألمانيا الغربيةو اليابان لم تكونا ، وهما البلدان المتمتعان بأكبر فائض من الحساب الجاري في ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، مصدرتين صافيتين لرأس المال الخاص بمعدلات كبيرة . ولكنهما يتجهان ، ابتداء من عجز

ميزان مدفوعاتهما الجارية في ١٩٨٩، في تلقي فائض الآخرين، فائض البلدان المتخلفة البترولية، بقصد اعادة تصديره. (ففي ابريل ١٩٨٠، على سبيل المثال، اتفقت السعودية مع اليابان على أن تتلقى هذه الأخيرة ٤,٢ مليار من البترودولارات السعودية سنوياً، بمعدل ٢٠٠ مليار شهرياً في مقابل سندات الدولة اليابانية لتقوم اليابان باعادة توجيه هذه البترودولارات. وتعلن اليابان أن الاستثمار في بلدان العالم الثالث سيكون أحد دعائم سياستها في الثمانينات تجاه الدول المتخلفة.

ـ ثالثاً : أن صافي حركة رأس المال الخاص بالنسبة للولايات المتحدة، البلد الذي يحتاج لتدفقات كبيرة من رأس المال الصافي لتمويل عجز حسابها الجاري وقد كان أكبر عجز بين البلدان الرأسمالية المتقدمة لسنتي ١٩٧٧، ١٩٧٨، نقول أن صافي هذه الحركة كان نحو الخارج بصفة جوهرية. وكان يجري تمويل المصدر من رأس المال والعجز في الحساب الجاري أساساً من خلال زيادات كبيرة (غير عادية) في التزامات الحكومة الامريكية في مواجهة هيئات رسمية أجنبية، أي بصفة رسمية من خلال تركيم الاحتياطات من الدولارات الأمريكية بواسطة السلطات النقدية للبلدان الأخرى.

ـ رابعاً : أنه بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة مأخوذة كمجموعة تمثلت نتيجة عدم متساوي الملحوظ في موازين الحسابات الجارية وحساب رأس المال لهذه البلدان، بصفة عامة، في حركة معتبرة لتدفقات رأس المال قصيرة الأجل ومتوسطه، في الاتجاهين بين بلدان الفائض وبقية أجزاء العالم. ولكن لم يكن هناك تدفقاً خارجياً صافياً لمجموع رأس المال الخاص (طويل الأجل مع قصيره) من بلدان الفائض على نحو متسق.

ـ خامساً : أن النمط البارز لحركات رأس المال بين مجموعة البلدان المكونة

للاقتصاد الرأسمالي الدولي تحددت ملامحه من زمن طويل بالتدفقات الصافية من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة نحو البلدان المتخلفة غير البترولية المنتجة للمواد الأولية. وهو ما يوصف عادة بتدفق رؤوس الأموال بين بلدان تزيد فيها المدخرات عن الاستثمار الداخلي الجاري الى بلدان «تنقصها» المدخرات. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل تنقص هذه البلدان الأخيرة المدخرات، أم تبدد فيها المدخرات الحالية والاحتمالية ويعبأ جزء معتبر من فائضها الى الخارج بسبل شتى؟ أيا ما كان الأمر فقد تغير هذا النمط في السنوات الأخيرة بظهور البلدان المتخلفة البترولية ذات الفوائض كمزودة كبيرة للاسواق المالية الدولية، وجلها يوجد في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، مع محاولات خلق أسواق مالية في بعض البلدان البترولية (وهي أسواق لا يمكن أن تكون الا أسواق تابعة في غياب قواعد انتاجية صلبة). ولكن رؤوس الأموال والاحتياطات الخاصة ببلدان البترول تستمر بصفة أساسية في الأوراق المالية للبلدان الرأسمالية المتقدمة. وعليه تظل هذه الأخيرة المورد المباشر للجزء الأكبر من رأس المال والتحويلات الرسمية الذاهبة للبلدان المتخلفة غير البترولية. وقد بقي مستوى مثل هذه التدفقات من البلدان المتقدمة، في علاقته بمجموعة التجارة الدولية، مشابها للمستوى الذي كان موجودا في الستينات وفي بداية السبعينات، ولو أن البلدان المتقدمة لم تعد تقدم الا أقل من نصف هذه التدفقات استخداماً للزيادة في مدخراتها القومية على استثماراتها الداخلية. ويتم تمويل الفرق عن طريق اعادة توجيه مدخرات البلدان المتخلفة البترولية ذات الفائض.

ـ سادساً: أنه ازاء الأثر غير الموات لضعف الأداء الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة على الاقتصاديات المتخلفة، يوصي صندوق النقد الدولي، في مجال حركة رؤوس الأموال، بالتوسع في

تدفقات رأس المال، خاصة من البلدان المتقدمة ذات المركز القوي بالنسبة لعلاقاتها مع الخارج، الى البلدان المتخلفة، وذلك:

* لضمان تدفقات مستقرة لرأس المال الخاص، على أن تخلق البلدان المتخلفة بيئة مواتية لاستقباله.

* بجعل شروط الاقتراض في الأسواق المالية الدولية أكثر تيسيراً للدول المتخلفة غير البترولية.

* بزيادة المساعدات للبلدان المتخلفة غير البترولية من جانب الدول المتقدمة (وهي لا تتعدى الآن ثلث ١٪ من اجمالي الناتج القومي للبلدان الرأسمالية المتقدمة).

وتثور، بالنسبة لهذه التوصية، تساؤلات عديدة: هل يعني تسهيل الاقتراض، في ظل الظروف الحالية للتبادل التي تسود الاقتصاد الرأسمالي الدولي، تحويل المبالغ المقترضة الى امكانيات حقيقية للنمو؟ واذا توافرت الامكانيات الحقيقية هل يضمن الصندوق، خاصة من خلال السياسات الاقتصادية التي يقترحها لحكومات البلدان المتخلفة، أن تتحول هذه الامكانيات الحقيقية الى انجازات تنموية حقيقية؟ وأخيراً، كيف يمكن الخروج من أزمة السبيل الذي اتبع في هذه الاقتصاديات، وأثبت فشله في الخروج من التخلف وان كان قد نجح في تعميقه، عن طريق التمادي في نفس السبيل؟.

وهكذا يبرز الاتجاه الهيكلي للتضخم في ثنايا الركود الذي يسود الوضع الاقتصادي الرأسمالي الدولي. وتزداد حدته في ١٩٧٩/ ١٩٨٠، والذي يفرض نفسه في الزمن القصير في مظاهر متعددة من عدم الاستقرار، نقول يبرز هذا الاتجاه أزمة هيكلية في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، أزمة نمو هذه الاجزاء، بما تبرزه من تدهور أوضاعها الاقتصادية الداخلية وزيادة صعوبات علاقتها الخارجية وتفاقم وضع مديونيتها الدولية. وهو تفاقم يدعو الى

حركة رأس المال في اتجاهها، للحصول على أجزاء أكبر من فائضها الاقتصادي. مع تقوية الاتجاه نحو تمويل حركة رأس المال هذه، لا من مدخرات الأجزاء المقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، ولكن من مدخرات أجزاء أخرى متخلفة، تلك التي تصدر مادة أولية تمتاز بأنها أساسية، مع الزيادة المستمرة في ميكنة وأتوماتيكية العملية الانتاجية، ولكنها تتميز بأنها أقل دواماً من كثير من المواد الأساسية، ناهيك عن المنتجات الصناعية، التي تنتج من خلال عملية انتاجية متجددة، نقصد بذلك البترول. كل ذلك يتم من خلال الأثمان الدولية.

قبل الانتقال الى دراسة الأثمان الدولية يلزم أن نرى إلى أي حد تتواجد مظاهر أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي في بداية التسعينات.

٣ ـ المؤشرات الرئيسية لأوضاع الاقتصاد الدولي في التسعينات :

إذا كانت مظاهر الأزمة قد تمكنت من الاقتصاد الدولي، بشقيه المتقدم والمتخلف، عبر السبعينات وحتى أوائل الثمانينات، فتتبع حركة الاقتصاد الدولي يبين استمرار هذه المظاهر، بل زيادة حدتها في بعض سنوات الثمانينات كما هو الشأن بالنسبة للمديونية الدولية للبلدان المتخلفة التي عرفت أزمتها الحادة من ١٩٨٢ واستمرار مظاهر الأزمة تؤكده المؤشرات الرئيسية لأوضاع الاقتصاد الدولي في التسعينات على النحو التالي[١].

أ ـ بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي الحقيقي نجد أن معدلات نموه في سنوات التسعينات في البلدان الرأسمالية المتقدمة تبين ليس فقط انخفاض هذه المعدلات في هذه البلدان مجتمعة وانما تناقص هذا الناتج في الكثير من هذه البلدان (معبراً

(١) نستمد بعض البيانات الخاصة بهذه المؤشرات من وثيقة للأمم المتحدة، أصدرها قسم الاعلام الاقتصادي والاجتماعي وتحليل السياسات، نيويورك في ١١/ ١٠/ ١٩٩٤.

عنه بمعدلات نمو سلبية):

معدلات نمو اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (٪ سنوية) في البلدان الرأسمالية المتقدمة:

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٨	١٩٩٩
كل البلدان المتقدمة	٢،٤	،٦	١،٥	١،١	٢،	٢،٥
الولايات المتحدة الامريكية	،٨	١،٢	٢،٣	٣،١	٢،٩	٢،٢
اليابان	،٤	-٢،٢	-،٦	٢	-٢،٥	١،٢
المانيا	٢،١	١،٣	،٩	-،٧	٢،٥	٢،٨
المملكة المتحدة	-،٤	-٢،٢	-،٦	٢	٢،٣	٢،١

وبالنسبة للبلدان المتخلفة، تبين المؤشرات أن معدلات نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي منخفضة لا تزيد كثير عن معدلات نمو السكان، بل تقل عنه في اغلبية هذه البلدان. وذلك باستثناء بعض بلدان جنوب شرقي آسيا التي ترتفع فيها نسبياً معدلات النمو، وان كانت قد شهدت هي الأخرى انخفاضاً في هذه المعدلات إذا ما قورنت بالمعدلات التي سبق أن حققها بعض هذه البلدان من قبل. وتنفرد الصين بتحقيق معدلات نمو مئوية عالية جداً لا يشاركها فيها بلد آخر لا رأسمالية متقدمة ولا رأسمالية متخلفة، كما يبين من الجدول التالي:

معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المتخلفة (٪ سنوية):

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٧	١٩٩٨
كل البلدان المتخلفة	٣	٣،٤	٤،٩	٥،٢	٥،٨	٤،١
في افريقيا	٢،١	١،٥	،٨	،٧	٥،٥	٣،٢
في جنوب شرق اسيا ٤ بلدان	٦،٤	٢و٤	٥،٢	٦،٢	٣،٩	٪٠،٧
في اكثر الدول مديونية	،٢	٢،٢	١،٣	٢،٥		
في الصين	٣،٩	٨	١٣،٢	١٣،٤	٨،٨	٧

ويبدو الركود الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي واضحاً في معدلات نموالناتج الحقيقي ومتوسط الدخل الفردي بالنسبة لكل بلدان العالم (٪ سنوياً):

لكل العالم	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الناتج الحقيقي	١,٦	،٢	،٨	١,٢
متوسط الدخل	صفر	ـ ١,٥	ـ ،٨	ـ ،٤

هذا ويلاحظ أن انعـــدام العـــدالة في توزيع الدخل في داخل كل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة يؤدي الى زيادة الدخل الفردي زيادات هائلة بالنسبة لبعض الشرائح الاجتماعية في الوقت الذي تناقص فيه الدخل الفردي الحقيقي لشرائح اجتماعية عريضة. ومن المسلم به الآن أن الهوة بين الأغنياء والفقراء تتسع في بلدان أوربا الغربية وأمريكا الشمالية في الثلاثة عقود الأخيرة.

ب ـ وتبين المؤشرات مظهراً آخر بين مظاهر الركود يتمثل في البطالة التي تظل معدلاتها مرتفعة بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة بل هي في تزايد: معدلات البطالة في البلدان الرأسمالية المتقدمة في التسعينات (٪ من القوة العاملة):

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٨	١٩٩٩
كل البلدان المتقدمة	٦	٦,٦	٧,٣	٧,٧	٧	٦,٧
المملكة المتحدة	٥,٤	٦,٦	٧,٣	٦,٧	٥	٥
الولايات المتحدة الامريكية	٦,٨	٨,٧	١٠	١٠,٣	٤,٩	٤,٨
فرنسا	٨,٩	٩,٤	١٠,٤	١١,٧	١١,٩	١١,٢
كندا	٨,١	١٠,٢	١١,٢	١١,١	٨,٥	٨,٢
اليابان	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٥	٤,١	٣,٦

والمعروف أن معدلات البطالة في تزايد مستمر في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة تصل الى ما يزيد عن٢٠٪ في بعض البلدان (خاصة فيما بين الشباب والنساء)، وعلى الأخص في البلدان التي أخذت سياسة «الاصلاح» الاقتصادي، اعتنقتها الحكومات بناء على توصية (أو املاء) صندوق النقد الدولي، وذلك للطبيعة الانكماشية لهذه السياسات.

جـ- وتظل الاتجاهات التضخمية مصاحبة لمعدلات النمو البطيئة (أو السلبية) ولمعدلات البطالة المتزايدة. وكانت هذه الاتجاهات قد مالت نحو الانخفاض في عدد كبير من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، في النصف الثاني من الثمانينات نظراً لتركيز السياسات الاقتصادية على مواجهة التضخم. هذا الانخفاض في معدلات التضخم كان على حساب مستوى العمالة. إذ أدت هذه السياسات الانكماشية الى زيادة معدلات البطالة.

معدل التضخم (٪ سنوياً) في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة:

١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٠	١٩٩٨	١٩٩٩
٪٥	٪٤,٣	٪٣,١	٪٢,٧	٪١,٧	٪١,٧

أما في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة فالاتجاه السائد فيها هو تصاعد معدلات التضخم مع تقلب في المعدلات. فقد كان معدل التضخم السنوي لكل هذه الاقتصاديات ٥٧,٣٪ في ١٩٨٨، ٧٨,٨٪ في ١٩٨٩، ٤٦٪ في النصف الأخير من ١٩٩٢(١).

(١) التقرير السنوي للبنك المركزي المصري، ٨٩/ ١٩٩٠، ص ٨٤، ٩٢/ ١٩٩٣، ص ٦٤.

د ـ ومن المفيد، لكي يتضح الاتجاه العام في المدى الطويل، أن تتبع مؤشرات الأداء الاقتصادي في مجمل الفترة، من بداية السبعينات الى التسعينات، مقارنة بعقد الستينات الذي شهد بالنسبة للاقتصاد العالمي ارتفاعاً في مستويات الأداء. والجدول التالي يتعلق بأحدى المؤشرات التي يبين، مع التحفظات اللازمة، الاتجاه العام للأداء، اذ هو يعطي معدلات التغير في متوسط الدخل الحقيقي للفرد في المناطق المختلفة للعالم عبر الفترة من بداية الستينات حتى بداية التسعينات، (٪)،

	١٩٧٠/٦٠	١٩٨٠/٧٠	١٩٩٠/٨٠	١٩٩٠	١٩٩١
الدول المتقدمة	٤,١	٢,٤	٢,٤	٢,١	٠,٧
الدول المتخلفة	٣,٣	٣	١,٢	-٠,٢	-٠,٢
افريقيا جنوب الصحراء	٠,٦	٠,٩	-٠,٩	-٠,٢	-٠,١
آسيا والمحيط الهادي	٢,٥	٣,١	٥,١	٣,٩	٤,٢
شرق اسيا (بها الصين)	٣,٦	٤,٦	٦,٣	٤,٦	٥,٦
جنوب آسيا	١,٤	١,١	٣,١	٢,٦	١,٥
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	٦	٣,١	-٢,٥	-١,٩	-٤,٦
امريكا اللاتينية والكاريبي	٤,٩	٤,٤	١,٢	-٣,٨	-٨,٦
اوربا الشرقية	٥,٢	٥,٤	٠,٩	-٨,٣	-١٤,٢

المصدر: تقرير البنك الدولي، التنمية في العالم، التنمية والبيئة، وشنطن، ١٩٩٢، جدول ١,٢ صـ ٣٤.

لاحظ :

ـ اتجاه معدل نمو الدخل الحقيقي نحو التدهور في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وهي لا تعرف معدلات عالية للنمو السكاني، ويكون التدهور في غالبه تعبيراً عن تدهور معدلات الأداء الاقتصادي.

ـ بالنسبة للدول الرأسمالية المتخلفة، تدهور معدل النمو أكبر، تعبيراً عن تدهور معدلات الأداء الاقتصادي وارتفاع معدلات نمو السكان.

ـ لاحظ أن معدل النمو في منطقة أسيا والمحيط الهادي (وبها الصين) لم يستمر في الارتفاع إلا في الثمانينات، ثم بدأ في الانخفاض (في وقت بدأ معدل نمو الناتج الاجتماعي في الصين يصل إلى ١٢ ـ ١٣٪). هل يعني ذلك أن نمو بلدان جنوب شرقي اسيا كان يعبر لفترة عن أمرين:

* محاولة رأس المال الدولي احتواء التجربة الصينية؟

* محاولة لرأس المال الدولي للخروج من الأزمة عن طريق بناء صناعات تنتج للتصدير في بعض أجزاء من الاقتصاديات المتخلفة؟(١)

ـ أن بلدان أوربا الشرقية كانت عبر عقدين من الاستقرار النسبي أعلى معدلات لنمو الدخل الفردي الحقيقي في العالم (في وقت لم يكن معدل نموالسكان في هذه البلدان منخفضاً وقد تحول الوضع بعد ذلك وبدأت اتجاهاً هبوطياً حاداً بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي ٢٪، ـ٢ , ٠٪ في ١٩٩٧، ١٩٩٨، على التوالي.

---

(١) سبق أن قدمنا تقديماً مبكراً لاستراتيجية البناء الصناعي من أجل التصدير، وبينا أنها لا يمكن أن تمثل سبيلاً للخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي وان كان من الممكن أن تحقق نمواً في الدخل في غياب السيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتي في داخل الاقتصاد الوطني. تم ذلك في بحث بعنوان «أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي وامكانية استراتيجية جديدة لرأس المال الدولي بالنسبة لبعض البلدان المتخلفة» (باللغة الفرنسية). قدم هذا البحث في مؤتمر اقتصادي العالم الثالث الذي انعقد في الجزائر في فبراير ١٩٧٦. ونشر بالاسبانية بمجلة Eco-nomia، العدد ٦٧، ديسمبر ١٩٧٦، وهي مجلة مركز البحوث الاقتصادية التابعة للجامعة المركزية بالاكوادور، ص ١٥٧ ـ ١٩٩. كما نشر بالبرتغالية في كتاب، قراءات في الامبريالية اليوم، دار نشر آنسياتيفس، لشبونة، ١٩٧٧، ص ١٧٥ ـ ٢٠٩. والآن نضيف أن ما حققه هذا النمط من استراتيجيات النمو يمثل نتيجة أحسن مما نجم من تدهور في القوى الانتاجية لاقتصاديات لم تأخذ بهذا النمط.

ـ أننا بصدد متوسط الدخل الفردي. والمتوسط يخفي الكثير وعلى الأخص نمط توزيع الدخل بين طبقات وشرائح المجتمع. والمعروف أن الهوة تزيد، خلال الثلاثين سنة الأخيرة، بين الأغنياءوالفقراء في كل الاقتصاد الرأسمالي الدولي بشقيه المتقدم والمتخلف. (أنظر تقرير منظمة العمل الدولية، عن العمالة في العالم، جنيف، ١٩٩٥).

من هذه المؤشرات يبين أن الأزمةما زالت تسيطر، في النصف الثاني من التسعينات، على الاقتصاد الرأسمالي الدولي رغم اللحظات التي توحي للبعض أننا بصدد الانتعاش الاقتصادي. ورغم زيادة معدلات النمو الاقتصادي في بعض البلدان. كما يبين من المؤشرات أن الأزمة تفرض نفسها بحدة أكبر في الاقتصاديات المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، على نحو تتفاقم معه مشكلات البطالة والتضخم واستنزاف الموارد المالية في خدمة المديونية الخارجية، ومن ثم تتفاقم معه مشكلة الفقر بالنسبة للقطاعات العريضة من السكان. وتكون العلاقات الاقتصادية الدولية لهذه البلدان أحد الآليات الأساسية في تعميق أزمتها المعمقة لتخلفها. وتتحقق هذه العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال آلية الأثمان الدولية.

٤ ـ الأثمان الدولية عبر سنوات الأزمة :

ليس المقصود هنا أن نتعرض لنظام الأثمان الدولية من حيث أسسه وطبيعته، وما يعبر عنه وما يحققه من نتائج في توزيع العملية الانتاجية الدولية بين البلدان والفئات الاجتماعية المتخلفة، رغم أن ذلك أمر حيوي لفهم الوضع الاقتصادي الدولي. ولكن الهدف والتعرف على أهم الأثمان الدولية في سنوات الأزمة باعتبارها آلية حركة السوق الدولية خلال الفترة وما تمثله أوضاع هذه الفترة في حركة هذه الأثمان عبر الزمن، وأبراز خصيصة عدم الاستقرار الكبير في الأثمان الدولية وسيطرة الاتجاهات التضخمية عليها بمعدلات متفاوتة بالنسبة لأثمان السلع المختلفة، الأمر الذي:

(أ) يجعل شروط التبادل في غير صالح البلدان المتخلفة، ومن ثم يقلل من ايراداتها الخارجية (التي تزداد حدة تقلباتها مع زيادة عدم الاستقرار في السوق الدولية).

(ب) يؤدي الى تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطاتها من العملات وقيمة مدخراتها البترولية وغير البترولية وكذلك القيمة الحقيقية لدخول الجزء من القوة العاملة من البلدان التي تعمل في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

(جـ) ويصعّب من شروط حصول البلدان المتخلفة على الائتمان ويزيد من أعباء خدمة ديونها.

وهو ما يعني في النهاية تعبئة الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون من البلدان المتخلفة[1] ويقلل من الامكانيات الحقيقية التي يمكن استخدامها في أغراض النمو ويشجع على الصعيد الدولي والمحلي النشاطات الطفيلية على حساب النشاط الانتاجي في مرحلة تاريخية تتميز هيكلياً بسيادة التضخم في ثنايا الركود.

١ - ونظرة أولية الى أهم خصائص الأثمان الدولية في ٧٩/ ١٩٨٠ تبين أن الموقف يتميز:

(أ) بتفاوت وجهات النظر حول نظام تحديد ثمن النفط في داخل منظمة الأوبك (الدول المصدرة للبترول). ومعه أصبحت الأثمان متباينة ومختلفة كثيراً عما يسود الأثمان في أسواق البضاعة الحاضرة.

(ب) التقلب الكبير في أثمان المواد الأولية غير النفطية، على الأخص

(١) وان كان ذلك لا يحول دون حصول الطبقات الحاكمة في هذه البلدان، في تبعيتها لرأس المال الدولي، على جزء من هذا الفائض يكبر أو يصغر وفقاً لعلاقات القوى بينها وبين رأس المال الدولي من جانب وبينها وبين المنتجين المباشرين في داخل المجتمعات المتخلفة من جانب آخر.

الصناعية وتكوين مخزونات منها مع صيرورة المضاربة لب الممارسة الخاصة بها.

(جـ) بلوغ المضاربة لقمتها بالمضاربة على الذهب والفضة ووصول أثمانها الى حدود غير معقولة في فترة قصيرة جداً يرتفع فيها كذلك سعر الفائدة الدولارية وما يترتب عليها من الانتقال الى المواد الأولية الأخرى، والى الودائع والتوظيف الدولاري.

(د) الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة مع تقلباتها وأثر ذلك على حركة رأس المال وأساليب الاستثمار وأعباء خدمة الديون الخارجية للبلدان المتخلفة.

(هـ) تكريس تفكك النظام الدولي والحركات غير المستقرة لاسعار الصرف واستمرار هبوط قيمة العملات الرئيسية، مما أدى الى زيادة المضاربة على العملات أي زيادة تحركات رأس المال المحلية لمزيد من عدم الاستقرار.

(و) وأخيراً الاتجاه الصعودي المستمر في أثمان السلع الصناعية التي يجري تبادلها في السوق الدولية وعلى الأخص التي تمثل الجزء الأكبر من صادرات البلدان الرأسمالية المتقدمة، الى هذه السلع الصناعية تلزم اضافة المواد الغذائية مع تزايد اعتماد البلدان المتخلفة على ما تستورده منها في غذائها.

والنتيجة أنه لم يبق من الأثمان الدولية مما يعرف الاستقرار ويمكن من التنبؤ لاتخاذ سياسة بشأنه كأساس لاتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية بشكل عام.

أ ـ أثمان النفط :

في بداية ١٩٧١ كان ثمن النفط بالدولار الجاري ١,٨ دولار للبرميل في المتوسط يرتفع الى ٢,٣ دولار أثناء العام ثم يرتفع الى ٢,٥ دولار في عام ١٩٧٢ والى ٢,٦ دولار في ١٩٧٣. ثم يأتي الموقف الدولي في اكتوبر ١٩٧٣ فيرتفع الثمن الى ٣ دولار ثم الى ٥,١ دولار ثم ١١,٦ دولار في الشهور بين أكتوبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤، ثم ينخفض الثمن الى ١١,٢، دولار للبرميل في

نهـاية ١٩٧٤، والى ١٣ دولار في ١٩٧٧ ليـصـل الى ١٣,٦ دولار في بداية ١٩٧٨. كل هذه الزيادات كانت تتم وفقاًلنظام أثمان موحد كانت تتبعه منظمة الاقطار المصدرة للنفط (الاوبك).

وبعد هذا الاستقرار النسبي لأثمان النفط بالدولار الجاري طوال السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ بدأت الأثمان في الارتفاع في نهاية ١٩٧٨. ولكن حركة الأثمان في الأسواق الدولية للنفط بدأت تتميز بخصيصة جديدة وهي عدم الانتظام لتفسخ نظام الأثمان الموحدة الذي كانت تتبعه منظمة الأوبك. ففي نهاية عام ١٩٧٨ قررت الأوبك رفع ثمنها بالنسبة للنفط المتاح في السوق الحرة بنسبة ٥٪ ابتداء من أول يناير ١٩٧٩ على أن يكون الثمن محلاً لزيادات معقولة في بداية كل ثلاثي من السنة. ولكن النصف الأول من عام ١٩٧٩ عرف ارتفاعاً كبيراً في أثمان النفط الحر بالدولار الجاري، نظراً:

- لاضطراب انتاج البترول الايراني (ثاني منتج بين بلدان الأوبك).
- زيادة الطلب في البلدان الرأسمالية المتقدمة (وهي تستهلك ٧٠٪ من البترول الذي تنتجه دول الاوبك) نظراً لقسوة الشتاء قسوة غير عادية ولزيادة معدل استهلاك الطاقة للاتجاه نحو التوسع في التخزين.

وظهرت الفوارق بين أثمان النفط عند الانتاج عقب فرض رسوم اضافية خاصة. وفي نهاية يونيو ١٩٧٩ قررت الاوبك اتباع نظام الثمن بين مستويين: أن يكون ثمن النفط الخام بين ١٨ و٢٣,٥ دولار للبرميل. ووفقاً لهذا النظام يكون متوسط الثمن ٢٠,٥ دولار للبرميل وهو ثمن يفوق الثمن في ١٩٧٨ بحوالي ٦٠٪[1]. ولكن أثمان النفط في السوق الحرة بعدت بوضوح عن

(١) والظاهر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تؤيد هذا الاتجاه الصعودي، اذ قررت الادارة الأمريكية منح اعانة ٥ دولار لكل برميل نفط يستورد شراء من السوق الحرة (هولندا)، اللهم الا اذا كان هذا القرار يهدف الى تركيم المخزون من النفط في الولايات.

الحدود التي وضعتها الأوبك نظراً جزئياً للطبيعة غير المتيقنة للامدادات في المستقبل. وترتب على ذلك أن حولت بعض البلدان المنتجة جزءاً أكبر من صادراتها من النفط الى سوق النفط الحر. وفي أثناء الثلاثي الأخير من عام ١٩٧٩ رفعت بعض البلدان المنتجة للنفط أثمانها متخطية بذلك الحد الأعلى الذي حددته الأوبك في يونيو ١٩٧٩. وعشية اجتماع وزراء الاوبك في ديسمبر رفعت المملكة العربية السعودية سعر البرميل بـ ٦ دولار موصلة الثمن الى ٢٤ دولار للبرميل وذلك بأثر رجعي ابتداء من أول نوفمبر ١٩٧٩ وذلك على أمل أن تحدد الأوبك الثمن الجديد عند هذا المستوى.

ولكن الاجتماع انقضى دون اتفاق على الثمن وهجرت الأوبك ما تبقى من نظام الثمن الواحد، اذ أصبحت كل دولة منتجة حرة في أن تحدد ثمنها دون أي مرجعٍ مشترك. وفي نهاية عام ١٩٧٩ تراوحت الأثمان بين ٢٤ دولار للبرميل من النفط الخام للعربية السعودية الى ما يقرب من ٣٢ دولار للبرميل من الخام الخفيف ذي الجودة الأعلى من الجزائر أو من ليبيا، وكان متوسط الثمن أكثر من ضعف الثمن الذي ساد قبل ذلك بعام.

وفي نهاية يناير ١٩٨٠ هدفت السعودية الى استرجاع بعض النظام في كيفية تحديد الأثمان وذلك عن طريق تقريب أثمانها من أثمان المنتجين الاخرين، فاعلنت رفع سعر النفط الخام الخفيف من ٢٤ الى ٢٦ دولار للبرميل على أن يكون ذلك بأثر رجعي من أول يناير ١٩٨٠. وقد أعقب ذلك مباشرة أن قامت أربع دول من الخليج برفع أثمان النفط الخام بما يقارب دولارين للبرميل وذلك بأثر رجعي من يناير ١٩٨٠، الأمر الذي أعاد الفوارق التي حاولت العربية السعودية ازالتها. وفي بداية فبراير ١٩٨٠ توالت قرارات رفع الثمن من جانب الدول المنتجة الأخرى: ايران رفعت الثمن بـ ٢,٥ دولار للبرميل ليصبح ٣١ دولار، فنزويلا رفعت الثمن بـ ١,٤٢دولار البرميل ليصبح ٢٨ دولارا، نيجيريا رفعت الثمن بـ ٤ دولار للبرميل ٣٢، الجزائر رفعت الثمن بـ ٤,٢١ للبرميل

ليصبح ٣٤,٣١ دولار، أندونيسيا رفعت الثمن بـ ٢ دولار للبرميل ليصبح ٢٩,٥ دولار. واستمرت قرارات رفع الأثمان في ابريل وما يو ١٩٨٠. وفي أول مايو وصلت الأثمان الى ٢٨ دولار للسعودية (الخفيف ٣٤ دولار) ٢٩,٥للكويت و٣١,٤٦ دولار لأبو ظبي، ٣٠,١٨ دولار للعراق، ٣٦,٦٧ دولار لليبيا، ٣٨,٢١ دولار للجزائر[1].

وبهذا يشهد الثلاثي الثاني من ١٩٨٠ أربعة طوائف من أثمان النفط:

- ثمن ارتكاز، ٢٨ دولار للبرميل تحدده العربية السعودية.
- الأثمان المعتدلة تبيع بها فنزويلا والكويت والعراق.
- الأثمان المتوسطة تبيع بها أندونيسا والامارات العربية وقطر.
- الأثمان «القوية» تبيع بها ايران ونيجيريا والجزائر وليبيا.

وتتراوح الأثمان في مجموعها بين ٢٨ و٣٨ دولار للبرميل.

ولكن الأثمان في السوق الحرة للنفط ما لبثت ان انخفضت عن المستوى الذي كان يمثل رقماً قياسياً للارتفاع في نهاية ١٩٧٩ وذلك لتحسن وضع التوازن بين العرض والطلب في السوق العالمية للنفط وعلى الأخص السوق الحرة بعد أن ازدادت أهميتها: فبعد أن كانت لا تلعب في الماضي الا دوراً ثانوياً يتم خلالها بيع ما بين ٢ ـ ٣٪ فقط من اجمالي المعاملات أصبحت أكثر أهمية في ١٩٧٩ اذ تم من خلالها التعامل على ما يقرب من ربع كل ما باعته بلدان الاوبك خلال تلك السنة، وقد نتج هذا التحسن في توازن العرض والطلب عن العوامل الاتية:

١ ـ بقاء انتاج بلدان الاوبك عند مستوى مرتفع.

٢ ـ زيادة انتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك.

---

(١) نشرة عالم النفط عدد ٧ يونيو ١٩٨٠.

٣ ـ كون الزيادة في الطلب معتدلة في بلدان نصف الكرة الشمالي وللوفرة غير العادية في مخزون البلدان الرأسمالية المتقدمة من النفط (فقد وصل هذا المخزون في ديسبر ١٩٧٩ الى مستوى يمثل رقماً قياسياً عندما يزيد على ٤ مليار برميل، وهو يمثل ما يكفي للاستهلاك لمدة ٨٠ يوماً).

ويبقى عدم التيقن الشديد كجو يسود سوق النفط مع امكانية الحد من الانتاج. فقد أعلنت الكويت عزمها على الحد من الانتاج ابتداء من أول ابريل ١٩٨٠. وتنظر كل من فنزويلا واندونيسيا وأبو ظبي ونيجيريا في الحد من انتاجها في ١٩٨٠. ويكون الوضع أكثر حرجاً عما كان عليه صبيحة رفع أثمان النفط بالدولار الجاري في أواخر ١٩٩٣:

١ ـ اذا لا يوجد حالياً آبار جديدة يمكن استغلالها فوراً كما كان الحال بالنسبة لآبار بحر الشمال (لانجلتر والنرويج) والاسكا والمكسيك.

٢ ـ استمرار الموقف غير المستقر في ايران وأثره على مستوى الانتاج[1].

٣ ـ تبين أن قدرة الدول المنتجة على زيادة الانتاج على نحو مستمر أضعف مما كان معتقداً وان احتياطيات العربية السعودية أقل مما كان معتقداً.

٤ ـ اتجاه استهلاك البلدان المنتجة للنفط لجزء من انتاجها نحو الزيادة مع زيادة استخدامها للطاقة واستخدامها للنفط والغاز الطبيعي كمدخل في الصناعات البتروكيماوية.

٥ ـ الاتجاه الى زيادة المخزون الاستراتيجي من البترول، وعلى الأخص في الولايات المتحدة التي تسير في ذلك بمعدل ١٠٠ ٠٠٠ برميل يومياً بقصد الوصول الى احتياطي قدره مليار برميل، وتثور حوله المناقشات في يوليو ١٩٨٢ عما اذا كان من اللازم تعدي هذا المعدل اليومي في الشراء على أساس أن انتاج

(١) بل أن الموقف أكثر حرجاً مع قيام الحرب التي أثارتها العراق ضد ايران.

البترول بدأ يزيد استهلاكه في العالم بفضل الكساد الذي يسود الاقتصاد الأمريكي، حتى لا يدفع ذلك السعودية الى انقاص انتاجها الذي تحتفظ بمستواه عند ٩,٥ مليون برميل يومياً لا لأنها في حاجة الى ذلك ولكن بقصد تحقيق بعض الاستقرار في السوق الدولية للنفط.

ويبرز كل ذلك حقيقة هامة مؤداها أن النظام الدولي الحالي لتحديد أثمان النفط نظام يسوده نوع من عدم الاستقرار في أسواق النفط ولا يمكن من التنبؤ بالحركة المستقبلة لهذه الأثمان، وبهذا يضم ثمن النفط الى غيره من الأثمان الدولية ويصبح عرضة للتغيرات والتقلبات في اطار الاتجاه التضخمي العام، وذلك رغم أن الثمن الحقيقي للنفط يسجل مساراً مختلفاً:

(أ) ففي الفترة السابقة على بداية السبعينات كانت أثمان النفط معبراً عنها بالدولار الجاري تأخذ اتجاهاً هبوطياً في الوقت الذي كانت ترتفع فيه أثمان السلع الأخرى وخاصة أثمان السلع الصناعية.

(ب) وفي الفترة ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ بعد الارتفاع الكبير في نهاية ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ ليشهد النفط «انخفاضاً في الثمن الحقيقي الذي تآكل بفضل التضخم الدولي وانخفاض قيمة الدولار، على حد تعبير البنك الدولي في تقريره عن عام ١٩٧٩[١].

والتقدير أن قيمة الدولار قد انخفضت بمقدار ٩٠٪ من قيمته في عام ١٩٧٨[٢]، بل أن شروط تبادل البترول مع السلع الصناعية التي تصدرها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (التي تضم الدول الرأسمالية المتقدمة) كانت أدنى في ١٩٧٨ منها في ١٩٧٤.

ـ وإذا ما أخذنا في الحسبان معدل التضخم التراكمي والتغير في أسعار

---

(١) The World Bank, World Develepment Report, 1979 P. 10.

(٢) تقرير الـUNCTAD في ١١ مارس ١٩٨٠ ص ٢١.

صرف العملات تظهر حركة الأثمان الحقيقية للنفط وهي تبين، وفقاً لما تقدمه منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، أن الثمن الحقيقي للنفط لم يتعد بعد ارتفاع الثمن بالدولار الجاري في ١٩٧٩، مستواه في ١٩٧٤ الا بالنسبة لعدد محدود جداً من الدول العربية وبمعدلات سنوية محددة في هذه الدول وذلك على النحو الذي يظهره الجدول التالي[١]:

الأرقام القياسية لثمن برميل النفط الخام بعد حساب معدل التضخم التراكمي والتغير في أسعار صرف العملات ١٩٧٤ = ١٠٠ :

البلد	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الولايات المتحدة الامريكية	١٠٠,٨	١٠٢,٣	١٣٠,٣	٩٨,٤	١١٩,٥
اليابان	١٠٠,٢	٩٨,٣	٨٨,٥	٧٨,٦	٩١,٥
المانيا الغربية	٩٨,٧	١٠٣,٨	٩٧,٨	٧٥,٦	٩٩,٧
فرنسا	٨٧,٨	٩٥,٩	٩٧	٧٣,٧	٩٧,٨
المملكة المتحدة	٩٣,٢	١٠٥,٧	١٠١,٤	٨٧,٢	٩٣
ايطاليا	٩٤,٤	١١٠,٦	١٠٧,٨	٩٤,٩	١٠٩,٦

ويتضح من ذلك أن كل ما يستطيع أن يفعله النفط نظراً لما يتمتع به الطلب عليه حالياً من انعدام مرونة هو أن يمكن ثمنه من أن يلحق من حين لآخر بأثمان السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة المستوردة للنفط وهو لحاق لا يكون الا ذي طبيعة لحظية.

هذا المسار الآخر للثمن الحقيقي للبترول وان كان يعبر عن الاستفادة الحقيقية من البترول واتجاهاتها لا يغير من حقيقة الأمر من أن السوق الدولية

(١) منظمة الاقطار المصدرة للبترول، تقدير الأمين العام السنوي السادس، ١٩٧٩ جدول ص ٤٣.

للبترول أصبحت منذ بداية ١٩٧٩ سوقاً لا تعرف الاستقرار، وتزداد درجة انعدام الاستقرار اذا ما ربطت أثمان البترول بغيرها من الأثمان.

ب ـ أثمان المواد الأولية غير النفطية :

كانت أثمان الكثير من المواد الأولية الأساسية معبراً عنها بالحساب الجاري في غاية عدم الاستقرار خلال عام ١٩٧٩، وكان الاتجاه الأساسي لأرقامها القياسية نحو الارتفاع مع تقلبات أثناء العام. وهو اتجاه بدأ في خريف ١٩٧٨ بزيادة في الطلب على المواد الأولية الصناعية. وابتداء من هذه الزيادة في الطلب، نتجت عنها بعض الصعوبات في تزويد السوق لعدد من هذه المواد، استمرت أثمانها في الارتفاع في الشهور الأولى من عام ١٩٧٩ ثم تراخت أثناء الصيف واستأنفت صعودها قرب نهاية العام. ويرد ذلك الى أسباب منها قيام بعض الدول المتقدمة بتكوين مخزون من هذه المواد، وهو ما تم على الأخص في فنلندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة. والظاهر أن حركة تكوين هذا المخزون كانت قد بدأت فعلاً في النصف الثاني من عام ١٩٧٨ واستمرت خلال الجزء الأكبر من عام ١٩٧٩ . كما يرد تأثر أثمان المنتجات الزراعية لظروف انتاجية جعلت عرضها غير موات في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ .

وقد سجلت حركة الأثمان التغيرات الآتية في ثمن سوق المجموعات الأساسية من السلع في الفترة من منتصف ١٩٧٨ حين كانت الأثمان عند مستوى منخفض حتى نهاية ١٩٧٩، مع الحرص على بيان مستوى الأثمان في النصف الأول من ١٩٧٩ ومدى التقلبات في داخل السنة (النسبة المئوية للتغير في المعدل السنوي):

	النصف الثاني من ١٩٧٨	النصف الاول من ١٩٧٩	النصف الثاني من ١٩٧٩
المنتجات الغذائية	٨,٣	٢٠,٨	٦٦,٦
المشروبات الاستوائية	-٢,٢	٢٧,٨	-١
الحبوب الزيتية والزيوت النباتية	١٣,٤	٢٧,٢	-٢٧,٦
المواد الاولية الزراعية	٢٥,٤	٣٤,٢	١٦,٨
المعادن	-----	-----	-----
المجموع	١٠,٨	٢٩	١٢و٦

ويمكن أن نلاحظ التفاوت الكبير في معدلات التغير من مجموعة لأخرى، وكبر التغيرات من فصل الى آخر من فصول السنة وضخامة التقلبات في التغير بين الانخفاض والارتفاع ثم الانخفاض مرة أخرى، وبالنسبة لمجموع سنة ١٩٧٩ كان الارتفاع أكبر ما يكون بالنسبة لأثمان المنتجات الغذائية حيث ارتفع الرقم القياسي بـ ٤٧٪ في ١٢ شهر، وقد تحقق الجزء الأكبر من هذا الارتفاع في الأربع شهور الأخيرة من السنة. وقد ارتفعت أثمان القمح والذرة والأرز. وكان الارتفاع بالسكر كثمن أساسي بـ ٧٨٪ خلال السنة وبـ ٦٩٪ ما بين أغسطس ديسمبر ٧٩ على أثر تحسن غير متوقع للتوازن بين العرض والطلب. وتقدر وزارة الزراعة الأمريكية المحصول العالمي للسكر في ١٩٨٠ على نحو يترجم بنقص يعتد به في الاحتياطي العالمي للسكر لأول مرة منذ ١٩٧٤ . وتكون المواد الغذائية قد سجلت بارتفاع أثمانها في ١٩٧٩ وصول هذه الأثمان الى ستة أمثال ما كانت عليه في ١٩٦٣ . ويتزايد خطر ارتفاع أثمانها بالتهديد المستمر من قبل الدول المنتجة للحبوب باقامة كارتلات عالمية تتحكم في عرض المنتجات الغذائية ومن ثم في أثمانها. والاقتراح القاضي بانشاء كارتل للقمح هو واحد من هذه الاسلحة التي تهدد الدول المستوردة للمواد الغذائية

(وفي مقدمتها الدول العربية، اذ لم يعد الانتاج العربي من المواد الغذائية قادراً في عام ١٩٧٩ الا على تغطية ٤٠٪ فقط من الاستهلاك العربي، وتمثل قيمة المواد الغذائية المستوردة ثلث قيمة كل الواردات العربية).

ومن هنا كانت أهمية المكان الذي تشغله أثمان المنتجات الزراعية في مجموعة الأثمان التي يتم من خلالها في النهاية توزيع الناتج بين البلدان والفئات الاجتماعية. ونظراً لتحول الكثير من البلدان المتخلفة الى مستورد صاف للمواد الغذائية واحتكار انتاج وتجارة الجزء الأكبر من الانتاج العالمي وعلى الأخص من الفائض العالمي بواسطة البلدان الرأسمالية المتقدمة وعلى الأخص الولايات المتحدة وكندا، يلزم جمع أثمان المواد الغذائية من أثمان المنتجات الصناعية التي تصدرها البلدان الرأسمالية المتقدمة في مقابل استيراد المواد الأولية بما فيها النفط من الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

وفي خلال شهري يناير وفبراير ١٩٨٠ عرفت أثمان بعض المواد الأولية هزات وتقلبات تذكّر بحركة الأثمان في ٧٣ ـ ١٩٧٥، فقد ارتفع الرقم القياسي الذي تنشره الايكونوميست لبعض المواد الأولية (بالدولار) بـ ٦, ١٠٪ في الفترة ما بين ديسمبر ١٩٧٩ و١٢ فبراير ١٩٨٠ بينما ارتفع الرقم القياسي للمواد الصناعية بمقدار ألخمس والرقم القياسي للمعادن بالربع. ولكن الأثمان تعود للانخفاض كثيراً في الأسبوع التالي فانخفض الرقم القياسي الاجمالي بـ ٤, ٣٪ وذلك الخاص بالمعادن بـ ٥, ٥٪. وقد كانت هذه التقلبات العنيفة خاصة بعدد قليل من السلع:

(أ) فمرة أخرى يعرف السكر أكبر ارتفاع في الأثمان اذ تزيد سرعة ارتفاع ثمنه التي عرفها في الشهور الأخيرة من ١٩٧٩ خلال الست أسابيع الأولى من ١٩٨٠، ففي منتصف فبراير يرتفع الثمن اليومي للسكر الخام في لندن المسجل في بداية العام بـ ٦٠٪ ولكنه ينخفض بشدة بعد ذلك، وانتهى عام ١٩٨٠ وثمن السكر يزيد على ثمنه في نهاية ١٩٧٩ بـ ٥٣٪.

(ب) وقد كانت حركة ثمن المطاط في سوق لندن مشابهة تقريباً لحركة ثمن السكر اذ ارتفع ثمنه بما يزيد على ٣٠٪ خلال الست أسابيع الأولى من ١٩٨٠ لينخفض بعنف في منتصف فبراير ويستمر في الانخفاض حتى نهاية العام.

(جـ) وارتفع ثمن النحاس في بورصة المعادن في لندن بـ ٢٠٪ في يناير ١٩٨٠ مقترباً من المستوى الذي وصل اليه في ١٩٧٤ والذي يعد رقماً قياسياً، ولكنه ما لبث أن انخفض بقوة بعد ذلك، بل وينخفض حتى نهاية عام ١٩٨٠ ليصل الى أدنى مستوى له منذ سنين.

هذه التقلبات العنيفة في الأثمان لم تكن ترجع في جو اقتصادي يسوده الركود النسبي من ناحية الأداء الاقتصادي في مجموعه، الا بقدر ضئيل الى العوامل التي تؤثر على الوضع الأساسي للمواد الأولية: فالتوازن بين الطلب على السكر وعرضه كان قد تحقق قرب نهاية ١٩٧٩، كما أن الارتفاع في أثمان المطاط لا يمكن أن يرد الا بقدر محدود للغاية الى تحسن القدرة التنافسية للمطاط الطبيعي بالنسبة للمطاط الصناعي المستخرج من النفط، **وانما ترد هذه التقلبات العنيفة في الأثمان الى سبب رئيسي هو المضاربة في ارتكازها وجوداً وقدرة على درجة الاحتكار فيها ليس احتكار انتاج وانما هو احتكار توزيع وتسويق المنتجات.** وغالبية السلع التي تنتجها هذه البلدان تحتكر توزيعها الشركات الدولية حتى بالنسبة للسلع التي تمتلك الدولة في البلد المتخلف الوحدات المنتجة لها. وقد ظهرت المضاربة على وجه الأخص في سوق الذهب والفضة والبلاتين حيث رفعت الأثمان خلال الشهور الأخيرة من ١٩٧٩ الى مستويات استثنائية. ولكن عندما وصل الذهب في يناير ١٩٨٠ الى مستوى يصعب الاحتفاظ به على الأقل في الزمن القصير توجه المضاربون نحو المواد الأخرى، وللذهب وضع خاص يلزم معه أن نفرد له مكاناً مستقلاً.

ويرد البعض حمى المضاربة هذه في أسواق المواد الى اسباب عدة:

١ ـ تميز التزود بالنفط بعدم التيقن وكذلك الأمر بالنسبة لأثمان النفط.

٢ ـ التوقعات التضخمية التي تسود السوق.

٣ ـ زيادة حدة التوتر الدولي.

٤ ـ وتوقع فائض كبير بموازين مدفوعات البلدان النفطية لما لها من أثر غير استقراري، اذ من الممكن أن يستخدم جزء من الفائض في شراء مواد غير النفط نظراً لعدم امكانية استخدامه في توظيفات مالية مغرية وازاء عدم سماح سويسرا وألمانيا الغربية للدول النفطية بتنويع احتياطياتها بالفرنك السويسري والمارك الألماني (وان كان من الممكن أن يتغير موقف ألمانيا مع توتر العجز في ميزان مدفوعاتها الجاري)، وشراء المواد الأولية القابلة للتخزين قد يمثل عملية استثمارية كما قد يمثل عملية مضاربة وفقاً للمدة التي يحتفظ في خلالها بالمادة المشتراه. ولكن هذه المواد لا تدر أية فائدة ولذا فهي لا تشتري الا بأمل زيادة قيمتها، وهو ما يكون ممكناً على الأقل في الزمن القصير أو الزمن المتوسط، الأمر الذي يخلق امكانية كبيرة إلى الاتجاه التصاعدي لأثمان بعض المواد الأولية (خاصة الصناعية منها التي يمكن الاحتفاظ بها مخزونة لمدة طويلة) لعدد من السنوات القادمة.

حمى المضاربة اذن هي التي تكمن وراء ارتفاع أثمان بعض المواد الأولية لمدد قصيرة للغاية، اذ الاتجاه العام لأثمان المواد الأولية في السبعينات هو اتجاه انخفاضي. فبالنسبة للمعادن اتجهت البلدان المتخلفة في الستينات الى التأميم وتقييد حرية الشركات الأجنبية في التصرف وتعبئة الفائض نحو الخارج. ولكن التبعية الفعلية مكنت التضخم السائد في الاقتصاد الرأسمالي الدولي من أن يكون سائداً في داخل الأجزاء المتخلفة من هذا الاقتصاد، الأمر الذي زاد من نفقة الاستثمار (خاصة المستلزم لاستيراد المعدات) للتوسع في انتاج المعادن وصعَّب من ترشيد الانتاج القائم فعلاً. وفي اطار أزمة الاقتصاد الرأسمالي

الدولي شهدت السبعينات اتجاهاً انخفاضياً لأثمان المعادن في السوق الدولية، فشلت معه جهود البلدان الرأسمالية المتخلفة في خلق التكتلات التي تحول دون الأثمان والانخفاض (مثال ذلك فشل الكارتل الخاص بالفوسفات التي سعت المغرب الى تكوينه، وفشل كارتل النحاس الذي تكون في ١٩٦٧ من شيلي وبيرو وزائير وزامبيا، وهي تنتج ما يزيد على نصف الصادرات العالمية من النحاس. ويرد الفشل أساساً الى سلوك حكومة الانقلاب في شيلي التي عارضت منذ ١٩٧٥ كل اجراء يتخذه مجلس الكارتل). وقد انتهى كل ذلك بشروط للتبادل في غير صالح البلدان الرأسمالية المتخلفة المصدرة للمعادن. كما يبين من الجدول التالي الذي يحتوي شروط التبادل لأهم المعادن (بأخذ ٦٧ ـ ١٩٦٩ كسنة أساسي = ١٠٠)(١):

	النحاس	القصدير	الحديد	النيكل	الزنك	الرصاص	الفوسفات الخام
١٩٧٠	١٦١	١٠٢	١٢٢	٩٨	١١٠	٨٧	
١٩٧١	٧٢	٩١	١٠٤	١١٦	٩٥	٨٤	٨٢
١٩٧٢	٦٤	٨٧	٩٧	١١٠	١٠٥	٩١	٧٦
١٩٧٣	٨٨	٩٣	٧٥	١٠٠	١٩٧	١٠٨	٧٥
١٩٧٤	٨١	١٢٩	٧٦	٩١	٢٢٩	١١٨	٢٣٨
١٩٧٥	٤٢	٩٦	١٠٠	٩٤	١١٩	٧١	٢٥٣
١٩٧٦	٤٧	١٠٦	٨٢	١٠١	١١٣	٧٦	١٣٥
١٩٧٧	٤٠	١٣٦	٦٢	٩٧	٨٥	١٠٥	٩٧

(١) Jean - Michel BAER, Le reflux des ambitions du Tiersmonde, la course aux res- sourses minerales. Le Monde Diplomatique, Janvier 1981, P. 9.

ويؤدي هذا الاتجاه الى انهيار نسبي في موارد البلدان المصدرة لهذه المعادن من العملات الأجنبية اللازمة لتغطية الواردات في نفقتها المتزايدة (بفعل التضخم الرأسمالي) نظراً للأهمية النسبية الكبيرة للصادرات من المعادن في اجمالي الصادرات. الأمر الذي يدفع بها إلى الاقتراض في سوق الائتمان الدولية (التي تتزود بالبترودولارات بمعدل متزايد) وهي في مركز مالي ضعيف يجبرها على الاقتراض بشروط مالية مجحفة ويخلق تدريجياً شروط التراخي في مواجهة رأس المال الأجنبي تراخياً ينتهي الى دعوة مفتوحة لرأس المال الدولي بلا قيود. ورغم ذلك يتحفظ رأس المال الدولي في استثماراته في المعادن، فيوجهها أولاً الى الأماكن المأكدة (الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أفريقيا، كندا واستراليا)، اذ بلغ نصيبها ٨٠٪ من الاستثمارات لاستخراج المعادن منذ ١٩٧٣. يتجه بعد ذلك الى العودة للسيطرة على وحدات استغلال المعادن في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي. ويأتي رأس المال الذي يسعى الى السيطرة على انتاج وتسويق المعادن من السوق البترولي من رأس المال الدولي: اذ من بين أكبر ١٥ شركة بترولية أمريكية تمارس ١٤ منها نشاطات في قطاع المعادن (غير المنتجة للطاقة). وتنشط هذه الشركات في السيطرة على هذا القطاع في البلدان المتخلفة. على سبيل المثال، أعادت شركة اتلانتك ريتشفيلد الأمريكية شراء أناكوندا في شيلي، وهي احدى أكبر الشركات المنتجة للنحاس في العالم. ولنفس الشركة الأمريكية مصالح في انتاج البوكسيت في جاميكا. كما تمارس شركة شل، من خلال شركتها البنت بيليتون، نشاطها في انتاج المعادن في أندونيسيا وتايلاند (في القصدير) وفي بوليفيا (في الزنك)، وفي كولمبيا (في القصدير)، وفي البرازيل (البوكسيت)[1]. وهكذا تسهم أرباح البترول التي تحصل عليها الشركات البترولية دولية النشاط في تحقيق سيطرة هذه الشركات

(١) جان-ميشيل باير، المرجع السابق.

على انتاج وتسويق المعادن في البلدان الرأسمالية المتخلفة. وتكتمل الحلقة بالنسبة للدور الذي يلعبه البترول لهذه البلدان:

- فارتفاع أثمانه يؤدي الى تصعيب موقف ميزان مدفوعات هذه البلدان، اذ يزيد من نفقة الواردات البترولية.
- وتمثل البترودولارات مصدر الائتمان الذي تمنحه البنوك دولية النشاط لهذه البلدان بشروط مالية مجحفة، وذلك في تمويل النشاطات التي تزيد من تبعية هذه البلدان عن طريق تعميق ادماجها في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. وتكون مناسبة لخلق ضغوط لتحقيق الشروط الاجتماعية والسياسية المناسبة لرأس المال الدولي.
- ويكون البترول مناسبة تركيم الأرباح التي تستخدم بواسطة الشركات البترولية في اعادة شراءالوحدات المنتجة للمعادن في البلدان المتخلفة والسيطرة بذلك على انتاجها وتسويقها في السوق الدولية.

جـ ـ أثمان الذهب :

تحدد التدفقات الجارية من المعروض في السوق الدولية للذهب بما تطرحه جنوب أفريقيا سنوياً وهي التي تغذي السوق بنسبة ٧٠٪ تقريباً من احتياجاتها. وقد كانت تقوم بعرض انتاجها أولاً بأول في السوق العالمية حتى ارتفاع أثمان الذهب ارتفاعاً رهيباً في يناير ١٩٨٠. كما تتحدد هذه التدفقات بالكميات التي تطرحها روسيا وبلدان أوربا الشرقية في السوق العالمية، وهي عادة ما ترتبط باحتياجات التجارة الدولية لهذه البلدان. وتتحدد هذه التدفقات أحياناً بما يطرح من مخزون الذهب في التداول بواسطة الهيئات النقدية أو بواسطة الأفراد المكتنزين. ومثال ما تطرحه الهيئات النقدية الكميات التي كان يبيعها صندوق النقد الدولي بمزادات شهرية من احتياطي أعضاء الصندوق من

الذهب وكذلك الكميات التي كانت تطرحها الحكومة الفيدرالية الأمريكية من وقت لآخر وتمثل حصة من احتياطياتها من الذهب. هذا بالنسبة لعرض الذهب. أما الطلب عليه فيكون اما لاغراض صناعية (وأقلها في الصناعة الالكترونية وأكبرها في صناعة الحلي) أو لأغراض الاكتناز بواسطة الأفراد أو لأغراض نقدية بواسطة السلطات النقدية.

ويمثل المخزون الرسمي للبلدان الرأسمالية الغربية المتقدمة ثلاثة أرباع احتياطياتها من الذهب. وتمتلك الولايات المتحدة ٣٥٪ من مجموع احتياطيات هذه الدول. ويتكون الطلب الكلي في السوق العالمي للذهب من طلب الأفراد بنسبة ٧٠٪ منه وبنسبة ٣٠٪ من طلب الحكومات لاستخدامه احتياطياً بهدف أن يكون في نهاية المطاف ضماناً لسداد فروق المدفوعات الدولية التي تسدد بالعملات الورقية التي تدور حول الدولار الأمريكي وهو العملة التي تقدر بها أثمان الذهب نفسه(١).

وفي ظل السوق الدولية للذهب التي تتحدد تدفقاتها في الزمن القصير وفقاً للاعتبارات السابقة سجل ثمن الذهب بالدولار الجاري حركة تصاعدية عامة خلال السبعينات مع انخفاض في سنتي ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ بالنسبة لثمنه في عام ١٩٧٥ : فقد كان ثمن أوقية الذهب ١٦٠ دولار في عام ١٩٧٤ ارتفع الى ١٦١ في ١٩٧٥ ثم انخفض الى ١٢٥ في ١٩٧٦ ثم بدأ في الارتفاع ليصل الى

(١) على الصعيد النقدي انفصمت العلاقة المستقرة بين الدولار والذهب رسمياً في عام ١٩٧١ حين ألغت الحكومة الأمريكية تعهدها ببيع الذهب بثمن محدد ٣٤ دولار للأوقية بعد أن كانت توقفت من الناحية الفعلية عن تنفيذ هذا الالتزام في مارس ١٩٦٨ عند أول أزمة كبيرة للدولار كانت التعبير النقدي عن أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي التي تستمر حتى يومنا هذا. ومن ناحية الدور الذي يلعبه الذهب في النظام النقدي هناك اتجاهان: الأول يقول بضرورة العودة اليه كقاعدة والثاني وتتزعمه الولايات المتحدة هو نحو ابعاده عن النظام النقدي وابقاء الدولار سيداً بين عملات بلدان السوق المتقدمة.

١٦٤ في ١٩٧٧ و٢٦٢ في نهاية عام ١٩٧٨ و٢٨٦ في منتصف عام ١٩٧٩، ويلاحظ على حركة الذهب هذه أنها تسير مع اتجاه انخفاض قيمة الدولار وارتفاع أثمان النفط خلال السبعينات وهو العقد الذي يبرز الاتجاه طويل المدى للاقتصاد الرأسمالي المتمثل في التضخم في ثنايا الركود، ويكون الارتباط بين الذهب والنفط وغيره من المواد الأولية والدولار وما يدور حوله من عملات رئيسية ولكن مع الفروق:

(أ) بين الذهب والنفط: فهما وان تشابها في أن قيمة كل منهما يعبر عنها بالدولار وفي أن كميتهما في الطبيعة محدودة نسبياً، فانهما يختلفان:

* في أن النفط يحترق بسناجه بينما الذهب يبقى ببريقه.

* وفي أن للذهب ماضيه النقدي بينما لا يملك النفط الا حاضرة كطاقة.

* وفي أن أحتياطي الأول يوجد قيميا في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي بينما لا يزال احتياطي الثاني يوجد مادياً في الأجزاء المتخلفة[1].

(ب) والفروق وكذلك بين الذهب والنفط (وغيره من المواد الأولية) من جانب والعملات الورقية الرئيسية وخاصة الدولار من جانب آخر، اذ أن كمية العملات الورقية غير محدودة (خاصة في اطار جهاز مصرفي يطلق ما يصل أحياناً الى ٩٨٪ من وسائل الدفع في صورة نقود مصرفية) وقيمتها في انخفاض مستمر، وعلى الأخص الدولار نظر للاتجاه الانخفاضي للانتاجية النسبية

(١) ومع أهمية الدور المحوري الذي يلعبه النشاط الانتاجي الاستهلاكي في الأجزاء المتقدمة تبرز ضرورة انتقاله حتمياً الى هذه الأجزاء ويكون ذلك ممكناً من خلال نمط علاقات الأثمان في السوق الدولية وانما من خلال استغلال تقلباتها العنيفة في الزمن القصير بعد أن أصبحت هذه التقلبات خصيصة مميزة غير وقتية.

في الولايات المتحدة ومن ثم المنافسة التي تواجه الصناعة الأمريكية ولتزايد معدل التضخم في الولايات المتحدة وتزايد الأهمية النسبية للنفط.

ويشهد عام ١٩٧٩، كما رأينا، زيادة معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدولار وارتفاع أثمان النفط وزيادة الفوائض النفطية. وتشهد نهايته زيادة التوتر الدولي. وعندما تنخفض قيمة الدولار مع بقائه كأداة للمحاسبة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي ويتحول النفط الى بترودولارات يظل الذهب وله ماضيه، أي ماضيه كمقياس للقيم، أقدر السلع على أن يقوم بوظيفة النقود كمخزن للقيم رغم ابتعاده عن وظيفتها كأداة للمحاسبة (اذ يقوم بها الدولار). وفي ظل نمط العلاقات السائد يستطيع صاحب العملة أداة المحاسبة والتي تنسب لها أثمان كل السلع بما فيها الذهب، ومن يسيطر على الجزء الأكبر من مخزون الذهب (وخاصة اذا كان صاحب كلمة مسموعة في الهيئات النقدية الدولية) أن يحصل، عن طريق العلاقة الوقتية بين ثمني الذهب النفط وبين ثمن الذهب وعوائد الاستخدامات المالية للبترودولارات، على كمية أكبر من هذه الأخيرة في مقابل نفس الكمية من الذهب التي يتخلى عنها لمن يشتريها بالبترودولارات. فاذا كان ثمن النفط قد ارتفع بمعدلات أقل يكون من تخلي عن الذهب قد حصل على كمية أكبر من النفط في مقابل نفس الكمية من الذهب، يتم ذلك عن طريق استخدام جزء من مخزون الذهب في المضاربة في السوق الدولية للذهب، هذه المضاربة تستعمل في جو من ازدياد حدة التوتر السياسي الدولي وانما كمناسبة فقط **اذ تطور نظام الأثمان الدولية الذي أصبح الأصل فيه هو عدم الاستقرار هو الذي يخلق الامكانية الموضوعية (للمضاربة).**

وتسند المضاربة في الذهب الى أسباب مباشرة تتمثل في فقدان ثقة الأفراد في العملات الورقية وفي قدرة الحكومات على حماية قيمتها من التآكل، وفي قيام الحكومة الأمريكية بقرار من جانب واحد بتجميد الأرصدة الايرانية وهو ما يعني التسييس الواضح للدولار وجعل مصير الارصدة بالدولار متوقفاً على نوايا

الحكومة الأمريكية، الأمر الذي دفع بالحكومات النفطية صاحبة البترودولارات الى البحث عن صورة أخرى لمدخراتها، يكون في مقدمتها الذهب، اذ الدولار وعد بالدفع يتوقف مصير الثروة المتحفظ بها في صورته على وفاء الواعد بوعده، أما الذهب فهو سلعة مملوكة وليست مجرد وعد. كما أن المضاربة تستند الى سبب مباشر ثالث هو اتجاه الافراد خاصة في الولايات المتحدة بعد أن استعادوا حريتهم في شراءالذهب، وفي ايطاليا في وقت لاحق، الى شراء الذهب ذاهبين في ذلك المذهب المعروف عن الفرنسيين للاحتفاظ بمدخراتهم في صورته حماية لقيمتها من التآكل بسبب التضخم المتزايد وابعاداً لمدخراتهم العائلية عن الضرائب.

ويسجل ثمن الذهب قفزات كبيرة قرب نهاية ١٩٧٩ بعد أن كان قد بدأ معدل ارتفاعه في التزايد منذ بداية النصف الثاني من العام. ويصل في الأسبوع الأول من أكتوبر ١٩٧٩ الى ٤٤٧ دولار ولكنه يعود وينخفض في نهاية الاسبوع الى ٣٨٥ دولار ثم يصل الى ٤٤٤ دولار للأوقية في نوفمبر ١٩٧٩ والى ٥١٥ في نهاية العام ويصل الى ٨٥٠ في ٢١ يناير ١٩٨٠، وعليه يكون ثمن الذهب قد قفز بما يقارب ٣٠٠٪ في أقل من ثلاث شهور. وتكون أسعار الفائدة الدولارية قد استمرت في تصاعدها الى أن تصل الى ٢١٪ في المتوسط في ابريل ١٩٨٠ ويبدأ الانتقال الى التوظيف في الودائع الدولارية وعلى الأخص في أذونات الخزانة الأمريكية. ويبدأ ثمن الذهب في الانخفاض ليصل الى ٤٥٠ دولار للأوقية وانما بعد أن تكون حمى المضاربة قد انتقلت الى أسواق الفضة والبلاتين. وفي بداية يوليو يعاود ثمن الذهب الاتجاه الصعودي ليصل الى ٦٨٨,٥ دولار للأوقية لينخفض ثانية الى ٦٤٥ وانما في نهاية يوليو. ويكون بذلك قد حقق ارتفاعاً بنسبة ١٧,٨٪ من ثمنه في نهاية ١٩٧٨ وانما من خلال تقلبات عنيفة يعود بعد كل توقف أو انخفاض أثنائها الى الارتفاع بمعدلات أسرع.

واذا ما قارنا اتجاه أثمان النفط منذ أول ١٩٧٥ حين كان ثمن البرميل ١١,٦ دولار حتى يناير ١٩٨٠ حين أصبح الثمن ٢٧ دولار للبرميل في المتوسط باتجاه ثمن الذهب في نفس الفترة حيث ارتفع ثمن الأوقية من ١٦١ دولار الى ٨٥٠ دولار نجد أن الأول قد ارتفع بنسبة ١٣٢,٧٪ بينما ارتفع الثاني بنسبة ٤٣١٪. ويكون ثمن النفط قد ارتفع بمعدل ٣١,٧٪ في الفترة من يونيو ١٩٧٩ (٢٠,٥ دولار في المتوسط للبرميل) حتى يناير ١٩٨٠، بينما ارتفع ثمن الذهب في نفس الفترة بـ ١٩٧٪. ويكون ثمن النفط قد ارتفع بـ ٦١٪ في الفترة من يونيو ١٩٧٩ الى يوليو ١٩٨٠، بينما ارتفع ثمن الذهب بـ ١٢٥,٥٪ في نفس الفترة. وعلى أساس اتجاه الأثمان هذا يبين أن أوقية من الذهب الخالص كانت تمكن من الحصول على ما يقرب من ١٤ برميل من النفط الخام في يونيو ١٩٧٩ و١٩,٥ برميل في يولية ١٩٨٠.

هذا عن وضع الذهب في ٧٩ ـ ١٩٨٠. وبالنسبة للمستقبل القريب نستطيع تحسس الاتجاه الممكن لأثمان الذهب برؤية الظروف المتوقعة في سوق الذهب من جانب وأثر ارتفاع ثمن الذهب على احتياطيات السلطات النقدية المستقبلية من جانب آخر، على ألا يغيب عن أذهاننا أنه لا بد من رؤية الكل في اطار الاتجاه الزمني لاقتصاد السوق الدولي للتضخم في ثنايا الركود مع مشروعية اثارة التساؤل حول مدى الامكانية التي تتاح للدول المتخلفة المصدرة للنفط، في الاستمرار في رفع أثمان النفط ومعدلات الرفع بعد ما بدا من تغير في أوضاعهم في ظروف الاقتصاد الدولي.

وفيما يتعلق بالظروف المتوقعة في سوق الذهب، يمكن القول بأن الطلب على الذهب يأتي اما من الأفراد، واتجاه هؤلاء هو زيادة طلبهم عليه للاكتناز في ظل الاتجاهات التضخمية، أو لأغراض صناعية (هذا الجزء من الطلب ليس كبير المرونة) أو لأغراض نقدية. وهنا يمكن القول بأن زيادة قيمة الذهب المخزون لدى السلطات النقدية نتيجة لارتفاع ثمن الذهب لن تدفع السلطات الى زيادة

الاحتياطي منه، كما أنه مع سيطرة الاتجاهات التضخمية لا تميل هذه السلطات الى بيع الذهب الموجود تحت تصرفها. ولا يبق الا الشق من الطلب من جانب البلدان ذات الفوائض النفطية، والواقع أنه للتعرف على الاتجاه الممكن لهذا الشق من الطلب على الذهب يلزمنا أن نرى سريعاً البدائل المتاحة بالنسبة لاستعمالاتها للفوائض:

(أ) البديل الأول يتمثل في الاحتفاظ بالنفط في باطن الأرض، وهو ما قد يكون من غير الممكن اقتصادياً اذا ما ترتب عليه تعريض كل الاقتصاد الرأسمالي الدولي. كما أن تحقيقه قد يصعب أو يستحيل سياسياً، فضلاً عن أن الحد من ضخ النفط لا يؤثر على امكانية ترجمة بعض المتراكم من الفوائض الى طلب على الذهب.

(ب) البديل الثاني يتمثل في استخدام الفوائض في تطوير حقيقي للبلدان النفطية. المدى الذي يمكن أن يبلغه هذا السبيل متوقف في نهاية الأمر على نمط النمو الذي تختاره الدولة ووضع كل اقتصادها الحالي والاحتمالي من نظام الأثمان الدولية الحالي. واختيارات الدول النفطية في هذا الشأن لا تبعث الأمل.

(جـ) البديل الثالث يتمثل في استخدام الفائض في توظيفات مالية، غالباً ما تكون في الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وهو بديل عادة ما يكون ضعيف العائد لا يعوض الأصل عن تآكل قيمته الناتج من المعدلات المرتفعة للتضخم، فضلاً عن أنه يبقي الأموال رهينة لدى بلدان أثبتت التجربة الحديثة عدم ترددها في تسييس عملاتها تسيسا واضحاً.

(د) البديل الرابع يوجد في استخدام الفوائض في الاستثمار المباشر في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة أي في تملك واقامة المشروعات الصناعية وغيرها، وهو سبيل، وان كانت تسعى اليه الدول البترولية، تفرض عليه القيود

ويلقى مقاومة كبيرة في داخل الاقتصاديات المتقدمة. فبالنسبة لاستثمارات الدول المتخلفة البترولية في الاقتصاد الأمريكي تفيد البيانات الخاصة بالنصف الأول من عام ١٩٧٩ ان مجموع استثمارات بلدان الأوبك لم تتعد ٦٠ مليون دولار، منها ٥٧ مليون لأربع اقتناءات حصلت عليها السعودية.

(هـ) البديل الخامس يتمثل في تنويع العملات الأجنبية التي يتحفظ في صورتها بجزء من الفوائض وهو سبيل يقيد منه الحظر الذي تفرضه كل من ألمانيا الغربية وسويسرا (وهما من بلدان العملات القوية) على استخدام عملتهما لهذا الغرض.

(و) البديل السادس يكون في استخدام الفوائض النفطية في شراء مواد أولية غير النفط. وهو سبيل تتوقف صلاحيته على شروط التبادل بين النفط وبين هذه المواد. فضلاً عن أن أثمان هذه المواد تتعرض لهزات عنيفة، والاتجار فيها في النهاية من احتكار شركات دولية كبيرة مدربة يصعب على البلدان المتخلفة مزاحمتها في أسواق هذه المواد.

وعليه يبدو شراء الذهب للبلدان المتخلفة النفطية أكثر البدائل امكانية أو ضماناً في مواجهة التضخم وخطر احتجاز الأموال كرهائن، اذ يمكن أن يتم نقل الذهب الى أماكن يطمأن اليها متخذو القرارات في البلدان المتخلفة النفطية وان عز الأمان في هذا الزمان.

ومن ثم يمكن القول أن اتجاه الطلب في سوق الذهب سيظل في المستقبل القريب نحو الزيادة فضلاً عن ضرورة الالتجاء الى المضاربة في ضوء أثمان السلع الأخرى وأسعار الفائدة.

وبالنسبة لعرض الذهب بدأت حكومة جنوب أفريقيا في اتباع سياسة جديدة، فبعد ان كانت تطرح ما تنتجه من ذهب في السوق الدولية اتجهت نحو تحديد الكميات التي تطرح وفقاً لحالة السوق وما يستلزمه موقف ميزان

مـدفوعـاتهـا، والسؤال هو: هل يمكن أن تربط حكومة جنوب أفريقيـا، وهي تحتكر ما يقرب من ٧٠٪ من انتاج الذهب في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، سياستها التسويقية للذهب بالبترول؟ أما روسيا فالمتوقع أن يتحدد ما تطرحه من ذهب في السوق الدولية باحتياجات معاملاتها مع اقتصاديات أوربا الغربية والولايات المتحدة أي تتحدد بوضع ميزان مدفوعاتها معها. وقد تمكنت روسيا من تحسين شروط تبادلها مع الغرب في ١٩٧٩ نظراً لتصديرها النفط والغاز الطبيعي بالاسعار المرتفعة. وترتب على ذلك ان انخفض عجز ميزان المدفوعات مع الغـرب من ٣,٥٤ مليـار دولار في ١٩٧٨ الى ١,٠٧٤ مليـار دولار في ١٩٧٩. وهو أدنى عجز مع الغرب في الخمس سنوات الأخيرة على الأقل. وكان انخفاض عجز الميزان مع دول الغرب مسنوداً بفوائض في علاقاتها مع أوربا الشرقية والبلدان المتخلفة. ومن المنتظر أن تنخفض المعاملات التجارية بين روسيـا ودول الغـرب، على الأخص الولايات المتحـدة على أثر المقـاطعـة الاقتصادية التي قررتها. في هذه الحالة تقل كميات الذهب المتوقع طرحها حتى نهاية ١٩٨٠ وبداية ١٩٨١ مع العلم بأن روسيـا كـانت قـد طرحت في السـوق الدوليـة للذهب ٤١٠ طناً في ١٩٧٨ و٢٣٠ طناً في ١٩٧٩ ولم تطرح أية كمية منذ بداية ١٩٨٠. على هذا الأساس يمكن القـول بأن اتجاه العـرض في سـوق الذهب هو نحو أن يكون محدوداً نسبياً. وعليه يمكن القول بأن ظروف سوق الذهب في الشهور القادمة ستكون مواتية لاستمرار ارتفاع ثمنه[1].

أمـا فيـما يخص أثر ارتفـاع الذهب على احتيـاطات السلطات النقـدية والسياسية النقدية المستقبلية فقد خرجت الدول الغربية التي تحتفظ بـ ٨٠٪ من احتيـاطي الذهب في العـالم من فتـرة حمى الذهب بأكبـر فـائدة، اذ وجـدت

(١) تشير البيانات الخاصة بحركة ثمن الذهب في السوق الدولية في النصف الثاني من ١٩٨٠ الى اتجاه ثمنه نحو الارتفاع حتى منتصف سبتمبر (حين وصل ثمن الأوقية ٧٢٠ دولار في سوق لندن)، ثم عودة الى الانخفاض ليستقر حول ٦٠٠ دولار للأوقية في نهاية العام.

احتياطياتها من الذهب وقد تضاعفت قيمتها في غضون أسابيع . عندما كان ثمن أوقية الذهب ٦٥٠ دولار قدر الأحتياطي الذهبي لأكبر ١٤ دولة من الدول الرأسمالية المتقدمة في غرب أوربا والولايات المتحدة بـ ٥٠٠ مليار دولار . وكان أكبر المستفيْدين هو الولايات المتحدة التي احتفظت، ازاء حملتها ضد الذهب وضد عودته ليلعب دوراً أساسياً في النظام النقدي، باحتياطيات كبيرة من الذهب (لدرجة جعلت المراقبين يتشككون في النوايا الحقيقية للخزانة الأمريكية). هذه الزيادة في قيمة احتياطيات الدول التي لديها احتياطي كبير من الذهب قد تغري السلطات النقدية باستخدامه لأغراض نقدية، فقد تدفع البنوك المركزية التي امتنعت عن التدخل في سوق الذهب الى الاستفادة من الزيادة في قيمة احتياطياتها وهي زيادة حصلت عليها دون مقابل لتمارس سياسة نقدية أكثر تحرراً من القيود الخارجية . اذ أنه مع وجود احتياطيات بهذا القدر من الأهمية تحس أنها أقل اضطراراً لتفرض على توسعها النقدي أكبر مما تفرضها عندما تواجه بعجز في ميزان مدفوعاتها مصحوباً بنقص في احتياطياتها الذهبية . كما أن هذا الاحتياطي الكبير من الذهب قد يجعل من المحتمل أن تعامل البنوك المركزية احتياطياتها من العملات معاملة أقل انضباطاً مماكانت عليه في الماضي، اذ يخشى الآن أن تكف، ما دامت مسنودة باحتياطي ذهبي كبير، عن تفسير فقدها لجزء من احتياطياتها من العملات (نتج عن سياسة نقدية اتبعتها) كاشارة خطر تستوجب اعادة النظر في سياستها وتوجيهها في الاتجاه المغاير .

ان صح هذا الاستدلال وتحقق ذلك يكون الاتجاه المستقبلي للسياسة النقدية للدول المتقدمة التي زادت قيمة احتياطياتها من الذهب نحو التوسع النقدي ويكون أثرها تضخماً . أو بعبارة أدق القاء المزيد من الكيروسين على النار المشتعلة أي زيادة التضخم الدولي، ويصبح لدينا نظام نقدي يقوم به الذهب بدلاً من تخفيف حدة التوترات التضخمية بزيادة حدة وتعميم التضخم ليسود كل اقتصاد السوق الدولي . على هذا النحو تتفاعل سياسة بلدان السوق

المتقدمة حيال الذهب مع السياسات النقدية (وغير النقدية) للبلدان المتقدمة والمتخلفة لتزيد من حدة التضخم الهيكلي الذي بدأ يفرض على الصعيد الدولي أنماط سلوك مشابهة لتلك التي يخلقها التضخم على الصعيد القومي، ويجعل من عدم الاستقرار الطابع الغالب للسوق الدولية. ونشير في هذا الاتجاه الى التوسع الكبير في عدد أسواق العقود الآجلة لكل السلع الممكن مبادلتها دولياً، وهو ما يترجم ازدياد خطورة عدم الاستقرار (اذ أن وجود أسواق العقود الآجلة يؤدي الى زيادة خطورة التقلبات). ويوجد الآن في الولايات المتحدة أكثر من ٥٠ سلعة تعاني من عدم الاستقرار لدرجة تخلق لها معها أسواق للعقود الآجلة الخاصة بتلك السلع، وذلك بعد أن كانت العقود الآجلة قاصرة قبل أن يأخذ التضخم الأبعاد الهائلة على السلع غير المستقرة بطبيعتها بسبب توقف انتاجها على ظروف مناخية كالحبوب أو على عوامل سياسة كالمعادن.

ومع اشتعال التوقعات التضخمية يتزايد الالتجاء الى المضاربة في الذهب وفي غيره من السلع وانما في علاقة وثيقة بما يحدث في سوق الائتمان وخاصة في سوق الودائع الدولارية.

د ـ أسعار الفائدة :

يكفي لبيان الخصيصة التي تتميز بها الأثمان الدولية في ٧٩/ ١٩٨٠ (سيادة عدم الاستقرار) ومكانها في اتجاه حركة الأثمان الدولية في السبعينات (اتجاه تضخمي بمعدلات مختلفة بالنسبة للفئات المختلفة من السلع والذهب والبترول) أن نلاحظ في شأن أسعار الفائدة في ارتباطها بأثمان السلع (الأولية الصناعية) وأسعار الصرف الملاحظات الآتية:

(أ) ان الاتجاه العام في السبعينات نحو ارتفاع أسعار الفائدة خاصة في البلدان المصدرة لرأس المال وعلى الأخص في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، اذ ارتفع سعر خصم البنك المركزي في الولايات المتحدة من ٤,٥٪ في

١٩٧١ الى ٥,٧٪ في ١٩٧٣ الى ٦٪ في ١٩٧٥ الى ٩,٥٪ في ١٩٧٨ الى ١٢٪ في ١٩٧٩ الى ١٢٪ في مايو ١٩٨٠ . كما ارتفع هذا السعر في انجلترا من ٥٪ في ١٩٧١ الى ٣٪ في ١٩٧٣ الى ١٤,٢٥٪ في ١٩٧٥ الي ١٣٪ في ١٩٧٨ الى ١٧٪ في ١٩٧٩ و١٧٪ في ابريل ١٩٨٠ .

(ب) ان الاتجاه العام كان مختلفاً بالنسبة لسويسرا وألمانيا، فكان اتجاه سعر الفائدة في الأولى نحو الانخفاض حتى ١٩٧٨ ثم بدأ في الارتفاع في الثلاثي الأخير من ١٩٧٩ واستمر في النصف الأول من ١٩٨٠ ولكن ظل منخفضاً، اذ لم يتعد ٣٪. وفي ألمانيا الغربية كان اتجاه أسعار الفائدة نحو الاستقرار حتى ١٩٧٨ ثم بدأ ارتفاعها في ٧٩ ـ ١٩٨٠ . وهي لم تكن من البلدان المصدرة لرأس المال ولا تلك التي تستقبل البترودولارات حتى بدأ ميزان مدفوعاتها يعرف العجز في ١٩٧٩ . وقد ارتفع متوسط سعر الفائدة على الودائع لأجل ٣ شهور من ٣,٧٪ في ١٩٧٨ الى ٦,٩٪ في ١٩٧٩ والى ٩,٦٪ في الثلاث شهور الأولى ١٩٨٠ .

(جـ) أن سرعة ارتفاع أسعار الفائدة بدأت تتزايد في ١٩٧٩ ووصلت أعلى مستوى لها في الولايات المتحدة في ابريل ١٩٨٠ وكذلك في المملكة المتحدة في الثلاث شهور الأولى من ١٩٨٠ .

(د) ان أسعار الفائدة تعرف تقلبات شديدة على مدار السنة خاصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة[1] .

(هـ) ان التعامل بسعر الفائدة المؤجل قد نما بمعدلات كبيرة جداً، وذلك لأن أسعار الفائدة تخضع بصفة مباشرة للعوامل السياسية (وهي على الأقل حساسة جداً لهذه العوامل).

---

(١) انتهى عام ١٩٨٠ بسعر الفائد وقد وصل الى مستوى مرتفع جداً، ٢١٪ في الولايات المتحدة الأمريكية .

هذه الاتجاهات لأسعار الفائدة تشير:

- أولاً الى الاتجاه التضخمي وهو ما يعكسه نمو التعامل بأسعار الفائدة المؤجلة كمؤشر من مؤشرات عدم الاستقرار في سوق النقد.
- ثانياً الى ازدياد صعوبة الحصول على ائتمان بواسطة البلدان المتخلفة غير البترولية وزيادة أعباء خدمة الديون.
- ثالثاً الى أن أسعار الفائدة الدولارية وعلى الأخص على أذونات الخزانة الأمريكية في علاقتها التبادلية مع ثمن الذهب وأثمان المواد الأولية غير البترولية تؤدي الى انتقال نشاط المضاربة بينها.
- رابعاً الى أن السياسة النقدية في أهم الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة يغلب عليها الطابع التوسعي أو المحدودية في الطابع الانكماشي. هذا الأخير كان أكثر ما يكون في عامي ١٩٧٨ و١٩٧٩.
- وأخيراً تؤثر الفروق الدورية في أسعار الفائدة على حركات رأس المال في داخل الاقتصاد الرأسمالي الدولي وانما في تفاعل آثارها مع آثار القيود التي تفرضها الحكومات على حركة رأس المال وآثار التغير في أسعار صرف العملات.

هـ ـ أسعار الصرف:

تأكد تفسخ النظام النقدي الرأسمالي الدولي الذي كان يقوم على قاعدة الدولار بالغاء قابلية الدولار للتحويل الى ذهب في ١٥ أغسطس ١٩٧١. ومنذ ذلك الحين وقاعدة الدولار تتسم بعدم الاستقرار المتزايد. **ويعبر تفسخ النظام النقدي عن حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي أدت الى تغير علاقات الانتاجية النسبية بين البلدان المكونة لهذا الاقتصاد. وهي تغييرات تحققت في اطار الاتجاه الزمني للتضخم في ثنايا الركود، وتعكس ازدياد حدة**

التصارع الاقتصادي بين ألمانيا الغربية واليابان من جانب والولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل محور الاقتصاد الرأسمالي من جانب آخر. هذه التغييرات الهيكلية لم يصاحبها حتى الآن أية محاولة لاعادة تنظيم شامل للعلاقات وعلى الأخص على صعيد النظام النقدي الدولي الذي يجمع الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة على نحو يحقق اعادة الترتيب اللازم في تغييرات معتبرة في الأثمان: أثمان العملات الرئيسية وعملات البلدان للبلدان المتخلفة التابعة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

وقد انعكست علاقات الانتاجية النسبية الجديدة في انعدام توازن موازين المدفوعات للبلدان الرأسمالية المتقدمة انعداما أخذ يتراكم منذ النصف الأول من السبعينات ووصل الى مستوى حساس في أكتوبر ١٩٧٨، **حين هبطت قيمة الدولار في علاقته بالعملات الأخرى هبوطاً كبيراً. حينئذ اعتبرت حركات سعر صرف الدولار قد تجاوزت أي هبوط يمكن ارجاعه لعوامل غير أساسية. وكانت هذه الحركات معبرة عن الأزمة النقدية التي تستوجب التعجيل من اعادة ترتيب العلاقة بين أسعار صرف عملات هذه البلدان استجابة لوضع موازين مدفوعاتها وهو ما ترتب عليه حدوث تغيير معتبر في العلاقات بين العملات الأساسية لهذه البلدان تغييراً حقيقياً وشكلياً.**

وقد تم هذا التغير من خلال حركة ذات اتجاهين:

(أ) اتجاه أولّ من ١٩٧٧ حتى أكتوبر ١٩٧٨ تمثل في انخفاض قيمة الدولار في علاقته بالعملات الأخرى وخاصة الين الياباني والمارك الألماني والفرنك السويسري. والعملتان الأولى والثانية ترتكزان على انتاجية عمل نسبية قوية. والعملة الثالثة ترتكز فضلاً عن انتاجية عمل نسبية قوية، على وضع مالي متميز به مكان الأمان لجزء كبير من رأس المال الدولي. خاصة ذلك الذي يخشى الضوء. فقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بحدة (١٩٪ في صورة حقيقية) في الفترة من سبتمبر ١٩٧٧ حتى نهاية أكتوبر ١٩٧٨. بينما ارتفعت قيمة الين

والمارك الألماني بـ ٤٠٪ و١٣٪ على التوالي. وقد كانت التغيرات في الأسعار الفعلية لصرف العملات الأخرى الرئيسية أقل: انخفاض قيمة الدولار الكندي بـ ١٥٪ والليرة الايطالية بـ ٨٪، وكانت تغيرات أصغر في أسعار الصرف الحقيقية للفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني. وقد وصل الاتجاه المتزايد لحركات رأس المال ذات الطبيعة المضاربة بقصد السيطرة على أسواق الصرف في ظل ظروف تتميز بعدم الاستقرار كأساس لهذه الظروف، نقول وصل هذا الاتجاه الى قمته في أكتوبر ١٩٧٨. في خلال هذا الشهر، الذي شهد أقصى صور الاستقرار في أسواق الصرف منذ ١٩٧٣، انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بـ ٦٪ بما يقابل ذلك من تغييرات كبيرة في أسعار صرف العملات الرئيسية الأخرى. هنا يتم لقاء التنسيق بين الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية وسويسرا في أول نوفمبر ١٩٧٨، لتصحيح وضع اعتبرت فيه حركات سعر صرف الدولار الأمريكي قد جاوزت أي هبوط يمكن ارجاعه لعوامل أساسية (هل بيّن ذلك أن الدول الأخرى ترى أن ترك الدولار لهبوط أكبر يمثل استغلالاً للوضع المحوري للعملة الأمريكية في تحقيق مزايا لا تتكافأ مع علاقات الانتاجية النسبية بين هذه البلدان؟).

(ب) الاتجاه الثاني يتمثل في عودة الدولار الأمريكي، مصحوباً بتدخلات كبيرة لمساندته، الى الارتفاع وانما يظل حتى بداية الثمانينات بقيمة أقل من قيمته في سبتمبر ١٩٧٧ مع حركة متقلبة أحياناً بسرعة كبيرة في ١٩٨٠ بين الارتفاع والانخفاض. وهو ما يعني أن الاتجاهين قبل أكتوبر ١٩٧٨ وبعد أكتوبر ١٩٧٨ انما يقعان في اطار اتجاه عام يتحقق من خلال تقلبات زمن قصير تزداد حدتها هو اتجاه الانخفاض المستمر في قيمة الدولار الأمريكي طوال السبعينات.

وتفسير ما شهده عام ١٩٧٩ والجزء الأول من ١٩٨٠ يمكن أن يظهر بالتميز بين ثلاث فترات: من نوفمبر ١٩٧٨ حتى مايو ١٩٧٩، من يونيو ١٩٧٩ حتى يناير ١٩٨٠ ومنذ يناير ١٩٨٠، ونلاحظ أولاً أن الحركة العامة تتميز بعدم

الاستقرار الكبير للدولار الأمريكي (الذي سجل تقلبات في قيمته بلغت أحياناً ١٠٪) والين الياباني (الذي انخفضت قيمته بـ ٢٦٪) والاسترليني (الذي شهد سعر صرفه يتغير مرتين خلال الفترة بمعدل ٨٪ في الشهر). كما تتميز بالنقص النسبي في تقلبات العملات الرئيسية الأخرى، وهي عملات بلدان السوق الأوربية المشتركة التي انتظمت فيما عدا بريطانيا في نظام نقدي أوربي.

في الفترة الأولى، ابتداء من نوفمبر ١٩٧٨ تبدأ قيمة الدولار الأمريكي بعد اجراءات مساندته في ١٩٧٩ في الصعود خالقاً بذلك ضغطاً على المارك الألماني، في الوقت الذي يعزز فيه الاسترليني وضعه جاذباً معه نحو الارتفاع الجنيه الايرلندي. واستمر في الارتفاع حتى يوليو ١٩٧٩. ويشهد يناير ١٩٧٩ البدء العملي في السياسة النقدية الأوربية وفقاً لنظام نقدي أوربي EMS تقرر انشاؤه في ١٩٧٨/١٢/٥ بوجود قانوني ابتداء من ١٣ مارس ١٩٧٩ يحتوي كل بلدان السوق بين العملات الأوربية وارساء وحدة الحساب الأوربية EAU، ويهدف في مرحلة ثانية الى خلق صندوق النقد الأوربي EMF في ١٣ مارس ١٩٨١. وقد شهدت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في هذا النظام القليل من التغير في علاقتها بالدولار خلال النصف الأول من عام ١٩٧٩، وارتفعت أسعارها بالنسبة للدولار فيما عدا الفرنك البلجيكي والكورون الدانمركي ابتداء من يونيو ١٩٧٩ وعلى الأخص الليرة الايطالية والمارك الألماني في مواجهة الدولار، وذلك للحيلولة دون زيادة نفقة الحصول على البترول والواردات الأخرى المعبر عنها بالدولار دون داع.

وفي الفترة الثانية من مايو ١٩٧٩ حتى يناير ١٩٨٠ يهبط سعر الدولار ويبتعد عنه كبار المستثمرين ابتداء من شهر مايو وينتقل الطلب الى المارك الألماني كبديل للتوظيف ويصبح محلاً لضغوط نحو الارتفاع، ويترك المستثمرون تدريجياً عملات أخرى داخل النظام النقدي الأوربي متوجهين نحو المارك الألماني. ويؤدي الاستمرار في ضعف الدولار الى تعديل في سعر المارك الألماني

يفقد الليرة الايطالية صلابتها ويزيد من حدة الضغوط على عملات أخرى داخل النظام. وينتهي الأمر في ٢٤ سبتمبر ١٩٧٩ برفع سعر المارك الألماني بـ ٢٪ وتنخفض الكورون الدانمركي أولاً بـ ٣٪ وثانياً بـ ٥٪ في ٢٩ نوفمبر ١٩٧٩. ومع اتخاذ اجراءات جديدة لمساندة الدولار (خطة فولكر) في أكتوبر ١٩٧٩ وارتفاع أسعار الفائدة الجديد في دول النظام النقدي الأوربي تقل تدريجياً الضغوط على المارك الألماني.

وتتوافق الفترة الثالثة مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وتحسن وضع الدولار في يناير ١٩٨٠. ويؤدي هذا الموقف الى عودة المستثمرين نحو الدولار على حساب المارك الألماني لحد كبير، وهو ما يؤدي الى فقدان هذا الأخير لكثير من الأرضية في داخل النظام النقدي الأوربي، يزيد فيه التنبؤ بعجز معتبر في ميزان المدفوعات الجارية لألمانيا الغربية لعام ١٩٨٠.

وتبين التجربة أنه وان قل معدل عدم الاستقرار بالنسبة لأسعار صرف العملات الأوربية مقارنة بما تم للدولار الأمريكي والين الياباني فانه لا يمكن تحقيق حد معقول من الاستقرار في أسواق الصرف طالما ظلت الفروق بين معدلات التضخم في بلدان السوق الأوربية المختلفة كبيرة وفي غياب التنسيق بين السياسات النقدية لهذه البلدان. **كما تبين أن درجة الاستقرار في أسواق صرف العملات الأوربية ستظل دائماً رهينة بما يحدث للدولار الأمريكي وللين اليابان كذلك.**

وقد كان لاعادة ترتيب العلاقة بين أسعار صرف العملات الذي تحقق في أكتوبر ١٩٧٨ والنصف الأول من ١٩٧٩ اثار على علاقات النفقة والثمن النسبية بين أهم البلدان الرأسمالية المتقدمة. هذه الآثار كانت كبيرة ظهرت في صادرات وموازين مدفوعات البلدان المختلفة على النحو الذي رأيناه عند الكلام عن اوضاع موازين المدفوعات لهذه البلدان.

من هذا يتضح أن الاتجاه العام الذي يسوّد السبعينات وتبرزه تفاصيل ٧٩/ ١٩٨٠ يتمثل في:

(أ) تفسخ النظام النقدي للإقتصاد الرأسمالي الدولي وبلورة أزمة قاعدة الدولار وغياب الضابط في تحديد أسعار الصرف.

(ب) الانخفاض المستمر في قيمة الدولار مع تقلبات أحياناً كبيرة وسريعة في سعر صرفه وبالتالي أسعار صرف كل بلدان الاقتصاد الرأسمالي الدولي، وسيادة عدم الاستقرار في أسواق الصرف. وهو ما لا يمكن من مواجهة التضخم الدولي.

(جـ) مقابلة التغيرات في أسعار الصرف لآثار الفروق الدروية في أسعار الفائدة ودفع رؤوس الأموال الى أن توظف في شراء العملات والمضاربة فيها مجلبة بذلك قدراً أكبر من عدم الاستقرار.

(د) ما يترتب على ذلك من تناقص في قيمة الثروات التي يحتفظ بها في صورة الدولار أو في صورة ودائع دولارية، وعلى الأخص احتياطيات البلدان الرأسمالية المتخلفة غير البترولية من العملات الأجنبية وبترودولارات البلدان المتخلفة البترولية.

وهكذا **تتكاتف أسعار الصرف، أثمان بيع وشراء العملات الرئيسية وخاصة الدولار، مع الأثمان الدولية الأخرى، في جعل شروط التبادل في غير صالح الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي عن طريق التغييرات المستمرة في أسعار الصرف، وفي الانتقاص من الامكانية الحقيقية لمدخراتها، خاصة تلك التي توجد في شكل احتياطي من العملات الأجنبية أو في شكل بترودولارات**، ولا يبقى لاستكمال صورة هذا النظام للأثمان الدولية الا رؤية اتجاهات أثمان السلع الصناعية التي تصدرها الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد

الرأسمالي الدولي التي يتعين أن يلحق بها أثمان السلع الغذائية بعد أن تحول العدد الأكبر من البلدان المتخلفة الى مستورد للغذاء.

و ـ أثمان السلع الصناعية والمواد الغذائية :

سبق أن رأينا أن اتجاه أثمان السلع الغذائية والتقلبات التي أصابتها في ١٩٧٩ عند الكلام عن أثمان المواد الأولية غير النفطية، ولذا سنقتصر هنا على أثمان السلع الصناعية، أو بعبارة أدق، أثمان أهم السلع الصناعية التي تصدرها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتستوردها البلدان المتخلفة النفطية وغير النفطية.

لاستكمال الصورة التي تتحدد من خلالها نتيجة تقسيم العمل الدولي في الاقتصاد الرأسمالي الدولي بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة لا بد من رؤية أثمان السلع الصناعية التي تصدرها البلدان المتقدمة ومواجهتها بأثمان السلع الأولية (بما فيها النفط) التي تصدرها البلدان المتخلفة دون أن نغفل بطبيعة الحال أثر الأثمان الأخرى (ثمن الذهب وأسعار الفائدة وأسعار الصرف). في شأن هذه المواجهة نلاحظ الآتي:

(أ) أنه يلزم كما سبق أن ذكرنا اضافة السلع الغذائية الى جانب السلع الصناعية نظراً لتحول أغلب البلدان المتخلفة الى مستوردة للغذاء واحتكار الجزء الأكبر من تجارته بواسطة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

(ب) انه لكي تكون للمواجهة معنى لا بد وأن تغطي سلسلة الأثمان فترة زمنية طويلة جداً، أي لا بد أن تواجه أثمان المواد الأولية بأثمان السلع الصناعية على فترة زمنية من الطول بحيث يبين فيها حقيقة العلاقة التي يسهل اخفاؤها عن طريق اختيار فترة قصيرة لا تمثل الاتجاه الهيكلي أو اختيار تاريخ معين لبدء السلسلة الاحصائية، والقضية قديمة وقد أثارت وما زالت تثير الكثير من الجدل. والاحصائيات المتاحة لا تسعف. ورغم ذلك يمكن الارتكان الى بعض دراسات

UNCTAD (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتطور) في هذا المجال، على الأقل بالنسبة للسبعينات.

(جـ) ان الايراد الناتج عن بيع المواد الأولية في السوق الدولية لا يمكن اعتباره من قبيل المكسب الخالص للبلد المنتج، اذ أن ذلك يتوقف على مدى سيطرة البلد على الانتاج وعلى ميكانزم تسويق الناتج وعلى اللحظة التي يرتفع فيها الثمن: عند بيعه للشركات التجارية أو الدولية أو بعد بيعه لها، وكذلك على ما تخضع له السلع من ممارسات المضاربة في الشراء والبيع.

(د) انه من المعروف أن أثمان المواد الأولية أكثر عرضة للتقلبات والهزات العنيفة من أثمان المنتجات الصناعية. وقد تؤدي التقلبات في المدى القصير في لحظات انخفاض الأثمان بالمكاسب التي حققها البلد المتخلف المنتج عند ارتفاع الأثمان.

في ضوء هذه الملاحظات يبين من البيانات أن:

١ ـ اتجاهات أثمان مجموعات من السلع الصناعية التي يصدرها عدد من البلدان الرأسمالية المتقدمة (اليابان، ألمانيا الغربية، الولايات المتحدة، والسويد، هولندا، سويسرا) وفي صادرات مثلت في ١٩٧٥ بين ٥٠ ـ ٦٠٪ من الصادرات العالمية، في مختلف مجموعات سلع التجهيز، نقول أن اتجاهات أثمان هذه المجموعات كان صعودياً خلال السبعينات (بمعدل ١١٨٪ للسنوات من ٧١ ـ ١٩٨٠ بمتوسط معدل سنوي أدنى من متوسط معدل التضخم السنوي لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نفس الفترة).

٢ ـ ان الاتجاه الصعودي انما يتحقق بمعدلات أكثر انتظاماً وبين حدين أدنى وأعلى متقاربين بالنسبة للمجموعات المختلفة من السلع الصناعية.

٣ ـ انه اذا ما اخترنا أكثر المجموعات شراء بواسطة البلدان المتخلفة نجد أن معدلات ارتفاع أثمانها أعلى من متوسط المعدل العام لكل السلع الصناعية

التصديرية، وقد أخترنا من بين الالات غير الكهربائية الآلات للمنسوجات وللمنتجات الجلدية والآلات الزراعية ومن بين الآلات والاجهزة الكهربائية اخترنا أجهزة المواصلات السلكية واللاسلكية والاجهزة الكهربائية المنزلية، ومن بين معدات النقل اخترنا السيارات. وبينما كان معدل ارتفاع الأثمان لكل السلع الصناعية ١١٨٪ في ٧١ ـ ١٩٨٠ بلغ هذا المعدل ٧, ١٥٥٪ لأثمان الالات الزراعية و١٥٤٪ لأثمان آلات المنسوجات والمنتجات الجلدية و٦, ١٤٧٪ لأثمان السيارات.

٤ ـ اتجاه أثمان المواد الغذائية التي تستوردها البلدان المتخلفة الى الصعود بمعدلات مرتفعة وصلت مثلاً ٦١٪ خلال الفترة من ٧٥ ـ ١٩٨٠.

٥ ـ وبمقارنة معدلات ارتفاع أثمان السلع الصناعية التصديرية بمعدلات أثمان السلع الأولية في الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٨ ومن ٧٥ ـ ١٩٨٠ يتبين:

(أ) أنه بالنسبة للفترة من ٧٥ ـ ١٩٧٨ بينما ارتفعت أثمان كل السلع الصناعية بـ ٥, ٥٩٪، لم يزد معدل ارتفاع أثمان المواد الأولية بما فيها النفط عن ٩, ١٨٪ لنفس الفترة. وفي داخل المنتجات الصناعية وصل معدل ارتفاع أثمان الآلات الزراعية وآلات المنسوجات الى ٦٤٪ (وهي صاحبة أعلى معدل) ومعدل ارتفاع أثمان السيارات الى ٥٩٪ بينما وصل معدل ارتفاع أثمان المواد الأولية الزراعية (صاحبة أعلى معدل بين المواد الأولية بما فيها البترول) ٦, ٣١٪، وكان المعدل مساوياً للصفر بالنسبة للمعادن. كل ذلك بالنسبة للفترة ٧٥ ـ ١٩٧٨.

(ب) وبالنسبة للفترة من ٧٥ ـ ١٩٨٠ بلغ معدل ارتفاع أثمان المنتجات الصناعية التصديرية ٤٦٪، مع ارتفاع أثمان الآلات الزراعية والسيارات بـ ٥٦٪ وأجهزة الموصلات السلكية واللاسلكية بـ ٥٧٪. وكان ارتفاع أثمان المواد الأولية بما فيها النفط ١٠٥٪ خلال نفس الفترة وأثمان المواد الأولية بدون النفط ٦٠٪.

واذا ما استبعدنا أثمان النفط التي ارتفعت بـ ١٦١,٨٪ أثناء الفترة فان ارتفاع أثمان المواد الأولية الأخرى انما يرد الى ممارسة المضاربة الهائلة التي عرفتها الأسواق الدولية فيما بين نهاية ١٩٧٩ والثلاث شهور الأولى من ١٩٨٠ (جدول رقم ٢٠).

ويخلص تقرير UNCTAD من مقارنات شبيهة الى النتائج الاتية بالنسبة لشروط التبادل بين الاقتصاديات المتخلفة والاقتصاديات المتقدمة: «بالرغم من الارتفاع القوي في أثمان المواد الأولية غير النفطية الذي شهدته أسواقها في ١٩٧٩ لم تفلح شروط التبادل لهذه السلع في علاقتها بالصادرات الصناعية للدول المتقدمة في أن تسلم تماماً من الهبوط الحاد الذي أصابها في عام ١٩٧٨. ومن المتوقع أن يستمر الهبوط في عامي ١٩٨٠، ١٩٨١[1]، ذلك أن التنبؤات تشير الى أن الزيادة في أثمان السلع الصناعية التي تصدرها البلدان المتقدمة ستفوق الزيادة الأسمية في أثمان المواد الأولية (غير النفطية)، باستثناء المعادن غير الحديدية التي يتوقع لشروط تبادلها أن تبقى عند مستواها الحالي، وهو يزيد على مستواها المنخفض في سنة ١٩٧٥ بحوالي ٢٠٪. وقد كان هبوط شروط التبادل لهذا واسع الانتشار في عام ١٩٧٨، اذ بلغ ١١٪ في المتوسط وشمل جميع المواد الأولية بما فيها النفطية. وعلى العكس من ذلك شهد عام ١٩٧٩ ارتفاعاً ملحوظاً في الأثمان الاسمية والحقيقية لكل مجموعة من مجموعات السلع، وهو ارتفاع توافق مع تباطؤ معدل النمو في الاقتصاد العالمي (ويجد تقرير UNCTAD أنه من الغريب أن يصطحب التباطؤ في النمو بارتفاع أثمان المواد الأولية). وقد رأينا أن جل الارتفاع كان نتيجة لعملية مضاربة بدأت

---

(١) ارتفعت أثمان المنتجات الصناعية في ١٩٨٠ بـ ١٤٪ مقارنة بأثمانها في ١٩٧٩. وكذلك ارتفعت أثمان المواد الغذائية بـ ٣٣٪. هذا في الوقت الذي انخفضت فيه أثمان المعادن والشاي والبن والكاكاو والمطاط.

Le Monde Economique et Social, P. 19 - 20

بالذهب وانتقلت الى غيره من المواد. (أما أثمان المواد الأولية الصناعية فهي حساسة للغاية في تأثرها بحركة تكوين المخزون الاحتياطي. وقد ترتب على وجود توقعات بارتفاع أثمانها زيادة انتاجها في عامي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ . ولكن أثمان هذه المواد هبطت في عام ١٩٧٨ هبوطاً ملحوظاً اذا ما قيست بأثمان المنتجات الصناعية التصدرية. وقد نجم هذا الهبوط من ركود الطلب على هذه المواد. وقد شهد عام ١٩٧٩ اتجاهاً عكسياً لحركة الأثمان النسبية بسبب اعادة تكوين المخزون الذي كان قد تناقص خلال العامين السابقين.

«ولقد كانت أثمان الصادرات من النفط الخام في علاقتها بأثمان السلع الصناعية من التقلبات في الفترة ٧٥ ـ ١٩٧٨ بحيث ترتب عليها انخفاض شروط التبادل بينها لمستوى أدنى من المستوى الذي كانت عليه في ١٩٧٤، وقد تم ذلك تحت تأثير نقص الطلب على البترول الناجم عن الانكماش في الاقتصاد الدولي. . . ونظراً للوضع في ايران انخفض العرض من البترول وارتفعت الأثمان في ١٩٧٩ بمعدل أعلى من معدل ارتفاع أثمان السلع الصناعية، وترتب على ذلك تحسن شروط التبادل بين البترول وبينها لمصلحة الأول بالنسبة لما كانت عليه في ١٩٧٨[(١)]».

ويتحقق هذا الاتجاه لشروط التبادل من خلال نظام الأثمان الدولية الذي تكتمل حلقاته: أثمان السلع العينية، أثمان التدفقات المالية ويكملها أثمان القوة العاملة في تنقلاتها الدولية، خاصة تلك التي تأتي، مدربة وغير مدربة، من الأجزاء المتخلفة نحو الأجزاء المتقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، ومن خلال هذه الأثمان يتحقق توزيع الناتج على الصعيد الدولي على نحو يبين ما يعود على كل من البلدان المتخلفة والقوى الاجتماعية في داخلها من نمط تقسيم العمل في الاقتصاد الرأسمالي.

---

(١) Unctad, World Economic Outlook, 1980 - 1981, TD B 783, March, 1980, P. 21.

ز ـ وتأتي مؤشرات الأثمان الدولية في بداية التسعينات :

وتبين أن هذا الاتجاه لعلاقات الأثمان الدولية ما زال مستمراً، فباعتبار عام ١٩٨٥ سنة اساس = ١٠٠، يسجل الرقم القياسي لأثمان أهم مجموعات سلع التجارة الدولية حتى نهاية ١٩٩٣ الاتجاهات التالية:

أولاً : السلع التي تصدرها الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة :

السنة	المشروبات الاستوائية	بذور الزيوت النباتيةوالزيوت	المواد الاولية الزراعية	المعادن	البترول الخام
١٩٨٤	١١٠	١١٤	١١١	١٠٥	١٠٢
١٩٨٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	١٢٤	٦٢	١٠٢	٩٥	٤٧
١٩٨٧	٨١	٧٣	١١٩	١١٣	٦٢
١٩٨٨	٨٢	٩٦	١٢٩	١٦٤	٥٢
١٩٨٩	٧٠	٨٥	١٢٩	١٦٤	٦٣
١٩٩٠	٦٢	٧٤	١٣٥	١٤٨	٨١
١٩٩١	٥٧	٨٠	١٢٧	١٣٤	٦٨
١٩٩٢	٤٩	٨٦	١٢٤	١٢٩	٦٧
١٩٩٣	٥٢	٨٥	١٢٠	١١٠	٥٩

المصدر: قسم الاعلام الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، نيويورك ٤ أكتوبر ١٩٩٤، جدول A.8.

لاحظ :

ـ اتجاه الأثمان الحقيقية للمشروبات الاستوائية نحو التناقص الكبير.

ـ اتجاه الأثمان الحقيقية لبذور الزيوت النباتية والزيوت نحو التناقص الكبير.

ـ اتجاه الأثمان الحقيقية للمواد الأولية الزراعية نحو الزيادة غير الكبيرة ثم عودة للانخفاض.

ـ اتجاه الأثمان الحقيقة للمعادن نحو الزيادة ثم عودتها للانخفاض الى ما يقارب مستواها في سنة الأساس.

ـ اتجاه الأثمان الحقيقية للبترول نحو الانخفاض الكبير.

ثانياً : السلع التي تصدرها الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

السنة	المنتجات الغذائية	السلع الصناعية
١٩٨٤	١١٦	١٠٠
١٩٨٥	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	١١٥	١٢٠
١٩٨٧	١١٧	١٣٥
١٩٨٨	١٥٢	١٤٤
١٩٨٩	١٦١	١٤٣
١٩٩٠	١٥١	١٥٨
١٩٩١	١٤١	١٥٧
١٩٩٢	١٣٨	١٦٢
١٩٩٣	١٣٩	١٥٧

نفس المصدر.

لاحظ :

ـ الاتجاه الصعودي للأثمان الحقيقية للمنتجات الغذائية ثم انخفاضها بمعدلات محدودة، وعودتها للارتفاع (١٥٩٪ في ١٩٩٤).

ـ الاتجاه الصعودي للأثمان الحقيقية للسلع الصناعية.

ويبين من مقارنة اتجاهات أثمان السلع التي تصّدرُها الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة مع اتجاهات أثمان السلع التي تصدرها الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، تأكيد استمرار اتجاه شروط التبادل في غير صالح الاقتصاديات المتخلفة في بداية التسعينات.

* * *

أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي بدأت اذن تعبر عن نفسها منذ نهاية الستينات. واستمرت كأزمة هيكلية حتى يومنا هذا رغم اللحظات التي توهم البعض أنها بدايات الانتعاش الاقتصادي. وهي كأزمة هيكلية تعكس الاتجاه الزمني للتضخم في ثنايا الركود، وتجمع اذن بين مظهري الركود (البطالة والفقر) وارتفاع الأثمان (اعادة توزيع الدخل المعطى والثراء). وتتميز الاثمان الدولية في كل جنبات السوق الدولية بالتقلبات الشديدة في ظل الاتجاه التضخمي العام، الذي تفرضه الضغوط التضخمية الهيكلية وتقلل من حدته بين حين وحين اجراءات السياسة الاقتصادية. ويغلب النشاط المضاربي بصفة عامة والمضاربات المالية بصفة خاصة على نشاط السوق الدولية وتتخبط السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة بين الاجراءات التي تحد من التضخم، فتزيد من البطالة، أو تلك التي تحد من البطالة، فتزيد من ارتفاع الأثمان. في وضع أدت فيه اليكتروترية النشاطات الاقتصاديات (بما فيها الخدمات) في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة الى جعل القوة العاملة المتاحة أكثر من اللازم لاحتياجات عملية تراكم رأس المال. ويتفاقم وضع البطالة بصورها المختلفة. وتشهد السياسية الاقتصادية أزمة تمثل أحد انعكاسات أزمة الدولة في الاقتصاد الرأسمالي المعاصر. ويستقر الفكر الاقتصادي، بقلق وحيرة، على وجود الأزمة وعلى استمرارها. وانما يختلف منذ البداية حول تفسيرها.

ثالثاً : التفسير النظري للأزمة :

راج في منتصف السبعينات اتجاهان في تفسير الأزمة: اتجاه يبحث عن أصل الأزمة فيما يسمونه بأزمة الطاقة، على أساس أن ارتفاع أثمان الطاقة وخاصة الطاقة البترولية يمثل العامل الرئيسي وراء الاتجاه التضخمي في الأثمان وأزمات موازين المدفوعات للبلدان التي تعتمد أساساً على الطاقة المستوردة، وما يترتب على ذلك من عدم قدرتها على التصدير وما يؤدي اليه ذلك من ركود اقتصادي يعبر عن نفسه بازدياد عدد العاطلين عن العمل وتعطل الطاقة المادية الانتاجية. أما الاتجاه الثاني فيبحث عن تفسير للأزمة بما يسمى بأزمة النظام النقدي الدولي، أي نظام المدفوعات الدولي وسيلة التبادل في السوق الرأسمالية الدولية. لنرى كلا من الاتجاهين.

(١) بالنسبة للاتجاه الأول، **تفسير الأزمة بأزمة الطاقة** متصوراً الأمر باعتباره أساساً علاقة بين الدول المنتجة للبترول والدول المستهلكة للبترول. بالنسبة لهذا الاتجاه سنرى أولاً خطأ المنهج الذي يتبعه أصحاب هذا الاتجاه عن طريق بيان كيفية معالجة مسألة الطاقة، ونقول مسألة الطاقة ولا نقول أزمة الطاقة. لنرى بعد ذلك وضع أثمان البترول خلال المرحلة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية. لننتهي الى أن مسألة الطاقة لا تفسر الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي.

لتفهم مسألة الطاقة يتعين أن نتفادى المنهج المضلل الذي يتصور المسألة في صورة علاقة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهكلة. اذ الواقع أن المسألة تثير العديد من الأطراف، من القوى الاجتماعية في كل أجزاء العالم الرأسمالي. منها من يستفيد من الموقف ومنها من يخرج منه بخفى حنين بل ويتحمل في النهاية ما يترتب عليه من أعباء. ولا يمكن أن نفهم مسألة الطاقة فهما سليماً الا اذا نظرنا الى أطرافها التالية: القوى الاجتماعية في البلدان المنتجة، رأس المال البترولي وعلى الأخص رأس المال الأمريكي، والقوى الاجتماعية المختلفة في

البلدان المستهلكة للطاقة.

لنرى أولاً القوى الاجتماعية في البلدان المنتجة المتخلفة ومدى استفادتها من البترول: هناك أولاً الدولة التي تحصل على عوائد البترول. وسنرى بعد لحظات نصيبها النسبي من الفائض الناتج من انتاج البترول. وأقل ما يقال عن هذه الدولة (بطبيعتها الاجتماعية والسياسية في مصر، في ايران، في السعودية، في البحرين، في ليبيا، في فنزويلا، في نيجريا، الخ). أنها ليست دولة المنتجين المباشرين. أم المنتجون المباشرون فيحصلون على القليل من عوائد البترول. ونظرة الى المستوى المعيشي لاغلبية شعوب البلدان المنتجة للبترول تظهر بوضوح أنهم اخر من يستفيد من هذا الفيض الذي يخرج من باطن أراضيهم. ولا يقتصر عدم الاستفادة في هذا القدر من البترول الذي يستهلك في داخل البلدان المنتجة. ففي العالم العربي (حيث احتياطيات البترول تقدر في عام ١٩٧٠ بحوالي ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي) كان انتاج البترول في عام ١٩٦٩ ٣, ٦٥٣ مليون طن، وهو يمثل ٦, ٣٠٪ من الانتاج العالمي. ولا يستهلك العالم العربي الا ١٠٪ مما ينتجه. حتى الجزائر، التي تعتبر صاحبة أجرأ سياسة في مجال تصنيع منتجات البترول والغاز الطبيعي ستجد نفسها - مع الاتفاقات التي عقدتها مع كل أشكال رأس المال الأمريكي والفرنسي والانجليزي والاسباني والأوربي - في عام ١٩٨٠ بقدرة على استهلاك ٢٠ مليار م٣ فقط من انتاج الغاز الطبيعي الذي ينتظر أن يصل الى ٩٠ مليار م٣ (وبهذا تكون قد تحولت من بلد منتج أساساً للخمور كمادة للتصدير الى انتاج البترول والغاز الطبيعي، كمواد أولية للتصدير كذلك!). بل أدهى من ذلك يكون هؤلاء المنتجون المباشرون أكثر من يصابون بارتفاع أثمان السلع المستوردة من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والتي زاد ارتفاع أثمانها بعد الزيادة في أثمان الطاقة.

المنتجون المباشرون في البلدان المنتجة للبترول لا يعود عليهم اذن الا القليل من البترول سواء بالنسبة للأموال الناتجة عنه أو حتى بالنسبة لاستهلاكهم

منه. أين تذهب أموال البترول أذن؟ تستثمرها دول البلدان المنتجة أساساً في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. بل وتهرع هذه الأموال ـ وهو أمر طبيعي ـ لمساندة رأس المال في هذه الاقتصاديات ولاقالته من عثرته أثناء الأزمة: قرض من السعودية لليابان قيمته ١ مليار من الدولارات ـ قرض من قطر لفرنسا بمبلغ ١٥٠ مليون دولار ـ قرض من السعودية للبنك الدولي (ويسيطر عليه رأس المال الأمريكي) قيمته ٧٥٠ مليون دولار ـ قرض من العراق لليابان وآخر لفرنسا بحوالي مليار دولار ـ الكويت تشتري ١٤,٦٪ من أسهم شركة ويلمر بنز المنتجة للمرسيدس بمبلغ ١١٧ مليون دينار كويتي ـ الكويت تستخدم ما يزيد على ١٠٠ مليون دينار كويتي في شراء العقارات في مدينة الاعمال بلندن ـ الكويت وقطر تشتريان أسهم الشركات المالكة لعقارات الشانزليه في باريس بمبلغ ١٤٥ مليون فرنك فرنسي (وفي حالات الاستثمارات في العقارات يحصل رأس المال المنتج على فائدة لا تزيد على ربع الفائدة الجارية) ـ في ١٩/ ١٢/ ١٩٧٤ اشتري مستثمرون عرب (لم تعلن جنسيتهم) ٢١٪ من شركة «ريشتارد كوستيني» الانجليزية للمقاولات والانشاء التي تمارس جانباً من نشاطها في منطقة الشرق الأوسط وكانت قيمة الصفقة نحو ٤٢ مليون جنيه استرليني، وهي الرابعة من نوعها خلال الشهور الأخيرة من عام ١٩٧٤، وأموال عربية أخرى تستثمر في أمريكا وأوربا في شركات التأمين وفي السواحل السياحية وشبكات دور السينما وشراء الشركات الأوربية. وفي المجموع تستثمر دول البترول خلال الاحدى عشر شهراً الأولى من ١٩٧٤ ١٥ مليار دولار في أمريكا وبلدان أوربا الغربية يكون نصيب أمريكا منها ١٠,١٥ مليار دولار ونصيب السعودية وحدها من الاستثمارات التي توجه لأمريكا ما يقرب من ٧ مليار دولار. وقد اتخذت هذه الاستثمارات شكل ودائع مصرفية أو شراء سندات من الخزانة الأمريكية.

أموال البترول التي تحصل عليها دول البلدان المنتجة للبترول تترك المنتجين المباشرين في هذه البلدان أمام الصعوبات اليومية للمعيشة في ازديادها المستمر وتسرع لمساندة رأس المال في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي على أمل

تحسين أوضاع موازين مدفوعاتها. ورغم ذلك يكافأ القائمون على أمر الدول المنتجة بموقف عنصري من «العرب» يعكس التيار الثقافي الغالب في مجتمع رأس المال في محاولة لالقاء مسئولية الأزمة على رأس المال العربي - مما يمهد الجو، في مرحلة تالية، إما لتأميم هذه الاستثمارات بواسطة الدول الرأسمالية المتقدمة أو لتجميدها في الوقت الذي يصبح فيه ذلك ضرورياً لانقاذ رأس المال من أزمته الحقيقية.

هل يصح بعد ذلك أن نضع المنتجين المباشرين (جماهير العمال والفلاحين) في البلدان المنتجة للبترول في سلة واحدة مع دول هذه البلدان ونعتبرهم طرفاً واحداً في مسألة الطاقة؟ أم أن النظرة العلمية تلزمنا بالتفرقة بين المنتجين المباشرين، من يجدون مواردهم وقد استغلها رأس المال، وبين دول البلدان المنتجة، التي تستثمر نصيبها في أموال البترول في مساندة رأس المال هذا والعمل دون تدهور الانتاج في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي؟ الطرف الثالث في مسألة الطاقة هو رأس المال الدولي وعلى رأسه رأس المال الأمريكي الذي يظهر في الصورة في شكل الشركات البترولية[1] (تساندها عند اللزوم حكوماتها). رأس المال هذا وان تخلى عن الانتاج جزئياً أو كلياً للدول المنتجة، الا أنه يسيطر على مقدرات البترول عن طريق سيطرته على عمليات التكرير والنقل والتوزيع ضامناً لنفسه على هذا النحو الجزء الأكبر من أرباح البترول وممثلاً المستفيد الأول من ارتفاع أثمان البترول (في الربع الأخير من عام ١٩٧٣ بلغت أرباح بعض الشركات الأمريكية للبترول ثلاثة أمثال أرباحها في الربع الأخير من عام ١٩٧٢).

(١) كبرى الشركات البترولية هي: استاندرد أويل أوف نيوجرسي، جلف أويل كوربوريشن - رويال دتش شل - برتش بتروليوم - تكساس أويل كمبني - استاندرد أويل أوف كاليفورنيا - سوكوني (استناندرد أويل كمبنى أوف نيويورك) - فالكيوم موبيل أويل - كومباني فانسيزي بترول - استاندرد أويل أوف انديانا - انتربريز دي رشيرش اي داكتفيته بترولية كونتنتال - بترولس ماكسيكانونس - جيني أويل كمبنى - فليبس بترولي، م كمبيني - صني أويل كمبني - اتلانتك ريفاينتج كمبنى - ماراثوم - سينكلير أويل كمبنى.

بقية الأطراف في مسألة الطاقة التي توجد في المجتمعات المستهلكة للطاقة، وخاصة في مجتمعات أوربا واليابان (مع استبعاد المجتمعات المتخلفة غير المنتجة للبترول مؤقتاً): هناك أولاً رأس المال الصناعي وهو يستخدم الطاقة كمدخل من مدخلات الانتاج وينتج سلعاً صناعية استهلاكية وانتاجية. ويستطيع نقل عبء الزيادة في ثمن الطاقة عن طريق رفع أثمان السلع، وخاصة السلع الاستهلاكية، التي ينتجها باستخدام الطاقة. وهو يتمكن من ذلك خاصة مع سيطرة الشكل الاحتكاري في الصناعة وفي ظل ظروف يسود فيها الاتجاه التضخمي للأثمان ويقع العبء في النهاية على الغالبية العظمى من المستهلكين وهم العمال وأصحاب الدخول المحدودة نسبياً. هناك ثانياً **الدول في البلد المستهلك للطاقة** وهي ليست لا دولة العمال ولا دولة الفلاحين. وهي **تستفيد من الارتفاع في أثمان البترول عن طريق الضريبة التي تفرضها على استهلاك الطاقة. وهي تضع في النهاية كل ماليتها العامة تحت تصرف الاحتكارات.** وهناك أخيراً الطبقة العاملة التي يقع عليها عبء الارتفاع في أثمان البترول أولاً اذا ما استهلكت الطاقة مباشرة في الاستخدام المنزلي (التدفئة واعداد الطعام) أو في تسيير السيارات وما في حكمها، وثانياً اذا ما استهلكت السلع الصناعية التي تدخل الطاقة في انتاجها. ويستطيع رأس المال الصناعي (والتجاري) أن ينقل الى الطبقة العاملة في النهاية عبء الارتفاع في أسعار الطاقة عن طريق رفع أثمان السلع الصناعية.

هل يصح بعد كل هذا أن نضع الدولة ورأس المال الصناعي والطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي المستهلك للطاقة كلها في سلة واحدة مقررين بذلك، بوعي أو بلا وعي، انهم جميعاً ذوو مصالح واحدة (أو على الأقل غير متناقضة) أمام قضية الطاقة؟ ألا يؤدي ذلك الى طمس الحقيقية واخفاء من في المجتمعات المستهلكة للطاقة يستفيد عند رفع أثمان الطاقة ومن هو الذي يتحمل في النهاية أعباء الموقف؟.

لبيان ذلك نأخذ الأرقام الخاصة بهيكل ثمن البنزين الذي يدفعه المستهلك في البلدان المستهلكة في ١٩٧٢، ثم تلك الخاصة بمكونات ثمن البنزين الذي يدفعه المستهلك الفرنسي في نوفمبر ١٩٧٣. في عام ١٩٧٢، كانت مكونات الثمن كالآتي، كل منها ممثلاً بنسبة مئوية من الثمن:

- ٧,٢٪ نفقة الانتاج (بما فيها ما تحصل عليه الدولة في البلد المنتج مقابل منح الامتياز).

- ٩,٧٪ ضريبة على دخل الشركات البترولية تفرضها الدولة في البلد المنتج وتحصل على حصيلتها.

- ٣,٦٪ للنقل عادة ما تملك شركات البترول وحدات التكرير والنقل.

- ٣,٣٪ للتكرير والتوزيع (يخصم منها نفقات التكرير وخدمة النقل).

- ١٦٪ للتوزيع (والباقي يمثل ربحاً صافياً).

- ٣,١٦٪ أرباح شركات البترول.

وفي نوفمبر ١٩٧٣ كان لتر البترول المخصوص يباع للمستهلك في فرنسا بـ ١٣٥ سنتيم وكانت مكونات هذا الثمن على النحو التالي:

- ١ سنتيم نفقة الانتاج.

- ٩ سنتيم للدولة في البلد المنتج.

- ٨ سنتيم للنقل.

- ١٣ سنتيم للتكرير.

- ١٤ سنتيم للتوزيع.

- ٢١ سنتيم أرباح شركات البترول.

ـ ٦٩ سنتيم ضريبة على استهلاك البنزين تحصلها الدولة الفرنسية[1]

نرجو أن يكون واضحاً الان على أي القوى الاجتماعية في داخل البلدان المنتجة (المتخلفة) والبلدان المستهلكة (المتقدمة) توزع نعمة البترول وعلى أي القوى الاجتماعية في هذه البلدان تصب نقمة البترول. لم يكن من الممكن أن نوضح الأمر على هذا الشكل لو أننا جرينا وراء المنهج الخاطئ الذي ينظر الى قضية البترول كعلاقة بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة مهملاً القوى الاجتماعية في داخل هذه البلدان وكذلك رأس المال البترول الدولي.

تبقى مواقف رؤوس الأموال القومية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة (بما فيها اليابان وأمريكا) من بعضها فيما يتعلق بأثمان الطاقة، وخاصة موقف رؤوس الأموال في اليابان وأوربا الغربية من رأس المال الأمريكي، سيد الموقف بالنسبة للطاقة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي. هذه علاقة أساسية في قضية الطاقة نعود اليها عند بيان موضع «أزمة» الطاقة من الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي.

هذا عن المنهج الذي يلزم اتباعه للنظر في قضية الطاقة. ماذا عن وضع أثمان البترول في المرحلة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية وانتهت ببداية السبعينات؟

اذا ما أخذنا اتجاهات أهم السلع التي تتبادل في السوق الرأسمالي الدولية في هذه المرحلة، أي حتى نهاية الستينات نجد الموقف يتميز بالآتي:

ـ بقاء أثمان البترول ثابتة لا تتغير في الخمسة عشر عاماً السابقة على

---

(١) ولم تتبلور هذه الحقيقة في الوعي العام إلا عام ٢٠٠٠ عندما اجتاحت بلدان غرب أوربا موجة من احتجاج السائقين، خاصة سائقي الشاحنات ومركبات النشاط الزراعي وسيارات الأجرة، على ارتفاع أثمان الطاقة بسبب ما تفرضه الحكومات من ضرائب عالية على استخدامها.

١٩٧٠ . بل شهدت بداية الستينات اتجاها نحو خفضها، وذلك تحت تأثير تحسن شروط انتاج البترول خاصة مع التوسع في انتاج بترول الشرق الأوسط الذي يتميز بانخفاض تكاليف الانتاج انخفاضاً هائلاً اذا ما قورنت بتكاليف انتاج البترول في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت حتى عام ١٩٧٤ أكبر بلد منتج في العالم (في ١٩٧٤ أصبح الاتحاد السوفيتي، بانتاجه اليومي المساوي لـ ٩ ملايين و١٨ ألف برميل يومياً أكبر منتج للبترول في العالم، يليه الولايات المتحدة الأمريكية، ثم السعودية، ثم ايران، ثم فنزويلا).

ـ طوال الفترة التي كانت تالية على الحرب وانتهت ببداية السبعينات كان اتجاه أثمان المواد الأولية (الزراعية والاستخراجية) *التي تنتجها الأجزاء المتخلفة* من العالم الرأسمالي نحو الانخفاض النسبي، وذلك فيما عدا الفترة التي استغرقتها حرب كوريا في بداية الخمسينات.

ـ ذلك في الوقت الذي بدأت سنوات الستينات الأولى تعرف فيه الاتجاه الارتفاعي لأثمان السلع الصناعية التي تنتجها الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي. فاذا ما انضم هذا الاتجاه الى الاتجاه السابق عليه الخاص بأثمان المواد الأولية فإن ذلك يؤدي الى تغير شروط التبادل لصالح الاجزاء المتقدمة (وخاصة رأس المال فيها) على حساب الأجزاء المتخلفة (وخاصة المنتجين المباشرين فيها) مع العالم الرأسمالي[1]. على النحو الذي رأيناه من قبل.

(١) تبين احصاءات الأمم المتحدة ان معدل التبادل قد تغير لغير صالح البلدان الافريقية في مجموعها من ١٠٠ الى ٩٣ في فترة الخمس سنوات من ١٩٦٠ الى ١٩٦٥ . وبالنسبة لمصر هبط سعر القطن بنسبة تقترب من ٤٤٪ من ١٩٥٤ الى ١٩٦٣، كما هبط سعر الأرز بنسبة ٢٥٪ في الفترة من ٤٨ ـ ١٩٥٠ الى ٦٠ ـ ١٩٦٢ .
وتبين احصاءات الهيئة العالمية للزراعة والأغذية الزيادة في كمية المادة الأولية الزراعية اللازمة لشراء جرار قوته ٣٠ـ١٩ حصاناً (السلعة الصناعية): في الفترة بين ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢ :
الكاكاو (غانا: ٦٧٪ من مجموع الصادرات): الزيادة ١٣٣٪. =

ـ إذا ما أخذ الموقف في مجموعه، أي اذا نظرنا الى احتياطي البترول في العالم وحالة التكنولوجيا ومعدلات انتاج البترول في الأجزاء المختلفة التي تنتجه خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية (التي تحاول بقدر الأمكان الحفاظ على احتياطياتها بل واعادة حقن بعض كميات البترول والغاز الطبيعي الذي يستخرج في الخارج في آبارها الخالية) والاحتياجات الحالية للاقتصاد الرأسمالي الدولي من البترول، يمكن القول أنه لا توجد «أزمة» في الطاقة بصفة عامة أو في البترول بصفة خاصة، «أزمة» بمعنى نقص في الطاقة بالنسبة للطلب عليها. هذا لا يعني ان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية (رغم أنها كانت حتى ١٩٧٤ أكبر منتج للبترول) على الواردات من البترول ليس في تزايد مستمر. اذ رغم الحرص العام على الاحتياطي من البترول في أمريكا ادى تبديد الموارد البترولية وخاصة في العشرينات من القرن الحالي الى نتائج خطيرة. وبدأ استيراد أمريكا من البترول يتزايد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وبعد أن كانت تستورد ١٨,٧٪ من احتياجاتها من البترول في عام ١٩٥٨ أصبحت تستورد ٢١,٧٪ من هذه الاحتياجات في عام ١٩٦٨. وتقدر النسبة في منتصف السبعينات بين خمس وربع احتياجاتها من البترول (هذا لا يتنافى مع أن جزء من المستورد قد يستخدم في زيادة الاحتياطي لديها، وتتوصل الولايات المتحدة الأمريكية بذلك

=زيت جوز الهند (الفلبين: ٣٥٪ من مجموع الصادرات): الزيادة ٢١٪.
النحاس (روديسيا: ٥٨٪ من مجموع الصادرات): الزيادة ٢٨٪.
القطن (مصر: ٧١٪ من مجموع الصادرات): الزيادة ٦١٪.
البترول (فنزويلا: ٩٢٪ من مجموع الصادرات): الزيادة ١٩٪.
الأرز (بورما: ٧١٪ من مجموع الصادرات): الزيادة ٢٣٪.
المطاط (ماليزيا: ٦٦٪ من مجموع اصادرات): الزيادة ٧٠٪.
الشاي (سيلان: ٦٠٪ من مجموع الصادرات): الزيادة ٥٥٪.
التبغ (تركيا: ٢٦٪ من مجموع الصادرات): الزيادة ٦٣٪.
الصوف (أورجواي: ٥٥٥ من مجموع الصادرات): الزيادة ٣٠٪.

الى نقل الثروة الطبيعية للبلدان المنتجة للبترول وايداعها كثروة طبيعية تحت السيطرة المباشرة لرأس المال في أراضيها). أيا ما كان الأمر فليس هناك نقص في البترول بالنسبة لاحتياجات العالم الرأسمالي منه. والكل يجمع على أن حمى «الأزمة» كانت ـ شأنها في ذلك شأن كل حمى ـ مفاجأة.

إذا لم يكن هناك «أزمة» في الطاقة واذا كان الاتجاه الصعودي في أثمان السلع الصناعية قد سبق بمراحل الارتفاع المفاجئ في أثمان البترول في ربيع ١٩٧٠ فلا يمكن أن يكون ارتفاع أثمان الطاقة، وخاصة في ١٩٧٣، سبباً في أزمة الاقتصاد الدولي، اذا بدأت الأزمة في الاعلان عن نفسها في نهاية الستينات. رفع أثمان البترول قد يزيد من خطورة الموقف بالنسبة لرؤوس الأموال الأوربية واليابانية. ومن ثم للاقتصاد الرأسمالي بأكمله، وانما بعد أن تكون حركة رفع أثمان البترول قد تمت بقيادة رأس المال الأمريكي كمحاولة لخروجه هو من الأزمة الهيكلية التي تمر بها هيمنته في الاقتصاد الرأسمالي الدولي.

على النحو الذي رأيناه من قبل أزمة الطاقة لا يمكن أن تكون اذن مسئولة عن الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي. وأموال دول البلدان المنتجة للبترول بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وان كانت بارتعادها ورعشتها في بحثها كأموال سائلة عن تكتيك يهديها الى البلد الرأسمالي الذي تقل فيه المخاطر، في عالم رأسمالي تتزايد فيه المخاطر (اذ كل البلدان الرأسمالية المتقدمة تعاني من حمى الأزمة)، وان كانت في بحثها تزايد من عدم الاستقرار في ظروف الأزمة الراهنة خاصة بعد أن أصبحت هذه الأموال في تراكمها تمثل نسبة كبيرة من الأموال السائلة في الاقتصاد الرأسمالي الدولي، الا انها، أي هذه الأموال، تسعى بغريزتها استراتيجياً الى انقاذ رأس المال والحفاظ على الاقتصاد الرأسمالي الدولي الذي يعتبر في النهاية، رغم الاحتكاكات ولحظات الخلاف، رب نعمتها وسبب وجودها.

هذا عن تفسير الأزمة بأزمة الطاقة، ماذا عن تفسير الأزمة الراهنة بأزمة النظام النقدي الرأسمالي الدولي؟

(٢) هل يمكن تفسير الأزمة الراهنة بأزمة النظام النقدي الدولي؟

منذ أزمة الدولار التي تبلورت كيفياً في مارس ١٩٦٨ والأحداث النقدية تتوالى، في أغسطس ١٩٧١، وفي فبراير ١٩٧٣، لتؤكد ان عملة العملات في السوق الرأسمالية الدولية أصبحت العملة المتوعكة. هذا على صعيد الواقع الذي يفرض نفسه يوماً بعد يوم. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تعزى أزمة العملة الى أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي أم تعزى أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي الى أزمة العملة وما كان يتبعها من عملات؟ الأخذ بالاتجاه الأول يمثل محاولة لشرح ما يتم في مجال التداول - تداول السلع والنقود - بالتغييرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد نفسه. أما الأخذ بالاتجاه الثاني فيعني التجريد من هيكل الاقتصاد نفسه وما يتم فيه والتعلق بمجريات الأمور في مجال التداول.

ونحن وان كنا نعتبر الأزمة الراهنة أزمة هيكلية للاقتصاد الرأسمالي الدولي لا يمكن أن نحاول تفسيرها بمنهج خطي لا يأخذ في الاعتبار التأثير المتبادل للأحداث، بمعنى آخر اذا كان المنهج الواجب اتباعه لفهم الأزمة يتعين أن يكون منهجاً هيكلياً فانه يلزمه أن يأخذ في الاعتبار أثر العوامل النقدية على الهيكل نفسه. وقبل أن نبين هذا المنهج يلزمنا أولاً أن نبين قصور المنهج الذي يعزي الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي الى أزمة النظام النقدي الرأسمالي الدولي.

محاولة تفسير أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي الراهنة بأزمة النظام النقدي أي أزمة العملات الرأسمالية كأدوات لتحركات رؤوس الأموال في شكلها النقدي ولتسوية المعاملات الدولية، هذه المحاولة تتجاهل في الواقع:

- أن النقود، رغم أنها أداة للسيطرة في الاقتصاديات السلعية، ليست في

النهاية الا انعكاساً للموقف الحقيقي، لما يتم في هيكل الاقتصاد وخاصة في مجال الانتاج وعلى الأخص في مجال العلاقات بين القوى الاجتماعية المختلفة في أثناء عملية الانتاج. اللهم الا اذا نظرنا الى النقود كرأس المال نقدي، أي كصورة من الصور التي يوجد فيها رأس المال في أثناء دورته الانتاجية. فاذا نظرنا الى النقود هذه النظرة يكون الصراع بين العملات الرأسمالية المختلفة (الدولار، المارك الألماني، الين الياباني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الاسترليني) أنعكاساً للصراع بين رؤوس الأموال القومية في مجال الصراع الذي يتميز دائماً بأكبر درجة من الحرارة، من السخونة: مجال رأس المال المالي[1] الذي من خلاله تتم الاستثمارات التي هي وسيلة سيطرة رأس المال على الموارد والقوة العاملة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي. بعبارة أخرى الصراع بين الدولار الأمريكي والين الياباني مثلاً هو في الواقع صراع بين رأس المال المالي الأمريكي ورأس المال المالي الياباني في محاولة كل منهما التوصل الى فرص أكبر للاستثمارات والسيطرة على القوة العاملة والموارد سيطرة تنعكس في السوق الدولية في تصدير كميات أكبر، في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة. هذا الصراع يزيد من حدته الهزائم التي يصاب بها رأس المال في مجموعه كلما نجح المنتجون المباشرون في جزء من أجزاء المجتمع الرأسمالي الدولي في التخلص، عن طريق الصراع السياسي والمسلح، من سيطرة رأس المال (كما حدث في فيتنام).

ـ هذه المحاولة، محاولة تفسير الأزمة بالأزمة النقدية، تتجاهل ثانياً، أن أي اقتصاد رأسمالي لا يستطيع، مهما كانت قدراته ومكانته في العالم الرأسمالي، أي يمكن على الصعيد الدولي قادته من أن يفعلوا ما يحلو لهم في مواجهة الأجزاء الأخرى من المجتمع العالمي. مثل هذا الاعتقاد كان سائداً

(١) Financial Capital; Capital, Capital Financier.

بالنسبة للاقتصاد الأمريكي وبامكانياته في أن يسمح لقادة الولايات المتحدة الأمريكية في أن يصنعوا ما يشاؤون بالنسبة لمقدرات شعوب العالم كله سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية (ساندها الامكانيات الاقتصادية) أو من الناحية العسكرية. هذا الاعتقاد يتجاهل الحدود التي تفرضها الامكانيات الحقيقية للاقتصاد القومي بتناقضاته الداخلية وليس مجرد الوضع النقدي، أي مركز عملة البلد في السوق الرأسمالية العالمية.

ـ هذه المحاولة، محاولة تفسير الأزمة بالأزمة النقدية، تتجاهل ثالثاً أن التحليل الكينزي (أي التحليل الذي قدمه الاقتصادي الانجليزي كينز في أثناء الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الحالي) الذي يمثل العمود الثاني للايديولوجية الاقتصادية لرأس المال، لا بد وأن ينتهي، بعد أن نجح في تنظير وضع المالية العامة في المجتمع الرأسمالي تحت تصرف الاحتكارات، الى اظهار افلاسه:

* هذا الافلاس محفور أولاً في الحقيقية التي مؤدها أن هذا التحليل يركز على المظاهر النقدية للظواهر مهملاً مظاهرها العينية. وهو ما يكون طبيعياً في تحليل يقتصر على دائرة التداول، التداول النقدي للسلع، معتبراً كل ما يتعلق بالهيكل الاقتصادي كمعطى أي لا يدخل في اطار التحليل والدراسة. التركيز على مجال التداول، وعلى الجانب النقدي في هذا التداول، واعتبار الهيكل كمعطى يكون طبيعياً بالنسبة لباحث ينشغل أساساً بتجديد انتاج هيكل الاقتصاد الرأسمالي بالبحث عن سبيل لتشغيل الاقتصاد واخراجه من الكساد. فالهدف الأساسي للباحث هو انقاذ طريقة الانتاج الرأسمالية في مجموعها. اهمال الهيكل يجعل الباحث عاجزاً حتى عن تفهم طبيعة الاقتصاد الرأسمالي، ومن ثم يجعل ما يوصي به من اجراءات لتسيير النظام أعجز من أن تنقذ النظام من عثراته التضخمية أو الانكماشية، ناهيك عن عثراته التضخمية في ثنايا الركود.

* هذا الافلاس محفور كذلك في الحقيقة التي تنبعث من الحقيقة السابقة التي مؤداها أن التحليل الكينزي يفترض غياب الاحتكار، وهو ما يعني تجاهل أحد الخصائص الأساسية لعلاقات الانتاج في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي: خصيصة التمركز المتزايد لوسائل الانتاج المملوكة ملكية خاصة - وسيطرة الاحتكار تؤدي الى امكانية أن الزيادة في الطلب النقدي تترجم في ارتفاع الأثمان دون أن تؤدي الى زيادة لا في الانتاج ولا في العمالة. هذا الوجود الاحتكاري يتكاتف مع التناقض الرئيسي للاقتصاد الرأسمالي، أي التناقض بين الربح والأجور (اذ زيادة كل منهما يكون على حساب الآخر) وهو تناقض يجعل دائماً ما ينتج أكبر نسبياً مما تستطيع القوة الشرائية للجماهير العامة امتصاصه من السوق. نقول أن هذا الوجود الاحتكاري يتكاتف مع هذا التناقض الرئيسي لخلق موقفاً يتميز بتعايش الاتجاه التضخمي مع وجود الايدي العاملة في حالة بطالة والطاقة الانتاجية في حالة تعطل. وهو ما يعني التبديد لقوى الانتاج في جو تضخمي عام يؤدي الى اعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة رأس المال وعلى حساب العمل، وعليه لا يكون مجرد صدفة أن يبدأ الاتجاه الصعودي العام في الأثمان مع البلورة الكيفية للسيطرة الاحتكارية في بداية القرن العشرين، بعد أن كان هذا الاتجاه العام للأثمان في القرن التاسع عشر اتجاهاً انخفاضياً.

وقد أدى اعتناق الاقتصاديين لهذه النظرية الكينزية - رغم أن افلاسها محفور في فروضها الأساسية - الى بقائهم طوال ما يقرب من الثلاثين عاماً بعد موت كينز عاجزين عن تصور الموقف الذي يتميز بالتضخم في ثنايا الركود، أي بوجود الارتفاع الجنوني في الأثمان، أو على الأقل في بعض الأثمان، جنباً الى جنب مع البطالة لجزء من القوة العاملة والتعطل لجزء من الطاقة الانتاجية. وقد

قدر لكاتب هذه الصفحات أن يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية شهور يوليو وأغسطس من عام ١٩٧١، شهور بلورة أزمة رأس المال الأمريكي معبراً عنها بأزمة الدولار، ولاحظنا اندهاش الاقتصاديين أمام الوجود العاتي للارتفاع الكبير في الأثمان مع الزيادة الكبيرة في عدد العمال العاطلين.

هل تكون الأزمة الراهنة مناسبة للاختبار التاريخي الذي يثبت للأبد عجز النظرية الكينزية وأدوات السياسة الاقتصادية التي توصي بها عن مواجهة الأزمة؟ كما كان الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الحالي المناسبة التي أثبتت عجز النظرية الحدية عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الرأسمالي. اذ كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الرئيسية هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه في ظل اطار هيكلي محدد وليست مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي. وكان الكساد الكبير المناسبة التي يتحول فيها الفكر الاقتصادي الرأسمالي الى أداء الاقتصاد القومي في مجموعه، وانما مع التركيز على مجال التداول والتداول النقدي، غير عابئ بهيكل الاقتصاد. ونتاج الفكر الكينزي بما يتضمنه من افلاس، قد تكون الأزمة الراهنة المناسبة الأخيرة والحاسمة لاظهاره.

ولنا أن نتعجب ازاء ذلك عندما نتبين أن كل تدريس الاقتصاد في مدارسنا وجامعاتنا ووسائل أعلامنا المصرية والعربية الأخرى ينصب على هذين النوعين من النظرية: النظرية الحدية في سلوك المستهلك والمشروع ونظرية كينز في تشغيل الاقتصاد الرأسمالي. ويقتصر دور «الفكر» الاقتصادي المصري على أن يلهث خلف نظريتين: أولهما أثبتت فشلها في الكساد الكبير من سبعين عاماً. والثانية أثبتت عجزها مرة أخرى، وأغلب الظن أن تكون الأخيرة، في مواجهة الأزمة التي بدأت تفرض نفسها على الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ نهاية الستينات. ويقتصر بذلك تدريس الاقتصاد على عناصر الايديولوجية الاقتصادية لرأس المال في وقت تعجز فيها هذه العناصر حتى عن تزويد الدولة الرأسمالية

بأدوات اتخاذ الاجراءات التي تسعف رأس المال وتنتشل الاقتصاد الرأسمالي من الأزمة، هل نحتاج بعد ذلك للبحث عن سبب آخر لعقم «الفكر» الاقتصادي المصري ونظيره في البلدان العربية الأخرى؟

اذا لم يكن من الممكن تفسير الأزمة الراهنة ابتداء من أزمة النظام النقدي الدولي، ما هو اذن السبيل الى فهم طبيعة هذه الأزمة؟

ثالثاً: **لا سبيل الى فهم الأزمة الراهنة الا بالنظر الى التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي:**

اذا كانت سوق النقود ـ منظوراً اليها كرأس مال مالي وليس كمجرد وسيط في التبادل ـ لا يكفي كمجال لتفسير الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي رغم كونه بؤرة ساخنة للصراع بين رؤوس الأموال النقدية في محاولاتها لتحسين أوضاعها أثناء فترة الأزمة، فان فهم الأزمة الراهنة لا يمكن أن يكون الا اذا نظرنا الى التغييرات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الرأسمالي الدولي في المرحلة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الستينات. وهي تغييرات أدت الى هزائم لحقت برأس المال الدولي في مجموعه وتعديل في تركيبه من حيث الوزن النسبي لعناصره القومية المتصارعة فيما بينها (الأمريكية، اليابانية، الأوربية وخاصة في ألمانيا الغربية) مما يهدد في النهاية هيمنة رأس المال الأمريكي. على نحو يمكن معه القول بأن الأزمة الراهنة. وان كانت أزمة للاقتصاد الرأسمالي الدولي في مجموعه، فانها تبرز في المقام الأول كأزمة لهيمنة رأس المال الأمريكي في المدى الطويل. لنرى الاتجاهات التي يلزم أن نتتبع فيها التغييرات الهيكلية بحثاً عن تفسير للأزمة.

ــ **الاتجاه الأول**: يوجد في تطورات حركة رأس المال الدولي وأجزائه القومية منذ الحرب العالمية الثانية: انتهت هذه الحرب ـ كشكل للصراع الساخن بين رؤوس الأموال ـ بتحطيم الجزء الأكبر من رأس المال الألماني والياباني،

وباضعاف كبير لرأس المال في أوربا الغربية. وهو ما يعني اضعاف للبرجوازية في مجتمعات أوربا الغربية. خاصة اذا ما تذكرنا قيادة المنظمات العمالية، السياسية والنقابية، لحركة المقاومة ضد النازية والفاشية وخيانة بعض البرجوازية على الصعيد القومي (كما تم في فرنسا) بخضوعها الواضح لرأس المال النازي. وكانت النتيجة أن تنتهي الحرب والقوى الاجتماعية الأوربية التي تصارع من أجل الانتقال للاشتراكية تسود المسرح السياسي، وكان رد فعل رأس المال الأمريكي الذي خرج من الحرب دون ما تحطيم. بل على العكس، كانت الحرب هي مناسبته ليسود الاقتصاد الرأسمالي الدولي وتعلن مرحلة هيمنة رأس المال الأمريكي، تسانده في ذلك انتاجية مرتفعة للقوة العاملة الأمريكية تعطى لرأس المال الأمريكي قدرة كاسحة على المنافسة في السوق الدولي. وتمثل رد فعل رأس المال الأمريكي هذا في عمل مضاد للحيلولة دون الطبقات العاملة في أوربا واليابان ومحاولة بناء شروط الانتقال للاشتراكية، وتمثل ذلك في حركة لرأس المال الأمريكي في اتجاهين:

* مشروع مارشال، لاعادة بناء رأس المال في أوربا بصفة عامة. هذا الفعل يوجه في المقام الأول لوقف المد الثوري للطبقات العاملة في فرنسا وايطاليا ويكون كذلك مناسبة للسيطرة على رأس المال في كل من هذين المجتمعين. هذه السيطرة يسعى رأس المال، وخاصة الفرنسي، الى رفضها في فترة تالية، الفترة الديجولية لرأس المال الفرنسي. وانما الى حين.

* اعادة بناء رأس المال في ألمانيا الغربية واليابان بصفة خاصة في مجتمعين يتميزان: أولاً، بالضعف النسبي للتنظيم النقابي والسياسي للطبقات العاملة ومن ثم ارباحية أكبر لرأس المال الأمريكي والياباني والألماني وقدرة أكبر على التوسع. ويتميزان ثانياً بأنهما يحصران، في فترة الحرب الباردة وسياسة الردع الأمريكية، المجتمعات التي تتم فيها محاولات بناء شروط الانتقال للاشتراكية، ألمانيا الغربية من جهة الغرب واليابان من جهة الشرق.

ولكن فعل رأس المال الأمريكي في فترة تأكدت فيها هيمنته ينتهي به في نهاية المرحلة محل الدراسة الى تعريض هذه الهيمنة نفسها للخطر، اذ يتطور رأس المال الياباني والأوربي (وخاصة في ألمانيا الغربية) على أساس معدلات أعلى للربح ومن ثم قدرة أكبر على تركيم رأس المال وزيادة انتاجية العمل بمعدلات أسرع من معدلات زيادتها في الاقتصاد الأمريكي. وهو ما يعني قدرة أكبر على منافسة رأس المال الأمريكي في السوق الدولية وحتى في داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى اضعاف مركز الصادرات الأمريكية في مواجهة الصادرات اليابانية والألمانية، خاصة في سوق دولية يصاب فيها رأس المال في مجموعه بهزائم تتمثل في تخلص بعض أجزاء المجتمعات المتخلفة من سيطرة رأس المال. هذا التنافس بين الأجزاء القومية لرأس المال الدولي يتم من خلاله تغيير في الصناعات الرائدة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ويكون الاتجاه نحو الانتقال من الصناعات المعدنية وصناعة السلع الاستهلاكية المعمرة، وخاصة صناعة السيارات، الى الصناعات البتروكيماوية، والصناعات الالكترونية، وعلى الأخص هذه الأخيرة. (وهو ما يسمح - أمام محاولات رأس المال المحلي في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي لاعادة النظر في تقسيم الفائض الذي ينتجه المنتجون المباشرون بين أجزاء رأس المال الدولي - بتغيير في شكل تقسيم العمل الدولي الرأسمالي على نحو تبنى معه بعض الصناعات الاستهلاكية والانتاجية في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي). هذا الانتقال الى صناعة رائدة جديدة يتضمن تغييراً في دورة رأس المال الثابت وسرعة احلاله، مع ما يتضمنه ذلك من صعوبات في التكيف واعادة الترتيب وفقاً للأوضاع الهيكلية الجديدة.

ـ **الاتجاه الثاني**: نجده في محاولة رأس المال الأمريكي الاستفادة من وضع هيمنته غداة الحرب العالمية الثانية، وهو وضع جعل من الدولار سيداً للعملات في السوق الرأسمالية الدولية وأكسبه ثقة مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق الكثير من مصالحها الاقتصادية على الصعيد الدولي. ففي أوربا مثلاً، قام

رأس المال الأمريكي بمحاولة تحقيق سيطرته على الاقتصاديات الأوربية عن طريق الاستثمار وشراء المشروعات القائمة فعلاً في أوربا في مقابل وعود بالدفع بالدولار واعطاء الدائنين شهادات بهذه الوعود.

وهو ما أدى الى تراكم ما يسمى **بالدولارات الأوربية**، ويعني تراكم التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الخارج. محاولات رأس المال الأمريكي كان من الممكن أن تستمر في صالحه طالما أن تطور رؤوس الأموال الأوربية لم يصل الى مستوى يسمح لها بالتنافس مع رأس المال الأمريكي في السوق الدولية، وطالما أن تصرفات الولايات المتحدة على الصعيد العالمي لم تتعدى حد اهتزاز الثقة بالدولار وضعف رغبة الأفراد والبنوك والمشروعات في الاحتفاظ به كعملة العملات. بمجرد أن يتم ذلك يشتد الصراع بين رأس المال الأمريكي ورؤوس الأموال الأوربية واليابانية، صراع يزيد من حدته مقاومة الطبقات العاملة في مجتمعات مثل فرنسا وايطاليا لسيطرة رأس المال الأمريكي، وكذلك مقاومة رأس المال الفرنسي، في فترته الديجولية، لهذه السيطرة.

ـ **الاتجاه الثالث** : نجده في مجال هو في الواقع امتداد لمجال الاتجاه الثاني. اذ يحاول رأس المال الأمريكي أن يتخطى بالدور الذي يلعبه في أوربا حدود القارة الأوربية، خاصة في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي التي كانت تمثل المستعمرات وأشباه المستعمرات لرأس المال الأمريكي في أمريكا اللاتينية، وخاصة تلك التي كانت خاضعة لرؤوس الأموال الأوربية بعد ضعفها أثناء الحرب العالمية الثانية. ويتبلور دور رأس المال الأمريكي أكثر ما يكون في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي التي تسعى الى التحرر الوطني وتحاول بناء شروط الانتقال للاشتراكية. ويسعى رأس المال الأمريكي اما الى القضاء جسمانياً على هذه المحاولات خاصة في الأجزاء من المجتمع العالمي التي تمثل بؤرات للحضارة الانسانية تعطي للمنتجين المباشرين قدرة خارقة على المقاومة (وهنا لا يتردد رأس المال الأمريكي في استخدام أية الوسائل، من حروب

الابادة المحلية، الى المجازر الجماعية، كما حدث ـ ويحدث ـ في كوريا، في فيتنام، في العالم العربي حول فلسطين، وفي أندونيسيا وشيلي). أو يسعى الى احتواء هذه المحاولات عن طريق تحويل أوضاع بعض الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي الى وضع الاستعمار الجديد (شكل نيو ـ امبريالي) يتحقق عن طريق مهادنة رأس المال المحلي في المجتمع المتخلف (بعد عجز هذا الأخير تاريخياً عن المساهمة في حل القضية الوطنية وظهور المنتجين المباشرين كبديل مباشر يملك حل القضية الوطنية من خلال ارساء أسس الانتقال للاشتراكية) مع رأس المال الدولي وتقابل الاثنين على كبت قوى المنتجين المباشرين والحيلولة دون كل تنظيم نقابي أو سياسي لهم. مؤدى ذلك أن تتضمن هيمنة رأس المال الأمريكي على الصعيد الدولي أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور رجل البوليس على الصعيد العالمي لمصلحة رأس المال الدولي في مجموعه، وذلك في مواجهة حركات التحرر الوطني ومحاولات بناء أسس الانتقال للاشتراكية وفي مواجهة طبقات المنتجين المباشرين في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي (ويذكر كاتب هذه الصفحات وزير مالية نيكسون، عندما كان يحاول تبرير الاجراءات التي أتخذت لحماية الدولار ورأس المال الأمريكي في ١٥ أغسطس ١٩٧١، حين قال أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور رجل البوليس لمصلحة كل الدول الرأسمالية وقد حان الوقت لكي تساهم الدول الرأسمالية الأخرى في نفقات القيام بهذا الدور). القيام بهذا الدور يستلزم الكثير من الانفاق: على بناء القوى العسكرية الأمريكية في الخارج، على قواعد التوسع أو ضمان السيطرة الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم كالانفاق على الوجود الصهيوني في الشرق العربي). على تمكين أنظمة تابعة عسكرية وغير عسكرية من السيطرة على المنتجين المباشرين في الأجزاء المختلفة من العالم الرأسمالي المتخلف، على تمويل الحروب المحلية ضد حركات التحرير ومحاولات بناء شروط الانتقال للاشتراكية (كحروب كوريا وفيتنام ومساهمة حلف الاطلنطي في حرب البرتغال

الاستعمارية في أفريقيا في غينيا بساو، في موزمبيق وأنجولا)، على التصفية الجسمانية لقوى المنتجين المباشرين عندما يصبح تنظيمها خطراً يهدد مصالح رأس المال الدولي عن طريق الانقلابات والمجازر الجماعية (كما حدث في أندونيسيا وشيلي). كل هذا كان يتم مع الاعتقاد بأن قدرة الاقتصاد الأمريكي غير محدودة تمكن رأس المال الأمريكي من أن يفعل ما يشاء على الصعيد العالمي.

نتج عن كل ذلك زيادة التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة الخارج، زيادة صاحبت النقص في القدرة التنافسية لرأس المال الأمريكي في مواجهة رؤوس الأموال الأخرى وخاصة اليابانية والألمانية الغربية. وتبين لقادة رأس المال الأمريكي أن لقدرات الاقتصاد الأمريكي حدوداً، ولكنهم لا يتبينون ذلك الا من خلال أكبر هزيمة تلحق برأس المال الأمريكي في تاريخه ـ هزيمته على أيدي المنتجين المباشرين في أرض فيتنام. وهم لا يتبينون ذلك من خلال تلك الهزيمة الا وهم واجدون أنفسهم في تناقض مرير: إما الانطواء في سبيل اعادة النظر في الموقف داخل الاقتصاد الأمريكي واتخاذ الاجراءات التي تقلل من التزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج وتمكن رأس المال الأمريكي من اعادة اكتساب قدرته على التنافس مع رؤوس الأموال الأخرى في السوق الدولية، وهنا يعني الانطواء افساح مجالات أخرى لحركات التحرر وبناء شروط الانتقال للاشتراكية مما يعني انحسار سيطرة المال الدولي في مجموعه. واما الاستمرار في نفس السياسة لخنق حركات التحرر من سيطرة رأس المال الدولي، وهو ما يعني اضعاف القدرة التنافسية لرأس المال الأمريكي في مواجهة رؤوس الأموال الأخرى وخاصة اليابانية والألمانية.

ـ كل ذلك يتم، وهنا نجد الاتجاه الرابع للبحث عن تفسير الأزمة الراهنة في ظل زيادة معدل تمركز رأس المال في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، بما في ذلك قطاع رأس المال المصرفي والمالي. وهو ما يعني أرضية مواتية للاتجاه التضخمي. اذ مع الاحتكار تخلق امكانية السيطرة على الأسواق والتحكم في

الأثمان. وتتحول هذه الامكانيات الى حقيقة واقعة أمام ازدياد القوة التنظيمية، نقابياً وسياسياً، للطبقة العاملة في داخل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وعندما يتم توسع رأس المال على الصعيد العالمي لتغطي كل ما يمكن فتحه من أراضي. وتشتد الحاجة، حاجة رأس المال الاحتكاري، الى استخدام سلاح الاتجاه التضخمي في الأثمان مع ازدياد حدة صراع المنتجين المباشرين في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي في سبيل التخلص من سيطرة رأس المال. وبهذا يصبح التضخم سلاح رأس المال الاحتكاري (الذي يتمكن من استخدامه على نطاق واسع مع سيطرة الشكل الاحتكاري على رأس المال المصرفي، خالق النقود) في الحفاظ على، أو حتى في زيادة، معدل الربح في مواجهة الطبقة العاملة المنظمة في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي وفي مواجهة المنتجين المباشرين في سعيهم سياسياً وحتى عن طريق الكفاح المسلح للخلاص من سيطرة رأس المال في مجموعه. ومن ثم لا يكون من قبيل الصدفة أن يبدأ الاتجاه التضخمي للأثمان كاتجاه عام يسود الحياة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالي الدولي مع بداية القرن الحالي (اللحظة التاريخية لتبلور الشكل الاحتكاري كشكل سائد وتبلور التنظيم النقابي والسياسي للطبقات العاملة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة)، وأن يتزايد معدل التضخم ابتداء من بعد الحرب العالمية الثانية مع اشتداد الصراع في المستعمرات وذلك حتى ١٩٦٥ (بدء التدخل الأمريكي المباشر في حرب فيتنام) وأن يأخذ معدل التضخم ابعاداً جنونية ابتداء من هذا التاريخ وعلى الأخص في سبعينات القرن الحالي.

ويؤكد من هذا الاتجاه التضخمي المرتبط بازدياد سيطرة الشكل الاحتكاري لرأس المال عاملان شهدتهما المرحلة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى نهاية الستينات:

* العامل الأول يتمثل في مد سيطرة رأس المال على القطاعات الانتاجية التي لم تكن حتى الحرب العالمية الثانية قد شهدت في داخلها تحولاً

رأسمالياً كبيراً. مثال ذلك الزراعة الفرنسية التي كانت ما تزال تعرف زراعة الفلاحين كمثل غالب للانتاج الزراعي، وقد أدى توسع رأس المال الى بسط سيطرته على هذا القطاع مسيطراً بذلك ليس فقط على سوق السلع الصناعية وانما كذلك على سوق السلع الزراعية ومزيلاً في نفس الوقت للملكية العقارية في الريف كقوة اجتماعية كانت تحد من سيطرة رأس المال. سيطرة رأس المال على سوق السلع الزراعية كذلك تمكنه من فرض الاتجاه الاحتكاري على الاقتصاد بأكمله. في نفس الاتجاه نرى سيطرة رأس المال الاحتكاري على النشاط التجاري. وأزمة رأس المال التجاري الصغير والمتوسط (صغار ومتوسطي التجار) في فرنسا في منتصف السبعينات الناتجة عن توسع رأس المال التجاري الاحتكاري مثال حي تمكننا دراسته من فهم هذا الاتجاه.

* العامل الثاني يتمثل في انتفاخ قطاع الخدمات انتفاخاً غير صحي (من وجهة النظر الاجتماعية ـ وانما يعده رأس المال صحياً، اذ يمكن من رفع نفقة الانتاج (خذ الانفاق على الاعلان وتشكيل أذواق المستهلكين مثلاً على ذلك) وتأكيد الاتجاه التضخمي.

الاتجاه التضخمي اذن محفور في الشكل الاحتكاري لرأس المال أي في الشكل الخاص لعلاقات الانتاج الرأسمالية في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وكلنا يعرف أن التضخم هو سبيل اعادة توزيع الدخول لمصلحة الربح، لمصلحة رأس المال (أي الاغنياء في المجتمع) على حساب الأجور، دخول الطبقات العاملة، والدخول المحدودة بصفة عامة. وعليه يزود التضخم رأس المال بأحد الأسلحة التي يحيد بها صراع الطبقة العاملة والمنتجين المباشرين بصفة عامة في سبيل الاحتفاظ بنصيبهم في الدخل القومي دون تدهور أو زيادة هذا النصيب.

ـ الاتجاه الخامس الذي نبحث فيه عن تفسير للأزمة الراهنة نجده في عنصر

ذاتي، يتمثل في عدم قدرة النظرية الاقتصادية الرسمية، النظرية الكينزية على فهم واقع الاقتصاد الرأسمالي الدولي فهماً علمياً، ومن ثم عجز أدوات السياسة الاقتصادية التي تزود بها الدولة الرأسمالية عن أن تكون فعالة في مواجهة الأزمة بمظهريها المتناقضين: التضخم في ثنايا الركود. وقد أصبح من الواضح للجميع قدرة الاحتكارات على التغاضي عن الاسلحة التي تستخدمها الدولة الرأسمالية (المتمثلة في التغيير في أسعار الفائدة أو في السياسة الضريبية أو في السياسة الانفاقية للدولة) أو على تفادي آثار مثل هذه الاسلحة دون كبير عناء من جانب الاحتكارات. ومن هنا وجدت الدولة الرأسمالية، في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي، نفسها في موقف أقرب الى الضياع: بين وحشية صراع المصالح الاحتكارية صراعاً يجعل من الصعب على الدولة الحفاظ على التوازن السياسي للمجتمع، وهو التوازن الذي يضمن استمرار سيطرة رأس المال على الطبقات العاملة، وبين عجز الأدوات التي توجد في يد الدولة للحيلولة دون الأزمة وخلخلة الأساس الاقتصادي لهذا التوازن، خاصة في وقت يزداد فيه، بازدياد حدة تمركز رأس المال، استقطاب المنتجين المباشرين في جبهات سياسية يتسع عرضها. (أيكون من قبيل المصادفة في موقف كهذا أن تتجه غالبية حكومات المجتمعات الرأسمالية في الفترة الأخيرة الى أن تكون بصراحة حكومات أغلبية هزيلة أو أقلية؟ وتكفي نظرة الى نتائج الانتخابات في انجلترا وفي فرنسا ونتائج انتخابات البرلمان الأمريكي أخيراً وحتى في بلدان شمال أوربا للكشف عن هذا الاتجاه، ناهيك عن أزمة الأنظمة السياسية في هذه البلدان واستفحال دور قوى اليمين الفاشي.

في كل هذه الاتجاهات نلحظ اشتداد الصراع، بين المنتجين المباشرين ورأس المال مسجلين في المرحلة التي ندرسها العديد من الانتصارات التي تمثل هزائم لرأس المال الدولي في مجموعه. والصراع داخل رأس المال، بين رؤوس الأموال القومية في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي في وضع تهتز فيه

لرأس المال الأمريكي هيمنته على الصعيد الدولي. ويتبلور كل هذا في أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي بصفة عامة وأزمة هيمنة رأس المال الأمريكي بصفة خاصة. **ويحاول رأس المال الأميريكي الخروج من الأزمة** بمحاولة فرض التعديلات واعادة الترتيب التي تمكنه من استعادة هيمنته، مستخدماً في ذلك أسلحة عديدة، ترتكز في النهاية على أن الولايات المتحدة ما زالت تمثل القوة الاقتصادية الأكبر. أهم هذه الأسلحة:

* سياسة «لوي الذراع» التي يستخدمها مع رؤوس الأموال الأوربية واليابانية عند اعادة النظر في مجال الصراع المصرفي والنقدي، بفرض تخفيض الدولار والامتناع عن تحويله الى ذهب دون أن تتمكن الدول الرأسمالية الأخرى من اتخاذ اجراءات مشابهة. وذلك على أمل أن يتحسن موقف أمريكا التنافسي في السوق الرأسمالية الدولية.

* استخدام رأس المال الأمريكي لسلاح الطاقة: في صراعه مع رأس المال الأوربي ورأس المال الياباني، وفي محاولته القضاء على منافسة رؤوس الأموال هذه في الأسواق الداخلية والدولية، باعتباره سيد الموقف بالنسبة للطاقة بصفة عامة والبترول بصفة خاصة (سيد الموقف بحجم انتاج البترول الأمريكي في الانتاج العالمي وبسيطرة رأس المال الأمريكي في داخل رأس المال البترولي الدولي بالنسبة لانتاج البترول في الشرق الأوسط[1] وفي فنزويلا). يحاول رأس المال الأمريكي أن يجبر رؤوس الأموال هذه على الخضوع، وذلك برفع أثمان البترول رفعاً يصيب هذه البلدان التي تستورد أما كل الطاقة (كاليابان) أو الجزء الأعظم من الطاقة التي تستخدمها (كبلدان أوربا الغربية)، الأمر الذي

(١) وتتأكد سيطرة رأس المال الأمريكي على بترول المشرق العربي بعد حرب الخليج في أوائل عام ١٩٩١، وعلى بترول وسط افريقيا وشمالها في النصف الثاني من التسعينات.

يؤدي الى زيادة نفقة الانتاج في هذه البلدان (على أساس أن الطاقة تمثل عنصراً أساسياً في انتاج كل السلع تقريباً). وتعجز هذه البلدان عن مزاحمة السلع الأمريكية في وقت تقل فيه الانتاجية النسبية للعمل في أمريكا عن انتاجيته في اقتصاديات ألمانيا الغربية واليابان. ويتوافق ذلك مع مصالح الدول في البلدان المنتجة للبترول. فترتفع أثمان البترول في مسيرة يأخذ فيها رأس المال الأمريكي دور المايسترو، قائد الفرقة. ولا يكون للقائد اعتراض الا على أن تقوم الدول المنتجة للبترول بأخذ المبادرة في رفع الأثمان، الأمر الذي يعني لها قدراً من الاستقلال في اتخاذ القرار. ولكن لكل سلاح حدود. أنه ولو أدى استخدامه الى إجبار رأس المال الأوربي والياباني على التنازل أمام رأس المال الأمريكي (وتحقيق ذلك يتوقف على قدرتهما على المقاومة) فانه يجعل من دفع أجزاء كبيرة من العالم الرأسمالي المتقدم والمتخلف الى أعماق الأزمة، والتي هي أزمة للنظام بأكمله. الأمر الذي يدفع برأس المال الأمريكي الى فرملة الاتجاه الصعودي في أثمان البترول. وتأتمر بعض الدول في البلدان المنتجة للبترول وتسعى الى الفرملة أو حتى تخفيض أثمان البترول (السعودية وايران قبل الثورة على نظام الشاه، مثلاً). ويتأفف البعض الآخر من دول البلدان المنتجة للبترول. اذ ما دمنا نتقاسم الفائض على صعيد الاقتصاد الرأسمالي الدولي فعلام نجبر على فرملة أثمان البترول وأثمان السلع التي نستوردها من الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي في ارتفاع مستمر؟ (موقف الجزائر مثلاً). وهذا الاستخدام لسلاح الطاقة بواسطة رأس المال الأمريكي هو الذي يفسر المواقف المتناقضة للدول الرأسمالية المتقدمة ازاء المشكلة: أمريكا تسعى الى «الحوار» بين الدول الرأسمالية المتقدمة المستهلكة للطاقة. وذلك لكي يمكن تصفية الحساب بين

رؤوس الأموال القومية على نحو يضمن لرأس المال الأمريكي استبقاء هيمنته. أما فرنسا فتسعى الى لقاء بين الدول المستهلكة للبترول، بما فيها الدول المستهلكة في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي، وبين الدول المنتجة للبترول وخاصة تلك التي تنتمي الأجزاء المتخلفة من هذا العالم. وبهذا تأمل فرنسا في تحقيق لقاء مباشر بين الدول الأوربية المستهلكة والدول المتخلفة المنتجة دون وساطة رأس المال البترولي الدولي الذي يسيطر عليه رأس المال الأمريكي. كما أنها بذلك تثير التناقض بين الدول المنتجة للبترول والدول المتخلفة المستهلكة له لكي تضمن ضغطاً من جانب الدول الأخيرة على الدول المنتجة للبترول.

* هناك كذلك محاولات رأس المال الأمريكي، وغير الأمريكي التي تتم في اتجاهات عديدة وتهدف الى أن تتحمل قوى اجتماعية أخرى ثمن الخروج من الأزمة. ولكن ذلك يعني استمرار الصراع ويحمل في طياته خطر القاء النظام في مجموعه في هوة قد تؤدي به، الأمر الذي قد يدفع برأس المال الدولي في مجموعه الى تفضيل البحث عن مجالات أخرى.

- هناك ثانياً الطبقات العاملة في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي، ويمكن أن تدفع ثمن الخروج من الأزمة عن طريق قبول السياسات التي تتضمن تضحيات أكبر من جانبها في شكل زيادة البطالة وتجميد الأجور النقدية رغم الانخفاض المستمر للأجور الحقيقية في ظل الاتجاه التضخمي. ولكن درجة تنظيم الطبقات العاملة نقابياً واصرارها وهي بين نارين، نار التضخم ونار البطالة، يشيران الى أن الطبقات العاملة تقاوم هذا السبيل وتصر على رفضه. والمتتبع للحياة الاجتماعية في أوربا في السنوات الأخيرة يستطيع أن يلاحظ بدون عناء كيف أن الاضرابات أصبحت لا تفارق القطاعات المختلفة للنشاط الاقتصادي. وهي تتعدى وتطول المدة المتوسطة لاستمرارها ويزداد تنظيم الاضرابات التي

تعطي أوجهاً مختلفة للحياة الاجتماعية، كما يزداد عدد الاضرابات الشاملة. وهو ما يعكس اصرار الطبقات العاملة على المقاومة. بل أن الشهور الأخيرة قد شهدت سبيلاً جديداً للمقاومة له دلائل ويتمثل في رفض الطبقة العاملة للخضوع لنظام السوق وهو ما ظهر في ايطاليا عندما بدأ المستهلكون في الاستفادة بالخدمات مع رفض دفع الأثمان بعد رفعها والاصرار على دفع الأثمان القديمة. وفي بداية خريف ١٩٧٤ رفض ٥٥٪ من مالكي السيارات دفع الزيادة في الضريبة على السيارات. ودلالة ذلك أن الاضراب يعد سبيلاً تلجأ اليه الطبقة العاملة لتحسين أوضاعها أو للحيلولة دون تدهورها في ظل شروط السوق. فالاضراب يعني القبول الضمني لنظام السوق. أما السبيل الجديد فيعني الرفض الصريح لنظام السوق وابراز ضرورة البحث عن تنظيم اجتماعي بديل. الظاهر اذن أن الطبقات العاملة في الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي تصر على مقاومة محاولة رأس المال تحميلها نفقة الخروج من الأزمة. وهو ما يجعلنا نعتقد بأن هذا الطريق ضيق لدرجة لا يسهل معها على رأس المال اتخاذه للخروج من الأزمة ولا يوسع من هذا الطريق الا العودة برأس المال الى الالتجاء الى الأساليب الفاشية في اجبار الطبقة العاملة على تحمل جزء من نفقة الخروج من الأزمة. والسبيل الفاشي يمثل احتمالاً قائماً في مجتمعات أوربا الغربية، وعلى الأخص ايطاليا التي يزداد بشأنها اعلان المسئولين عن السياسة الأمريكية عن خشيتهم من «خطر» سيطرة الطبقة العاملة على السلطة فيها، حتى ولو تحقق هذا «الخطر» عن طريق الانتخابات القائمة. الا أن استمرار الأزمة قد يضعف مقاومة الطبقات العاملة مع استمرار تسويء أحوالها بسبب البطالة والتضخم في الوقت الذي تضعف فيه أحزاب رأس المال وتقل مقدرتها على ادارة الأزمة الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدي الى أزمة النظام السياسي وتزايد قوى اليمين الفاشي وبحث رؤوس الاموال القومية عن التكتل الاقتصادي الاقليمي لرأس المال الدولي، كما في حالة الاتحاد الاوربي وتكتل الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك، ومع كل امريكا اللاتينية احتمالاً.

ـ هناك ثالثاً القطاعات من النشاط الاقتصادي في داخل الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي التي كانت تتمتع بدرجة أقل من التطور الرأسمالي: كالزراعة والنشاطات الحرفية والخدمات التي تؤدي عن طريق وحدات عائلية أو وحدات صغيرة أو متوسطة الحجم. وقد كان رأس المال يجد أثناء الأزمات في هذه القطاعات منافذ جديدة لاستثمارات تؤدي الى تحويل هذه النشاطات عن طريق سيطرة الوحدات الانتاجية الرأسمالية. ويمكن القول أن التوسع الذي عرفه الاقتصاد الرأسمالي في المرحلة التي بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية الى يومنا هذا قد غطى كل هذه القطاعات وأصبحت السيطرة المباشرة لرأس المال تكاد تشمل كافة قطاعات النشاط الاقتصادي[١] وهو ما يعني أن هذا السبيل للخروج من الأزمة (الذي كان يتم على حساب الفئات الاجتماعية الموجودة قبل تغلغل رأس المال في تلك القطاعات) يكاد يصبح غير موجود. اللهم إلا إذا حاول رأس المال الحد من الأزمة عن طريق الاستثمار في اليكترونيزية قطاع الخدمات على حساب القوة العاملة فيه. وهو ما تم بالفعل في العقود الاخيرة

(١) يلاحظ في هذا الشأن أن سيطرة رأس المال على الوحدات الانتاجية في الزراعة التي لم يسيطر عليها بعد أصعب من سيطرته على التجارة (القطاعي والنصف جملة) اذا ما أخذنا فرنسا كمثل. وذلك للعوامل الآتية:
المقاومة من جانب الوحدات الانتاجية الفلاحية، هذه المقاومة ترد الى:
ـ ارتباط الفلاحين بالأرض.
ـ صعوبات الحياة في المدينة التي تصادف من تجرد من الفلاحين من الأرض وتحول الى عامل أجير في المدينة.
ـ وجود عوامل اجتماعية وثقافية اقليمية نتيجة الوجود التاريخي لقوميات وأقليات (يلاحظ أن حركة الفلاحين أقوى ما تكون في هذه المناطق).
ـ القوة السياسية للتنظيمات الفلاحية.
ويستفيد رأس المال الصناعي في علاقته بالفلاحين من اللعب عن التناقض بين العمال (العاملين في مصانع الألبان مثلاً) (الذين يقومون بتسليم اللبن للمصنع): عندما يطالب العمال بزيادة الأجور يجادل أصحاب المصانع بعدم امكانية ذلك لأن ثمن اللبن مرتفع واذا =

من القرن العشرين.

ـ هناك رابعاً قوى المنتجين المباشرين في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي. هنا يمكن القول أن رأس المال دولي يستطيع أن يجعلها تتحمل العبء الأكبر لخروجه من الأزمة، وذلك من سبل متعددة:

* هناك أولاً سبيل تحميلها لجزء من نفقة الخروج من الأزمة عن طريق الارتفاع المستمر لأثمان السلع التي تستورد من الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي. هذا الجزء من النفقة لن يكون هيناً اذا تذكرنا اعتماد الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي على الأجزاء المتقدمة منه ليس فقط فيما يتعلق بالسلع الانتاجية الأساسية والنصف مصنوعة وانما كذلك، وفي كثير من الأحيان، بالنسبة للمواد الغذائية التي عادة ما يضحي بانتاجها محلياً في سبيل انتاج مادة أولية زراعية تصدر كمدخل في صناعات الأجزاء المتقدمة من العالم الرأسمالي.

* هناك ثانياً عدم استفادة المنتجين المباشرين في الأجزاء المتخلفة من الارتفاع في أثمان المواد الأولية في السوق الدولية. اذ يوجد عادة بين

=طالب الفلاحين برفع ثمن اللبن جادل أصحاب الأعمال بالقول بأن ذلك غير ممكن نظراً لارتفاع أجور العمال، الأمر الذي يؤدي في النهاية الى رفع ثمن اللبن على المستهلك وعدم تسويق كل اللبن. فاذا لم يستطيعوا التسويق لن يكون من الممكن شراء كل ما يقدمه الفلاحون من لبن. ووجود تنظيمات للعمال والفلاحين يمكن هؤلاء من تفادي مثل هذا اللعب على المتناقضات. وقد توصلت مثل هذه التنظيمات الى حلول تقوم على تحالف العمال والفلاحين في واقع الحياة الفرنسية: اعتبرت نقابة الفلاحين أعضائها من قبيل من يطالبون بثمن قوة عملهم (أي فلاحين/ عمال). وانضمت الى العمال للمطالبة برفع ثمن اللتر من اللبن بنسبة تساوي النسبة التي يطالب بها العمال زيادة أجورهم. ويتم تجميع اللبن بعمل مشترك من الفلاحين والعمال، يقومون بتسليمه للمصانع حتى في حالة الاضراب. ويقوم العمال بالاضراب حتى تستجاب المطالب المشتركة.

هؤلاء المنتجين والسوق الدولية رأس المال المحلي (في شكله الخاص أو في شكل رأس مال الدولة). يضاف الى ذلك أن المستفيد الأول من هذا الارتفاع في الأثمان هو رأس المال الدولي باعتباره يسيطر على عمليات التحويل الأولى لهذه المواد الأولية وعمليات نقلها وتوزيعها في السوق العالمية. ونظرة الى السوق الدولية للمواد الأولية في سنة ١٩٧٤ تبين من الذي استفاد من ارتفاع أثمان السكر والنحاس. . . وغيرها من المواد الأولية: المنتجون المباشرون في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي أم الاحتكارات الدولية؟

* هناك ثالثاً سبيل تحميل المنتجين المباشرين في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي لنفقة الخروج من الأزمة جزئياً وعن طريق تحميل الجزء من القوة العاملة الآتية من هذه الأجزاء المتخلفة والتي تعمل في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة (مثال القوة العاملة العربية من شمال أفريقيا التي تعمل في اقتصاديات أوربا الغربية). هؤلاء يتحملون جزءاً من نفقة الخروج من الأزمة (في صورة البطالة وانخفاض الأجور) باعتبار أنهم أول من يسرحون أي أول من يفصلون من أعمالهم. (وتشير الأرقام الرسمية على سبيل المثال أن البطالة قد زادت في ألمانيا الغربية في خلال شهر نوفمبر ١٩٧٤ بنسبة ١٨٪ من عدد العاطلين: وأن هذه الزيادة في البطالة قد مست أساساً العمال الأجانب).

* هناك رابعاً سبيل تحميل المنتجين المباشرين في المجتمعات المتخلفة لجزء من نفقة الخروج من الأزمة عن طريق الصناعات التي توجد في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي وتكون مشابهة لصناعات توجد في الأجزاء المتقدمة من هذا العالم. مثال ذلك وحدات انتاج الحديد والصلب ووحدات الصناعات البتروكيماوية. في هذه الوحدات عادة

ما تكون نفقة الانتاج أكثر ارتفاعاً منها في الوحدات المشابهة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. في أثناء توسع السوق الدولية في حالات الزيادة المستمرة في الطلب، يكون الثمن من الارتفاع بحيث يسمح لكل الوحدات المنتجة، بما فيها تلك الوحدات الموجودة في المجتمعات المتخلفة، بتحقيق قدر من الربح (يكون أعلى بطبيعة الحال بالنسبة للوحدات الموجودة في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، حيث نقة الانتاج أقل). ولكن عندما تفرض الأزمة نفسها وتنكمش السوق في مرحلة تالية، تتم التضحية أولاً بالوحدات الموجودة في المجتمعات المتخلفة باعتبارها وحدات تنتج بنفقات مرتفعة نسبياً. وتجد هذه الوحدات نفسها في مركز صعب تضطر معه الجماعة الى تحملها الى أن يتقرر مصيرها. وعلى هذا النحو يكون رأس المال الاحتكاري في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم قد خلق لنفسه في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي مقدمة تتلقى الصدمات في أثناء الأزمات وتعفيه هو، ولو الى حين، من تحمل تبعة هذه الصدمات.

* هناك أخيراً سبيل تحميل قوى المنتجين المباشرين لجزء من نفقة الخروج من الأزمة في بعض المجتمعات المتخلفة التي لا تنتج الطاقة وخاصة البترول. اذ تعاني هذه المجتمعات من ارتفاع ثمن البترول وما يؤدي اليه من زيادة في اضطراب موازين مدفوعاتها عن طريق رفع أثمان الواردات من جانب ورفع نفقة الانتاج في النشاطات المصدرة والاقلال من قدرتها على التصدير من جانب آخر.

من هذا نتبين أن سبيل تحميل المنتجين المباشرين في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي لنفقة الخروج من الأزمة لا يمثل فقط أكبر السبل انفتاحاً، خاصة اذا ما رغب رأس المال المحلي ورحب بهذا الانفتاح (ولك أن تعجب ازاء ذلك أمام القول بأن الانفتاح الاقتصادي هو السبيل لحل مشكلات جماهير

العاملين!!) وانما هو كذلك سبيل أساسي أمام رأس المال الدولي، وأساسي بمعنى أن تخلي رأس المال الدولي عنه يعني رضاءه بالاتجاه نحو الاختناق الأمر الذي قد يدفع رأس المال الدولي بصفة عامة ورأس المال الأمريكي بصفة خاصة الى عدم ادخار أي سبيل للقضاء على أية مقاومة في الأجزاء المتخلفة من العالم الرأسمالي، وعدم التورع عن استخدام كل الاسلحة من التدخل العسكري المباشر الى التغيير العنيف للأوضاع في بعض هذه الأجزاء. وعليه لا تكون النغمة السائدة الان في صحافة رأس المال، وخاصة الأمريكية منها، بالتهديد بالتدخل العسكري واتباع كل الوسائل في سبيل حماية مصالح رأس المال، وهو لحن يتفق مع حقيقة الأزمة التي يعيشها رأس المال الدولي في مجموعه والتي تبرز هيمنة رأس المال الأمريكي على الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ويكون من الطبيعي أن تعنون جريدة لوموند الديبلوماسي - لسان حال رأس المال الفرنسي الذكي - الدوسيه الذي قدمته عن الأزمة في شهر نوفمبر ١٩٧٥ بعنوان «الأزمة: الانهيارات الاقتصادية وخطر الحرب[١]».

تلك هي أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي التي بدأت تعبر عن نفسها كأزمة هيكلية في مارس ١٩٦٨ في شكل أزمة نقدية تصيب الدولار، سيد العملات الرأسمالية. وبدأت حدة الأزمة تفرض نفسها في بداية السبعينات مثيرة العديد من التفسيرات. وكان تقديرنا منذ ذلك التاريخ أنها أزمة هيكلية تأتي في اطار الاتجاه الزمني للاقتصاد الرأسمالي الدولي المتمثل في اتجاه التضخم في ثنايا الركود. من الممكن أن يزيد من حدتها الارتفاع الوقتي في الأثمان النقدية للنفط أو يطيل من أمدها أزمة النظام النقدي الدولي. وتستمر الأزمة حتى يومنا هذا. ويستمر ما تفرضه على الاقتصاديات المتخلفة بصفة عامة والاقتصاديات العربية (ومنها الاقتصاد المصري) بصفة خاصة من مشكلات في

(١) وتنشر لوموند في بداية كل عام مجموعة من الوثائق والملفات عن السنة الاقتصادية في العالم.

اطار الاقتصاد الدولي المعاصر.

رابعاً : أهم مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر :

في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن أهم مشكلات الاقتصاد الدولي التي تواجه الاقتصاديات العربية تتمثل في :

(أ) مشكلة أزمة اقتصاد السوق الدولي وسيادة التضخم في ثنايا الركود.

(ب) مسألة الطاقة وأثمان البترول وغيره من المواد الأولية في علاقتها بأثمان المنتجات الصناعية والغذاء والذهب والسلاح.

(جـ) مسألة النظام النقدي الدولي وتفسخ قاعدته، بما يتضمنه من تقلبات لأسعار صرف العملات الرئيسية العملات التابعة.

(د) السوق المالية الدولية والبترودولارات.

(هـ) السياسة الحمائية في مواجهة السلع الصناعية المصدرة للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

(ر) كل هذه تصب في **المشكلة الاساسية مشكلة نظام الأثمان الدولية وطبيعته وحرمانه المتزايد من الاستقرار.**

١ ـ أزمة اقتصاد السوق الدولي وسيادة التضخم في ثنايا الركود : رأينا أن الأزمة بما تحتويه من تضخم هي أزمة هيكلية وليست دورية. ·وأنه يلزم للتعرف على طبيعتها دراسة اتجاهات تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي في الزمن الطويل جداً. خاصة ابتداءً من نهاية القرن التاسع عشر منذ بدء سيطرة الاتجاه الاحتكاري وظهور امكانية التحكم في الأثمان وتحول هذه الامكانية الى ضرورة عندما بدأ اتجاه الربح نحو الانخفاض. هنا تبرز ضرورة اتجاه ارتفاعي في الأثمان يتم عن طريقه الحيلولة بين الربح والانخفاض ويصبح من الضرورة فصل أثمان السلع عن أثمان الذهب، أي هجرة قاعدة الذهب والتحول الى

قاعدة نقدية ورقية.

ـ للسياسات النقدية والمالية (والاقتصادية بصفة عامة) للبلدان الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة دور كبير في زيادة هياج التضخم أو الحد منه:

ـ للسياسات صرف العملات أثرها على معدل التضخم وعلى امكانية مواجهته والحد منه.

ـ بالقدر الذي يكون للأجهزة المصرفية، بتركيبها الحالي، في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، مصلحة في التوسع النقدي خاصة عن طريق النقود المصرفية يكون لها مصلحة في استمرار التضخم.

ـ ويمكن لتفادي آثاره جزئياً أو الحد منها بالتفكير في عدد من الممارسات في داخل كل اقتصاد أو على مستوى التكتلات الاقتصادية الاقليمية الممكنة واللازمة، وعلى الصعيد الدولي:

في داخل كل اقتصاد، أو كل كتلة اقتصادية اقليمية:

ـ باتباع سياسة العزل النسبي نقدياً.

ـ بالحد من سياسة التمويل عن طريق عجز الميزانية.

ـ بترشيد استخدام وسائل المدفوعات مع احتياجات الأداء العينية الحقيقية ولا يمكن ذلك الا بالربط المقدم بين التدفقات العينية والمالية.

ـ اعادة تنظيم التجارة الداخلية.

على الصعيد الدولي:

ـ العمل على استقرار الأثمان الدولية:

● باعادة الترتيب في ميكانزم تحديد أثمان البترول دولياً.

● وربطها بالأثمان الأخرى: أثمان المواد الأولية والغذاء والمنتجات

الصناعية، وغيرها من الآليات المعروفة: اتفاقيات تحديد حدود لتقلبات الثمن وانشاء صناديق خاصة بأهم السلع التي تتبادل دولياً.

- مطالبة الدول الرأسمالية المتقدمة باتباع سياسات نقدية ومالية محدودة الطبيعة التوسعية.

- النظر جدياً في اعادة تنظيم الوضع النقدي الدولي.

هل يمكن أن يتحقق ذلك، أو قدر معتبر منه، مع سيادة مصالح رأس المال الدولي (مع التناقض بين أجزائه القومية) ومصالح الطبقات الحاكمة في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي فيما وراء القدر اللازم للحفاظ على هذه المصالح؟ نشك في ذلك.

٢ - تفسخ النظام النقدي الرأسمالي الدولي وتقلبات أسعار الصرف :

- لا يمكن فصل ذلك عن الأزمة الهيكلية التي تصيب الاقتصاد الرأسمالي الدولي والصراع بين عدد من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بعد أن تغيرت علاقات الانتاجية النسبية بينها دون أن يصحب ذلك اعادة النظر في علاقات عملاتها.

- هل يمكن التفكير، بعد أن أظهرت تجربة النظام النقدي الأوربي امكانية تحقيق استقرار نسبي رغم محدوديته الكبيرة في العلاقات بين العملات الأوربية خلال عام ١٩٧٩، في انشاء أنظمة نقدية اقليمية أخرى ترتبط ارتباطاً حقيقياً بتطوير اقتصاديات اقليمية تتمتع بحد أدنى من الذاتية والاستقلالية الاقتصادية، يكتسب نظامها النقدي الاقليمي استقراره وأهميته الدولية من صلاحيتها الانتاجية وقدرتها على تطوير دورها في تقسيم العمل الدولي؟.

- يفكر البعض في العمل على العودة الى نوع من قاعدة الذهب: قد تتمثل في ارتكاز نظام المدفوعات الدولي على سلة من العملات الرئيسية

والذهب. ما مدى امكانية ذلك؟ مع اعتقادنا بأن السلطات النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والشركات الاحتكارية الدولية لا تميل الى مثل هذا الاتجاه.

ـ وانتظاراً، قد يتمثل بعض الحل فيما سبق الاشارة اليه في شيء من العزل النسبي نقدياً والالتجاء الى اتفاقيات مدفوعات على أساس عملات للحساب أو على أساس المقاصة ولمدد طويلة. وهو حل جزئي لا يضمن قدراً من النجاح الا اذا صاحبته اعادة البناء الاقتصادي داخلياً على نحو يغير من نوع المساهمة الحالية في نمط تقسيم العمل في الاقتصاد الدولي. وهو على كل الأحوال مرفوض من رأس المال الدولي والشركات دولية النشاط الذي تمثله، والاطار المؤسسي الذي خلقه في التسعينات، أي المنظمة العالمية للتجارة.

٣ ـ مسألة الطاقة وأثمان النفط :

ـ التساؤل عما اذا كانت هناك أزمة حقيقية للطاقة، بمعنى عدم كفاية الانتاج العالمي في ظل التنظيم الحالي للانتاج لمواجهة الاستهلاك العالمي.

ـ المنهجية السائدة في طرح قضية الطاقة وأثمان النفط، بتفادي أخذها في اطار مجموع الأثمان الدولية، والنظر الى حركتها في فترة قصيرة، ودون طرح أسئلة خاصة بمن يستفيد حقيقياً من ارتفاع أثمان البترول، ودور الشركات البترولية العالمية في ذلك واستفادة حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة من ذلك، وامكانية نقل عبء أثمان البترول من خلال التعامل في السلع التي تستخدم كطاقة في انتاجها ومن يتحمل أخيراً هذا العبء على الصعيد الدولي وعلى الصعيد الداخلي في اطار التركيب الاجتماعي للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة، والاستخدام الايديولوجي والسياسي لمسألة الطاقة وأثمان البترول. ضرورة اعادة النظر للوصول الى طرح القضية طرحاً سليماً في المنتديات واللقاءات الدولية وعلى الصعيد الاعلامي.

ـ ضرورة التركيز على قابلية النفط للنفاذ وانه يتميز بامكانية استخدامه كمصدر للطاقة (منتجاً قدراً محدوداً من الاضافة الى الدخل في داخل الدولة المنتجة للبترول)أو كمدخل في الصناعات البتروكيماوية منتجاً قدراً أكبر من الاضافة للدخل القومي).

ـ النظر الى المسألة من وجهة نظر الدول المنتجة في سبيل:

● الحد من انتاجه.

● التوسع في استخدامات القدر المنتج داخلياً: كمصدر للطاقة وكمدخل للاستعمال الاستهلاكي.

● بيعه في اطار اتفاقيات تجارية واقتصادية شاملة وطويلة المدى وربط التعامل فيه بحزمة من المستلزمات من السلع المستوردة ومن التكنولوجيا المطلوبة وبتسويق السلع الصناعية التي تنتجها الدولة المصدرة للبترول (تماماً كما تم ربط بيعه بنقل سفارات الدول المشترية للبترول من القدس).

٤ ـ السوق المالية الدولية والبترودولارات :

ـ عدم الاستقرار كظاهرة تسود السوق المالية لا يمكن فصلها عن الأزمة الهيكلية التي تصيب الاقتصاد الرأسمالي الدولي واستخدام أسعار الفائدة في الصراعات التي يعرفها، وخاصة في استنزاف جزء من الفائض الذي تنتجه البلدان الرأسمالية المتخلفة، بترولية وغير بترولية.

ـ تراكم البترودولارات، وهو مرتبط بالاستمرار في انتاج البترول وبيعه فيما وراء احتياجات تطوير البلدان المنتجة وقدراتها على ذلك، أي كبديل لابقاء البترول في باطن الأرض أو لاستخدامه في الداخل، وما يؤدي اليه من زيادة في السيولة الدولية، وبالتالي من امكانية مضاعفة معدلات التضخم.

ـ استخدام البترودولارات لمواجهة العجز في موازين مدفوعات البلدان

الرأسمالية المتقدمة وتمكينها من الاستمرار في تصدير رأس المال لخارجها بصفة مباشرة واستخدام البلدان الرأسمالية المتقدمة لهذه البترودولارات في أقراض البلدان الرأسمالية المتخلفة، وعلى الأخص عن طريق البنوك الدولية الخاصة وما يتضمنه ذلك من تحديد شروط الاقراض تحدد في النهاية نمط البناء الاقتصادي الذي يمكن أن يقوم في البلدان المتخلفة وهو ما يعمق من تخلفها. وعليه تصبح البترودولارات سبيل زيادة اعتماد البلدان المتخلفة على الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة. هذا الاستخدام يستلزم احتواء الانظمة والاجهزة النقدية والمالية في الاقتصاديات المتخلفة. وخاصة الاقتصاديات المصدرة للبترول، في أنظمة الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة.

ـ التراكم الكبير في البترودولارات وما يؤدي اليه من الادعاء بأنها أصبحت أكثر من أن يمكن ادارتها واستخدامها والتلويح بذلك لاستخلاص شروط أفضل من الدول صاحبة الفائض. في الوقت الذي بدأت فيه ألمانيا الغربية واليابان تسعيان الى الحصول على جزء من البترودولارات لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها وبدء اتباع اليابان لسياسة استثمارية في البلدان المتخلفة.

ـ استخدامها على صعيد الكتل الاقتصادية الاقليمية أو القومية، وخاصة في مجال بناء الأساس المادي والتعليمي والثقافي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ـ استخدامها في البحث عن بدائل للبترول كمصدر للطاقة لتحريره للاستخدامات التطويرية الأخرى، وتطوير امكانيات استخدامات اقتصادية لهذه البدائل.

ـ استخدامها جزئياً في اعطاء المساعدات والقروض الميسرة للبلدان المتخلفة وانما المصحوبة بحد أدنى من التعاملات مع البلدان المقرضة: ببعض الشراء من صادراتها أو التجاء الى خبرتها وقوتها العاملة. كذلك اشتراط عدم استخدام التسهيلات المالية في الشراء من البلدان الرأسمالية المتقدمة.

ـ ربط تزويد حكومات البلدان الرأسمالية المتقدمة بمبالغ منها لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها شروط استيرادية بالنسبة للمنتجات الصناعية والتكنولوجيا اللازمين لبناء الأساس الصناعي في البلد صاحبة البترودولارات.

ـ كما يلزم التفكير في اشتراك الدولة صاحبة البترودولارات في عملية اعادة توجيهها نحو بلدان متخلفة، وذلك للحيلولة دون استخدامها في تعميق تبعية هذه البلدان، التي يتميز وضعها الحالي بتفاقم مديونيتها الخارجية ووصول الكثير منها الى نوع من العسر المالي. عدم حرص الدول المتخلفة ذات الفائض، دول اليسر، على ضمان عدم استخدام فوائضها في تعميق تخلف الدول الأخرى ذات العجز، دول العسر، يعني في الواقع استخدم اليسر، بواسطة البلدان الرأسمالية المتقدمة، كسبيل لاستمرار عسر البلدان المتخلفة جميعاً وزيادة حدته. اذ اليسر يتحدد في النهاية بالقدرات الانتاجية التي يسيطر عليها المجتمع وتوجه لاشباع حاجات الغالبية من سكانه.

على أي الحالات أدت حرب الخليج في عام ١٩٩١ الى استنزاف الكثير من بترودولارات البلدان الخليجية وبدأ بعضها يظهر في الأسواق المالية للاستدانة طوال تسعينات القرن الماضي.

٤ ـ السياسات الحمائية التي تتبعها الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة في مواجهة صادرات البلدان المتخلفة :

ـ تزايد الطابع الحمائي لسياسات الدول الرأسمالية المتقدمة في مواجهة هذه المصنوعات مع استمرار الأزمة، على نحو تتوسع فيه باستمرار من حيث الحدود التي تفرضها، ومن حيث قائمة السلع التي تفرض بشأنها، وميكانزم الحماية المتبع[1]. فالأمر لم يعد قاصراً على المنسوجات وانما تعداه الى المنتجات الجلدية، والمواد الغذائية، والصلب والأجهزة الكهربائية. وتميل التوقعات نحو

(١) أنظر تقرير البنك الدولي عن عام ١٩٧٩، ص ٢٠-٢٨.

زيادة هذه السياسة الحمائية في المستقبل القريب[1].

ـ ازاء هذا الاتجاه يمكن التفكير في عدد من السياسات لمواجهته:

* ربط بيع البترول وغيره من المواد الأولية الأساسية لشراء المنتجات الصناعية للبلد المنتج للبترول أو للمادة الأولية.

* ربط بيع السلع الصناعية المحلية بشراء السلع الصناعية التي تصدرها البلدان الرأسمالية المتقدمة، خاصة اذا كان البلد المتخلف، أو مجموعة البلدان المتخلفة، كالبلدان العربية، تمثل وزناً كبيراً في شراء صادرات البلدان الرأسمالية المتقدمة.

* ربط الاتفاق على حصول بعض البلدان المتقدمة على بترودولارات لمواجهة العجز في موازين مدفوعاتها بشرائها لبعض السلع الصناعية المحلية.

* زيادة القدرة الشرائية في داخل الاقتصاد الرأسمالي المتخلف عن طريق اتباع سياسات مواتية للغالبية من وجهة نظر توزيع الدخل.

* الحد من بناء الصناعات من أجل التصدير واعطاء الأولوية للصناعات التي تشبع الحاجات الداخلية.

* العمل على تحقيق وضع يحتفظ فيه بالسوق العربية للمنتجات الصناعية العربية من خلال اتفاقية تبادل تجاري تربط التبادل بالهياكل الانتاجية في اطار عملية تطويرها.

* التوسع في التبادل مع البلدان المتخلفة بالنسبة للمنتجات الصناعية.

---

(١) ونجد مثل لها فيما سمي بحرب المنسوجات والغزل بين مصر من جانب وانجلترا وفرنسا من جانب آخر في يوليو الماضي (١٩٨٠) وذلك للحد من تصدير الملابس والغزل الى كل منهما. وكذلك في محاربة «القمصان» القطنية المصرية في السوق الأمريكية في ٩٣/ ١٩٩٤.

ويمكن اعطاء المنح والقروض، استخداماً لجزء من البترودولارات، لتحقيق ذلك.

واضح أن **كل هذه المشكلات تصب في المشكلة الأساسية، مشكلة نظام الأثمان الدولية وطبيعته وحرمانه المتزايد من الاستقرار، وأن كل سبل الحل تصب هي الأخرى في الحل الأساسي: الوصول الى نمط تقسيم العمل الدولي يتضمن تطوير الأجزاء المتخلفة منه تطويراً يمثل نفياً حقيقياً للتخلف ويتضمن أسساً مختلفة كيفياً للعلاقات الدولية.**

* * *

على هذا النحو يتضح أن الاقتصاد الدولي المعاصر يعيش أزمة هيكلية بدأت في التعبير عن نفسها نقدياً في نهاية الستينات واستمرت حتى يومنا هذا، رغم لحظات توهم البعض أنها بدايات الانتعاش الاقتصادي. هذه الأزمة تتميز باتجاهات تضخمية تنجم عن الضغوط التضخمية الهيكلية في ثنايا الركود طويل الأمد. ويزيد من حدتها تفسخ النظام النقدي الدولي وتميز الأثمان الدولية (بما فيها أسعار الصرف، بطبيعة الحال) بعدم الاستقرار في اطار هذا الاتجاه التضخمي. الأمر الذي يجعل من النشاط المضاربي بصفة عامة والمضاربة المالية مجالاً ينشط فيه رأس المال المالي ازاء المحدودية النسبية لفرض الاستثمار المنتج أثناء الأزمة. وتصبح المضاربة سمة هامة من سمات السوق الدولية في الأزمة.

وقد أتت هذه الأزمة لتزيد من حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأجزاء المتخلفة من هذا الاقتصاد الدولي المعاصر، الأزمة التي نجمت عن سياسات «النمو» التي اتبعتها دول هذه الأجزاء منذ «الاستقلال السياسي» في الخمسينات والستينات. وتتفاقم أزمة المديونية الخارجية لهذه الأجزاء، وتتكاتف خدمة الدين الخارجي مع تزايد اتجاه شروط التبادل الدولي في غير صالح هذه الأجزاء لتعبئة أجزاء أكبر من الفائض الذي ينتج في داخل

الاقتصاديات المتخلفة نحو الخارج. ويلحق بها الجزء المعتبر من رأس المال المحلي يهرع، بمشروعية أو بدونها، نحو الأجزاء المتقدمة من السوق المالية الدولية. الأمر الذي يضعف من القدرات الانتاجية لهذه الاقتصاديات المتخلفة ومن قدراتها على تحقيق حد ادنى من السيطرة على شروط تجدد انتاجي ذاتي متوازن. فيتعمق التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ويتهرأ النسيج الاجتماعي ويزيد تأزم أوضاعها السياسية، معلنة افلاس انظمتها السياسية في حل مشكلتي التحرر الوطني والخروج من التخلف، خاصة في اطار عملية الصراع الدولي نحو اعادة صياغة نمط الهيمنة الاقتصادية (ومن ثم السياسية) الدولية، صراع يهز من هيمنة رأس المال الأمريكي التي كانت متأكدة منذ الحرب العالمية الثانية وان كان لا ينفي الحقيقة الموضوعية التي مؤداها أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال يمثل القوة الاقتصادية الأكبر دولياً.

* * *

وبالتعرف على طبيعة الأزمة التي تسود المسرح الاقتصادي الدولي تتكامل لنا خصائص الاقتصاد الدولي المعاصر، من حيث طبيعة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، وما تتميز به، في المرحلة الحالية، من شكل تاريخي لتدويل الانتاج الرأسمالي، تدويلاً يقوم على نمط مركب لتقسيم العمل الدولي في اتجاه التخصص الدولي على أساس القيام بجزء من أجزاء عملية انتاج السلعة الواحدة. مع فرق كيفي يظل يميز الاقتصاد الرأسمالي المتقدم عن الاقتصاد الرأسمالي المتخلف، مؤداه أن الأول يظل متمتعاً بالسيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتي في داخل كل اقتصاد متقدم، بينما لا يكون الأمر كذلك بالنسبة لداخل الاقتصاديات المتخلفة. مع امكانية أن يظل تخصص بعض الاقتصاديات المتخلفة في القيام بكل عمليات انتاج سلعة واحدة، وفقاً لوضع الاقتصاد المتخلف في النمط المركب لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي. هذا النمط تقوده الشركات دولية النشاط كاحتكارات دولية كبيرة تنتج منتجات عديدة ومتنوعة

على اقاليم بلدان محققة بذلك الاستفادة الأقصى من التباين الدولي في توفر شروط الانتاج وامكانيات التسويق وفي الأنظمة القانونية والمالية للنشاط الاقتصادي. وترسم سياستها على المدى الطويل وعلى مستوى السوق الدولية. وتحكم قبضتها على شبكة الوحدات الاقتصادية الموجودة في الأقاليم عن طريق احتكار التكنولوجيا ومركزة قرارات الادارة العليا. ويكون من الطبيعي أن تسعى الى تحويل العالم الى حقل اقتصادي واحد لأداء رأس المال الدولي، بما يستلزمه ذلك من ازالة الحواجز القومية التي تقف أمام تحويل الأقاليم المكونة لأجزاء السوق الدولية الى حقل قانوني واحد. ولكن رأس المال الدولي يقوم على وحدة المتناقضات. فالسعي الى تحويل العالم الى حقل اقتصادي واحد لأداء رأس المال الدولي يتم في اطار عملية صراع بين رؤوس الأموال الدولية لاعادة صياغة نمط الهيمنة الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية والذي كان يتميز بهيمنة متأكدة لرأس المال الأمريكي، يستفيد منها استفادة كبيرة في علاقته ببقية رؤوس الأموال الدولية. وقد أبرزت أزمة الاقتصاد الدولي أن هذه الهيمنة هي الأخرى في أزمة تنجم عن تطورات الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والأخرى، وما يتضمنه هذا التطور من تغيير في علاقات انتاجية العمل النسبية بين الاقتصاديات المتقدمة، كما تنجم عن محاولات التكتل الاقتصادي من جانب الاقتصاديات الأوربية والمتقدمة (وامكانية تكتلات تكون اليابان محوراً فيها) في مواجهة الاقتصاد الأمريكي الذي ما يزال يمثل موضوعياً القوة الاقتصادية الأكبر في الاقتصاد الدولي المعاصر[1].

(١) تبقى مسألة ما اذا كانت الادارة السياسية لهذه القوة الاقتصادية قادرة على التصرف في عالم متفجر اجتماعياً وسياسياً (ومع زيادة حدة المتناقضات في داخل المجتمع الأمريكي نفسه) كقوة سياسية تستطيع أن تفرض ارادتها في كل أركان المعمورة، نقول أن هذه المسألة تمثل موضوعاً تلزم دراسته عملياً في اطار التركيب الاقتصادي/ الاجتماعي/ السياسي للمجتمع العالمي المعاصر، دون أن ننسى الخصوصيات التي تتميز بها المجتمعات المكونة لهذا المجتمع العالمي.

ويحتوي هذا الاقتصاد الدولي المعاصر الأجزاء المتخلفة منه وقد تفاقمت أزمتها الاقتصادية والاجتماعية وتهالكت تجمعاتها الدولية وتقلصت الطبيعة الوطنية لوحداتها السياسية، وتزايد فقدانها للسيطرة على شروط تجدد انتاج ذاتي في اطار الشكل الحالي لتدويل الانتاج الرأسمالي، وازدادت تبعية رأس المال المحلي فيها لرأس المال الدولي، فكانت اعادة احتواء الثاني للأول، وكانت مشاركة المجتمعات المتخلفة في الاقتصاد الدولي تتبلور في نمط للعلاقات الاقتصادية الدولية يحدد حظ هذه المجتمعات، خاصة الغالبية من سكانها، من التطور الرأسمالي في مرحلته الحالية، تزايد البؤس: المطلق لاعداد هائلة تقارب الغالبية من سكان المجتمعات المتخلفة، والبؤس النسبي باتساع الهوة بين هذه الأعداد وشرائح القلة التي يزداد نصيبها النسبي من الناتج الاقتصادي في بقية أجزاء الاقتصاد الرأسمالي الدولي. ويمثل تزايد البؤس هذا الاساس الموضوعي لتناقض المصالح القومية لغالبية سكان المجتمعات المتخلفة مع مصالح رأس المال الدولي (وما يتبعه من رأس مال محلي) ومن ثم الامكانية الحقيقية للتناقض بين اتجاه الشركات دولية النشاط نحو العالمية واتجاه وحدات سياسية وطنية بتنظيم للدولة ينفي الدولة التي تعرفها هذه المجتمعات حالياً، اتجاه هذه الوحدات السياسية الوطنية اتجاهات قومية. ويثور التساؤل في شأن التفسير النظري للنمط القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية. وهو تساؤل فرض نفسه عبر تاريخ الفكر الاقتصادي منذ أن بدأ التطور الرأسمالي يفرض على المجتمع العالمي تقسيماً للعمل على الصعيد الدولي يستتبع التبادل بين الدول. الأمر الذي انتج النظريات المختلفة التي تحاول تفسير العلاقات الاقتصادية الدولية.

•

الباب الثالث

التفسير النظري للعلاقات الإقتصادية الدولية

مقدمة منهجية

لم يكن الموقف الفكري واحداً عند كل مدارس الفكر الأقتصادي في شأن العلاقات التي أدت إلى تكوين التقدم الإقتصادي لبعض أجزاء الأقتصاد الرأسمالي العالمي والتخلف الاقتصادي لاجزاء أخرى في مرحلة أولى من مراحل تطور الرأسمالية على الصعيد العالمي، وإلى تعميق هذا التخلف في مرحلة أخيرة.

في إطار الفكرالإقتصادي يمكن أن نميز، كما رأينا في الباب التمهيدي، اتجاهين كبيرين:

- الإتجاه الأول نجده **يركز على العلاقات الإقتصادية الدولية ذاتها**. وهي تتمثل في نظره في تبادل السلع وانتقال الأشخاص وانتقال رؤوس الأموال، يبحثها على أساس افتراض صريح أو ضمني مؤداه:

* ان هذا التبادل يأخذ مكاناً بين أجزاء (أي دول) متجانسة من الإقتصاد العالمي. وهي تعتبر متجانسة من حيث طبيعة الهيكل الإقتصادي ومن حيث مستوى التطور.

* وان هذه العلاقات تتم من خلال اتجاه النظام في مجموعه، أي النظام الإقتصادي العالمي، إلى تحقيق نوع من التوازن في أدائه.

من هنا جاءت نظريات أصحاب هذا الأتجاه كنظريات تحاول شرح هذه العلاقات الدولية من خلال التعرف على شروط تحقيق التوازن وكيفية تفادي

اختلال التوازن.

مثل هذا الفكر لا يطرح السؤال الخاص بتطور الاقتصاد الدولي والاساس التاريخي لتكون التخلف ولا بصيرورة تغير تاريخ الأقتصاد الرأسمالي الدولي. وإنما يقتصر على البحث في أسس التبادل الدولي، ابتداء من تقسيم العمل الدولي، والكيفية التي يتحقق بها التبادل وما يحدثه من آثار متمثلة في توزيع "مزايا" التبادل بين الدول المتبادلة.

ـ أما الإتجاه الثاني فيرى ان علاقات التبادل هذه لا يمكن تفسيرها إلا في إطار **حركة الإقتصاد العالمي في مجموعه وعبر الزمن**. وهي حركة تعكس التطور غير المتوازن بين الأجزاء المكونة للأقتصاد العالمي في فترة سيطرت فيها طريقة الانتاج الرأسمالية على الأقتصاد العالمي. هذه الحركة تحكمها القوانين الأساسية لتطور الأقتصاد الرأسمالي على الصعيد العالمي، وتنتج في ذات الوقت أجزاء متقدمة وأجزاء متخلفة تقوم بينها، ابتداء من اختلافات كيفية في إطار علاقات تتضمن انتقال رؤوس الأموال، تعمل في مجموعها في اتجاه نقل الجزء المعتبر من الفائض الإقتصادي من الأجزاء التي أصبحت متخلفة نحو تلك التي أصبحت متقدمة في داخل الإقتصاد الرأسمالي الدولي.

هذا من زاوية حركة الإقتصاد الدولي، وعلى الأخص منذ أن احتوته طريقة الإنتاج الرأسمالية، وما أحدثته من تغيير للأجزاء المختلفة المكونة له والمستويات التي انتهت إليها هذه الأجزاء فيما يخص ظاهرة التطور / التخلف وانماط العلاقات الاقتصادية الدولية التي شهدتها حتى الآن، المراحل المختلفة لحركة الإقتصاد العالمي.

أما من **زاوية المنهج،** منهج البصر لمكان كل من الأجزاء المكونة للأقتصاد العالمي ونصيب كل من هذه الأجزاء (الممثلة للإقتصاديات الوطنية) من عوائد العلاقات الأقتصادية الدولية التي تقوم بينها، نقول من زاوية المنهج يمكن التفرقة

بين مدخلين:

* مدخل يأخذ الإقتصاد الدولي ككل عضوي: **الهيكل** وما يتوافق معه من **طريقة أداء** يومي تتضمن نمطاً معيناً من التبادل الدولي وما يتضمنه من توزيع عوائد هذا التبادل. وذلك مع التفرقة بين مراحل تطور الإقتصاد الرأسمالي. هنا نكون بصدد **مدخل هيكلي** لدراسة العلاقات الإقتصاديةالدولية يعطينا نظرية هيكلية لتفسير العلاقات الإقتصادية الدولية في المراحل التاريخية المختلفة لتطور الإقتصاد العالمي.

* ومدخل **ثان** يأخذ هيكل الأقتصاد العالمي **كمعطى،** ويجرد من مراحل تطوره، ويجرد من ثم من مستويات التطور بين أجزاء الأقتصاد العالمي، ويركز على العلاقات **القائمة الجارية** بين هذه الاجزاء، بصفة عامة، وعلاقات التبادل السلعي بصفة خاصة (وهذه الأخيرة تشمل السلع المادية والخدمات والتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية). هنا نكون بصدد **مدخل أدائي** لدراسة العلاقة الإقتصادية الدولية يعطينا **نظرية أدائية** لتفسير هذه العلاقات. والمدخل وما ينجم عنه من نظرية هما بالحتم لا تاريخيين. فإذا ما أخذنا **النظريات الهيكلية** في تفسير العلاقات الإقتصادية الدولية في ظل الرأسمالية يمكن أن نفرق بين مدخلين للتوصل إلى هذه النظريات:

* مدخل يتضمن تصوراً يقوم على **لا تاريخية الرأسمالية**. فرغم أن طريقة الإنتاج الرأسمالية قامت، وفقاً لتصور هذا المدخل، على انقاض تكوينات اجتماعية سابقة فهي قد وجدت لتبقى وتؤبد في بقائها.

وفقاً لهذا المدخل تصنع الرأسمالية السوق الدولية، التي تمثل وعاء العلاقات الإقتصادية الدولية، والتي تستمر في الوجود وان غيرت هذه السوق من أشكالها. هذا المدخل يعطينا **نظرية هيكلية تقوم على لا تاريخية الرأسمالية.** بما تتضمنه من أنماط لتقسيم العمل الدولي

(وأشكال لتدويل الإنتاج) ومن ثم انماط للتبادل الدولي.

* ومدخل ثان يتضمن تصوراً يقوم على **تاريخ الرأسمالية** كتكوين اجتماعي، أي أنها تمثل شكلاً تاريخياً من أشكال التنظيم الإجتماعي، فكما قامت على انقاض تكوينات اجتماعية سابقة فإنها في صيرورتها تمثل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني وتتضمن في ثناياها قوى نفيها وقيام تكوين اجتماعي أرقى. وعملية صيرورتها وتحولها لها بعدها الزمني الذي يتوقف، بين أشياء أخرى، على مدى القدرة على الإكتشاف العلمي لقوانين حركتها ودور وعي الإنسان في تحقيق تغيرها نحو التكوين الإجتماعي الأرقى الذي يمكن من استخدام القدرات الإنتاجية على نحو يحل مشكلات اجتماعية لم يتمكن التكوين الإجتماعي الرأسمالي من حلها: مثل الاستخدام الأرشد لقوى الإنتاج وخاصة قوة العمل، التوزيع العادل للناتج، تخطي العلاقات الإجتماعية السلعية، والتوصل إلى درجات أعلى من الحرية، بمعنى القضاء الإنساني على الضرورة في مواجهة الطبيعة.

وفقاً لهذا المدخل، يكون العالم الإقتصادي الذي نعيش فيه هو عالم يخلقه رأس المال بإعتباره القوة الإجتماعية المحورية في المجتمع الرأسمالي. هذا العالم يجد محوره، من ثم، في عملية تراكم رأس المال علي الصعيد العالمي. هذا المدخل ينتهي بنا إلى **نظرية هيكلية تقوم على تاريخية الرأسمالية**.

لبيان الفرق بين هذين المدخلين الهيكلين يتعين أن نسترجع فكرتين اساسيتين:

ـ مؤدي الفكرة الأولى أن الإقتصاد الرأسمالي هو **اقتصاد المبادلة**، والمبادلة النقدية. المبادلة تتم من خلال السوق (جدلياً، الرأسمالية تخلق من خلال السوق وتخلق السوق). ويصبح السوق مصباً لكل نشاط انتاجي الذي يتحول إلى لحظة انقطاع في دورة رأس المال من خلال الأسواق ليصبح التبادل منظماً،

بعد الأحداث، لكل العملية الإنتاجية.

- مؤدي الفكرة الثانية أن الأقتصاد الرأسمالي هواقتصاد المبادلة **المعممة**، أي المبادلة التي توجد في كل جنبات الحياة الإقتصادية، في الصيرورة. ليس فقط في داخل الإقتصاد الوطني وإنما كذلك في خارجه: في شكل **المبادلة الدولية المعممة** فالرأسمالية على هذا النحو ذات **طبيعة توسعية** على المستوى العالمي.

وابتداء من هاتين الفكرتين نستطيع أن نفهم تصور أصحاب المدخلين الهيكلين:

* فأصحاب المدخل الأول يتصورون أن الرأسمالية تغير من هيكل الإقتصاد العالمي بخلق السوق الدولية. فإذا ما خلقت:

١ - تتساوى الفرص أمام الجميع.

٢ - وكل واحد وشطارته.

٣ - وتوجد هذه السوق الدولية لتبقى بصفة ابدية (بما تعكسه من انماط تقسيم العمل الدولي (أو أشكال تدويل الإنتاج) ومن ثم انماط للتبادل الدولي.

* أما أصحاب المدخل الثاني فيتصورون أنه ابتداء من ظاهرة رأس المال، ورأس المال كعلاقة اجتماعية (توسعية وعدوانية في توسعها) **يخلق رأس المال عالماً على طبيعته**، يدور حول متطلبات تراكمه ويتحدد وضع كل من فيه وفقاً لمصالح رأس المال في علاقة بالقوى الإجتماعية الأخرى.

في **إطارالنظريات الأدائية** للعلاقات الإقتصادية الدولية تقوم عملية استخلاص المعرفة حول ظاهرة التبادل الدولي[1]. في شأن هذه الظاهرة تحاول

(١) International exchange, international trade; exchange inernational, commerce international

النظريات الأدائية الإجابة على ثلاث طوائف من الأسئلة:

١ ـ الطائفة الأولى خاصة بأساس التبادل الدولي :

ـ كيف يقوم؟

ـ أي السلع سيجري تصديرها (تلك التي تكون البلد أكثر ملائمة لإنتاجها) الملاءمة طبيعية أم مكتسبة؟وأي السلع سيجري استيرادها؟

ـ ما هي الشروط الواجب توفرها ليقوم تبادل السلع بالمرة؟ (هل لأن تقسيم العمل الدولي يجعل هذا التبادل مربحاً؟).

الأمر يتعلق هنا بالتخصص الدولي وركيزته وانماطه وما يتضمنه من أشكال لتدويل الإنتاج، أي لإسباغ طبيعة دولية على عملية الإنتاج.

٢ ـ الطائفة الثانية من الأسئلة خاصة بكيفية تحقق التبادل الدولي :

ـ القوى التي تحدد معدل التبادل بين السلع؟ أي كيف تتحدد الأثمان الدولية؟.

ـ العلاقة بين الأثمان التي يتم بها التبادل الدولي ومستويات الأثمان في البلدان المختلفة التي يجري التبادل بينها.

ـ هل ترتبط الصادرات بالواردات؟ وهل تتساوى قيمة الأثنين، آخذين في الإعتبار السلع غير المنظورة؟

ـ ماهية الالية التي تساوي بين جانبي ميزان المدفوعات والتي تجعل تحويلات المدفوعات الدولية ممكنة؟

٣ ـ أما الطائفة الثالثة من الأسئلة فتخص آثار التبادل الدولي :

ـ ما هي المزايا التي يحققها التبادل الدولي للدول الأطراف فيه؟

ـ كيف توزع هذه المزايا بين الأطراف المشتركة؟

ـ الأثر الذي يحدثه ما يحصل عليه البلد من نصيب في "مزايا" التبادل الدولي على الوضع في داخل الإقتصاد الوطني من حيث الآثر على:

* اجمالي القيمة الحقيقية التي تنتج من داخل الإقتصاد الوطني.

* خلق الفائض الإقتصادي ومعدل هذا الفائض.

* معدل تراكم رأس المال ونمط التراكم (من حيث توزيعه بين فروع النشاط الإقتصادي المختلفة) ومن ثم أثره على معدل التطور الإقتصادي.

* على الرفاهية الإقتصادية، أي على مستوى الإستمتاع الناجم عن النشاط الإقتصادي من زاوية تشكيلة قيم الإستعمال (أي المنافع) التي تتاح أمام مواطني البلد الداخل في التبادل الدولي.

وقد تبلورت أول نظرية لتفسير العلاقات الإقتصادية الدولية، وخاصة التبادل الدولي، على يدي مفكري المدرسةالتقليدية، وانما على أساس بعض الأفكار الخاصة بالتجارة الدولية عند التجاريين ورواد المدرسة التقليدية[1]. وعلى أساس بعض الأفكار الخاصة بالتبادل الدولي التي قدمها آدم سميث تولى ريكاردو مهمة بناء جوهر النظرية التقليدية في التبادل الدولي، **لا كنظرية في ذاتها وإنما كجزء من البناء النظري التقليدي والخاص بكيفية أداء الإقتصاد الرأسمالي.** وتطويراً لبعض الفقرات من كتاب مبادىء الإقتصاد السياسي بصفة عامة وفي التبادل الدولي بصفة خاصة.

وسنقتصر هنا على تقديم ما تقول به النظرية التقليدية (الكلاسيكية) في التبادل الدولي كمثال لنظرية هيكلية لا تاريخية، في فصل أول، لنرى في فصل

---

(١) انظر في التعريف بهذه المدارس وأهم مفكريها مؤلفنا مبادئ الإقتصاد السياسي، الجزء الأول، الاساسيات، منشورات الحلبي، بيروت، ٢٠٠١.

ثاني الخط المنهجي للتوصل إلى نظرية هيكلية تاريخية في تفسير العلاقات الإقتصادية الدولية عبر المراحل المختلفة لتطور الإقتصاد الرأسمالي. أما الدراسة التفصيلية لنظريات الإقتصاد الدولي فمجالها الجزء المخصص من مؤلفنا في مبادىء الإقتصاد السياسي لتاريخ الفكر الإقتصادي.

الفصل الأول

النظرية التقليدية في التبادل الدولي

يتعلق الأمر بإقتصاد مبادلة يقوم على تقسيم العمل، أي التخصص إما في إنتاج سلعة أو في إنتاج جزء من سلعة، والملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمنتجات (التي تصبح سلعاً). هذه الملكية تعنى الإختصاص الفردي بالسلع المنتجة. هذا النوع من التنظيم لعملية الإنتاج لابد وأن يثير التبادل. من ناحية أخرى نحن بصدد إقتصاد مبادلة رأسمالي، حيث المبادلة النقدية المعممة، يدور حول العلاقة الإجتماعية رأس المال / عمل أجير. ومع الطبيعة التوسعية لرأس المال يقوم التبادل ليس فقط في داخل الاقتصاد الوطني (في صيرورته) وإنما كذلك على الصعيد الدولي بين البلدان(في صيرورة الإقتصاد الدولي كذلك). ولكن التبادل لم يتم مباشرة بين منتجين (أو بقصد الإشباع المباشر لحاجاتهم) وإنما من خلال جزء من رأس المال النقدي هو رأس المال التجاري **يقوم بالتجارة الداخلية والتجارة الدولية**. بالنسبة لهاتين التجارتين اعتقد **التجاريون** أن التجارة الدولية تختلف اختلافاً جوهرياً في الطبيعة والاثار عن التجارة الداخلية. ولكن الكلاسيك رفضوا منطق التجاريين في هذا الشأن. ولم يروا ما يشير إلى اختلاف نظري، أو حتى عملي، بين النوعين من التجارة، وأن مكمن التميز بينهما يبرزه إعمال معيار "عدم حراك"، أو درجة حراك قوى الإنتاج في صناعات وفروع النشاط الإنتاجي، في داخل الإقتصاد القومي، بالنسبة للتجارة الداخلية، وبين الإقتصاديات القومية، بالنسبة للتجارة الدولية.

فبالنسبة للمجموعة من الكلاسيك التي كان ريكاردو يمثل أكثر أفرادها تألقاً، لا يكمن الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية لا في الطبيعة ولا في الآثار، وإنما ينجم عن مدى قدرة الإنتاج (خاصة رأس المال والقوى العاملة) على الإنتقال بحرية بين صناعات وفروع النشاط الإقتصادي في الحالتين وكان اعتقادهم يميل إلى:

* أن التجارة الداخلية تقوم بين مشروعات وصناعات يتحرك فيها رأس المال والعمل دون عوائق(افتراض المنافسة)، الأمر الذي يحقق، في وضع التوازن، نفس معدل العائد للإستثمار وللعمل إذا ما تساوت الصعوبات والمخاطر. وهو أمرجوهري لنظريتهم الخاصة بأداء الإقتصاد الوطني في الداخل.

* أما التجارة الدولية فتقوم علاقاتها بين مشروعات وصناعات لا يتحرك رأس المال والقوة العاملة فيما بينها بحرية، لاسباب منها المسافة واختلاف اللغة واختلاف التنظيم القانوني والسيادة السياسية، وعدم معرفة ظروف الحياة وعادات دوائر الأعمال. (افتراض محدودية حرية السوق الدولية).

هذا الإفتراض من جانب الكلاسيك لا يعني أنهم لم يكونوا يدركون وجود هجرةدولية لكل من رأس المال والقوة العاملة. كما لا يعني أنهم لم يكونوا يدركون ما يقابل قوى الإنتاج من صعوبات للإنتقال داخل الإقتصاد القومي ، بين فروع النشاط .

ويثور التبادل بين البلدان ابتداء من الإختلافات بينها وما ينجم عنها من اختلاف في النفقة بصفة عامة، يعبر عنها بالفرق بين البلدين في نفقة انتاج وحدة من سلعة واحدة. **وتنجم** الإختلافات بين البلدان أما عن فروق طبيعية، أي فروق في **التهيؤ الطبيعي** للعملية الإنتاجية، كالفروق بين المناطق

الإستوائية والمناطق الباردة (وهو قول لا يأخذ في الحسبان إمكانية أن يؤدي التطور التكنولوجي إلى تهيئةالشروط اللازمة لإي إنتاج في أي مكان من العالم)؛ أو عن **فروق مكتسبة**، أي فروق ناجمة عن مستوى تطور العملية الإنتاجيةَ، أي عن نوع ومستوى **التهيئة الإجتماعية** للعملية الإنتاجية.

وتتمثل الإختلافات بين البلدان في فروق **مطلقة** أو فروق نسبية:

* تكون الفروق **مطلقة** إذا كان كل من بلدين يستطيع أن ينتج الوحدة من سلعة واحدة بنفقة إنتاج تقل مطلقا عنها في البلد الآخر. لنفرض على سبيل المثال أن البلد (س) يستطيع أن ينتج وحدة من السلع أ مستخدما ١٠ وحدات عمل ووحدة من السلعة ب بعشرين وحدة عمل. وأن في البلد (ص) وحدة من السلعة أ تكلف عشرين وحدة عمل ووحدة من السلعة ب ١٠ وحدات عمل. هنا نتكلم عن **فرق مطلق في** النفقات لأن كل بلد يستطيع أن ينتج سلعة واحدة بنفقة أقل إطلاقاً عن نفقة إنتاجها في البلد الاخر (من الواضح إنه إذا قام تقسيم عمل بينهما: (س) ينتج السلعة أ، (ص) ينتج السلعة ب، يؤدي إلى زيادة الناتج الكلى).

* لبيان الفروق **النسبية** نفترض أن أحد البلدين يستطيع أن ينتج **كلتا السلعتين** بإنفاق أقل مقدراً بساعات العمل (النفقة) من البلد الآخر.

مثال:

	انجلترا	البرتغال	
وحدة أقمشة	١٠٠	٩٠	$\frac{٩٠}{١٠٠}$
وحدة خمور	١٢٠	٨٠	$\frac{٨٠}{١٢٠}$

* للبرتغال تفوق **مطلق** في فرعي الإنتاج.

* ولكن هذا التفوق أكبر في إنتاج الخمور عنه في إنتاج الأقمشة.

* عليه يكون للبرتغال ميزة مقارنة في إنتاج الخمور بحيث أن فرق نفقتها أكبر نسبياً منه في حالة الأقمشة، لأن $\frac{٨٠}{١٢٠}$ أصغر من $\frac{٩٠}{١٢٠}$.

عليه، للوصول إلى المعنى الحقيقي للميزة النسبية في حالة بلدين وسلعتين نقارن معدل نفقات انتاج سلعة واحدة في البلدين ($\frac{٨٠}{١٢٠}$) مع معدل نفقة انتاج السلعة الأخرى في البلدين ($\frac{٩٠}{١٠٠}$).

معبراً عنها كلاماً، في هذا المثل، نقول أن للبرتغال ميزة نسبية على إنجلترا في إنتاج الخمور أكثر منها في إنتاج الأقمشة. بعبارة أخرى بالنسبةلإنجلترا تنعدم الميزة **المطلقة** في الأقمشة (لأنها تنتج الوحدة ب ١٠٠ وحدة عمل في الوقت الذي تنتجها فيه البرتغال بأقل، ب ٩٠ وحدة عمل) ولكن لها في نفس الوقت ميزة نسبية في الأقمشة (إذا ما قورنت بمعدل إنتاج الخمور). وتعبر علاقة إنعدام التساوي $\frac{٩٠}{١٠٠}$ ، $\frac{٨٠}{١٢٠}$ تعبيراً دقيقاً عن الموقف.

ابتداء من هذه الإختلافات التي تترجم في فروق في النفقة يقوم إذن التبادل بين البلدان كظاهرة إقتصادية. ويلعب التبادل دوراً في الحياة الإقتصادية للبلدان، ومن ثم لزم فهم هذه الظاهرة واكتشاف القوانين التي تحكمها. وبالنسبة للتقليدين **لا يتعين أخذ أفكارهم في شأن التبادل الدولي بمعزل عن مجمل بنائهم النظري الخاص بطبيعة وكيفية أداء وتطور الإقتصاد الرأسمالي**. وهذه المسألة في غاية الأهمية. إذا لا تمثل "نظرية التبادل الدولي" لدى الكلاسيك إلا **لحظة** في زمن البناء النظري لهم، **الأمر الذي يستلزم دراسة هذه النظرية في المكان المخصص لها في مجمل البناء النظري للتقليديين بقصد التعرف على دور هذه النظرية في هذا البناء النظري**. وهو ما يجنبنا الخطأ المنهجي الخطير الذي يتكرر الوقوع فيه عندما يعزل الكثيرون فكرة تمثل لحظة في زمن البناء النظري

للتقليديين ثم يتكلمون عن "قانون" يحكم ظاهرة التبادل الدولي وقد غرَّبت عن كل نظامها الإقتصادي.

عليه، يتعين لفهم أفكار الكلاسيك عن التبادل الدولي أن نرى:

أولاً: الخط العام لمجمل البناء النظري الكلاسيكي.

ثانياً: أفكار الكلاسيك في شأن التبادل الدولي.

ثالثاً. نظرية التبادل الدولي في مجمل البناء النظري الكلاسيكي.

أولاً : البناء النظري الكلاسيكي :

رأينا أن الخط الفكري العام للبناء النظري الكلاسيكي يتمثل في أن العمل المنتج، منظماً على أساس تقسيم العمل، يستخدم قوى الانتاج المادية وينتج الناتج الإجتماعي الذي يتضمن **الناتج الضروري** الذي يضمن استبدال ما استخدم من قوى انتاج بشرية ومادية **والفائض** الذي يمثل مصدر الإستثمار المالي لبناء طاقات انتاجية متزايدة لإستخدامها بواسطة قوى عاملة إضافية، وهو ما يعني التوسع المستمر في القاعدة الإنتاجية للمجتمع. ويجد التراكم مصدره على الأخص في جزء الفائض المتمثل في الربح والفائدة. ومع التراكم يتجدد الإنتاج في الفترات التالية وعلى نطاق متسع من فترة لأخرى. وهو ما يتضمن إمكانية التطور في المدى الطويل الذي ينتهي في نظر الكلاسيك إلى الحالة الساكنة[1] في المدى البعيد جداً[2]. والعلاقة بين الطبقة العاملة والطبقات المالكة من خلال ملكية وسائل الإنتاج هي التي تحدد، كما رأينا نمط تقسيم الناتج الإجتماعي بين الناتج الضروري (خاصة في شقة الخاص بما هو لازم لتجدد انتاج القوة العاملة) والفائض. وابتداء من هذه العلاقة بين

(١) The Stationary state; L'Etat stationaire.

(٢) A Secular trend; une tendance séculaire.

الطبقات المالكة تحدد الأنصبة النسبية لكل منها (خاصة طبقة ملاك الأراضي والطبقة الرأسمالية) في الفائض الإقتصادي (ومن ثم في الناتج الإجتماعي). ويرتكز الفكر الكلاسيكي على وجود التناقض بين الربح والفائدة، وهما يمثلان النصيب النسبي للطبقة الرأسمالية، والأجور التي تمثل النصيب النسبي للطبقة العاملة، هذا من ناحية، كما يوجد التناقض بين الربح والأجور، من جانب، والريع العقاري، من جانب آخر. ولم يكن التناقض الأول يمثل التناقض الرئيسي في نظر الكلاسيك في وقت كانت فيه القوة العاملة ما زالت ضعيفة كطبقة. فالتناقض الثاني هو الذي كان يمثل في نظرهم التناقض الرئيسي المحدد لحركة الإقتصاد الرأسمالي عبر تلك المرحلة. وهذا التناقض الثاني هو، كما رأينا، التناقض بين الطبقة الرأسمالية بميولها التراكمية وطبقة ملاك الأراضي بميولها الإستهلاكية، بل والإسرافية.

وابتداء من الفائض ، خاصة في جزئه المتمثل في الربح والفائدة، يكون **تراكم رأس المال** كمحور لتطور عملية الإنتاج. تقوم به الطبقة الرأسمالية من خلال النوعين من التوسع: **التوسع الإفقي** بإستخدام قوى عاملة اضافية (أي مزيد من العمل المنتج) بوسائل انتاج جديدة ومن ثم زيادة حجم الطاقة الإنتاجية الموجودة في المجتمع. والتوسع الرأسي بتكثيف استخدام القوة العاملة التي تعمل بالفعل لوسائل الإنتاج وعلى الأخص أدوات العمل ومن ثم زيادة انتاجية القوة العاملة المستخدمة بالفعل. وهو ما يتم أولاً بإستبعاد جزء من الفائض، في شكله النقدي، عن استهلاك الطبقات المالكة، أي إدخاره، ثم استخدام هذا الجزء لأغراض تراكم رأس المال ورفع مستوى الإنتاج في الفترات القادمة[1].

---

(١) انظر في تفاصيل عملية تجدد الإنتاج ودور وآلية التراكم فيها Mohamed DOWIDAR, Les Schemas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste, Editions Tiers - Mode, Alger, 1964.

معدل ونمط تراكم رأس المال يحددان **معدل نمو الناتج الإجتماعي** ومن ثم مستوى النشاط الإقتصادي من فترة إنتاجية لأخرى. وعليه، يتوقف هذا المستوى على ما يحدث لإنتاجية العمل من تغيير (في اتجاه عام نحو التحسن) وما يتضمنه ذلك من اتجاه عام لقيمة السلع المنتجة.

هذا عن مستوى النشاط الإقتصادي ومحددات تغيره مع تراكم رأس المال. ماذا عن مصير توزيع الناتج الإجتماعي الصافي بين الطبقات الإجتماعية، أي عن الأنصبة النسبية للطبقات الإجتماعية (وخاصة الطبقة الرأسمالية) خلال عملية تراكم رأس المال؟

يزيد تراكم رأس المال من الطلب على القوة العاملة (اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية الجديدة في مرحلة أولى ثم تشغيلها في مرحلة لاحقة): التراكم هو المتغير المستقل وتشغيل القوة العاملة هو المتغير التابع. ويفترض الكلاسيك هنا توفر القوة العاملة اللازمة لكل توسع في الإنتاج. الطبقة الرأسمالية تقود عملية تراكم رأس المال ومن ثم عملية الإنتاج الإجتماعي:

- في الزمن القصير، تؤدي زيادة الطلب على القوة العاملة إلى زيادة الأجور النقدية.
- زيادة الأجورالنقدية تدفع بالعمال إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية (من سلع الأجور) التي تستهلكها الطبقة العاملة.
- عرض هذه السلع لا يستجيب بنفس معدل زيادة الطلب عليها: لأن السلع الغذائية في جوهرها سلع زواعية، والزراعة يحكمها قانون تناقص الغلة (نظراً لإعتقاد الكلاسيك بأن التطور التكنولوجي لن يغير كثيراً من أوضاع الإنتاج في الزراعة). إذا مع الزيادة في الطلب على السلع الغذائية يلجأ المزارعون، لزيادة المعروض منها، إلى استخدام

الأراضي الحدية (إما الأقل خصوبة أو الابعد عن السوق) فترفع أثمان السلع الغذائية الزراعية[1]. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الريع العقاري، وهو دخل طبقة ملاك الأراضي التي تميل الى إنفاق دخلها بعيداً عن تركيم رأس المال.

- فيما يخص العلاقة بين الأنصبة النسبية للطبقات الإجتماعية ينتهي الأمر، خلال عملية التراكم، إلى زيادة النصيب النسبي الحقيقي للريع على حساب النصيب النسبي للأجور (الحقيقي) والنصيب النسبي للربح (والفائدة). وعليه يبرز قانون اتجاه معدل الربح للانخفاض كاتجاه عام يحكم تطور العملية الاقتصادية. هذا النصيب النسبي للربح والفائدة هو مصدر التراكم الذي تقوم به الطبقة الرأسمالية ويكون مصيره أن يقل (كنصيب نسبي)، وهو ما يؤدي في الزمن الطويل جداً إلى ضمور مصدر التراكم، فيتوقف تراكم رأس المال ويتجه معدل التطور الإقتصادي نحو التناقص، إلى أن نصل إلى الحالة الساكنة، التي يتكرر فيها تجدد الإنتاج على نفس المستوى للناتج الإجتماعي عبر الفترات الإنتاجية المتتالية.

- في هذا النموذج لأداء الإقتصادي الرأسمالي عبر الزمن من خلال عملية تراكم رأس المال يتم التحليل **في صورة عينية**، ويتم الإستدلال، على أساس مبدأ القيمة في صورة وحدات عمل ووحدات عينية للناتج، وفي فروع النشاط المختلفة، وبتصور تجريدي على مستوى الناتج الإجتماعي. ومع التركيز على ما يتم في داخل الإقتصاد الوطني، مع

---

(١) يتضمن ذلك ان الزيادة في السكان تتحقق بمعدل يكون أعلى من معدل الزيادة في انتاج الغذاء، الأمر الذي يسوء من الأحوال المعيشية لشرائح كبيرة من السكان: قانون السكان عند مالتس وقد احتواه ريكاردو في نموذجه الخاص بأداء الإقتصاد القومي عبر الزمن.

الإنشغال أساسا بجانب **العرض** (في فترة يكون فيها الإنشغال الإجتماعي العام بنمو قوى الإنتاج الجديد وزيادة المنتجات، أو زيادة ثروة الأمم).

- في هذا النموذج يستخدم مبدأ القيمة:

* في تحديد الأثمان النسبية الحقيقية (العينية) للسلع كنسب لكميات العمل (تتوقف على انتاجية العمل المستخدم في انتاج كل منها) وهو ما يحدد الاثمان النسبية للسلع (وإنما مع افتراض حيادية النقود كمجرد وسيط في التبادل).

* من التصور الخاص بأداء الإقتصاد الوطني عبر الزمن يتحدد مستوى الناتج الإجتماعي أي مستوى عرض السلع. إذا ماتم التعبير عن قيمته (تجميعياً) بالنقود فعلى افتراض حيادية النقود (لا تغير من الأمر شيئاً) كمقياس للقيم.

* مستوى الناتج الإجتماعي (العرض العيني للسلع) والأثمان النسبية الحقيقية (التي تتخذ على أساس قرارات الشراء والبيع) وكلاهما يتحدد ابتداء من القيمة، يحددان **حجم المعاملات** التي تتحقق في الإقتصاد الوطني، منظوراً إليها في صورة عينية.

* بالتوازي مع هذا تتحدد كمية النقود المطلقة في التداول بما ينتجه نشاط التعدين من معادن نفيسة تستخدم كنقود (وهو ما يتوقف على انتاجية العمل في نشاط التعدين ومن ثم قيمة هذه المعادن) وبما يتخذ من قرارات سياسية في شأن كمية النقود. ابتداء من الكمية المطلقة في التداول تتحدد الكمية المخصصة **بالفعل** للتداول:

- بكمية النقود المطلقة في التداول .

- بسرعة تداول النقود.

- بإكتناز النقود (ببعدها عن التداول).

- بالتوسع في الإئتمان (يزيد الكمية المستعملة في التداول).

- التوازي بين التحليل العيني (للأداء المحدد لحجم المعاملات)، والتحليل النقدي.(للأداء النقدي المحدد لكمية النقود المستخدمة فعلاً في التداول) يعكس **تماس الأثنين في تحديد المستوى العام للأثمان بما تعكسه تغيرات هذا المستوى من تغير في قيمة النقود** (أي في قوتها الشرائية).

في هذا النموذج لاداء الإقتصاد القومي عبر الزمن، أي لتطوره من خلال عملية تراكم رأس المال **يكون التركيز علي ما يحدث في داخل الإقتصاد الوطني**. ولكن هذا الأداء الداخلي يتأثر كذلك، في واقع الحياة الإجتماعية بما يقوم بين الاقتصاد الداخلي والخارج من تبادل . فما هي طبيعة هذا التبادل وكيف يقوم وماهية آلية تحققه وما الدور الذي يقوم به في تطور الإقتصاد الوطني؟ هنا تظهر الحاجة إلى فهم ظاهرة التبادل الدولي.

ثانياً : نظرية التبادل الدولي عند الكلاسيك :

لابد إذن من التوصل إلى التبادل الدولي "نظرياً" (أي إلى تفسير لظاهرة التبادل الدولي) وإنما لتشغل هذه النظرية مكانها في البناء النظري الكلاسيكي الذي يحكمه مبدأ العمل في القيمة: هذا المبدأ يمتد ليبدأ منه تفسير ظاهرة التبادل الدولي دائماً على أساس افتراضات تختلف عن تلك الخاصة بدراسة الأداء الإقتصادي في داخل الإقتصاد الوطني، من خلال فكرة النفقات المقارنة المرتكزة على العمل في القيمة.

بداءة، يمكن لإقتصاد قومي أن يحقق علاقاته الإقتصادية الدولية من خلال

الضم القهري لبلد آخر والنهب، أي دون تبادل . وهو ما يدركه آدم سميث(١).

* في مرحلة أولى يتم نهب الذهب والفضة، على نحو مباشر ، بالإستيلاء على ما لدى الأفراد من المواطنين الأصلين من المعدنين. في مرحلة ثانية، يتم نهب ما في المناجم. بإستخدام قوة عاملة يحصل عليها بالقهر (بتحويل الأحرار إلى عبيد "نجروز") يستخدمون فيما بعد في زراعة قصب السكر التي تتم في كل مستعمرات أوروبا بواسطة العبيد النجرو(٢) (ص ٤٦٢).

* في مرحلة ثانية، تقوم التجارة المرتكزة على القهر: تبدأ بسلع رفاهية الطبقات الحاكمة؛ لتتحول دون التركيز على السلع الضرورية لتجدد انتاج رأس المال، على الأخص سلع الأجور، بين السلع التي يمكن حصرها نجد بعض أهم ما تنتجه أمريكا وجزر الهند القريبة، كل أنواع الحبوب، الأخشاب، الملح، السمك، السكر والروم (نوع من ماء الحياة مشتق من تقطير عصير قصب السكر (ص ٤٥٤). ثم يتكلم عن اللحوم والأرز والحديد (ص ٤٥٤ - ٤٥٧) ثم يتكلم عن التجارة بين بريطانيا والمستعمرات (كسوق للمنتجات البريطانية (ص ٤٥٩). وكذلك عن احتكار بريطانيا للتجارة في منتجات المستعمرات مع بلدان أوروبا.

(١) الكتاب الرابع من مؤلفه «بحث في طبيعة واساليب زيادة ثروة الأمم». وهو الباب المخصص لأنظمة الإقتصاد السياسي، ويقصد هنا الأنظمة النظرية. ويتحدث في الباب السابع عن المستعمرات في أجزاء ثلاثة: الدوافع لإقامة مستعمرات جديدة - اسباب إزدهار المستعمرات الجديدة - المزايا التي عادت على أوربا من اكتشاف امريكا ومن المرور إلى جزر الهند الشرقية عن طريق رأس الرجاء الصالح. انظر على الأخص الصفحات ٤٥٤ - ٤٥٩ من طبعة J.R. MC Culloch, Ward, Lock & CO. London, 1839.

(٢) التسمية تتضمن الروح العنصرية. ونشأة الرأسمالية تتضمن ضرورة وجود «نظرية» للتفوق الجنسي، على الصعيد الايديولوجي، تبرر المعاملة الرأسمالية للرجل «الابيض» للأجناس الأخرى. إذا ما وجدت هذه النظرية واستقرت في ايديولوجية رأس المال يمكن أن تثور النزعة العنصرية في داخل الجنس الأبيض نفسه: النزعة الصهيونية، والنزعة الآرية النازية في المانيا.

ـ أما التبادل بالمعنى الكامل، فيكون مع بلدان أوروبية أخرى، كما يستخلص من الأمثلة إلتي يسوقها سميث وريكاردو فيما بعد(١).

ـ إذا قامت العلاقات من خلال التبادل الدولي، فهو، كالتبادل الداخلي يتضمن تقسيم العمل على الصعيد الدولي. وتقسيم العمل على الصعيد الدولي يتضمن وجود الفائض، ينتجه كل مجتمع، وقيام علاقات الإنتاج على **الملكية الفردية**. وقد شهدت اقتصاديات أوروبا الغربية، خاصة انجلترا وفرنسا، التبلور التاريخي للملكية الفردية الرأسمالية والإتجاه نحو المبادلة النقدية، أي نحو عمومية انتاج المبادلة أي الإنتاج للسوق. هذه حقيقة يدركها الكلاسيك.

ـ لكي يمكن لتقسيم العمل أن يقوم دولياً، في شكل جديد، لابد من تغلغل القوة الإجتماعية الجديدة، رأس المال، في المجتمعات التي لم يتطور فيها الإقتصاد السلعي بعد بشكل كاف: تغلغل رأس المال لتحويل اقتصاديات هذه المجتمعات إلى اقتصاديات سلعية، أي اقتصاديات سوق، من خلال بلورة الملكية الفردية فيها، وخاصة لوسائل الإنتاج الأساسية، وعلى الأخص الأرض التي تتحول بدورها إلى سلعة. تلك حقيقة لا يدركها الكلاسيك بهذا الوضوح، وإنما يمكن أن تستشف مما كتبه آدم سميث عن المستعمرات عند تقديمه لأنظمة الاقتصاد السياسي في الباب السابع من الكتاب الرابع من كتابه "بحث في طبيعة...... ثروة الأمم".

ـ التبادل الدولي في شكله الجديد يرتكز على التقسيم الدولي للعمل الذي يقوم بدوره على التمايز بين المجتمعات. **ولكنه التمايز وقد كف عن أن يكون محكوماً بظروف طبيعية فقط،** أي بإختلاف بين البلدان في الظروف الطبيعية للإنتاج وإنما يبدأ في أن **يغلب عليه طابع التمايز المكتسب من خلال التهيئة**

(١) وهو ما يمكن ان يستنتج منه أنهما يخصان «بالتبادل الدولي» المجتمعات ذات الطابع الحضاري من النمط «الأوربي».

الإجتماعية للعملية الإقتصادية. أي تمايزاً يعكس اختلاف مستويات تطور هذه العملية من بلد لآخر. هذان النوعان من التمايز يدركهما آدم سميث حين يقول "في بعض الأحيان تكون المزايا الطبيعية التي يتمتع بها بلد على غيره من البلدان في شأن انتاج سلعة معينة، تكون هذه المزايا كبيرة لدرجة تدفع كل العالم إلى أن يسلم بأنه من العبث أن يقاوم الاخرون هذه المزايا فمن الممكن، مع كثير من الصعوبات، أن تزرع في اسكوتلندا أعناباً طيبة جداً نصنع منها خموراً جيدة جداً، وإنما بنفقة تعادل ثلاثين ضعفاً للنفقة التي يمكن أن نحصل بها على خمور بنفس الجودة من بلدان أخرى. في هذه الحالة، هل يكون معقولاً القانون الذي يصدر لمنع استيراد كل الخمورالأجنبية لمجرد أن نشجع انتاج بعض أنواع الخمور في اسكوتلندا؟ ولا يغير من الأمر شيئاً ان تكون المزايا التي يتمتع بها بلد ما في إنتاج سلعة ما مزايا طبيعية أو مكتسبة. فطالما أن هذا البلد يتمتع بهذه المزايا وأن البلد الآخر محروم منها يكون من الأحسن دائماً للبلد الأخير أن يشتري السلعة من البلد الأول بدلاً من أن يقوم بإنتاجها، وفي مكان آخر يقول سميث "إذا كان بمقدور با د أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو قمنا نحن بصناعتها ، من الأحسن أن نشتريها منه بجزءمن ناتج صناعتنا إذا قمنا بهذه الصناعة على نحو يجعل لنا بعض الميزة".

سميث يدرك إذن أن الميزة تتجه إلى أن تكون **مكتسبة** ويأخذ ذلك كمعطى ولا يناقش الكيفية التي يتوصل بها اقتصاد ما إلى اكتساب الميزة في مجال انتاج سلعة معينة في مواجهة الأقتصاديات الأخرى ، وإن كان يلمح إلى أن ذلك إنما ينجم على **النحو** الذي نقوم به بصناعة السلعة. هذا "النحو" لا يتطلب في الواقع، في ظل التطور الرأسمالي، أقل من اكتساب الإقتصاد القومي من تحقيق "الميزة" في انتاج سلعة من السلع. الأمر إذن يتعلق بالمقارنة بين ظروف انتاج السلع في البلدان المختلفة .

ـ لكي تتحول امكانية تقسيم العمل بين البلدان. كأساس للتبادل الدولي،

إلى واقع دولي لابد أن يكون هذا **التقسيم مربحاً لرأس المال بصفة عامة** بإعتبار الربح القوة المحركة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي. **فعلى أى أساس تحدد إذن الإرباحية؟**

ـ تتحدد الإرباحية اعمالاً للمبدأ العام المحدد لقيمة السلع، على أساس كمية العمل المحددة لنفقات انتاج السلع في البلدان المختلفة، أي **للنفقات المقارنة**. نقطة البدء هنا تتمثل إذن في **مبدأ نظرية العمل في القيمة كمبدأ عام**. ابتداء منه نرى **النفقات المقارنة** (وهو ما يقتضي دراسة علمية دقيقة لنظرية القيمة عند الكلاسيك).

ـ أي نفقات مقارنة؟

* عند **سميث**، يمكن لبلد ما أن يصدر فقط السلع التي يتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة، أي تلك السلع التي ينتجها **بنفقة أقل مطلقاً** من نفقة إنتاجها في البلدان الأخرى، وذلك حتى يحقق رأس المال المصدر ربحاً في تعامله مع البلدان الأخرى، (أي من بيعه للسلع المصدرة في الأسواق الخارجية). فإذا كان لكل من بلدين ميزة مطلقة في انتاج سلعة كانجلترا تتمتع بنفقة انتاج أقل بالنسبة للمفروشات، والبرتغال بنفقة انتاج أقل بالنسبة للخمور، يكون للبرتغال مصلحة في التخصص في انتاج الخمور ولانجلترا مصلحة في التخصص في انتاج المفروشات.

أما ريكاردو وإن كان يتفق مع سميث في:

ـ أنه لقيام التخصص الدولي لابد أن يكون مربحاً (لرأس المال)،

ـ وأن الإرباحية تتوقف على النفقات في البلدين،

ـ وأن نقطة البدء في تحديد النفقات هو المبدأ العام المحدد لقيمة السلع العمل كمصدر وكمية العمل كمقياس،

فإنه يختلف معه، في:

ـ أن العبرة في المقارنة بين النفقات في البلدين بالنفقات النسبية وليس بالنفقات المطلقة كما يقول سميث : فإذا كانت نفقة انتاج **السلعتين** أقل في البرتغال وإنما كان تفوقها أقوى في الخمور يكون لها مصلحة في التخصص في إنتاج الخمور واستيراد المفروشات.

لبيان ذلك نرى عند ريكاردو ، بإعتباره الباني الحقيقي للنظرية الكلاسيكية في التبادل الدولي:

ـ المرتكز ـ الفروض ـ جوهر النظرية ـ الاستدلال.

ـ الآثار الإجمالية للتبادل الدولي على الإقتصاد الوطني (وفي ازدهار الإقتصاد البريطاني).

المبدأ العام في القيمة عند ريكاردو :

* الأخذ بالتفرقة التي قال بها سميث بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة: الأخيرة تمثل النقطة المستقرة التي يدور حولها ثمن السوق، الأمر هنا يتعلق بالقيمة النسبية للسلع (قيمة سلعة بالنسبة لسلع أخرى). قيمة الاستعمال هي شرط لكي يكون للسلعة قيمة مبادلة.

* يرد على هذا المبدأ العام عند ريكاردو تعديل ينتج عن اختلاف عمليات انتاج السلع المتبادلة بالنسبة لكيفية توزيع رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج بين رأس مال ثابت ورأس مال متداول (ومن ثم اختلاف في معدل الأجور). هذا الاختلاف لا يلغي المبدأ العام وإنما يعدل فيه.

* هذا المبدأ العام يقوم على **افتراض**:

ـ أننا بصدد اقتصاد مبادلة، ومبادلة نقدية، يقوم على سيادة رأس المال والعمل الأجير. وهو ما يتضمن الملكية الفردية لوسائل الإنتاج بما فيها الأرض.

ـ سيادة المنافسة على نحو يعطي لرأس المال والعمل **حرية الإتصال** بين مجالات النشاط الإقصادي وصناعاته، على نحو يحقق توازناً يتضمن تساوي معدلات الربح بين **الصناعات** المختلفة، أي عبر فكرة متوسط عام لمعدل الربح.

ـ حيادية النقود.

* وفقاً لهذا المبدأ العام، القائم على هذه الفروض، تتحدد النفقات على أساس كميات العمل المبذولة في انتاج السلع.

تحليل ريكاردو الخاص بالتبادل الدولي :

أ ـ جوهر النظرية : A gerenal statement

* يقوم التبادل الدولي على التقسيم الدولي للعمل: فكما أن انتاج المبادلة الداخلي يقوم على تقسيم العمل، كظاهرة سائدة في المجتمع، فإن التبادل الدولي يقوم على التقسيم الدولي للعمل (وهو كظاهرة سائدة دولياً تنتمي إلى الإقتصادالرأسمالي).

* لكي يقوم تقسيم العمل بين بلدين لابد أن يكون مربحاً (الربح هوالقوة المحركة للنشاط الإقتصادي الرأسمالي).

* الإرباحية تتحدد على اساس كميات العمل المحددة للنفقات المقارنة (مبدأ نظرية العمل في القيمة).

* النفقات المقارنة تحدد:

ـ امكانية **التخصص**، ومن ثم نوع الصادرات والواردات.

ـ وتبين **الحدود** (بالنسبة لمعدلات التبادل) التي يكون التبادل بمعدل بينها **مكسباً** لكل من الطرفين (الأمر هنا يتعلق بجانب العرض، النفقات المقارنة على اساس كميات العمل).

ـ معدل التبادل، بين الحدين الأقصى والأدنى، يحدده الطلب التبادل بين البلدين، جانب الطلب ـ النقطة التي يتحدد عندها معدل التبادل هذا (بين الحدين الأقصى والأدنى) هي التي تحدد كيفية **توزيع** مزايا التجارة الدولية. ومن ثم مدى استفادة كل بلد من التخصص الدولي (مقارنة بحالة عدم التخصص وعدم وجود علاقات تبادل مع الخارج).

هل تتحدد هذه النقطة على اساس تساوي القيم أو على اساس عدم تساوي القيم؟

الإجابة على هذا السؤال تبين من **استدلال ريكاردو** وهو استدلال تختلف نتائجه بإختلاف الفروض التي يبدأ منها. لنرى هذا الاستدلال مرة مع فروض مشابهة للفروض التي يقوم عليها تحليله في شأن المبدأالعام في القيمة، مضافاً إليها فروض تخص التبادل الدولي، ومرة مع فروض تتفق اكثر مع اختلاف التبادل الدولي عن التبادل الداخلي.

ب ـ استدلال ريكاردو على أساس فروض مشابهة لتلك المتعلقة بالمبدأ العام للقيمة :

الفروض.: لا يتعلق الأمر إلا بالتبادل بين بلدين في شأن سلعتين، أي بأربع صناعات تنتج سلعتين في البلدين. في شأن هذا الفرض، يقول ريكاردو أن القصد منه هو تبسيط المسألة "لتسبيط المسألة افترضت أن التجارة بين البلدين تقتصر على سلعتين ولكنه من المعروف أن قائمة كبيرة من السلع تدخل في حركة الصادرات والواردات"(١).

ـ لكي يكون في إطار المبدأ العام في تحديد القيمة النسبية (وليس التعديل الوارد عليه) يفترض أن انتاج السلعتين في البلدين يتم بإستخدام رأس المال للعمل الحي فقط (أي دون استخدام الآلات)، أي أن مجمل رأس المال يأخذ

(١) مبادئ الإقتصاد السياسي والضرائب Everyman's library, London, 1957 ص ٨٧.

شكل رأس المال المتداول.

ـ في شأن توفر العمل، يفترض كمال المرونة لعرض العمل.

ـ يفترض ثبات النفقة في كل عملية انتاج، أي خضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة (أي غياب وفورات الحجم، وهو ما يتضمن تطابق دالات الإنتاج).

ـ يفترض الحركية الكاملة دولياً للأشخاص ولرؤوس الأموال وهو ما يعني افتراض المنافسة في كل الأسواق.

ـ يفترض سيادة المنافسة في أسواق السلع.

* ابتداء من هذه الفروض يجري استدلال ريكاردو على النحو التالي:

ابتداء من التسليم بأن تقسيم العمل يزيد انتاجية العمل (مصدر كل قيمة) يصاغ المبدأ الذي يحدد نمط التخصص الدولي: في ظل نظام متميز بحرية كاملة للتجارة، يخصص كل بلد رأسماله وعماله للاستخدامات الأكثر فائدة لنفسه (كميل طبيعي: انعكاسا لفكرة المصلحة الذاتية المرتكزة على الفلسفة النفعية؛ أحد خصائص الفكر الكلاسيكي). هذا السعي نحو الميزة الفردية مرتبط على نحو مثير للإعجاب بالصالح العام لجميع البلدان[1].

ـ عن طريق تشجيع الصناعة ومكافأة الإبداع واستخدام القوى التي وهبتها الطبيعة أكفأ استخدام توزع كل بلد عملها على النحو الأكفأ وعلى النحو الأكثر اقتصادية.

ـ بينما عن طريق زيادة الكتلة العامة للمنتجات، هي تنشر الإستفادة

(١) فكرة «اليد الخفية»، التي قال بها ادم سميث، والتي بمقتضاها أن سعى الفرد لتحقيق المصلحة الفردية يحقق في ذات الوقت المصلحة العامة. وهي تعبر عن رؤية الفلسفة الفردية لمصلحة الفرد الرأسمالي. هذه الفكرة يأخذ بها ريكاردو في مجال سعى كل بلد، على صعيد المبادلات الدولية، لتحقيق مصلحته.

العامةوتربط برباط المصلحة المشتركة والتزاوج وحدات المجتمع العالمي من الأمم في كافة أرجاء العالم المتحضر(1).

وذلك هو المبدأ الذي سيحدد تخصص كل بلد من البلدان: فيحدد أن تنتج الخمور في فرنسا والبرتغال وأن يزرع القمح في أمريكا وبولندا وأن تنتج ادوات الإنتاج وسلع أخرى في انجلترا.

ـ تكون العبرة في تحديد التخصص بين البلدان (أي في تحديد نمط التقسيم الدولي للعمل)، ابتداء من الظروف السائدة في كل بلد كنقطةبدء، بالمقارنة بين نفقات الانتاج في البلدان ، وتكون العبرة عند هذه المقارنة، بالمقارنة بين النفقات النسبية وليس النفقات المطلقة.

لبيان ذلك نأخذ المثل بالبرتغال (البلد أ) وانجلترا (البلد ب)، بالنسبة لانتاج السلعتين س (١)، س (٢).

شخص واحد ينتج في الاسبوع

	البرتغال (أ)	**بريطانيا (ب)**
السلعة س(١) (خمور)	أ ١ = ٦	ب١ = ٢ (أو ٦)
السلعة س (٢) (مفروشات)	أ٢ = ١٠	ب٢ = ٦ (أو ١٨)

وفقاً لريكاردو، للبلد مصلحة في التخصص في انتاج السلعة التي تكون انتاجية العمل النسبية في انتاجها أقوى أو أقل ضعفاً. على أساس الفروض المفترضة:

في البلد أ تتبادل ٦ وحدات من السلعة س١ مقابل ١٠ وحدات من السلعة س٢. وفي البلد ب تتبادل ٢ وحدة من السلعة س١ مقابل ٦ وحدات

(١) ص ٨١ من المرجع السابق الإشارة إليه.

من السلعة س٢ (ومن ثم تتبادل ٦ وحدات من السلعة س١ مقابل ١٨ وحدة من السلعة س٢، لأن الافتراض أن النفقة تظل ثابتة مع تغير حجم الانتاج ١٨/٦ = = ٣).

بفضل التجارة الدولية (أي عند التبادل) نستطيع أن نحصل في البلد أ على أكثر من ١٠ وحدات من السلعة س٢ مقابل ٦ وحدات من السلعة س١، عن طريق تصدير هذه السلعة الأخيرة (س١) ومبادلتها (بالسلعة س٢) بالمعدل الموجود في البلد ب للتبادل بين السلعتين (أي أن بالحصول على ١٨ وحدة من س٢). أو حتى عند معدل أقل بشرط أن يظل أعلى من المعدل الداخلي في البلد أ. بالنسبة لكل معدل تبادل أعلى من ١٠ : ٦ مائلاً نحو ٦ : ٢ يكون من المفيد للبلد أ أن تصدر السلعة س ١ وتكف عن انتاج السلعة س ٢ لتستوردها. وكذلك بالنسبة للبلد ب، بالنسبة لكل معدل تبادل أعلى من ٢ : ٦ يكون متجهاً نحو ٦ : ١٠ يستحسن تصدير السلعة س ٢ واستيراد السلعة س١.

فإذا رمزنا لمعدل التبادل الفعلي الذي سيتحقق بالرمز ط يكسب البلدان من التبادل إذا كان ٦ : ٢، ط، ١٠ : ٦. ولا يمكن لأيهما أن يخسر لأنه لن يقبل تبادلاً بمعدل يقل عن ذلك الذي يمكن أن يحصل عليه في حالة الاكتفاء الذاتي. وذلك لأنه يمكن، بنفس النفقة في صورة قوي انتاج، أن نحصل على سلع، عن طريق حرية التبادل، أكثر مما نحصل عليها عن طريق الاكتفاء الذاتي. وتكون هذه الممارسة الأخيرة (أي الاكتفاء الذاتي) من قبيل تبديد الموارد. وكذلك يكون حال كل اجراء من اجراءات السياسة التجارية التي تقترب من الاكتفاء الذاتي: كفرض رسوم جمركية، مثلاً.

ويأتي التعميم بصفة مباشرة: ستكون التجارة مكسبة، ومن ثم تقوم بين الأطراف إذا كان ب٢ : ب١ ط٢ أ٢ : أ١. حينئذ تصدر البلد أ السلعة س١ وتستورد السلعة س٢، والعكس بالنسبة للبلد ب. وإذا كان ب٢ : ب١ < ط > أ٢ : أ١

تصدر البلد أ السلعة س٢ وتستورد السلعة س١ (١).

وقد يثورالتساؤل: في حالة إذا ما أنتج الصناعيون البرتغال السلعتين بنفقة انتاج أقل، أليس في استطاعتهم تخريب الصناعة البريطانية عن طريق تصديرهم للسلعتين؟ لا يمكن أن يحدث ذلك. لأنه إذا ما صدرت البرتغال السلعتين يكون بميزانها التجاري فائض كبير، ومن ثم تستورد الذهب. الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأثمان في البرتغال وانخفاض المستوى العام للأثمان في بريطانيا. ولا يتوقف تصديرالذهب من بريطانيا إلا عندما يتوازن ميزانها التجاري. بعبارة أخرى، في اقتصاد مقايضة (مبادلة عينية) حيث يدفع لسلعة بوحدات سلعة أخرى يكون الميزان التجاري متوازناً بالضرورة. ولكن هذا القول يتضمن ادخال النقود، في شكل النقود الذهبية، في عملية الاستدلال، والغرض منه الآن أن النقود حيادية، الأمر الذي يقتضي منهجياً أن يقتصر هنا على مجرد اثارة التساؤل، ويبين في ذات الوقت محدودية النتائج التي تم التوصل إليها في عملية الاستدلال المعرفي بحدود الفروض التي تقوم عليها هذه العملية.

والواقع أن ريكاردو يدرك أن ظروف التبادل الدولي **تختلف** عن ظروف التبادل داخل الاقتصاد الوطني: وذلك لأنه "بينما لا توجد عوائق لانتقال رأس المال والعمل بين فروع النشاط المختلفة في داخل البلد الواحد، فتنتقل بحرية نحو فروع الانتاج حيث معدل الربح أعلى وتهجر الفروع حيث المعدل أدنى، حتى يتساوى بعد فترة معدل الربح في كل الفروع، من خلال التغير في مستويات الانتاج والأثمان؛ فإن الوضع ليس كذلك بين الدول، حيث

(١) وتكون حالة المزايا المطلقة، حالة ادم سميث، حالة خاصة من حالات المزايا النسبية. وتوجد إذا كان أ> ب١ وب٢> أ٢ ومن ثم أ٢ : أ١< ب٢ : ب١ أو إذا كان أ١< ب١ وب٢< أ٢ ومن ثم أ٢ : أ١> ب٢ : ب١.

تصعب، إن لم تستحيل، الحركةالحرة لرأس المال والعمل نحو البلدان حيث معدلات الربح أعلى في بعض فروع الانتاج منها في الفروع المماثلة في البلد الأصلي» (أي البلد الذي ينتمي إليه رأس المال والعمل) (ص٨١). «فهناك عوامل كثيرة تحد من قدرة رأس المال على الانتقال بحرية بين البلدان المختلفة منها عدم الامان المالي والعيني وخاصة عندما لا يكون رأس المال تحت السيطرة المباشرة لصاحبه، والميل الطبيعي لدى الانسان لعدم مغادرة البلد الذي ولد وعاش فيه، ومن ثم صعوبة أن يعهد برأسماله لحكومة أجنبية بقوانين جديدة» (ص ٨٣). وهذا يعني أن ريكاردو بدأ بعيد النظر في الفروض التي بدأ منها تحليله للتوصل إلى نظريته في التبادل الدولي. إذ فيما يتعلق بحركية قوى الانتاج بدأ استدلال ريكاردو على أساس افتراض الحركية الكاملة لقوى الانتاج (أو حريتها الكاملة في الانتقال) بين فروع النشاط الاقتصادي في داخل البلد الواحد وافتراض غياب هذه الحركية لقوى الانتاج بين فروع الانتاج بين البلدان المختلفة.

ومع الفروض الجديدة يتغير المبدأ العام في تحديد القيم النسبية في التبادل الدولي. فبينما كانت القاعدة التي مؤداها أن القيم النسبية تتحدد على أساس الكميات النسبية للعمل المبذولة في السلع المتبادلة تحكم التبادل الدولي كما تحكم التبادل الداخلي، يتجه ريكاردو بعيداً عن ذلك صراحة بقوله (ص٨١) أن «القاعدة التي تحكم تحديد القيمة النسبية للسلع في التبادل الداخلي لا تنظم القيمة النسبية للسلع المتبادلة بين بلدين أو أكثر».

ففي غياب الحركية الكاملة لرأس المال والعمل بين البلدان المختلفة تبتعد **القيم النسبية عن كميات العمل المقارنة المبذولة في انتاج السلع المتبادلة. بل يكون الميل هو نحو ألا يتم التبادل بين كميات متساوية من العمل.**

هذا عن الأثمان التي يتم بها التبادل الدولي، ماذا عن **مستويات الاثمان في البلدان المتبادلة وأثرها على الاثمان الدولية؟**

للكلام عن الاثمان **لابد من ادخال النقود**. ريكاردو يدخل النقود في شكل النقود المعدنية من الذهب والفضة. ومع اختيار الذهب والفضة كوسيط عام في التبادل ينتهي ريكاردو إلى أنه يتم توزيع الذهب والفضة ، بفضل حرية التجارة وسيادة المنافسة، بين بلدان العالم المختلفة بنسب تمكنها من أن توفق نفسها مع الحركة العينية للسلع التي كان من الممكن أن توجد فيما لو كانت هذه المعادن غير موجودة كنقود وأخذت التجارة بين البلدان شكل المقايضة (أي المبادلة العينية):

فلو نتج عن زيادة انتاجية العمل في فرع انتاجي معين في بلد ما نقص في القيمة النسبية للسلعة وانخفاض في ثمنها بالنسبة للثمن في بلد آخر، يزيد استيراد السلعة بواسطة هذا البلد الآخر، فتزيد مستحقات البلد المصدر للسلعة المالية، فتقوم البلد المستورد بتصدير الذهب إلى البلد المصدر، فتقل كمية الذهب في البلد المستورد وتزيد كميته في البلد المصدر للسلعة. فيرتفع المستوى العام للأثمان في البلد المصدر وينخفض في البلد المستورد حتى تعود مستويات التناسب في البلدين، بفضل توفيق كميات النقود المعدنية المتاحة لنفسها مع الحركة العينية للسلع بين البلدين (الأمر الذي يفترض حرية انتقال الذهب والفضة بين البلدين، أي قيام النظام النقدي في البلدين على قاعدة الذهب).

ويستنتج ريكاردو من ذلك (ص٨٧) أن التحسن في الصناعة (بتطوير الفنون الانتاجية واستخدام الآلات) في أي بلد يميل إلى تغيير نمط توزيع المعادن النفيسة بين بلدان العالم: فهو يميل إلى زيادة كمية السلع في الوقت الذي يرتفع المستوى العام للأثمان في البلد الذي شهد التحسن في الانتاج الصناعي. ولا يقتصر هذا الاثر على السلعتين فقط، بل يمتد إلى القائمة الكبيرة من السلع التي تدخل في حركة الصادرات والواردات. فانتقال النقود من بلد وزيادة تراكمها في بلد آخر يؤثر على أثمان كل السلع. الأمر الذي يؤدي إلى تصدير عدد كبير من السلع **إلى جانب النقود**. وهو ما يحول دون تحقيق أثر كبير على قيمة النقود

في البلدين، على عكس ما يتوقع أن يحدث.

- ومن العوامل الأخرى (إلى جانب التحسن في الصناعة) المؤثرة في المجرى الطبيعي للتجارة الدولية وتتدخل في التوازن والقيمة النسبية للنقود نجد اعانات التصدير والاستيراد والضرائب التي تفرض على السلع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. هذه العوامل تؤدي إلى اضطراب التجارة "الطبيعي" من خلال التبادل العيني، وتنتج بالتالي ضرورة استيراد أو تصدير النقود. وذلك لكي تتمكن الاثمان من أن تتوافق مع المجرى الطبيعي للتجارة. هذا الاثر يحدث ليس فقط في البلد الذي حدث فيه العامل المجلب للاضطراب، وانما كذلك، بدرجات متفاوتة، في كل البلدان الداخلة في التجارة الدولية (ص٨٧).

- وجود هذه العوامل (التحسن الصناعي واجراءات السياسات المالية والتجارية) يفسر، لحد ما، اختلاف قيمة النقود في البلدان المختلفة. وهو يفسر لنا لماذا تكون الاثمان المحلية (أو العدد الأكبر منها)، استقلالاً عن أسباب أخرى، أعلى في البلدان التي يزدهر فيها النشاط الصناعي (رغم أن قيمتها أقل نسبياً). فلو أخذنا بلدين لهما نفس حجم السكان ونفس مساحة الأرض بنفس الخصوبة للزراعة وبنفس المعرفة الخاصة بالانتاج الزراعي سنجد أن ثمن المواد الأولية (المنتجة في الزراعة) أعلى في البلد الذي يستخدم عملاً أمهر وماكينات أحسن في انتاج السلع المعدة للتصدير. وقد يختلف معدل الربح، وانما بدرجة قليلة، لأن الاجور، أو المكافأة الحقيقية (العينية) للعامل تكون واحدة في البلدين، ولكن الاجور النقدية، وكذلك المواد الأولية، ستكون ذات معدل أعلى في ذلك البلد الذي يستورد وفرة من النقود مقابل السلع التي يصدرها بفضل ما يعطيه العمل الماهر والآلات من ميزة في انتاجها.

- يتضح، بعد أن ينتقل ريكاردو من أساس التبادل الدولي وتحديد الاثمان الدولية إلى العلاقة بين اثمان التبادل الدولي واثمان التبادل الداخلي في البلدان التي يجري بينها التبادل، وهي علاقة تستلزم دراستها أن تقلل من

مستوى التجريد النظري بالاقتراب من الواقع بادخال النقود واجراءات السياسات المالية والتجارية، نقول يتضح بجلاء أن **انشغال ريكاردو بظاهرة التبادل الدولي انما يثور بمناسبة الدور الذي يلعبه هذا التبادل في أداء وتطور الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاثر على معدل الربح.** الأمر الذي يجعل من الطبيعي أن نجمع مما كتبه ريكاردو مجمل آثار التبادل الدولي على الاقتصاد الداخلي.

فيما يخص **أثر التبادل الدولي على أداء الاقتصاد الوطني وتطوره،** فإن ريكاردو يتوصل إليه، بتوطين نظرية التبادل في مجمل البناء النظري الكلاسيكي للبحث عن أثر التبادل الدولي على القيمة الاجمالية التي تخلق في الاقتصاد الوطني وعلى الفائض مصدر الربح الذي تحصل عليه الطبقة الرأسمالية ويحرك كل نشاطها الاقتصادي وعلى معدل تراكم رأس المال باعتبار الأخير محور عملية التطور الرأسمالي:

* فالبنسبة لأثر التبادل الدولي على اجمالي القيمة الحقيقية التي تنتج في الاقتصاديات المتبادلة دولياً، لا يؤثر التباد ل الدولي على قدر هذه القيمة، أي لا يزيد منها، وإنما يقتصر أثره على انتقال للقيمة المنتجة من بلد لآخر. أي أنه يؤدي إلى إعادة توزيع القيم المنتجة بين البلدين المتبادلة.

* بالنسبة لأثر التبادل الدولي على خلق الفائض الاقتصادي ومعدله (ومن ثم معدل الربح)، لا يرتب التبادل الدولي أثراً مواتياً في هذا المجال إلا في **حالة استيراد سلع أجور أرخص،** أي استيراد السلع المكونة لنمط استهلاك القوة العاملة باثمان أقل من في الداخل. هذا يؤدي إلى نقص القدر من الناتج الاجتماعي الذي يخصص لتجدد انتاج القوة العاملة وزيادة نسبة الفائض، ومن ثم زيادة معدل الربح (بفرض عدم تغير نسب توزيع الفائض بين الربح والفائدة). في هذه الحالة يكون التبادل الدولي مشجعاً لمزيد من الانتاج في الداخل.

* فيما يخص أثر التبادل الدولي على معدل تراكم رأس المال في الاقتصاد الوطني فتوجد امكانية أن يزيد التبادل الدولي هذا المعدل في حالتين:

- حالة استيراد سلع أجور أرخص يزيد فيها معدل الربح في الداخل ومن ثم معدل تراكم رأس المال (على فرض ثبات انفاق الطبقة الرأسمالية على الاستهلاك).

- حالة استيراد سلع استهلاكية أرخص للطبقة الرأسمالية. الأمرالذي يقلل من انفاقها على الاستهلاك فيزيد معدل الادخار وتوجد من ثم امكانية زيادة معدل التراكم.

* أخيراً يثور أثر التبادل الدولي على الرفاهية الاقتصادية في الاقتصاد الوطني. وينتهي الكلاسيك إلى أن التبادل يزيد من هذه الرفاهية، لأنه وان كان لا يزيد من القيمة الحقيقية الاجمالية المنتجة فإنه يرفع من مستوى الاستمتاع بالسلع عن طريق زيادة عدد السلع الاستهلاكية وتنوعها من خلال التبادل الدولي. أي أنه في مقابل نفس القدر من القيمة الاقتصادية يحصل المجتمع على عدد أكبر من قيم الاستعمال وعلى تنوع أكبر فيما بينهما الأمر الذي يرفع من مستوى اشباع الحاجات.

* * *

تلك هي الخطوط العريضة لنظرية المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) في التبادل الدولي. وكان للكيفية التي قدمنا بها هذه النظرية دلالة منهجية خاصة نرجو أن تكون واضحة الآن. فقد حرصنا في التقديم على ألا نقع في الخطأ الشائع الذي يعزل نظرية التبادل الدولي عن مجمل البناء النظري للكلاسيك، منتزعاً بذلك اللحظة النظرية من مجمل الزمن النظري للبناء الكلاسيكي الذي ينشغل في المقامين الأول والأخير بأداء وتطور الاقتصاد الوطني، خاصة من خلال التغيرات في معدل الربح، محرك كل النشاط الاقتصادي في ظل

الرأسمالية. وهو خطأ انتهى بمن وقعوا فيه إلى اعتبار ما قال به الكلاسيك في شأن التبادل الدولي معزولاً عن بقية بنائهم النظري "قانوناً" يحكم التبادل الدولي. من هنا كان حرصنا على توطين نظرية الكلاسيك في التبادل الدولي، خاصة في البناء الريكاردي لها، في اطار مجمل البناء النظري الكلاسيكي لبيان الوظيفة النظرية التي تؤديها داخل هذا البناء، وكان حرصنا على ذلك بلورة لمقصود منتجي النظرية أنفسهم. وهو مقصود يتضح بجلاء من قول ريكاردو في لحظة نادرة من لحظات الافصاح المنهجي في شأن كل كتاب مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب: «ما كنت أقصد أن ابنيه من خلال هذا العمل (يقصد كل الكتاب) هو أن معدل الارباح لا يمكن له أن يرتفع إلا عن طريق انخفاض في الاجور، وأنه لا يمكن أن يوجد انخفاض مستمر في الاجور إلا كنتيجة لانخفاض الضروريات التي تنفق الأجور على شرائها. وعليه، إذا أمكن، عن طريق توسع التجارة الأجنبية أو تحسين الآلات، أن يجلب الغذاء والضروريات الأخرى اللازمة للعامل إلى السوق بأثمان أقل، تزيد الارباح. فبدلاً من أن نزرع قمحنا وأن نصنع الملابس وغيرها من السلع الضرورية لحياة العامل، لو اكتشفنا اسواق جديدة (أي اسواق خارجية، م.د.) يمكن أن نزود نفسنا منها بهذه السلع بأثمان أدنى، تنخفض الأجور وتزيد الأرباح. ولكن، لو كانت السلع التي نحصل عليها بأثمان أقل، عن طريق التوسع في التجارة الخارجية أو عن طريق تحسين أدوات العمل، من قبيل السلع التي لا يستهلكها إلا الأغنياء لن يترتب على ذلك أي تغيير في معدل الارباح. فلن ينخفض معدل الاجور، رغم أن هذه السلع (التي يستهلكها الاغنياء) أصبح من الممكن الحصول عليها بتخفيض ٥٠٪، ومن ثم تبقى الأرباح دون تغيير» (ص ٨٠). واضح اذن التوظيف المباشر للتبادل الدولي للتأثير على معدل الربح في الداخل.

هل يمكننا هذا الحرص المنهجي في تقديم نظرية التبادل الدولي عند

الكلاسيك من رؤية أن التقديم الشائع لنتائجها "كقانون" يحكم التبادل الدولي انما يمثل جزءاً من اللحن الايديولوجي لرأس المال: أن التقسيم الدولي للعمل، أياً كانت طبيعته التاريخية وغمطه، ومن ثم التخصص والتبادل يخلق المزايا "للجميع"، وأن انعاش التبادل الدولي من خلال حرية التجارة الدولية يحقق مصلحة الجميع. وهو ما يعني الترويج اللاواعي لانماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي التي فرضت بالقوة العسكريةوالاقتصادية والسياسية، على الجزء الأكبر من مجتمعات العالم خالقة من خلالها التخلف الاقتصادي والاجتماعي لشعوب هذه المجتمعات ولمنتجيها المباشرين بصفة خاصة؟ إذا تحققت هذه الرؤية يكون من الطبيعي أن نبحث عن منهجية بديلة لفهم العلاقات الاقتصادية الدولية السلعية ترتكز على جدلية العلاقة بين الهيكل الاقتصادي وطريقة الاداء وتعى تاريخية الاقتصاد الرأسمالي في تحوله نحو العالمية في المراحل المختلفة لتطوره.

الفصل الثاني

تطور الاقتصاد العالمي

ليس من الممكن أن نقدم، في إطار هذه الدراسة التي تسعى إلى تقديم مبادئ الاقتصاد الدولي، دراسة تفصيلية للتطورالرأسمالي على الصعيد العالمي. ومن ثم نقتصر هنا على بيان الخط العام الذي يمكن أن تدور حوله هذه الدراسة على أمل أن نتمكن من تطوير هذا الخط العام نظرياً في دراسة تتعلق بتاريخ التطور الاقتصادي الرأسمالي. بمعنى آخر نقتصر هنا على رسم الخطوط العريضة في منهجية دراسة تطور الاقتصاد العالمي في ظل سيطرة طريقة الانتاج الرأسمالية بقصد التعرف على التكون التاريخي للتخلف في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي وعلى إمكانية نفي هذا التخلف حقيقياً في المرحلة الحالية. وتتمثل هذه المنهجية في الخطوات الآتية:

أولاً : دراسة عملية التطور الرأسمالي بصفة عام ، وذلك بدراسة :

١ ـ عملية التراكم البدائي لرأس المال (أو ما يسميه آدم سميث بعملية التراكم المسبق) في المجتمعات التي أصبحت اليوم من قبيل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. الأمر يتعلق بدراسة العملية التاريخية التي تم بمقتضاها خلق شروط طريقة الانتاج الرأسمالية وهو ما تم بالنسبة لمجتمعات أوروبا الغربية في مرحلة التحول من التكوين الاجتماعي الاقطاعي إلى التكوين الاجتماعي الرأسمالي. يتمثل جوهر عملية التراكم لرأس المال في:

فصل المنتج المباشر، خاصة الفلاح الصغير والحرفي الصناعي ، عن وسائل إعاشتهم ووسائل الانتاج التي تتركز في يد طبقة جديدة صاعدة، هي طبقة الرأسماليين. وينتج عن هذا الفصل خلق فائض سكاني نسبي، أو جزء من القوة العاملة التي انفصلت عن وسائل الانتاج وأصبحت تبيع قدرتها على العمل كسلعة في سوق العمل، جزء من هذه القوة العاملة يكون في تعطل مستمر مع التغيير في أشخاص هذا الجزء. الأمر هنا يتعلق بعملية الخلق التاريخي لسوق العمل، بما يتضمنه من عدد معين من العمال المتعطلين . العامل وقد انفصل عن وسائل الانتاج ووسائل الاعاشة وحرم من كل ضمانات الوجود التي كان يتضمنها التنظيم الاقطاعي في الريف وفي المدينة يجد نفسه ، بفضل الوضع الاقتصادي ، مضطراً لبيع قوة عمله لمن يملك وسائل الانتاج لكي يعيش. هو يدخل موضوعياً في علاقة عمل تحل محل علاقة الاجبار الشخصي التي كان بمقتضاها يتخلى عن جزء من عمله (الريع في صورة العمل) أو من ناتج عمله (الريع العيني أو النقدي في مرحلة تالية) للشريف مالك الأرض. وتتحقق علاقة العمل في هذا التنظيم الجديد من خلال عقد العمل، فيحل العقد القانوني الذي ينعقد بين ارادتين "حرتين" محل المركز القانوني للقن. ويتمثل جوهر هذه العلاقة بالنسبة للسيد الجديد الذي يركز وسائل الانتاج بين يديه (كطبقة) في الاختصاص الفردي بالفائض الاقتصادي مصدر كل تراكم وأساس كل تجدد في الانتاج.

كما يتمثل جوهر عملية التراكم البدائي لرأس المال في فصل النشاط الصناعي عن النشاط الزراعي. وقد كانا يتكاملان داخل الوحدة الانتاجية الفلاحية في ظل الاقطاع في أوروبا: يتكاملان دون تدخل السوق، أي دون مبادلة. بعد الفصل بينهما يظل التكامل بينهما وإنما لا يتحقق إلا من خلال عمليات البيع والشراء، من خلال المبادلة، من خلال السوق، وذلك بعد ما أصبح النشاط الصناعي من إختصاص وحدات إنتاجية عادة ما تكون في المدينة

وليس في الريف.

في كلمة، عملية التراكم البدائي لرأس المال هي عملية خلق الطبقتين اللتين تمثل العلاقة بينهما العلاقة الأساسية في المجتمع الرأسمالي ويسمى هذا المجتمع باسمها، هذه العلاقة هي رأس المال. وقد أخذت هذه العملية مظاهر مختلفة ومرت بمراحل مختلفة في بلدان أوروبا الغربية المختلفة، ولم تتحقق بالنسبة لها في نفس الفترة الزمنية. وتعتبر انجلترا المثل التقليدي في دراسة عملية التراكم البدائي لرأس المال. ويلعب رأس المال التجاري دوراً هاماً أثناء هذه العلمية وعلى الأخص من خلال التجارة الخارجية التي كان يتمثل دورها في تعبئة الفائض في شكله الموجود عليه في المستعمرات، عن طريق الاتجار بما يوجد فيها سلع (مع التفرقة بين السلع الضرورية لتجدد إنتاج رأس المال والسلع غير الضرورية لذلك)، مع تحويل الانسان إلى سلعة، كما كان الحال في تجارة الرقيق المنتزع من سكان أفريقيا في إطار السوق الرأسمالية الدولية. ونجم عن كل أنواع التجارة هذه أن ركم التجار الكثير من رأس المال النقدي الذي استخدم في مرحلة تالية في بناء الصناعات[1].

٢ ـ إذا ما وجد رأس المال كعلاقة اجتماعية مسيطرة وبدأ النشاط الصناعي في أن يصبح النشاط الاقتصادي الغالب في الاقتصاديات الرأسمالية الأوروبية، خاصة بعد أن بدأت تضم المستعمرات وأشباه المستعمرات بكل وسائل العنف، يبدأ رأس المال في التراكم ليس فقط في الاقتصاديات الأوروبية إنما كذلك على الصعيد العالمي معبئاً في ذلك الفائض الاقتصادي الذي ينتج في كل أجزاء الاقتصاد العالمي. الأمر الذي يلزم معه دراسة عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي بقصد التوصل إلى قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ويتم

(١) راجع في عملية التراكم البدائي لرأس المال، محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، الأساسيات.

ذلك:

أ ـ إبتداء من خطوة منهجية تتمثل في نماذج الانتاج الرأسمالي: تجدد الانتاج البسيط مع إفتراض قيام عملية الانتاج فترة زمنية بعد أخرى على إفتراض غياب الإستثمار الذي يتم عن طريق زيادة الطاقة الانتاجية والتوسع في الانتاج في الفترة التالية. وإنما ندرس تجدد الانتاج على نطاق متسع بفضل التراكم المستمر لجزء من الفائض الاقتصادي الذي تحصل عليه الطبقة الرأسمالية باستخدامه في التوسع المستمر في قوى الانتاج.

هذه الخطوة المنهجية المتمثلة في دراسة نماذج تجدد الانتاج تمكننا من فهم طبيعة عملية التراكم والتطور والبناء الداخلي للاقتصاد الرأسمالي في قيامه على النشاط الصناعي وتحول الزراعة إلى فرع من فروع الصناعة، وكذلك طبيعة العلاقة بين فروع الاقتصاد المنتجة للسلع الانتاجية وفروعه المنتجة للسلع الاستهلاكية وشروط وجودها في الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متقدمة وفي الاجزاء التي أصبحت متخلفة. ومن ثم على صعيد الاقتصاد الرأسمالي العالمي. كما تبين هذه الدراسة الشروط الواجب توافرها لكي يمكن للإقتصاد الرأسمالي أن يتطور متوازناً في الزمان والمكان. وهي شروط لا تتوافر في واقع الحياة الاقتصادية التي يتطور فيها الاقتصاد الرأسمالي على نحو آخر.

ب ـ إبتداء من هذه الخطوة المنهجية تدرس عملية تراكم رأس المال نفسها للتوصل إلى القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع الرأسمالي على الصعيدين الداخلي والعالمي. هذه القوانين هي:

ـ قانون ميل معدل الربح للإنخفاض مع زيادة تراكم رأس المال وعلى الأخص مع زيادة إحلال الآلة محل العمال وذلك لزيادة إنتاجية العمل أملا من جانب الرأسمالي الفردي في زيادة أرباحه. هذا السلوك من جانب الرأسماليين الأفراد يؤدي بمعدل الربح إلى أن يتجه على صعيد الاقتصاد في مجموعه،

نحو الانخفاض. هذا القانون يعني أن الأنتاج الرأسمالي يتضمن عوائق داخلية لتوسعه (أي أن التوسع يجلب نقيضه: التوسع مدفوع بالربح، وهو يجلب في ذات الوقت إنخفاض الربح، القوة المحركة في التوسع)، فمن ناحية تزايد إحلال الآلات محل العمال يعبر عن زيادة إنتاجية العمل. ومن ناحية أخرى تناقص معدل الربح الذي يصاحب هذا التزايد لابد وأن ينتهي به الأمر إلى القضاء على المبادرة الرأسمالية.

هذا الميل لمعدل الربح نحو الانخفاض لا يمثل إلا مجرد إتجاه عام، إذ توجد عوامل مضادة قد تدفع بمعدل الربح نحو الارتفاع (أو قد تحول دون انخفاضه).

من هذه العوامل المضادة لميل معدل الربح للإنخفاض، إنخفاض قيمة، ومن ثم أثمان (على فرض وجود المنافسة) وسائل الانتاج. إذ مع تراكم رأس المال تزيد إنتاجية العمل وتقل قيمة قوى الانتاج المادية من الآلات وسلع وسيطة وغيرها.

كذلك يؤدي زيادة عدد ساعات العمل اليومي (مع بقاء قيمة قوة العمل على حالها) إلى زيادة الفائض ومن ثم دفع معدل الربح نحو الارتفاع. وتتحقق نفس النتيجة إذا ما بقيت عدد ساعات العمل اليومي على حالها وإنما انخفضت قيمة العمل (ومن ثم الأجور) نظراً لزيادة إنتاجية العمل في الفروع المنتجةللسلع التي يستهلكها العمال، أو ما يسمى إصطلاحاً بسلع الأجور.

كذلك وجود عدد كبير من العمال المتعطلين قد يدفع المستثمرين إلى بناء وحدات إنتاجية تنتج بإستخدام فنون إنتاجية كثيفة الاستخدام للعمل نظراً لانخفاض الأجر، الأمر الذي يدفع بمعدل الربح في هذه الفروع نحو الارتفاع ويرفع بذلك معدل الربح في مجموع الاقتصاد القومي أو يحول بينه وبين الانخفاض.

من العوامل المهمة كذلك التجارة الخارجية وخاصة مع المستعمرات وأشباه المستعمرات (وهي بالتقريب البلدان التي أصبحت متخلفة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي). إذ وجودها قد يرفع من قدر الفائض في الاقتصاديات التي أصبحت متقدمة عن طريق خفض قيمة بعض أدوات الانتاج (بسبب رخص المعادن المستخدمة في انتاجها مثلاً) وقيمة بعض المواد الضرورية للإنتاج (كالموارد الدولية المستوردة) وعلى الأخص المنتجات الغذائية (إذا رخص هذه الأخيرة يبقي الأجور منخفضة في الاقتصاد الذي يقوم باستيراد المنتجات الغذائية).

وكذلك يدفع تصدير رأس المال (وقد أصبح ظاهرة سائدة منذ أواخر القرن التاسع عشر) في كل الاقتصاد العالمي بصفة عامة وفي المستعمرات بصفة خاصة، نقول يدفع هذا التصدير بمعدل الربح نحو الارتفاع.

يضاف إلى ذلك أن اتجاه رأس المال نحو التمركز، أي نحو زيادة الشكل الاحتكاري، واتجاه ارباب الاعمال إلى تكوين التنظيمات التي تحمي مصالحهم يؤديان إلى رفع معدل الربح أو الحيلولة دون انخفاضه.

أخيراً يؤدي تدخل الدول الرأسمالية لمصلحة رأس المال، بطريق الحماية أو ابقاء الاجور الحقيقية أقل من انتاجية العمل أو نقل جزء من القوة الشرائية عن طريق سياستها المالية، إلى أرباب الاعمال، نقول يؤدي هذا التدخل إلى رفع معدل الربح أو منع انخفاضه.

من ناحية أخرى توجد عوامل تدفع الى انخفاض معدل الربح وأهمها تكون النقابات العمالية التي تصارع من أجل تحسين الاوضاع الاقتصادية للطبقة العاملة، وتدخل الدولة لمصلحة العمل (الأمر الذي يلزم معه التعرف على طبيعة الدولة في المجتمع الرأسمالي وعلى دورها في الحفاظ على الوضع القائم، هذا الحفاظ قد يستلزم في بعض الأحيان اعطاء تنازلات كبيرة للطبقة العاملة بل قد يستلزم حتى الحد من مصالح الطبقة الحاكمة).

ـ قانون اتجاه التطور الرأسمالي لأن يتم على حساب الطبقات العاملة (ليس فقط في الاجزاء التي أصبحت متقدمة وإنما كذلك في الاجزاء التي أصبحت متخلفة) والذي يجرد في مرحلة أولى للتقليل من تدخل ارادة الانسان في الاداء التلقائي للإقتصاد الرأسمالي. هذا القانون لا يعني أن مستوى معيشة الطبقات العاملة سيكون في انخفاض (رغم أن ذلك قد يحدث في بعض الأوقات) وإنما يعنى أن مستوى معيشة الطبقة العاملة لا يتحسن بنفس معدل التطور الاقتصادي والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة، كما يعني أن ذلك الفارق بين مستوى معيشة الطبقات العاملة ومستوى معيشة الطبقات المالكة في تزايد مستمر ولتقدير هذا الاتجاه في واقع التطور الرأسمالي يلزمنا أن نأخذ في الاعتبار:

ـ أثر الوعي الطبقي، ومن ثم تنظيم الطبقة العاملة نقابياً وسياسياً وأثر ذلك في تحديد الأجور، أي نصيب الطبقة في الدخل القومي وبالتالي على مستوى معيشة الطبقة العاملة. واشتداد الصراع حول توزيع الدخل مع تطور التنظيم النقابي قد يهدد معدل الربح ويدفع رأس المال إلى الاستثمار في الخارج كما هو الحال في انجلترا الآن (في بداية الثمانينات) والطبقة العاملة الانجليزية أكثر الطبقات العاملة تنظيماً في العالم الرأسمالي.

ـ أثر هجرة سكان أوروبا إلى بلدان العالم الجديد وبعض المستعمرات الاستيطانية (الجزائر، وكينيا، استيطان مع استغلال للسكان الاصليين، وجنوب أفريقيا وفلسطين، استيطان مع ابادة السكان الاصليين).

ـ ان جيش المتعطلين من القوة العاملة قد يتكون من جزء كبير منه في الإقتصاديات التي اصبحت متخلفة بعد ادماجها في الإقتصاد الرأسمالي العالمي.

ـ قانون التطور الرأسمالي غير المتوازن، وانعدام التوازن يكون من الناحية الزمنية عن طريق تطور الإقتصاد الرأسمالي من خلال الأزمات الدورية التي اتجهت حتى ما قبل الحرب العالمية الثانية إلى تزايد حدتها، وذلك حتى تدخل

الدول الرأسمالية تدخلاً كبيراً في الحياة الإقتصادية أدى حتى نهاية ستينات هذا القرن إلى التخفيف من حدة الأزمة التي ما لبثت أن عادت إلى الإشتداد مع الأزمة الحالية للإقتصاد الرأسمالي الدولي. كما يكون التطور غير متوازن في داخل الإقتصاد الرأسمالي الواحد، متقدماً كان أو مختلفاً في شكل قطاعات تكون أكثر تطوراً في قطاعات أخرى وأقاليم داخل الدولة الواحدة تكون أقل تطوراً من الأقاليم الأخرى. الأمر الذي يتضمن أن الفائض الذي ينتج في قطاع ما أو اقليم ما يتركه ليستخدم في عملية تجدد الإنتاج في خارجه. اخيراً يكون التطور الرأسمالي غير متوازن على الصعيد العالمي عن طريق خلق عملية التحول لنوعين من الإقتصاديات الرأسمالية: الاقتصاديات الرأسمالية التي أصبحت متقدمة والاقتصاديات الرأسمالية التي أضحت متخلفة.

هذا ويتعين أن نرى قوانين الحركة في هذه المراحل المختلفة من تطور الرأسمالية، وتمييز المراحل في التطور الرأسمالي يمكن أن يتم وفقاً لمعايير مختلفة. فمن حيث نوع رأس المال الذي يسود يفرق بين مرحلة الرأسمالية التجارية (الماركانتيلية) ومرحلة الرأسمالية الصناعية ومرحلة الرأسمالية المالية. ومن زاوية نوع الصراع الذي يقوم بين أجزاء رأس المال يفرق بين رأسمالية تنافسية ورأسمالية احتكارية. ومن جهة نظر نوع العلاقات الخارجية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة يفرق بين مرحلة الكولونيالية (بناء الامبراطوريات عن طريق ضم المستعمرات كسوق وكمصادر للمواد الأولية والقوة العاملة الرخيصة) ومرحلة الإمبريالية (حيث تكون المستعمرات، بالإضافة إلى كونها مصدر للمواد الأولية والقوة العاملة الرخيصة، مرتعاً للاستثمارات الأجنبية التي تحقق عن طريق تصدير رأس المال من الاقتصاديات المستعمرة). يبقى معيار هو الذي يهمنا عند محاولة البصر في كيفية اداء قوانين الحركة الإقتصادية للمجتمع الرأسمالي. وهو معيار الدور التاريخي للتكوين الإجتماعي الرأسمالي. وفقاً لهذا المعيار يفرق بين مرحلتين من مراحل تطور الرأسمالية،

المرحلة الأولى تمتد إلى بداية القرن العشرين حتى الحرب العالمية الأولى، وتمثل المرحلة الصاعدة في تاريخ التطور الرأسمالي حيث تلعب فيها الرأسمالية دور المصفي لطرق الإنتاج السابقة على الرأسمالية والمطور لقوى الإنتاج المادية في المجتمع والموجه التاريخي للطبقة العاملة في تزايدها كمياً وتغيرها كيفياً عن طريق الوعي والتنظيم. والمرحلة الثانية تبدأ من الحرب العالمية الأولى، وتمثل المرحلة الهابطة في تاريخ التطور الرأسمالي، إذ تبدأ كيفية التنظيم الرأسمالي لعملية الإنتاج في أن تكون عائقاً لإطلاق القدرات الخلاقة للقوة العاملة، ومن ثم لتطوير قوى الإنتاج في المجتمع. ويبرز دور القوى الرأسمالية في الداخل، وعلى الصعيد العالمي، في قهر حركات التغيير الإجتماعي ابتداء من حركات التحرر الوطني في المستعمرات إلى حركات التحول للاشتراكية، في خارج المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وفي داخلها.

من الطبيعي أن يختلف اداء الاقتصاد الرأسمالي (في الداخل وعلى الصعيد العالمي) في كل من هاتين المرحلتين (وتتدخل المعايير المختلفة السابق ذكرها في تمييز أكبر لخصائص كل مرحلة) الأمر الذي يلزم معه أخذ ذلك في الإعتبار عند دراسة قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بقصد التعرف على التكون التاريخي للتخلف الاقتصادي والاجتماعي في إطار هذا الاقتصاد.

ثانياً : وتتمثل الخطوة المنهجية الثانية في دراسة عملية إدماج المجتمعات التي أصبحت متخلفة في الإقتصاد الرأسمالي العالمي .

وهي تتم في إطار التطور الرأسمالي في مجموعه وفي ظل ظروف داخلية ودولية قد تختلف، وعادة ما تختلف بإختلاف المجتمعات التي أصبحت رأسمالية متخلفة. بمعنى آخر، تدرس عملية إدماج هذه المجتمعات في الإقتصاد الرأسمالي بقصد التوصل إلى نوعين من القوانين التي تحكم عملية التخلف الاقتصادي والإجتماعي.

ـ قوانين عامة تشترك فيها كل المجتمعات التي أصبحت متخلفة، نظراً لإدماجها في تكوين اجتماعي واحد. التكوين الإجتماعي الرأسمالي بخصائصه التاريخية في المراحل المختلفة لتطوره.

ـ وقوانين خاصة ترجع إلى الظروف النوعية لكل من المجتمعات التي أصبحت متخلفة، وهي ظروف تجعل عملية الإدماج تتميز، بالنسبة لمجتمع معين وليكن المجتمع المصري، عن عملية ادماج مجتمع آخر، وليكن المجتمع الهندي، وتتحدد النوعية بعوامل عدة يرجع بعضها إلى:

- اختلاف نوع التكوين الإجتماعي الذي كان سائداً في المجتمع الذي أصبح متخلفاً قبل إدماجه في الأقتصاد الرأسمالي الدولي، إذا لا شك أن التنظيم الاجتماعي في مصر في أواخر القرن الثامن عشر كان يختلف عن التنظيم الاجتماعي في الكونجو عشية استعمارها بواسطة فرنسا.
- اختلاف المرحلة من مراحل التطور الرأسمالي التي تم فيها الادماج، مرحلة الرأسمالية التجارية، ومرحلة خلق السوق العالمي للصناعة الرأسمالية. ومن ثم اختلاف نوع رأس المال الذي يسيطر على المجتمع، رأس مال تجاري، أو صناعي مالي.
- اختلاف في مواقف القوى الاجتماعية التي كانت موجودة في المجتمع المدمج عشية عملية الإدماج، وما إذا كانت قد قاومت التغلغل الأجنبي، وصور هذه المقاومة وأثارها. وكذلك الاختلاف في ردود فعل القوى الاجنبية التي تمارس العنف الادماجي.
- اختلاف في الدور الذي يتعين على المجتمع المدمج أن يلعبه في إطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي (التزويد بالمواد الأولية، أو بالقوة العاملة العبودية أو الاجيرة، أو التزويد بالمنتجات الغذائية، أو مجرد لعب

دور استراتيجي في خريطة المواصلات العالمية على المستعمرات المجاورة. . . . إلى آخر ».

وتتحقق دراسة عملية ادماج هذه المجتمعات (التي ستصبح متخلفة) في الإقتصاد الرأسمالي بالمنهجية التي اتبعناها في دراسة التكوين التاريخي للتخلف في المجتمع المصري، أي اتباعاً للخطوات الآتية:

١ ـ التعرف على التكوينات الإجتماعية التي وجدت في المجتمعات التي اصبحت متخلفة في المرحلة السابقة على الرأسمالية، وذلك بدراسة الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية والسياسية التي كانت سائدة في هذه المجتمعات عشية إدماجها في الإقتصاد الرأسمالي العالمي.

٢ ـ دراسة تفصيلية لعملية الإدماج ذاتها، عن طريق التجارة الدولية. ثم عن طريق العنف المباشر (السياسي أو العسكري أو المادي) وتغلغل رأس المال في هذه المجتمعات واتجاه التحولات الهيكلية التي تدخل اقتصاديات هذه المجتمعات في إطار انتاج المبادلة الرأسمالية وتحول ريفها على الأخص لكي يسهم في نمط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي ويصبح على نفس الوقت سوقاً للمنتجات الصناعية الأوروبية والرأسمالية بصفة عامة. وتتحول هياكل اقتصادياتها في النهاية لتصبح اجزاء من هيكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي القائم على سيطرة رأس المال كعلاقة اجتماعية وعلى تقسيم العمل على الصعيد العالمي، ويبدأ الانتاج في أن يتم استجابة لاحتياجات خارجية، هي احتياجات رأس المال الاجنبي بصفة عامة ورأس المال في الإقتصاد المتبوع بصفة خاصة. ولمواجهة هذه الاحتياجات يكون من الضروري في الكثير من الأحيان تغيير الشكل العيني للفائض الاقتصادي الذي ينتجه الاقتصاد المدمج.(من المواد الغذائية إلى القطن مثلاً). ولتغيير شكل الفائض لابد من تغيير قوى الإنتاج وفنونه، وتنسلخ القوة العاملة المحلية عن وسطها التكنولوجي الذي خلقته تاريخياً ويقتصر دورها على القيام بالعمل متخصصة في انتاج سلعة أو سلعتين عادة في مجال انتاج المواد

الأولية الزراعية أو المعدنية، وتقوم بهذا العمل استخداماً لفنون انتاجية ثم خلقها عادة في خارج الاقتصاد التابع. ولتحول النشاط الاقتصادي إلى نشاط سلعي، انتاج بهدف المبادلة النقدية، لابد من تحول وسائل الإنتاج الاساسية، وخاصة الأرض، إلى سلعة أي تصبح محلاً للملكية الفردية، وبهذا التحول ينسلخ المنتجون المباشرون عن وسائل الانتاج ويمثلون القوة العاملة الأجيرة في ظل هذا التنظيم الجديد. من هنا كانت ضرورة تغيير علاقات الانتاج على نحو يمكن من سيادة اقتصاد المبادلة النقدية ومن ثم هدف تحقيق الكسب النقدي على نحو يدخل الجميع في شبكة اقتصاد المبادلة النقدية ومن ثم هدف تحقيق الكسب النقدي على نحو يدخل الجميع في شبكة من علاقات المبادلة ويكون الأداء من خلال قانون القيمة والثمن. ولم يعد الإقتصاد القومي بقادر على اشباع حاجات السكان في الداخل إلا من خلال علاقاته مع السوق الخارجية: بين الصادرات التي يتخصص فيها وشراء الواردات من السلع الصناعية الاستهلاكية والانتاجية. ومن ثم لا يحتوي الاقتصاد القومي على الفروع المنتجة للسلع الانتاجية اللازمة لتعويض ما استهلك من وسائل الإنتاج ومن الإضافة إلى الطاقة الإنتاجية.

كما أنه لا يحتوي عملية البحث العلمي والتكنولوجي التي تخلق فيها الفنون الانتاجية، ويعتمد على الخارج في كل هذه المجالات، وعليه لا يسيطر الاقتصاد القومي على شروط تجدد الانتاج.

٣ ـ وتنتهي دراسة عملية ادماج المجتمع الذي أصبح متخلفاً بدراسة تفصيلية للتكوين الإجتماعي المتخلف كجزء من الإقتصاد الرأسمالي الدولي للتعرف على الوضع الراهن في كل مجتمع متخلف كنتاج لعملية التطور الرأسمالي على الصعيد العالمي، وفي إطار الاقتصاد العالمي المعاصر. ويدرس هذا الوضع قبل الاستقلال للبلد المتخلف وبعد هذا الاستقلال. وذلك بقصد استخلاص القسمات المشتركة من المجتمعات المتخلفة الأخرى والخصائص الأخرى النوعية التي تميز مجتمعاً متخلفاً عن غيره من المجتمعات المتخلفة.

ثالثاً : وتتمثل الخطوة الثالثة في منهجية تطور الاقتصاد العالمي في دراسة عملية التطور الاقتصادي (والاجتماعي) في إطار الاقتصاد العالمي المعاصر ، منذ الحرب العالمية الأولى عن طريق الانتقال إلى تكوين اجتماعي غير ذلك الذي انتج التخلف تاريخياً ، أي عن طريق امكانية الانتقال من التكوين الإجتماعي الرأسمالي الى التكوين الإجتماعي الاشتراكي .

ويكون ذلك بدراسة ناقدة للنماذج النظرية لتجارب التحول الاشتراكي في العشرينات والستينات من القرن الحالي (النموذج السوفيتي والنموذج الصيني) .

ابتداء من تجارب التطور هذه تدرس تجارب النمو في الأجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي منذ الاستقلال السياسي بدراسة الاستراتيجيات التي اتبعت باسم التنمية في بلدان "العالم الثالث" (استراتيجية احلال الواردات واستراتيجية البناء الصناعي من أجل التصدير[١] والنتائج التي تحققت وتمثلت في أغلب الحالات في تعميق التخلف الاقتصادي والاجتماعي تعميقاً ابرزته الأزمة الراهنة للاقتصاد الرأسمالي الدولي[٢] .

وفي ضوء ذلك تنتهي بإعطاء تصور نظري لامكانية التطوير بمعنى الخروج الواعي من عملية التخلف عن طريق استراتيجية للبناء الداخلي للمساهمة في نمط لتقسيم العمل يمثل نفياً تاريخياً لانماط تقسيم العمل الرأسمالي الدولي[٣] .

* * *

(١) انظر دراسة ناقدة لهذه الاستراتيجيات في مصر ، محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٨٠ .

(٢) انظر في ذلك ، محمد دويدار ، الاقتصاد الرأسمالي في أزمته ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ١٩٨١ .

(٣) انظر تصور الاستراتيجية بديلة ، محمد دويدار ومحمد نور الدين وسلوى العنتري وغادة الحفناوي ، استراتيجية الاعتماد على الذات ، منشأة المعارف الاسكندرية ١٩٨٠ .

على هذا النحو ننتهي من دراستنا للاقتصاد الدولي المعاصر في حركته منذ الحرب العالمية الثانية وفي إحتوائه للأجزاء المتخلفة من الإقتصاد الرأسمالي الدولي ومنها الإقتصاديات العربية وعلى الأخص الاقتصاد المصري والإقتصاد اللبناني. وهي حركة تدور حول عملية تراكم رأس المال على الصعيد العالمي، بما تتضمنه هذه الحركة من خصائص موضوعية وأشكال تنظيمية، وما تعطيه من أداء للإقتصاد العالمي تتبلور نتيجته في نمط لتوزيع الناتج بين المجتمعات المكونة لهذا الإقتصاد العالمي.

* * *

وبهذا نكون قد إنتهينا من المرحلة المنهجية الثالثة من مراحل التعرف على مبادئ الإقتصاد السياسي:

- في مرحلة أولى إنشغلنا بالعلم الذي يهتم معرفياً بالنشاط الإقتصادي في المجتمع، وهو علم الإقتصاد السياسي، بدءاً **بالكل الإقتصادي**، متصورين كيفية حدوثه في مجتمعات تاريخية مختلفة، وكما تم تصوره بواسطة العديد من المفكرين الفلاسفة والموسوعيين وضيقي التخصص، منتهين إلى أن العلم يجد موضوع إنشغاله في طرق الإنتاج كركيزة للتكوين الإجتماعي في المراحل المختلفة من مراحل تطور المجتمع الإنساني.
- في المرحلة الثانية بدأنا الإنشغال بالنظريات التي أنتجها تاريخ علم الإقتصاد السياسي، منذ مولده وعبر تطوره، التي تنصب على كيفية أداء وتطور العملية الإقتصادية، خاصة في المجتمع الرأسمالي، عبر الزمن. مع تفرقة في شأن الإفتراضات المتعلقة بمظهر أو آخر من مظاهر النشاط الإقتصادي للمجتمع: مع إفتراض غياب النقود في مرحلة أولى، ثم مع إدخالها في تفاعلها الجدلي في كافة جنبات الحياة

الإقتصادية، بل والإجتماعية الأشمل، في مرحلة ثانية. ثم في تفاعل الإقتصاد الوطني مع الكل الإقتصادي على الصعيد العالمي، وهو كل يحتوي محاولات للبحث عن بديل أرقى تاريخياً لطريقة الإنتاج الرأسمالية. مستبقين حتى الآن إفتراض عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، وهو إفتراض أثرناه بعد أن بيّنا، عبر تاريخ علم الإقتصاد السياسي وعبر نظرية النقود ونظرية الإقتصاد الدولي، الدور المحوري للدولة، في صورها التاريخية المختلفة، في النشاط الإقتصادي بخاصة وفي الحياة الإجتماعية بعامة.

ـ الآن نستطيع أن نتبين أن مسرحنا الذي أقمنا خشبته لعملية إكتساب المعرفة الخاصة بالنشاط الإقتصادي في المجتمع، وخاصة في المجتمع الرأسمالي، قد أصبح مهيئاً لدراسة ناقدة للنظريات التي تتعلق بالنشاط الإقتصادي للدولة في المجتمع الرأسمالي، وعلى الأخص من خلال نشاطها المالي. وهو ما نتطرق له في الجزء الرابع من مبادئ الإقتصاد السياسي.

محتويات الكتاب

دكتور محمد دويدار

* أستاذ الاقتصاد السياسي بقسم العلوم الاقتصادية والمالية بكلية الحقوق، جامعة الاسكندرية.

* درس القانون والاقتصاد في جامعات الاسكندرية ولندن وباريس.

* استاذ سابق بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، وأستاذ زائر بجامعات قسطنطينة، وهران، الرباط، تونس، بيروت، لوفانيوم بكنشاسا، الكونجو برازافيل، بنين، تناناريف، باريس، مونبلييه، موستار، ساسكس، وبمعهد الأمم المتحدة لتخطيط التنمية (داكار)، معهد البحر الأبيض للدراسات الزراعية (مونبلييه)، معهد التخطيط (الجزائر)، معهد التخطيط (طرابلس)، معهد التخطيط الإقليمي (دوالا).

* ساهم في مشروعات التطوير الجامعي في الجزائر والكونجو برازافيل ومدغشقر. ووضع برنامج الدراسة لمعهد التخطيط بالجزائر ومعهد التخطيط بطرابلس، وساهم في إنشاء القسم العربي بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر.

* عمل مستشاراً للإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية ولدى المنظمة العربية للتصنيع، ولدى منظمات الأمم المتحدة، اليونيسكو، مشروع الأمم المتحدة للبيئة، مشروع الأمم المتحدة للتنمية، منظمة العمل الدولية، قسم الأمم المتحدة للتعاون الفني، كما عمل مديراً لمشروع الأمم المتحدة للتعاون الفني في التخطيط الإنمائي والتدريب في طرابلس (ليبيا).

* له مؤلفات عديدة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية في النظرية الاقتصادية ونظرية التخلف ونظرية التطور والاقتصاد الدولي والاقتصاد المالي وتخطيط التنمية وتاريخ الفكر الاقتصادي واقتصاديات البيئة ومشكلات النظام التعليمي، بعض هذه المؤلفات ترجم إلى اللغات الإسبانية والإيطالية والبرتغالية.

* حصل على وسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى (مصر، ١٩٨٣).

* عضو الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية (١٩٧١).

* عضو جمعية الاقتصاديين بالعالم الثالث (الجزائر، ١٩٧٦).

* عضو الجمعية الدولية لعلوم الاجتماع والأنثربولوجيا والأتنولوجيا (بروكسل، ١٩٨٠).

* انتخب رئيساً لجمعية الاقتصاديين الإفريقيين (واجادوجو، ١٩٨٧).

* انتخب عضواً بمجلس إدارة الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس، ١٩٨٩).

* انتخب عضواً بمجلس إدارة المعهد الدولي لتخطيط التعليم، اليونيسكو (باريس، ١٩٨٨).

* عضو اللجنة الاستشارية الدولية للتنمية الريفية، منظمة العمل الدولية (جنيف، ١٩٩٠).

* عضو مجلس إدارة معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية.

* عضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس الاعلى للفنون والثقافة، وزارة الثقافة (القاهرة، ١٩٩٥).

* عضو المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية (القاهرة، ١٩٩٦).

* حاصل على الجائزة التقديرية لجامعة الاسكندرية، (الاسكندرية ١٩٩٩).

هذا الكتاب

مبادئ الاقتصاد السياسي

دكتور محمد دويدار

الجزء الأول: الأساسيات.
الجزء الثاني: الاقتصاد النقدي.
الجزء الثالث: الاقتصاد الدولي.
الجزء الرابع: الاقتصاد المالـــي.
الجزء الخامس: تاريخ الفكر الاقتصادي.

